

د. عايدة العلي سري الدين

الأكراد في العالم
تاريخهم ومستقبلهم

الجزء الأول

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

الأكراد في العالم
تاريخهم ومستقبلهم

الأكراد في العالم
تاريخهم ومستقبلهم
الجزء الأول

د. عايدة العلي سري الدين



بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى: تشرين الأول/أكتوبر 2018 م – 1440 هـ

ردمك 978-614-02-3589-2

تـوزيـــع

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 – 785108 – 785107 (1-961+)
ص.ب: 5574-13 شوران – بيروت 2050-1102 – لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) – البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

facebook.com/ASPArabic
twitter.com/ASPArabic
www.aspbooks.com
asparabic

تصميم الغلاف: **علي القهوجي**

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت – هاتف 785107 (1-961+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت – هاتف 786233 (1-961+)

فهرست

مقــــدمــــة المؤلفة 11

الفصل الأول

أولاً

الجمعيات والأحزاب الكردية في القرن التاسع عشر 21

الحزب الشيوعي لكردستان العراق شورس "الثورة" أكتوبر سنة 1945 31

حزب رزكاري كرد 1945 - جبهة الخلاص الوطني الكردي 34

جمعية بعث كوردستان 37

الحزب الديمقراطي الكردستاني "إيران" 42

الحزب الديمقراطي الكردستاني "البارتي" 44

الحركة العمالية الكردية 49

علاقة الأكراد باليزيديين 54

علاقة الأكراد باللور. من هم اللور؟	57
الأكراد قبل الحرب العالمية الأولى	59
صقر الجبل الكردي	63
في بيتنا إسرائيل	66
البعث الكردي والبعث الشيعي	68
الكرد ومصير الشرق الأوسط والعالم	70
نتائج الاستفتاء الكردي: "إعصار إقليمي" و"دولة فاشلة"	72
حق يراد به باطل	76
الاستقلال ترياقاً للكرد	78
ربيع الأكراد خريف الشرق الأوسط	80
عن الانفصال والوحدة الكرديين	82
هل تقع الحرب في كردستان... أم الكونفدرالية؟	84
سردية المظلومية الكردية	88
العرب والأكراد و.. إسرائيل	92
الأكراد والكذب والرغبات المقموعة	94
ماذا سيفعلون بهؤلاء الأكراد	96

أبناء "شحاذ السليمانية" 100

البديل عن "الكانتون" الكردي 102

الأكراد: ما لهم وما عليهم 104

عرب وكرد: من أجل المستقبل 107

العرب والدولة الكردية 109

كردستان المريضة 113

كردستان وفلسطين... سياسات انتقائية 115

القرار السياسي من كردستان إلى عربستان 117

نزعات الانفصال في كردستان وكتالونيا 120

الأكراد رقم صعب في معادلات المنطقة 122

عن سياسة كردية غير مواربة 125

ثانياً:

أوروبا منكفئة وواشنطن تخلت عن أكراد المدينة 127

العلاقات الكردية – البريطانية 1918–1921 131

حالة كردستان في أعقاب الهدنة 137

أثر ثورة الأكراد في مايو سنة 1919 في فشل سياسة الحكم المباشر 144

الانتداب البريطاني ووضع الأكراد 146

المشروعات البريطانية لحكم كردستان 147

تذبذب السياسة البريطانية إزاء كردستان 151

كردستان والأكراد في الاتفاقيات والمعاهدات والمنظمات الدولية 153

كردستان في اتفاقية سيفر 10 أغسطس 1920 156

معاهدة لوزان والأكراد 24 يوليو سنة 1923 159

الأكراد في مشكلة الموصل 1925 161

موقف عصبة الأمم من الحقوق القومية الكردية 168

مكتب العمال الاشتراكي الدولي والمسألة الكردية 170

الفصل لثاني

الأكراد في سوريا 175

الحركة الكردية ومستقبلها 179

إعلان دمشق 185

الكرد هم جزء من الثورة ولكن يوجد تباين في الرؤى 189

الورقة الكردية حول سوريا في التفاهمات الإقليمية والدولية 198

حقائق أخرى برسم "حركة المجتمع الديمقراطي" 201

معركة "الباب" والتموضعات الإقليمية الجديدة 204

دور الأكراد السوريين في الحل السياسي 207

ترامب يخذل أردوغان ويساير "أكراد الأسد" 210

"العمال" و"الديمقراطي" الكردستانيان: ضريبة نزاعهما يدفعها أكراد سوريا 212

أوجلان: مانديلا الأكراد 217

عن الثورة والعسكر في سوريا 220

أكراد سوريا هم ما تبقّى من ثورتها 226

أسئلة مطروحة على المعارضة السورية وعلى الجماعات الكردية 228

العلوية السياسية في "العمال الكردستاني" 231

الأكراد الذين أهملناهم 234

هل يخرج منتصرون من حرب الحدود في سوريا؟ 236

الأكراد في سوريا: ليس بالبندقية وحدها 240

لمن سيؤول حكم الرقة؟ 243

الأكراد في هجوم على قوات تركيا في الباب السورية 246

خرائط ووقائع أولية في عملية تقسيم سوريا 248

مستقبل سوريا في ظلّ قوات ردع دولية 252

السوريون الأكراد على عتبة المصير	255
الاتفاق الأميركي – الروسي في جنوب سوريا ربما يكون بداية النهاية	257
أحلام كردية تحت فضاء يكتظّ بالطائرات	260
حزب "العمال الكردستاني" "وشرف" القتال تحت قيادة الأميركيين	264
قطار الفيديرالية السورية يقلع من الشمال	267
ما بين حزب "العمال الكردستاني" و"حزب الله" اللبناني	269
موسكو تستعين بالقاهرة على دمشق– ولأميركا جيشها	272
أكراد سوريا وصناعة وطن	276
أهداف ثابتة وتفاهمات متغيرة بين تركيا والشمال السوري	279
من كركوك إلى إدلب.. والبحر	281
حزب "العمال الكردستاني" تحوَّل من وسيلة إلى غاية تبرِّر وجوده	284
تركيا وروج آفا: إدمان الفشل	286
إشكال جديد للصراع على مدينة الرقة	288
بيدائيل بعد إسرائيل	291
عن الجرح النرجسي الكردي	293
أكراد سوريا ودرس كركوك المؤلم	295

خيارات تركيا في سوريا مجازفات بلا ضمانات 298

هل تعدّل موسكو "مسار سوتشي"؟ 302

عفرين: على أنقاض سوريا 306

عفرين ليست إدلب 308

أنقرة في مواجهة أكراد سوريا 311

لماذا تحالفت واشنطن مع الأكراد السوريين؟ 314

حرب عفرين أحد فصول تقاسم النفوذ في سوريا 317

عن التلاعب الأميركي بأكراد سوريا 321

الأكراد: الصورة الأكبر 323

عفرين: من العلاقة مع حزب "العمال الكردستاني" إلى الهجوم التركي 325

عملية عفرين تُفاقم التوتر السياسي التركي– الأميركي 328

عفرين وتهافت الاعتبارات التركية 331

أهل الحكاية في حرب أنقرة على عفرين 334

إشكاليات سوريا في مرآة معركة عفرين 337

رغم التجاذبات الدولية، هل تتواصل عملية عفرين إلى منبج 339

على الأكراد مواجهة الحقيقة 343

منبج تضع أنقرة أمام امتحاني الإرادة والعلاقة بواشنطن 345

الأكراد قلقون من تحوّل في الموقف الأميركي 348

في احتلال عفرين 351

بعد عفرين، لا مفر من صفقة بين أنقرة وواشنطن 353

مناطق نفوذ جديدة في شمال سوريا المتشظية 357

خيار تركي محتمل، إعادة إنتاج "حرس القرى" في عفرين 360

أردوغان وبوتين وروحاني: قمة لا تحرِّك ساكناً في سوريا 363

سيناريوهات المستقبل السوري 366

مأزق الأكراد السوريين مع "حزبهم القائد" 369

الحلف الثلاثي 372

سوريا: القوى الإقليمية والدولية تتقاسم الأرض والنفوذ 375

سوريا وطن مرغوب وشعب مغلوب على أمره 379

انقلاب آستانة والحل السوري المؤجل 382

الفصل الثالث

الأكراد في تركيا 387

ثورة 1925 391

ثورة أجرى داج "آرارات" 1930 "إحسان نوري 1927–1930"	398
استمرار الاضطرابات السياسية الكردية 1930–1937	400
الأكراد في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية 1958–1991	402
تركيا تسعى إلى دور مركزي	414
هل تناور تركيا في معارضتها "الدولة الكردية"	418
واشنطن مضطرة لإقامة توازن بين أنقرة والأكراد	420
كوابيس أردوغان	422
تفكك أوصال الدولة التركية وأفول الديمقراطية	425
التقاء وخلاف بين تركيا وترامب	429
تركيا أمام مسائل الأكراد والإرهاب والديمقراطية	431
دور أميركي جديد في التوفيق بين الكرد وتركيا	436
الأكراد والاستفتاء الرئاسي التركي	440
تركيا والأكراد ومعركة الطبقة	444
الأكراد الأخيار.. والأكراد الأشرار	446
تركيا تدفع ثمن الأوهام واللعب على التناقضات	448
أميركا تعاقب و.. روسيا تتمدد في المنطقة	451

عين تركيا على عفرين 455

الخلاص من عقدة كوباني في عفرين 457

تركيا والمفاوضات السورية الأكثر مرارة من الحرب 460

القضية الكردية و"الإخوان" قبل أردوغان وبعده 463

المراجع 465

إصدارات المؤلفة 471

مُقَدِمَة

تدرك غالبية الأحزاب الكردية أن مطلب الفيديرالية في المرحلة الراهنة بالنسبة للكرد السوريين عبء ثقيل، وقد لا تكون لديهم مقدرة تحمّل تبعاته. ليس لأن هذا المطلب غير محقّ بالنسبة للشعب الكردي، وإنما لأنه يصعب تحقيقه في هذه المرحلة من الوضع السوري ولذلك حرصت هذه الأحزاب على طرح مطالبها بموضوعية والأخذ بالاعتبار حساسية هذا المطلب الذي قد يحتاج إلى الوقت لتنضج الظروف والشروط، خصوصاً وأن تلك الأحزاب أدركت ومنذ زمن أن المطالب لا تتحقق لمجرد قبول القوى الشعبية والسياسية بها وإنما عبر المؤسسات المختصة في هذا المجال، ولعل تجربة كرد العراق ما زالت ماثلة أمام الأعين، حيث إنهم اتفقوا مع القوى السياسية العراقية المعارضة، في بداية التسعينيات حتى سقوط نظام صدام حسين، على الصيغة الفيديرالية وإعادة كافة الحقوق بما فيها حقهم في كركوك غير أن هذه القوى بعد سقوط النظام تملصت من الالتزام بوعودها واتفاقها معهم وذلك لعجزها عن إيجاد القنوات التي تحقق من خلالها كل الوعود للكرد الذين يتواجدون في المؤسسات الأساسية في دولة العراق من الرئاسة إلى نائب رئيس البرلمان ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية مروراً برئاسة الأركان، ومع ذلك لم يتم حتى الآن النجاح في تطبيق المادة أربعين من الدستور والتي تنص على خطوات حل مشكلة المناطق المتنازع عليها.

تمسكت الأحزاب الكردية لزمن طويل بشعار "الحقوق الثقافية والاجتماعية والسياسية" فيما رفعت أحزاب قليلة، في بعض الأحيان، من سقف مطالبها إلى صيغة "حق تقرير المصير".

إن التباين في سقف المطالب كان يعود في معظمه إلى ظاهرة تباين حجم الأحزاب وقاعدتها الجماهيرية، ففي حين حاولت الأحزاب الصغيرة والمفتقرة إلى النفوذ الجماهيري التعويض عن ذلك

باللجوء إلى رفع الشعارات السياسية الجذابة في مسعى منها لاجتذاب بعض الفئات المجتمعية، كانت الأحزاب الكبيرة والمتمتعة بالطاقات الجماهيرية تحرص دائماً على طرح الشعارات وبرامج سياسية واقعية وعقلانية.

وفي الثورة السورية نرى أيضاً أن الأحزاب الكردية الصغيرة سبقت الأحزاب الكبيرة في انخراطها في الثورة حتى أنها تبنّت شعار إسقاط النظام قبل أن تطالب درعا بذلك في حين تعاملت الكبيرة منها مع الوضع بحذر ورؤية مع أن هذه الأحزاب الصغيرة كانت تُزايد قبل الثورة، على الأحزاب الكبيرة في الشعارات عن الحقوق القومية الكردية ورفع العلم الكردي.

وفي فترة ما بعد أواسط التسعينيات، وبعد أن اتهم الكرد بأنهم انفصاليون وأنهم يحاولون "اقتطاع جزء من البلاد وإلحاقه بدولة أجنبية" اضطرت الأحزاب الكردية جميعاً أن تضيف صيغة "في إطار وحدة البلاد" إلى الصيغة السابقة لتصبح "الحقوق الثقافية والاجتماعية والسياسية في إطار وحدة البلاد". هذه الصيغة الأخيرة اختارها القادة الكرد ليس من باب العزف على وتر السلطات، ولا سيما الأمنية منها بقدر من أن القادة أرادوا تخفيف حدة الحساسية بين مكونات الشعب السوري السياسية والمجتمعية، وقطع الطريق أمام ثقافة الشك وتالياً الحفاظ على السلم الأهلي. وما أن سقط النظام العراقي عام 2003 حتى وُجِّهت كل الأصابع إلى الكرد كأنهم مَن جلبوا القوات الأميركية وأنهم يريدون الانفصال عن العراق. ومن سوء قدر الكرد السوريين أن يكونوا ضحايا لإخوانهم الكرد في الأحزاب الأخرى، وخوفاً من تعميق تهمة الانفصال أراد القادة الكرد السوريون حسم المسألة فأضافوا صيغة ضمن "إطار وحدة البلاد" وذلك لأن الظروف التي تحيط بالكرد السوريين ليست كمثيلتها في العراق، فالكرد السوريون لا يمكن لهم المطالبة بالانفصال أبداً في ظل الظروف الجغرافية والسياسية "الجيوبوليتيكية" الحالية.

فالانفصال يتطلب ظروفاً جغرافية محددة وكذلك ظروف المنظمات الأممية بمعنى هل ستعترف الأمم المتحدة بالكرد ككيان مستقل إذا ما انفصلوا؟ ومَن يلمّ بالمداولات القانونية ومسألة الأقليات يعرف أن هناك شكوى من قبل مراكز للدراسات من الأمم المتحدة والدول العظمى التي تدعم الاستقلالات المحلية وتبرِّر هذه المراكز شكواها بأنه قبل الاعتراف بحقوق الجماعات بالانفصال والاستقلال يجب أن تتطوّر المنظومة الأممية لأن قبول الاستقلالات ليصبح مشكلة عويصة للأمم المتحدة بصيغتها الحالية "سنصبح أمام ركام من الدول في سقف محدود جداً". لذلك

يصبح إعلان الانفصال أو الاستقلال بسهولة أمراً يشبه الوهم، فكيف إذاً يصدّق البعض ما يروِّج لانفصال الكرد، سواء كان في سوريا أو العراق أو غيرها.

إن نتيجة التفاوت في الرؤى بين الأحزاب الكردية حول المقصود من الحقوق السياسية أوصلت الأحزاب الكردية إلى صيغة توافقية وهي "اللامركزية السياسية" إلى جانب الدعوة إلى إقامة الدولة الديمقراطية التعددية العلمانية، وأي طرح مغاير لهذا الطرح يعني لهم التهرب من حقوق الكرد والأقليات. وفي حين كان شعار المجلس الوطني السوري يتلخص في "دولة مدنية تعددية ديمقراطية" أعلن المجلس الوطني الكردي وهو إطار يمثّل غالبية الشعب الكردي شعاراً مفاده: "سوريا تعددية ديمقراطية علمانية". إن صيغة "اللامركزية السياسية في الحكم" هي الأنسب في سوريا لتحقيق العدالة السياسية. وبرأي الكرد السوريين إن هذه الصيغة تحقّق هدفين، الهدف الأول هو الحفاظ على الوحدة الوطنية والانسجام الاجتماعي والسياسي والثاني هو تحقيق رغبة الأغلبية في المناطق الكردية، أي تحقيق شرط إدارتهم لذاتهم.

والحق ورغم مطالبة الكرد بـ "اللامركزية السياسية" ولو أن هذا المطلب يستدعي المراجعة القانونية إلا أن المراد من وراء هذا الطرح هو الانسجام التام مع نظام الحكم في سوريا الجديدة. وإذا كان النظام المركزي الشديد قد دفع بالكرد إلى التمسك بالهوية الكردية بشكل أكثر صرامة، فإن النظام اللامركزي سوف يكون مفتاحاً لعملية الاندماج الوطني.

في الحقيقة، إن مطالب الكرد السوريين كانت محل التساؤل والاستفسار دائماً سواء عند جدالاتهم مع القوى العربية، ولا سيما الشيوعية أو الناصرية أو حتى مع حزب "البعث العربي الاشتراكي" ولم يتلقَّ الكرد أي إشارة إيجابية من قبل الجميع باستثناء القوى المعارضة في مرحلة ما بعد استلام بشار الأسد للحكم، فالشيوعيون كانوا دائماً يريدون من الكرد أن ينضموا إليهم لأن تنظيمهم تنظيم أممي ويستوعب كل الأمم، وهم يقولون بأننا سنحقق الحقوق الثقافية للكرد، أما البعثيون فينظرون إلى الكرد ككيان غير مستعد للاندماج "العروبي" وقفزوا على المطالب الكردية واختاروا طريق التعريب بدءاً من أسماء الأطفال وانتهاء بتعريب أسماء القرى والأماكن. مرة يتحدث" البعث" عن إمكانية العروبة للتعايش مع المكونات غير العربية، ومرة يريد الإيحاء بأن الكرد لهم انتماء محلي لكن في الإطار العام هم عرب لأن العروبة لا تنحصر في العرب فقط، من وجهة نظرهم.

بيد أن الوضع مختلف مع القوى العربية المعارضة فهي تبنّت مفهوماً متطوراً ومختلفاً عن وجهة نظر السلطة والأحزاب المنضوية في "الجبهة الوطنية التقدمية" وما أن تمّ تأسيس "إعلان دمشق" حتى تنفّس الكرد الصعداء، حيث في البيان الأول لـ "إعلان دمشق" في 2005 لوحظ الفرق الواسع في الرؤى. لم تطرح القضية الكردية كقضية ديمقراطية فحسب، إنما أشار "إعلان دمشق" إلى التعويضات لمن تأذى نتيجة الاضطهاد وطالب "بإيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في سوريا، بما يضمن المساواة التامة للمواطنين الكرد السوريين مع بقية المواطنين من حيث حق الجنسية والحقوق الثقافية وتعلُّم اللغة القومية وبقية الحقوق الدستورية والسياسية والاجتماعية والقانونية، على قاعدة وحدة سورية أرضاً وشعباً. ولا بدّ من إعادة الجنسية وحقوق المواطنة للذين حُرموا منهما، وتسوية هذا الملف كلياً.

فيما أكدت هيئة التنسيق الوطنية في سوريا في بيان لها على ضرورة الاعتراف بـ "الوجود القومي الكردي في سوريا والعمل معاً لإقراره دستورياً، وضرورة إيجاد حل عادل للقضية الكردية على قاعدة وحدة سورية أرضاً وشعباً وكونها جزءاً من الوطن العربي.

في حين يؤكد المجلس الوطني السوري المعارض "التزامه الاعتراف الدستوري بالهوية القومية الكردية واعتبار القضية الكردية جزءاً من القضية الوطنية العامة في البلاد، ودعا إلى حلها على أساس رفع الظلم وتعويض المتضررين والإقرار بالحقوق القومية للشعب الكردي ضمن إطار وحدة سورية أرضاً وشعباً، وعند الاتفاق الذي حصل بين "المجلس الوطني السوري" و"هيئة التنسيق الوطني" أكد الجانبان على "أن الوجود القومي الكردي جزء أساسي وتاريخي من النسيج الوطني السوري وهو ما يقتضي حلاً ديمقراطياً عادلاً للقضية الكردية في إطار وحدة البلاد أرضاً وشعباً، الأمر الذي لا يتناقض البتة مع كون سوريا جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي".

إن الحركة السياسية الكردية التي تضم عدة أحزاب تحتاج اليوم إلى مراجعة شاملة لبرامجها وتركيبها التنظيمي وآلياتها وعلاقاتها مع الأحزاب الأخرى العربية والتركية والإيرانية وإعادة برمجة كل وسائلها النضالية والاستفادة من الكرد المتواجدين في العواصم الغربية لخلق لوبي كردي ضاغط على عواصم القرار العالمي وتأسيس مراكز الأبحاث والفكر مع الاستفادة من التكنولوجيا عبر وسائل التواصل الاجتماعي مفيدة كثيراً لخلق رأي كردي عام ضاغط على العواصم الفاعلة

دولياً، علماً أن استخدام الكرد للتكنولوجيا راهناً غير فعال بسبب الانقسام السياسي والأيديولوجي وعدم تأطير العمل الوطني الكردي.

إن نكسة كركوك وكوباني سابقاً والآن عفرين تشكِّل ضربة قاصمة للحركة السياسية الكردية وعلى النخب الكردية المتنورة البحث عن عوامل الإخفاق ومقومات النهوض عوضاً عن النحيب والبكاء على الأطلال، وهذه الأسطر نقطة في بحر المساهمة في تحريك هذا النقاش الحيوي المهم والحساس.

طوال أيام الهجوم التركي على منطقة عفرين، كانت التلفزيونات التركية تجري مقابلات عامة مباشرة مع المواطنين الأتراك، ليعبِّروا عن آرائهم ومواقفهم من تلك العملية العسكرية. الأغلبية المطلقة من التعليقات والأجوبة كانت ذات قيمة "أدبية" انفعالية، لا سياسية ولا تحليل ولا معرفة فيها. كان المستطلعون ينعتون المقاتلين الأكراد بالأشرار والكفار والانفصاليين والعملاء لإسرائيل وأميركا، وبكل ما تجود به مخيلتهم.

لم تكن تلك الآراء والتعابير بعيدة عما كانت النخب السلطوية والقوى السياسية التركية تخاطب به القواعد الاجتماعية في البلاد، طوال شهور سابقة. فهذه النخب كانت تصطنع فضاء شعبوياً عاماً يتركّز حول فكرة بسيطة تقول: إن الأمة والدولة التركية في خطر شديد، فالكرد في سوريا والعراق يصعّدون طموحاتهم السياسية، وسوف يكون لذلك النهوض الكردي في دول الجوار تأثير بالغ على أكراد الداخل التركي، الذين يتحيّنون الفرصة للانقضاض على التوازن المختل بين الأتراك والأكراد في الدولة التركية، دولتنا.

ضمن هذا الجو، كان ثمة إيحاء عام يقول بأن الجماعة المركزية – الأتراك السنّة الأحناف من سكان الأناضول – تتعرّض لخطر وجودي من جماعة أقل قدراً ودوراً، هم أكراد تركيا والمنطقة. والأخيرون، بسبب هذا الخطر الذي يشكلونه، إنما يحملون كل سمات الشر الممكنة. كانت الدعاية العامة التركية تقول ذلك حرفياً وصراحة عن المقاتلين الأكراد والقوى السياسية الكردية في سوريا والعراق، وحتى في تركيا نفسها، لكنها فعلياً، كانت وما تزال، تقصد الجماعة القومية الكردية في دول المنطقة هذه.

طوال قرن كامل مضى، كانت نخب الحكم والسلطة وكذلك الجماعات القومية المركزية في دول المنطقة، تخلق من الكرد "عدواً وظيفياً" شديد الطواعية والقابلية لأن يحمل كل قيم الشر والسلبية، وعلى رأسها معاداة القوميات المركزية واستقرار دولها، وبالتالي كان الكرد أداة مناسبة لأن تصعِّد نخب الحكم هذه برامجها وتطلعاتها وأيديولوجياتها بالتضاد مع ذلك "العدو" المفترض.

كانت طبقة الأعيان العثمانية/العراقية قد فعلت ذلك أولاً في أوائل عشرينيات القرن المنصرم. فبعيد انهيار الإمبراطورية العثمانية، سعت هذه النخبة لأن تعيد ترتيب مصالحها ومواقعها في الدولة العراقية الجديدة، تحديداً عبر معاهدة مع الانتداب البريطاني تتعرّض لرفض من قبل بعض التنظيمات السياسية والقوى الجماهيرية العراقية، كانت هذه النخب تبتزّ القوى الرافضة بالقول إن رفض المعاهدة مع الانتداب يعني خسارة العراق ولاية الموصل الملحقة بها، حيث يشكِّل الكرد أربعة أخماس سكانه الرافضين للاندماج في الدولة العراقية الحديثة، وأن البريطانيين وحدهم يستطيعون المحافظة على تابعية تلك الولاية الوافرة بالخيرات للعراق الجديد.

كامل طبقات الحكم العراقية سارت في ما بعد على المنوال ذاته، الملكيون والعسكريون الموالون لعبد الكريم قاسم، ومن بعدهم القوميون الناصريون والبعثيون الصداميون على حدّ سواء وليس انتهاء بطبقة الحكم الطائفية الراهنة. وإنما كان العراقيون الحاكمون يتغلبون على تناقضاتهم الداخلية ويستحوذون على درجة معقولة من الشرعية الشعبوية عبر الإيحاء بوجود خطر داهم على كافة العراقيين العرب، يتمثّل بالكرد الذين يسعون لتعكير هوية دولتهم القومية وسلامتها الجغرافية.

كذلك استخدمت واستفادت الأتاتوركية القومية التركية من نزعات التمرد الكردية عليها، وخلقت بالتضاد مع التطلعات الكردية فضاء للوطنية/القومية التركية، يشكِّل الإرهاب من الكرد أسسها الأكثر ثباتاً. تكرّرت تلك القاعدة بتواتر شبه ثابت حينما كانت تندلع الانقلابات العسكرية أوائل كل عقد.

الشاه رضا بهلوي أسّس شرعية حكمه لإيران الحديثة على تصدِّيه لنزعات الاستقلال التي كانت تخالج أبناء قوميات الطوق الجغرافي الإيرانية طوال ثلاثينيات وأربعينيات القرن المنصرم. كان الكرد عبر تجربة "جمهورية كردستان" في مدينة مهاباد والتي محقها الشاه في شهور قليلة الجماعة الأكثر "نضوجاً" وقابلية لأن تروج الشاهنشاهية الإيرانية أنها خطر على مستقبل البلاد والمجتمع الإيراني وبذلك تستطيع بناء شرعية حكمها للبلاد. كذلك فعل نجله محمد رضا، ومن بعده

نظام الملالي. فمن خلال الحرب الشاملة على الحركة القومية الكردية في كافة مناطق كردستان إيران، بعد شهور قليلة من نجاح الثورة الإسلامية عام 1979، استطاع نظام الملالي أن يبتزّ ويمحق كل حركات التمرد والرفض السياسية الإيرانية الداخلية.

لم تخرج سوريا من تلك القاعدة، منذ تقرير أول وزير سوري للمعارف، محمد كرد علي الذي كتب إلى الحكومة السورية عام 1931 منبِّهاً إياها من خطورة "تكريد" منطقة الجزيرة السورية، وداعياً، إلى توزيع الكرد بين مختلف المناطق السورية حتى تذوب شخصيتهم، مروراً بسياسات سحب الجنسية من مئات الآلاف من الكرد السوريين، في عهد الديمقراطيين الليبراليين العتيدين رئيس الجمهورية ناظم القدسي ورئيس الوزراء خالد العظم أواخر عام 1961 وليس انتهاء بسياسات التعريب واقتلاع البعثية فيما بعد التي خطَّ "أفظع" أدبياتها عضو القيادة القطرية لحزب البعث الضابط محمد طالب هلال في كتيبة الفاشي حول الكرد السوريين.

لم يعَدُ الكرد مادة شديدة القابلية لذلك جراء مؤامرة أو نزعة كراهية متأصلة لدى شعوب المنطقة ضدهم، أو لشيء من ذلك بل جراء عوامل موضوعية متراكمة في ما بينها، خلقت هذا التموضع الرهيب.

فمن جهة الكرد هم الجماعة القومية الكبيرة الوحيدة في المنطقة التي ليس لديها دولة خاصة تدافع عنها، مثل باقي الجماعات القومية الأخرى، التركية والفارسية والعربية والتي تعيش في المنطقة توازناً ما فيما بينها عبر الدول التي تمثّل هوياتها ومصالح سكانها. وجميع هذه الدول أشبه ما تكون بأجهزة تنظيم كبرى للنزعات العصبوية القومية والطائفية لدى الجماعات المركزية فيها، وليست دولاً مؤسساتية حديثة، متساوية المسافة من الهويات الأهلية لمختلف جماعاتها المحلية. أخيراً، لا يزال الكرد يحافظون على موقعهم الثنائي القلق، فمن طرف بقوا الجماعة/الأقلية الأوضح في رفضها القومية/الوطنية المركزية في هذه الدول، كما لم يتحولوا إلى أقلية هامشية يمكن القبول المرن بخصوصياتها الثقافية من دون السياسية من قبل الأغلبية المركزية كما حال المسيحيين في سوريا والعراق. فالكرد على رغم بقائهم أقلية في هذه الدول ما زالوا أقلية "خطرة" محافظة على وحدة داخلية شعورية ولغوية وجغرافية في كل واحدة من هذه الدول.

بقي القول إن صيغة "اللامركزية السياسية" التي تبنّاها الكرد السوريون أتت نتيجة لتوافقات بين عدد من الأحزاب والقوى والشخصيات السياسية الكردية على أن يكون للكرد مطلب ثقافي

اجتماعي سياسي وألاّ يمهِّد هذا المطلب للانفصال، بل يفتح نافذة واسعة لبناء دولة المواطنة الحقة من خلال خلق بيئة للمساواة وتحقيق العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسؤال المطروح، هل باستطاعة الكرد بناء توافقات حول ما تطلبه أحزابهم وبين ما تقرّ لهم به القوات العربية المعارضة؟ يترك هذا السؤال برسم الحل للحقبة الزمنية الآتية.

د. عايدة العلي سري الدين

الَفصلُ الأول

الجمعيات والأحزاب الكردية في
القرن التاسع عشر

فشلت الحركات والثورات الكردية في القرن التاسع عشر وأدّى فشلها إلى اهتمام الأكراد بالتنظيمات السياسية والتشكيلات الحزبية وإلى إدراك ضرورة التخطيط لكل حركة وأهمية القوى الشعبية فيها[1].

والباحث في تاريخ الأحزاب والجمعيات والصحف الكردية والحركة الوطنية لا بدّ أن يتطرّق لكل أجزاء كردستان، سواء في تركيا أو إيران أو العراق أو سوريا أو غيرها إذا أراد أن يكتب عن أي من أجزاء كردستان لأنها متشابكة، ولأن الحزب الذي ينشأ في منطقة من هذه المناطق قد يؤسس له فرعاً أو فروعاً في المناطق الأخرى. ولأن الأكراد يعتبرون المنطقة واحدة وهي أرض كفاحهم العسكري والسياسي[2].

فبعد حركة تركيا الفتاة سنة 1908:

حصل بعض الأكراد على قسط من التعليم في القسطنطينية ثم في المنفى في فرنسا أو سويسرا وقد انتهزوا فرصة الاتجاهات الجديدة في تركيا عقب الحركة والداعية إلى الحرية والإخاء والمساواة وعملوا على إنشاء الجمعيات والأحزاب للمطالبة بهذه الحقوق. وكان على رأس هؤلاء أبناء بدرخان وآل بابان ثم المثقفون الأكراد في المنفى. وقد نشطت هذه الجمعيات وطالبت الحلفاء باستقلال كردستان، كما طالبت العثمانيين أيضاً[3].

وكانت زعامة الجمعيات والأحزاب مقتصرة على الفئة العليا من المجتمع الكردستاني وعلى بعض أوساط الفئة المتوسطة وبخاصة الضباط والمعلمين من حيث القواعد، أي لم تكن شعبية

وكانت أهدافها سياسية بحتة[4]. صحيح كان هناك كثير من المثقفين يقودون الجمعيات والأحزاب مثل أبناء بدرخان ولكن هذه الأحزاب كانت ضعيفة وتفتقر إلى قواعد حزبية. فجمعية نشر المعارف الكردية وجمعية هيفي كانت جمعية طلابية، وحزب خوئيون كان معظمه من المثقفين الأكراد مما أدّى إلى ضعف هذه الأحزاب[5]. ومما ساعد على هذا الضعف أن هذه الجمعيات كانت متنافرة تعمل كل منها مستقلة عن الأخرى واقتصر عملها على الجوانب السياسية والإعلامية، فقد استمر حزب هيفي يرسل الطلبات لممثلي الحلفاء وحكوماتهم دون نتيجة.

في الوقت ذاته كان الحلفاء يعتقدون أن هذه الأحزاب والجمعيات لا تستند إلى قوة وأن القوة الكردية الوحيدة هي فقط التي يقودها إما الشيخ محمود البزرنجي أو الملا مصطفى البارزاني[6] وأهم هذه الأحزاب والجمعيات الكردية هي:

جمعية "تعال وترقّى الكرد":

وهي أول جمعية سياسية كردية أُنشئت في الآستانة سنة 1908 وقد كان من مؤسسيها البارزين: الأمير أمين عالي بدرخان، الفريق شريف باشا، السيد عبد القادر نجل الشيخ عبيد الله النهري، والداماد أحمد ذو الكفل باشا واثنين من الأمراء البابانيين من السليمانية. وقد لجأت هذه الجمعية إلى العمل السري واتخاذ الأساليب الخفيّة[7] وكانت تطالب بالاستقلال الذاتي لكردستان[8] ومما دفع أعضاؤها إلى العمل السري. إن أعضاء الاتحاد والترقي التركية قد أوضحوا أن الحرية التي يقصدونها لا تعني إجازة الحركات التي تهدف إلى تحقيق الانفصال القومي عن الإمبراطورية العثمانية. ومن الجهة الأخرى كان معظم الأكراد ينظرون إلى جماعة تركيا الفتاة بأنهم ثوريون ملحدون[9]. والحقيقة أن السيد عبد القادر النهري والبدرخانيين الذين كانوا يقيمون في الآستانة عادة كانوا يقومون بالدعاية للحركة الكردية منذ سنوات عديدة وكان لجمعية "تعال وترقّى الكرد" فروع تأسست في الأقاليم والولايات ولكن أعمالها قد فترت قليلاً أثناء الحرب العالمية الأولى[10]، وقد قام إلى جانب هذه الجمعية جمعية أخرى هي:

جمعية نشر المعارف الكردية:

وهي جمعية أدبية تهذيبية تأسست في الآستانة وافتتحت مدرسة ابتدائية في حي جندبلى لتعليم الأطفال الأكراد أبناء الجالية الكردية هناك[11]، غير أن استيلاء الاتحاديين على مقاليد الأمور

وتأسيسهم إدارة دكتاتورية تحت ستار الدستور أدّى إلى تعطيل أعمال الكرديتين الجمعيتين وإلغاء المدرسة معاً سنة 1909، لذلك اضطرت جمعية "تعال وترقّى الكرد" أن تقتصر نشاطها على الطرق السرية والأساليب الخفية كلما لاحت لها الفرصة[12] طوال الحرب العالمية الأولى.

استئناف أعمال جمعية "تعال وترقّى الكرد":

ولكن ما أن انتهت الحرب العالمية سنة 1918 انتهز الأكراد فرصة ضعف الدولة العثمانية حتى أعاد السيد عبد القادر النهري تأسيس الجمعية في الآستانة بالاشتراك مع أمين عالي بدرخان ومحمد علي وخليل رامي وكاموران. من أولاد وأحفاد بدرخان باشا الكبير وفؤاد باشا وحكمت وحسين وشكري ومحمود. وعلي من البابانيين السيد عبد الله، رمزي باشا الخربوطلي، أكرم بك جميل شاذاد، نجم الدين حسين، ممدوح سليم، حسن حامد، فريد، الدكتور شكري محمد، حسين عوني "مبعوث خربوط سابقاً" محمد "مبعوث ملطية سابقاً"، "أمين زكي" الأمير آلاي خليل بك الدرسيمي، محمود نديم باشا، الفريق مصطفى باشا السليماني، الفريق حمدي باشا، القائم مقام محمد أمين بك السليماني، الشيخ علي الشيرولي، السيد شفيق الخزيران، وغيرهم من أعيان الأكراد وقادتهم[13]. وقد عمل هؤلاء على فتح فروع للجمعية في أنحاء كردستان المختلفة حيث دبّت روح قوية بين الأكراد للعمل من أجل الاستقلال[14]. وقد استمرت أعمالها حتى استردّ مصطفى كمال القسطنطينية "الآستانة"، ومن أهم نشاطات الجمعية إصدارها جريدة باسم "روزكرد" كانت لسان حالها وناشرة مبادئها[15] وفي القسطنطينية أيضاً و"جداول" نادي سياسي سنة 1909 عقب ثورة تركيا الفتاة وقد أسسه شباب الأكراد ومعهم الصيحة المألوفة في الصحف الكردية "كردستان للأكراد" "Kurdistan for Kurd" لكن سرعان ما انشقّ عنها أعضاء أسرة بدرخان وأسسوا جمعية "التشكيلات الاجتماعية" وقد أسسها الأمراء أمين عالي وجلادت وكاموران بدرخان وكمال فوزي وأكرم جميل باشا زاده والدكتور شكري محمد وممدوح سليم وغيرهم[16] ولكنها لم تستمر طويلاً وتبعتها "جمعية كردستان".

جمعية كردستان

تأسست هذه الجمعية في اجتماع عُقد يوم 21 يوليو سنة 1922 في جامع سيد حسن بالسليمانية برئاسة مصطفى باشا الياملكي وزير التربية في حكومة الشيخ محمود. وقد تألفت لجنتها القيادية من الأشخاص الآتية أسماؤهم "مصطفى ياملكي، رفيق حلمي، أحمد بك، توفيق بك، صالح

أفندي قفطان، حاجي آغا فتح الله فائق بك، عارف بك، عزت بك، عثمان باشا، أدهم أفندي يوزباشي، شيخ محمد كولاني، أحمد بهجت أفندي، علي أفندي، بابير آغا، شكري أفندي علكة"[17].

وكانت غاية هذه الجمعية تأييد حكومة الشيخ محمود في السليمانية[18] وتوحيد جهود المتعلمين والمثقفين والحرفيين الوطنيين الأكراد، وعلى الرغم من أنها كانت جمعية صغيرة إلا أنها كانت خاصة في السليمانية وبشّرت بأفكار معقولة حول ضرورة جعل حكومة الشيخ محمود حكومة وطنية كردية وإبعاد الصبغة العشائرية والعائلية عنها. وقد انتقدت الجمعية محاولات الشيخ محمد فتح المجال لتسلُّط الأرستقراطية العشائرية في المدينة ودعت إلى سنّ قانون أساسي وتجديد الإدارة ولعبت العناصر اليسارية دوراً أقل فيها وكان من أشهرهم جمال عرفان الذي قُتل زمن حكومة الشيخ[19] ولم تستمر الجمعية طويلاً بسبب القضاء على حكومة الشيخ محمود في السليمانية.

الهيئة الوطنية

وقد أسسها توفيق وهبي في مدينة السليمانية بعد أن أصبح متصرفاً لها سنة 1930. وقد أخذت هذه الجمعية تعمل من أجل استقلال الأكراد. فكان من أهم الأكراد العاملين فيها "جمه آغا، عبد الرحمن آغا، الشيخ قادر شقيق الشيخ محمود الحفيد، محمد صالح بك، توفيق القزاز، رمزي فتاح، عزت المدفص، عزمي بك بابان، عزب بك، عثمان باشا الجاف، عبد الرحمن أحمد باشا، مجيد أفندي كانيسكان، فائق بك بابان، الشيخ محمد كولاني، رشيد نجيب، بقيادة مؤسسها توفيق وهبي[20].

جمعية كومه لى لاوان "الفتوة الشباب"

رابطة ثقافية تأسست سنة 1930 للطلاب الأكراد[21] وكان بداية ظهورها اجتماع الطلاب الأكراد ومطالبتهم بفك أسر الشيخ محمود البرزنجي الذي أسرته الحكومة العراقية بعد حرب السليمانية 1922–1927 وفرضت عليه الإقامة الجبرية. وأخذوا يبثون الثورة عن طريق الإشعار. وكان الطلاب يتكونون من قسمين: قسم يطالب بالدراسة فقط، والقسم الآخر يرى الدراسة إلى جانب الثورة. وفي عام 1932 اتفق الاثنان وكان اجتماعهم في بغداد تحت الاسم لمذكور[22].

ومع أن هذه الرابطة لم تكن ذات أهداف وبرامج سياسية أو نظام داخلي مدوّن إلا أنها كانت جامعة لنشاط وفعاليات الطلبة الأكراد وإنماء روح التعاون والتعاضد بينهم وخدمة الثقافة الكردية.

وقد ساهمت كومه لى لاوان "جمعية الشباب" في نشر الوعي القومي الذي كان قد بدأ بالتغلغل في صفوف المتعلمين والحرفيين الأكراد أيضاً حين كان الأدباء والشعراء ينشرون أفكارهم في المدن وبين رجال الدين والمتعلمين الآخرين في الريف. وقد أصدرت كومه لى لاوان، سنة 1933 العدد الأول من مجلتها يادكارى لاوان "ذكريات الشباب" يتضمن أبحاثاً أدبية وأشعاراً وطنية ومقالات تربوية وقد أصبحت يادكارى لاوان بمثابة لسان حال جمعيات الشباب كومه لى لاوان[23].

وكانت اللجنة العامة التي أشرفت على نشاط الشباب الأكراد ونظمت فعاليات كردية أخرى مؤلفة من الطلبة الأكراد، فاضل رؤوف طالباني الذي كان أكبرهم سناً وأمين الصندوق، إبراهيم أحمد "سكرتير اللجنة والمحرر الرئيسي للعدد الأول"، وهو نفسه الأستاذ إبراهيم أحمد المحامي سكرتير اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني فيما بعد وكان آنذاك طالباً في بغداد، وحامد فرج "أحد الطلبة النشطاء"، وشاكر فتاح الذي أصبح في السنة التالية سكرتير اللجنة. والمحرر للعدد الثاني من "يادكارى لاوان الصادر عام 1934"[24]، ولكن نشاط جمعية لاوان "الشباب" المثقف الكردي اقتصر آنذاك على أمور ثقافية واجتماعية وإصدار كتيب واحد سنوياً مع أخذ صورة تذكارية للطلبة الأكراد مجتمعين[25].

حزب خوئيون "الاستقلال"

كان من نتيجة الإجراءات التي اتخذتها تركيا في مواجهة ثورة الأكراد بقيادة الشيخ سعيد بيران سنة 1925 أن زعزع ذلك من قوة الأكراد وإن لم يفقدهم عزيمة العمل من أجل الحصول على الاستقلال وتحقيق أمانيهم الوطنية، وكان لهذه الإجراءات أثرها في قلوب الوطنيين الأكراد الذين اعتصموا بجبال كردستان أو لجأوا إلى البلاد الأخرى سواء إيران أو سوريا أو مصر أو الدول الأوروبية. فقد عقد هؤلاء العزم على عقد مؤتمر كردي كبير يضم جميع العناصر الكردية من مندوبي الجمعيات ورؤساء العشائر لاتخاذ الإجراءات الفعالة لإعادة الكرة في النضال مع الأتراك وقد وفق هؤلاء لعقد هذا المؤتمر[26] الوطني الأول في باريس سنة 1927 وخلال انعقاده اتفق على حل المنظمات الكردية الوطنية حتى يستطيع أعضاؤها الانضمام إلى تنظيم واحد "خوئيون" ومن أجل الحصول على الاستقلال الذاتي للأكراد[27] وقد عقد المؤتمر الوطني اجتماعاً آخر في مصيف بحمدون في لبنان في ربيع سنة 1927[28] ودامت جلسات المؤتمر مدة شهر ونصف أبرمت فيها القرارات التالية:

1. حل الجمعيات الكردية الموجودة كلها تمهيداً لتأسيس جمعية كردية كبرى تضم جميع أعضاء الجمعيات الكردية القديمة وأعضاء جدد.

2. العمل على استمرار النضال والثورة ضد الأتراك إلى أن يغادر آخر جندي تركي الأراضي الكردية[29].

3. مراعاة ما يأتي قبل الشروع في الثورة العامة.

لزوم تعيين قائد عام لجميع القوى الوطنية الكردية.

- تنظيم جميع القوى الثورية على أساليب عسكرية وحربية وتسليحها بأحدث معدات القتال والحرب.

- تأسيس مركز عام للثورة والقيادة العليا للقوى الوطنية الكردية في جبل من جبال كردستان الشامخة.

تأسيس علاقات أخوية دائمة مع الحكومة الإيرانية والشعب الفارسي الشقيق.

- تأسيس علاقات طيبة ودائمة مع حكومتي العراق وسوريا اكتفاءً بالحقوق التي خولتها صكوك الانتداب وغيرها من المعاهدات الدولية للأكراد في هذين القطرين وعدم مطالبة حكومتيهما بأي حق سياسي آخر سوى ما تقدّم[30].

وفي 5 أكتوبر سنة 1927 أنشأ الأكراد العصبة الوطنية الكردية وسمّوها "خوئيون" أي الاستقلال واختاروا إحسان نوري باشا قائدهم الأعلى وأنشأوا إدارة مدنية يرأسها إبراهيم باشا هكوتيللو. وفي 28 أكتوبر سنة 1927 أعلنوا الاستقلال، استقلال كردستان كما ورد في معاهدة سيفر ورفعوا العلم الكردي على جبال أجرى داج من سلسلة جبال آرارات في منطقة قبيلة الجلالي في إقليم وان[31].

وقد حاول حزب خوئيون من مقراته في بيروت أو دمشق أو باريس أن يكون جلادت أو كاموران بدرخان مقيماً أن يلفت اهتمام الدول الأجنبية والمحافل الدولية إلى الأماني الوطنية

الكردية[32]. ومع أن خوئيون ادّعى أن رسالته تمثّل كل أكراد كردستان، إلا أن نفوذه لم يتعدَّ أكراد تركيا وسوريا ولم يكن له تأثير فعلي في أنحاء كردستان الأخرى[33].

لقد كان حزب خوئيون على نمط الأحزاب القديمة يحمل جميع سلبيات هذه الأحزاب من حيث طبيعة التكوين والقادة والأهداف. وكان يفتقر إلى قواعد شعبية راسخة وقيادة ثورية متمرسة في الكفاح ونهج إصلاح اجتماعي واقتصادي. وكان الطابع العشائري والأرستقراطي يلازمه إذ كان حزب كبار الملاّكين والبرجوازية الكردية[34].

حزب "هيفي" "الأمل"

في سنة 1910 تأسست في الآستانة جمعية كردية تسمى "هيفي" للطلبة الأكراد بعد عام من قيام الأتراك بإغلاق جمعية "نشر المعارف الكردية" وإغلاق المدرسة الكردية في "جمبرلي طاش" وقد تأسس هذا الحزب من الأفندية عمر، قدري آل جميل باشا من أعيان ديار بكر، فؤاد تمويك الوائلي، زكي بك من طلبة مدرسة الزراعة بالآستانة وذلك بتشجيع من خليل حبالي الموصلي[35] ولكن الحزب لم يستطع أن يكون له نفوذ قوي بين الأكراد بسبب سياسة الاتحاديين في محاربة النشاط القومي للعناصر غير التركية.

لكن بمبادرة من عدد من الضباط الأكراد والعناصر الواعية من المثقفين تأسس حزب هيفي الجديد في مدينة السليمانية سنة 1939[36]، وقد تأسس الحزب برئاسة الأستاذ رفيق حلمي أحد أعوان الشيخ محمود السابقين والذي لعب دوراً كبيراً في الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى وقد انضم إليه عدد كبير من الضباط والمثقفين والحرفيين والتجار وغيرهم من أبناء الطبقة المتوسطة[37].

كما انضم إليه عدد من موظفي الحكومة وضباط الجيش وكان هدفه هو الحصول على الحكم الذاتي الكردي في نطاق دولة العراق وكان له جناح يساري، ولذلك تحرّك أعضاؤه عند تأسيسه إلى بغداد وأصدروا جريدة شازادي "الحرية" والتي كان لها اتجاه اشتراكي ولم تكن لهيفي في هذه الفترة أهداف معارضة لشيوخ القبائل وهم القوة العريضة للجماهير الكردية[38].

وفي مارس سنة 1945 أرسل هيفي دعوة إلى السفير الأميركي في بغداد طالباً مساعدة أميركا لتأسيس كردستان المستقلة وقد ذكّر السفير الأميركي بمبادئ الرئيس ويلسون. وكان لهيفي

علاقات مع الملا مصطفى البارزاني فكان يمدّ حركته بالإمدادات والمعلومات ولكن الملا مصطفى كان يشكّ في اهتمام هيفي بحركته، لقد كان هيفي يأمل في أن ينضم إلى عضويته الملا مصطفى وأتباعه المسلمون ولكن لم يستطع أحد أن يؤثر في الملا فقد كان عنده أفكار أخرى ولم يسمح الملا بذلك فقد كان يفضل أن يظل نفوذ هيفي في بغداد وفي العمل السياسي من حيث الاتصالات مع حكومة بغداد والحلفاء حيث يكون نافذة يطلّ منها الأكراد على الخارج بينما يظل هو يمثّل الثقل العسكري في الحركة الوطنية الكردية[39].

وكان يتطلع إلى النضال لنيل الاستقلال القومي للشعب الكردي بتأسيس حكومة كردية. وقد تميّز بعدم وضوح أهدافه في النواحي الاقتصادية والاجتماعية وإعراضه عن النظرية العلمية والأفكار الديمقراطية. وكانت قيادته فردية تحكمها أفكار الزعامة الشبيهة بمفهوم الزعيم القائد الرائد ولعبت الخلافات الشخصية والانتهازية دورها في انحلاله[40]. ورغم ذلك فقد لعب دوراً هاماً في نشر الوعي القومي وتوسيع قاعدة الحركة الوطنية الكردية جماهيرياً. وقد أرسل اثنين من أعضائه ممثلين عنه لتأسيس العلاقات والتعاون المتبادل مع زعماء الحركة التحررية في إيران وتبادل الآراء فيما بينهم من أجل التنظيم والعمل[41] كما في تأسيس الكومالي في إيران[42].

وكان حزب هيفي سنة 1943 من أقوى الأحزاب السياسية الكردية حينذاك وأكثرها تنظيماً. لكن سرعان ما دبّ الخلاف بين صفوفه وأدّى إلى انشقاقه وانهياره. فقد كان الحزب يضم جناحين، الجناح اليميني والجناح اليساري.

الجناح اليميني يرأسه زعيم الحزب نفسه الأستاذ رفيق حلمي، أما الجناح اليساري فكان يضم الأعضاء التقدميين والوطنيين من الضباط والجنود والشباب[43] وكان الخلاف بين الجناحين يدور حول نقطتين:

أ‌- في أي اتجاه سياسي يجب أن يسير الشعب الكردي في نضاله القومي التحرري وحل قضية القومية؟ هل يجب الاعتماد على الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي أو على بريطانيا والمعسكر الغربي؟

ب‌- هل يجب على الحزب أن يساعد بكل ما لديه من المقدرة وبجميع الوسائل ويشترك اشتراكاً فعلياً في الثورة الكردية التي كان يقودها الملا مصطفى البارزاني ويتحمل قيادتها ويوجّهها

أم على العكس يتخذ موقفاً سلبياً؟ كان الجناح اليميني يطالب بتقوية علاقات الحزب مع بريطانيا بحجة أنها قوية وأن السوفيات بعيدون عن كردستان. ويرى هذا الجناح أن يقف من ثورة الملا مصطفى البارزاني على الحياد. أما الجناح اليساري فكان يرى العكس، أي العلاقات مع الاتحاد السوفياتي والاشتراك في الثورة. وفي سنة 1944 اجتمع المؤتمر الحزبي العام في كركوك. وفي الاجتماع ازداد الخلاف بين الجناحين على القضيتين. وأوضح الجناح اليساري بصورة جلية الدور الذي لعبه الاستعمار البريطاني في كردستان، ووصل الخلاف حداً جعل الجناحين ينفصلان. فقد انفصل الجناح اليميني بزعامة رفيق حلمي الذي عارض طلبات الجناح اليساري وأدى هذا الانشقاق إلى أن يتّحد الجناح اليساري في الحزب الجديد بينما بقي اليمين لمدة قصيرة محتفظاً باسم هيفي وسرعان ما انحلّ[44] ليشترك الجناحان المنفصلان في حزب رزجاري كرد[45] في سنة 1945.

الحزب الشيوعي لكردستان العراق
شورس "الثورة" أكتوبر سنة 1945

انشقّ الحزب الشيوعي العراقي على نفسه عقب مؤتمره في سنة 1944 وخرجت منه كتلتان "كتلة زنون أيوب"، و"كتلة عبد الله مسعود" وقد عملت الكتلتان على الاتحاد فيما بينها وتكوين حزب شيوعي آخر حين تألّف فعلاً تحت اسم "وحدة النضال" وأصدر جريدة عربية وكردية بهذا الاسم باعتبار أن فريقاً منها كان من الأكراد. وقد شكّلت قيادة الحزب من: يوسف زلوف، صالح الحيدري، نافع سليم، يعقوب المصري، إبراهيم شميل، نعيم بدوي، فريد الأحمر، عبد الجبال وهبي، محمد توفيق، حسين عبد العال، وبعد مدة قرّرت اللجنة المركزية "لوحدة النضال" الانضمام إلى الحزب الشيوعي فتفاوضت مع فهد وسلّمت تشكيلاتها ومطبعتها[46]. وقد حاول الفرع الكردي لوحدة النضال "يه كيه تي تيكوشين" أن ينضم إلى الحزب الشيوعي كتنظيم له كيان خاص. وبعد لقاء بين وفد من الفرع مؤلف من صالح الحيدري "سكرتير حزب شورش فيما بعد" وعلي عبد الله ونافع يونس وفهد وزكي بسيم من جانب الحزب الشيوعي العراقي، استقرّ رأي قادة يه كيه تي تيكوشين على صيانة منظمتهم لأن فهد أجاب على طلباتهم رافضاً انضمامهم كفرع كردي وإنما أن ينضمّوا كأفراد لأنهم كانوا فرعاً من وحدة النضال، الأصل، وما دام الأصل قد انضم للحزب الشيوعي فينبغي أن ينضموا إلى الحزب الشيوعي كأفراد إذا كانوا يريدون الانضمام حقاً[47]. وقد عرض عليهم فهد رأياً مفاده تأسيس حزب جماهيري كردي يجمع كل المخلصين الأكراد من وطنيين وقوميين وديمقراطيين.

وفي أكتوبر سنة 1945 دعا طلاب الكليات الأكراد اليساريون والحيدري منهم إلى بغداد وقرروا تحويل تنظيم "يه كيه تي تيكوشين" إلى حزب شيوعي موالٍ للسوفيات وللشيوعية باسم

"شورش" "الثورة"[48].

وقد تألفت اللجنة المركزية لشورش من السادة: صالح الحيدري سكرتير اللجنة المركزية للحزب، علي عبد الله، رشيد عبد القادر، عبد الصمد محمد علي، نافع يونس، كريم توفيق، نوري محمد أمين وكلهم من المثقفين الأكراد أغلبهم طلبة آنذاك[49].

جاء في المادة الأولى من برنامج شورش دعوة إلى التفاهم المتبادل وتقوية علاقات الأخوة بين الأكراد والعرب على أساس تحرير الشعبين، والتعاون بوجه خاص مع العرب المتحررين ومع تنظيماتهم وأحزابهم من أجل النضال في سبيل سعادة وتحرير الشعوب وتحقيق آمال الشعب العربي والكردي. كما نصت المادة الثالثة على التعاون في النضال من أجل تأسيس حكومة تقوم على أساس من الديمقراطية تعمل من أجل مصلحة الشعب وعلى شرط أن يكون أعضاء البرلمان والبلديات بالانتخاب من قبل الشعب مباشرة وممثلين حقيقيين له. وكذلك تبديل القوانين والمراسيم التي لا تتفق مع القانون الأساسي في العراق[50].

كما ذكر في البرنامج قضية الإصلاح الزراعي في كردستان التي تعتبر من أهم القضايا الحيوية المحتاجة للحل في كردستان ومعالجتها بصورة صحيحة[51].

كان الأستاذ حمزة عبد الله قد بلور من إيران فكرة تشكيل الحزب الديمقراطي الطليعي في كردستان العراق على غرار الحزب الديمقراطي الكردستاني إيران "وكتب حمزة عبد الله تقارير عديدة إلى القادة الوطنيين في العراق بهذا الخصوص داعياً إياهم لإنجاح هذه الفكرة وبناءً على اقتراحه توجّه علي عبد الله المهندس عضو المكتب السياسي لحزب شورش إلى السليمانية لملاقاة إبراهيم أحمد رئيس فرع "ذ. ك" الحزب الديمقراطي الكردستاني "إيران"، وقد جرى بحث موضوع تأسيس هذا الحزب الديمقراطي الكردستاني في هذا اللقاء. وفي المداولات التي أجراها حمزة عبد الله تقرر إدخال عضوين من كبار الملاك الأكراد في قيادة الحزب الجديد فقد عارض صالح الحيدري، سكرتير شورش إدخالهما في اللجنة المركزية للحزب مما أدّى إلى حدوث انشقاق في مؤتمر الحزب الشيوعي الذي انعقد في أغسطس سنة 1946 في مدينة بغداد فقد انفصل صالح الحيدري ومعه السادة نافع يونس، حميد عثمان، جمال الحيدري، علي بشكه وتن من أعضاء مؤتمر شوش واختاروا الانضمام إلى الحزب الشيوعي العراقي بقيادة فهد. أما السادة علي عبد الله، كريم توفيق، عبد الصمد محمد، نوري محمد أمين، محمد أمين معروف، رشيد عبد القادر فقد فضّلوا

الانضمام إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني العراق و"البارتي"[52]. وقد أكد الشيوعيون الأكراد الذين انضموا إلى "البارتي" أنه ما دامت الحركة التحررية للشعب الكردي حركة قائمة موضوعياً، حركة تحررية معادية للاستعمار والرجعية وذات طاقات ثورية فلا بدّ من تبنِّي أهدافها التقدمية والديمقراطية والعمل في صفوفها والانضواء تحت لوائها تمهيداً لقيادتها باتجاه مصالح جماهير الشعب الكادحة وفي طريق النضال المشترك مع الحركات التحررية للشعب ضد الاستعمار والرجعية من أجل تحرر الجميع؛ وبعكس ذلك فإن ترك هذه الحركة التاريخية الموضوعية والانضمام إلى الحزب الشيوعي العراقي يؤدي لامحالة إلى إفساح المجال للعناصر القومية اليمينية والعناصر الميّالة للمساومة لتقوم بتوجيه الحركة التحررية الكردية ومشاعرها القومية نحو وجهة خاطئة ضارة بمصالح العرب والأكراد معاً. أما الشيوعيون الآخرون فبجانب معارضتهم لوجود حزب طليعي ديمقراطي يضم الماركسيين العراقيين كانوا يرون أن يضمهم حزب شيوعي واحد بصرف النظر عن قومياتهم. إن وجود فرع للحزب الشيوعي في كردستان ليس بدعة تختلف عن التنظيمات الشيوعية في الاتحاد السوفياتي أو في تشيكوسلوفاكيا حيث يوجد لكل شعب حزب شيوعي هو جزء للحزب الشيوعي في الدولة الواحدة. ففي تشيكوسلوفاكيا مثلاً يوجد الحزب الشيوعي السلوفاكي الذي هو عضو في الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي وبذلك انهار حزب شورش.

حزب رزكاري كرد 1945
جبهة الخلاص الوطني الكردي

كان حزب شورش يهدف إلى استقطاب كافة القوى اليسارية والتقدمية وضمّها للحركة الوطنية الكردية. كما كان يركّز جهوده على خدمة القضايا الكردية ولذلك عمل على تكوين حزب يضم كافة الأكراد الوطنيين سواء كانوا شيوعيين أو غير شيوعيين لكي يركّز جهوده على المطالب الكردية ويستفيد من كافة القوى الكردية المستعدة للعمل. وقد تفاوض حزب شورش من أجل ذلك مع جماعة من الأكراد هم الأستاذ علي حمدي، الدكتور جعفر محمد كريم، المحامي رشيد باجلان، وقد عقد اجتماع في دار علي حمدي مع بعض الوطنيين الأكراد حيث تعاون معهم بعض أعضاء حزب هيوا وبعض المستقلين وقد تمخّض اجتماعهم عن الاتفاق على تأسيس حزب يسمى "رزكاري كرد"[53] Raz Gary Kurd ,Kurdish Deliverance أو جبهة الخلاص الوطني[54] وهي عبارة عن جبهة وطنية اقتضتها الضرورات المرحلية. وقد انضم إليه أغلب قواعد حزب هيفي الذي انتهى سنة 1945 نهائياً. كما انضم إليه فرع الكومه لى في العراق والذي كان على رأسه إبراهيم أحمد المحامي. كما انضم إليه الجماعات الكردية الأخرى ما عدا الحزب الشيوعي الكردي الذي احتفظ بتنظيماته الداخلية رغم الجهود التي بذلها في سبيل تأسيس رزكاري كرد[55].

وبرغم احتفاظ شورش بتنظيمه المستقل فقد عمل عدد من اليساريين في رزكاري كرد ومنهم بعض الشيوعيين على صياغة المبادئ الأساسية لرزكاري وتوجيه الحركة القومية لتسير تحت شعارات، ذات لهجة شيوعية وخاصة في ما يتعلق بالشؤون الخارجية[56]. بعد الاتفاق على تأسيس الحزب قامت الهيئة المؤسسة بإصدار بيان كان بمثابة برنامج وميثاق وطني له وقد شرحت فيه أهداف الحزب البعيدة والمرحلية وكان الهدف القومي البعيد هو:

أ- تحرير وتوحيد كردستان. أما الهدف المرحلي فكان النضال لتحرير العراق من الاستعمار وتحقيق الاستقلال الذاتي لكردستان العراق ضمن الوحدة العراقية.

ب- السعي لإيجاد وتقوية العلاقات مع الأحزاب والجماعات الكردية خارج العراق وتوحيد الصفوف للوصول إلى الهدف المنشود، وهو حق تقرير المصير للشعب الكردي.

ج- السعي لإصلاح شامل للمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بتوفير الحقوق الديمقراطية ورفع مستوى الزراعة والصناعة ونشر المعارف وإحياء التاريخ والأدب الكردي واستعمال اللغة الكردية في كافة الدوائر والمدارس في كردستان.

د- العمل على إيضاح المسألة الكردية أمام دول العالم وخاصة دول الشرق الأوسط والدول الاشتراكية "لمكافحة خطط الاستعمار والرجعية وعملائها"[57]. وتحت تأثير رزكاري كرد وشورش لقّحت الحركة الوطنية التحررية للشعب الكردي بالأفكار التقدمية والاشتراكية وأصبحت هي الفلسفة المفضّلة للشباب الكردي المثقف في كردستان العراق[58].

قام رجال الاستخبارات الإنكليز وضباط الارتباط بحملة واسعة ضد حزب رزكاري كرد فسعوا لاستصدار الفتاوى من رجال الدين لتحريم حركة هذا الحزب حيث اعتبرته الأوساط الغربية فرعاً من الشيوعية العالمية. لكن رزكاري ردّ على ذلك نافياً انتمائه للحركة الشيوعية بمنشورات وزعها في أرجاء كردستان[59].

وقد أخذ نفوذ رزكاري رغم ذلك يزداد يوماً بعد يوم سرعان ما شرع في العمل والتنظيم فكان من نشاطاته إصدار جريدة رزكاري التي كانت تنطق بلسانه وتطبع وتوزّع في كردستان[60].

لقد قام حزب رزكاري كرد بدور مهم في الحركة الوطنية الكردية ورفع مذكرات إلى الهيئات الدولية والمؤتمرات للمطالبة بحقوق الأكراد فرفع مذكرة إلى هيئة الأمم المتحدة التي انعقدت في لندن يشرح فيها القضية الكردية شرحاً شاملاً مؤيداً بوثائق رسمية وأدلة حيّة[61].

وقد أشار فيها إلى مؤتمر الصلح المنعقد بعد الحرب العالمية الأولى ودوره في تقسيم كردستان بين العراق وسوريا وتركيا وإيران ثم وصفت المذكرة حالة الأكراد في هذه الدول وكيف أنهم يلاقون الاضطهاد من قبل حكومات تلك الدول. وتطرّقت المذكرة إلى انتعاش آمال الشعوب

الضعيفة عندما دنت الحرب العالمية الثانية من نهايتها كما أشارت المذكرة إلى آمال الشعب الكردي في مبادئ الأمم المتحدة وخاصة ميثاق الأطلنطي، وتصريح موسكو والقرم. ثم بيّنت المذكرة بأن السلام لن يستقر ولن تنجو الإنسانية من أهوال الحروب طالما هناك دول استعمارية تستغلّ شعوباً أخرى وطالما هناك شعوب لم تسلّم لها مقاليد أمورها، ثم أكدت المذكرة في الختام بأن السلم لن يتحقّق في الشرق الأوسط ما لم يتحرر الشعب الكردي الذي يعتبر العمود الفقري لهذا القسم من العالم[62].

ثم أرسل الحزب مذكرة إلى مؤتمر وزراء الخارجية المنعقد في موسكو في نهاية الحرب العالمية عرض فيها وصفاً لحالة الأكراد في كل من إيران وتركيا والعراق وأشار إلى تأييد الحزب لنضال الأكراد في إيران مع إخوتهم الأذربيجانيين في سبيل الاستقلال الذاتي وإلى موقف حكومة تركيا التي وصفها بالفاشية من الأكراد في بلادها. ثم وصفت المذكرة حالة الشعب الكردي في العراق وقمع حكومة العراق لثورة البارزانيين وكيف أنها تحرق القرى الآمنة. واختتمت المذكرة بالقول: "إن تحقيق مطالب الأكراد في العراق لا يتم إلا بالقضاء على الاستعمار والحكومة الرجعية، وتبديلها بأخرى ديمقراطية حيث يضمن ذلك الحقوق القومية للشعب الكردي في العراق"[63].

كما أرسل الحزب مذكرة عن طريق المفوضية المصرية ببغداد إلى المسؤولين في مصر أيّد فيها الحركة الوطنية التحررية الكبرى في مصر سنة 1946 وانتفاضتها في وجه الاستعمار البريطاني. وأوضح أنه يضم صوته إلى صوت مصر الحرّة في المطالبة بالجلاء التام للاستعمار البريطاني عن وادي النيل وتعديل المعاهدة المصرية البريطانية لسنة 1936 بشكل يضمن لمصر استقلالها السياسي والاقتصادي[64].

الكومه لى
"كومه له ى زيانه وى كوردستان"
جمعية بعث كوردستان

عندما دخلت جيوش الحلفاء إيران عام 1941 وانهارت السلطة المركزية التي كانت تمسك المناطق والولايات الإيرانية المختلفة بقبضة حديدية انتشرت المفاهيم الديمقراطية المعادية للفاشية وخاصة في منطقة النفوذ السوفياتي في الشمال. فقد كان السوفيات ينشرون أفكار حق الشعوب في تقرير المصير ويتحدثون عن عالم بلا استعمار واستغلال ويبدون عطفاً على الأماني الكردية في منطقة موكريان، التي كانت تحت سيطرتهم. حينئذ انتعشت الآمال وتأثر الأكراد بهذه المفاهيم التي كانت تتفق وما يتطلعون إليه. وقد نشط الوطنيون منهم وبرزت الحلقة الثورية الوطنية المتبقية من تجمع "أحرار كردستان" المعروفة باسم "تازاد بخوازى موردستان" في ميدان العمل الوطني[65].

في السادس عشر من سبتمبر سنة 1942 خرجت جماعة من أهل مهاباد المتوسطي الحال سالكة طريق رضائية الترابي ليعقدوا اجتماعاً بجانب أسواق بستان حاجي داود بالقرب من نهر جامى صابلاغ، أصغر الجماعة شاب في حدود التاسعة عشر من عمره اسمه رحمن جلوى خريج ثانوية رضائية وأكبرهم في حدود الخمسين، ملا عبد الله داودي وهو بائع تبغ[66] وكان عددهم خمسة عشر عضواً اجتمعوا معاً في ذلك اليوم وهم: عبد الرحمن حلوي، محمد أمين شرفي، عبد الرحمن ذبيحي، محمد نانه وازاره، حسين مزوهر مركزي، عبد الرحمن إمامي، قاسم قادري، ملا عبد الله داودي، قادر مدرسي، أحمد علمي، عزيز زندي، محمد ياهو، نجم الدين توحيدي[67]، علي محمودي، عبد الرحمن كياني[68].

وكان الهدف من اجتماعهم التباحث حول تنظيم حزب سياسي مستفيدين من الظروف المحيطة بهم والتي أصبحت فيها مهاباد أشبه بأرض حرام بين القوات الروسية شمالاً والإيرانية والحلفاء الغربيين جنوباً[69] وقد تمخّض اجتماعهم عن تأسيس منظمة سرية سمّوها بالكومه لى ومعناها "الجمعية" وكان اسمها بالكامل Komala I Zhian I Kurdistan, (كومه له ى زيانه وى كوردستان) ومعناها جمعية بعث كردستان وتعتبر الكومه لى أول جمعية كردية جماهيرية يؤسسها ويقودها وطنيون أكراد منبثقون من صميم الجماهير الكردية الشعبية[70].

وكانت عضويتها متاحة لكل كردي، بما فيهم الأنذريين.

ولم يقبلوا الأتراك الأذبيجانيين في عضويتها. وكانت مراسم الانتماء تحتّم أداء قَسَم على القرآن الكريم أمام أعضاء ثلاثة حيث كان العضو المرشّح للقبول يرشِّح نفسه بالاغتسال ثم في جلسة سرية بقَسَم اليمين التالية:

1. أن لا يخون الشعب الكردي.
2. أن يعمل لأجل حصول الشعب الكردي على الاستقلال الذاتي.
3. أن لا يكشف أي سر شفاهة أو كتابة.
4. أن يبقى عضواً في الحزب حتى الموت.
5. أن يعتبر كل الأكراد ذكوراً وإناثاً إخوة له وأخوات.
6. أن لا ينتمي إلى حزب أو كتلة بدون إجازة الكومه لى، هذا القسم نظّمه الأعضاء المؤسسون بالتعاون مع النقيب ميرحاج[71].

تطلّع أكراد إيران إلى إخوانهم الكرد في العراق الذين يفوقونهم نضجاً سياسياً للمساهمة في إنشاء الحزب المنشود وللمشورة العلمية في هذا الشأن وقد لبّى أكراد العراق مطالبهم وأرسل لهم حزب هيفي الذي كان التنظيم الرئيسي في كردستان العراق آنذاك النقيب ميرحاج حيث عقد الوطنيون الأكراد في إيران اجتماعهم الأول لبحث تأسيس الحزب بحضوره في 1942/9/16 وقد

تمّ إنشاء التنظيم المذكور. ثم سرعان ما توسّع الحزب الجديد وتكوّنت له فروع وشُعب عديدة في مختلف أنحاء كردستان إيران وفي العراق[72] وفي تركيا ولو أن الأخير كان ضعيفاً.

وكان فرع الكومه لى في كردستان العراق بقيادة الأستاذ إبراهيم أحمد وتحت قيادته فروع في السليمانية وكركوك وكفرى وكان معه الأستاذ إسماعيل شاويش والشاعر الشعبي فائق بى كه س والآنسة زكية بابان وغيرهم. وقد أرسل إبراهيم أحمد السادة: إسماعيل شاويش والسيد عثمان دانش إلى مهاباد للاتصال المباشر بقادة الكومه لى وتوثيق الروابط معهم[73].

وفي أحد أيام شهر أبريل الأخيرة من سنة 1943 صدرت أوامر لحوالي مئة عضو من الكومه لى للاجتماع معاً والقيام بنزهة إلى تل بالقرب من مهاباد تعرف "بخودا بارست" وانقلبت هذه النزهة إلى اجتماع حزبي انتخبت فيه لجنة مركزية بالاقتراع العام. وفي نهاية الاجتماع تقرّرت مباراة التعارف بين الأعضاء وهي "خودا بارست شنه كى جاكه" "شيء جميل أن يعبد الله"[74] وكان هازهر وهيمن من أنشط أعضاء اللجنة المركزية وهما من الشعراء الأكراد.

أصدرت الكومه لى بالتعاون مع حلفائها العراقيين علماً قومياً في مايو سنة 1944 وهو علم مثلث الألوان يعلوه اللون الأحمر ثم الأبيض في الوسط ثم الأخضر في الأسفل أي وضع العلم الإيراني مقلوباً. أما عن شعار الأمة الكردية فقد تبنّوا رسم شمس تحف بها سنبلتان وخلفهما جبل وقلم[75] ولم يكن للكومه لى رئيس ولكن كان معروفاً أن كل من رحمن زبيجي هازهر، محمد ياهو كانا من أقوى الأعضاء نفوذاً فيها[76]، وكانت من حيث التنظيم السياسي تقوم بدور المؤسسة السياسية الديمقراطية دون أن يكون لها نظرية سياسية معيّنة، وإن كانت تحاول الإفادة من أيديولوجيات الغرب والشرق والحزبية، إلا أن النقص في الوعي الوطني والثقافة العلمية كان بارزاً فيها. وكان عدم تبنِّي الجمعية نظرية سياسية علمية قد أوقعها في التجريبية[77] وقد تبنّت أسلوب تنظيم الأحزاب الشيوعية من لجنة مركزية إلى مكتب سياسي[78].

وتبنّت أسلوب الخلايا السرية وفي خلال ستة شهور توسعت الكومه لى ليصبح عدد أعضائها مئة عضو في بلدة مهاباد وحدها مع وجود قائمة مركزية بالأسماء. فإن الأعضاء ما كانوا يعرفون إلا هوية خمسة أو ستة أشخاص كل ضمن خليته. لذلك لم يكن تنامي قوة الكومه لى معروفاً إلا من قلة فيها[79] ولم يحاول أي من أعضائها خلق جناح فيها يسيطر بواسطته على الحزب، ولما لم يكن فيه من أعضائه أي ماركسي أو شيوعي معروف فلم تحدث محاولة للسيطرة على التنظيم

ودفعه لليسار[80]، وكانت قواعد التنظيم مؤلفة من جماهير المدن والريف والطلبة والمتعلمين ورجال الدين الحرفيين. وقد انتقدت الكومه لى النظام الإقطاعي وسخرت من رؤساء القبائل الجشعين رغم أنها لم تعلن عن إصلاح زراعي أو غيره[81].

وبدأت الجمعية نشاطها فأصدرت مجلة "تشتمان" "الوطن" السرية لنشر الأفكار والمفاهيم الوطنية الكردية والأفكار الديمقراطية والأشعار والقصائد القومية الحماسية.

كان قاضي محمد علي قاسم من أقوى شخصيات مهاباد وكان شخصية محترمة على النطاق العام في مهاباد، تربطه صلات وثيقة بالسوفيات. حيث وجد فيه السوفيات شخصية مثقفة ذا نفوذ شعبي وتوقّعوا منه أن يكون محور الحركة الوطنية الكردية النامية آنذاك في كردستان إيران. وتحت ضغط الرغبة لكسب العون الفعلي من الاتحاد السوفياتي تقرّبت الكومه لى من قاضي محمد وحاولت كسبه والعمل على انضمامه للتنظيم[82]، ولكن المشكلة التي واجهت الكومه لى هي هل يدعى قاضي محمد للانضمام إليها أم لا يدعى؟ واستمر هذا السؤال بلا إجابة طوال العامين الأولين من عمر الكومه لى، لأن البعض كان يخشى من انضمامه بسبب شخصيته المسيطرة أو لأسباب شخصية.

وفي أحد الأيام أيام أكتوبر سنة 1944 اجتمع (44) من أعضاء الكومه لى في بيت أحمد الهي وتقررت دعوة قاضي محمد كي يعرضوا عليه الانضمام للكومه لى وتقرر أن يلتقي في البيت بعضوين فقط هما "قاسم قادري" و"قادر مدرسي" ليعرضا عليه الأمر، فإن رفض خرج من البيت دون مقابلة المجتمعين الآخرين، وإن وافق يدخل عليهم ويحلف اليمين، ولم يتردّد قاضي محمد في الموافقة على الانضمام، ولكنه لم يصبح عضواً في اللجنة التركية لكن أصبح المتحدث باسم التنظيم. وكان كثير من أعضاء الكومه لى يعارضون دخوله فيها، وفعلاً تحقّقت ظنونهم إذ بعد أن دخل قاضي محمد الكومه لى بدأ يسيطر عليها وعلى جميع أجهزتها وفعالياتها بفضل شخصيته القوية ومركزه الاجتماعي ومساندة السوفيات له أيضاً.

وفي أبريل سنة 1943 انتشرت الكومه لى في سائر المنطقة المحايدة من شمال إيران حول مهاباد إلى القطاع السوفياتي شمال مياندواب حتى الحدود السوفياتية وإلى الجنوب انتشر نفوذها حتى سافز. وبلغت الجمعية من القوة ما جعلها ترسل ممثلين إلى العراق لبحث تنسيق أعمالها مع حزب هيفي وإلى تركيا[83]. كما اتّسع النشاط الإعلامي لها حتى شمل شمال كردستان في كل من

المنطقة المحايدة قرب مهاباد وفي المنطقة السوفياتية شمال مياندواب. وأما في الجنوب بوجه عام فكانت الحركة ضيقة محدودة بسبب وجود وحدات الجيش الإيراني ولأن كرمنشاه كانت خارجة عن محور مهاباد الاجتماعي والسياسي[84] وقد امتد نفوذها إلى شمال سافز. كان توسّع الكومه لى وتغلغلها في منطقة العشائر سريعاً وكاملاً تقريباً. وفي بوكان كان بعض آغوات الإيلخا نزاده نشطين في الحركة.

وفي نغوه كان حاجي قادر حريري مسؤولاً عن قبول الانتماءات إلى الكومه لى. وفي أشتويه أصبح موسى خان من قبيلة "زمرزه" عضواً فعالاً كما انضم زعماء الهركى إليها وكان من المعروف أن الشيخ عبد الله أفندي كان فوق النشاط الحزبي والسياسي، ولكنه أصبح عضواً فعالاً بها. كما كان عبد الرحمن قادري مامش من النشطاء، وفي الشمال أيضاً انضم لها عامر خان "من قبيلة الشيكاك" حيث أصبح عضواً سنة 1945. وللحقيقة فقد انضم قلة من الناس لأهداف انتهازية أما الغالبية فعن عقيدة[85].

الحزب الديمقراطي الكردستاني

"إيران"

اقترح جعفر باغيروف رئيس وزراء أذربيجان السوفياتية على الزعماء الأكراد في باكو نبذ السرية واللجوء للعلانية وضرورة تحوّل الكومه لى إلى حزب ديمقراطي لكردستان[86].

وقد تبنّى قاضي محمد هذا الاقتراح بالاتفاق مع قيادة الكومه لى وبعض الشخصيات المستقلة وحتى يصبح الحزب المنتظر إعلانه قادراً على إنجاز المهام الوطنية التي تجابهها الحركة التحررية الكردية[87].

اتخذت التدابير من أجل تنفيذ وصية باغيروف، ففي أحد أيام شهر نوفمبر سنة 1945 دعا قاضي محمد حوالي ستين من زعماء القبائل والمدن للاجتماع في مركز العلاقات الثقافية السوفياتي Voks في مهاباد[88] وقد تحدث القاضي في هذا الاجتماع عن رحلة الزعماء الأكراد إلى باكو وأشار إلى نصيحة باغيرون بشأن تحويل الكومه لى إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني وأضاف أن الروس سيساندون الحزب الجديد. ولم يبد أحد أي تعليق على هذا الخطاب، فأكثر الحاضرين كانوا على إدراك لتوجيهات باغيرون في باكو[89].

وقد أقر المجتمعون تحويل الكومه لى إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني وأصبح قاضي محمد رئيس هذا الحزب وموجّهه وقائد جميع فعالياته وسياسته. وقد تشكّلت لجنة مركزية قوامها كبار الملاّك ورؤساء العشائر ورجال الدين مع بعض الأعضاء القدامى في قيادة الكومه لى أمثال عبد الرحمن زبيجي. ولم يصبح قاضي محمد عضواً في اللجنة المركزية للحزب الجديد كما كان في

الكومه لى ولكنه على أي حال استمر في قيادة الحركة الوطنية الكردية بتوجيه من الروس من وراء الستار.

إن هذا التحول في التنظيم السياسي الحزبي من الكومه لى إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني كان له بجانب جوانبه الإيجابية الهامة جوانب سلبية وهو تصدّر الجناح العشائري الديني مركز الصدارة في الحركة الوطنية الكردية وتسليم قيادة هذه الحركة إلى بعضهم، وهذه القيادة الجديدة كانت عاجزة تاريخياً على قيادة هذه الحركة ولا تستطيع تحمُّل أعبائها، لذلك كان هذا التشكيل رجعياً في الحركة التحررية الكردية.

وكان التنظيم الحزبي الشيوعي هو المتبّع في تنظيم الحزب الديمقراطي لكن دون الأخذ بالمبادئ الشيوعية الماركسية، ومن أمثلة ذلك إنشاء قسم خاص بالمرأة في الحزب برئاسة زوجة قاضي محمد وكذلك قسم آخر بالشباب.

وكانت أهم أهداف الحزب كما جاء في برنامجه هي كالآتي:

1. حق الشعب الكردي في إيران أن يحكم نفسه بنفسه ويدير أموره وأن يكون له الحق في الحكم الذاتي.

2. أن تكون اللغة الكردية هي اللغة الرسمية في التعليم وفي المصالح الحكومية المختلفة والمحاكم.

3. انتخاب مجلس محلي في كردستان يكون مجلساً تشريعياً ويتم انتخابه طبقاً للقانون الدستوري الإيراني ويمارس حقوقه في الإدارة والإشراف على الأمور العامة[90].

4. يكون كافة الموظفين الحكوميين من الأكراد في المنطقة الكردية.

5. الأموال والدخل الذي يجمع من كردستان ينفق فيها.

6. سيبذل الحزب الديمقراطي الكردستاني جهوده من أجل إقامة أخوّة كاملة مع شعب أذربيجان والأقليات المقيمة فيها.

7. سيعتني الحزب بتنمية مستوى الأخلاق والصحة العامة والأحوال الاقتصادية للشعب الكردي وتنمية التعليم والصحة العامة والتجارة والزراعة.

لقد عمل الحزب الديمقراطي الكردستاني مع الحزب الديمقراطي الأذربيجاني ولكن الحزبان كانا يختلفان، فكان ينقص الحزب الديمقراطي الكردستاني الكثير في مجال الإصلاح الزراعي والتصنيع وتوزيع الثروة، تلك الخطط التي كانت تملأ صحف وحكومة أذربيجان.

الحزب الديمقراطي الكردستاني
"البارتي"

بعد الحرب العالمية الثانية نشطت الحركة الوطنية الكردية وانتشرت الأفكار الحديثة عن الحرية وحق تقرير المصير واتضح عجز الأحزاب الكردية القديمة فغدت الضرورة ماسة لحزب كردستاني من طراز جديد يتناسب ودرجة تطور الحركة التحررية للشعب الكردي وتقدّمها، ويستطيع القيام بمهام الطليعة فيها[91] وجاءت الفكرة هذه المرة من إيران. فعندما تأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران برئاسة قاضي محمد، فكّر الأكراد العراقيون الذين كانوا يعملون مع الملا مصطفى في إيران وفي صفوف جمهورية مهاباد بضرورة تأسيس حزب ديمقراطي قومي واسع يضم العناصر الكردية المخلصة من قوميين وغيرهم ليقود نضال الشعب الكردي في كردستان العراق وليصبح طليعة الحركة التحررية الكردية.

وقد شجّعهم أكراد إيران على تنفيذ الفكرة حتى يمكن أن يقوم هذا الحزب بقيادة نضال الشعب الكردي في كردستان العراق[92].

أرسل قادة الأكراد في إيران وهم ميرحاج أحمد، مصطفى خوشناو، سيد عزيز عبد الله شمزيني، الأستاذ حمزة عبد الله إلى العراق مع بيان لهيئة مؤسسة برئاسة الملا مصطفى البارزاني يناشدون فيه الهيئات والأحزاب الكردية التعاون، فاتصل بصالح الحيدري وعلي عبد الله عن حزب شورش. وإبراهيم أحمد عن حزب ز.ك "فرع الكومه لى في العراق"، والدكتور جعفر محمد كريم، والمحامي رشيد باجلان "عن حزب رزكاري كرد"[93].

وقد أسفرت هذه الاتصالات عن إعلان قيام الحزب الديمقراطي الكردستاني المعروف باسم البارتي وفي أغسطس سنة 1946 قرر حزب رزكاري كرد بالإجماع الانضمام إلى الحزب الجديد. وفي نفس الشهر قرّر حزب شورش الانضمام إليه بعد انسحاب سكرتيره مع نافع يونس المحامي وحميد عثمان[94].

ففي أول مؤتمر اجتمع في 16 أغسطس سنة 1946 أعضاء مؤتمري زركاري كرد وشورش حيث قرّروا حل حزبيهما والانضمام إلى الحزب الجديد[95] وانتخب مؤتمر الحزب الملا مصطفى البارزاني رئيساً فخرياً للحزب إذ كان في ذلك الوقت يقاتل في الأراضي الإيرانية فقبل لقب رئيس الحزب كما انتخب حمزة عبد الله سكرتيراً للحزب الجديد[96]. وقد اشترك إبراهيم أحمد ممثلاً عن الفرع العراقي للكومه لى. وفي هذا المؤتمر، صادق المؤتمر على ميثاق ومنهاج الحزب ونظامه الداخلي وانتخب لجنة مركزية وتقرّر إصدار جريدة زركاري كرد لتكون لسان حال الحزب وكانت تصدر بصورة سرية، وقد ضمت اللجنة المركزية "حمزة عبد الله، المحامي عوض يوسف، رشيد عبد القادر، الدكتور جعفر كريم، المحامي عمر مصطفى" وقد أصبح الحزب يسمَّى بالحزب الديمقراطي الكردستاني العراق، وقد امتاز بدقة التنظيم وقوة الضبط الضروريين للظروف السرية التي يعمل فيها الحزب، وللضغط الشديد الواقع على الحريات من قبل السلطات الحكومية[97].

بعد إنشاء اللجنة المركزية للحزب بدأ تأسيس فروع سرية له في الألوية الكردية من العراق وأخذ في توزيع المنشورات الداعية إلى القومية الكردية وأصدر الحزب مجلة كلاويج "السهل" للدعوة لها[98].

وقد أصبح للحزب خلايا وفروع كثيرة في جميع أنحاء كردستان ومكاتب في الخارج وكان الأداة الشرعية التي ولدت من خلالها المفاوضات للحكم الذاتي[99].

وجدت خلايا لهذا الحزب في إيران وتركيا والعراق وسوريا ومكاتب في البلاد الخارجية خارج الشرق الأوسط، في النمسا (فيينا)، و"فرنسا" باريس، و"ألمانيا الغربية" برلين، والأراضي المنخفضة "أمستردام"، سويسرا "جنيف" و"لوزان"، وفي المملكة المتحدة "لندن"، وفي الولايات المتحدة "شيكاغو ولوس أنجلوس" وغيرها وكانت العضوية في الحزب متاحة لكل الأكراد[100].

تأسس البارتي كحزب تقدّمي معبِّراً عن طموحات قومية تتطلع إلى الحرية والعدالة والتقدّم الاجتماعي. وقد انطلق الحزب من مصلحة الشعب الكردي وحقوقه القومية. ووضع ذلك فوق أي اعتبار داخلياً كان أو دولياً. وهو حزب وطني ديمقراطي نظراً لطبيعة المجتمع الكردي المتخلفة وعدم وجود برجوازية كردية متماسكة وطبقة عاملة متبلورة وقوية. فقد كان الحزب إلى حد كبير ذات طابع برجوازي صغير من حيث التركيب والكوادر. وحتى القيادة شأنها شأن الأحزاب الشرقية أحزاب العالم الثالث بصورة عامة. وقد حاول الحزب التعبير عن مصالح الجماهير الشعبية الكردية بعمالها وفلاحيها ومثقفيها وحرفييها[101].

دعا الحزب إلى تأسيس جمهورية ديمقراطية شعبية في العراق وإلى الحكم الذاتي للشعب الكردي يشمل الجمهورية العراقية الديمقراطية الشعبية. ودعا إلى الوقوف بجانب المعسكر الاشتراكي ضد المعسكر الاستعماري، ورفض فكرة الحياد كما طالب بإلغاء الاتفاقيات مع بريطانيا وإسقاط الحكم الملكي في العراق[102]. وقد تضمن منهاجه رغبة الأكراد بالحصول على حقوقهم القومية ضمن الوحدة الوطنية وأكد الميثاق على ضرورة تقوية العلاقات الأخوية بين الأكراد العرب ودعا إلى مكافحة الاستعمار والرجعية وحصول العراق على الاستقلال الكامل وإقامة نظام ديمقراطي برلماني سليم[103].

تضمّن المنهج الدعوة لإصلاح الحياة الاقتصادية فدعا الحزب إلى تأميم المعادن والثروة الأرضية والنفط واستثمارهم من قبل الدولة وبناء صناعة ثقيلة مؤمّنة تكون القاعدة الأساسية للصناعة الوطنية الحقيقية التي يجب تشجيعها وفرض ضريبة تصاعدية ومقاومة الاحتكار وتأميم البنوك وحصر التجارة الداخلية، وكذلك دعا الحزب منذ سنة 1950 إلى إلغاء النظام الإقطاعي والقضاء على مخلفاته وتوزيع الأراضي على الفلاحين مع الاهتمام بالجمعيات التعاونية الزراعية وإيجاد مزارع حكومية ومساعدة التطور الزراعي. وقد جاء في البرنامج أيضاً بخصوص "الأرض والفلاح": أ– الغابات ملك للدولة[104]. ب– تعميم الزراعة الآلية. ج– إبدال شروط عقود الإيجار بين الملاك والفلاحين بأخرى عادلة بحيث تزيل الحيف اللاحق بالطبقة المنتجة الزراعية. د– التملك الفردي للأرض الزراعية مصان. هـ– جعل أجور عمال الزراعة مناسبة بحيث يصبح الحد الأدنى لها كافياً لسد ضرورات المعيشة[105].

والحقيقة أن البارتي قد وضع ذلك البرنامج بأسلوب عام لأن الحركة الكردية كانت تتعاون من أجل هدف الأكراد الأعلى وهو تحقيق كردستان المستقبل. فبالرغم من اعتناق الحزب للمبادئ الماركسية اللينينية إلا أنه كان مهتماً بصورة رئيسية بالقضايا القومية الكردية.

لقد خاض البارتي نضالاً ضد الاستعمار كما ناضل في المجال الجماهيري وبمجهوداته في هذا المجال تأسيس اتحاد الشبيبة الديمقراطي الكردستاني، واتحاد النساء الكردستاني، واتحاد الطلبة الكردستاني "الذي أسسه عام 1953" برئاسة أحمد عبد الله. كما أصدر البارتي عدة مجلات منها: "حروف"، "إنسان" ببشروة، و"الطليعة" خه باثمان، نبأ كردستان، رزكاري كردستان "تحرر كردستان" تيشك "الضوء"، "ره نكى بشمه ركه"، "صوت الأنصار" كما نظّم البارتي مظاهرات شاركت بها الجماهير الكردية تأييداً لجماهير بغداد الغاضبة في مواجهة عقد معاهدة بورتسموث، والتي سُمِّيت بالوثبة.

كما اشترك البارتي في لجنة التعاون وذلك في أكتوبر سنة 1947 في عهد حكومة صالح جير 47/17 وكان ممثل الحزب في هذه اللجنة رشيد عبد القادر وقامت هذه اللجنة بدور مهم في الحركة الوطنية ضد المعاهدة[106].

كان البارتي منذ بداية تشكيله يحمل بذور خلافات، وكانت تبدو هذه الخلافات وكأنها أمر متوقع. فالحزب الذي أريد له أن يضم في عضويته قوى قومية وديمقراطية وشيوعية، ويضم في قيادته كبار الملاك، كان من الطبيعي أن تحدث خلافات بين هذه العناصر غير المتجانسة. وبالفعل فقد حدث الخلاف. إذ كان حمزة عبد الله يريد إدخال بعض من كبار الملاك في الهيئة المؤسسة ومنهم الشيخ لطيف ابن الشيخ محمود وقد فرضه حمزة عبد الله ليكون نائباً للرئيس، كما رشح محمد زيا آغا غفوري ليكون نائباً للجنة المركزية.

وقد تراجع عن الانتماء للحزب إزاء ذلك الكثير من القوى اليسارية التي رأت في البارتي حزباً برجوازياً. وقد انضم معظمهم إلى الحزب الشيوعي. وبعد سنتين من تأليف البارتي حدث انشقاق كبير آخر، فقد انشق إلى جناحين أحدهما بقيادة إبراهيم أحمد وثانيهما بقيادة "حمزة عبد الله" وسمِّي جناح إبراهيم أحمد "الحزب الديمقراطي لكردستان" في العراق. في حين أضاف حمزة عبد الله إليه نقطة "تقدمي". لم يتنازل "إبراهيم أحمد" –وهو الحسن الثقافة بالديالكتيكية الماركسية – عن نقطة واحدة ليساريي حزبه المثقفين. ومع أنه كان يميل هو نفسه إلى اليسار في أول حياته السياسية

إلا أنه مال شيئاً فشيئاً إلى الفكرة القومية بمرور الزمن. وحاول كسب الشبان الذين هم تحت التأثير الشيوعي للقضية القومية الكردية. واستمر حمزة عبد الله من الناحية الثانية على ميله الشخصي القومي إلى اليسار وحاول ضم الشيوعيين السابقين الذين وقعوا تحت تأثير إبراهيم أحمد[107].

تعرّض أعضاء الحزب إلى الاضطهاد والمطاردة من قبل السلطة منذ تأسيس الحزب سنة 1946 وزاد ضغط الحكومة على الأكراد فنقلت قسماً كبيراً منهم إلى جنوب العراق وأصبح من الصعوبة على الحزب القيام بنشاط وطني واضح وقد طردت الحكومة الدكتور جعفر محمد كريم خارج العراق بعد إسقاطها جنسيته واعتقلت كلاً من إبراهيم أحمد، عمر مصطفى، رشيد عبد القادر وغيرهم. ولما اعتقلت الحكومة حمزة عبد الله سنة 1950 عقد مؤتمر حزبي انبثقت عنه قيادة مؤقتة لم يرضَ عنها القسم الأعظم من الأعضاء والمنظمات مما أدى إلى عقد المؤتمر الثاني للحزب في بيت علي حمدي في بغداد وتمّ فيه اختيار إبراهيم أحمد سكرتيراً للحزب وقد ظل سكرتيراً حتى قيام ثورة يوليو سنة 1958[108].

الحركة العمالية الكردية

عمل كثير من العمال الأكراد مع حزب الأهالي ومع العمال العراقيين عموماً فقد عملوا مع محمد صالح القزاز في الثلاثينيات وفي جمعية أصحاب الصنائع. ومن هؤلاء: يوسف متى وجميل توما ونوري وروفائيل الذي كان من العناصر التي نظمت أولى الخلايا الشيوعية بين عمال الصالحية في السكك الحديدية عام 1934، أي في نفس الفترة التي ظهر فيها عنفوان الحركة العمالية في العراق. وكان للمهندس جميل توما دور هام وبارز في بثّ الحركة الثورية بين عمال السكك الحديدية[109]. برغم ذلك كانت الطبقة العاملة الكردية لا تزال في مرحلة التكوين وبالتالي لم تكن قوية ومنظمة بالمعنى المتعارف عليه للتنظيم، إذ إن أكثرية العمال كانوا منحدرين من أصل ريفي ومن الذين لم يفقدوا صلتهم بالإنتاج الزراعي[110].

بدأت الحركة العمالية بطريقة غير منظمة في عام 1928 حينما أرسلت السلطات البريطانية في العراق أحد المهندسين الإنكليز ويدعى هاملتون سنة 1928 لفتح طريق جبلي يربط أربيل بمنطقة حاج عمران حتى الحدود الإيرانية. وكان الغرض من هذا الطريق خدمة المواصلات البريطانية واستخدم هذا المهندس كثيراً من العمال في المنطقة من الأكراد وغيرهم وقد تعسّف بحق العمال فلم تتوفّر لهم الوقاية من البرد ولا الأجور المناسبة. وحينما رفعوا شكواهم ووجد المهندس منهم تكتلاً ووحدة في الكلفة بدأ باتخاذ إجراءات قمعية ضدهم بواسطة قوات بريطانية هي قوات الليفي في المنطقة. ثم سخّر بعض عملائه في المنطقة الذين بدأوا باغتيال بعض العمال ليلاً بواسطة المتفجرات التي كانت تستعمل في فتح الطريق. واستمرت هذه الأساليب مدة، فحسم العمال أمرهم وقاموا بالتجمع أمام خيمة المهندس أشبه بمظاهرة طالبوه فيها بزيادة أجورهم والتحقيق في مقتل أحد إخوانهم الذي قيل إنه قُتل من قِبل بعض قطّاع الطرق. وقد قام المهندس على إثر ذلك باستدعاء قوات الليفي ثانية من قصبة راوندوز، لتأديب العمال العزّل وضرب حركتهم العمالية. وقد ذهب

ضحية هذا الاعتداء على العمال (6) قتلى و(14) جريحاً وقد سرّح أكثر من مئتي عامل من عملهم. إن هذا الإجراء القاسي بحق العمال يدل على شدة كفاحهم ضد هذه السلطة وعلى عنادهم وإصرارهم على عدم الخضوع لهذه السيطرة وعدم الاستهانة. ولو أن سلوكهم مع هذا المسؤول فيه شيء من الضعف أو اللين لما أقدم على هذه القسوة معهم.

الحركة العمالية والنفط

بدأ إنتاج النفط في حقول كركوك منذ عام 1937 وهي منطقة امتياز شركة النفط العراقية في مدينة كركوك. وتقع هذه المدينة شمال غرب مدينة بغداد وتبعد عنها حوالي 280 كلم وأكثرية المدينة من الفقراء الأكراد والعمال يعتبرون ثاني مجموعة عمالية كبيرة في العراق بوجه عام وكان موظفو الإدارة، حوالي 60% منهم من البريطانيين و22% من العراقيين. وبصورة عامة عمال النفط يمتازون بأنهم من الفنيين أو شبه الفنيين وأقلية منهم تمثِّل العمال غير الماهرين، وعلى هذا فإنه من المتوقع أن يكون مستوى إدراكهم ووعيهم الثقافي والسياسي والطبقي على درجة لا بأس بها. ولم يسمح لعمال النفط بالتنظيم النقابي مع أنهم قدّموا طلباً عام 1945 لتشكيل نقابة لكن طلبهم رُفض[111].

وقد كان هؤلاء العمال يشكون من قلة أجورهم فقد كان الحد الأدنى الذي يتقاضاه العمال هو 200 فلس يومياً ويذكر قادة الأحزاب أن الحد الأدنى للأجور التي كان يتقاضاها العمال هو 150 فلساً ولم تكن أجورهم مرضية بالقياس إلى العمال الآخرين مما كان دائماً سبباً في شكواهم[112].

وقد قام العمال بحركة إضراب ضد الشركة مطالبين بزيادة أجورهم والسماح لهم بالتنظيم النقابي[113].

أحداث العمال في كاوور باغي:

قدّم العمال طلبات كثيرة لزيادة أجورهم وتحسين أحوالهم إسوة بزملائهم في الأقطار الأخرى. وكان العمال يقدّمون طلباتهم وهم واثقون من حقوقهم وكانت إدارة الشركة "شركة بترول كركوك" تنظر إلى هذه الطلبات على أنها تنطوي على تهديد للشركة لذلك خشي المسؤولون الأمر

واتصلوا هاتفياً بمدير شرطة المحافظة حيث حصل الأخير على موافقة وزارة الداخلية على تأسيس مركز شرطة مؤقت في مقر الشركة. وقد اتخذت الشركة الاحتياطات للوقاية من توقعها إضراب العمال في حين أنها لم تلبِّ مطالبهم[114].

وقد قدّم العمال طلبات تحريرية محددة وواضحة إلى الشركة في 13 يونيو 1946 وكانت تحمل لهجة الإنذار في حال عدم تلبيتها. ومن هذه الطلبات عدا زيادة الأجور الإضافية عن كل ساعة إضافية وتحديد ساعات العمل، السماح للعمال بتأليف نقابة تحمي حقوقهم وتدافع عنهم[115].

وقد عيّن العمال 30 يونيو موعداً أخيراً لتعلن فيه الشركة موقفها من طلباتهم كما راجع العمال محافظ اللواء أمين مخلص، وعرضوا عليه مطالبهم من الشركة، وقد اتصل المحافظ بمدير الشركة الذي وعده بأنه سيتصل بمدير الشركة العام في لندن مستر جرين والظاهر أنه كان يماطل العمال. وفي 1946/7/3 أضرب كافة عمال الشركة عن العمل، كما قاموا في اليوم التالي 7/4/ 1946 بمظاهرة سلمية في شوارع المدينة اشترك فيها ثلاثة آلاف عامل قادمين أمام نيابة المحافظة وكانت تضم الأكراد والعرب والأرمن وكانت العريضة التي قُدِّمت إلى الشركة قد طبع منها عدد كبير باللغات الكردية والعربية والأرمنية والأثيورية.

علاقة الحركة العمالية بالحزب الشيوعي

لقد قام فرع كردستان للحزب الشيوعي العراقي بتوعية العمال طبقياً وسياسياً بتوضيح مطالبهم ومدى حقهم في هذه المطالب وتحدث لهم عن عمال أوروبا وعمال الدول الاشتراكية وما يتمتعون به من امتيازات وكان هؤلاء المسؤولون عن التنظيم معظمهم متفرغين تماماً للعمل الحزبي. وقد يمتهنون داخل المدينة مهناً بسيطة غالباً ما يكونون باعة متجولين قريبين من تجمعات العمال وذلك للتمويه على الشرطة ولسهولة الاتصال بالعمال. ولذلك تجمع المصادر المختلفة على كون إضراب العمال كان بتدبير من الحزب الشيوعي العراقي.

ويلاحظ أن الحزب الشيوعي العراقي والقسم الكردي فيه كان له نشاط واضح بين عمال الشركة فكانت له تنظيماته السرية بين مركز القيادة الحزبية في بغداد وبين مسؤول في منطقة كركوك. ففي رسالة أرسلها ساسون دلال مسؤول مركز الحزب إلى فؤاد بهجت مسؤول لواء كركوك يقول فيها "أيها الرفيق، إن النفط هو من الاحتكارات الأم للاستعمار في بلادنا. فينبغي أن

تركّز جهوداً عظيمة لكي يكون احتكار النفط في المركز الأم للحركة الثورية البروليتارية". كما أن مسؤول منطقة السليمانية كان يحضر بنفسه إلى كركوك للتعاون مع المسؤول فيها. وكان الحزب يقوم بتوعية العمال من خلال تنظيم لهم داخل الحزب ويوزّع عليهم سراً مطبوعاته.

علاقة الأكراد باليزيديين

اليزيديون

اليزيديون هم مجموعة من العشائر الكردية جمعتها فكرة دينية واحدة تعصبت لها كل التعصب[116]، وقد اختلف المؤرخون في أصل اليزيديين. فأرجعهم فريق إلى دين آزى. ورأى آخر أن "يزيدية" مشتقة من الكلمة الفارسية أو الكردية "يزدان" التي تعني "الله"، وزعم فريق ثالث أنهم من أصحاب "يزيد بن أنيسة الجارحي"[117] وآخرون يرجعهم إلى مذهب المانوية، وعلى رواية أخرى إلى الديانة الزرادشتية حيث إن اليزيديين يقولون بوجود إلهين لأنهم يرون وجوب العبادة للشمس والشيطان كالزرادشتيين الذين يرون وجوب العبادة لآلهة النور والظلام "هرمز أهريمن"، ثم إنهم يعتقدون بوجود إله للخير الذي لا نهاية لرحمته[118]. وعلى كلٍّ فهذا المذهب يبدو أنه كان يضم أكثرية الأكراد قبل اعتناقهم الدين الإسلامي[119]. ويرى الأكثرية من الباحثين أن اليزيديين مسلمون في الظاهر وقد سموا باليزيديين لأنهم كانوا من أنصار الأمويين "يزيد بن معاوية" وقد هاجرت في عهد الأمويين إلى جهات الشام للالتحاق بخدمة الخلفاء واستوطنت هناك مدة ثم عادت إلى موطنها الأصلي عند سقوط الدولة الأموية حيث اعتصموا بالمناطق التي يتواجدون بها الآن.

اليزيديون هم طائفة من الأكراد من الوجهة العنصرية[120]، منهم يشبهون الأكراد تماماً في الشكل وفي العادات[121]، فمظاهرهم الخارجية تشبه تمام الشبه أكراد جبل درسيم الشهير في تركيا. والظاهر أنهم هاجروا منه إلى سنجار خاصة بعد ظهور تيمورلنك وإنجازاته المدمرة على البلاد الإسلامية، وقد أدخل مارك سايكس اليزيديين جميعاً في الخرائط وضمن الطوائف الكردية[122].

كما أن اليزيديين يتكلمون اللغة الكردية مثلهم مثل بقية الأكراد ويتعبدون بها، بل ويعتقدون أن إلههم نفسه يتكلم الكردية[123].

يسكن اليزيديون القوقاز في الاتحاد السوفياتي وفي منطقة أرمينيا السوفياتية قرب تفليس وفي ديار بكر وجزيرة بن عمر وحلب[124]، كما يسكنون في شمال غرب العراق في منطقة جبل سنجار في قضاء الشيخان شمال غرب الموصل بحوالي (160) كيلومتراً وفي جكاوى. ويسكنون في حوالي عشرين قرية في المنطقة الواقعة بين "هرطوش" ونهر "كومل" وجبل مقلوب، وتل أسقف ويؤلف مجموعهم قبيلة الشيخان. وهم مقيمون ويشتغلون بالزراعة. وهذه القبيلة مسالمة وليست كيزيديي جبل سنجار الذين ينقسمون إلى عشائر وأفخاد أشهرهم "الفقراء"، "مسكورة"، "سموكة"، "جباية"، "مندكان"، "قيراوان"، "هسكان"، "الدوخى"... إلخ[125].

تعرّض اليزيديون إلى كثير من أعمال القمع، سواء من السلطات العثمانية في الموصل أو من بغداد. وفي العهد العثماني أو في العهد الملكي العراقي، وقد استطاعت العشائر اليزيدية في بداية الأمر، وفي القرن التاسع عشر أن تصمد في وجه الحملات العثمانية من حين لآخر والتي كانت تهدف إلى وقف تعدياتهم على خطوط المواصلات بين العراق والشام والأناضول التي كانت تحت رحمتهم[126]. بالإضافة إلى أن اليزيديين قد امتنعوا عن التجنيد أو الانخراط في سلك الجندية فقد ادعوا أن اللون الأزرق وهو لون الزي العسكري العثماني – الجديد – محرّم لديهم وقد قاموا بعدة حركات ثورية أهمها:

حركة سنة 1925

وقد وقعت هذه الحركات في قضاء سنجار بلواء الموصل، حيث كانت هناك جماعتان من الطائفة اليزيدية جماعة حموشيرو وجماعة داوود الداوود وقد حدثت خلافات دينية بين الجماعتين كلّ منهما تريد الرئاسة الدينية. وقد حاولت الحكومة العراقية التدخّل بين الطرفين المتنازعين وبفرض سيطرتها من خلال ذلك فرفض داوود الداوود قبول وساطتها. ولما طلبت منه الحكومة المثول أمام المسؤولين الحكوميين الذين أرسلتهم لهذا الغرض رفض ذلك مما دفعها إلى إرسال القوات العراقية للقضاء على سلطته. وقد عززت هذه القوات الطائرات البريطانية حيث قصفت أنصار داوود الداوود في 18 أبريل سنة 1925 وقد استطاع اليزيديون أن يسقطوا طائرة بريطانية، ولكن عودة الطائرة إلى القصف مكّن القوات العراقية من القضاء على هذه الحركة[127] وفرض سيطرة الحكومة على هذه المنطقة.

حركة سنجار 1935

نشبت هذه الحركة في عهد الوزارة الهاشمية الثانية. وكان السبب معارضة اليزيديين لتنفيذ قانون التجنيد الإجباري التي كانت الوزارة الهاشمية حريصة على تطبيقه في كل أنحاء العراق. وقد أعلن اليزيديون أنهم لا يستطيعون تنفيذه في منطقتهم لتعارض بعض أحكامه مع طقوسهم الدينية. وقد شجّعهم على ذلك انشغال الحكومة بالقضاء على الثورات القبلية الناشئة في الرميثة وسوق الشيوخ وبارزان في وجه السلطة، وسارعت إلى إعلان الأحكام العرفية في سنجار وأرسلت القوات لإخضاع الثائرين[128].

وكان يتزعم هذه الثورة داوود الداوود. رشوقولو. بعد الاصطدام احتلت قراهم فاعتصم قسم منهم في الكهوف[129]. ولكن الجيش وسلاح الطيران استطاعا القضاء على هذه الثورة بعد أن كلفّت اليزيديين أكثر من مئة قتيل وإعدام سبعة من رؤسائهم واثنين من المحرضين الذين كانا يعملان بوحي من السلطات الفرنسية في سوريا وزجّ بالكثير إلى السجون، فلمّا كانت أيام الوزارة السليمانية 1937/36 استصدرت عفواً عنهم[130].

حركة 1941

أعلن اليزيديون التمرد سنة 1941 بعد فشل ثورة رشيد عالي الكيلاني بقتلهم قائمقام قضاء سنجار أثناء قيامه بواجباته إلا أن رئيس أركان الجيش الفريق الركن محمد أمين العمري سارع فأرسل فوجين من المشاة إلى جبل سنجار ثم عززهما ببطارية مدفعية الحدود بقيادة محمود الدرة وقد استطاعت هذه القوات القضاء على حركتهم[131].

علاقة الأكراد باللور

من هم اللور؟

هم سكان لورستان، يعيشون في غرب إيران في منطقة بين جبال زاجروس في الشمال وإقليم خوزستان جنوباً بالقرب من الحدود العراقية الإيرانية، وتنقسم لورستان إلى الجزء الأعلى أو الكبير والجزء الأدنى أو الصغير، والمنطقة القريبة هي إقليم بشتكوه Pushtkuho تشترك في حدودها مع ولايات البصرة وبغداد.

ينقسم اللور إلى أربعة أقسام كبيرة "مامه سانى، كوه كلوبى، لور أصلي وبختيارى" ومذهبهم السائد هو المذهب الشيعي. كما أن عشائر "لك" يعتنقون مذهب "علي إلهي" فضلاً عن عشائر سكه وه ند وكله وه ند، بابي، بداربي[132]. كما يوجد عدد كبير من اللور يعملون في بغداد والبصرة ودجلة الوسطى وإقليم العراق يعملون هناك كشيالين للأحمال وبعضهم يعمل كتجار وصناع مهرة. وهم مشهورون هناك باسم الأكراد "الفواعلية" Faylia Kurd ويستقرون على حدود مدينة مندلى Mandaly وبدره Badra والقرى المجاورة[133]. ومع أن لورستان تقع في إيران إلا أن اللور يتميزون عنصرياً ولغوياً عن الفرس[134]. لا تزال لورستان واللور على الأخص معرض نقاش بين الباحثين وهناك رأيان رئيسيان: يقول الأول وهو السائد بين الأكراد أن اللور وكذلك البختياريين هم من الأكراد، أما الرأي الثاني فيعتبرهم قوميتين مستقلتين لهما صلة القربى بالأمة الكردية لكنهما ليستا منها. وإننا نعتبر أن من الضروري بل من الأصوب التميّز بين اللوريين والبختياريين[135].

وقد وصف العرب في القرون الوسطى اللور بأنهم أكراد[136]، فالمؤرخ والجغرافي الشهير ياقوت الحموي "معجم البلدان" يعرّف "اللور" بأنهم قوم من الأكراد يسكنون في الجبال الواقعة بين

إقليم خوزستان وإقليم أصفهان ويطلق على موطنهم هذا اسم لورستان[137].

ولكن بعض المستشرقين لفرق في اللهجة واللسان فصلوا اللور عن الأمة الكردية وألحقوهم بالأمة الفارسية اعتماداً على ذلك التشابه بين اللهجتين الفارسية واللورية، ولكن هذا الأمر غير صحيح أصلاً.

أولاً: لأن لهجة القسم الرابع من اللور "لور أصلي" أقرب إلى الكردية منها إلى الفارسية.

ثانياً: "إن اللور أنفسهم يقولون إنهم أكراد ويتكلمون لغتهم".

وثبتت مباحث طائفة أخرى من الباحثين بأن اللور من أهم أقسام أكراد إيران وأن الأكراد في تلك البلاد ينقسمون إلى قسمين من جهة اللهجة واللسان: الناطقون بالكردية والناطقون باللورية، فضلاً عن أن هناك روابط قوية بين هاتين الطائفتين في اللهجة والأخلاق والطبائع والتقاليد والعادات. وقد اقتنعت تلك الطائفة الكبيرة من المستشرقين الفطاحل بكردية هذه الجماعة ووحدة عنصرها مع الشعب الكردي[138].

ويؤيد هذا الرأي أن كرزون يقول في حاشية الصفحة 228 من المجلد الأول من كتابه "إيران" أنه توجد في سجستان الإيرانية طائفة من الكرد تدعى "كرد كلى" على غاية من الكثرة والبطش. هاجرت من كردستان إلى هذه البلاد في وقت من الأوقات، وتمكنت في سنة 1245 من تأسيس حكومة مستقلة "ملك الكرد" أو "مملكة الكرد" حيث قامت حتى 1383م. ويقال إن جماعة اللور هذه قدمت في الأصل من مضيق "دربند" "مازود" ماه – رود وكان يوجد على مضيق "دربند" محل يدعى "لور – اللور" فنسب اللور إليه[139].

كما أن الأستاذ عباس العزاوي يعتقد أن الهماوند أشهر القبائل الكردية في كردستان كانوا يسكنون قبل مجيئهم إلى هذه البلاد واستقرارهم جمجمال بين كركوك والسليمانية. كان أصلهم من لورستان ومواطنهم فيها، يقال إنها جمجمال فسموا بلدهم بين السليمانية وكركوك بهذا الاسم جمجمال مما يعني نماذج العناصر الكردية واللورية[140].

الأكراد قبل الحرب العالمية الأولى

تعني كردستان الأرض التي يؤلف عليها الأكراد أكثرية من السكان حيث يتخطى عددهم كثيراً الأقليات الساكنة[141]. وكردستان بالمفهوم الواسع يقصد بها ديار الكرد بوصفهم مجتمعاً ذات وحدة متجانسة.

وهذه المنطقة الكردية لا حدود سياسية لها وهي مجزّأة بين تركيا والعراق وإيران، فضلاً عن نتوءات داخلة في سوريا. ففي تركيا يتمركز الأكراد في حوالي 30% من مساحتها في الجزء الشرقي منها[142]، كما يقطن الأكراد الجزء الشمالي للعراق ومعظمهم يقطن في السليمانية وأربيل وكركوك وأقضية الموصل راخو ودهوك وعقرة وفي أقاليم مثل خانقين ومندلى من لواء ديالى وفي مدن الكوت وبغداد. كما يتمركزون في شمال غرب إيران وخاصة حول بحيرة أورميه وسنانداج ومهاباد. كما يتواجدون في شمال شرق سوريا وفي بعض أجزاء من جمهورية أرمينيا السوفياتية وفي بلاد مثل لبنان والأردن وقد أتى الأكراد إلى هذه البلاد من تركيا عبر سوريا فراراً من الاضطهاد لكن بأعداد صغيرة[143].

وكلمة كردستان لا يعترف بها قانوناً أو دولياً، وهي لا تستعمل في الخرائط والأطالس الجغرافية. كما أنها لا تستعمل رسمياً إلا في إيران حيث تطلق فقط على إقليم سنه من كردستان إيران[144]. وكردستان منطقة جبلية وعرة يبلغ ارتفاع القمم الجبلية بها من ثلاث آلاف قدم إلى اثني عشر ألف قدم وأعلى جبالها جبال آرارات في أقصى الشمال كما تكثر بها الهضاب المرتفعة مثل الهضبة التي تستقر فوقها بحيرة وان في كردستان تركيا. وبالرغم من كثرة الجبال في كردستان فإن الشكل العام لهذه الجبال لا يختلف بعضه عن الآخر في كل من كردستان فجبال شمال الموصل لا تختلف في شيء عن المنطقة الكردية الإيرانية أو المنطقة الكردية في تركيا[145].

إن سطح كردستان ممزّق تحجزه عن بعضه البعض سلاسل جبلية وأنهار عديدة، تتألف من ينابيع مياهها لا يحصى لها عدّ ولا ترتبط بخطوط مواصلات حديثة تسهل اتصال الأكراد بعضهم ببعض وحجزتها عن بعضها البعض حدود الدول التي اقتسمتها فيما بينها[146].

وقد أدّى هذا الواقع الجغرافي إلى قيام الإمارات الكردية الكثيرة التي عرفها التاريخ والتي كانت تعتمد على ضعف وانحطاط المراكز الحضارية المجاورة أو اشتداد الصراعات فيما بينها.

ومن جانب آخر، فإن الطبيعة الجبلية التي يصعب التغلغل فيها مكّنت الشعب الكردي من ممارسة حياته الاعتيادية بصورة مستقلة أو شبه مستقلة عبر القرون. ولكن الحضارات المجاورة حيث ظهرت وتوطدت وقامت على أساس المركزية والتجمعات السكانية الكبيرة شكلت الإمبراطوريات الواسعة في فترات مختلفة من التاريخ. ولذلك، أصبحت كردستان مطمحاً لهذه الإمبراطوريات المجاورة وهدفاً للغزاة والفاتحين عبر التاريخ. وبدلاً من أن تفلح الأمة الكردية في بناء وحدتها وجدت نفسها مقسّمة بين الدول المجاورة. وقد ساعد على استمرار تمزّقها فقدان الترابط الاقتصادي بسبب وعورة الأرض وصعوبة المواصلات مما أدّى إلى خضوع كردستان إلى هذه الدول. وقد تحولت إلى تخوم تفصل بينها، وقد أثرت هذه الطبيعة التخومية التي فرضت على كردستان في تكوين الطبقات المالكة وفي مجرى الصراع الطبقي القومي[147].

كما أصبحت كردستان مسرحاً للاضطرابات والفتن. وكثيراً ما كان حكامها الأكراد يثور بعضهم على بعض. والذي يُهزم منهم يفرّ إلى فارس يميناً أو تركيا يساراً لاجئاً[148]. وكانت صلة هذه المطاحنات بالعلاقة العامة بين فارس والدولة العثمانية واضحة في كل عام. وبرغم ذلك فقد صان الأكراد احتفاظهم بمعاقلهم الجبلية من غزوات العالم الخارجي ومؤثراته[149]، فكان ذلك من الأسباب التي جعلت لهم مزايا خاصة فهم شعب جبلي قوي يتعصبون لقوميتهم تعصباً شديداً[150]. ويتحدث الأكراد اللغة الكردية بالإضافة إلى اللغة العربية في العراق وسوريا والفارسية في إيران واللغة التركية في تركيا.

وتنتمي اللغة الكردية إلى مجموعة اللغات الإيرانية التي تمثّل نوعاً من أسرة اللغات الهندو – أوروبية وهي تضم اللغات الكردية والفارسية والأفغانية والطاجيكية[151]. وعلى ذلك فاللغة الكردية ليست لغة مشتقة عن الفارسية أو محرّفة عنها. وقد أصبح من الوضوح بمكان أن اللغة الكردية ليست أيضاً لهجة فارسية محرّفة مضطربة، بل هي لغة آرية نقية لها مميزاتها الخاصة.

صحيح أن اللغتين متصلتان بصلة النسب، إلاّ أن البون شاسع بينهما ونقاط اختلافهما عديدة سواء بالمفردات أو النحو أو النطق. وكان الأكراد يستعملون الأبجدية الخاصة بلغتهم قبل الإسلام ولكن انتشار الإسلام وفتح المسلمين لما بين النهرين ودخول كردستان تحت سلطة الدولة العربية الإسلامية كان من نتيجته أن استعمل الأكراد الأبجدية العربية في كتابة لغتهم حتى اليوم في كردستان العراق وإيران بينما يستعمل أكراد تركيا وسوريا الأبجدية اللاتينية. وأمّا أكراد الاتحاد السوفياتي فيستعملون بالطبع الأبجدية الروسية[152]. وتنقسم اللهجات الكردية الحالية إلى أربع لهجات رئيسية هي: الكرمانجية والجوزانية والكلهرية والسورانية[153]. كما توجد لهجة الزازا ما بين ديار بكر وأذربيجان.

فاللهجة الكرمانجية يستعملها أكثر من 50% من الأكراد وتستعمل في الكتابة والتعليم خاصة في المنطقة الكردية الشمالية في العراق، كما يتكلم بها معظم الأكراد في تركيا وسوريا والاتحاد السوفياتي[154].

وأمّا في المنطقة الجنوبية من كردستان العراق فتوجد بها قسمان من اللهجات:

أ- القسم الموكري: أي لهجة قبائل الموكري وسوران.

ب- القسم السليماني: أي قسم السليمانية وأردلان ويلاحظ أن اللهجات الكردية جميعاً مقسّمة جغرافياً.

وتعتبر لهجة موكربان التي هي أساس اللهجات المحلية التي يتكلم بها أكراد مناطق موكربان وسنه وسقز والسليمانية وأربيل وكركوك أنقى اللهجات الكردية وهي اللهجة الأكثر تطوراً في منطقة السليمانية حيث هي غنية باشتقاقات ومصطلحات جديدة خاصة خلال الخمسين عاماً المنصرمة وبها تكتب الكتب والقصص والمجلات.

فلهجة سليماني تمّ الإجماع على أنها التعبير الأدبي الأول لا في العراق وحده، بل في الجهة الأخرى من الحدود الإيرانية. وربما عزى جانب من هذا التفوق اللغوي إلى الرعاية التي بسطها أمراء بابان على الأدب الكردي في النصف الأول من القرن التاسع عشر كما يعزى بعضه إلى إنشاء الأتراك مدرسة عسكرية في السليمانية يرسل خريجوها إلى كليتي الأركان والحربية في إسطنبول فوصلت الثقافة إلى مستوى لم يبلغ شأوه مجتمع كردي آخر. والأكثر من هذا أن اللغة

الكردية اعتبرت سنة 1918 ولأول مرة في السليمانية مصدراً لتخريج عدد كبير من موظفي الأقاليم الكردية ومنذ العام 1925 بدأت مطابع السليمانية وأربيل وراوندوز، فضلاً عن مطابع بغداد تصدر صحفاً ومجلات أسبوعية وشهرية مستمرة بأعداد كبيرة جداً. وطبعت أيضاً دواوين شعرية قديمها وحديثها وكتب تاريخية ودينية وسياسية[155].

صقر الجبل الكردي

لا تثير الفجوة الهائلة التي تفصل العراقيين عن الأكراد الدهشة فهي باتت في عداد البديهيات لكنها تكشف أن العصبيات القومية لا تزال حتى في ظل طغيان العصبيات الطائفية والدينية ذات قدرة هائلة على استحضار أسوأ ما في ثقافتنا السائدة من اختزال للفرد إلى جزء من قطيع يُسلخ عنه عقله وقدرته وتُعزى آراؤه لا إلى اجتهاداته، بل إلى قطيعه القومي أو الطائفي فلا يعود ثمة نقاش بين الأفراد بل عراك بين أقوام، ولا يعود ثمة تأمل في مضمون الفكرة بل تساؤل عن نوايا مطلقها وسؤال "المصلحة مَن؟" يجسّد الخصي الذي أصاب الإبداع والاجتهاد في منطقتنا ويفسّر أسباب العجز عن إيجاد حلول لكوارثها المتزايدة ولعله أنتج ومن دون قصد حالة مختبرية لقدرة العصبية الغريزية على انتقاء ما يتساوق مع ميولها فتلتقط العصبية الكردية فكرة الاستقلال الضروري لكردستان، فيما تلتقط العصبية العربية حجج الإصابة الرافضة له.

إن تصويت الكردي بـ "نعم" على الاستفتاء في هذا التوقيت وبهذه التخريجة سيكون تصويتاً بـ "نعم" لإطلاق يد السيد مسعود البارزاني للقضاء على أمل كثيرين بأن ترسّخ نظاماً ديمقراطياً في كردستان و"نعم" لتكريسه ديكتاتوراً يؤسس لدولة لا تحمل الشكل الجمهوري للحكم غير الاسم كما كوريا الشمالية وسوريا.

من الصعب الموافقة على تفسير القيادة الكردية أو تبريرها للتوقيت الدرامي للاستفتاء كضرورة لبدء المفاوضات مع بغداد وهي تحمل تفويضاً شعبياً مطالباً بالاستقلال، لأن كل سياسيي بغداد بلا استثناء يدركون أن غالبية الكرد تطالب به. وهذا هو السبب الرئيس الذي يوجب تأييد قيام جمهورية كردستان المستقلة، والأقرب إلى الدقة أن البارزاني عازم على التفاوض وهو يحمل تفويضاً من الشعب بوصفه قائده الأوحد في المعركة الفاصلة لإنجاز التحرر الوطني. هي محاولة

لفرض شرعية قيادته للإقليم/الدولة التي تمر بأضعف حالاتها. فالرجل قرّر تمديد فترة حكمه بعد أن استنفد كل الذرائع التي تمكنه من ذلك. حكم كردستان منذ عام 2003 وكان قبلها يتنازع السلطة مع السيد جلال طالباني. نجح في إقناع البرلمان بأن يعتبر أن فترة الدورتين القصويين للرئاسة تبدأ منذ إقرار الدستور. أنهى الدورتين فأقنع الأحزاب السياسية بالتمديد له عامين بسبب الظروف الاستثنائية وما أكثرها حين يستمتع القائد بالعرش. انتهت السنتان فجاء "داعش" بظرف استثنائي قرّر بسببه التمديد لنفسه من دون الرجوع إلى البرلمان هذه المرة لأنه قرر تعطيله قبل سنتين. وها أن كردستان قد تحرّرت من "داعش" ويوشك العراق أن يتحرّر منه.

ولأنه واحد من حكام منطقتنا، لم تثر كل تلك الإجراءات سخطاً واسعاً في أوساط جمهرة الكرد التي تطحنها الأزمات الاقتصادية والتخويف من العدو الخارجي. فحزب "الاتحاد الوطني الكردستاني"، غريمه سياسياً ونظيره في التمتع بسلطة العائلة، تنازل عن مطلبه بتولي أحد قادته منصب الرئيس واكتفى بتوريث ابن قائده التاريخي جلال طالباني منصب نائب رئيس الوزراء. وبقيت حركة كوران "التغيير" تناطح وحدها وتطالب بعودة الحياة السياسية التعددية وبتأجيل الاستفتاء بوصفه قراراً يجب أن يتخذه ممثلو الشعب المنتخبون وهي لا تقل حماساً للاستقلال عن غيرها.

نحن إذاً أمام منظور للإصرار على إجراء الاستفتاء في 25 أيلول/سبتمبر 2017 ومنظورين للدعوة إلى تأجيله: منظور سياسيي بغداد الآملين بأن يؤدي عامل الزمن والضغط الإقليمي والدولي وتقديم التنازلات للإقليم إلى تمييع المطالبة بالاستقلال وركنه جانباً، ومنظور لا أوهام فيه بأن تتجاوز كردستان أزماتها السياسية الداخلية والاقتصادية التي أضيفت إليها الآن أزمتها الجدية في التعاطي مع العالم ودول الإقليم، بل ينطوي على محاولة للتنفيس عن اختناقات تقود كردستان إلى طريق مسدود وعلى مسعى لترصين موقع الأكراد في مفاوضات هي في واقعها معركة سياسية قد تتعسكر إن أصرّ البارزاني على قراره الإمبراطوري.

في مغامرته هذه، يراهن البارزاني وربما كان على حق، على إلهاب حماس الشعب القومي الذي سيسانده إن قرر سحق مؤسسات الحكم وتحويلها إلى منابر للحزب القائد، سيتكرّس زعيماً لا يأبه بالشكليات القانونية ولا بتنظيرات المثقفين التي ليس من شأنها إلا إضاعة الزمن في الثرثرة والنقاشات، فيما يريد الشعب قرارات حاسمة يتخذها قائد حازم أعرف بمصالح شعبه من الشعب

نفسه. وممكن الجزم أن الخطوة اللاحقة لـ "نعم" ستكون الدعوة إلى انتخابات يحصل فيها حزب الرئيس على غالبية كبيرة في برلمان يقرر تحويل نظام الحكم في كردستان إلى نظام رئاسي يسحب السلطات من البرلمان ويضعها في يد الحاكم. وقد يستعيض القائد عن ذلك، وقد أغوته الاستفتاءات، باستفتاء آخر لـ "نعم" أخرى لنظام سياسي أكثر فردية. وستكون "الأخطار المحدقة بالوطن والأعداء الذين يتربصون بدولتنا الفتية" حجة أثيرة بالطبع. حكمة يعرفها كل ديكتاتور ناجح بالفطرة: عمق الإحساس بالخطر الخارجي وستجد الجمهرة طوع بنانك.

وماذا إن اضطر البارزاني إلى التراجع عن قرار إجراء الاستفتاء في اللحظة الأخيرة، وهو أمر غير مستبعد إن صدقت الإشارات الأميركية عن إيقاف المساعدات للبيشمركة إن لم يتراجع؟ قد لا يتغيّر شيء وقد يتغيّر كل شيء. قد يوجِّه البارزاني خطاباً إلى الشعب وهو متهدج الصوت، يشرح فيه الجهود التي بذلها من أجل حرية كردستان وصموده بوجه الضغوطات والمؤامرات الداخلية والخارجية. وقد يذكّرهم بالعذابات التي تحمّلها الشعب الكردي وهو يكافح من أجل نيل حريته. وقد يعلن تنازله عن السلطة إن تأكد أن الكرد سيزحفون إلى قصره، كما زحف المصريون ليعيدوا عبد الناصر إلى السلطة إثر هزيمة 1967 عند ذلك سيعلن البارزاني "خسرنا معركة ولم نخسر حرب" الشعب الكردي يعيش اليوم عرس خمسينيات وستينيات العرب في القرن الماضي: الأولوية المطلقة للتحرر الوطني، أما المشاكل الأخرى فستتولى القيادات حلها.

في بيتنا إسرائيل

أثار رفع أعلام إسرائيل في احتفالية مركزية للجالية الكردية في ألمانيا بمدينة كولن الألمانية، لأجل دعم استفتاء استقلال كردستان، ردود أفعال متباينة بين عربي شاحب وغاضب لمثل هذا المسلك الكردي، وآخر كردي مرتاب وخائف من استثارة الحمية العربية، وليبراليين من الطرفين يرون في التعبير عن المشاعر أمراً قابلاً للتصريف والتفهم.

لم تقدّم إسرائيل عبر تاريخها الدعم للقضية الكردية في شكل فعلي أو في شكل مؤثر وبقيت العلاقة الكردية – الإسرائيلية في أحسن الأحوال أخف وأقل من علاقة بعض الدول العربية بإسرائيل. ولعل انفراد إسرائيل في دعم الاستقلال الكردي المأمول ساهم في تشجيع الرأي العام الكردي للبوح بخوالجه كاحترامه إسرائيل التي لم تتسبب في الكثير من المتاعب للكرد، خلا بعض اللحظات التي كانت فيها جزءاً من معاناة الكرد، كتورطها في تسليم زعيم حزب "العمال الكردستاني" عبد الله أوجلان إلى تركيا، وفق صفقة تورّطت فيها جهات دولية عدة إضافة إلى شكوك كبيرة حول دور إسرائيل في عدم الضغط على الإدارة الأميركية حين همّت الأخيرة بتسليم رقاب الثورة الكردية إلى بغداد عقب اتفاقية الجزائر 1975 بين نظامي الشاه والبعث، فكان موقف كيسنجر وقتها كالممسك بالضحية كي لا تفلت من سكاكين الدولتين المتفاهمتين على إخماد ثورة الكرد.

ممكن القول إن العرب بما هم أنظمة ومؤسسات مدنية وشعوب لم يعرفوا بتفهُّم معاناة الكرد ولا توقهم إلى أن يعيشوا إسوة بشعوب المنطقة. وتوخياً للدقة يمكن استثناء نخب عربية قليلة من هذا التعميم. وبالتالي فإنه ومن هذه الشقوق في علاقة العرب بالكرد قد تنفذ إسرائيل وتدخل لاعباً ماهراً يستفيد من تباطؤ العرب وكسلهم في حل المسائل الحالية والكبيرة التي تتطلّب حلولاً جذرية بغير

اتباع المنهج البعثي القائم على سياسة "الحل الأخير" النازية كما اتبعها بعث العراق في إبادة الكرد. إلى ذلك فالأخطار كبيرة من انزياح الكرد إلى التفكير بعقلية النكاية وردود الأفعال غير المنتجة والتي تستبطن الخطاب الشعبوي في التعاطي مع المسائل الحساسة والمثيرة لحفيظة الجوار العربي الفسيح.

لم تقسم سايكس – بيكو الكرد على مستوى الجغرافيا فحسب، بل إن التقسيم طاول شكل تعاطي الكرد في الأقسام الأربعة مع المسائل السياسية. وهذه الأخيرة أقرب إلى المهزلة حتى تصبح الأنظمة الحاكمة للكرد معبرهم الوحيد لإقامة العلاقات مع شعوب ودول المنطقة من دون أن يكونوا أحراراً في خياراتهم تلك فكردي ديار بكر (آمد) يستطيع إقامة علاقات تفوق خيال الكردي السوري أو العراقي أو الإيراني مع الإسرائيليين، وكذا يملك الحق القانوني بالزيارة أو العمل في تل أبيب فضلاً عن أنه يستطيع وضع علم إسرائيل على شرفة منزله جهاراً نهاراً من دون أن ينال منه القانون، في حين أن الأمر يرقى إلى مرتبة الخيانة العظمى التي تحلّل سفك دم الكردي في إيران، وفي فترات سابقة في العراق وسوريا.

لا يملك الكرد ترف تجريب سياسات تتسبّب بإغاظة العرب أو المسلمين في المنطقة لكن في المقابل فإنهم تعبوا واستبدّ بهم اليأس من حكومات المنطقة وشعوبها، وهذه الأخيرة باتت صورة منسوجة من خيال الحكومات الغاصبة لحقوق الكرد وديارهم وعليه فإن مسألة العلاقة الطردية بين الكرد وإسرائيل حبيسة منطق واحد وهو منطق بسيط مفاده: كلما رفض العرب حقوق الكرد قرّب هذا الرفض الكرد إلى إسرائيل، وكلما انفتح العرب على حقوق الكرد ومن بينها استقلالهم انفضّ الكرد عن التعويل على إسرائيل وإغاظة العرب بـ "أبناء عمومتهم".

في احتفالية كولن كان منظر الكثيرين من الكرد الذين التقطوا الصور بعيداً عن نقطة إظهار العلم الإسرائيلي كي لا يستفزوا مشاعر أصدقائهم العرب. من أجل هؤلاء تحديداً ينبغي أن يلتفت العرب، فمن هم مثل هؤلاء جديرون بالمساعدة حتى وإن كانت المساعدة على سبيل دعم الطلاق بين الكرد وعاصمة عربية، فالأعلام القليلة التي أثارت هذا اللغط وسيول الاتهامات أو التبريرات تعني في باب ما أن إسرائيل في بيتنا الآن.

البعث الكردي والبعث الشيعي

تشكِّل "المناطق المتنازع عليها" في شمال العراق مادة السجال الرئيسية في قضية الاستفتاء الذي يزمع أكراد العراق إجراءه في 25 شهر أيلول 2017، وليست كركوك وحدها المعنية بعبارة "المناطق المتنازع عليها" فثمة سجال أيضاً على أقضية وبلدات في سهل نينوى وغيرها. والحال أن عيش الأكراد القسري في الدول التي تقاسمت بلادهم سيجعل من عبارة "المناطق المتنازع عليها" بوصلة النزاع العربي الكردي في كل من العراق وسوريا، فثمة "مناطق متنازع عليها" تلوح في سوريا أيضاً، وفي الأخيرة يبدو أنها أشهد تعقيداً من نظيرتها العراقية.

نحو قرن من محو الحدود الجغرافية والسياسية والاجتماعية بين جماعتين قوميتين، وفي ظروف قهرية، خلق خلافاً على كل مدينة ومحافظة وقضاء. الأسماء أيضاً متنازع عليها، بين أربيل وهولير، والقامشلي والقامشلو وعين العرب وكوباني ورأس العين وسركانية وعملية الإذابة القسرية والقهرية للحدود نجمت عنها تراكيب اجتماعية وسياسية تقشعر لها الأبدان. ثمة "مستوطنات" عربية في المناطق الكردية في سوريا، ونظيرات لها في العراق وتحديداً في كركوك والأخيرة تعاني من معضلة أخرى، ذلك أن التركمان يقولون إنها "قدسهم" أيضاً وإنهم القومية الغالبة فيها، وهم يستعينون على ذلك بحقائق لا تخلو من متانة ومن صحة. ويستعين العرب في سجالهم مع الأكراد بالرواية التركمانية، وهم بذلك يؤجلون السجال مع التركمان حول "عروبة كركوك". قرن من البعث لا يشفى من تبعاته بسنوات. نعم قرن من البعث لأن الأخير سبق نفسه إلى وعينا وهو أن سقط في العراق، مستمر في تغذية خيال استحواذي ومن ميل لدى معظمنا لقضم الثقافات والقوميات. والغريب أن "البعث" لم يبقَ عربياً، فهو تسلل إلى وعي القوميات التي أُخضعت، فثمة "بعث" كردي أيضاً، يمكنك أن تسترق السمع إلى صوته في قضية التركمان في كركوك وفي روايات إيزيديين عن هويتهم القومية.

أما النسخة الجديدة من البعث فهي "البعث" الشيعي في العراق ذاك أن لغة السجال الشيعي الكردي حول الاستفتاء كشفت عن أن صدام حسين عارض طبيعي في الوعي الاستحواذي، فهذا الوعي مؤسس على ما هو أمتن وأعم من العصبية التكريتية التي انتهى إليها نظام البعث الصدامي. ثمة صدام صغير يقيم في وعي معظمنا، ينام ويستيقظ عند كل محطة ويمكنك أن ترصد أثره في صوتك حين يرتفع معلناً الحق في مدينة أو تاريخ.

سنوات الخصومة بين شيعة العراق وصدام حسين جرى خلالها تماهٍ بين الضحية والجلاّد، فتسلّلت لغة الجلاّد إلى وعي الضحية، واليوم لا تملك الأحزاب الشيعية في مواجهة الاستفتاء الكردي إلا تلك اللغة لتدفع عبرها الخطر الذي يهدد "وحدة العراق".

والضحية لم تكن شيعية فحسب فهي كردية أيضاً، ويلوح الوعي القومي الكردي صدام ما. القول بغير ذلك لا يبدو منطقياً، إذ إن الأكراد عاشوا في ظل البعث مثلما عاشت الجماعات العراقية الأخرى وزعم الحصانة "الثقافية" الصادرة عن نخب كردية ينطوي على ادعاء قوموي بعثي بدوره. فنقاء "الثقافات" مقولة القوميين الدائمة، ولا يؤمل منها سوى المزيد من الاستحواذ والقضم والاحتلال في تاريخ كل جماعة مزاج جور وتزمت، والجماعة الضحية عرضة لهذا المزاج أكثر من الجماعة الممارسة في هذا الجور.

الأكراد على أبواب استفتاء حول استقلال إقليمهم في العراق ومرة أخرى الوقوف إلى جانبهم في حقهم في تقرير مصيرهم، يجب أن يوازيه انحياز موازٍ. استعادة الحق يجب أن تكون تمريناً قومياً على قبول حقوق الآخرين. أمام الأكراد مهمة شديدة التعقيد في أعقاب استقلالهم. ثمة حقوق كثيرة في محيط تجربتهم ودولتهم العتيدة. هم بصدد إنشاء دولة فيديرالية تعددية على ما يقولون. قرن القول بالفعل يحتاج إلى شبه معجزة في منطقتنا، لكن الفشل سيكون مصير عدم الالتزام بهذا الوعد، وحينها سنكون أمام تجربة حزب البعث الكردي الاشتراكي.

الكرد ومصير الشرق الأوسط والعالم

حظي قرار الكرد الذهاب إلى الاستفتاء على تقرير مصيرهم، بحالة من الهلع والذعر والمتابعة والممانعة والقبول المشروط، أو القبول بنكهة الرفض، لكأن الكرد باستفتائهم على تقرير مصيرهم يقرّرون مصير الشرق الأوسط وبلدانه وأنظمته ونخبه الحاكمة والمعارضة، ومصير الاتحاد الأوروبي وأميركا ودول جنوب آسيا، والأمم المتحدة ومجلس الأمن؟ هذا الكم من الذعر والقلق يؤكد مدى فداحة ما عاشه الكرد وبشاعته طيلة قرن، تحت سلطة ونظم ونخب استبدادية وفاسدة وغاشمة وسيطرتها، ذلك أن قرار الاستفتاء فضح بطانة الكثيرين وتقيتهم أكراداً وعرباً وعجماً. وبالتالي بمقدار ما هزّ قرار الاستفتاء الشرق الأوسط والعالم فإنه خدم القضية الكردية سياسياً وإعلامياً، وأعطى ثماراً ربما لم تعطها عشرات السنوات من الكفاح، فحتى الرافضون الاستفتاء وحق الكرد في تقرير مصيرهم، ومن شتموهم وخوّنوهم، قدّموا خدمات جليلة للكرد ولقضيتهم، إذ برهنوا أن الكرد تحمّلوا العيش المشترك قرناً من الزمن مع أنساق من التفكير والسلوك كهذه، وأنه آن أوان الطلاق معها بل ربما تأخر. وبالتالي، فالغلال السياسية والإعلامية لقرار الاستفتاء كانت وفيرة ومهمة، ويمكن التأسيس والبناء عليها، وستكون لنتائج الاستفتاء غلال وثمار سياسية أكثر وأهم. وسيكون واقع قرار وإرادة ووزن كرد (العراق) بعد الاستفتاء أضعاف ما كانت عليه سابقاً.

قلة قليلة من الكتّاب والمثقفين العرب والترك كانوا مع حق الكرد في تقرير مصيرهم؛ هذه القلة ستزداد لاحقاً، خاصة بعد إجراء الاستفتاء وظهور نتائجه، ولن ينسى الكرد مَن وقفوا معهم ساعة المحنة والأزمة، وكذلك مَن وقفوا معهم وغيّروا مواقفهم نحو التأييد، ساعة الفرج والتمكن. واعتقد أن النتائج ستغيِّر الكثير من المزاج العالمي والعربي والخليجي والإقليمي الرافض للاستفتاء، ذلك أن ظهور دولة جديدة سيقلب الموازين رأساً على عقب.

ما يهمّ أميركا استمرار الحرب على "داعش" ولا يهمّها إن بقي الكرد عبيداً ومظلومين. كما تخشى أن يتسبّب الاستفتاء ونتائجه من تقديم بغداد وطهران ودمشق وأنقرة ترياق الحياة مجدداً لـ "داعش" رداً على الصمت الأميركي حيال قيام الدولة الكردية. ثم إنه من غير المعقول أن تقول دولة عظمى إنها مع تقسيم دولة أخرى. ولكن بعد ظهور نتائج الاستفتاء من غير المعقول أن تقبل واشنطن سياسة ليِّ الذراع عبر "داعش" و"القاعدة" والإذعان للابتزاز والترهيب الإقليمي.

ما يهمّ بغداد أن يبقى الكرد وكردستان ضمن الحظيرة العراقية، وأن يبقى العراق ضمن حظيرة الولي الفقيه الإيراني، ولا يهمّ الأحزاب المسيطرة على السلطة بناء دولة شراكة وطنية ذات سيادة واستقلالية عن إيران.

وما يهمّ أنقرة أن تبقى كردستان (العراق) البقرة الحلوب التي تدرّ عليها مليارات الدولارات، من دون أن يتحوّل هذا الإقليم إلى دولة. وتضطر إلى التعامل مع كردستان تعامل دولة مع دولة. وما يهمّ نظام الأسد أن يبقى نظامه، ولو على ألف متر مربع، وإلا يُحال رأس النظام وحاشيته على محكمة الجنايات الدولية كمجرمي حرب. ولا يعنيه كثيراً انفصال كردستان عن العراق أو عن سوريا أو عن البرتغال لكن ما يهمّ كرد العراق هو التحرر من حالة اللادولة.

إن المنطقة والعالم يعيشان هذه الأيام حمى مرض "كردستان – فوبيا" وهناك طريقتان لا ثالثة لهما في الشفاء منها: إما بقصف كردستان بالقنابل الذرية أو الاعتراف بها كدولة. وأعتقد أن سيناريو الاستفتاء والاستقلال سيكون درساً ملهماً، و"بروفة" للشعب الفلسطيني أيضاً، في مواجهة العالم والمجتمع الدولي المنحاز للجلاد ضد الضحية، بهدف إعلان فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس. كما سيكون طي الخلاف من بين السليمانية وأربيل درساً لحركتي "حماس" و"فتح" للسير نحو تحقيق الحلم الفلسطيني.

نتائج الاستفتاء الكردي:
"إعصار إقليمي" و"دولة فاشلة"

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية يبحث الكرد عن فرصة مواتية لإعلان دولتهم المستقلة. وقد بذلوا جهوداً جبارة في هذا السبيل في الدول الأربع الموجودين فيها بما في ذلك اللجوء إلى الثورة المسلحة ولكن من دون جدوى، ويبدو أن الظروف الصعبة والمعقدة التي يواجهها العراق منذ الاحتلال الأميركي عام 2003 خصوصاً في ظل التهديد المصيري الذي شكّلته "داعش" قد شجعت إقليم كردستان على إجراء استفتاء على الاستقلال.

يأتي هذا الاستفتاء في محاولة لاستغلال حالة الفوضى السياسية والأمنية والاجتماعية السائدة في العراق من أجل فرض أمر واقع يجبر الحكومة العراقية على قبوله وذلك بسبب مشاغلها في الحرب على "داعش" وفي ظل الانقسامات الحادة التي ظهرت بين القوى السياسية الشيعية – الشيعية والشيعية – السنية.

ومن المتوقع أن تؤدِّي نتائج الاستفتاء إلى تعميق هذه الانقسامات الداخلية، بالإضافة إلى إثارة المزيد من التوترات الإقليمية، وخصوصاً في كل من تركيا وإيران وسوريا. لا يمكن أن تحقق نتائج الاستفتاء وحدها قيام الدولة الكردية المستقلة في الإقليم، فالاستفتاء لا يتعدّى كونه عملية استشارية نظّمتها سلطات الإقليم من أجل تأكيد رغبة الأكثرية في الاستقلال.

ومن الطبيعي أن تعمّ الاحتفالات كل المدن والبلدات الكردية، ولكن سرعان ما سيدرك الجميع بأنه لا يمكن ترجمة نتائج الاستفتاء إلى إجراءات سياسية وإدارية واقتصادية من أجل تغيير

بنية السلطات القائمة في الإقليم وبالتالي الانتقال بوضعه السياسي والقانوني من جزء من الدولة العراقية إلى دولة مستقلة ذات سيادة.

ستبقى المؤسسات القائمة سواء في بغداد أو في الإقليم على حالها في المستقبل المنظور وتمارس وظائفها كالمعتاد، وسيدرك الجميع بأنه لن يكون من السهل تفكيك الدولة الفيديرالية ومؤسساتها الرسمية من رئاسة الجمهورية إلى البرلمان إلى الحكومة بمجرد إعلان نتائج الاستفتاء. فالاستفتاء يشكِّل عملية سياسية كردية داخلية، ومن المتوقع والطبيعي أن ترفض نتائجه السلطات المركزية في بغداد وذلك انطلاقاً من اعتباره مخالفاً للدستور العراقي.

ستواجه قيادات الإقليم مأزقاً كبيراً ومعقداً، يمكن تحديد أطره من خلال طرح مجموعة من الأسئلة: مَن هي الجهات الفاعلة التي أرادت الاستقلال من خلال طرح الاستفتاء؟ كيف يمكن تحقيق ذلك؟ وما هي الخريطة الجغرافية للدولة الجديدة؟ وهل تبقى الدولة مرهونة لعائلات وقيادات تقليدية؟ كيف يمكن الانتقال نحو دولة مدنية؟ هل يمكن تسويق نتائج الاستفتاء في بغداد وفي عواصم الجوار لمنع حدوث تداعيات سياسية وأمنية واقتصادية تهدّد الاستقرار الداخلي والإقليمي؟ وماذا عن تأمين الاعتراف الدولي وبالتالي تحقيق الشرعية الدولية للدولة الوليدة؟

في البحث عن أجوبة لهذه الأسئلة الأساسية، ومن الطبيعي استعادة التجارب القاسية التي مرَّ بها الإقليم نتيجة الخلافات على السلطة بين عامي 1994 و1998 بين الحزب الديمقراطي الكردي بقيادة مسعود البارزاني وبين حزب "الاتحاد الوطني" الكردي بقيادة جلال طالباني والذي انتهى فعلياً بوساطة أميركية بدأت في عام 1998 وترجمت في 2005 بتوافق الحزبين على تشكيل حكومة وحدة، نجحت في تحقيق الاستقرار في الإقليم، بعد أن سمحت للعائلتين باقتسام عائدات النفط بينهما. تطرح هذه الاستعادة للماضي القريب تساؤلات كبرى حول عملية اقتسام السلطات والنفوذ في "دولة الاستقلال" كما تطرح عملية توزيع الثروات المرتقبة للنفط بعد ضم كركوك رسمياً إلى الإقليم. لا بدّ من التساؤل عن قابلية مسعود البارزاني لاستغلال الفرصة للاستمرار في السلطة كرئيس لدولة الاستقلال، وذلك على غرار تمسكه بحكم الإقليم والاستمرار فيه على رغم انتهاء ولايته وفشله في القيام بأية إصلاحات أو محاربة الفساد المستشري. إن تجربة الماضي القريب لا تبشِّر بقيام دولة الاستقلال الحقيقي (حتى ولو توافرت لها مستقبلاً الظروف المواتية دولياً) ويميل عدد من الخبراء المتتبّعين للتطورات السياسية في الإقليم إلى اعتبار الدعوة الجديدة إلى الاستفتاء مناورة لتدعيم

شعبية البارزاني المتهاوية بدل تحقيق الحلم الكردي. في المقابل استبقت بغداد ودول الجوار وخصوصاً تركيا وإيران الاستفتاء بجملة من المواقف والتدابير التصعيدية والتي تؤشر إلى استعدادها لمواجهة مشروع الانفصال بكل الوسائل المتاحة. واعتبر حيدر العبادي رئيس الوزراء المشروع بأنه يشكِّل تهديداً مباشراً لوحدة العراق وأمنه، وبأنه مخالفة واضحة للدستور، وأن الخطوة الأولى ستكون استعادة السلطة المركزية سيادتها على المداخل الحدودية والمطارات ودعا كل دول العالم إلى عدم شراء النفط من الإقليم. بينما اعتبرت تركيا أن الاستفتاء يشكِّل تهديداً للأمن القومي التركي. وذهب الرئيس أردوغان إلى اعتباره مغامرة وأن تركيا تحتفظ بكل الخيارات لمواجهته. ويبدو بأن الموقف الإيراني لا يقلّ قسوة وصلابة عن الموقف التركي، حيث أقفلت الأجواء مع الإقليم، مع إمكانية تصعيد الموقف لإقفال كامل الحدود البرية.

في قراءة موضوعية للحدث في شمال العراق وسوريا، وعلى رغم كل المواقف الإقليمية والدولية الرافضة له ولنتائجه، لا يمكن لأحد أن ينكر المظلومية التاريخية التي لحقت بالأكراد منذ انعقاد مؤتمر لوزان عام 1924 وحرمانهم من معظم الحقوق، وفي طليعتها حقهم في تقرير مصيرهم وإقامة دولة خاصة بهم. فالأكراد يطالبون بإقامة هذه الدولة منذ تفكك السلطنة العثمانية، وقد تمخضت محادثات الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى في مؤتمر السلام في باريس عام 1919 عن وعد بإعطائهم دولة، لكن سرعان ما تغيّر الأمر بعد نتائج الحرب التي خاضها أتاتورك ومطالبته بتوسيع حدود الجمهورية التركية.

ويأتي الاستفتاء الحالي واستثمار نتائجه من أجل الانفصال، في سياق المكاسب التي حقّقها الأكراد نتيجة حرب الخليج عام 1991 والغزو الأميركي للعراق عام 2003 حيث نجحوا في إقامة كيان شبه مستقل ضمن نظام فيدرالي نصَّ عليه دستور الجمهورية العراقية الجديدة.

تؤشِّر كل ردود الفعل العراقية والإقليمية والدولية إلى مدى صعوبة أو حتى استحالة نجاح المشروع الذي يقوده مسعود البارزاني في شمال العراق، وخصوصاً في ظل إصراره على ضمّ محافظة كركوك ومناطق من نينوى وديالى وصلاح الدين، إلى المحافظات الكردية الثلاث دهوك وأربيل والسليمانية. وأجمعت المواقف الدولية على ضرورة الحفاظ على وحدة العراق ورفض أي تغيير في حدوده القائمة منذ قرن كامل. ورأت بعض الأوساط في إصرار البارزاني على هذا الاستفتاء، ورفض كل دعوات تأجيله بمثابة هروب إلى الأمام، أراده من أجل تسجيل موقف

تاريخي، ومن أجل استعادة شعبيته والتغطية على بحر الفساد المحيط بحكمه. من المتوقع أن يدعو البارزاني الحكومة العراقية إلى الحوار حول موضوع الانفصال، لكنه لن يجد آذاناً صاغية في بغداد، وسيواجه تدابير تصعيدية لحصار الإقليم تشارك فيها بقوة كل من أنقرة وطهران. وبالفعل فإن تدابير الاقتصاص من الإقليم قد لا تقتصر على إقفال الأجواء والمعابر والعقوبات الاقتصادية بل ستتجاوزها إلى ما هو سياسي وأمني وعسكري خصوصاً بعد ضم المناطق المتنازع عليها، بما فيها كركوك والتي تشكِّل برميل بارود يمكن أن يؤدِّي إلى اندلاع حرب إقليمية. هذا بالإضافة إلى احتمال انفجار حرب أهلية عراقية بين الكرد والعرب بعد أن اعتبرت الحكومة العراقية، أنه لا يمكنها الوقوف مكتوفة الأيدي أمام قيام هذه "الدولة المصطنعة" المخالفة للدستور ولإرادة الشعب العراقي.

من المحتمل أن يعلن البارزاني في المستقبل المنظور الاستقلال لدولة فاشلة جديدة وسيكون من الصعب الحفاظ على استمراريتها ما يرجح أن يكون مصيرها كمصير جمهورية مهاباد التي أُنشئت عام 1946 في إيران والتي جرى إسقاطها في السنة نفسها.

حق يراد به باطل

فرق كبير جداً بين وصف كردستان بـ "إسرائيل ثانية" وبين تشبيه الأكراد بالفلسطينيين في مطالبتهم بحق تقرير المصير، إنها تلك المسافة الطويلة بين الظالم والمظلوم.

لطالما شعر الفلسطينيون بوحدة الحال مع الأكراد فالهم واحد والمعاناة واحدة، والأمل واحد. لذلك ينخلع قلبهم حزناً كلما خطت القيادة الكردية خطوة أخرى نحو إسرائيل، أو كلما رُفع العلم الإسرائيلي في تظاهرة أو احتفال أو في شارع في كردستان، أو كلما زار وفد رسمي الدولة العبرية في إطار من التعاون على رغم الوعي الكامل بتاريخ العلاقات السرية والعلنية بين الجانبين.

لا شك في أن هذا الشعور متبادل وإلا لما أحسَّ بعض مرتادي مواقع التواصل الاجتماعي من الأكراد بضرورة الاعتذار من الشعب الفلسطيني على التقارب مع إسرائيل والتذرّع بالخذلان من المسلمين. مرة أخرى يدفع الفلسطينيون أثمان مواقف وسياسات لم تكن لهم يد فيها.

الأدهى أن يحسّ الكرد، وهذا لم يعد حكراً عليهم في المنطقة العربية، أن إسرائيل هي المرجعية وهي الباب العالي الذي يتم من خلاله العبور لحل مشكلاتهم وتأمين تأييد أميركي نظراً إلى قوة اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة.

في الاعتذارات الكردية للفلسطينيين ما يؤشر إلى أن المسألة لا علاقة لها بحب الدولة العبرية والوله بها، كما يرى البعض، فالسياسات لا تُبنى على المشاعر. السياسات تُبنى على أساس المصالح، ولو كانت المسألة تتعلق بالمشاعر فقط لكانت للفلسطيني دولة الآن. أو ما معنى التأييد الواسع لحركة المقاطعة الدولية لإسرائيل، والتظاهرات المناهضة للعولمة والتي تتصدّرها قضية

فلسطين، والتفاف زعماء العالم حول الرئيس محمود عباس ووفده في الجمعية العامة للأمم المتحدة كل عام لإظهار التعاطف؟

وفي لغة المصالح لا شيء خفيّ، أطماع إسرائيل في كردستان حدّدها رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو عام 2005 عندما تحدّث عن ضرورة إحياء خط النفط الرابط بين كركوك والموصل مروراً بسوريا وصولاً إلى البحر المتوسط، إذاً هي حرب من أجل النفط وتأمين وصوله بحرية. هي أيضاً أطماع متعلقة بالمياه ومصادرها.

استقلال كردستان أيضاً يعني بؤرة توتر جديدة في المنطقة، وجرحاً جديداً مفتوحاً على احتمالات لن يدفع ثمنها غير سكان المنطقة. وإلا ما معنى تهديدات الحكومة المركزية في بغداد للأكراد ومعها التهديدات التركية والإيرانية والسورية، في شأن الاستفتاء على الاستقلال؟

ثم لماذا أصبحت مسألة "التقسيم" شبحاً يلاحق دول الشرق الأوسط وسيفاً مسلّطاً على رقاب دوله ولمصلحة مَن؟

المسألة ليست في استقلال كردستان. إن أخطر ما في هذا الاستقلال في هذا التوقيت وفي هذه الظروف، هو تحوّل المنطقة إلى قاعدة عسكرية واستخباراتية متقدمة لإسرائيل تراقب من خلالها وتهدِّد الدول التي تعتبرها "عدوة" أي سوريا وإيران والعراق وحتى تركيا، ليس بريئاً شراء إسرائيل أراضي واسعة ومتصلة بين أربيل والموصل قبل سنوات. وبعضها تمَّ شراؤه من تنظيم "داعش" الإرهابي الذي عمد إلى تهجير الكثير من الأقليات من بيوتها وشراء الأراضي بأبخس الأثمان. وليس بريئاً الاتفاق أخيراً بين تل أبيب ومسعود البارزاني على عودة نحو مئتي ألف يهودي كردي من إسرائيل إلى كردستان بعد الاستفتاء.

استقلال كردستان؟ هذا حق يُراد به باطل.

الاستقلال ترياقاً للكرد

يصدق على ما يحدث في العراق اليوم ما اصطلح على تسميته "لعنة التاريخ" فحين تتشظّى الهوية العربية إلى هويات طائفية متناحرة، وعندما يتحول الجيش الوطني إلى مؤسسة رديفة لمليشيات الحشد الشعبي، وحين يتحوّل البرلمان إلى مغالبة بين النواب والكتل على إثبات الولاء الطائفي، وحين تعجز الطبقة السياسية عن تحويل الدولة إلى أمة عبر مسيّرة من مئة سنة فإننا إزاء كارثة تطاول هيئة دولة.

بهذا تصبح عبارة ملك العراق فيصل الأول أقرب إلى القدر العراقي المحتوم منها إلى تشريح حالة مؤقّتة توصيفاً لحال العراق سنة 1921 "في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد تكتلات بشرية خيالية، خالية من أي فكرة وطنية متشبعة بتقاليد وأباطيل دينية".

خلال السنوات التي أعقبت سقوط نظام صدام حسين لم تنجح الطبقة السياسية في التأسيس لدولة المواطنة، ولم تسعَ إلى مقاربة الحالة الأثيرة للدولة المعاصرة (الدولة – الأمة) ولا انتشال الدولة الغارقة في الأيديولوجية البعثية الملوثة بل اندفعت إلى سياقات موازية لتلك الصدامية حيث العنف المضاد باسم الطائفة والمظلومية الشيعية واجتثاث البعث. وإن كان لا بدّ من "استبشاع" ظلم ما، فلا بدّ أن يكون ظلم المظلومين المؤمنين بأن التاريخ أنصفهم حين مكّنهم من السلاح والسلطة والمال!

خلال السنوات ذاتها، رفل كرد العراق بحياة أفضل، لجهة التنمية الاقتصادية والأمن والتعليم والخدمات والصحة قياساً بعموم العراق، إلى أن دفعت بغداد أكرادها دفعاً صوب أكثر الخيارات حدية (الاستقلال) فقد عاملت بغداد كرد العراق كأنهم "سنّة" وتشبيه الكرد بسنّة العراق هنا على مرارته يبدو واقعياً، إذ يستبطن كل معاني الحرمان والاستبعاد ونقض الشراكة. فالرئيس

الكردي المقيم في قصر السلام والطاقم السياسي الكردي في بغداد باتوا أشبه بظلال ساكنة، لا قيمة لهم ولا تأثير وفوق ذلك مهددون بالإعفاء من مناصبهم لحظة تغضب بغداد أو تشاء، ومن دون الالتفات إلى الشراكة التي وضع أسسها من هم في الحكم في بغداد وأولئك الذين في أربيل في أكثر المراحل صعوبة، زمن صدام في لندن وصلاح الدين في كردستان.

خلال الأزمة التي سبقت استفتاء الإقليم تعاملت بغداد بلا مسؤولية، وصدّعت رؤوس الإعلام بالأخطار التي ستحيق بالكرد حال استقلالهم وبشّرت على نحو متكرر بمصير أسود ينتظر الكرد إسوة بما حلَّ بأهل جنوب السودان، من فوضى وقتال أهلي وجوع ونهب للخيرات الباطنية، ولم يكن في جعبة بغداد سوى التبشير بالخراب العميم. أما في الأيام التالية للاستفتاء، الذي جاء نتيجة تأييد تجاوزت الـ 92 في المئة، فقد أفردت بغداد ذراعيها مجدداً عبر حزمة من التهديدات والقوانين التي من شأنها أن تضاعف الأوضاع الاقتصادية في الإقليم سوءاً، إلى جوار التلويح بالحرب، ودائماً عبر مؤسساتها القاضمة للدولة (الحشد الشعبي) ناهيك عن إفساح المجال لمعمِّمي العراق في تسعير الخلاف عبر ضخّ التهديدات وإضفاء الطابع الشرعي عليها وهذه الأخيرة تشكِّل قطعاً للتراث الشيعي المعاصر الذي قال به المرجع الأعلى محسن الحكيم الذي أفتى بـ "حرمانية قتال الأكراد".

تتحرّم بغداد بسوء الجوار الكردستاني (الإيراني والتركي) ويشدّ من أزرها مقدار غضب الجمهوريتين من استقلال أحد أحجار البازل الكردي حولهما، ذلك أن من شأن أي اعتداء عسكري أو حصار يرمي إلى تجويع الكرد أن يزيد من حظوظ بغداد التفاوضية مع الكرد، على أمل بأن تساهم هاتان القوتان في إعادة الكرد مهيضي الجناح إلى دولة الطائفة الواحدة، وريثة دولة الحزب الواحد، وبالتالي القبول بالفتات السياسي وتخفيض حصة الإقليم المالية إلى مستويات أدنى مما هي عليه، فضلاً عن تمكين بغداد من التدخّل في شؤون الإقليم الداخلية نكثاً بالشراكة وتنكيلاً بخصومهم السياسيين الكرد.

كانت الأهزوجة الشعبية الشيعية العراقية (الهوسه) إبان ثورة العشرين تعلي من شأن الكرد بالقول: "ثلثين الجنة لها دنيا وثلثه الكاكه أحمد وأكراده" فإذا كان لكرد هذه الهوسه ثلث الجنة فإنهم والحال هذه لا مكان لهم لا في الدنيا التي تحكمها الطائفة السياسية ولا في الآخرة التي هي بيد

معمِّمي الطائفة ذاتها، ليصبح خيار الانفصال أفضل ترياق يمكن أن يتناوله الكرد للتخلص من الدولة المسمومة.

ربيع الأكراد خريف الشرق الأوسط

الحديث عن العلاقة بين الاستخبارات الإسرائيلية وزعماء في إقليم كردستان ليس جديداً. ولم يكن مستغرباً احتفال اليهود في شوارع تل أبيب بانتصار البارزاني في الاستفتاء على الانفصال عن العراق، ولا رفع الأعلام الإسرائيلية في أربيل، ولا تشبيه البارزاني الابن ببن غوريون. العلاقة بين الطرفين تعود إلى ما قبل إعلان الدولة العبرية، وعندما كانت الحركة الصهيونية تنشط في الشرق الأوسط وتتصل بزعماء الأقليات العرقية والدينية لتحريضها على المطالبة بالاستقلال في دويلات، بمساعدة الدولتين المستعمرتين فرنسا وبريطانيا لتبرير مطالبة اليهود بوطن قومي على أساس ديني. وتطورت العلاقات بين الطرفين طوال عشرات السنين، توّجها الملا مصطفى البارزاني بزيارة تل أبيب عام 1968 حين التقى أبا إيبان ووزير دفاعه موشي دايان، وعقد اتفاقات مع قادة الموساد، ولم يكن ذلك غريباً على الرجل الذي كان يشبِّه نفسه بشحاذ أعمى على باب الجامع لا يرى من يتصدّق عليه ولا يهمّه مَن يكون.

تطورت العلاقات بين الطرفين منذ ذلك التاريخ ولعبت الاستخبارات الإيرانية أيام الشاه، والتركية دوراً كبيراً في تعزيزها وتسليح الأكراد وتدريبهم لمواجهة المد القومي العروبي وإضعاف بغداد. وأصبح وجود "الخبراء" الإسرائيليين مسألة طبيعية في شمال العراق، حيث "البيشمركة" وجاء في كتاب شلومو "تكديمون" "انهيار الآمال الكردية – الإسرائيلية" أن البارزاني الأب احتفل مع الإسرائيليين في جبال كردستان باحتلالهم القدس.

تغيّرت إيران بعد الخميني، وتغيّر العراق بعد الاحتلال الأميركي، ووجدت إسرائيل فرصتها الذهبية "للتثأر من بابل" فكثّفت وجودها في الإقليم الكردي، بعدما استقل عملياً عن بغداد بمساعدة واشنطن والحكام الجدد الذين تقاسموا الحكم و"الغنائم" والمناصب مع الأكراد. وأصبح

لدى البارزاني مستشارون من كل الجنسيات يستثمرون في السياسة، ويخططون معه لإبقاء بغداد ضعيفة. كما وجدوا فرصة الربيع العربي وبروز "داعش" لنشر المزيد من الفوضى والدمار، فأعادوا طرح مشروع جو بايدن الذي اقترح تقسيم العراق إلى ثلاث دول، حتى قبل أن يصبح نائباً للرئيس. وبدأ البارزاني يستولي على "الأراضي المتنازع عليها" وهي في معظمها خليط من الأقليات الدينية والعرقية فهجّر منهم من هجّر، وأقام مراكز لقواته، ورفع شعاره المعروف: لن نتخلى عن الأراضي التي حُرِّرت بالدم، مختلقاً قضية يجب أن تُحل بالحوار، بناء على المادة (140) من الدستور. ولتأكيد ضم هذه المناطق إلى إقليمه أصرّ على إجراء الاستفتاء فيها، علماً أن سكانها المهجّرين لم يعودوا إليها بعد، وهي شبه خالية.

ولكن لماذا الاستفتاء الآن؟ ظن البارزاني أن الظروف الحالية لا تتكرّر. في الإقليم لا تستطيع القوى المناهضة له الوقوف ضده لأنها ستبدو في نظر الشعب خائنة. العراق منهمك في محاربة "داعش" وهو أضعف من أن يواجه الانفصال بالقوة، فضلاً عن أن الولايات المتحدة التي ترعى حكومته لن تسمح له بذلك. إيران شبه معزولة في محيطها العربي. وأميركا جاهزة لمواجهتها عسكرياً إذا اخترقت الحدود، فضلاً عن أنها لا تريد إثارة أكرادها ومواجهتهم في مدنها المتاخمة للعراق، وربما امتدت المواجهات إلى المدن الأخرى. تركيا رجب طيب أردوغان هي الأخرى تخشى أكرادها الذين يخوضون حرباً ضد أنقرة منذ عام 1984، ولديها علاقات قوية مع البارزاني الذي استقبله الرئيس قبل عامين، وعلم كردستان إلى جانبه، وجال معه في المنطقة الكردية طمعاً في تهدئتها وأصواتها الانتخابية، إضافة إلى غض النظر عن تهريب النفط عبر الحدود، ودفاعه المستمر عنه ومعاملته أربيل كعاصمة، ليس لكردستان وحدها بل للعراق كله، متجاهلاً كل احتجاجات بغداد، تبقى سوريا الغارقة في دماء أبنائها ولا تستطيع حتى الاعتراض على الخطوة.

أما إسرائيل التي لا تنفك تسعى إلى زعزعة الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط فوجدت في الخطوة الكردية فرصة تاريخية، خصوصاً بعدما بدأ "داعش" ينهار وبدأ العراق يتخلص من إرهابه. وهي فرصة تنتهزها كي تشكِّل مع الإقليم الكردي قاعدة عند الحدود الإيرانية والعراقية إذا خطر لحكام بغداد يوماً إشهار العداء لها. في هذا السياق جاءت احتفالاتها بانتصار مؤيدي الانفصال وهي حكماً لن تكتفي بالاحتفال.

ربيع الأكراد... خريف الشرق الأوسط.

عن الانفصال والوحدة الكرديين

ليس الانفصال نعيماً مضموناً لمن ينفصل، وهناك انفصالات كثيرة آخرها جنوب السودان لم تؤسس دولاً مستقرة تليق بمواطنيها. لكن ليست الوحدة نعيماً مضموناً لمن يتّحد أو يوحّد. ووراءنا من التجارب ما يكفي لإصدار حكم كهذا، حكم كفيل بأن يكذّب ألف مرة كل ما قاله ساطع الحصري وميشيل عفلق وأنطون سعادة وزكي الأرسوزي. وفي هذه التجارب الفاشلة تندرج الدول الاستبدادية المركزية كالعراق وسوريا، والتجارب الوحدوية العابرة للدولة، كـ "الجمهورية العربية المتحدة" المصرية – السورية في 1958–1961 وحين لا تكون المفاضلة مطلقة بين الوحدة والانفصال، بين الدولة الكبيرة والدولة الصغيرة، تصبح الحالات قابلة للدرس حاله حالة، أما المقياس النظري الشامل فيوضع على رفّ المكتبة.

في هذا المعنى لا يمكن غضّ النظر عن إرادة السكان المعنيين، أو اعتبارها زائدة بلا لزوم. وحتى حين يخطئ هؤلاء السكان فإنهم، والحال هذه، يتحمّلون مسؤولية الخطأ الذي ارتكبوه بحق أنفسهم. وهذا معنى التعامل مع كائنات ناضجة وراشدة يفترض أن تكوّنها الشعوب.

لكن بما أنه بات يستحيل الشك برغبة الأكراد في الانفصال، شاع التركيز على أنهم إما متآمرون أو قُصّر.

أما في صدد المؤامرة على المنطقة، فتكفي معرفة الحد الأدنى لما يجري في العالم كي تستبعد حصرية التآمر علينا. ففي إسبانيا أيضاً، وفي بلاد الكاتالان تحديداً "مؤامرة أخرى مشابهة". وبات معروفاً جداً أن مسألة الانفصال باتت مطروحة على جدول أعمال بلدان عدة مثل أسكتلندا وبلجيكا إلى كندا. وهناك مَن يربط هذه الوجهة بالعولمة، وهناك مَن يربطها بصعود الهويات أو انتهاء صلاح الدولة المركزية، لكن حتماً لا يوجد مَن يربطها بالمؤامرة. وأما في صدد التعامل

الإمبراطوري – العنصري مع الأكراد بوصفهم قاصرين فتواجهه مشكلة حادة، فهذه المرة تفتقر السردية الإمبراطورية لقصة نجاح واحدة يمكن التذرّع بها لكي ندل الأكراد إلى "مصالحهم الحقيقية" والبائس أن العرب و(الأتراك والإيرانيين) الذين ينصحون الأكراد باتباع "مصالحهم الحقيقية" يتصرفون كمن رسب في امتحانات الثانوي فقرّر أن يؤلف كتاباً عن التعليم الجامعي. وكما الحال غالباً، لا يلبث الناصح الأبوي أن يكشِّر عن أنيابه مقاطعة ومحاصرة وخنقاً وحشوداً عسكرية.

لقد قيل مراراً إن المشكلة تكمن في أنظمة طوّرت أسوأ ما في الاجتماع الوطني لبلدانها، وبدل أن تضيق الفجوات الموروثة وسّعتها وأكسبتها طابعاً مراتبياً خشناً وماهوياً. وفي حالة العراق تحديداً، كان التعثّر الداخلي سبباً في عدوانية خارجية عبّرت عن نفسها مع عبد الكريم قاسم حين هدّد الكويت، ومع صدام حسين حين غزاها، وفي الحرب مع إيران، وفي التنازع الدائم مع سوريا التي كانت تبادل العراق العدوانية نفسها، لأنها تعاني التأزم الداخلي نفسه الذي يعانيه العراق.

وهذا في العمق، ما انتفضت ضده أغلبيات الشعوب العربية، طالبة الحرية التي لا بدّ أن تفضي إلى مفاوضة اجتماعها الوطني القائم والقامع. وهذا أيضاً ما أراده ويريده الأكراد في شمال العراق بعدما انهزم الطلب الأول على الحرية. أما الطلب الثاني عليها فينبغي ألاّ يهزم وإلا صارت المنطقة كلها مرادفاً للطغيان والتعسّف.

هل تقع الحرب في كردستان...
أم الكونفدرالية؟

الحرب على كردستان ليست هي الحل، ولن تقود إليه أصوات الوعيد والتهديد. هي في المبدأ لزوم التسلح قبل أي مفاوضات. وإعلان أربيل الاستقلال ليس أمراً ملحاً، مثلما لا معنى للمطالبة بإلغاء نتائج الاستفتاء.. فالكرد قالوا كلمتهم وعبّروا عن رغبتهم صراحة في الانفصال، وحتى تعبير دول الطوق عن مخاوفها مبالغ فيه. الثابت الواضح والجلي منذ سقوط الشرق الأوسط في حروبه المستمرة، أن المجتمع الدولي ليس مستعداً لفتح باب تغيير الخرائط فيما تشوب النظام الدولي، منذ انهيار الكتلة الشرقية، تعقيدات وعثرات وصراع مصالح متضاربة. مثل هذا التغيير سيكون له تأثير الدومينو في دول الجوار القريب والبعيد، ووصفة مثلى لتوليد الحروب وتعميم الفوضى لم يسمح لصدام حسين بأن يبتلع الكويت، والحرب دائرة لاقتلاع "داعش" بعد تدميره الحدود بين سوريا والعراق وبلدان أخرى في شمال أفريقيا. لا بديل من السياسة لتطويق تداعيات الخطوة التي أقدمت عليها أربيل، وعامل الوقت كفيل بتهدئة النفوس، وثمة مؤشرات إلى خطوات في هذا الاتجاه. رئيس الإقليم مسعود البارزاني ردَّ على مبادرة نائب الرئيس العراقي إياد علاوي بالاستعداد لتجميد الاستفتاء سنتين. وهي فترة قد تطول حتى وإن كان المآل البحث في الانفصال نهائياً. وحكومة بن علي يلدريم أكثر تعبيراً عن موقف تركيا من "عنتريات" الرئيس رجب طيب أردوغان. أنقرة ستحاسب المسؤولين عن هذا الاستحقاق ولن تعاقب أهل كردستان، هذا ما قالته أنقرة. وبالتأكيد لن تسمح الولايات المتحدة لأي طرف بافتعال حرب على الإقليم لن تقف شرارتها عند حدوده. وحتى روسيا لن تقف مكتوفة الأيدي حيال أي تفجير فيما هي تستعد لتهدئة الحال في سوريا بأي ثمن. فهل يكون التوجه نحو الكونفدرالية مخرجاً من مأزق يواجه جميع اللاعبين في المنطقة؟

نتائج الاستفتاء توّجت البارزاني زعامة تاريخية وعزّزت موقفه في أي حوار مقبل مع بغداد إذا نجحت الوساطات أو المساعي الداخلية والخارجية، وخفّت حدة الخطابات والتهديدات النارية. لكن هذه "المكاسب" التي جناها رئيس الإقليم تتعرّض للتآكل إذا طال الحصار "الثلاثي" العراقي والتركي والإيراني أو اشتد، ولا يعقل أن يكون زعيم الحزب الديمقراطي أخطأ حساب النتائج، ولا يعقل ألاّ تكون لديه خطة بديلة. فالاعتراضات على الخطوة الكردية كانت واسعة قبل الخامس والعشرين من أيلول/سبتمبر، لم تأتِ من بغداد وأنقرة وطهران والدول العربية وجامعتها. الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وحتى الأمانة العامة للأمم المتحدة عبّرت عن موقفها الرافض، وجدّدت رفضها نتائجه. كان يتوقع بالتأكيد أن تكون إيران الأكثر تشدداً، وربما لم يكن ينتظر هذا الموقف الغاضب من تركيا وتهديدها بإجراءات قاسية. ومشكلته الآن أنه لم يعد بمقدوره التراجع إلى حدّ إعلان إلغاء نتائج هذا الاستحقاق مثلما يطالبه رئيس الوزراء حيدر العبادي وآخرون شرطاً للجلوس إلى طاولة الحوار. إذ إن الأخير أيضاً لا يمكنه التهاون أو تقديم أي تنازل، فيما المعركة على الانتخابات النيابية سنة 2018 على أشدّها.

ولا يمكنه التساهل أمام خصومه، خصوصاً غريمه نوري المالكي ولن يكون سهلاً عليه فتح الباب أمام صيغة كونفدرالية لأنها في المحصلة بين منزلتي الوحدة والتقسيم.

ورقة التفاوض الرابحة بيد البارزاني لا تتعرّض لاستنزاف كبير. الأميركيون الذين يفترض أنهم أقرب الحلفاء للإقليم عبّروا عن رفض شديد للاستفتاء، وطالب وزير خارجيتهم ريكس تيلرسون بإلغاء نتائجه. فالولايات المتحدة المنشغلة بمشكلات كبيرة وخطيرة ليس أقلها الأزمة الناشبة مع كوريا الشمالية، ليست مستعدة للتعامل مع مزيد من الفوضى في المشرق العربي فيما لم تبلور إدارتها بعد رؤيتها الاستراتيجية لهذا المشرق. كما أن خوفها لا يقتصر على انتكاسة تصيب الحرب الدائرة لاستئصال "داعش" في ضوء حاجتها الماسة إلى مساهمة "البيشمركة" ودورهم إلى جانب القوى النظامية العراقية و"الحشد الشعبي" أيضاً. فالحرب مستمرة حتى اللحظة كما هو مرسوم، بل تحتاج واشنطن إلى الكتلة النيابية الكردية في البرلمان الجديد الربيع المقبل 2018 في بغداد، من أجل ضمان تجديد ولاية العبادي في مواجهة زعيم "دولة القانون" فهي تدرك جيداً أن إيران التي تبدو أكثر تشدداً مع أربيل قد تحصد "منافع" من انفصال كردستان في حسابات الصراع المذهبي المحتدم في المنطقة كلها وليس في بلاد الرافدين فحسب، ستطلق يد الميليشيات الشيعية لتمكين طهران من إحكام قبضتها. ولن تقوم قيامة لأهل السنّة في هذا البلد بعد تشتتهم وخسارة

"ثقل" كردي في المعادلة المذهبية للسلطة والحكم المركزي. ومهما تنصّل الكرد فهم يتحمّلون مسؤولية كبيرة منذ انخراطهم في نظام المحاصصة والشراكة مع القوى والأحزاب الشيعية وما أدّى إليه من تمكين لهذه القوى في إدارة البلاد. وإذا كانوا يأخذون على شركائهم السابقين أنهم حوّلوا العراق دولة دينية واندفع معظمهم نحو إيران، فإنهم هم أيضاً يتحمّلون تبعات هذا المآل. فقد غضّوا الطرف عن إقصاء أهل السنّة خوفاً من قيام حكم مركزي قد يكرِّر تجاربهم مع الأنظمة السابقة منذ استقلال العراق.

إن خروج كردستان من ميزان الحكم ومؤسساته في بغداد، سيسهِّل على فرق "الحشد الشعبي" الموالية لإيران أن تعزِّز قبضتها على السلطة، وسيلحق ضرراً بقوى شيعية سعت في الفترة الأخيرة إلى فتح قنوات مع المحيط العربي من أجل الحد مع هيمنة طهران. ولا مجال هنا للرهان على "وحدة" موقف عرب العراق، سنّة وشيعة ورفضهم استقلال الإقليم. بل إن هذه الوحدة ستدفع الكرد الذين تخلّفوا أو اعترضوا على الاستفتاء إلى اللحاق بأربيل ومشروعها. والضجيج الإيراني يشبه إلى حدّ ما قامت به طهران إثر غزو صدام حسين الكويت. توعّدت وهدّدت بمواجهة الأميركيين إذا يمّموا شطر الخليج وشجّعته على خوض الحرب حتى أنه أرسل طائراته المدنية إلى مطاراتها لحمايتها من التحالف الدولي الذي بنته الولايات المتحدة تمهيداً لتحرير الكويت. عملت في سرِّها بخلاف ما أعلنت وتوعّدت. صحيح أن كرد الجمهورية الإسلامية احتفلوا بنتائج استفتاء "إخوانهم" في كردستان العراق، لكنهم يبقون دون القدرة على ترجمة حلمهم في استنساخ هذه التجربة، لكن لموقف الجمهورية الإسلامية حدود. فهي تحذِّر من تحوُّل الإقليم "قاعدة" متقدمة لإسرائيل على حدودها، فهل تذهب بعيداً في رفع وتيرة التوتر بين بغداد وأربيل إلى حد دفع الكرد إلى أحضان الدولة العبرية إذا ضاقت بهم السبل؟ كما أن إدارة الرئيس دونالد ترامب الساعية إلى مواجهة التمدد الإيراني لن تلتزم الحياد أو التساهل حيال انفصال سريع أو مواجهة عسكرية مع كردستان. فهي تسعى إلى تعزيز حضورها في العراق مجدداً وتشجِّع العرب على إعادة وصل ما انقطع مع عاصمة الرشيد طوال سنوات.

وتركيا أيضاً لن تذهب بعيداً في تشدُّدها. فالعقوبات التي تلوّح بها ستلحق بها أضراراً مماثلة وقد استدرك رئيس حكومتها توضيح الصورة إذ لا يمكن أن تكون بلاده مسؤولة عن تجويع أهل كردستان بمختلف مكوّناته. ولن تكون في وارد خسارة علاقتها مع البارزاني الذي ساعدها كثيراً في مواجهة حزب العمال، ووفّر لها منصة للانخراط السياسي والعسكري والاقتصادي خصوصاً في

كل شؤون العراق، فهل تغامر بخسارة حليف تاريخي أم تجد سبيلاً إلى تقديم نفسها وسيطاً بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم؟ وإذا لم تعد مؤهلة لهذا الدور هل يترجم الرئيس إيمانويل ماكرون مناشدته البارزاني والعبادي الحوار واستعداده للمساعدة من خلال وساطة تقودها فرنسا صديقة الكرد وبغداد وهل تتأخر واشنطن طويلاً قبل أن تخسر حليفها التاريخي في أربيل، وكل ما بنت مع رئيس الوزراء العراقي حتى الآن؟ إن تجميد نتائج الاستفتاء سنتين كافية لإعادة إطلاق برنامج إصلاح نظام الحكم في العراق والخروج من صيغة المحاصصة وبناء دولة مدنية نادى بها الجميع بمن فيهم المرجعية... هذا إن لم تكن يد الميليشيات باتت هي الغالبة، فهل تكون صيغة الكونفدرالية لا التهويل بالمناورات وقرع طبول الحرب والحصار، حلاً وسطاً يحفظ ماء وجه جميع المتضررين من أزمة كردستان؟

سردية المظلومية الكردية

على الرغم من كل ما قيل عن أسباب الدعوة إلى الاستفتاء الكردستاني وتوقيتها، نتمنّى أن تكون المصاعب التي ستواجه كردستان إقليمياً ودولياً آلام مخاض مصاحبة ولادة جمهورية مستقلة، لا آلام جرح غائر لا علاج له إلا بعملية خياطة تعيده إلى الجسم الذي كان ينفصل عنه، التمني أن تروي كتب التاريخ المدرسي الكردية قصص ولادة الجمهورية ضمن السرديات الرومانسية التي تحفل بها التواريخ الرسمية للبلدان التي حقّقت أهدافها في الاستقلال والتحرر، ولا نتمنّى أن تضاف إلى سلسلة من السرديات المأسوية التي تحفل بها التواريخ الرسمية للمهزومين، وفي مقدمهم القوميين العرب، عن أمة ينشغل قادة العالم منذ قرن بالتآمر عليها. ستنطوي سردية الانتصار الرسمية على قصة شعب أعزل إلا من إرادته وقف في وجه العالم كله وأجبره على الاقتناع بحقه في تقرير مصيره بعد قرن من العذابات.

لا يمكن منصفاً أن يبخس دور القوى الخارجية في التسبب بالمآسي التي تعرض لها الشعب الكردي. ولكن آن الأوان للمثقفين الديمقراطيين، والكرد منهم بوجه خاص، أن يتجاوزوا سردية مظلومية الشعب الكردي التي تخدر الوعي الشعبي وتريحه من التفكير، وأن يلعبوا دوراً تنويرياً يكشف للجمهور العوامل الداخلية التي ساهمت في حرمان الأكراد من حقهم في إنشاء دولة خاصة بهم. فليس الأكراد وحدهم من تعرّض لمؤامرات الاستعمار وليسوا الوحيدين الذين توزّعوا في أكثر من دولة. هذه هي حال مئات الشعوب في شبه القارة الهندية وآسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية وحتى أوروبا. ولو تمتّعت كل إثنية بدولتها الخاصة لتجاوز عدد الدول القائمة اليوم الخمسمئة.

امتلاك الشجاعة وقدرة التفسير والتنظير مطلوبان الآن أكثر من أي وقت مضى لأن سردية المظلومية على يد قوى خارجية كانت عبر التاريخ أقصر الطرق لإقامة نظم حكم عدوانية متعصبة

واستبدادية تستمدّ مشروعيتها شعبياً من تعبئة الغالبية بروح الحقد والرغبة في الانتقام من عدو خارجي مفترض وإلهائها عن النظر إلى العوامل الداخلية وعن البحث من إصلاح البنى الداخلية المهترئة التي حرمت الشعب من نيل حقوقه والارتقاء بمستوى رفاهيته. ذلك هو ما آلت إليه سرديات (أكيد لا توضع على قدم المساواة قطعاً) النازيين عن مظلومية الأمة الألمانية على يد اليهود، وسرديات اليهود عن مظلوميتهم على يد الأوروبيين ومن ثم العرب، وسرديات البعث والإسلاميين عن مظلومية العرب على يد الغرب و"صنيعته" إسرائيل وسرديات السياسة الشيعية عن مظلومية الشيعة على يد السنّة والقائمة تطول.

المنظور التنويري المطلوب الآن لكي يفسِّر للمواطن الكردي (ومن شاء التعلم من قادته) الأسباب التي قادت إلى معظم تحالفات الكرد الخارجية طوال أكثر من قرن لا إلى الفشل فقط بل إلى نتائج فاجعة. قد يكون السيد البارزاني محقاً في قوله إن الوقائع الجديدة على الأرض ستدفع دولاً إلى تغيير مواقفها، لكن هذا التغيير قد لا يكون في مصلحة كردستان بالضرورة. والسيناريو الذي يحضّر هنا هو أن ترمي الولايات المتحدة بثقلها وراء العبادي إن رأت أن الوقوف إلى جانب الكرد يعني صمود المالكي وأتباع إيران المقعقعين بطبول الحرب باسم الحفاظ "على وحدة الوطن وعدم خلق إسرائيل جديدة".

المنظور التنويري يمكن أن يفتح نقاشاً مجدياً عن جهل القادة الأكراد الفاضح في العالم الخارجي على الرغم من امتلاك الكرد بعضاً من أفضل الناشطين في العلاقات الخارجية، وعلى الرغم من إنفاقهم البلايين على لوبيات ومستشارين في الغرب، وهذا أمر مطلوب لكي يتفهّم الأكراد كيف أن قادتهم كانوا مجبرين على الدخول في تحالفات خاسرة في أحيان أخرى بسبب الحصار الإقليمي المفروض عليهم.

لكن هذا المنظور المطلوب بالدرجة الأولى لكي يدرك المواطن الكردي أن الاعتراف بالتباين بين البنى الاجتماعية الكردية وتعذّر اندماجها في كيان سياسي واحد لا يتناقض أبداً مع الاعتراف بوجود هوية قومية كردية تجمع تلك البنى. فطوال أكثر من قرن كان تركيز القادة الكرد على العدو الخارجي وإغماض أعينهم عن المآزق الداخلية، سبباً في انهيار مشروع إقامة الدولة القومية.

يلخّص السيد مسعود البارزاني سردية المظلومية الكردية، إذ يلعن اتفاقية سايكس بيكو التي قررت تقطيع أوصال كردستان وإلحاقها بأربع دول تسودها إثنيات أخرى. ولا بدّ أن يبهر جمهرة الكرد حين يعلن بزهو أن عصر سايكس – بيكو الذي رسم حدوداً لدول مصطنعة أوشك على الزوال. أتخيل مستشاراً تنويرياً له يهمس في أذنه "لو عرفت تاريخ كردستان في فترة انهيار الدولة العثمانية، يا سيادة الرئيس، لترحمت على روحي سايكس وبيكو، وأنا واثق في أنك ستقيم نصباً تذكارياً للسير مارك سايكس تحديداً".

لم ترَ وثيقة سايكس بيكو ولا أي من بنودها النور لأن المنتصرين في الحرب العالمية الأولى اكتشفوا أن ثمّة وقائع جذرية جديدة نشأت على الأرض جعلت تطبيقها مستحيلاً. ولكن لو أن تلك الاتفاقية رأت النور، لكان بعضاً من حقوق الكرد تحقّق. فلم يكن في تلك الاتفاقية كيان اسمه "العراق" بل لم يكن ثمّة تكوين يجمع أطرافه العربية. نصت الاتفاقية على أن تكون المنطقة الممتدة من البصرة إلى شمال بغداد مستعمرة يحكمها البريطانيون بشكل مباشر وأن تكون المنطقة الممتدة من كركوك إلى جنوب فلسطين دولة يحكمها أبناؤها تحت الانتداب البريطاني. وكانت ولاية الموصل (التي لم تشمل كركوك) ستمتد إلى حلب لتكون دولة تخضع للانتداب الفرنسي يتوحد فيها أكراد العراق وسوريا، فضلاً عن ضمّها أجزاء من كردستان التركية. أما فارس وأكرادها فكانت في منأى عن كل الاتفاقيات، إذ لم تكن طرفاً في الحرب وكانت الحدود بين أكرادها وأكراد الدولة العثمانية قد رسمت في شكل نهائي عام 1847 إذ تنازلت الأخيرة عن حقها في خوزستان – عربستان مقابل تنازل الأولى عن حقها في السليمانية.

مع هذا ليست اتفاقية السير مارك سايكس مع فرنسوا جورج بيكو هي ما يؤهل الأول للحصول على نصب تذكاري في كردستان، بل دفاعه وعمله المخلص على تشكيل دولة "كردستان الجنوبية" أي كردستان العراق اليوم مع لواحق من كردستان التركية بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها.

لماذا لم تنهض الدولة الكردية إذاً؟ هذا ما تقوله الوثائق البريطانية: "كان هناك عدد من المرشحين (لقيادة كردستان) وكان الشيخ محمود هو الأكثر بروزاً... فقد ادعى من السليمانية قيادته لكل كردستان، ولكن حتى البلدات المجاورة مثل كفري وخانقين تبرأت منه، ناهيك بالقبائل المجاورة ولم تكن ثمّة إمكانية للقبول به في الأماكن الأبعد حيث كان بالكاد معروفاً".

يلخص مكدوال الذي يتفق معظم الباحثين الكرد على تعاطفه مع قضية شعبهم مآل المحنة الكردستانية، مقتطفاً من الوثائق البريطانية: "صار واضحاً للإداريين البريطانيين أن (مشروع) كردستان الجنوبية الموحدة لم يكن قابلاً للتطبيق الفوري.. بسبب الحال المتخلفة للبلاد ونقص إمكانات التواصل وتنافر القبائل. وكان ثمّة إدراك في الوقت ذاته أن جنوب كردستان كان متبادلاً الاعتماد مع سهول ما بين النهرين من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية".

هل كان عرب العراق أكثر وعياً بهويتهم العراقية من وعي الأكراد بهويتهم الكردية عشية انتهاء الحرب العالمية الأولى؟ أكيد الجواب بالنفي.

للجغرافية والبيئة والتكنولوجيا نعمها ونقمها. انبساط الأرض والتواصل عبر نهري دجلة والفرات وتطوّر النقل البخاري أشعر البغدادي والبصري والموصلي وحتى الكردي بحاجة أحدهم إلى الآخر حتى وهم يشعرون بالتمايز. أمّا بيئة كردستان فكانت نقمة على شعبها، إذ عزلت حواضرها وأريافها عن بعضها بعضاً وجعلت اقتصاد كل من مناطقها مرتبطاً ببيئة غير كردية محيطة بها وتفارقت لهجات اللغة الكردية بسبب تلك العزلة بدرجة تكاد تقارب التفارق بين لهجات المغرب والمشرق العربية.

لعل من يقرأ ما سبق ويوافق عليه يعيد النظر في حكمة شائعة في كردستان: ليس للأكراد صديق غير الجبل. لعل هذا الجبل الذي حماهم من الغزاة كان السور الذي عطّل وحدتهم.

العرب والأكراد و.. إسرائيل

ما أن أعلن مسعود البارزاني عن قرار إجراء الاستفتاء، حتى انطلق تعيير الأكراد بحب إسرائيل "أنتم حلفاء بل شركاء بل عملاء للإسرائيليين". وظهر من ينبش في التواريخ بل من يؤلف التواريخ، للبرهنة على وحدة حال بين الطرفين.

لنبدأ من المربع الأول: قضية فلسطين والأدق قضية الفلسطينيين في دولة مستقلة، حق لا يماري فيه عاقل عادل وصادق. والحالة المثلى هي أن يكون كل صاحب حق مؤيداً لكل القضايا المحقة في العالم ومتعاطفاً معها.

هذه الحالة المثلى ليست دائماً حالة سياسية واقعية. وقد سبق للأكثريات العربية، وباسم الحق القومي والاستقلالي والعداء للهجرة اليهودية، أن تعاطفوا مع هتلر والنازية ثم تعاطفوا باسم الحق نفسه، مع نظام الغولاغ السوفياتي وتعاملوا مع ضحاياه، الذين يريدون أن يتنفسوا وأن يسافروا وأن يعبروا، بوصفهم جواسيس بعدما فركوا أيديهم فرحاً بمشهد الدبابات السوفياتية في 1968 تسحق ربيع براغ.

هذه المواقف لا تشرّف أصحاب الحقوق بل تسيء إلى حقوقهم وتقلّلها. أسوأ من ذلك أن الاعتذار عن تلك المواقف لم يتحول حتى اليوم إلى تيار ملحوظ في الحياة الثقافية والفكرية العربية. على نطاق أضيق وأكثر مباشرة لم يتردد عراقيون يلوحون اليوم بالصداقة بين الأكراد وإسرائيل في معاملة الفلسطيني أسوا معاملة ممكنة. حصل هذا بعد حرب 2003 مباشرة ولا يزال العراقيون والفلسطينيون يذكرونه. لقد وضع الحق العراقي في التخلص من صدام في مواجهة مدنيين أبرياء يفترض أن الحق العراقي أخ شقيق لحقهم. ونعرف جيداً في سوريا كما في لبنان كيف تحالف الصراخ والحماسة للقضية الفلسطينية مع أقصى النداءة في التعامل مع الفلسطينيين. كيف خيضت

"حرب المخيمات" على الفلسطيني في لبنان الثمانينيات بهدف "مساعدتهم" على "تحرير فلسطين". والفلسطينيون أنفسهم عبّر أكثرياتهم العريضة لم يكونوا دوماً متجانسين مع الحق الذي يحملونه. فهم تعاطفوا مع غزو صدام حسين للكويت، قبل أن يتعاطفوا مع سحق بشار الأسد لثورة أغلبية السوريين المطالبة بالحرية، وهم شاركوا في حروب أهلية في الأردن ولبنان كانت ذنوبهم فيها ضد حقوق اللبنانيين والأردنيين مساوية لذنوب اللبنانيين والأردنيين ضد حقوقهم.

وهناك في تاريخ الأحزاب كما نعلم، حالات من التناقض بين ما يراه الحزبيون حقاً، وما يراه رفاق لهم حقاً. من نتائج ذلك كان غضّ الاتحاد السوفياتي النظر عن ذبح أحزاب شيوعية كثيرة تبدأ باليوناني في عهد ستالين ولا تنتهي بالعراقي في عهد بريجينيف وأندروبوف.

فلماذا يطالب الأكراد دون سواهم بأن ينضبطوا ضمن معادلة التطابق الأمثل بين السياسة والحق أم أن ما يجوز للسيد لا يجوز لعبده؟ وهذا مع العلم بأن ما يتهم به الأكراد لا تشوبه دناءة بعض الأعمال الموصوفة أعلاه ولم يتسبب بدم كالذي تسببت به.

أما في ما يخص الأكراد وإسرائيل تحديداً، فإن الدولة العبرية هي الدولة الوحيدة التي رحّبت بإجراء الأكراد استفتاءهم. رحبت بالطبع لأغراض غير منزّهة تخصها وحدها لكنها فعلت هذا على مقربة من الأنياب المكشّرة في وجه الأكراد على امتداد المنطقة. فهل يطلب من الأكراد والحال هذه، أن يحرقوا العلم الإسرائيلي؟ ثم ما هو الدين الذي سلفناه، نحن العرب للأكراد كي ننتظر منهم هذه الحماسة الاستثنائية في كراهية إسرائيل؟

إلى ذلك فالقضية الفلسطينية هي، أقله منذ عهد صدام حسين، أكثر ما استخدم ضد قضية الأكراد وحقهم تماماً كما استخدمها لاحقاً بشار الأسد ضد قضية السوريين في اقتلاعه نظامه. وغني عن القول إن سلوك كهذا يترك ندوباً وتأثيرات نفسية على ضحاياه، خصوصاً حين لا ترتفع أصوات فلسطينية قوية تدين هذا الاستخدام وتعترض عليه.

يبقى أن هناك في منطقتنا ما يمكن أن نسميه نظام الابتزاز بإسرائيل، ويعرف المسيحيون اللبنانيون أكثر من سواهم كيف أخضعتهم سنوات الوصاية السورية للابتزاز المذكور الذي لم تنج منه القيادة الفلسطينية نفسها حين أرادت أن تستقل بقرارها الوطني عن الرغبة الأسدية.

وهذا على عمومه دجل يسهل مبدئياً فضحه، ما يجعله عصياً على الفضح استناده إلى "وطنية" ملاّكي العبيد التي تعتبر أنـ "نا" أصل الدم الأزرق يجوز لنا كل شيء وأنـ "هم" هم الذين بلا دم لا يجوز لهم إلا ما نجيزه نحن لهم وما داموا بلا دم صار جائزاً هدر دمهم.

الأكراد والكذب والرغبات المقموعة

في الهيجان الذي أثارته ولا تزال الحالة الكردية الجديدة هناك رغبة مقموعة أنها تعيش إلى جانب رغبات أخرى بالطبع، تتقاطع مع بعضها وتخالف بعضها لكنها تبقى الأكثر خفاء والتواء بين سائر الرغبات.

فالمنطقة العربية لو كانت تعيش زمناً من الوئام والإجماع شذّ عنه الأكراد، بدا مفهوماً هذا الهيجان الواسع وما يصحبه من تخوين. إمّا أننا نعيش ما بين حرب أهلية هنا وحرب إقليمية هناك، فهذا ما يجعل الرغبة الكردية في الانفصال جزءاً، مجرد جزء من لوحة عديمة الانسجام.

نذهب أبعد فنقول إن ما جهر به أكراد العراق هو ما تضمره أغلبية كاسحة من شعوب وجماعات المنطقة. وهذا ما يجعل الوطنيات العربية راهناً، بما في ذلك من إعلانات حبّها المتبادل شيئاً عصيّاً على التصديق.

لكن الاعتبارات التي تمنع الرغبات السنية والشيعية والعلوية والمسيحية والدرزية والقبطية والإيزيدية والتركمانية.. من التحول إلى إرادات ومشاريع لا تزال كثيرة:

– بعضها المسلح يستمتع بالسيطرة على الآخرين بما لا يحوجه إلى تقليص رقعة سيطرته عبر الانفصال.

– وبعضها يعرف أن العوامل الجغرافية والديموغرافية والاقتصادية تعاند رغبته ولا تخدمها.

– وبعضها يتهيب الارتدادات الإقليمية والدولية.

– وبعضها لا يزال يتمسك بتفضيل الكبير على الصغير، أو يعتصم بكون "يد الله مع الجماعة".

– وبعضها يخاف الاتهام بإنشاء "إسرائيل ثانية" و"ثالثة" و"رابعة".

وسط هذه اللوحة الملبّدة حيث يقف الواقع حائلاً دون الرغبات والإمكانات، أبدى أكراد العراق استعدادهم لاختراق هذا الواقع وتسييد رغبتهم عليه. والأمر هذا قد ينطوي على فائض إرادي وعلى نقص سياسي، لكن يبقى أن الجزء الكردي من لوحة المنطقة بات نافراً فيما باقي اللوحة ماضٍ في تصارعه مع ذاته، ومع كتمان معظم هذه الذات. النيات غير المعلنة ارتابت بالنية المعلنة الوحيدة، خصوصاً أنها تقول ما تضمره وما تشتهيه تلك النيات. وتجرؤ الإقدام على ما يرغبه الآخرون ولا يتجرأون على الإقدام عليه سبّب غضب هؤلاء الآخرين. غضب كهذا غالباً ما تزكّيه المراحل الانتقالية بما فيها من انهيارات ونهايات وقلق من المستقبل وإحساس بضرورة "ترتيب الأمور" على نحو مفيد لأصحابها. وكم يحتقن الغضب ويتعاظم حين يلمس صاحبه أن الحاضر منهار والمستقبل ممنوع فيما ثمّة من يهيئ نفسه لمغادرة المركب الذي يغرق.

والحال أن المكبوت الذي فينا وهو كثير لا يعود إلا عودات محوّرة وعدوانية وحاسدة، بدل أن تكون عوداته صريحة ومباشرة وسلمية الطابع. إنه يكره ما يحاوله الآخرون لأنه يخاف أن يحاول كره ما يجاهر به الآخرون لأنه لا يجرؤ على ذلك.

وهذا مرده إلى الافتقار العميق إلى الحرية: الافتقار الذي يجعلنا نبالغ في تصوير عداوات متوهّمة أو مزعومة أو بعيدة، عداوات تخاض المعارك معها لفظياً، فتعفينا من مسؤولية خوض المعارك المباشرة والفعلية التي تداهمنا.

هكذا صارت جملة الهيجان على الأكراد لوحة تجتمع فيها التراجيديا والكوميديا والأمر فيه نفاق كثير ذو وجهين، على الأقل واحد كثر الكلام عنه وهو المتعلق بخريطة سايكس – بيكو التي نشأت أجيال على لعنها، والآخر أن يترك لحسن نصر الله مثلاً، وهو قائد حزب مذهبي تعريفاً، أن يحذّر في خطاباته المتلاحقة من "مشاريع التفتيت المذهبية" وأن يتفق رئيس الجمهورية "الإسلامية" الإيرانية حسن روحاني ورئيس الحزب "الإسلامي" التركي رجب طيب أردوغان

على أن بلديهما "لن يقبلا تقسيم المنطقة وتجزئتها" وأنهما يرفضان "تأجيج خلافات عرقية ومذهبية خطّط لها في منطقتنا متآمرون وأجانب".

بمثل هذا، بمثل هؤلاء، تصنع الوحدات وتدوم.

ماذا سيفعلون بهؤلاء الأكراد

في التداول والنقاش اللذين انتهجهما الاستفتاء والاستقلال الكردي وعلى المستويين العراقي والإقليمي ثمّة خطابان متناقضان يصدران عن الحنجرة ذاتها: يقول الأول على حياء ومرارة إنه يحترم حق الكرد في تقرير مصيرهم ومستقبلهم، فيما الصوت الثاني يجلجل متوعداً بسحق نتائج الاستفتاء والساعين المفترضين للاستقلال مستقبلاً.

ثمّة ما هو تراجيدي في تلازم هاتين النزعتين في طرف أو حزب سياسي واحد، فتلك الأطراف لا تستطيع أن تظهر إباحية قومية عصبوية مطلقة في نكران الحق السلمي الديمقراطي لجماعة أهلية تعدادها عشرات الملايين، ولا يمكنها في نفس الوقت أن تتقبّل وتعلن اعترافها السياسي الواضح بهذه الحقيقة "المرّة".

بالمعنى السياسي – التاريخي فإن جميع النزعات القومية التي ارتكزت عليها دول منطقتنا كانت طوال القرن العشرين متوافقة في ما بينها على نكران الوجود القومي الكردي صارت تعاني من تفاقم الوجود السياسي الكردي بأشكال كثيرة، في داخلها وفي جوارها وهو ما نتج عن تضافر ثلاث ديناميات متراكبة.

تتمثل الأولى في النمو الديموغرافي الهائل للكرد طوال القرن العشرين في الدول الأربع التي يعيشون بها فقد سمح سوء التنمية الاقتصادية والاستبعاد السياسي الذي فرض على المجتمع الكردي في تلك الدول أن تبقى مناطقهم ريفية للغاية وأن لا تتطور بمستوى باقي مناطق ومجتمعات هذه الدول ذاته، فدفع ذلك إلى محافظة الكرد على نمو سكاني شبه ثابت، فيما كانت تتراجع نسبة الزيادة السكانية لباقي المجتمعات غير الكردية في هذه الدول. فالديموغرافية الكردية في المنطقة، وفق الإحصاءات المتداولة غير الرسمية، باتت أكثر من عشرة أضعاف ما كانت عليه عند نهاية

الحرب العالمية الأولى، بينما نمت ديموغرافيات مجموع سكان هذه الدول بقرابة خمسة أضعاف فحسب.

تشير أرقام الإحصاءات التركية إلى أن عدد سكان تركيا في أواسط العشرينيات كان في نحو 14 مليون نسمة، الكرد منهم أقل من 1.5 مليون نسمة. أي أنهم كانوا يشكلون حوالي 10 في المئة من مجموع السكان، راهناً تدل المؤشرات الانتخابية إلى وجود حوالي (20) مليون كردي في تركيا من أصل تعداد سكاني كلي يبلغ (80) مليون نسمة، أي أن نسبة الكرد قفزت لتقارب ربع سكان البلاد خلال قرن. حدث الأمر ذاته في بقية الدول. في المحصلة صارت النسب الديموغرافية الكردية في هذه الدول أكبر من قدرة أنظمتها على تغطية نكران وجودهم فيها.

الأمر الآخر تمثّل بتحوّلات التنمية الاقتصادية ونمو التعليم وتضخّم المدن وتطوّر وسائل النقل وانفجار وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي. مع كل تلك المجريات، صار المجتمع الكردي أقدر على التعبير عن قضيته، وباتت النخب الثقافية والسياسية المعارضة في هذه الدول أكثر تفهماً لمعاناة مواطنيهم الكرد. فتيارات غير قليلة من نخب هذه الدول صارت أوضح نقداً لسياسات أنظمة الحكم الكابحة لتطلعاتهم. لقد غدت المسألة الكردية أمثولة لقضايا حقوق الإنسان والمظلومية والعدالة في هذه الدول، ولم تبق محض مسألة سياسية.

في هذه التحولات غدت الدول أقل قدرة على استعمال العنف المادي والنكران الرمزي للوجود الكردي. فأساليب القمع كانت تنتمي للقرن العشرين، أو حتى ما قبل ذلك، فيما صارت مجتمعات هذه الدول ومنها المجتمع الكردي جزءاً من قرن جديد بمنطقه وفروضه. ومن هنا تأسس جوهر التناقض بين ما أريد له أن يكون ثابتاً وما تحوّل بفعل حركة التاريخ.

أخيراً إن الكرد في هذه الدول بقوا الجماعة الوحيدة التي حافظت على وهج نزعتها القومية، في وقت ترهّلت فيه قوميات باقي الجماعات، لصالح النزعات الدينية والاقتصادية والثقافية. أو أن التجارب القومية في الدول مارست فظاعات بحق السكان المحليين، لم يفعل القوميون الكرد مثلها. فقد كان لخبو النزعة القومية في هذه الدول دور خامل انعكس على كل النزعات الأيديولوجية السياسية الأخرى فيها أيّاً كانت.

لم يخض الكرد تجربة تحقيق الذات القومية لذا لم يواجهوا قسوتها وعنجهيتها وآثارها التدميرية على تفاصيل حياتهم، على العكس تماماً، صار الكرد بالتقادم يبنون أسس وعي قومي صلب ومتوهج ومضاد لكل خمول بقي حاضراً حتى الآن. وخلق هذا التباين بين مسار القومية الكردية ونظرائه في الدول الأخرى، واقعاً ضاغطاً على أنظمة هذه الدول، فصارت خطاباتها أقل قدرة على خلق حشد تعبوي مضاد للنزعة الكردية.

جراحات محتملة في الشرق الأوسط؟

لا بدّ من الاعتراف بحق الأكراد في تقرير مصيرهم ونيلهم الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية. لقد دفع الأكراد على امتداد القرن العشرين وحتى الآن أثماناً باهظة من الاضطهاد والحرمان من الحقوق. تعاقبت على هذا الحرمان ثلاث قوميات فاشية وعنصرية، القومية العربية ممثّلة بحزب البعث في العراق وسوريا، والقومية التركية منذ الأتاتوركية وصولاً إلى الأردوغانية وما بينهما من سلطات، والقومية الفارسية سواء في عصر الشاه أم في عهد الجمهورية الإسلامية من دون تمييز. منع على الأكراد تسلّم وظائف أساسية في الدولة، وجرى التعاطف معهم بوصفهم مواطنين من الدرجة الخامسة. خلقت هذه المعاملة انبعاثاً في الشعور القومي لدى الأكراد، وسعياً إلى المطالبة بحكم ذاتي وصولاً إلى الاستقلال الكامل نحو دولة كردستان الممتدة من العراق إلى إيران وسوريا وتركيا مع وجود في كازخستان وبعض دول المعسكر الاشتراكي سابقاً.

بعيداً عن المنطق المؤامراتي الذي يتقنه الحكام الدكتاتوريون في الشرق الأوسط عرباً وأتراكاً وفرساً، باتهام كل معارضة بالخيانة وبالعمالة وصولاً إلى النغمة الأخيرة بولادة إسرائيل ثانية متناسين أن الأكراد ليسوا مهاجرين أو مستوطنين، بل هم جزء من النسيج الوطني والاجتماعي لبلدانهم، بعيداً من كل ذلك هناك تساؤلات عن الأسباب التي دفعت الأكراد، أكراد العراق إلى الذهاب بعيداً في الدعوات الاستقلالية عن العراق، على رغم كونهم يتمتعون بالحكم الذاتي منذ 1991 والمحمي بالنفوذ الأميركي منذ ذلك الوقت.

الباعث على طرح احتمال التغييرات الجغرافية والسياسية، لا ينطلق من العراق فقط، إنما الباعث عليه هو موقف تركيا وإيران من الاستفتاء، وقرع طبول الحرب وإمكانات التدخّل العسكري في كردستان بما يذكّر بالاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا أيام ربيع براغ عام 1968. من الطبيعي

أن يثير انبعاث القومية الكردية في العراق الخوف التركي والإيراني من المجموعات الكردية المضطهدة في البلدين، لكون تركيا تضم حوالي عشرين مليون مواطن كردي فيما إيران تضم حوالي سبعة ملايين. وكانت لافتة مظاهر الفرح التي عمّت المناطق الكردية في إيران بنجاح الاستفتاء.

ما الذي يعنيه قرع طبول الحرب ضد كردستان العراق من دول الجوار؟ إنه يعني بكل بساطة انتقال الحروب الأهلية إلى البلدان الثلاثة. وهي حروب يصعب أن تفلت منها هذه البلدان وتبقى دولاً مركزية موحدة إذا كان العراق يعيش تقسيماً واقعياً منذ عقد ونصف، فإن لجوءه إلى الحرب لن يجنّبه مزيداً من الانقسام داخل مجموعاته الأخرى، شيعية كانت أم سنية. فلا وحدة موقف عراقي من عمل عسكري تجاه كردستان. أمّا المفاجآت فقد تأتي مما سيحصل في تركيا وإيران. إنّ تدخلاً عسكرياً تركياً لاحتلال كردستان، كما يجري التهديد، سيشكل بداية تفكك تركيا نفسها. لم تخرج تركيا من الصراع مع حزب "العمال الكردستاني" بعد وتصعيد الصراع مع أكراد العراق سيؤجج ويلهب المشاعر القومية الكردية بعد النشوة التي تجرعتها من التأييد الكاسح للاستفتاء. سيكون أردوغان مخطئاً كثيراً إذا ما غامر بالتدخّل العسكري، لأن هذه المغامرة ستسبب له اضطرابات داخل تركيا، لا تقتصر على الأكراد بل تطاول مجموعات أخرى مثل العلويين. فهل سيشكل التدخّل بداية تفكك تركيا، فتشهد مطالبات بالانقسام والتقسيم والخروج عن الدولة المركزية؟

أمّا إيران التي يرغي حكامها ويزبدون كل يوم مهددين كردستان بالجحيم، فإن هذا التدخّل إضافة إلى أنه سيثير المجموعات الكردية داخل إيران، فإنه سيفتح الباب أمام المجموعات الإثنية الأخرى التي تعاني تمييزاً عنصرياً واضطهاداً، للتحرك والمطالبة بالاستقلال، وهي نزعات غير خافية ومتحركة، لكن القمع القاسي من الحرس الثوري يمنع تطوّرها ويجعلها ناراً تحت الرماد. كما تركيا، فإن إيران مهددة بالتفكك إذا ما غامرت بالتدخّل العسكري في كردستان، وهو أمر مختلف عن انخراطها في الحرب السورية دعماً لنظام بشار الأسد.

لكن السؤال سيطرح عن الموقف الدولي من هذه الأخطار ومدى سماحه بانفلات النزعات القومية بما يهدد النظام الدولي المعمول به إلى حدّ كبير. سؤال عن دور الولايات المتحدة ومدى تمسكها بالحدود الدولية الراهنة، بما فيها الموقف من استفتاء كردستان الذي أتى في الشكل متحفظاً. لا يعقل أن لا تغض أميركا الطرف أو تشجع الأكراد، خصوصاً أنها الحامية لهم وراعية الاستقلال

الذاتي. وهل بإمكان المعسكر الدولي منع تدخل الجوار العراقي بكردستان ومنع اندلاع حروب إقليمية لا أحد يعرف المدى الذي ستصل إليه. ليس من أجوبة قاطعة، بمقدار ما تثيره التهديدات من احتمالات خطرة.

أبناء "شحاذ السليمانية"

فيما كان الكرد يشدون أعلامهم إلى الصواري وبينما كانوا يهزجون ويبتسمون للكاميرات ويعدّون الساحات والملاعب للاحتفال بيوم الاستفتاء، كان ثمّة من يعدّ العدة للاقتصاص من هذا المسلك الكردي الذي ينمّ عن العصيان والخروج عن بيت الطاعة وهي بيوت طاعة في الواقع.

فالبيت العربي سارع إلى عقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب رفضاً للاستفتاء وما سينجم عنه من تمزيق لتراب الأمة العربية، فيما اختار البيت التركي وبلسان رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان أقذع الصفات ليلصقها بالكرد وقياداتهم السياسية، ثم صوّب مدافعه صوب أربيل وحشد عساكره على التخوم الفاصلة بين تركيا وكردستان العراق ولوّح بوقف "صنبور" التجارة الذي يغذّي الإقليم بالمواد والحاجات الحياتية تهديداً بالتجويع، ليعبّر بلغة لا تحتمل التأويل عن أن موقفه هذا مبني على استيائه من رفع الأعلام الإسرائيلية بينما الأعلام ذاتها مرفوعة لا تنكّس في أنقرة.

وفي المقلب الإيراني كان الحديث الرسمي مطابقاً لما قيل في العواصم العربية وفي أنقرة، وفوق ذلك نطقت الوكالات الإيرانية في لبنان واليمن بلسان سفيري الولي الفقيه، حسن نصر الله وعبد الملك الحوثي بأن ما يحدث في "شمال العراق" هو "مؤامرة صهيونية أميركية" لتفتيت الأمة.

تروي الأجهزة الإعلامية الناطقة بالعربية والتركية والفارسية ودائماً عبر خبراء ومحللين وساسة عن الكرد، أنهم قصر في فهم طبيعة العلاقات الدولية وشبكات المصالح، وأنهم لم يعتبروا بالتاريخ حيث نكث الغرب بعهوده تجاههم، وأن ما من مصلحة للكرد في الاستقلال وأن البقاء في هذا العراق على علله أفيد لهم من الانفصال ومواجهة مصيرهم المتمثل بالحروب والتجويع. وإذا كان ثمّة قول في ما خصّ التهديد والوعيد فليكن كالتالي: إنه لا أخلاق البتة حين تصبح التهديدات

بالحروب والتجويع لغة بديلة عن الترغيب والاستمالة، وكان أول العلاج للمشكلة الكردية وليس آخره هو الكي.

تعامل الغرب مع الاستفتاء ونتيجته بمنطق القانون الدولي وألاعيبه وهو منطق حمّال أوجه، ليختار الوجه الذي يناسبه. فالقانون الدولي يقر بحق تقرير المصير، ولكنه في المقابل يقر بوحدة وسلامة أراضي الدول، ليأتي الموقف الغربي التالي منسوجاً من القماشة التي يختارها وفقاً لمصالحه، فهو يرفض تقسيم العراق ويؤيد الحوار بين بغداد وأربيل، ويخشى تبديد الجهود المبذولة لأجل محاربة "داعش". لكنه لا يقلّل من قيمة الكرد ولا يرفض حقهم كبشر متساويين مع غيرهم ولا يرى حاجة إلى فرض الحصار أو الحرب عليهم وبالتالي يبقى التفوق الغربي في هذه النقطة أهم العوامل الجاذبة ليصطف الكرد إلى جانب الغرب ويعولوا عليه حتى وإن قال: لا لاستقلال كردستان. وذلك على عكس موقف الحكومات المحيطة بكردستان والتي يصح فيها القول إنها نابذة ولا تجتذب الكردي في شيء لسبب بسيط: إنها تجرّده من أبسط القيم والحقوق الإنسانية، وفوق ذلك ترمي إلى تجويعه وشن حروب عليه.

تشريح الموقف الكردي تجاه الغرب وإسرائيل مبني على شكل تعاطيها الأسمى مع القضية الكردية، قياساً بمواقف دول جوارهم، أي أن الكرد في حالة مفاضلة بين غرب سيئ وجوار أسوأ، ولا يجب إغفال أنهم في هذا الصدد يتعاملون بمنطق "النكاية" حين يرفعون الأعلام الإسرائيلية أو عندما يتحلّقون حول مثقفين وصحافيين غربيين يؤيدونهم في مسعاهم. والنكاية في العموم هي وسيلة بدائية في التعبير، لكنها على نحو ما إحدى وسائل المظلوم في بث شكواه وإبداء التحدي ليس إلاّ.

ينقل الكاتب الصحافي الأميركي جوناثان راندل في مؤلفه "أمة في شقاق" عبارة للملا مصطفى البارزاني بالغة الدلالة والإيجاز جواباً عن وفد من النساء الفلسطينيات كنّ قد التقين به وعبن على الكرد تعاملهم مع إسرائيل. يقول "قائد الثورة الكردية" مبرراً المسالك الكردية تلك ودافعاً بالشبهات التي نسجت حول الثورة الكردية وخطوط إمدادها: "أنا مثل الشحاذ الأعمى الواقف عند باب الجامع الكبير في السليمانية والعاجز عن رؤية من يضع في يده الممدودة، قطعاً نقدية". هذا المثال على ما يحويه من مرارة وخيبة شعر بهما البارزاني الأب تكاد تكون هي المرارة والخيبة اللتين يمضغهما الآن قرابة 93 في المئة ممن صوّتوا بنعم للاستقلال، وهم في مواجهة آلة

تبثّ خطب الكراهية والفوقية والحطّ من شأن الكردي، وفي مواجهته آلاف اللاءات التي تنهال عليهم صباحاً ومساءً.

والحال بات الكرد أشبه بالعميان في مثال البارزاني وهم في هذه الغضون أشبه بأبناء لشحاذ السليمانية الذين لا ينظرون إلى المحسن بقدر ما ينظرون إلى الحسنة وبمعزل عن اليد التي تقدّمها.

البديل عن "الكانتون" الكردي

سأل القيصر بوتين السلطان أردوغان كيف يفسّر قدرة "مفاجئة" أبداها خصوم النظام السوري في حلب ومكّنتهم من كسر حصاره للأحياء الشرقية، ملمّحاً ضمناً إلى الأصابع التركية وإصرار أنقرة على منع سحق الفصائل السورية المقاتلة في ثاني أكبر مدينة سورية.

رد أردوغان بسؤال القيصر كيف يفسر عجز النظام أمام اندفاعة الفصائل لولا تباطؤ الطيران الروسي في منع كسر الحصار.

بداية متخيلة لحوار سان بطرسبرغ بين بوتين وضيفه المنتصر على الانقلابيين في تركيا. والمرتاب بالنيات الأميركية والمعايير الأوروبية "المزدوجة" وإن كان بعضهم يستحضر انعطافة القاهرة إلى موسكو، إثر تراكم "مدونات السلوك" الأميركية وانتقادات واشنطن للسياسة الداخلية لعهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، مشبّهاً تعاون الرئيس المصري مع الكرملين بحرص أردوغان على "الصفحة الجديدة" مع "صديقه العزيز" بوتين، في ظل انهيار الثقة بين السلطان وإدارة الرئيس باراك أوباما، فالأهم هو مفارقة جمع القيصر الأضداد والمتخاصمين في سعيه إلى الإمساك بمعظم أوراق الحرب السورية.

في تفسير مفاجأة كسر "جيش الفتح" حصار النظام السوري للأحياء الشرقية في حلب، ترد مجدداً معادلة تقاطع الأهداف الروسية والأميركية عند منع النظام من تحقيق "انتصار" كامل يعني شطب العملية السياسية والمفاوضات.

في المقابل، تلتقي الخطوط التركية والروسية عند هدف منع تقسيم سوريا الذي يستتبع حتماً دويلة كردية تشكل خطراً على وحدة تركيا. وتردد أن أردوغان القلق من إشارة أميركية لا تستبعد

سيناريو التقسيم، طلب من بوتين في قمة سان بطرسبرغ منع الأكراد السوريين من ترسيخ حدود "كانتون" في مقابل تبادل معلومات عسكرية، فضلاً عن تعاون عسكري في إطار شامل، والتراجع عن تجميد مشروع بناء الروس محطة نووية على الأراضي التركية.

يردّ أردوغان على النيات الأميركية "المشبوهة" حيال المحاولة الانقلابية الفاشلة على طموحات السلطان، بفتح أبواب التعاون العسكري بين الكرملين ودولة ما زالت تعتبر خاصرة الحلف الأطلسي المتهم بالزحف إلى أسوار الروس. ويظن الرئيس التركي أنه يرد الصاع صاعين إلى ما يعتبره عنجهية لدى الاتحاد الأوروبي الذي ينفخ في قراراته رياح "كراهية" كلما طلبت أنقرة تسريع مفاوضات انضمامها إلى الاتحاد.

ومن فوائد "الصفحة البيضاء" التي وعد السلطان بفتحها قبل توجهه إلى سان بطرسبرغ، دماء جديدة ستضخّ في شرايين الاقتصاد الروسي المنهك بالعقوبات الغربية (ملف أوكرانيا) وهكذا يساعد أردوغان مضيفه على القفز فوق جدار العقوبات عبر طريق من حرير، فيما يعد بوتين بالإصرار على تمسكه بوحدة سوريا.

في السياق، لا تبدو مفارقة غريبة أن يجتمع تحت مظلة التعاون مع الروس، حليفهم النظام السوري وحماته الإيرانيون وميليشياتهم وخصومهم الأتراك فضلاً عن الإسرائيليين.. وكل ذلك على ساحة الحرب السورية التي لا يمكن التكهن مبكراً برغبة الإدارة الأميركية الجديدة بعد انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر في حسم سريع لخيار أي صفقة تخمد نارها وبراكينها.

سمع أردوغان في سان بطرسبرغ ما يرضيه في معارضة المحاولة الانقلابية من دون أن يسأله القيصر عن عدد الموقوفين الذين سيحاكمون في إطار "تطهير" الدولة التركية، فلطالما اعتاد القيصر "مدونات السلوك" الغربية، وانتقاد نهجه مع معارضيه، الضيف ومضيفه مع الديمقراطية "صناعة محلية" أو ما في الملف السوري فما زالت أنقرة تأمل بضغوط روسية جدية لإنهاء الحرب من دون الإصرار على إقصاء بشار الأسد في بداية العملية السياسية التي لم تفتح عملياً أولى صفحاتها، لأن نظامه ما زال يراهن على سحق المعارضين المقاتلين.

القمة الروسية – التركية ترمِّم آخر جدران المصالحة بين القيصر والسلطان والتي تراقبها إيران باستياء صامت، بعدما اعتبرت أن المياه العكرة بين البحر الأسود والبوسفور تتيح فرصة لها

لحرق أوراق تركيا في الحرب السورية.

والمعادلة إذا رست بعد تشرين الثاني على الرباعي الروسي – الأميركي – التركي – الإيراني في رسم خريطة الصفقة "السورية" هل يبقى هامش لدور عربي في التسوية؟

حلب "معركة كبرى" لكن الحسم كما يكرر الأميركيون ليس سريعاً ولا وشيكاً، فانتصار أي طرف ممنوع ولائحة الضحايا مرشح لأثمان باهظة.

الأكراد: ما لهم وما عليهم

لا شك في أن الأكراد كانوا من أكثر المتضررين من الاتفاقات الدولية التي جاءت على أنقاض تفكك السلطنة العثمانية. فالدول الاستعمارية حينها والمجتمع الدولي لاحقاً، لم يكن لينصفهم بالاعتراف لهم بدولة معاصرة تمثّلهم، إسوة بباقي الدول التي تجاورهم، وبالتالي أصبح العنصر الكردي أقليات موزعة بين تركيا والعراق وإيران وسوريا إضافة إلى أعداد قليلة من أرمينيا، ما شكّل العامل الأهم الذي حال ويحول دون إقامة الدولة المنشودة باعتبار أن شرط قيامها مرهون بتخلي دول الجوار عن أجزاء من أراضيها السيادية.

لكن ذلك لا يلغي مسؤولية الزعامات الكردية التي ساهمت بدورها في إضاعة فرص تاريخية، كان لها الأثر البالغ في الوصول إلى هذا الواقع المزري. ولعل أولى هذه الفرص تمثّلت بعجز الأكراد عن اقتناص ما قدّمه لهم اتفاق سيفر لعام 1920 إذ نص ببنديه 62–64 على حق إقليم كردستان، إجراء استفتاء لتقرير مصير الإقليم الذي يضم ولاية الموصل حينها، إلا أنه لم يكن هناك اتفاق عام بين الأكراد على شكل الحدود، بسبب التفاوت بين مناطق وجود الأكراد وحدود المنطقة السياسية والإدارية، ما مكّن كمال أتاتورك من الالتفاف على مطالبهم، عبر تقديمه وعوداً كان المراد منها كسب الوقت لمصلحته، وهذا ما تحقّق له بمعاهدة لوزان عام 1923 التي قادت إلى اعتراف دولي بتركيا الحالية متجاهلة حق مصير الكرد.

الفرصة الثانية جاءت عقب حرب الخليج الثانية، حين أقامت الولايات المتحدة منطقة حظر طيران أدّت إلى نشأة إقليم كردستان شمال العراق، إلا أن القوتين الأساسيتين في الإقليم، الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني، لم يكونا على قدر التحدي المأمول منهما، بتقديم نموذج ديمقراطي متقدم في الحكم، يعمل

على حصر الخلافات ضمن المؤسسات. فما حصل كان نموذجاً مأسوياً تحوّلت فيه الخلافات إلى صراعات مسلحة ودامية بين 1994 و1996 ذهب ضحيتها الآلاف، وما كان لهذا الصراع أن يتوقف لولا اتفاق المصالحة والسلام، الذي تمّ في واشنطن عام 1998 بين البارزاني وطالباني. وهذا يقود إلى الخلل المتأصل في المنهجية السياسية للقوى الكردية، والتي تتقدم فيها المصلحة الحزبية، واختزالاً لشخصية ببعدها السلطوي، على حساب القضية القومية الجامعة، الأمر الذي يستحضر معه الاستقواء بالخارج على حساب الشركاء في الداخل ضمن مشروع يختصر الدولة بالسلطة! يؤخذ على طالباني استقواؤه بإيران في حربه ضد البارزاني، ما فرض على الأخير الاستعانة بصدام حسين ولاحقاً بتركيا، الأمر الذي ترتّبت عليه سياسياً معاداة البارزاني لحزب "العمال الكردستاني" الذي تصنّفه أنقرة حزباً إرهابياً وأيديولوجياً. فحزب العمال باعتباره حزباً يسارياً ماركسياً، كان ضد الإقطاع السياسي وبالتالي ضد البارزاني، وهذا إضافة إلى خلاف آخر يتعلق بشكل المقاومة بين السلمي والكفاح المسلح، وهنا تتعزّز براغماتية البارزاني: فبينما يتبنّى السلمية في تركيا نراه في سوريا منخرطاً في الخيار المسلح.

ففي تشرين الأول/أكتوبر 2011 عمد البارزاني إلى تمويل إنشاء "المجلس الوطني الكردي" ودعمه وصولاً إلى تدريب المقاتلين وبينهم منشقون أكراد عن الجيش السوري داخل الإقليم. طبعاً ما كان الأمر ليتم لولا التنسيق مع أنقرة، وذلك في مسعى إلى إضعاف أو احتواء وحدات حماية الشعب الكردية، التابعة لحزب "الاتحاد الديمقراطي"، بقيادة صالح مسلم، أي الجناح السوري لحزب العمال، إلا أن صمود وحدات الحماية في كوباني، أمام الابتزاز والتواطؤ التركي، ومن ثم انتصارها المدوي على تنظيم "داعش" أواخر 2012، أخرجا الورقة الكردية من يد أنقرة. وطبعاً لم يكن هذا ليتم لولا أمرين، الأول: إثبات قدرة الوحدات كقوة مؤثرة في الحرب على الإرهاب، والثاني البراغماتية التي انتهجها صالح مسلم، بتحالفه مع الروس وضمناً نظام دمشق، مستغلاً الخلاف الروسي – التركي وعداء أنقرة لدمشق حينها وفي المقابل عزّز تحالفه مع واشنطن لإدراكه أن "داعش" عدو لها.

بدورها تريد الإدارة الأميركية الإمساك بالعصا من المنتصف لثلاثة أسباب، الأول: وضع قدم لها في مناطق الإدارة الذاتية. الثاني: استغلال الأكراد كورقة ضغط تحدّ من جموح أردوغان السياسي فيما تدعم أنقرة بعمليتها درع الفرات، متعهِّدة بانسحاب قوات الحماية إلى شرق النهر. الثالث: لإدراكها أن تخليها عن القوات الكردية يعني تسليمها للروس، العدو التقليدي لواشنطن.

ما تشهده السياسات الداخلية والتدخلية في سوريا هو قمة البراغماتية من أطراف الحرب حتى أن الرئيس الأسد قال في حديثه إلى "صنداي تايمز" نهاية عام 2015 دفاعاً عن سياساته "نحن لسنا متشددين – بل براغماتيون تماماً" مضيفاً "الأكراد يقاتلون الإرهابيين إلى جانب الجيش السوري وفي المناطق نفسها وهم يتلقون الدعم في شكل رئيسي من الجيش السوري ولدينا الوثائق التي تثبت ذلك" (وهذا موقف طبيعي أمام عداوة أنقرة ودعمها قوات البارزاني فمن البديهي أن تدعم دمشق حزب "العمال الكردستاني" وجناحه السوري).

لكن مع استدارة أردوغان وغياب حلب عن خطوطه الحمراء وعدم وصف النظام والأسد بالإرهاب، وحديث بن علي يلدريم عن عزم حكومته إعادة العلاقة مع دمشق كان الغزل السوري جاهزاً وذلك بقيام طائراته بقصف قوات الأسايش بالحسكة، وتسميتها بالجناح العسكري لحزب "العمال الكردستاني". وطبعاً سبق ذلك ما كتبته المستشارة بثينة شعبان مطلع شهر أيار/مايو 2016 حول وحدات الحماية: "إن الولايات المتحدة ترسل قواتها لدعم حركة إرهابية انفصالية ضد منطق الجغرافيا والديموغرافيا وضد التاريخ وضد مصلحة الشعب والدولة".

تبقى المشكلة حين تتقارب أنقرة مع دمشق على حساب الأكراد ولا يرى أن هناك مؤشراً إلى تقارب كردي – كردي إذ سيعتبر البارزاني الأمر فرصة سانحة للنيل من منافسه وخصمه.

عرب وكرد: من أجل المستقبل

لا يمكن بحث طبيعة العلاقات العربية الكردية والتوصل إلى حل منطقي للخلاف/الصراع من دون تحديد السياق الذي تشكّلت فيه القضية الكردية وربط الحل المتصور بهذا السياق. وعليه لا بد من دراسة السياق والكشف عن الدور الذي لعبه في ولادة القضية الكردية وتأثيره على الخيارات المطروحة والفصل في منطقيتها وفرص نجاحها في حل الخلاف/الصراع.

يشير السياق التاريخي إلى ارتباط نشوء الكيانات السياسية الراهنة بانهيار الدولة العثمانية بعد هزيمتها مع دول المحور (ألمانيا واليابان) في الحرب العالمية الأولى، وبرسم حدود دول المنطقة من قبل الدول الغربية المنتصرة تلبية لمصالحها السياسية والاقتصادية القريبة والبعيدة، كما يستدعي البحث عن حل للخلاف/الصراع التعريج على طبيعة الدولة العثمانية كإمبراطورية أساسها ومحدد المواطنة فيها ديني (الإسلام) وما أفرزته من تنظيمات اجتماعية واقتصادية في ضوء سياسة الاسترضاء التي اتبعتها لشراء الولاءات عبر توزيع الأعطيات مكافأة على خدمات أو إغراء واستدراجاً لأدوار وخدمات، وما أنتجته من تقسيمات إدارية وإقطاعيات وخرائط سكانية متداخلة ومركّبة ومتنوعة من جهة وعلى القاعدة التي اعتمدتها الدول الغربية في صياغة الكيانات السياسية الجديدة؛ القومية، قاعدة مخالفة، يمكن القول مناقضة لتاريخ الاجتماع الإسلامي، وما ترتّب عليها: بعث هويات وطنية متمايزة، صحيحة أو مصطنعة، أسست لانقسامات عمودية ولتباينات مصلحة وأطلقت صراعات جديدة على خلفيات جديدة. وهذا بالإضافة إلى القواعد السياسية للدولة الإمبراطورية: الحدود المفتوحة، حرية تنقّل الأفراد والجماعات، تحريك الجيوش والمجتمعات بالتالي وفق احتياجات الدولة العسكرية والأمنية ولّد تمازجاً عرقياً وإثنياً وقومياً ومعادلات سياسية واجتماعية متشابكة ومتداخلة ومتعارضة إلى درجة التناقض، أطلقت صراعات وعقدت فرص حل الخلافات والمشكلات بين دول وشعوب المنطقة.

لقد أصبحت المنطقة أسيرة طرفي معادلة متناقضتين: تكوين تاريخي سياسي اجتماعي موحد، إلى حد كبير، مبني على وحدة العقيدة وواقع قومي متمايز جديد مفروض، غدت بها متعارضة المصالح متعددة الولاءات تعيش ازدواجية الحنين للماضي، لما ينطوي عليه من عزة وكرامة وفخر والالتحاق بالواقع الجديد لاعتبارات عملية يفرضها الواقع الدولي ومستدعياته السياسية والأمنية والاقتصادية.

في هذا السياق ولدت القضية الكردية، ولدت من الإجحاف بحق الكرد، خرجوا من توزيع تركة الدولة المشتركة (الدولة الإسلامية) التي كانوا جزءاً منها طوال قرون، 13 قرناً، صفر اليدين من جهة وتعرّضهم لغبن وتمييز في الدول التي ألحقوا بها من جهة ثانية.

أصرّ العرب على التمسك بالكيانات القائمة وعلى تثبيت حدودها وجغرافيتها على رغم أنهم في مجالات أخرى يهاجمونها باعتبارها دول سايكس – بيكو والسبب في تجزئة الأمة العربية ويدعون إلى تهديمها وإقامة دولة عربية واحدة، تنفيذاً لحق تقرير المصير الذي أعلنته عصبة الأمم وأكدت عليه الأمم المتحدة، حق يتمسكون به وينكرونه على الكرد، في ممارسة فجّة لازدواجية المعايير، في حين وقف الكرد في جهة مقابلة ومناقضة يريدون استعادة حقهم من تركة الدولة المشتركة ويريدون المشاركة في نظام العصر بإقامة دولة خاصة على أسس قومية وعلى المبدأ الدولي ذاته: حق تقرير المصير.

تقضي الجدية والمسؤولية اعتماد معايير واحدة عند التعاطي مع مسائل مماثلة، والعدالة والإنصاف، الإقرار بحق الكرد بكيان سياسي يلبّي تطلّعهم القومي والمصلحة. التوصل معهم إلى تفاهم يأخذ بالاعتبار أسئلة الحاضر والمستقبل. وهذا يفرض الاتفاق على المنطلقات والمبادئ الحاكمة للمعالجة السياسية وأولها، في إطار القضية المطروحة، الاعتراف بوجود قضية كردية ضاغطة والانطلاق في حلها من الإقرار بحق تقرير المصير للكرد، باعتبارهم شعباً وأمة مميزة لها الحقوق التي للعرب ذاتها، والعمل على الاتفاق معهم على حل توافقي بالطرق السلمية لإخراج المنطقة من الصراعات المريرة التي عانت ويلاتها لعقود طويلة، حل يفتح الطريق أمام المنطقة نحو الازدهار عبر توفير الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة وتحقيق تطلعات شعوبها المادية والمعنوية.

العرب والدولة الكردية

مجموعة من المخاوف في الأقطار العربية من بينها إمكانية قيام دولة كردية مستقلة، ذلك لأننا كنا نتصوّر أن قيامها سيكون خصماً طبيعياً من حسابات الوطن العربي ومكانته، وكنا ننكر على غيرنا من القوميات الأخرى التي تعيش بيننا أن تبحث عن هويتها الذاتية ومكانتها المتفرّدة. وعلى رغم تداخل التاريخ القومي بين الأكراد والعرب فإن الأمر كان ملتبساً إلى حدٍّ كبير، نعم.. كانت تزورنا وفود كردية رسمية أو غير رسمية في بعض الأقطار العربية فيكون التعامل معها كـ (الباب الموارب) لا هو مفتوح تماماً ولا هو مغلق دائماً، كما كانت تتردّد أحياناً بعض المقولات غير المؤكدة عن اتصالات دائمة بين الكرد واليهود، وعلى رغم الصلات الوثيقة التي تكوّنت بين عبد الناصر والملا مصطفى البارزاني في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، فإن ذلك الهاجس استمر من دون توقف وساعدت عليه في ما بعد أجهزة صدام حسين وإعلامه الذي استمر يردّد مقولات سلبية عن الأكراد لعقود عدة. ولأن الأكراد موزعون على دول مختلفة (عربية وغير عربية) بدءاً من العراق مروراً بسوريا وتركيا وصولاً إلى إيران، إلا أن أكراد العراق تحديداً تمكّنوا من تحقيق إنجاز كبير على صعيد العلاقة مع العالم الخارجي، ووجدوا تعاطفاً من شخصيات دولية كثيرة، مثل زوجة رئيس فرنسا الراحل فرنسوا ميتران والتي كانت معروفة بدعمها الشديد للقضية الكردية، ولا بد من الغوص قليلاً في أعماق العلاقات بين العرب والأكراد على مر التاريخ.

أولاً: إن الأكراد مسلمون سنّة في معظمهم وهم يمثّلون قومية مجاورة للوجود العربي وقد اختلطت الدماء الكردية والعربية حتى أصبحنا دائماً أمام هجين مختلط من أبناء القوميتين، ويكفي أن نتذكّر أن الناصر صلاح الدين الأيوبي وهو كردي الأصل كانت له معارك ظافرة لتحرير القدس من المغتصبين الفرنجة، بل إن عناصر كردية كثيرة عاشت بيننا في الوطن العربي. وعلى سبيل المثال في مصر يعتزّ الشعب بالأصل الكردي لصاحب العبقرية المفكر عباس محمود العقاد،

وشاعر الشباب أحمد رامي وعائلة بدرخان في الإخراج السينمائي. لذلك لم يكن غريباً أن تصدر في مصر مع منتصف القرن التاسع عشر صحيفة كردية تخاطب الأكراد بلغتهم وتتحدث عن مشاعرهم وآمالهم مع أننا نظن أن الأكراد مختلفون من قطر إلى آخر إلا أن جوارهم العربي قد استوعبهم إلى حدٍّ كبير على امتداد فترات التاريخ الطويل.

ثانياً: حرص الأكراد دائماً على إثبات حسن النية تجاه شركاء الأوطان ولكن مشكلاتهم في العراق وفي تركيا كانت أوضح من غيرها، وإذا تتبّعنا الوضع الكردي في هاتين الدولتين فسنجد أنهم جزء من النسيج التركي لا يطالب بالانفصال ولكنه يسعى نحو حقوق قومية داخل الدولة التركية، وهو أمر انتهى بمأساة اعتقال عبد الله أوجلان ليقضي بقية عمره حبيساً في جزيرة صغيرة بعد أن أفلت من حكم الإعدام في إطار عملية التحميل التي سعى إليها الأتراك عندما كانوا يتوهمون أنهم قريبون من عضوية الاتحاد الأوروبي، ولقد كان تسليمه للسلطات التركية واعتقاله في إحدى دول شرق أفريقيا جزءاً من صفقة سورية – تركيا في إطار شهر عسل مؤقت بين أنقرة ودمشق. أما الوضع في العراق فقد كان مختلفاً دائماً حيث اكتسب الأكراد هناك تعاطفاً دولياً كبيراً وتحدّد لهم إقليم بذاته يطلق عليه كردستان العراق، وعلى رغم أن الوضع بعد سقوط صدام اختلف تماماً بالنسبة إليهم فقد خرجوا من دائرة المآسي الأليمة، ويكفي أن نتذكر هنا مأساة حلبجة واستخدام النظام العراقي في ثمانينيات القرن الماضي الأسلحة الكيماوية لإبادة المئات من أكراد الشمال إلا أن الاعتراف بهويتهم المستقلة بدأ بعد تحرير الكويت من غزو صدام وبداية انكماش حكمه، وعندما جرى إسقاطه في 2003 تنفّس الأكراد الصعداء وأصبح هناك تقليد عراقي يعطي منصب رئاسة الدولة – ولو كان فخرياً – لممثل للأكراد كما كان الحوار مستمراً بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة كردستان حول حصة كل منهما في نفط الشمال. وقد تمكّن جلال طالباني من دعم المسيرة المشتركة بين العرب والأكراد في العراق ويكفي أن نتذكّر أنه عند إعداد الدستور العراقي الجديد جرى الحديث عن التعددية القومية لذلك القطر العربي الكبير وجرى اختزال عروبته في نص يقول فقط: إن العراق عضو مؤسس في جامعة الدول العربية، وكنا نتوهّم أن العراق سيعيش في ظل كونفدرالية بين أطرافه المختلفة ولو في شكل واقعي غير مقنن (De Facto) الشيعة في الجنوب والسنّة في الوسط والأكراد في الشمال، وهو تقسيم يقوم على أساس ديني وعرقي أيضاً، إلا أن المطالب الكردية تصاعدت وأصبحت أربيل قاب قوسين أو أدنى من إعلان قيام الدولة، خصوصاً

أن الأكراد حاربوا الإرهاب حيث لعبت قوات البيشمركة دوراً مشهوداً في صراعات الشمال ومدنه التاريخية.

ثالثاً: كاتب كردي من خلال مقال له بسّط من خلاله بوضوح حقيقة أن المخاوف العربية من قيام دولة كردية هي مخاوف لا مبرر لها ويطلب إعادة النظر فيها كلها، مؤكداً أن الأتراك لا يمانعون قيام دولة كردستان العراق، والعراق وسوريا لا يقفان في مواجهة مع جيوش عربية أخرى، والرافض الوحيد قد يكون إيران وحدها. ومثل هذا المنطق الذي تحدّث به الكاتب الكردي يستحق الدراسة والمراجعة. قد لا نتفق مع كل ما جاء في التقرير لكننا أيضاً لا نختلف مع معظم ما ذكره، ونظن دائماً أن العرب ممثلون في جامعة الدول العربية يتعيّن عليهم أن ينظروا إلى الأمر من زاوية مختلفة فنحن لسنا أمام خلاف ديني أو مذهبي ولكننا بصدد قومية مستقلة ذات تاريخ طويل وخصائص ذاتية ولغة منفردة. إن تصاعد موجات الإرهاب بدءاً من مرحلة أبي مصعب الزرقاوي حتى الآن تدعونا إلى التفكير الجاد في مواجهة الإرهاب والتضامن ضده والعمل على دحره متعاونين في ذلك مع كل من يقبل بهذه المهمة التي تجسّد شعوراً دولياً مشتركاً لكل من يريد الاستقرار لشعوب المنطقة والأمان لقومياتها المختلفة وطوائفها المتعددة.

رابعاً: ينبغي أن نضع في الاعتبار أن التجاور القومي بين العرب والأكراد خلق بالضرورة نوعاً من الاندماج البشري والانصهار السكاني، فقلّما تجد كردياً لا يعرف العربية لأن الحياة تمضي في النهاية وفقاً لنظرية الضرورة ولا تتأثر فقط بالمشاعر والعواطف بالمصالح المشتركة هي الأبقى، كما أن العوامل الجغرافية والتاريخية تلعب دورها في هذا السياق، وسيظل أكراد العراق متمتعين دائماً بميزات لم يتمتّع بها غيرهم في بقية الأقطار التي يتواجدون فيها، أما الحديث عن دولة كردية واحدة تجمع شتات أبناء هذه القومية من جنوب روسيا مروراً بإيران لتلتقي على الطرف الآخر بأكراد تركيا وسوريا لكي تجد في أكراد العراق جوهر الدولة المطلوبة وركيزتها الأساسية، أقول إن هذا الأمر صعب للغاية لأنه يتعارض مع إرادات دول متعددة في المنطقة وسيناصب الأتراك دائماً مجرد التفكير في مثل ذلك التطلع البعيد العداء مع الاستعداد للمواجهة بكل الطرق العسكرية والسياسية.

خامساً: إننا ندرك أن هناك خلافات داخلية في إطار قيادات كردستان العراق وأن الخلاف يدور حالياً حول الاستفتاء المزمع إجراؤه ولكننا نظن أنهم قريبون من تحقيق هدفهم التاريخي ليس

بسبب حماسة كل الجيران ولكن بسبب اختفاء القوى المعارضة في المنطقة بفعل تغيّر الأوضاع في بغداد والتغييرات الكبيرة التي أحدثها زلزال ما يسمّى بالربيع العربي، فضلاً عن أن تركيا هي دولة في حلف الأطلسي متطلعة – ولو بدرجة أقل – إلى عضوية الاتحاد الأوروبي وهي منغمسة في المأساة السورية التي تتحكم فيها دول إقليمية ثلاث هي روسيا وتركيا وإيران. لذلك فإن الظروف الدولية والإقليمية تبدو مواتية لإعلان دولة كردستان العراق، ولكن ذلك لن يتم إلا بتفاهمات واضحة وقبول كامل من القوى السياسية العراقية عموماً وسلطة الحكم في بغداد خصوصاً لأن المصالح متداخلة، كما أن الواقع الجغرافي والتاريخي يحتِّم ذلك.

التمني أخيراً للأكراد جيران الجغرافيا ورفاق التاريخ أن يدركوا أن علاقتهم بالوطن العربي علاقة عضوية تدعوهم إلى التعايش الكامل مع قضايا المنطقة والاندماج في سياساتها والحذر من محاولة أي استقطاب إيراني لا نعتقد أنه سيتحقق، ولعل الاختلاف المذهبي دينياً والخلاف التعليمي سياسياً يدفعان بالدولة الكردية إلى الحضن العربي الذي عاشت معه وفيه مقدّرة مشاعر العرب تجاه القضية الفلسطينية والتزامهم الأصيل نحوها، وقد يتأجّل قيام الدولة الكردية إلى حين ولكنها عندما تقوم يجب أن تدرك أن القومية العربية والقومية الكردية لن تكونا متعارضتين في الأساس، وليظل اسم صلاح الدين الأيوبي نقطة التقاء بين العرب والكرد في مواجهة الغزاة والطغاة.

كردستان المريضة

لم تكن أنباء سيطرة القوات العراقية على مدينة كركوك سهلة على الكرد تجرُّعها، ولا على جمهور بغداد تصديقها. كانت السيطرة سريعة وصادمة. وكانت طعنة حادة للكرد الذين اكتشفوا ليلتها أن أيديهم مكبّلة لا يستطيعون استخدامها. سمع الكرد أثناء المعركة وليس قبلها أن إخوتهم عدّلوا عن رأيهم في دوكان، وأنهم لن يقاتلوا إخوتهم الآخرين في الحشد الشعبي! حينها فقط باتت السيطرة على كل حي جديد تمثيلاً بجثة ميتة، لن تفيد معها كثرة الطعنات لاستجداء الدماء، هذه شهادة انتصار المنتصرين.

هي كركوك إذاً من فضح خواء السياسة الكردية، كل تلك العملية السياسية والحوارات والاجتماعات من واشنطن إلى دوكان، لم تفضِ إلى انتصار عسكري كما كنا نتمنّى حينها ولا حتى إلى هزيمة عسكرية كما كنا نتمنّى لحظتها، بل إلى انسحاب مذل لقطعان من البيشمركة، ليس لأنها ادّعت مفاجأتها عسكرياً، ولا لأنها لم تكمن معركة متكافئة، بل فقط لأن يداً كانت في دوكان وأخرى في بغداد، لينتزع القلب في كركوك. هل ذهبت كركوك لأنها "بيعت بالتفاح والبرتقال" كما قالها يوماً إبراهيم أحمد، جد بائع اليوم، لمصطفى البارزاني عقب اتفاق شباط/فبراير 1964؟ مهما يكن فهي الآن هناك وهي الآن هناك فقط لأن هناك من أراد واستطاع تسليمها.

لا شك أن في الجعبة الكثير من الحلول السهلة كسهول كركوك، لسحب يد الإخوة من أيدي الأعداء، لمنعهم من إرادة التسليم، فما المانع من إعادة تفعيل البرلمان؟ سوى أنه كان قد فعل للتو قبل الاستفتاء؟ وسوى أنه شهد موافقة الاتحاديين على استفتاء الاستقلال؟ وما المانع من توحيد بيشمركة الأحزاب في وزارة سوى أن قوات الوزارة نفسها، التي يقودها اتحادي هي التي انسحبت في كركوك بعد "أربع ساعات من المقاومة" لم تكف لصنع لفافة تبغ وفي طوزخورماتو من دون

حتى ربع ساعة من "المقاومة"؟ ما المانع من إجراء حوار جدي بينهم سوى أن الحوار كان عقد في دوكان، ومنذ سنوات طويلة في أروقة الشراكة الحكومية وهي بازار ومحاصصة؟

الحل المتأخر حتماً، الذي لا يأتي إلا عند ارتطام الرأس بحجر القبر، والذي ما كان له أن يراود أحد قبلاً، هو أنه كان على 53 في المئة من الكرد التفكير جيداً في قول 7 في المئة منهم بأن الاستفتاء ليس في وقته، ولكن كتهديد وليس كتحذير، ما كان لمخيلة الكردي أن تلجأ لرفاهية الترفّع عن تصوّر أقبح سيناريوهات الهزيمة وأكثرها نأياً، ما كان لها أن تجفّ وتخون الكرد في هذه اللحظة بالذات، وألا تهديهم إلى ما يمكن أن يصله عقل مريض ومهووس بالانتقام لتاريخ حسبناه خلف ظهورنا، فقط لنجده أمامنا اليوم. فقط لو كنا نعلم ذلك لكان حينها من الإنصاف القول في مناقب جلال طالباني حين وضع في قبره "وحده رمى الراحل ذلك التاريخ خلفه".

الآن كل ذلك التاريخ وكركوك صارا خلفنا ويُكتب لمن سلّم كركوك ولمن صفّق له من دول الإقليم نجاحهم المبهر في هذه العملية. ولكن يكتب لهؤلاء الأخيرين بخاصة أنهم نجحوا في إفشال مشروع البارزاني لمصلحة المشروع الإيراني في العراق. وما على البارزاني الذي فشل في إضعاف القادرين على تسليم كركوك وفشل في إغراء الراغبين في تسليمها سوى الإعلان رسمياً عن فشل مشروعه ونجاح المشروع الإيراني، وتقديم زيارة طاعة لعرّاب الشرق الأوسط قاسم سليماني، وهو إن فعل حرصاً على الوحدة الكردية فليعلن اليوم شعار المرحلة المقبلة: أهلاً سليماني.

كردستان وفلسطين...
سياسات انتقائية

إعلان إسرائيل جهرة تأييد طموح العراقيين الأكراد الانخراط في دولة خاصة بهم وإنكارها ذلك على الشعب الفلسطيني، يجعلها كمن يرى القشّة في عيون الآخرين ويتعامى عن رؤية الخشبة التي في عينه. لا ريب في أن المقارنة بين حالتي الأكراد والفلسطينيين لا تخلو من تجاوز صارخ للمنطق والموضوعية. ففي التحليل الأخير يبقى مطلب الأكراد بالاستقلال عن الدولة العراقية قضية خلافية جداً، قابلة للجدال بالمعاني التاريخية والثقافية والسياسية والفقهية القانونية. ولعل التوصيف الأكثر صدقية في تشخيص ما يسعون إليه هو أنهم أصحاب نزعة انفصالية من دولة وطنية أم، لا تحظى بالتعاطف الإقليمي أو العالمي العام، ولا رصيد لها في قرارات التنظيمات الدولية المتعلقة بحقوق الشعوب في تقرير المصير. أين هذه المعطيات من واقع الفلسطينيين وقضيتهم التي تندرج تحت باب الخضوع عنوة وبالقوة العارية لاستعمار استيطاني من كيان استزرع في وطنهم التاريخي، ولا تجمعهم به صلة من أي نوع، وهم في كل حال شعب معترف له بالحق في التحرر والاستقلال وتقرير المصير والدولة، وعلمهم يرفرف إلى جانب أعلام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؟

على رغم هذه الحقائق والحيثيات فإن مقاربة الدولة العراقية لقضية الأكراد، سمحت لهم بمساحة من التسيير الذاتي في الإدارة والتشريع واستغلال الموارد الجهوية، على نحو لا يمكن القياس عليه حين نستحضر حدود السيطرة الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني وانتهاكها حقوقه الفردية والجماعية بكل المعاني المتصورة.

إيجازاً، تتجلّى مفارقة عوار التعامل الإسرائيلي مع القضيتين، الكردية والفلسطينية في أن تل أبيب هي، على حد العلم، العاصمة الوحيدة في عالمنا المعاصر التي تسبغ على العراقيين الأكراد الحق في الانفصال والاستقلال الكامل، فيما أنها في الوقت ذاته وحيدة العصر والأوان التي تضطلع بآخر نماذج استعمار دولة أخرى بالكامل اسمها فلسطين وتجتهد لابتلاع أرضها وبعثرة شعبها ومطاردة مؤسساتها وأطرها التنظيمية والحيلولة دون استقلالها، في ما يعرف بحل الدولتين خلافاً لإرادة الدنيا بأسرها.

يحدث هذا على رغم دراية نخب الحكم السياسية في إسرائيل بما يجمع بين الأكراد وسواد العراقيين من وشائج، ودرايتهم بما يفرق بين اليهود الصهاينة المستوطنين، المستجلبين من أرجاء المعمورة، وبين الشعب الفلسطيني، نتأكد أكثر من وجود هذا العوار الكبير والسلوك الانتقائي المرضي، في ضوء عدم اكتراث السياسة الإسرائيلية بنزعة استقلال إقليم كتالونيا عن الدولة الإسبانية، على رغم تشابهها المحتمل مع ما يعتمل في كردستان العراق، وتزامن الاستفتاء في الإقليمين على الانفصال عن الوطن الأم. نحن والحال كذلك، إزاء مقاربة إسرائيلية مسموحة لا صلة لها مطلقاً بالقيم والمبادئ الحانية على "استقلال شعوب أو أقليات مضطهدة" الأمر وما فيه هو أن إسرائيل تسعى إلى إيجاد نظائر لها من كيانات منمنمة تدور في فلكها وتسبّح بحمدها وتجعلها تبدو عملاقة في إقليمها.

من بين ما يدعو إلى الأسى في هذا السياق، عجز من يعتبرون أنفسهم أبطالاً وزعماء للأقليات في الرحاب العربية عن قراءة هذه السياسة الصهيونية الإسرائيلية البالغة الخبث. يقول مسعود البارزاني إن "إسرائيل وكردستان وجنوب السودان، تعدّ مكونات شاذة تحاصرها الدول العربية ولن نسمح بأن يكونوا ضحايا للعنف". لقد خلط الرجل الحابل بالنابل وأوقع نفسه خلال سطرين في بحر من أخطاء مطالعة محيطه الإقليمي تاريخياً وثقافياً وجغرافياً وديموغرافياً وسياسياً. والأهم أنه لوى عنق حقيقة تخرق الأعين، هي أن جنوب السودان الذي سبق كردستان إلى الانفصال والاستقلال قبل بضع سنين، غارق الآن في لجّة من التخاصم والعداء والاقتتال الدموي الداخلي بما أدّى إلى تشريد نصف الجنوبيين وإيرادهم موارد التهلكة، وقد لا نبالغ إن ذهبنا إلى أن كثيرين منهم يترحّمون الآن على زمن السودان الواحد.

وكنا نودّ لو أن الزعيم الكردي قد فطن إلى معنى تزويد إسرائيل القوة المتحاربة في جنوب السودان بالسلاح والعتاد تماماً كما كانت تفعل معهم وقت كانوا شركاء في معسكر واحد ضد السودان الآن.

على ذكر محاولة الانفصال الكتالونية والباسكية ونحوها في إسبانيا وغيرها من الدول الأوروبية، مثل إقليمي أسكتلندا وإيرلندا في بريطانيا، يلح على الخاطر أننا قد نكون إزاء بضاعة الأوروبيين وهي في طور الارتداد إليهم. فهم التزموا طويلاً فكرة تجزئة عوالم الآخرين. ومنها العالم العربي إلى دويلات وفق الملل والنحل والطوائف الأولية المنمنمة أو المهجورة والهويات الأولية الساكنة. هذه مسألة تحتاج إلى المتابعة ومزيد من المدارسة.

القرار السياسي من كردستان إلى عربستان

خلال الأيام الماضية تصدّرت وسائل الإعلام الدولية عناوين من قبيل "الحكومة الإقليمية الكردية تمر بفوضى عارمة" في شبكة (فرانس 24) و"ترامب يخون حليفاً للولايات المتحدة سامحاً لإيران بالحصول على اليد العليا في المنطقة" في صحيفة معاريف و"الديبلوماسيون الأميركان يصفون تعامل حكومتهم مع الأكراد بالخيانة" في صحيفة الأندبندنت و"انتهاء حلم الاستقلال الكردي" (في شبكة صوت أميركا).

لم تنفع الأكراد وقت الحاجة تحديداً، خبرة سياسية امتدت عقوداً، وتضمنت التعامل مع حقول الألغام المحلية والإقليمية والعالمية، وأحداث كبرى من غزو العراق وسقوط صدام إلى الثورة السورية ومآسٍ مؤلمة حملت معها الملايين من التضحيات والتهجير والعذابات بمختلف أشكالها.

لم يسعف كل هذا القادة (المخضرمين) الذين يفترض أنهم تعاملوا مع مختلف الزعماء والحكومات المؤثرة في صناعة القرار عالمياً وإقليمياً من أميركا وروسيا إلى تركيا وإيران، مروراً بالحكومات الأوروبية. لا يقتصر الأمر على القادة، على رغم خصوصية المسؤولية الكبرى الملقاة على عاتقهم بحكم موقعهم ونفوذهم وخبرتهم وقدرتهم على صناعة القرار.

وإنما ثمة درس مؤلم وكبير يواجهه أيضاً الملايين من الأكراد، بدءاً من النخب والمثقفين والنشطاء وصولاً إلى الإنسان الكردي العادي أينما كان من العراق وسوريا وتركيا إلى أوروبا وأميركا.

لم يقف كل هؤلاء، للحظة، أمام حقائق الجغرافيا السياسية الصلبة في المنطقة، تناسوا كل دروس التاريخ عن الحكومات الأميركية وسياساتها الخارجية في هذا العالم الكبير، خاصة حين

يتعلق الأمر بمن يسمّون "الحلفاء" لم يقرأوا المعادلات، لا التاريخية الوازنة منها، ولا الجديدة المتعلقة بالمتغيرات الكبرى في المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية. أو الأصح أنهم قرأوها على نحو خاطئ.

فنحن لسنا في مقام لوم "البسطاء" على نتيجة كارثية ربما كان القادة، بقراراتهم سببها الرئيس. لكن مسار الأحداث كان يسير، بحسبة بسيطة في اتجاه بدت ملابساته واضحة للكثيرين، لا للأكراد أنفسهم فيما يبدو شعباً وقيادات.

طغى الحماس ومعه المزايدات على وضع تصدق فيه المعاني الكامنة في القصة المشهورة للطفل الذي صاح قائلاً "لكن الملك عريان". ففي حين كانت تلك الحسبة تؤكد أن الظروف الراهنة بالذات تحمل في طياتها عناصر رفض استقلال كردستان من قبل الدول المجاورة بأسرها، وأكثر من أي وقت مضى في التاريخ، رأى الأكراد الصورة بالمقلوب تماماً. تداخلت الطموحات الشخصية بالأحلام القومية، فاعتقد القادة الأكراد أن الفوضى السائدة في المنطقة هي اللحظة المناسبة لتحقيق الحلم التاريخي. ركبت النخبة الكردية الموجة، وهي التي كانت مؤهلة لتفكير استراتيجي مختلف فدخلت في "زفّة" عملية الاستقلال بكل الطروحات والوسائل الممكنة، وساد التنافس على تأكيد صوابية القرار ودقة الحسابات وحتمية النتيجة. فلم يكن من شرائح المجتمع الكردي إلا أن ألقت بنفسها في الموج الصاخب الجاري من دون سؤال أو تفكير. وبدا المسار كله داخل المجتمعات الكردية في المنطقة والمهاجر، أقرب لمهرجان احتفالي بعيد من الأعياد على الطريقة الكردية المتميزة.

هنا تتداخل بمكر وخبث الثقافة بالسياسة في شكل غالباً ما يؤدِّي إلى حافة الهاوية. فالثقافة الكردية معروفة برسوخ العنصر الكرنفالي والمظاهر الفنية والطقوس الاحتفالية في حياتها الاجتماعية. والمعروف أيضاً، أن كل القوى السياسية الكردية، من دون استثناء، استعملت ذلك العنصر، بكثافة وإبداع، ومبالغة أحياناً، في عمليات الحشد والتعبئة، حتى باتت جزءاً من الثقافة السياسية للأكراد.

صبَّ هذا كله من الإيحاء بإمكانية تحقيق الحلم الكبير في هذه اللحظة من التاريخ. لكن منطق التاريخ يفرض ألاّ ينتج عن الأحلام الكبرى سوى أمرين: تحقيقها، أو كوارث كبرى بحجمها وأكبر. مفرق الطريق في الموضوع يكمن في الحسابات الاستراتيجية، وقراءة التاريخ، وفهم التحولات في

شكل دقيق. لكن مشكلة الأحلام الكبرى أنها تدخل العاطفة والحنين والشوق في خضم معادلة الحسابات، فتصيبها في مقتل منذ اللحظة الأولى.

ذاك هو "التفكير الرغائبي" متجسداً في مثال عملي كبير ومعاصر يقدّمه التاريخ ملء الأبصار في هذه المنطقة من العالم.

فهل تتعلم عربستان الكبرى من هذا الدرس المؤلم؟

ثمة ما يبث الرعب في معرض المقارنات وقد يكفي طرح التساؤلات في هذا المقام.

نعم هناك إجماع لفظي واضح حول خطر إيران وربما حول تخطيطها الكثيف والمدروس للسيطرة على المنطقة، فهل تركّز السياسات الراهنة والمستقبلية، الأمنية والعسكرية والديبلوماسية والاقتصادية بدقة، على مواجهتها مباشرة؟ أم أن بعض هذه السياسات تحمل في طياتها ما يؤدِّي عملياً إلى التضارب في تحقيق أهدافها؟ وهل التركيز المذكور متوفر فعلاً أم أن بعض السياسات يصرف الطاقات والجهود في ساحات أخرى أقل أولوية؟ وعلى رغم كل المؤشرات المعلنة والخفية، إلى درجة يمكن عملياً، الثقة بالحليف الأميركي، في موضوع إيران تحديداً، وفي غيرها من المواضيع؟ والحساس في هذا السؤال الأخير أن يكون متعلّقاً بالمؤسسة وبالنظام، بعيداً من الأفراد أياً كان موقعهم ونفوذهم في لحظة من الزمان.. على رغم أن فهم الموقف الأميركي في التجربة الكردية الأخيرة بمدخل "المصالح القومية" التي تعلو على كل شيء آخر، أنسب في فهم الظاهرة منهجياً من اختزانها بتوصيف "الخيانة" وهذا بحدّ ذاته فارق في التفكير السياسي بين طريقة تعتمد الحسابات الباردة وأخرى تعتقد أن ثمة شيئاً اسمه "الوفاء" يوجد في قاموس العلاقات الدولية.

هذا كله بعيداً من حديث، ذي شجون، عن الأحلام والطموحات الكبرى، ودور النخب والمثقفين والتفكير الرغائبي، وطبيعة الثقافة السياسية وسواها من مواضيع سيكون مستقبل العالم العربي مهدّداً بجدية إن لم يتم تحرير القول فيها اليوم وليس غداً.

نزعات الانفصال في كردستان وكتالونيا

القراءة السريعة لحوادث إقليم كردستان وإعلان كتالونيا استقلالها من جانب واحد تثير تساؤلات عدة حول موقف المجتمع الدولي من نزعات الانفصال ومبدأ حق تقرير المصير وفق الزمان والمكان ومن دون الدخول في سرد تاريخي حول تذبذب المواقف الدولية، تشير إلى مواقف الدول والأمم المتحدة في الستينيات ضد انفصال كاتانغا عن الكونغو، وفي السبعينيات ضد انفصال بيافرا عن اتحاد نيجيريا. في حين أن الدول الغربية شجّعت في أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات على تفكك الاتحاد السوفياتي السابق بالاعتراف بجمهورياته السابقة من دول البلقان إلى الجمهوريات الإسلامية التي كانت أعضاء في الاتحاد السوفياتي.

وانتهجت الدول الغربية السياسة نفسها في الاعتراف بجمهوريات يوغوسلافيا السابقة، وآخرها كانت جمهورية الجبل الأسود التي كانت تشكِّل جزءاً من الاتحاد اليوغوسلافي وقبلت عضويتها في الأمم المتحدة في حين أنه على رغم اعتراف أكثر من مئة دولة بكوسوفو إلا أنها لم تستطع بسبب معارضة روسيا الانضمام إلى الأمم المتحدة.

السؤال المطروح هنا عن أسباب قبول انفصال تلك الدول في حين ترفض دول في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية والمجتمع الدولي بصفة عامة قبول استقلال كردستان وحق كتالونيا في إعلان استقلالها؟

لا شك في أن الأمر هنا يتطلب التمييز بين وضع إقليم كردستان وحالة كتالونيا.

بالنسبة إلى إقليم كردستان تعود أسباب الرفض إلى عدم وجود إجماع الكرد على الانفصال من العراق ولكونه يتعارض مع نصوص الدستور العراقي، إضافة إلى وجود أقليات غير كردية في

إقليم كردستان. ولعل الأهم من كل ذلك خطورة قيام دولة كردستانية في العراق وما يستدعي ذلك من توجه أكراد إيران وتركيا وسوريا إلى الاقتداء بتجربة كردستان العراق.

وبالطبع طرح عامل آخر في الرفض الغربي من جانب أميركا ودول الاتحاد الأوروبي لاستقلال إقليم كردستان وهو أن الأولوية الراهنة بالنسبة إليهم تتمثّل في محاربة "داعش" وأن استقلال كردستان سيضعف الحملة ضد الإرهاب.

وماذا عن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها؟ لماذا وافق المجتمع الدولي في مطلع التسعينيات على حق أريتريا وتيمور الشرقية في تقرير مصيرهما ولم يقر ويعترف بحق شعب فلسطين في تقرير مصيره وحقه في إقامة دولته المستقلة؟

إن اجتماع دول الاتحاد الأوروبي اليوم على الوقوف ضد إعلان كتالونيا استقلالها يخلق مفارقة بإجماعها على استقلال جمهوريات الاتحاد اليوغوسلافي والاعتراف به وترحيبها بتفكك جمهوريات الاتحاد السوفياتي وقبول دول البلطيق في عضوية الاتحاد الأوروبي، ورفضها استقلال كتالونيا يعود إلى مخاوفها من بروز مطالب أقليات أخرى في الدول الأوروبية مثل مطالب الباسك وربما كتالونيا الفرنسية؟ لهذا تساءل البعض هل من الأفضل أن يكون الاتحاد الأوروبي تجمّعاً لدول ذات سيادة، أم أن يكون هناك اتحاد إقليمي لأوروبا يجمع أقاليمها المختلفة والمتنوعة؟

الأكراد رقم صعب في معادلات المنطقة

لم يعد الأكراد بعد اجتياح العراق وبعد انحسار النظام عن شمال سوريا لقمة سائغة، لا في حلق إيران ولا في حلق تركيا. فمنذ أوائل القرن الماضي، سلّم النظام السوري عبد الله أوجلان إلى تركيا، ظناً منه أنه بذلك يستريح من شوكة في حلقه، غير أن تركيا غرزت شوكة الأكراد مجدداً في ظهر سوريا فأصابت بذلك جهازها العصبي في الشمال خلف الفرات والجزيرة الفراتية ولم تعد أنقرة قادرة على الحركة هناك، خصوصاً بعد تعاظم دورها مع الربيع السوري في عام 2011.

كذلك لم يستطع النظام العراقي الذي أرساه الأميركيون بعد تسليمهم بدور إيران فيه، أن يجعل الأكراد يطمئنون إلى غدهم في كنفه، فسارعوا إلى "النأي بالنفس" عن "النظام العراقي – الإيراني المشبوه" فاستقلوا بأربيل والسليمانية وكركوك وجميع الحقول النفطية ومساقط الأنهر المائية وحصون الجبال الاستراتيجية ولو ندت عنهم "بعشيقة" فوقعت في حضن معسكر تركيا هناك.

وتحاول الأخيرة أن تدجّن الأكراد وتجعلهم يدخلون في خدمتها على حدودها الطويلة مع سوريا، بعدما فتحت بواباتها للإسلاميين والمعارضين الآخرين من الجيش الحر وغيره من الفصائل المسلحة السورية كي يغرزوا فيها ما صنع الحداد. وها هي اليوم تجد نفسها عاجزة عن جعل الأكراد يصطفون خلفها بعدما جعلت منهم الثورة السورية "رقماً صعباً" بعد معارك كوباني/عين عرب وعفرين وتلعفر والجزيرة الفراتية وصولاً إلى منبج وباب الهوا. وهي تحسب لذلك ألف حساب وربما تهدد وتتوعّد ربما تنزلق إلى حرب خصوصاً أن "السياسة الأميركية – الكردية" في شمال سوريا غير نزيهة، بل هي ذات أطماع بالحقول وبالحصون وبالقواعد العسكرية والأذرع الحربية والاستراتيجية.

هاجس تركيا اليوم هو بروز حلم الدولة الكردية المستقلة على الحدود مع سوريا، ولا تنظر تركيا إلى هذه المسألة على أنها خطر خارجي وحسب، وإنما تراها تمثّل الخطر الداخلي بعينه ولهذا تزعزع فكرة الإدارة الكردية الذاتية في شمال سوريا استقرار مناطق وجود الأكراد في تركيا نفسها وربما لهذا السبب أجهضت أنقرة عملية السلام في سوريا، غير أن ذلك لم يطوّع الأكراد بل أمعنوا في عسكرة نزاعهم مع تركيا، وغدوا في مواجهتها بالاستناد إلى السياسات الأميركية الجارية. هناك رقم صعب حيث تثير "وحدات حماية الشعب" الكردية المدعومة من أميركا سخط تركيا غير أن معالجتها تتجاوز الإقليم إلى ما ورائه من دول عظمى ذات غالبية شعبية تتعاطف مع القضية الكردية، فلا أميركا ولا روسيا ولا أوروبا تستطيع بعد الآن أن تعدم القضية الكردية أو فكرة الدولة الكردية الطامحة إلى المحافل الدولية، وتزعم روسيا أنها تعمل على خط التهدئة وخفض التصعيد في الشمال السوري وتعبيد الطريق أمام اتفاق سلام بين النظام ومجموعات الثوار غير أن هذه الاتفاقات سرعان ما تلقى مصير اتفاقات سابقة وافقت عليها روسيا وتركيا والنظام ثم انفضت عراها وانفرط عقدها لأن عقدة الأكراد في الشمال السوري لم تحلّ بعد، بل هي تمثّل الرقم الأصعب في المعادلات.

وعبثاً تضلّل السياسة التركية الاحتوائية للإدارة الذاتية الكردية، عمليات السلام والحرب على حدودها. إذ لم يعد مقبولاً عند الأكراد أي شكل من أشكال المساومة على قضيتهم بل أصبحوا محكومين بالاستقلال الذاتي لدى شعوبهم وأحزابهم في جميع المناطق التي يتواجدون فيها والتي تقع على حدود أربع دول كبرى ذات أنظمة شمولية أو شبه شمولية هي: إيران والعراق وسوريا وتركيا.

ربما خسرت الولايات المتحدة مجدداً أمام روسيا في سوريا غير أن نظام الأسد الذي يستميت في بسط ألويته في الشمال السوري أيضاً، ماضٍ في سياسته لاستعادة سوريا كاملة ولو بالقوة مستنداً إلى سلاح الجو الروسي ولوجستيته وأجهزته الحديثة. غير أن الأكراد لن ينصاعوا إلى بيت الطاعة مجدداً مهما كانت كلفة ذلك باهظة عليهم.

وحاولت تركيا المراهنة على رحيل الأسد والإمساك بالورقة الكردية من بعده، وعندما شعرت أنها تغامر بخسارة كاسحة انعطفت إلى روسيا وغدت تدور في فلكها سعياً إلى تقليل أضرارها. وهذا ما أضر بها عند الأميركيين. وتحاول روسيا أن تكون "وسيطاً نزيهاً" بين الأكراد من جهة وإيران وتركيا من جهة أخرى. غير أن الإيرانيين لا يجدون بديلاً عن النظام حتى الآن ولا

عن روسيا، ولا هم في وارد التنازل عن أي شبر من سوريا خصوصاً في المناطق الشمالية، حيث أراضي الأكراد ومناطقهم التاريخية المعهودة والأكراد يدركون ذلك بقوة خبرتهم في التاريخ والجغرافيا. ولذلك يتحصّنون وراء قضيتهم بقوة ولا يساومون عليها، لا مع الروس ولا مع الإيرانيين. ولعل ذلك هو سر تحقيقهم سياسياً واستراتيجياً رقماً صعباً، لا يمكن تجاهله في معادلات الحرب والسلام الجارية بقوة في سوريا خصوصاً في العامين الأخيرين 2016 و2017.

ويأمل الأكراد أن يضغط الكرملين على الإيرانيين لينسحبوا من سوريا، أو لحملهم على أقل تقدير على عدم الانتشار في الشمال ومساندة النظام هناك. كذلك هم يأملون بأن يضغط على الأتراك ليقبلوا بالإدارة الكردية الذاتية على حدودهم مع سوريا. غير أن اهتمامات السياسة الروسية في مكان آخر، هو جعل الأميركيين يغادرون سوريا الشمالية بالكامل ولا يبقون على أي نوع من أنواع المعسكرات لهم هناك. وتظل السياسة الروسية كما السياسة الأميركية، نصاً غامضاً ملتبساً على الجميع، الإيرانيين والأتراك ومعهم الأكراد، الذين غدوا بعد طول حرب في العراق وسوريا الرقم الصعب، خصوصاً وهو يغور إلى القعر في نص معادلات سياسية أميركية – روسية مزدوجة، نص ملتبس بامتياز.

عن سياسة كردية غير مواربة

أثناء كتابة الدستور العراقي الجديد، عام 2005، تشكّل فريق في برلمان إقليم كردستان للمطالبة بوضع فقرة تقرّ حق تقرير المصير للكرد في العراق، واتجه رأي غالبية أعضاء البرلمان إلى مقاطعة التصويت على الدستور الجديد في حال عدم إقرار ذاك الحق، وكان من شأن مقاطعة الكرد للتصويت على الدستور وقتئذ، حيث لم يشارك فيه المواطنون في المناطق السنية إفشال إقراره وإبقائه مشروعاً. استطاعت القيادة الكردية التي كانت تقود المفاوضات في بغداد، إقناع البرلمان بالتخلي عن فكرة المقاطعة، ذلك لأنها اتخذت قرار البقاء ضمن عراق فيديرالي موحد.

بعد مرور أكثر من عقد على قصة الدستور والفيديرالية والتي ميّزت المشهد الكردي بنوع من الاحتفالية السياسية حينذاك، لا أحد يريد تذكُّر ما تمَّ تفويته في إقرار الدستور العراقي الجديد. ذاك أن الإصرار على إجراء الاستفتاء في ظل رفض محلي ودولي له، ناهيك بالافتقاد إلى بند دستوري يستند إليه، أوصل إقليم كردستان إلى وضع تحل فيه سرديات "المظلومية" محل أية رؤية عقلانية من شأنها تحديد تصدعات الرومانسيات القومية.

تالياً إن أية عودة إلى أصول فشل الكرد في التعامل مع الملفات الداخلية وتأثيث البيت الداخلي بعد الإطاحة بنظام صدام حسين يفقد النخبة الكردية الحاكمة فرصة الاحتماء بالبكائيات السياسية والاكتفاء بالقول: حتى لو لم نجرِ الاستفتاء، ما حدث كان سيحدث. هذا وقد بدأ تقديم مطالب الإصلاح الداخلي والحكم الرشيد على الشعارات القومية في العراء مثل اكتهال سياسي مُبكر واعتبر الرئيس السابق لحكومة إقليم كردستان برهم صالح أن هذا تغيير "شديد الأهمية ويجب التعامل معه بروِيّة وعلى أساس القراءة السليمة للمشهد لإنتاج حلول تشمل العراق بأكمله وليس باستثمار الحدث لإعادة إنتاج المظلومية الكردية أو التسلط الشوفيني الكردي".

بعيداً عن المواربة السياسية، تتميّز رؤية برهم صالح لإنهاء دوامة الأزمات بين كردستان وبغداد بوضوح سياسي، وترتكز بالدرجة الأولى على بغداد حيث يقول: "إن للأكراد حقاً طبيعياً في تقرير مصيرهم، لكن تقرير المصير يتأتى من خلال الارتكاز على بغداد العاصمة، لا أنقرة ولا طهران ولا واشنطن ويتحقق بالتفاهم مع الشركاء في العراق، لا التنازع ولا التناحر أو الاعتماد على قوى إقليمية أو أجنبية ويتطلب أيضاً كأولوية، الإصلاح السياسي الداخلي وإنهاء الفساد والمحسوبية وسوء الإدارة التي باتت تهديداً جسيماً ينخر في جسد منظومة الحكم في كردستان".

فهم البعض هذه الفقرة من بين الأفكار التي قدّمها صالح، كما لو أنها تخلٍّ عن المطالب القومية للكرد في العراق، إنما هي في الحقيقة قراءة واقعية للسياسة على الأرض وليس في المخيلة، إذ ركّز على أن الخلاف بين بغداد والقادة السياسيين الكرد يجب ألاّ يتحوّل إلى عقوبة بحق الناس وتجاهل للحقوق الدستورية لكردستان.

يا ترى لو أصرّ الكرد عام 2005 على تثبيت حق تقرير المصير في الدستور العراقي الجديد قبل إقراره فهل كان ليحدث ما حدث، هل كان بإمكان الحكومة العراقية اتخاذ كل تلك الإجراءات القاسية وانتهاك الدستور باستخدامها الجيش ضد كردستان؟ لا يمكن بناء رؤى سياسية على الأسئلة والافتراضات واعتماد سحر "لو" لتحليل مشكلات إقليم كردستان المتصلة في عدم وجود رؤية سياسية وإدارية عصرية تتميّز بالشفافية والحكم الناجح، إنما لا يمكن التغاضي أيضاً عن تكرار أخطاء فوق أخرى، ذاك أن الراهن الكردي يقتضي أكثر من أي وقت مضى المراجعة أو الغربلة، إن جاز الاستخدام. لقد أوصل الاستفراد بالثروة والسلطة إقليم كردستان إلى وضع لا يختلف فيه بشيء عن بلدان المنطقة في ما خص الفساد، لجهة الإدارة السيئة والمحسوبية والحزبوية الضيقة.

فمن أجل منع عودة السرديات السياسية والبكائيات على تلك النتائج الكارثية التي نتجت عن الاستفتاء، حيث فقد الكرد بسببه جزءاً كبيراً من المكاسب السياسية والاقتصادية التي حصلوا عليها في العقدين الأخيرين، لذا يحتاج إقليم كردستان إلى رؤية عقلانية جديدة من شأنها انتشاله من الغرق.

أوروبا منكفئة وواشنطن تخلت
عن أكراد المدينة

فجأة اختفت الانتقادات الدولية للسياسة التركية مع بدء عمليتها على منطقة عفرين، بدل أن تشتد، مع تدفُّق الصور والأخبار الآتية لتساقط مدنيين يومياً في عفرين وتدمير البنى التحتية والمعالم التاريخية فيها. ففي السنوات الماضية حفلت المنابر الدولية بانتقادات متواصلة للسياسة التركية إن لجهة اتهامها بدعم "داعش" أو التساهل معها على الأقل، أو دورها السلبي في الأزمة السورية، أو توتير الأجواء مع العديد من دول الاتحاد الأوروبي. لكن كل هذا اختفى فجأة في الوقت الذي تخوض فيه تركيا حرباً مدمرة ضد منطقة في سوريا كانت ملاذاً لما يقارب نصف مليون مواطن سوري.

لم يكن الهجوم التركي على عفرين مفاجئاً على الإطلاق، ففي الشهور التي سبقت الحملة كان واضحاً أن لحظة البدء هي مسألة وقت وحسب. فقد أصبح اسم عفرين، ذلك الجيب الكردي الصغير شمال غربي حلب، على لسان كبار الساسة والمسؤولين الأتراك. وفي الواقع كانت منطقة عفرين على رأس بنك الأهداف التركية قبل هذا الموعد بكثير، وما أدّى إلى تأجيلها كان انشغال الفاعلين الدوليين بجملة أهداف على الساحة السورية، على رأسها هزيمة "من قبل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة وانشغال الروس بتصفية فصائل المعارضة المسلحة وإعادة سيطرة النظام على المناطق التي كان قد خسرها خصوصاً الحواضر المهمة كمدينة حلب، على نحو لم يتمكّن اللاعب التركي، أن يتدخل عسكرياً بشكل مباشر على الساحة السورية في خضم معارك اللاعبين الكبيرين، أي الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية.

لكن تركيا الدولة التي تملك أوراق ضغط عديدة في الأزمة السورية لم تتحمّل المزيد من التأخير وتمكّنت من التدخّل العسكري المباشر من البوابتين المذكورتين، بوابة "محاربة داعش" من خارج التحالف الدولي – عبر عملية "درع الفرات" حين اجتاح الجيش التركي مدينة جرابلس في شهر آب/أغسطس 2016 دون أدنى مقاومة من "داعش" وبوابة التعاون الوثيق مع روسيا الاتحادية لمصلحة إعادة سيطرة النظام على حلب وريفها عبر سحب مقاتلي المعارضة من المواجهات مع الجيش النظامي السوري وحلفائه إلى مناطق "درع الفرات" وجعلها مناطق احتلال تركي مباشر لتكون قاعدة متقدمة لمجمل خطط الحكومة التركية في سوريا وتوجيه مقاتلي المعارضة نحو عدوها الجديد، بدل النظام، وهو الوحدات الكردية وحلفها قوات سوريا الديمقراطية (قسد).

الصمت الدولي تجاه الحملة التركية على عفرين يرجع إلى تهمة الإرهاب والارتباط مع حزب "العمال الكردستاني" التي تلصقها تركيا بالوحدات الكردية والإدارة الذاتية، فالضباط الأميركيون على الأرض مع مقاتلي الوحدات وقوات سوريا الديمقراطية (قسد) في منبج وكوباني/ عين العرب ومدن الجزيرة ويلتقطون معهم الصور ويدافعون عن شركائهم المفترضين، وهم أنفسهم الذين تهاجمهم تركيا في منطقة عفرين من دون أي موقف سياسي معارض من الولايات المتحدة، بل تبدي أميركا تفهُّماً لحملة تركيا تحت عنوان حماية حدودها وأمنها القومي ومحاربة الإرهاب. تتحجّج الولايات المتحدة بأن منطقة عفرين خارج نفوذها العملياتي (ضد داعش) لكنها من خلال غضّ النظر عن عدوان تركيا على منطقة عفرين، تريد عدم خسارة حليفتها القوية في الـ "ناتو" والدولة المهمة في موقعها وأهميتها في العالم الإسلامي لمصلحة روسيا وإيران، بعد أن أغاظتها كثيراً في السنوات الماضية من خلال دعم الوحدات الكردية وحرمانها من لعب دور في معركة تحرير الرقة وغيرها. وهي بذلك توازن بين دعمها للوحدات الكردية في شرق الفرات من جهة وتمرير الحملة العسكرية التركية على عفرين من جهة أخرى، فلا تخسر بذلك الحليفين التركي الدائم والكردي المؤقت.

أما اللاعب الروسي فله الدور الأبرز في إفساح المجال للحملة العسكرية التركية، فالمنطقة ضمن نفوذه وهو الذي أفسح المجال الجوي السوري للطائرات التركية كي تدكّ عفرين، إذ إن روسيا ما زالت في حاجة إلى تعاون تركيا في الأزمة السورية لامتلاك الأخيرة أوراق ضغط مهمة في سوريا، إن لجهة الحدود الطويلة أو نفوذها القوي على الفصائل المسلحة المعارضة للنظام ولوجود مصالح اقتصادية كبيرة بين الدولتين، وتطور علاقة جديدة في مجال الدفاع والتسليح

كصفقة شراء تركيا للمنظومة الروسية للدفاع الصاروخي الجوي (س 400) ولاحقاً (س 500) والصفقة الأخيرة أشعرت الولايات المتحدة بإمكان انزياح تركيا بعيداً باتجاه روسيا وحلفائها. وبذلك ضمنت روسيا تعاون تركيا معها في قطع الدعم عن مقاتلي المعاضة في إدلب وسحب أكبر عدد منهم باتجاه معركة عفرين.

أرادت روسيا بفسحها المجال الجوي لتركيا، أيضاً، الانتقام من تحالف الوحدات الكردية مع الولايات المتحدة شرق الفرات، على رغم أن الوحدات الكردية تعاونت مع روسيا أيضاً في حلب وريفها وهناك نقاط عسكرية روسية في مناطق سيطرة الوحدات في حلب وقبل العدوان التركي كانت هناك نقطة عسكرية روسية عند مدخل عفرين.

اللاعب الإيراني شريك تركيا وروسيا في محادثات آستانة وهو جزء من ضامني "خفض التصعيد" ليس مرتاحاً لتزايد النفوذ التركي في سوريا، لكن الطرفان التركي والإيراني يُجمعان على معاداة النهوض الكردي، وقد تجلّى ذلك بوضوح في استفتاء إقليم كردستان العراق العام 2017، والتفاهم التركي – الإيراني على معركة عفرين امتداد للتنسيق بين الدولتين خلال الاستفتاء، الذي لاقى رفضاً وهجوماً منهما. تريد إيران أيضاً إضعاف الوحدات الكردية لتحالفها مع الولايات المتحدة في شرق الفرات، التحالف المتوقع أن يلعب دوراً في كبح النفوذ الإيراني العابر للحدود من العراق إلى سوريا.

أما قيادات النظام في دمشق والجيش النظامي فهي تدرك جيداً معنى أن تتقدّم القوات التركية ومسلحي المعارضة المموّلة من أنقرة باتجاه حلب مجدداً، إذا ما نجح المخطط التركي في احتلال عفرين.

بيد أن النظام يريد في الوقت ذاته تحجيم القوة الكردية و(تأديب) الأكراد. على رغم المصلحة الكردية والحكومة في وقف العدوان التركي على عفرين، إلا أن النظام مكبّل بالقرار الروسي من جهة والإيراني من جهة أخرى، وهو ليس قادراً على حماية عفرين من العدوان التركي أو خوض مواجهة خطيرة مع الجيش التركي، الذي لن يقبل بوقف حملته ومخططه حتى لو دخل في مواجهة مع الجيش النظامي السوري، على رغم الإحراج الذي ستسبّب هذه الخطوة لتركيا، لذلك رأيناه بعد مرور أكثر من شهر على الحملة التركية وطلب الإدارة الذاتية في عفرين من الجيش النظامي أن يحمي حدود بلاده كواجب سيادي تجاه عدوان خارجي يتكفّل بإرسال عدد قليل من

مقاتلين من القوات الشعبية الرديفة للجيش النظامي ومن غير أسلحة ومعدات متطورة كافية لصدّ الطيران التركي، والمقاتلون بمعظمهم من بلدتي نبل والزهراء الواقعتين على الطريق بين حلب وعفرين، المحسوبتين على النظام وفق تصانيف الحرب الأهلية السورية. والحال هذه هم يدافعون عن أنفسهم ومناطقهم حين يشاركون في مقاومة عفرين، لأن نجاح المخطط التركي سيعني استهداف البلدتين بشكل مباشر، وسبق وعانت البلدتان من حصار خانق من قبل الفصائل المسلحة المعارضة، وساهمت الوحدات الكردية في عفرين آنذاك بتخفيف الحصار عنهما.

أوروبياً وعلى رغم الخلافات العديدة والتوترات مع تركيا، ثمة غضّ نظر وتواطؤ، خصوصاً من ألمانيا القوة الرائدة أوروبياً. رغم أن السياسة التركية موضع نقد مستمر في ألمانيا من قبل الأحزاب والمجتمع المدني. والصمت الألماني الرسمي يعود بالدرجة الأولى إلى موقف حلف الأطلسي المساند لحملة تركيا وصفقات الأسلحة والمصالح الاقتصادية بين الدولتين، وبدرجة ثانية إلى الوعود الذي أطلقها أردوغان بخصوص حل أزمة اللاجئين السوريين في تركيا التي تخيف ألمانيا وأوروبا عموماً، من خلال عملية عفرين وما بعدها بإسكان اللاجئين في هذه المناطق.

ثمة معارضة فرنسية خجولة للحملة التركية إلا أن فرنسا لا تملك أوراق قوة في الأزمة السورية تؤهلها للمضي فيها وتحويلها لمبادرة فعلية، ولا هي تستطيع أن تخرج من الموقف العام الأميركي والأوروبي.

الملاحظ أن إسرائيل أيضاً لم تتفوّه على المستوى الرسمي بكلمة! والسبب يعود إلى موقف حليفتيها روسيا والولايات المتحدة من جهة، وإلى تحسين العلاقات التركية – الإسرائيلية بعد المصالحة التي تمت في عام 2016 بعد توتر شاب العلاقات بين الدولتين، وكذلك التعاون العسكري والأمني بين تركيا وإسرائيل (تتضمن الترسانة العسكرية التركية أسلحة إسرائيلية خصوصاً في مجال الطائرات دون طيار). هكذا قيض لـ "عفرين" أن تواجه أشرس قوة عسكرية في المنطقة وأكثرها عداء للكرد وسط صمت دولي تام. ففي لحظة سياسية محسوبة بدقة واطمئنان تام لجميع المواقف الدولية وإرضاء جميع القوى الفاعلة في الأزمة السورية عبر عقد تفاهمات وصفقات أو تبريد الصراع معها منعاً لأي اعتراض أو تشويش إن كان بالصمت التام أو غضّ النظر أو كلام كان بالصمت التام أو غضّ النظر أو كلام خجول وعام لا يترجم لأي موقف سياسي تمكّنت تركيا من تحييد التناقضات الدولية لمصلحتها.

العلاقات الكردية – البريطانية

1918–1921

اهتمّ البريطانيون بالأكراد "كما اهتموا بالعرب والأرمن" ويرجع هذا الاهتمام بالدرجة الأولى إلى تواجد البترول في كردستان العراق بوجه خاص وإلى الأهمية الاستراتيجية لما بين النهرين بوجه عام[156]. لذلك لم يكن غريباً أن تسعى بريطانيا إلى احتلال هذه المنطقة في بداية الحرب العالمية الأولى ولم تكن فكرة احتلال بريطانيا لهذه المنطقة وليدة هذه الحرب إنما كانت لها جذور بعيدة تمتد إلى أواخر القرن التاسع عشر في الوقت الذي أصبحت فيه منطقة بلاد الرافدين ضمن الاستراتيجية التي هيّأت لها الحركة التجارية. ففي سنة 1911 أعلن اللورد كيرزون في مجلس اللوردات البريطاني أنه من الخطأ الاعتقاد أن المصالح البريطانية محدودة في الخليج العربي "كما أنها محدّدة بالمنطقة الممتدة بين البصرة وبغداد وإنما تتّسع لأكثر من بغداد بكثير"[157].

في الخامس من نوفمبر سنة 1914 أعلنت بريطانيا رسمياً الحرب على تركيا. وفي اليوم التالي رست القوات البريطانية بنجاح في الفاو بعد مقاومة تركيا واهية. ومنها تقدّمت حين احتلت البصرة في 22 نوفمبر سنة 1914[158].

مشروعات بريطانيا لحكم ما بين النهرين
حتى احتلال بغداد

كان جوهر السياسة البريطانية تجاه ما بين النهرين بوجه عام هو سياسة السيطرة على هذه المنطقة من العالم. وكان الخلاف والاختلاف بين الساسة البريطانيين يدور حول السبل المثلى لتنفيذ هذه السياسة والوصول إلى هذا الهدف[159].

وأول من حاول أن يشكِّل سياسة رسمية لبريطانيا في منطقة ما بين النهرين هو السيد آرثر هرتزل في حكومة الهند، حيث كتب مذكرة مفصّلة عن هذا الموضوع مؤرخة 14 مارس سنة 1915 وتدور حول مستقبل ما بين النهرين. وقد تضمنت مذكرة هرتزل تأسيس ثلاث كيانات هي "مع استثناء الجزء الكردستاني من ولاية الموصل" البصرة وبغداد والموصل والتي تشكِّل وحدة جغرافية وعرقية[160]. ولكن السلطات والحكومة الهندية في وقت مبكر من عام 1915 طالبت بالسيطرة الكاملة على كل المنطقة المحتلة من بلاد ما بين النهرين، وبرغم ذلك لم تكن هناك سياسة محددة لمستقبل الإدارة في العراق.

وظل هذا الوضع حتى احتل البريطانيون بغداد، فشكّلوا في لندن مجلس حرب ولجنة سُمّيت لجنة إدارة ما بين النهرين يناط بها مهام رسم المستقبل السياسي للعراق وكان على رأسها اللورد كيرزون وزير الدولة لشؤون الهند، ووزير الخارجية هرتزل والسير T.W. Holdenes والسير مارك سايكس كأعضاء[161]. وفي مارس سنة 1917 عقدت اللجنة أول اجتماعاتها. ثم أصدرت قراراتها في 29 مارس سنة 1917 وكان من أهم هذه القرارات:

أ– أن المناطق المحتلة تكون إدارتها من قبل حكومة جلالة ملك بريطانيا وليس من قبل حكومة الهند.

ب– تبقى البصرة مباشرة تحت الإدارة البريطانية.

ج– تصبح بغداد ولاية عربية يحكمها حاكم محلي أو حكومة تحت الحماية البريطانية في كل شيء، أي تكون واجهتها عربية.

وقد صممت بريطانيا على عدم تشجيع نهنيد الإدارة الجديدة وتشجيع الاحتفاظ بالقوانين المحلية والمؤسسات وبتغيير بسيط حسبما تقتضيه المصلحة الضرورية. وقد ظلت بريطانيا حتى أبريل سنة 1918 متأثرة في رسم سياستها لما بين النهرين بموقف السلطات البريطانية في القاهرة وسياسة السير مارك سايكس، ولكن بعد ذلك ومع تولي السير أرنولد ويلسون مسؤولية الإدارة السياسية فيما بين النهرين، أعطت بريطانيا أهمية أكبر ووزن أثقل إلى نصائح السلطات المحلية في العراق[162].

لقد خلف أرنولد ويلسون السير برسي كوكس في أبريل سنة 1918 كمندوب سامي مدني وبقي في مركزه حتى أكتوبر سنة 1920 وكان لشخصيته أثر كبير في تطور الأحداث السياسية في تاريخ العراق. بذل الأكراد جهوداً كبيرة في الحرب إلى جانب العثمانيين ضد القوات البريطانية في العراق، فقد سار فرسان القبائل الكردية والعربية لمواجهة القوات البريطانية قبل أن تصل إلى حدود لواء الكوت، حيث تصدّت للقوات البريطانية في الشعيبة. وكان يقود القوات الكردية الشيخ محمود البرزنجي على رأس ألف فارس كردي وقد قتل في هذه المعركة كثير من الأكراد المشهورين منهم رشيد باشا من أهالي السليمانية والذي كان فيما سبق متصرفاً للواء المنتفق[163] وبعد أن سقطت بغداد بيد الإنكليز وبدأوا في الزحف نحو الشمال. وفي مارس سنة 1917 أرسل البريطانيون ميجرسون الخبير بالشؤون الكردية إلى خانقين لتأسيس اتصالات مع زعماء الأكراد[164].

بدأت مقدمات هزيمة الدولة العثمانية تلوح في الأفق مما أدّى إلى الاضطراب في صفوف الأكراد وإلى زيادة القلق لدى الشيخ محمود خاصة وأن العلاقات بدأت تسوء بينه وبين العثمانيين. فقد أخذ العسكريون العثمانيون يتهمون زعماء العشائر الكردية بالسلب والنهب، مما دفع بالشيخ محمود إلى أن يترك ميدان القتال ويسحب قواته إلى حدود لواء السليمانية حيث راح يقضي أيامه في

أملاكه وقراه خارج المدينة. وقد ارتاب الأتراك في أمره ولكن ظروفهم العسكرية السيئة لم تساعدهم على اتخاذ إجراءات عنيفة ضده، فلم يكونوا في ذلك الوقت مستعدين إلى أن يفتحوا باباً يعود عليهم بالخسران[165].

في السابع من أبريل سنة 1918 وصلت قوة إنكليزية إلى كركوك فقرّر الشيخ محمود أن يتصل بالإنكليز القادمين إليها[166] بأمل التوصل إلى نوع من الاتفاق معهم يضمن تمتّع الشعب الكردي بحقوقه القومية[167] وذلك قبل وصولهم إلى السليمانية. وقد تداول الشيخ في الأمر مع رجاله المقربين وكتب بصورة سرية رسالة إلى أرنولد ويلسون طلب فيها أن يتخذ الإنكليز قراراً بتشكيل حكومة في السليمانية يكون هو على رأسها وتكون خاضعة لحمايتهم. وقد أجاب ويلسون الشيخ محمود بأنه يزمع أن يصدر بياناً[168] كما أن رؤساء الهماوند كتبوا للإنكليز رسائل يبدون فيها استعدادهم لتقديم الأغذية والذخائر.

لكن سرعان ما انسحب الجيش البريطاني من كركوك وعاد إليها بعد أيام الجيش التركي: وقد عرف الأتراك بمراسلات الشيخ محمود مع الإنكليز، لذلك أوعز خليل باشا رئيس الفيلق السادس العثماني بالعراق إلى مصطفى بك الشيخ محمود إليه بحجة المداولات في مواضيع مهمة. وعندما حضر ألقى القبض عليه وبعث به إلى كركوك تحت حراسة قوية حيث زجّ به إلى السجن. وبعد محاكمة صورية صدر الحكم عليه بالإعدام. إلا أن الحظ حالف الشيخ محمود حينما حلّ علي إحسان باشا في تلك الظروف محل خليل باشا في رئاسة الفيلق السادس في العراق. وقد فكّر في الاستفادة من الشيخ محمود في تلك الظروف الحرجة، لذلك طلب أن يحضر إليه في الموصل. فلما وصل الشيخ لاطفه واتفق معه على الصلح وأن يقف مع العثمانيين في مواجهة الإنكليز ليحمي الجانب الأيسر "الشرقي للقوات العثمانية" في السليمانية "وأن يساعد القوات التركية مدعوماً بقوات العشائر الكردية الموالية له وقد خلع عليه، علي إحسان باشا الهدايا وعيّنه قائداً لقوات المجاهدين المتطوعين وأعاده إلى السليمانية مزوّداً بالتوصيات اللازمة وقدّم إليه 9000 ليرة ذهباً لتنظيم وترتيب القوى العشائرية كما أمر قائد الجيش التركي في منطقة السليمانية أن يقدّم للشيخ ما يحتاج إليه من المعدات والأسلحة حيث عاد الشيخ محمود إلى السليمانية في نوفمبر سنة 1918 ليشرع في تنظيم الأمور المنوطة به[169].

كان الإنكليز يعلمون ما حدث بين الأتراك والشيخ محمود ولم يكونوا ليطمعوا في العودة إلى كركوك أو التقدّم إلى السليمانية ما لم تسنح الظروف المناسبة[170] وقد كان الإنكليز يعرفون أن انسحابهم من كركوك قد أضعف من مركزهم بين الأكراد فقد انقلب الهماوند عليهم كما بدأت مشاعر الكثير من الأكراد تتحوّل عنهم، لذلك فقد قرّر الإنكليز أن يعملوا على إعادة نفوذهم باحتلال كركوك مهما كلّفهم الثمن. وقد انتهز الإنكليز فرصة توقيع هدنة مودروس في 1918/10/30 وحملوا على كركوك حيث سقطت في أيديهم في 1918/11/25. كما احتلوا أربيل بدون قتال وكان علي إحسان باشا قد أوعز إلى متصرف السليمانية علي رضا بك "من قونيه" بعد توقيع الهدنة أن ينيط إدارة لواء السليمانية بالشيخ محمود ويلتحق هو بالموصل بأقصى سرعة. لذلك تسلّم الشيخ محمود حكم السليمانية باسم الحكومة العثمانية، بعد أن غادرها المتصرف التركي مع رجال الدولة الأتراك إلى الموصل وقد أبقى فيها فوجاً من الجيش التركي مع عدد من رجال الدرك برئاسة صالح بك طابور آغاسي[171]. ولكن الشيخ محمود بعد أن وصلت حالة العثمانيين إلى هذا الحد أدرك أنه بتحالفه مع المعسكر التركي المنكسر يلعب على حصان خاسر[172] خاصة وأن أعوان الإنكليز وسياستهم قد استطاعوا أن يقنعوا الشيخ بضرورة العمل بالمادة السادسة عشرة من شروط هدنة مودروس والتي تنص على تسليم جميع المواقع العسكرية في سوريا والحجاز وعسير واليمن وما بين النهرين إلى أكبر قائد من دول الائتلاف وانسحاب القطعات التركية من ولاية أضنة ما عدا العساكر التي تلزم لتأمين النظام حسب المادة الخامسة من شروط الهدنة[173].

بعد أن استتبّ الأمر للشيخ محمود في السليمانية عاود الاتصال بالإنكليز الموجودين في كفريا السورية حيث أرسل لهم رسالة ليبلغوها إلى السلطات البريطانية في بغداد وكانت الرسالة من عزة المدفعي "عزة ناته" وأحمد فائق وقد أعلن فيها استعداده لتسليم السليمانية والقوات التركية الموجودة بها إليهم في مقابل مساعدة بريطانيا على قيام حكم كردي[174]. وكانت الرسالة عبارة عن عريضة وقّع عليها أربعون رئيساً من رؤساء القبائل الكردية يطلبون منها من بريطانيا بصفتهم ممثلين عن سكان كردستان أن تضعهم تحت حمايتها وأن يرسل إليهم الحاكم الملكي العام مندوباً عنه ليحدِّد المساعدة اللازمة لتمكين الشعب الكردي من إحراز التقدم بصورة سليمة وعلى أسس مدنية بإشراف بريطانيا، وقد تعهّد الموقعون على العريضة بقبول أوامر بريطانيا وإرشاداتها إذ حمتهم وساعدتهم[175].

وقد بعث الإنكليز برسالة الشيخ إلى ويلسون وطلبوا إلى الشيخ أن يتريّث وينتظر ما يأمر به الحاكم العام وقد جاء الرد من بغداد متمثلاً في إرسال الميجر نوثيل إلى السليمانية في منتصف نوفمبر سنة 1918 للمفاوضة في هذا الأمر حيث وقّع اتفاقاً مع الشيخ محمود وافق فيه الشيخ على قبول المساعدة والحماية من الإنكليز. وفي مقابل ذلك عيّن الشيخ حاكماً على السليمانية من قبل الإنكليز وفق تعليمات الحاكم العام[176].

حالة كردستان في أعقاب الهدنة

حينما توقفت الأعمال العسكرية ضد تركيا بهدنة مودروس التي وُقِّعت في 30 أكتوبر سنة 1918، وضح تماماً أن الحكومة البريطانية لم تكن لديها سياسة محددة تحديداً واضحاً فيما يختص بالعراق عامة وكردستان بوجه خاص[177].

اجتمعت اللجنة الفرعية لمجلس الوزراء البريطاني في 27 نوفمبر سنة 1918 للنظر في الوضع السياسي في العراق. وقد أعطت اللجنة صلاحيات لأرنولد ويلسون ليضع أمام شعب العراق ثلاث استفسارات للتعرّف على وجهة نظرهم السياسية وهي[178]:

أ– هل يحبذون قيام دولة عربية تحت إشراف بريطانيا تمتد من الحدود الشمالية لولاية الموصل إلى الخليج العربي؟

ب– في هذه الحالة، هل يرون أن يوضع حاكم عربي على رأس هذه الدولة؟

ج– وفي هذه الحالة، مَن يفضّلون أن يكون هذا الرأس؟

وقد طرحت هذه الأسئلة فقط في كردستان "ولاية الموصل" وسرعان ما بدأ ويلسون في تنفيذ استفتاء "زعماء كردستان" وقادتها المؤيدين للسياسة البريطانية. فقد أعطى تعليمات لضباطه السياسيين بالبدء في هذا الاستفتاء. ففي 30 نوفمبر سنة 1918 أطلع ويلسون هؤلاء الضباط على المراسلات التي دارت بينه وبين الحكومة فيما يختص بهذا الاستفتاء. وكانت تعليماته لهم أن يتأكدوا مما إذا كان السكان في مناطقهم يرغبون في أن يشكلوا جزءاً من دولة العراق يمتد من الرقة على الفرات وجزيرة ابن عمر على دجلة حتى البصرة ومنابع الزاب الأعلى والزاب الأسفل وولاية الموصل ودير الزور وأما عن السؤالين الآخرين، رغبة الأمير ومَن هو؟ فقد أشار إليهم ويلسون أن

يناقشوا هذه الأسئلة بصراحة مع الشخصيات الرئيسية في أقاليمهم والإيضاح منهم عما يكون رأي العامة في ذلك ويخبروه مباشرة عما يكون رأي هؤلاء الناس وقد أعطاهم ويلسون السلطة في عقد جمعيات من الشخصيات القائدة والمشايخ ليضعوا أمامهم وجهة النظر في هذه الأسئلة. وبناء على هذه التعليمات بدأ تنفيذ الاستفتاء بين القادة والمشايخ الأكراد وقد تجاهل الجماهير العريضة، التجار والعمال والضباط السابقين والحاليين آنذاك والذين هم في الحقيقة يمثلون الجزء الأكبر من الطبقة المتعلمة حيث حرمهم الحق في إبداء وجهة نظرهم. لقد اعتمد هذا الاستفتاء على الشيوخ والقادة الأكراد الذين يدينون بمراكزهم للحكومة وقد جاء الاستفتاء كما يريد ويلسون، فكانت نتيجته أن الناس في كردستان يحبذون دولة واحدة للعراق تشتمل على الألوية الثلاث. كما حبّذ عدد من الأقليات أن يكون الأمير عربياً بإرشاد بريطاني ولم يكن هناك اتفاق على شخص الأمير[179]. لقد كان هذا الاستفتاء بالنسبة لبريطانيا لتكوين فكرة أكثر من كونه يتعلق باستقلال أو غير استقلال وعلى كلٍّ فقد سُرَّت الحكومة البريطانية بهذه النتيجة التي حلَّت لها أي تعارض بين إمكان التصادم بين السياسة البريطانية المباشرة والتصريح الإنكليزي الفرنسي في 8 نوفمبر سنة 1918.

انقسم المسؤولون البريطانيون حول مستقبل السياسة البريطانية التي يجب اتباعها في العراق. فقد تبنّت حكومة الهند والسير أرنولد ويلسون ضرورة وضع العراق كلية تحت السيطرة البريطانية كما هو متّبع في الإمبراطورية البريطانية في الهند أي تحت حكم بريطاني مباشر ومؤثر. وكان السير أرنولد ويلسون بالذات يشك في قابلية السكان المحليين في العراق على حكم أنفسهم وإدارة شؤونهم بأنفسهم وفي نفس الوقت كان فريق آخر من البريطانيين الخبراء بأمور الشرق الأوسط كلورنس ومس بيل أكثر تعاطفاً مع الأماني الوطنية العربية ويحبّذون استقلالاً جزئياً مع الإدارة والنصيحة البريطانية السياسيتين[180].

بدأ ويلسون ببناء الإدارة المدنية في المناطق المحتلة من العراق أولاً بتوجيه من السير برسي كوكس، ثم ثانياً من تلقاء نفسه. فقد كان يؤمن بنظام يشبه نظام اللورد كرومر في مصر وحينما بدا أن الحكومة البريطانية تزمع اتخاذ سياسة مغايرة دافع ولسون بقوة عن أفكاره في وجه حكومة لندن. وظل الخلاف بينهما يتّسع حتى خريف سنة 1919 حين رأت الحكومة البريطانية ضرورة استبداله بالسير بركس كوكس[181].

كان الحاكم البريطاني العام ويلسون يرى إلحاق كردستان الجنوبية بالعراق وإخراجها من نطاق دولة كردستان التي كان تشكيلها مدار البحث خاصة وأن الأكراد كانوا يلحّون في المطالبة باستقلال كردستان المركزية[182].

وكان هذا الرأي يحمل في طياته نكثاً بالعهد وتخلّياً بريطانياً عن الضمانات التي أُعطيت في مجلس العموم البريطاني ومؤداها أن الأكراد لن يرغموا على الخضوع لأية حكومة عربية.

وقد تبلور موقف أرنولد بوجه عام من نظام حكم ما بين النهرين في البرقية التي أرسلها إلى حكومة الهند في 1919/2/20 والتي تلخصت في:

أ– أن الدولة الجديدة في العراق لا بد أن تشمل الثلاث ولايات البصرة وبغداد والموصل بالإضافة إلى دير الزور.

ب– أن هذه المنطقة لن يحكمها أمير عربي، لكن إدارتها ستكون بواسطة المندوب السامي البريطاني.

ج– أن السيطرة البريطانية المؤثرة سوف تدعمها القوات العسكرية وسلاح الطيران.

د– إن يكون تحت سلطة المندوب السامي أربعة مندوبين له على رأس الولايات الآتية: البصرة – بغداد – الفرات – الموصل.

هـ– إن منح بعض الاستقلال الداخلي الذاتي لأكراد كردستان ينبغي أن يترك لمشيئة بريطانيا ولا يوضع في مؤتمر السلام إذا كان ذلك ممكناً. وإذا ما أعطيت كردستان وضعاً منفصلاً فتكون الولاية التابعة لحكم المندوب السامي خمس ولايات بدلاً من أربع[183].

وفي التاسع من مايو سنة 1919 أبرق وزير الخارجية البريطاني إلى ويلسون يبلغه بأن الحكومة البريطانية توافق على مقترحاته وتفوّضه في أن يبدأ في إقامة خمسة أقاليم للعراق بما فيها الولايات الكردية تحت سلطة رؤساء أكراد ومستشارين سياسيين بريطانيين. كما تمت الموافقة على التشكيل الإقليمي لمجالس إقليمية وتطوير وتعزيز للمجالس البلدية المحلية[184]، ولذلك فقد انتصرت آراء ويلسون لانسجام هذه الآراء مع مصالح بريطانيا ولكن اندلاع أعمال العنف في كردستان سرعان ما غيّر مجرى الأحداث فيما بين النهرين بوجه عام.

حاولت بريطانيا أن تتخذ من الأكراد قوة لها في سبيل سيطرتها على بلاد ما بين النهرين فتظاهرت بالدفاع عن قوميتهم والمحافظة على مصالحهم حتى أغرتهم بطلب الرجوع إليها مباشرة فيما يتعلق بأمورهم[185].

وعلى هذا الأساس تمّ تعيين الشيخ محمود البرزنجي حاكماً في السليمانية ومعه المستشارين الإنكليزيين ميجر نوئيل وميجر دافليس للشؤون السياسية والعسكرية وقد أبلغ الشيخ محمود بأن الحكومة البريطانية تعضده من الناحية الأدبية ولا تعارض كل من يريد الانضمام إليه من القبائل الكردية الممتدة من الزاب الكبير إلى ديالى ما عدا الذين يقطنون الأراضي الإيرانية. وأنه سوف يحكم هذه المنطقة كممثل للحكومة البريطانية التي يجب عليه أن ينفّذ تعليماتها ويحترم إرادتها[186].

في أول ديسمبر سنة 1918 ذهب أرنولد ويلسون الحاكم الملكي العام في العراق إلى السليمانية واجتمع بالشيخ محمود وحوالي ستين (60) رئيساً يمثلون القبائل الكردية في لواء السليمانية للبحث في علاقات بريطانيا بالأكراد. وقد استنتج من المفاوضات التي أجراها معهم أنهم غير متفقين على نوع الحكم الذي ينشدونه للمنطقة الكردية. فقد كانت آراؤهم متباينة[187]:

أ‌- فريق يرى إقامة حكومة كردية مستقلة.

ب‌- فريق يرى إلحاق المنطقة الكردية بالعراق.

ج‌- فريق آخر يطالب بربط المنطقة الكردية بلندن مباشرة.

د‌- وفريق يصطفي نلسون ويوعز إليه بأنهم غير راضين عن حكومة يرأسها الشيخ محمود[188]. وعلى أي حال فقد قرر ويلسون إرسال وفد إلى السليمانية برئاسة الميجور نوئيل لتنظيم إدارة كردية حاكمة برئاسة الشيخ محمود البرزنجي يعاونه مستشار عسكري بريطاني هو الميجر دانليس[189].

توجّه الوفد البريطاني إلى السليمانية مروراً بالجبل إلى كقرى وجمجمال حتى بلغ "واد يكفلى" وهي "قرية من قرى الشيخ محمود على بعد ساعة من الجهة اليمنى من جبل طاسلوجة على مقربة من "جمجمال – السليمانية" حيث دخل الوفد السليمانية في أوائل ديسمبر سنة 1918 بدون

قلاقل، وبدأ على الفور يتخذ التدابير لمساعدة الشيخ محمود على تسيير الجنود الأتراك إلى الموصل طبقاً للتعليمات التي سبق أن تلقاها ويلسون في 1918/11/9 "من حكومته"[190].

قيام الحكم الكردي

قام الميجر نوئيل بعقد اجتماع عام في السليمانية مع العلماء والأشراف والسادة والتجار ورؤساء العشائر وطبقات الأهالي المختلفة وألقى في هذا الاجتماع، باعتباره ممثل بريطانيا وباسم الحاكم العام ويلسون، خطاباً مسهباً باللغة الفارسية أعلن فيه تعيين الشيخ محمود حاكماً على كردستان[191].

وفي اليوم نفسه أقيم احتفال في دار الشيخ محمود لإجراء مراسيم البيعة للحكمدار. وقد صدر مرسوم بتعيينه حكمداراً براتب شهري قدره 15000 روبية أي 1225 جنيهاً إسترلينياً كما تم تعيين عدد من زعماء الأكراد في المناصب الحساسة في السليمانية. فقد عيّن السيد عمر عم الشيخ محمود متصرفاً وعمه الثاني الحاج السيد حسن حاكماً ورئيساً لفرع الشرع كما تمّ تعيين معاونو ضباط سياسيين إنكليز في أقضية جمجمال وحلبجة ورانية. وعُيِّن ضباط آخرون لتدريب قوة عسكرية كردية باسم "ليفي السليمانية" كما تقرّر تنظيم جهاز شرطة على "النمط الحديث"[192]. وعُيِّن ضباط آخرون لتدريب قوة عسكرية كردية باسم "ليفي السليمانية" أو حولها وحسب، وتعهّد رؤساء العشائر والمعروفين البارزين من الأهالي بالإخلاص له والتعاون معه حينما أصبح حاكماً لكردستان، كما تعهدوا بأن لا يحيدوا عن طاعته. وكان بين هؤلاء الرؤساء عدد كبير من رؤساء الأكراد في إيران حين طالبوا بتوحيد كردستان إيران والعراق تحت لواء الشيخ محمود[193]. وكان الشيخ محمود يرى نفسه حاكماً عاماً على كل كردستان[194] وقد أصبحت دولته تمتد من المنطقة الممتدة من الزاب الكبير إلى نهر ديالى[195] بعد أن أدخلت إدارة الاحتلال في ديسمبر سنة 1918 "كوى" و"رانية" و"بشدر" ضمن حدود دولة الشيخ محمود حيث كانت مناطق الأولان مرتبطة في عهد الأتراك بلواء كركوك والثالثة مرتبطة بلواء السليمانية[196]. وكان ميجر نوئيل قد سار في سبيل تنظيم أمور السليمانية وتوسيع نفوذ الشيخ حتى راوندوز كما بذل جهداً كبيراً لضم هذه المناطق إلى المنطقة التي يحكمها[197].

وبعد أن أصبح الشيخ محمود، حكمدار على كردستان صار في موقف حرج، فلم يكن قد مرّ بتجربة فيما يخص التنظيمات والتشكيلات الحكومية. ولم يكن لديه من يهيئ الأمور له في الحقل

السياسي. وكانت شجاعته وجرأته وقلة مبالاته من العوامل الباعثة على وقوعه في الأخطاء. لذلك لم يمضِ وقت طويل حتى أخذ نجمه اللامع في التضاؤل. لأنّ المناهج والخطط التي كان قد سار عليها في تنظيم الأمور العشائرية فيما سبق لم تكن لتجدي نفعاً في تسيير دفة الدولة.

كما أن الشيخ محمود لم يكن يبدِ اهتماماً كبيراً بتثبيت دعائم الحكومة المستحدثة ولا مهتماً بالسعي لحماية منصبه ومركزه. فلا تشكيلات إدارة منتظمة، ولا وضع قوانين وأنظمة لإدارة أمور الدولة لذلك كان الإنكليز أنفسهم يديرون النواحي والدوائر التي كانت ترتبط بهم وبمصالحهم مباشرة وكانوا يولونها من شاؤوا من رجالهم.

أما أعوان الحكمدار فكانوا في الدوائر التي لم يكن الإنكليز يأبهوا بها.

قرّب الحكمدار إليه بفضل ما كان يجود به من الخلع والمرتبات عدداً من رؤساء العشائر. كما كان قد حصل بفضل المرتبات التي كان يبذلها جزافاً على عدد من الآخرين من الأصدقاء والمؤيدين وكان يأمل بذلك إدامة صداقة وإخلاص هؤلاء الرؤساء واستمرار ارتباطهم به والاستفادة من ذلك.

والخلاصة لم تكن حكومة الشيخ تسير سيراً مرضياً. الآغوات كانوا يستغلون الأرض ويستثمرونها لمصالحهم الشخصية ويحرمون الأكثرية الساحقة من السكان من جهدهم. كما كانوا يرون في الحكم الذاتي للأكراد فرصة لترويج مصالحهم الخاصة حيث كان الاستغلال يعني للكثير منهم التحرر من جميع القوانين والتمادي في السلب وإساءة استعمال السلطة[198].

قصد السليمانية عدد كبير من الشخصيات الكردية معظمهم من الضباط الأكراد، وكانوا يرغبون في أن يتقدموا للعمل مع الشيخ محمود إلا أن اتفاق هؤلاء الضباط والمثقفين مع المقربين إلى الحكمدار لم يكن أمراً ميسوراً لا سيما وأن المقربين من الشيخ محمود قد أقاموا بين هؤلاء وبين الحكمدار سداً منيعاً من الخناجر والمسدسات: ويبدو أن الشيخ محمود لم يكن يرتاح إلى هؤلاء المثقفين ويخشى جانبهم خاصة وأنه لم ينسَ أن أمثال هؤلاء الضباط والمثقفين هم الذين سبق لهم أن أسسوا فرع حزب "الاتحاد والترقي" في السليمانية، وقد تسبّبوا في إبعاد سلالة كآل أحمد من السليمانية إلى الموصل، الأمر الذي أدّى إلى قتل الشيخ سعيد الحفيد والد الشيخ محمود وأخيه الشيخ أحمد وإلى حلول النكبة بهم[199]. ولم ينسَ الشيخ محمود ذلك حينما عُيِّن حكمداراً على السليمانية،

وكانت حاشية الشيخ محمود الأميين يعرفون هذه الوقائع كلها ويستفيدون منها للإبقاء على مصالحهم[200].

أثر ثورة الأكراد في مايو سنة 1919
في فشل سياسة الحكم المباشر

كانت الموصل في حالة مجاعة حينما دخلها الجيش البريطاني في نوفمبر سنة 1918 وقد مات فيها فعلاً الآلاف من الجوع لذلك استراح الناس لانتهاء الأعمال الحربية بتوقيع هدنة مدروس 30 أكتوبر سنة 1918 وكانوا يأملون في أن تأتي لهم نهاية الحرب بالمؤن والطعام من الجنوب أو من الولايات والأقاليم الخاضعة للبريطانيين[201].

وفي ذلك الوقت كان الرأي العام البريطاني يئن من النفقات الباهظة لقوات الاحتلال البريطاني فيما بين النهرين وانطلقت الصيحات في البرلمان تطالب بالحد من هذه النفقات في الوقت الذي كان ويلسون يرسل فيه التقارير إلى لندن يشرح فيها كيف أن السكان يؤيدون الإدارة البريطانية، ولكن سرعان ما بدأت الأحوال تتبدّل في النصف الثاني من مايو عام 1919 فقد بدأت الأخبار تصل إلى لندن عن الحالة الحقيقية في العراق. فقد ثارت معظم القبائل الكردية تحت زعامة الشيخ محمود الحفيد ضد السيطرة البريطانية واستولت على مدينة السليمانية بعد هزيمة حاميتها. وبعد معارك عنيفة بين الجانبين تمكّن البريطانيون من استعادة سيطرتهم على هذه المنطقة الكردية. كما بدأت التقارير تتوالى عن السخط بين العرب والمنظمات العربية، ولذلك بدأت الفكرة البريطانية تتغير. ولذلك أبرمت الحكومة البريطانية إلى ويلسون تخبره في 16 يوليو سنة 1919 بأن سياسته القديمة والقائمة على الحكم المباشر لا فائدة منها، وأن هذه السياسة قد فشلت في مصر، وأنه لا بد من اتباع سياسة جديدة. وأن الحكومة لا بد أن تتخذ ما تراه ضرورياً في هذا الشأن[202].

وقد أثبتت تقارير ويلسون التي أرسلها فيما بعد فشل سياسته. فقد وصلت ملاحظاته في 15 نوفمبر سنة 1919 إلى وزارة الخارجية أخيراً في يناير سنة 1920 وهي تصف الوضع السياسي

في العراق بأنه أخذ أبعاداً وتطور إلى الأسوأ بثورات وتمردات القبائل في كردستان والصدامات في دير الزور وازدياد نشاط الحركة الاستقلالية داخل العراق بوجه عام. وقد أدّى كل ذلك في النهاية إلى توسيع الهوة بين ويلسون والحكومة الإنكليزية في لندن وإلى تصميم هذه الحكومة على انتهاج سياسة أخرى غير الحكم المباشر[203]. إن الفترة بين أبريل ويونيو سنة 1920 قد شهدت نهاية الأزمة بين ويلسون والحكومة البريطانية فبدلاً من سياسة الحكم المباشر التي كان ينادي بها ويلسون اختارت بريطانيا أن تتّبع سياسة الحكم غير المباشر للعراق، ولكن هذه الخطوة قد جاءت متأخرة فلم تستطع أن تمنع اندلاع ثورة 30 يونيو سنة 1920 ضد بريطانيا في العراق[204].

طالب اللورد كيرزون في مذكرة مؤرخة 11 سبتمبر سنة 1920 وزارة الهند بذهاب كوكس إلى العراق لبدء سياسة جديدة. وفي 17 سبتمبر أعطت وزارة الهند تعليماتها إلى ولسون ليعلن حالاً عودة كوكس إلى العراق كمندوب سامٍ وليتمكن من تنفيذ السياسة الجديدة للحكومة البريطانية، وهي ضرورة قيام دولة عربية بسرعة. وفي الحادي عشر من أكتوبر سنة 1920 وصل كوكس إلى بغداد، وبعد يوم أو أكثر من وصوله تسلّم مسؤوليته كمندوب سام ولم يضيّع وقتاً في البدء بتكوين مجلس الوزراء الأول المؤيد للإدارة البريطانية. وبذلك بدأت تتّضح السياسة البريطانية في الاعتماد على العنصر العربي في حكم ما بين النهرين[205].

الانتداب البريطاني ووضع الأكراد

في صيف 1919 كان وضع الخطط البريطانية لمستقبل العراق قد تحدّدت استناداً إلى نص المادة الثانية والعشرين من معاهدة فرساي التي وقّعت في 28 يونيو سنة 1919 وعلى أساس أن منطقة ما بين النهرين ستدخل في منطقة الانتداب الإنكليزي. صحيح أن الانتداب لم يكن قد فُرض، ولكن بريطانيا كان معروفاً أنها ستكون الدولة المنتدبة[206]. فقد نصت المادة الثانية والعشرون من المعاهدة المذكورة على أن توضع المستعمرات والأقاليم التي كانت تابعة للدولة الاستعمارية التي انهارت في الحرب العالمية الأولى تحت سيطرة دولة متقدمة تقدّم لها المساعدات والإرشادات حتى تستطيع أن تعتمد على نفسها، وأوجبت هذه المادة على الدولة المنتدبة أن تقدّم تقريراً سنوياً لمجلس عصبة الأمم عن البلدان التي انتدبت عليها[207]. وتطبيقاً لذلك قرّر مجلس الحلفاء الأعلى في 25 أبريل سنة 1920 فرض نظام الانتداب على العراق حتى قبلت بريطانيا الانتداب في 3 مايو 1920 وقررت تبعاً لذلك إنهاء الحكم العسكري، ولهذه الغاية رجع السير برسي كوكس إلى العراق مندوباً سامياً وتسلّم من أرنولد ويلسون مسؤولية الإدارة السياسية[208]. وقد جاء بصك الانتداب البريطاني على العراق فيما يختص بالأكراد وبالمادة 16 أن لا شيء مما ورد في أحكام الانتداب يمنع المنتدب من تأسيس حكومة مستقلة إدارياً في المقاطعات الكردية كما يلوّح له[209].

واستناداً لذلك عمد المندوب السامي عند تشكيل الحكومة المؤقتة إلى تنفيذ نص المادة 16 بإيجاد وضع خاص للأكراد يتيح لهم التطلع إلى حكم ذاتي[210].

ولكن السياسة البريطانية رغم ذلك لم تتّحد بصفة نهائية تجاه كردستان خاصة وأن كردستان العراق كانت لا تزال مثار النزاع بين بريطانيا والعراق[211]، ولكن أهم المشروعات البريطانية لحكم كردستان في هذه الفترة هي:

مشروع الدويلات الكردية

بعد اندلاع ثورة الشيخ محمود في السليمانية في مايو سنة 1919 تخلّى سيد طه شمزيان[212] عن الشيخ محمود وذهب إلى بغداد حيث قابل ويلسون وعرض عليه عدة اقتراحات منها: أن تعمل بريطانيا على خلق إدارات كردية عديدة ذات حكم ذاتي. وقد وجد هذا الاقتراح قبولاً في لندن فاتجهت السياسة البريطانية إلى خلق إدارات كردية متعددة تحت سلطة رؤساء أكراد متنفذين وتحت الإشراف البريطاني حتى تكون هذه الإدارات مصيدة للوطنيين الأكراد خارج النفوذ العسكري البريطاني وكان ذلك الأسلوب الاستعماري المفضل آنذاك لدى وزارة المستعمرات البريطانية فهو يحقق رغبات الأهالي والموالين للبريطانيين خاصة ويمنع تحقيق الوحدة الوطنية[213]. وقد أيّد ذلك الرأي المؤتمر الذي عُقد برئاسة السير آي. إيج. هرتزل يوم السادس من ديسمبر عام 1919 في دائرة الهند. ومفاده أنه في اعتقاد المؤتمر أنه يجب أن تكون هناك ولاية كردية في السليمانية تحت الرعاية البريطانية. وأن يكون هناك مجلس ليعالج شؤون المقاطعة الواقعة بين الزابين مع استثناء رادنورز إلى أن تطلب الانضمام، وأن تكون الجزيرة مركزاً لدولة ذات حكم ذاتي تحت رعاية فرد من عائلة بدرخان. وكانت بريطانيا تهدف إلى جعل الوطنيين الأكراد، تحت سيطرة بريطانيا في الوقت الذي كانوا فيه يأملون تحويل هذه الإدارات والدويلات الكردية التي كانت بريطانيا تزمع تأسيسها إلى حكومة كردية مستقلة، ولكن فشلت فكرة إنشاء الإدارات والدويلات الكردية لأن الأكراد بدل الترحيب بالنفوذ البريطاني كما كانت تأمل بريطانيا أظهروا عداء شديداً.

مشروع دولة كردية

بعد الحرب العالمية كان البريطانيون قد لعبوا بفكرة تأسيس دولة كردية تحميها بريطانيا للأسباب الآتية:

1. محاولة دفع نفوذهم شمالاً إلى المنطقة الاستراتيجية التي تجاوز القوقاز المواجهة للاتحاد السوفياتي والذي أصبح العدو الأول لبريطانيا بعد ثورة أكتوبر الاشتراكية سنة 1917.

2. إن تأييد الأماني الكردية يمكن أن يتخذ وسيلة للضغط على تركيا الكمالية وللقضاء على كل ادّعاء تركي حول ولاية الموصل الغنية بالنفط[214].

3. جعل كردستان وسيلة للضغط على العراق والحركة الاستقلالية العربية التي تضطر إلى الاستنجاد ببريطانيا من ناحية أخرى[215].

4. كسب أنصار لبريطانيا في كردستان وبالتالي فرض السيطرة البريطانية عليها. خاصة وأن المتوقع كان أن تجبر الظروف هذه الحكومة الكردية على التودّد والتقرّب من بريطانيا لصيانة وجودها من الخطر التركي بوجه خاص.

وكان يدافع عن فكرة الدولة الكردية كل من الميجور نوئيل الذي عُيِّن مستشاراً سياسياً للشيخ محمود في السليمانية ثم اللورد كيرزون. ولذلك فحينما ذهب ويلسون إلى لندن في أوائل سنة 1919 ليطالب بإنشاء دولة عراقية تخضع للحكم البريطاني وتشمل كل ولاية الموصل، عارض اللورد كيرزون وفضّل أن يضمها إلى دولة كردستان التي حاولوا إنشاءها في ذلك الوقت[216]. كما كان نوئيل يرى عدم تجزئة كل كردستان وتشكيل دولة فيها وكان يرى أن ذلك يمكن تحقيقه عن طريق:

1. إخراج النفوذ التركي من كردستان.

2. عدم تقسيم كردستان.

3. أن تتبع الحدود بقدر الإمكان الخط القومي بين الأكراد والعرب.

وقد تبلورت سياسة إقامة دولة كردية في اتفاقية سيفر 10 أغسطس سنة 1920، لكن نصوص هذه الاتفاقية لم تخرج إلى حيِّز التنفيذ بسبب تغيّر الظروف الدولية.

لقد صرفت بريطانيا النظر عن فكرة استقلال الأكراد أو حصولهم على الحكم الذاتي وإقامة دولتهم للأسباب التالية[217]:

1. إن الميثاق الوطني التركي الذي وضع سنة 1920 طالب بالسيادة على لواء الموصل. وقد خشي الإنكليز أن يؤدِّي قيام دولة كردية إلى إغراء الأكراد بالانضمام إلى الدولة الجديدة وبالنتيجة يؤثر ذلك على الدولة العراقية الناشئة[218] وعلى ضياع منابع النفط من أيدي البريطانيين.

2. إن قيام هذه الدولة يمكن أن يهدِّد بالانفجار وإلى إخلال بتوازن الشرق الأوسط واستقراره حيث إن تأسيس هذه الدولة سيؤدِّي في النهاية إلى انتفاع الاتحاد السوفياتي بها أكثر من

أي جهة أخرى.

3. كانت بريطانيا تتطلّع إلى كسب الرأي العام العربي وقد وجدت من الصعب عليها أن تشجِّع في الوقت نفسه الخطط التي يكون من شأنها تضييق الرقعة التي يطالب بها العرب[219].

4. وجد البريطانيون أنه لا يمكن إقامة دولة كردية لأن مصطفى كمال أتاتورك كان قد رفض السماح للأكراد الأتراك بالمشاركة في مثل هذه الدولة وفرض عليهم البقاء داخل حدود تركيا الحديثة، فعملت بريطانيا على إمساك العصى من النصف وقرّرت ضم مناطق الأكراد للعراق على أن تقام في مناطقهم إدارة خاصة بهم والنص على ضمان حقوقهم القومية. وكان هذا الوضع المعتدل بالنسبة للديبلوماسية البريطانية يسمح بوجود مشكلات جديدة بين العرب والأكراد ويسمح لبريطانيا بالتدخّل كحكم بينهما[220]، بينما كان يسمح باستمرار الحصول على موارد البترول من شمال العراق مختبئة وراء الدولة العراقية في بغداد[221].

5. لم يكن في نيّة البريطانيين أن يحسموا القضية الكردية في العراق نهائياً. وبطبيعة الحال لم تكن السياسة الاستعمارية تستطيع أن تتقبّل فكرة ضمان الاستقلال لسكان منطقة هامة كمنطقة الموصل. ومن الناحية الأخرى لم يكن الموقف العدائي الذي وقفه الأكراد من الحكومة العراقية الجديدة بالأمر السيئ. فقد كان ينطوي على تنبيه دائم لفيصل وأصحابه بأنّ بريطانيا قد تعبّر عن موافقتها على استقلال الأكراد في حالة جريان الأمور في العراق مجرى لم تستشر بشأنه بريطانيا وتوافق عليه[222].

6. إن الأكراد أنفسهم لم يوحِّدوا صفوفهم ويبرهنوا لبريطانيا أنه يمكن الاعتماد عليهم في إقامة دولة تستطيع أن تحافظ على نفوذ بريطانيا وأهدافها.

7. إن العرب كانوا يطالبون بضم الموصل للعراق وقد وقفوا إلى جانب الإنكليز في الحرب العالمية ضد تركيا، بينما وقف الأكراد إلى جانب تركيا ضد الإنكليز ولم يكن منتظراً من بريطانيا أن تتبنّى مطالب الأكراد في ظل هذه الظروف[223].

تذبذب السياسة البريطانية
إزاء كردستان

وعدت بريطانيا سكان بلاد الرافدين عامة بالحرية والاستقلال وتخليصهم من نفوذ الأتراك ومنحهم حق تقرير المصير وقد أصدرت في هذا الشأن عدة بيانات منها تصريح الجنرال منود لأهالي بغداد في 19 مارس سنة 1917. ثم التصريح الإنكليزي الفرنسي في 8 نوفمبر سنة 1918 الذي أحيا الآمال الوطنية، وكان من أهم الوعود والتصريحات البريطانية الفرنسية بالاستقلال بسبب توقيته بعد انتهاء الحرب[224]. لكن سرعان ما تنكّرت بريطانيا لهذه الوعود والتصريحات إذ سرعان ما كتب أرنولد ويلسون إلى حكومته في 16 نوفمبر، وبعد أسبوع واحد من التصريح الإنكليزي الفرنسي بأن دوره الرئيسي هو إعلان ما بين النهرين محمية بريطانية تتمتّع فيها جميع العناصر والطبقات بالحدّ الأدنى من الحرية والحكم الذاتي[225]. ولكن سرعان ما عملت بريطانيا على إنشاء دولة كردية وكان أبرز مظهر لهذه السياسة هو توقيعها على اتفاقية سيفر في أغسطس سنة 1920 وقد دفعها إلى ذلك عداء الكماليين لبريطانيا وتقرّبهم من الاتحاد السوفياتي واندلاع ثورة 30 يونيو في العراق ضد الاستعمار البريطاني[226]. ولكن بريطانيا سرعان ما بدأت تتراجع عن هذه السياسة بعد صمود الكماليين وهزيمتهم لليونانيين وقضائهم على الدولة الأرمنية وتصميمهم على عدم منح أي حقوق قومية للأكراد. ولكن في ديسمبر سنة 1922 أعلنت بريطانيا في بيان مشترك مع حكومة العراق التي كانت تحت الانتداب البريطاني آنذاك عن تأييدها لتأليف حكومة كردية للوقوف في وجه الأتراك. ثم في عام 1923 عدّلت عن هذا المشروع ووقّعت معاهدة لوزان مع تركيا التي تجاهلت تماماً أي ذكر لموضوع الدولة الكردية. أما أسباب هذا التذبذب والاضطراب في السياسة البريطانية، فبالإضافة إلى تغيّر الظروف الدولية ومرونة بريطانيا للتكيّف مع الأحداث المتغيرة فهو

عدم وثوق ساسة الإمبراطورية بكرد ذي نفوذ يركن إليهم في حراسة مصالح بريطانيا في كردستان الغنية بالبترول[227].

كردستان والأكراد في الاتفاقيات
والمعاهدات والمنظمات الدولية

أثناء الحرب العالمية الأولى بدأت بريطانيا وفرنسا بالاشتراك مع روسيا القيصرية مباحثات حول "الترتيبات المقبلة" في الشرق الأوسط بعد أن تنبّأت هذه الدول بهزيمة ألمانيا والدولة العثمانية في الحرب. وقد اشترك في المباحثات السير مارك سايكس وزير خارجية بريطانيا، وتشارلز فرنسيس جورج بيكو وزير خارجية فرنسا وقد توجّها إلى روسيا حيث تباحثا مع سيرجي سازانوف وزير خارجية روسيا 1916 وقد تمخّضت المراسلات والمباحثات بين الدول المذكورة على تقسيم ما تبقّى من الإمبراطورية العثمانية بينهم فيما عرف باتفاقية سايكس – بيكو مايو سنة 1916، وعلى الوجه التالي:

خصَّ فرنسا ضمن المنطقة الزرقاء، منطقة الموصل في شمال العراق أي كردستان الجنوبي وهي المنطقة الغنية بآبار النفط، وكان المفروض أن تكون الدولة العربية تحت الحماية الفرنسية[228] كما خصّها إقليم كيليكيا وتشتمل على ولاية أضنة، وهاتين المنطقتين، الموصل وكيليكيا أغلبية سكانهما من الأكراد[229].

وقد اشتملت المنطقة الروسية على المنطقة الشمالية الشرقية من تركيا والتي تشتمل بشكل رئيسي على أقاليم أرضروم، طرابيزون، وان، تبليس وتكون غالبيتها كردستان المركزية التركية. وهذه المنطقة تبلغ في مساحتها حوالي 60,000 ميل مربع من البحر الأسود ومنطقة الموصل وأورميه[230].

أما المنطقة البريطانية فلا مجال لذكرها وهي على العموم بالنسبة للعراق كانت تشتمل بصورة رئيسية على وادي الرافدين من جنوب حدود ولاية الموصل إلى الخليج العربي[231]. لم ينفّذ اتفاق سايكس – بيكو بالنسبة إلى المنطقة الروسية في كردستان بسبب الثورة الروسية في أكتوبر 1917 وعقد الحكومة السوفياتية هدنة مع تركيا في الخامس من ديسمبر سنة 1917 ثم معاهدة برست ليتوفسك في الثالث من مارس سنة 1918 والتي نصّت على أن تسحب روسيا قواتها من تركيا إلى الجهة الروسية من خط الحدود القائم بين الدولتين قبل اندلاع الحرب[232].

وأما منطقة الموصل التي كانت من نصيب فرنسا فقد انتقلت إلى يد البريطانيين بعد انتهاء الحرب باتفاق بين الدولتين. وأما منطقة كيليكيا فقد تركها الفرنسيون للأتراك الكماليين بموجب تسوية بين الدولتين وقعت في أنقرة في 20 أكتوبر سنة 1921[233].

بدأ الأكراد يركّزون جهودهم لمطالبة الهيئات الدولية التي احتلت الآستانة بتوحيد المناطق الكردية ومنحها حكماً ذاتياً، بمراجعة اللجان الأوروبية والأميركية التي تكوّنت لاستفتاء الشعوب التي انفصلت عن الإمبراطورية العثمانية لهذا الغرض. كما رأى مفكرو الأكراد وجوب الاتجاه بمساعيهم الوطنية إلى خارج الدولة العثمانية بعد أن رفضت وزارة فريد باشا منح الاستقلال الذاتي للأكراد[234]. وقد ركّز الأكراد اهتمامهم نحو مؤتمر الصلح الذي انعقد في باريس في مارس 1919 خاصة وأن عام 1919 قد حفل بالآمال بالنسبة للأكراد والعرب والأرمن فقد أقبلت هذه السنة ومعها وعود ويلسون بتقرير مصير الشعوب[235].

لذلك قام الحزب الوطني الكردي في الآستانة والذي يرأسه عبد القادر شمزيئنان ومعه أبناء بدرخان بهذه المهمة فانتخبت كل من جمعية "تعال الكرد" وجمعية التشكيلات الاجتماعية وجمعية استقلال كردستان الجنرال شريف باشا السليماني ابن سعيد باشا ممثلاً لها ورئيساً للوفد الذي أرسله الأكراد إلى باريس[236].

كما قام الشيخ محمود بإعداد مضبطة عامة وقّعها أبناء السليمانية وأفراد العشائر في هذه المنطقة تتضمن توكيل "شريف باشا" ممثلاً للأكراد في مؤتمر الصلح بغية المطالبة بحقوق الشعب الكردي. وقد دوّنت هذه اللائحة ونظّمت في بادئ الأمر في دار الحكمدارية. فضلاً عن أن الشيخ محمود وعدد من رؤساء العشائر كانوا حاضرين عملية التوقيع كما حضرتها نخبة من المثقفين مع ميجر نوئيل وقد كتب رفيق حلمي تلك المضبطة مع الرسالة الخاصة الموجهة إلى شريف باشا، وقد

أرسلت هذه المواد مع كل من رشيد زكي كايان من السليمانية والسيد أحمد البرزنجي الذي كان سكرتيراً خاصاً للشيخ محمود إلى باريس، بيد أن هذه الرسالة وهذا التوكيل لم يعطيا الثمرة المنشودة لأن هذا الوفد لم يتمكّن من الوصول إلى باريس ولم تصل المضبطة والرسالة إلى شريف باشا[237].

استطاع الجنرال شريف باشا عقد معاهدة ائتلافية بينه وبين نوبار باشا رئيس الوفد الأرمني في ديسمبر سنة 1918 بباريس لحل المسائل المتنازع عليها بين الأكراد والأرمن حلاً سلمياً بدون ترك فرصة للتدخل فيها من القوى الأخرى وعلى أساس أن تكون كردستان دولة مستقلة عن الدولة الأرمنية المنوي تأليفها[238].

ونتيجة لهذا الاتفاق تقدما إلى مؤتمر الصلح بمذكرتين وخريطتين لكردستان وأرمينيا ضمّناها مطالب وحقوق الأمتين الكردية والأرمنية في 22 مارس سنة 1919. وفي أول مارس سنة 1920 رفع الممثلان شريف باشا ونوبار باشا مذكرة باسم كل منهما إلى مجلس الحلفاء الأعلى في باريس ضمّناها الاتفاق الذي توصّلا إليه وقد أقرّ المجلس رغبتهما مبدئياً[239] كما صادق عليها الحلفاء فيما بعد حيث تضمّنتها اتفاقية سيفر 10 أغسطس سنة 1920[240].

كردستان في اتفاقية سيفر
10 أغسطس 1920

تضمنت اتفاقية سيفر فيما يختص بكردستان في المواد 62، 63، 64 ما يلي[241]:

أ– فقدان تركيا مناطق ما بين النهرين وجنوب شرق الأناضول وسوريا "وهي المناطق التي يقطنها الأكراد" بالإضافة إلى المناطق العربية الأخرى التي كانت تحت سلطة العثمانيين.

ب– كان المقصود بكردستان في اتفاق سيفر المنطقة الواقعة جنوب شرق الأناضول "أي كردستان المركزية".

ج– منح الاستقلال الذاتي للأكراد في كردستان والتنويه بإمكان منحهم الاستقلال إذا ما أثبت الشعب الكردي رغبته في ذلك:

ستقلال الذاتي للأكراد كما ورد في سيفر كان مشروطاً بتحفظات قوية وهي:

استفتاء أهالي المنطقة الكردية فيما إذا كانوا يريدون الانفصال عن تركيا أم لا.

– يعرض نتيجة الاستفتاء على عصبة الأمم لتقرر في ضوء ذلك ما إذا كان الأكراد جديرين بالاستقلال أم لا.

- إذا ما قررت عصبة الأمم جدارة الأكراد بالاستقلال يبلّغ ذلك إلى تركيا التي عليها أن تنفّذ قرارات عصبة الأمم في هذا الشأن. ولا يمانع الحلفاء عندئذ من انضمام أكراد ولاية الموصل إلى الدولة الكردية المقترحة[242].

أمّا كردستان إيران والجزء الكردي من سوريا فقد استبعدا من الدولة المقترحة ولم يرد بشأنهما إشارة في اتفاق سيفر[243].

ينشأ سؤال عما إذا كانت بريطانيا وفرنسا مهتمتين حقّاً كما أكدت اتفاقية سيفر على ضمان حق تقرير مصير الشعب الكردي؟ أم كان همهما الحقيقي الحيلولة دون اتساع الأثر الذي أحدثته ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا سنة 1917. وقد رأت الدولتان إقامة دولة متخلفة إقطاعية تكون بمثابة العازل بين تركيا وروسيا السوفياتية وكنقطة استراتيجية محتملة ضد الاتحاد السوفياتي قريبة من حقول النفط في القوقاز، وقد أرعبهم التعاون بين الأكراد والكماليين فرموا بهذه الخطة إلى فصل الأناضول الشرقي أي كردستان تركيا فيضعفون بذلك موقف الكماليين، وكان البريطانيون بوجه خاص يعتقدون بأن هذه الدولة لدى قيامها ستكون تحت نفوذهم في الوقت الذي كانت بريطانيا تسعى إلى انتزاع الموصل من تركيا بصفة نهائية[244].

كانت اتفاقية سيفر واهية لم تكن لتطبّق على غير حكومة السلطان وهي حكومة لم يبق لها من السلطان سوى الاسم بعد أن فقدت سيطرتها على أكثر مناطق الأناضول الشرقي. وقد وصف مصطفى كمال اتفاقية سيفر بأنها حكم بالإعدام على تركيا. ولذلك فقد رفضها واتهم كل من قبلها بالخيانة ومنهم الصدر الأعظم، كما رفضها المجلس الوطني الكبير[245]. وقد بدأ مصطفى كمال في اتخاذ الإجراءات التي تجعل هذه الاتفاقية غير قابلة للتطبيق، فقد تحرك أتباعه يدعمهم الجيش التركي المعاد تنظيمه إلى ديار بكر وإلى غيرها وصفّى نشاط العصبة الكردية كما جنّد قواته لمقاتلة اليونانيين في غرب الأناضول حين أحرزت القوات التركية انتصاراً كبيراً على الجيش اليوناني عند نهر كاسارى في صيف سنة 1921. وما إن حلّ سبتمبر سنة 1922 حتى كانت تركيا برمّتها تقريباً قد تحررت من أيدي القوات الأجنبية[246]. ولم تكن انتصارات الكماليين وموقف الأتراك من الأكراد هي السبيل الوحيد أمام تعطيل بنود اتفاقية سيفر. إن انقسامات الأكراد على أنفسهم حول رغباتهم وخططهم من أجل الحصول على الاستقلال الذاتي كانت سبباً لتعطيل تنفيذ هذه الاتفاقية[247]. فقد كان الأكراد في حيرة من أمرهم حيث عمل الأتراك بمهارة وبذلوا كل جهودهم ليطبعوا في أذهان الأكراد أن هذه الاتفاقية لا تساوي الحبر الذي كتبت به. مع التهديد بغزو واسع النطاق لديارهم، ومخابرات سرية مع وجوه المدنيين وأعيانهم، حيث أرسل الأتراك هو خليفة المسلمين. وكان من نتيجة هذه الجهود التركية أن وجد الأكراد أنفسهم يتنازعهم كل ما يتصوره المرء من ميول

متضاربة كالإخلاص لدينهم والخوف من جبروت أسيادهم السابقين وأحلامهم في نيل الاستقلال وهو مما لا يمكن الحصول عليه إلا بمساعدة البريطانيين[248].

دعا البريطانيون إلى عقد مؤتمر في لندن يشترك فيه الوطنيون الأتراك "الكماليون" لإنقاذ اتفاقية سيفر. وقد أرسلت حكومة إسطنبول ممثلين عنها إلى ذلك المؤتمر أيضاً، حيث عقد جلساته في الفترة من 21 فبراير إلى 12 مارس سنة 1921. وقد حاولت بريطانيا التوفيق بين مواقف حكومتي أنقرة وإسطنبول. لكن انتهى هذا المؤتمر بالفشل بسبب إصرار وفد أنقرة برئاسة بكير سامي على ألاّ تكون سيفر أساساً لأي تسوية[249]. لذلك أدّى فشل هذه المحاولات إلى تجميد الاتفاقية وعدم انتقالها إلى حيّز التنفيذ. وبرغم تلك، فلا شك أنها كانت مرحلة خطيرة في تطور المسألة الكردية. فلأول مرة في التاريخ بحثت وثيقة سياسية دولية قضية الاستقلال للمناطق الكردية في تركيا[250].

لقد كانت النهاية الرسمية لاتفاقية سيفر توقيع معاهدة لوزان 24 يوليو سنة 1923.

معاهدة لوزان والأكراد

24 يوليو سنة 1923

افتتح مؤتمر لوزان للسلام في العشرين من نوفمبر سنة 1922، وقد انقسم إلى فترتين متميزتين: الفترة الأولى من 20 نوفمبر سنة 1922 إلى 4 فبراير سنة 1923 والفترة الثانية من 24 أبريل إلى 24 يوليو سنة 1923. وكان اللورد كيرزون وعصمت إينونو هما الممثلين الرئيسين لبريطانيا وتركيا[251]. وكانت بريطانيا تطالب في هذا المؤتمر بحدود تزيد عن تخوم ولاية الموصل الشمالية في حين كانت تركيا تطالب بإعادة كل ولاية الموصل، أو كردستان العراق إليها. وفي الرابع من فبراير سنة 1923 تمّ الاتفاق على استبعاد قضية الموصل من منهاج المؤتمر وإعطاء الحكومتين البريطانية والتركية مهلة قدرها تسعة أشهر لعلهما يتوصلان خلالها إلى تفاهم مباشر. فإن فشلتا في الاتفاق بحال موضوع النزاع إلى عصبة الأمم. وفي غضون هذه المدة يبقى الوضع "الراهن" على حاله ويحترمه الجانبان ويتعهد الطرفان بعدم إحداث أي تغيير في هذا الوضع بحركات عسكرية أو غيرها[252]. وفي نهاية الفترة الثانية تمّ التوصل إلى معاهدة لوزان التي وقّعت في 24 يوليو سنة 1923 من قبل الدول المشتركة في هذا المؤتمر. وكان من نتيجة التوقيع عليها أن احتفظت تركيا بكافة أراضيها الأصلية[253].

ولم يرد ذكر للمسألة الكردية في متن المعاهدة بعكس اتفاقية سيفر سنة 1920 إذا لم ينص إلا على القول بوجوب احترام الحقوق الثقافية والدينية للأقليات والقوميات. فقد تعهدت تركيا في المادة الثامنة والثلاثين بإعطاء الحرية الكاملة لكل سكان تركيا بدون تمييز بسبب المولد أو القومية أو اللغة أو العنصر أو الدين أو العقيدة، وعلى تمتع الأقليات غير الإسلامية بحرية الحركة والهجرة[254]. وبالطبع كان الأكراد والأرمن هم المقصودين بالعناصر القومية، والأثوريون بحرية

الحركة والهجرة. كما نصت المادة التاسعة والثلاثون على حرية الأتراك في استعمال اللغة في حياتهم الخاصة وفي التجارة أو ممارسة شعائرهم الدينية أو في الاجتماعات العامة وإعطاء الحكومة التركية للوطنيين الذين لا يتكلمون التركية كالأكراد، والأرمن الحرية في استعمال لغاتهم الخاصة أمام المحاكم. كما نصّت المادة الرابعة والأربعين على أن هذه الضمانات التي أعطيت للأقليات غير الإسلامية بوجه خاص توضع تحت حماية عصبة الأمم[255]. والمهم أن موضوع الأكراد في معاهدة لوزان قد أصبح أقلّ اتساعاً مما كان عليه في سيفر، فلم يصبح الحديث عنه في المعاهدات الجديدة حديث الاستقلال، إنما مجرد الرغبة الخيِّرة للدول المتحالفة نحو الأقليات[256].

الأكراد في مشكلة الموصل 1925

تشمل منطقة الموصل في أغلبها كردستان الجنوبي حيث كانت تتكون في سنة 1918 من أربعة ألوية هي الموصل وكركوك والسليمانية وأربيل[257].

وقد نشأت المشكلة بعد الحرب العالمية كنتيجة لاندحار وانحلال الإمبراطورية العثمانية ونشوء العراق تحت وصاية بريطانيا[258].

وكانت ولاية الموصل في غاية الأهمية من الناحية الاستراتيجية إذ إنها مفترق الطرق بين العراق وسوريا وتركيا وإيران، وجنوب الاتحاد السوفياتي. وقد زاد من أهميتها اكتشاف النفط بها.

دخلت ولاية الموصل في حوزة السيطرة البريطانية في العراق رغم أنها كانت عند توقيع هدنة مدروس أكتوبر سنة 1918 تبعد ثلاثين ميلاً إلى شمال خط وقف إطلاق النار مع تركيا حيث احتلتها القوات البريطانية عسكرياً بعد توقيع الهدنة.

وكانت ولاية الموصل تدخل ضمن منطقة النفوذ الفرنسي طبقاً لاتفاقية سايكس بيكو[259]. وقد رأى الإنكليز بعد أن احتلوها ضرورة إدخال تعديل على اتفاق سايكس بيكو عن طريق تسوية مع فرنسا تعترف لهم بموجبها بهذا التعديل، لأن الآثار الناتجة عن ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا سنة 1917 قد جعلت روسيا السوفياتية مصدر خطر يهدد نفوذ بريطانيا وإمبراطوريتها وأملاكها. بالإضافة إلى أطماع بريطانيا في الاستحواذ على النفط عصب الصناعة والحرب وميدان استغلال واستثمار رؤوس الأموال[260].

لذلك، فقد انتهز البريطانيون فرصة زيارة كليمانصو رئيس وزراء فرنسا إلى لندن في ديسمبر سنة 1918 حيث دارت محادثات بينهم وبينه في هذا الشأن انتهت باتفاق وافقت فيه فرنسا

على إدخال منطقة الموصل في دائرة النفوذ البريطاني في مقابل أن تأخذ فرنسا 26% من ثروات النفط الموجودة في هذه الولاية[261].

بعد استقرار العلاقات البريطانية العراقية بتوقيع معاهدة أكتوبر سنة 1922 وعقد معاهدة لوزان في 24 يوليو سنة 1923 استقرت سياسة بريطانيا على العمل على إلحاق كردستان الجنوبي المعروف باسم ولاية الموصل إلى العراق. وكانت قد اتفقت مع تركيا في معاهدة لوزان على ضرورة التوصل إلى حلّ لهذه المشكلة بالطرق الودية في خلال تسعة أشهر اعتباراً من أكتوبر سنة 1923[262].

لقد اعتبر الأتراك أن بقاء الأكراد موجودون في الموصل خارج نطاق سيطرتهم يمهد السبيل أمامهم لإثارة الأكراد الموجودين في تركيا. لذلك، طالبوا بضم ولاية الموصل إلى أراضي الجمهورية التركية[263].

وفي المفاوضات الخاصة بالموصل مع البريطانيين 1924 في إسطنبول أكّد الأتراك وجهة نظرهم نحو الأكراد. وخاصة في أن الأتراك والأكراد أبناء وطن واحد وأنه من المستحيل اقتطاعهم من وطنهم ثم إن الأكراد في ولاية الموصل قد انتخبوا عنهم نواباً في المجلس الوطني التركي الكبير وأن المجموعتين التركية والكردية قد عاشتا بود جنباً إلى جنب طيلة قرون عديدة[264].

أقرّ مجلس عصبة الأمم في 30 سبتمبر سنة 1924 تشكيل لجنة لدراسة مشكلة الموصل على الطبيعة بعد أن تعذّر حلّها بالمفاوضات بين بريطانيا وتركيا. وقد وصلت اللجنة إلى الموصل في 27 يناير سنة 1925، وقد باشرت استجواب السكان عن رغبتهم وآرائهم في المستقبل، فعمد رئيس الوزراء ياسين الهاشمي ذلك إلى التدخّل بشكل غير مشروع وأرسل برقية احتجاج إلى رئيس اللجنة بواسطة المندوب السامي في السادس من فبراير سنة 1925 احتج فيها احتجاجاً شديداً على إلقاء أسئلة من هذا النوع التي ليس لها مساس بقضية الحدود[265].

من الطبيعي أن يحدث انقسام بين أهالي ولاية الموصل عند قدوم اللجنة بسبب اختلاف السكان وأوضاعهم الاجتماعية. فمنهم من كان يريد الرجوع إلى الحكم التركي بدافع الدين الإسلامي ورفض حكم الإنكليز غير المسلمين وأمّا الأقليات المسيحية واليهودية فكانت تصرّ على عدم العودة للحكم التركي[266].

وقد كان الأكراد الذين يؤلفون ثلاثة أخماس سكان الولاية ضد الحكم العربي والتركي. وكان كبار الملاك منهم هم الطبقة الوحيدة المؤيدة للحكومة العربية وتريد تبعية الولاية لحكومة بغداد[267].

بمجرد أن علم أكراد السليمانية بتشكيل لجنة للتحقيق أرسلت الجمعية الكردية في السليمانية في الأول من أكتوبر سنة 1924 إلى عصبة الأمم مذكرة، تعارض فيها المطالب التركية في ولاية الموصل وأنكرت وجود أي علاقة بين الأكراد والأتراك سوى الدين فلمّا أصبحت تركيا لا دينية لم يبقَ أي رابطة على الإطلاق. وقد وصفت المذكرة محاولة ضمّ أكراد ولاية الموصل إلى تركيا بأنها جريمة ضد الحقوق الإنسانية عامة وضد حقوق الأكراد خاصة. وختمت المذكرة بالالتماس من مجلس عصبة الأمم أن يساعد على تحسين حالة شعب منسي ومهجور ليخدم السلم والرقي في الشرق الأدنى[268].

كما أرسلت الجمعية الكردية مذكرة ثانية إلى مجلس عصبة الأمم تذكر فيها أن واجبها هو أن ترفع للعصبة صوت كردستان "وإن كان هذا الصوت ضعيفاً لا يسمع في العالم المتمدن". وأوضحت أن الجمعية قامت في وجه الأتراك بعد أن تحررت كردستان أخيراً من ظلمهم. وقد تأسست للدفاع عن منافع الشعب الكردي وهي تعارض بشدة مطالب حكومة أنقرة بامتلاك الموصل لأن أكثرية سكان هذه الولاية من الأكراد[269].

وحينما توجهت اللجنة إلى السليمانية كان الإنكليز يعتقدون أنهم يوشكون على خوض المعركة الفاصلة بالنسبة لقضية الموصل[270].

لأن السليمانية إقليم ليس فيه أقلية تركية أو عربية كان في ثورة دائمة ضد السلطات العراقية والبريطانية طوال السنوات الماضية على قدوم اللجنة. وكان زعيم الثورة الذي يحظى باحترام الأكراد على صلة بتركيا مستنجداً وطالباً العون، وبوجه عام كان أعضاء اللجنة يتطلعون إلى إجراء التحقيق في منطقة قد يستمعون فيها إلى رأي شعب قدّم أعظم برهان على استقلاله الفكري[271].

في الوقت الذي كانت لجنة التحقيق تباشر أعمالها في كردستان العراقية اندلعت ثورة كردية بزعامة الشيخ سعيد بيرات في مارس سنة 1925 ضد السلطات التركية، وقد اتهمت تركيا الحكومة البريطانية بأنها هي التي حرضت الأكراد على الثورة بسبب الخلاف حول الموصل، ومع أنه ليس ثابتاً حتى الآن ما إذا كان البريطانيون هم المحرضين فعلاً على هذه الثورة إلا أن الثابت أن

بريطانيا قد قابلت هذه الثورة بالارتياح[272]. إذ إن أي اضطرابات بين أكراد تركيا والسلطات التركية في الوقت الذي تباشر لجنة التحقيق أعمالها من شأنه أن يعزز موقف بريطانيا من هذه المسألة، وهذا هو ما حدث[273]، فقد أعطت زيارة اللجنة في هذا الوقت زخماً شديداً للشعور الوطني الكردي الذي جرف في طريقه عدداً كبيراً من المستائين الذين كان أكثر الإنكليز تفاؤلاً يتوقع وقوفهم إلى جانب تركيا[274]، فإذا بهذا الشعور يدفعهم إلى المعسكر المعادي للأتراك. إن الاستجوابات الطويلة كادت كلها تكون ذات اتجاه قوي كردي غلاب[275].

لقد قابلت اللجنة المواطنين البارزين الذين اتسع لها الوقت لمقابلتهم وهم: أحمد بك، شيخ قادر أخو الشيخ محمود، آغا عبد الرحمن. وكانوا ممتلئين بروح النضال، فالأمر، بل هو أخطر من هذا، ولقد عقدوا العزم بجهودهم بسوء الحكم العثماني ورفضهم له في جلسة عامة للجنة بل تمادوا وهم يوجهون بدورهم أسئلة الاتهام إلى جواد، بصدد طلبه إعادة ضمّ الموصل إلى تركيا، وأعلنوا عن عزمهم على ألاّ يخضعوا مرة ثانية إلى الأسياد الذين سبق وقاسوا منهم الأمرّين[276].

وقد استمرت التحقيقات في السليمانية ثلاثة أيام، وكان كل الشهود البارزين على كلمتهم وعهدهم. ولم يخفوا شيئاً عن مشاعرهم في الجلسات العلنية مثلما تعهدوا فشجبوا فساد الحكم التركي، وذكّروا الأتراك بشعور المختال بمناسبات عديدة منها انسحاب عام 1918. عندما هزم الأكراد كل الحملات التي أرسلت لقمع انتفاضاتهم فعرّوا جنودهم من ثيابهم وعرضوا بمرارة حادث مقتل الشيخ سعيد والد الشيخ محمود[277]، في الموصل سنة 1908. لقد اقتنعت اللجنة بأن الأهالي قد عبّروا عن رغباتهم تعبيراً كاملاً حرّاً وقد وجدت أن الشعور القومي الكردي هو الغلاب وإن كان يعدّ فتياً. ومع أن كثيراً من القوم قد عبّروا عن رغبتهم النهائية الجازمة في الاستقلال التام الناجذ. فإن بعضهم وهم كبار الملاك وغير المسلمين قد أدركوا فوائد وصاية حريصة لذلك أبدوا استعدادهم للانضمام إلى العراق على شرط أن يتمتعوا بإدارتهم الذاتية. لهم لغتهم ومدارسهم وموظفيهم[278]. وبعد انتهاء التحقيق رفعت اللجنة تقريرها إلى مجلس العصبة في 16 يوليو سنة 1925، وقد خصّ الأكراد في تقرير اللجنة ما يلي:

أ– إن خمسة أثمان سكان ولاية الموصل من الأكراد، فهم لذلك أهم عنصر في النزاع وهم ليسوا تركاً ولا عرباً، فهم يختلفون عن الأتراك في عاداتهم وتقاليدهم، ولا سيما مركز المرأة

عندهم. ويختلفون عنهم في مظهرهم الجسدي وهم أقرب إلى أكراد إيران منهم إلى أكراد تركيا ولكنهم ليسوا إيرانيين. وقد استطاعوا أن يعيشوا عيشة راضية مع الأقوام التي سكنت في بلادهم.

ب- إن العراق العربي لا يمتد شمالاً إلى أبعد من هيت – تكريت، أو منطقة جبل حمرين[279].

ج- في جميع المصادر الجغرافية منذ الفتح العربي حتى تاريخ تحقيق اللجنة سنة 1925، لم تعتبر، ولم توصف، ولم تظهر الأراضي المتنازع عليها يوماً كجزء من العراق. وفي الماضي لم يكن اسم "العراق" مألوفاً عند سكان ولاية الموصل كإسم لبلادهم، كما أن مدينة كركوك بناها الأكراد. وكانت المنطقة موطن الكويتيين الذين سكنوا قبل نزوح العرب إلى جنوب العراق.

اقترحت اللجنة في حالة الأخذ بالنواحي العنصرية وجوب إنشاء دولة كردية مستقلة.

أمّا إذا أُخِذ بالنواحي الاقتصادية فقد أوصت اللجنة بضمّ الموصل جنوب خط بروكسل إلى العراق على أن تراعي التحفظات الآتية:

أ- أن يبقى العراق تحت الانتداب لمدة 25 سنة.

ب- لا بد أن تراعى رغبات الأكراد فيما يخص تعيين موظفين أكراد لإدارة بلادهم وترتيب الأمور العدلية في المدارس. وأن تكون اللغة الكردية هي اللغة الرسمية في هذه الأمور، وترى اللجنة أنه إذا ما انتهت مراقبة عصبة الأمم بعد أربع سنوات من إبرام المعاهدة العراقية البريطانية ولم يعط الأكراد تعهداً يجعل لهم إدارتهم المحلية فإن معظم الأهالي يفضلون الأتراك على حكم العرب[280].

لم تعترف تركيا بقرار ضمّ الموصل إلى العراق، إلى أن توصلت مع بريطانيا والعراق إلى توقيع اتفاق ثلاثي معهما في الخامس من يونيو سنة 1926 صودق عليه في أنقرة في الثامن من يوليو 1926. وقد أعطى هذا الاتفاق لتركيا نظير اعترافها بتبعية الموصل للعراق 10% من أسهم شركة النفط التركية تدفع لمدة 25 سنة[281].

وعلى ألا يسمح للاثوريين الذين غادروا تركيا خلال الحرب بالعودة إليها[282].

وقد نصت هذه الاتفاقية على عدة مبادئ وبنود التزم بها الموقّعون عليها، ومن ضمنها:

أ– تعيين خط بروكسل بصفة نهائية كخط حدود بين تركيا والعراق "مادة 1".

ب– التعاون المشترك للقضاء على الحركات المعادية لكل من تركيا والعراق وكان القصد منها بالطبع حركات الأكراد الاستقلالية[283]، فقد تضمّن الفصل الثاني تحت عنوان "حسن الجوار" عدة مواد والتزامات من أهمها:

تعهُّد الدولتين التركية والعراقية بأن يقاوما استعدادات شخص مسلح أو أشخاص مسلحين يقصد بها ارتكاب أعمال النهب والشقاوة "قطع الطرف في المنطقة" المجاورة للحدود "مادة 6".

تتعاون السلطتان العراقية والتركية على تنبيه بعضهما البعض عن أي استعدادات يقوم بها شخص مسلح أو أشخاص مسلحون في المنطقة الحدودية والمذكورة "مادة 7".

التزام كل من الدولتين بالسعي بما لديها من وسائل لمنع مرتكبي "أعمال النهب والشقاوة" في أراضيها بأسرع ما يمكن وإخبار الطرف الآخر بما يتم في هذا الصدد "مادة 8".

تعهد كل من الدولتين بردّ كل من يلجأ إلى أي منهما مرتكباً جناية أو جنحة في منطقة الحدود إلى الدولة الأخرى، هم وغنائمهم وأسلحتهم والذين هم من رعاياها "مادة 9".

تعهُّد الدولتين التركية والعراقية بالامتناع[284] عن كل مخابرة ذات صيغة رسمية أو سياسية مع رؤساء العشائر أو شيوخها أو غيرها من أفرادها من رعايا الدولة الأخرى الموجودين فعلاً في أراضيها. كما تعهّدتا بألا تجيِّر أي منهما تشكيلات للدعاية ولا اجتماعات موجهة ضد أي من الدولتين "مادة 12".

موقف عصبة الأمم
من الحقوق القومية الكردية

حينما رشّح العراق بعد توقيع المعاهدة العراقية الإنكليزية سنة 1930 لقبوله عضواً في عصبة الأمم سنة 1932 خالج مجلس العصبة بعض الشك في إمكان ضمان استمرار تمتّع الأقليات في العراق بحقوقهم القومية. ولذلك دعا مجلس العصبة لجنة الانتدابات إلى وضع الشروط التي يمكن بها الاعتراف بانتهاء الانتداب[285]. وفي 28 يناير سنة 1932 تقدّم إلى منضدة مجلس العصبة المركيز نيود وإلى رئيس اللجنة الدائمة للانتدابات بتقرير بشأن الشروط العامة التي تقتضي استيفاؤها قبل إلغاء الانتداب[286]، والضمانات التي ينبغي أن يتكفل بها وهذه الضمانات تتلخص في:

أ– صيانة الأقليات العرقية واللغوية والدينية بجملة نصوص تدمج في تصريح يفضي به العراق أمام مجلس العصبة ويتقبل الأصول التي وصفها المجلس فيما يتعلق بالضمانات التي تخص الأقليات[287]. وما يتعلق بالعلاقات الخارجية تحفظ المصالح الأجنبية والامتيازات والاتفاقيات والعهود الدولية العامة والخاصة. وقد كانت أهم الشروط المطلوبة من العراق طبقاً لقرار العصبة في 1932/1/28 كما جاء في:

المادة الرابعة: يتضمن نظام الانتخاب تمثيلاً عادلاً للأقليات العنصرية والدينية واللغوية في العراق.

الاختلاف في العنصر أو اللغة أو الدين لا يخل بحق أي من الرعايا العراقيين لا في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية كالقبول في الوظائف العامة والمناصب ورتب الشرف أو ممارسة المهن والصناعات المختلفة[288].

لا يوضع قيد على حرية استعمال أي من الرعايا العراقيين لأية لغة في العلاقات الخصوصية أو في التجارة أو في الدين أو في الصحافة أو النشريات من جميع الأنواع أو في الاجتماعات العامة[289]. ورغماً عن جعل الحكومة العراقية اللغة العربية اللغة الرسمية، ورغماً عن التدابير الخاصة التي ستخطها الحكومة العراقية بشأن استعمال اللغتين الكردية والتركية. تلك التدابير المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذا التصريح تعطي الرعايا العراقيين الذين لغتهم غير اللغة الرسمية تسهيلات مناسبة لاستعمال لغتهم شفهياً أو كتابة أمام المحاكم.

المادة الخامسة: الرعايا العراقيون الذين ينتمون إلى أقليات عنصرية أو دينية أو لغوية يتمتعون قانوناً وفعلاً بنفس المعاملة والأمان الذين يتمتع بها سائر الرعايا العراقيين ويكون لهم بوجه خاص نفس الحق في أن يحفظوا ويديروا ويراقبوا على نفقتهم أو أن يؤسسوا في المستقبل معاهد خيرية أو دينية أو اجتماعية أو مدارس وغير ذلك من المؤسسات التهذيبية مع حق استعمال لغتهم الخاصة وممارسة دينهم فيها بحرية[290].

المادة التاسعة: توافق الحكومة العراقية على أن تكون اللغة الرسمية في الأقضية التي يسود فيها العنصر الكردي من ألوية الموصل وأربيل وكركوك والسليمانية اللغة الكردية بجانب اللغة العربية. أما قضائي كفرى وكركوك حيث قسم كبير من السكان هم من العنصر التركماني فتكون اللغة الرسمية بجانب اللغة العربية إما الكردية وإما التركية[291].

توافق الحكومة العراقية على أن الموظفين في الأقضية المذكورة يجب أن يكونوا ملمين باللغة الكردية أو التركية حسبما تقضي الحال[292].

إن مقياس انتقاء الموظفين للأقضية المذكورة وإن كانت الكفاءة ومعرفة اللغة من قبل العنصر كما هو الحال مع سائر أنحاء العراق، فإن الحكومة توافق على أن ينتقى الموظفون كما هي الحالة إلى الآن وعلى قدر الإمكان من بين الرعايا العراقيين الذين أصلهم من تلك القضية[293].

كما نصت المادة الأولى والعاشرة من التصريح المذكور كذلك على أن الحقوق المحققة للأكراد تعتبر تعهدات ذات شأن دولي[294] حيث اعترفت بها الحكومة العراقية في تصريحها المؤرخ 25 مايو سنة 1925.

مكتب العمال الاشتراكي الدولي
والمسألة الكردية

نتيجة للمذابح التي ارتكبتها تركيا بالأكراد كنتيجة للثورات التي قاموا بها في سنة 1925 سنة 1930 وتجاهلها للالتزامات الدولية الخاصة بمعاملة القوميات غير التركية بها والتي التزمت بتنفيذها في معاهدة لوزان وكان من مظاهر تجاهل هذه الالتزامات:

1. تتريك السكان عموماً بصورة إجبارية ومنع التكلم والكتابة والقراءة باللغة الكردية.

2. نقل السكان من قرية إلى أخرى خاصة من كردستان إلى خارجها وحيث لا تصبح عائلة كبيرة تقطن قرية واحدة.

3. تجريد سكان كردستان من السلاح وإلغاء حياة العشائر وذلك بتوزيع أفرادها على الولايات التركية[295].

قدّم حزب الطاشناق الأرمني بمذكرة لمؤتمر الأممية الثانية المنعقد في زيوريخ في أغسطس سنة 1930 وقد ورد فيها أن المسألة الكردية ذات أهمية كبيرة للأممية الثانية فإن بقيت دون حلّ فمن الممكن أن تهدد السلام في الشرق الأدنى خاصة وأن الأكراد يشعرون بأن العالم قد تخلى عنهم وأن إظهار العطف من جانب الأممية الثانية سيؤدي إلى تعزيز موقف أولئك الذين يقفون في كردستان موقفاً عدائياً من أممية موسكو. وقد أفصح دي بروخر رئيس اللجنة التنفيذية للأمميّة الثانية[296] عن خشيته من أن تلجأ "أممية موسكو" إلى السيطرة على الحركة الوطنية الكردية، كما أبدى خشيته في أن يتطور النزاع الكردي من مشكلة تخص تركيا وحدها إلى مشكلة تخص العراق وإيران وسوريا وقد أوضح أن المسألة الكردية جديدة على الأممية الثانية مما يزيد صعوبتها وعدم فهمها وأنها فيما

يتصل بطبيعة النضال ذات أساليب وظروف تختلف كل الاختلاف، وأن الأممية الثانية التي تنتهج سياسة تقرير المصير للأمم تعلن في ذات الوقت أن هذا الحق ينبغي ألاّ يحقق بالسلاح وبالدماء لأن ذلك قد يؤدي إلى نشوب الحرب في الأقطار المعنية وفي العالم برمّته[297]. وأعلن أوتوباور أحد منظري الأممية الثانية أنها تقف ضد حقوق الأمم بتقرير مصيرها إذا تمّ تحقيقها بالسلاح وسفك الدماء[298]. وبعد مداولات أصدرت اللجنة التنفيذية لمكتب العمال الاشتراكي في 30 أغسطس 1930 قراراً بدعوة العالم إلى الاحتجاج على ما يجري في كردستان من أحداث دامية يذهب الشعب الكردي ضحية لها[299].

وأوضح أن ما يحدث من اختراق الجيش التركي لحدود الدول المجاورة للعراق لملاحقة الأكراد دليل على عدم كفاية عصبة الأمم[300].



الَفصلُ الثاني

الأكراد في سوريا

الكرد من المكونات الأساسية للنسيج المجتمعي والتاريخي السوري، شاركوا تاريخياً في بناء دولة سوريا. سقف مشاركتهم لهذا التاريخ كان يتراوح بين من كانوا في موقع صناع القرار حيث تبوأوا مناصب عليا من رئاسة الجمهورية إلى رئاسة الحكومة وقيادة الثورات ومن كانوا في موقع المقاومة مع الجماهير. وبعد شعورهم بتهميشهم من قبل الأحزاب والسلطات ولا سيما الحزب الشيوعي والأحزاب القومية العربية في أواسط الخمسينيات شكلوا لأنفسهم حزباً خاصاً بهم هو الحزب الديمقراطي الكردي الذي كان أول حزب كردي يتأسس في سوريا في صيف عام 1957. والآن لهم عدد لا بأس به من الأحزاب جاء نتيجة للانشقاقات الحزبية. بعض هذه الأحزاب قدرته محدودة، وبعضه الآخر يملك إمكانيات شعبية معقولة. وقد أسس بعض هذه الأحزاب مع بعض القوى العربية المعارضة "إعلان دمشق" للتغيير الديمقراطي إثر الحراك النخبوي في سوريا في مرحلة ربيع دمشق. قاوم الكرد سياسة سلطة الوحدة في 1958 بين مصر وسوريا فيما يتعلق بحلّ الأحزاب في سوريا. ورفضوا حلّ حزبهم الوحيد بالرغم من أن غالبية الأحزاب الأخرى في سوريا حلّت أنفسها بما فيها حزب البعث. في أواسط الثمانينيات إلى بداية هذا القرن عاشت هذه الأحزاب ضمن إطار سياسة غضّ النظر من السلطة السورية، ووصل قمع السلطة بحقهم إلى الذروة ما بعد عام 2004 أي بعد الانتفاضة الكردية في سوريا (أحداث القامشلي). لهذه الأحزاب نشرات حزبية باللغة الكردية والعربية، ولها مجلات ومواقع إلكترونية. الآن تتفق غالبية الأحزاب مع بعضها ومع المثقفين الكرد المستقلين على ضرورة حماية حركة الاحتجاجات وإنجازاتها وكان لها في هذا الشأن مبادرة للخروج من الأزمة الوطنية المعاشة الآن في سوريا. كما أنها عقدت "مؤتمراً وطنياً" من الحزبيين والمستقلين على أن يمثّل المرجعية السياسية لهم.

والكرد في سوريا يقطنون المناطق التالية: (عفرين "جياكرمانج" عين العرب "كوباني" القامشلي رأس العين "ساري كانيه" عامودا ديريك... إلخ). بالإضافة إلى تواجدهم الكثيف في بعض المدن الكبرى مثل دمشق وحلب والرقة والحسكة وغيرها، ويقدر عددهم بين مليونين وثلاث ملايين نسمة حسب توقّعات الأحزاب الكردية التي هي اثني عشر تنظيماً سياسياً غير مرخص.

وكذلك الأمر، أسس حزب "الاتحاد الديمقراطي" الموالي للعمال الكردستاني في "مجلس الشعب في غربي كردستان" وبعد ضغط من الشارع الكردي السوري، وكذلك القوى الكردستانية مثل الحزبين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وأعلن الكرد السوريون شراكة بين المجلسين واتفقا على اسم "الهيئة الكردية العليا" في أربيل وتحت إشراف رئاسة إقليم كردستان العراق.

وعندما بدأت حركة الاحتجاجات في سوريا، الكل كان يراهن على أنّ الكرد سيشكلون الوقود لأي نشاط معارض. وظنت المعارضة السورية أن الاحتجاجات ستقوى في المناطق الكردية. أمّا السلطة فقد راهنت على صمت الأكراد، ولعل استمرار هذا الصمت سيؤثر سلباً على مصداقية الاحتجاجات ذلك لأنها ستصنّف الاحتجاجات العامة ضمن إطار الصراع الطائفي. ولعل سبب نظرة الكل إلى الكرد على أنهم سيصبحون وقود الاحتجاجات ليس لأن الكرد بسطاء ويمكن استغلال بساطتهم وحماستهم، بل لأن ثمّة مشكلة قائمة منذ أمد بعيد وهذه المشكلة اسمها "القضية الكردية في سوريا" هذا يعني أن حلّ المسألة الكردية من المسائل المهمة في المشهد الوطني السوري.

ثمّة من يرى بأن المعارضة الوطنية الديمقراطية لم تفعل شيئاً استثنائياً حتى ينخرط الكرد بفاعلية أكبر في الاحتجاجات، أي أن المعارضة لم تستطع استثمار احتقان الكرد، كما أن السلطة بقيت على قناعتها على أنه "لا ينقص الكرد شيء غير الهوية السورية" والكرد رأوا أن من واجبهم في هذه الأزمة الوطنية أن يقفوا إلى جانب سوريا كوطن لكنهم سرعان ما انخرطوا في حركة الاحتجاجات والآن هم يشكلون النواة الأساسية للتغيير مع التأكيد بأنهم حرصوا على عدم إثارة النعرات وهذا له مدلوله السياسي والمجتمعي ويشكل النقطة الإيجابية لصالح الكرد. إلا أن أحداً لم يقف إلى جانبهم وطالب بحقوقهم بشكل واضح باستثناء بعض النشطاء.

ترى أي تعددية يراد تطبيقها في سوريا؟

هنا لا يمكن إلا تسجيل ملاحظتين:

أولاً: سعى الكرد إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية وعلى العلاقة العربية الكردية ويمكن استثمار ما يجري في سوريا من الاحتجاجات لصالح بناء العلاقة الجديدة بين مكونات المجتمع السوري المبنية على التعايش المشترك عبر تقدير كل طرف هواجس وحقوق الآخر.

ثانياً: إن هذه الحركة الاحتجاجية أفسحت المجال أمام الكرد ليكونوا صنّاع سوريا الجديدة وذلك من خلال الثقافة التي تبنّت هذه الحركة "واحد واحد الشعب السوري واحد" وحاول الكرد أن يكونوا إلى جانب الشعب السوري وتطلعاته، ورأوا أن حماية الانتفاضة جزء من المسؤولية الوطنية يقع على عاتقهم حمايتها، كما يقع على عاتقهم حماية حقوقهم الكردية.

ومن النقص في الوعي السياسي وقصر الرؤى أن يعتقد بأن الكرد سوف يكونون خارج إطار التغيير أو يكونون من دعاة التدخّل الخارجي في الشأن السوري الداخلي وغيره لأسباب كثيرة:

أولاً: علاقة الكرد بالسياسة من جهة اليسار تاريخياً، وهذا يجعلهم غير واثقين من جدوى الحديث عن الدور الخارجي لصالحهم، هذا التدخّل لو حدث سوف لن يكون عاملاً مساعداً على بناء دولة الشراكة بقدر ما أنه سيعمل ضمن إطار المصالح، ولعل عدم ذهاب الكرد إلى مؤتمر "أنطاليا" دليل على رفض الكرد خدمة أي أجندات خارجية.

ثانياً: علاقة الكرد بالتاريخ السوري أكدت هذه الوطنية التي بدأها كثيرون أمثال يوسف العظمة وإبراهيم هنانو ولم تنته حتى اليوم، لأن أساساتها الاجتماعية الاقتصادية كانت تتعزز باستمرار (اختلاط، زواج، صداقات، علاقات تجارية وصناعية وتفاعلات ثقافية وحضارية بين ألوان الطيف السوري).

ويمكن الحديث عن إشكاليتين بقيتا معلقتين في المشهد الكردي والسوري:

الإشكالية الأولى: وهي أن الكرد حاولوا تاريخياً بطرق عدة طرح مشكلاتهم وأهمها الحقوقية منها عبر مختلف الأقنية، وقوبل ذلك بنوع من الحذر واللامبالاة، بمعنى آخر، إن الكرد لم يجدوا آذاناً صاغية لصيحاتهم من قبل الجميع.

والإشكالية الثانية، هي أنه حتى هذه اللحظة لم تستطع النخبة الفاعلة من مثقفين وسلطة أن تتحرر من النظرية التي تقول بانفصال الكرد عن سوريا. المفارقة أن الكرد أنفسهم لم يستطيعوا التخلّص من هذه التهمة حتى اليوم على الرغم من كل تضحياتهم. هذه الفكرة فعلت فعلها فيما جرى. وتجري اليوم محاولة تطويقها لأول مرة عبر بعض التصريحات التي تتحدث عن اللحمة الوطنية وتركيبة النسيج السوري وإن بصيغ ما زالت غامضة تتّهم أياد خارجية وعملاء داخليين، ولكن بالنتيجة يقرّ الجميع بأن الخوف من الانفصال كان وهماً لم يعد مفيداً نشره.

اليوم الكرد يعتبرون أن قضاياهم لفتت الانتباه وهذا يعتبر مدخلاً للحوار العربي الكردي الذي يراهنون عليه للوصول إلى مطالبهم المشروعة. لذلك عمدت كل الشخصيات والفعاليات والوجهاء والأحزاب الكردية بالتناغم مع الفعاليات الوطنية بإطلاق صيحات وبيانات وعبارات المساعدة للتغيير ولكن بشكل موضوعي.

وربما آن الأوان لتفهّم الحالة الكردية من دون مواقف مسبقة تطفو على السطح كلما أراد الكرد المطالبة بحقوقهم، ودون أي تهمة بالانفصال أو للإضرار باللحمة الوطنية أو غيرها.

ويمكن الاستنتاج أن الكرد وفور وجودهم كحركة سياسية كانوا من أنصار التعاون وبناء علاقات جدية مع العرب، ولعل نقاشاتهم مع الوسط النخبوي العربي كان هماً أساسياً من هموم السياسي الكردي، آخذين بعين الاعتبار أن الوضع الكردي يصلح داخلياً والشأن الكردي هو شأن ديمقراطي بمعناه الحيوي والفعال وليس مسألة قومية جافة وخشنة. لذلك أعتقد بأنه لا يوجد هناك كردي واحد يرضى أن يكون معزولاً ومرفوضاً في النسيج السياسي السوري وهذا الأمر أثبته تاريخهم السياسي بأنهم:

1. حريصون ربما أكثر من غيرهم على الوحدة الوطنية ومقتنعون في الوقت نفسه أن حلّ القضايا العالقة يتم بالحوار بين كل الأطياف السورية وفعالياتها السياسية والمجتمعية المعنية والتي تتعامل بجدية في عملية التغيير.

2. يعرفون أنهم مع غيرهم يشكّلون نسيج المجتمع السوري بألوانه الجميلة وأن هذا النسيج يحتاج اليوم إلى الأخذ بعين الاعتبار وبشكل واسع وموضوعي مسألة الديمقراطية من كل جهاتها،

وبهذا يصبح تناول الاحتجاجات شأناً سورياً خاصاً مرتبطاً بالمسألة الديمقراطية وتأجيله يجعل كل الحلول منقوصة وغير كاملة.

3. أصحاب مصلحة حقيقية في الاتجاه نحو تغيير جذري سياسي اقتصادي – اجتماعي ديمقراطي في سوريا، بحيث يجري بناء الدولة الحديثة التي تؤسس لمجتمع مدني تتراجع فيه كل العصبيات القومية والقبلية والعشائرية التي عفا عليها الزمن لتحل محلها دولة القانون والمؤسسات ويصبح فيها للمواطن قيمة سامية تدرك أن الوطن "وطن حقوق وليس وطن جدود". يمكن القول بأنه بدا أنّ الكرد بحاجة إلى الخلاص والتحرر من ثقافة "محمد طلب هلال" مهندس فكرة العنصرية في بداية الستينيات والخلاص من الوضع السائد والثقافة الشوفينية وسياسة الإقصاء.

نشأة الحركة الكردية

بعد المظاهرات التي أدت إلى سقوط حكم أديب الشيشكلي ومغادرته البلاد (شباط 1954) ساد في سوريا جو من الحرية والديمقراطية، فعادت الأحزاب السياسية إلى ممارسة نشاطها علناً وصدرت عدد من الصحف المستقلة الحرّة. إلى جانب النشرات الحزبية. وانعكست هذه الأجواء بمجملها على الواقع الكردي، حيث كان أول ما يفكر فيه الكرد هو تأسيس "جمعية إحياء الثقافة الكردية" هذا فضلاً عن صدور كتب ومؤلفات وعقد ندوات وحلقات ثقافية من قبل مثقفين الكرد. وقد تمّ إنشاء أول تنظيم سياسي كردي لينضم وينسجم مع الظروف والمناخات السورية الجديدة. لكن سرعان ما اصطدم هذا التنظيم الجديد بعدد من السياسات القمعية وغير الديمقراطية في ظل تغييرات سياسية أفرزتها عملية الوحدة في سوريا ومصر فكان أبرز ما واجهه الحزب الكردي الوليد هو قرار حلّ الأحزاب السياسية في سوريا من قبل حكومة الوحدة.

وفي ظل تلك الأجواء اللاديمقراطية، وجد الحزب الكردي نفسه أمام مسؤولية قومية ووطنية، لأن نظام الوحدة كانت له إفرازات عنصرية على المناطق الكردية. إذ إن السياسيين الأكراد يقولون: إن هذا الحزب الكردي وجد نتيجة حاجة المجتمع الكردي له كون المجتمع الكردي كان بحاجة إلى تنظيم سياسي دفاعي يمثّله ويعبّر عن أمانيه في عدم الإلغاء وعدم تهميشه وإقصائه عن لعب دوره السياسي والاجتماعي والحضاري، لأن نظام الانقلابات في سوريا خلق وضعاً تمييزياً واضطهادياً في المناطق الكردية. لكن مفهوم حزب سياسي خاص بالأكراد والذي كان ميلاده في صيف 1957 لم يأت من فراغ، فأصحاب هذا المفهوم تمرسوا في السياسة في التنظيمات

السورية كالحزب الشيوعي مثلاً وكان لأغلب قياداته باع في السياسة والنضال من خلال مشاركتها في الثورات الكردية، سواء أكانت في كردستان تركيا أو كردستان العراق، كما أن هذا الحزب الوليد جاء بعد مخاض شهد فيه المجتمع الكردي تأسيس جمعيات ومجلات باللغة الكردية كمجلة هاوار (الصرخة) 1932 وأندية رياضية كفريق كردستان في حي الأكراد بدمشق.

الحركة الكردية ومستقبلها

نشأت الحركة الكردية كرد فعل على واقع الحرمان والتهميش والذي جاء نتيجة سلسلة من الانقلابات العسكرية التي أفرزت فيما بعد واقعاً بعيداً عن الحراك السياسي والحقوقي. وكانت الحركة الكردية هي السبّاقة من بين التنظيمات السورية التي تبنّت الديمقراطية. فاسم أول تنظيم كردي حمل مفردة الديمقراطي في وقت كانت كل الأحزاب تحمل في أسمائها مفردات مثل القومية أو الاشتراكية السوفياتية. فالحركة الكردية تأسست بالأساس لأجل بناء عقد اجتماعي جديد بعدما انصبت معظم سياسات حكومة الوحدة عن قصد أو غير قصد في زعزعة ذلك العقد، خصوصاً في المناطق الكردية، وحملت مرحلة ما بعد الانفصال عدداً من الممارسات الشوفينية كالإحصاء الاستثنائي في بداية الستينيات والذي تمّ بموجبه تجريد أكثر من (100.000) مئة ألف مواطن كردي من الجنسية السورية وجرى ذلك بموجب المرسوم (93) الذي وقّع عليه رئيس الجمهورية آنذاك ناظم القدسي في آب/أغسطس 1962 إحصاء الأشخاص القاطنين في محافظة الحسكة. وقد تمّ الإحصاء في 1962/10/5 وليوم واحد وما يقارب 20 في المئة من مجموع السكان الكرد جردوا من جنسيتهم، وفيما بعد وضع مشروع الحزام العربي – حيث تمّ بموجب هذا المشروع توطين العرب المغمورين، الذين استقدموا من ريف حلب والدقة بـ (40) قرية نموذجية في منطقة الجزيرة بطول 365 كم وعرض 10–15 كم على طول الحدود مع تركيا وذلك بهدف تغيير البنية الديموغرافية – الذي كان سبباً لخلخلة التوازن الاجتماعي خصوصاً في مناطق الجزيرة. ويجب التأكيد إلى أنه في مرحلة ما بعد الاستقلال لم يكن هناك أي احتقان بين الكرد ولصيقهم العربي وحتى الأقليات الأخرى الموجودة في سوريا ولم يسمع أو يقرأ عن منازعات قومية أو اشتباكات وأن كل الاحتقان الموجود على ندرته هو نتيجة واقعية لممارسات السلطات المتعاقبة على حكم البلاد.

ونستطيع القول إن الحركة الكردية لم تكن في يوم من الأيام معزولة عن الحركة السياسية السورية، بل هي جزء لا يتجزأ من الحركة السياسية العامة. والأهم أن هذه الحركة من خلال شعاراتها وممارساتها استطاعت التوفيق ما بين الطموح القومي الكردي والوطني السوري. وإذا نظرنا إلى الحركة الكردية نجد أنها الحركة الأكثر تمسكاً بمؤسسات المجتمع المدني استثماراً لخيراته ومواقعه فيما يسميه أنطونيو غرامشي بحرب كسب المواقع، فكانت الحركة الكردية ولا تزال تستخدم الصحف والبيانات والكراسات الفكرية لنشر وبناء الوعي السياسي وأسست لنفسها أطراً تنظيمية لتتسع دائرتها، فهي كانت قد شجعت تأسيس الجمعيات الثقافية والأدبية وأسست منابر تحت عناوين عدة مثل عقد ندوات في المنازل والكهوف ومن خلال الرحلات والاحتفال بالعيد القومي (نوروز) والمنتديات ولكن قبل كل ذلك تعليم أبناء مناطقهم أو في مساحة نشاطها من خلال حلقات اللغة الكردية والدراسات الفكرية والثقافية من التراث الإنساني العالمي والكردي.

وهناك نقاط مهمة في سلوك الحركة الكردية في سوريا يجب الوقوف عندها وهي أنها لم تحمل يوماً من الأيام السلاح وليس لديها أي تنظيم مسلح لأنها كانت تهتم بالنضال السلمي الديمقراطي مع أنه كان لهذا السلوك تبعات وانعكاسات على الوضع الداخلي للأحزاب حيث هناك من طلب من أنصار الأحزاب بأن يكون هناك جناح مسلح، لا كي يقاتل السلطة بل لاستخدامه في الحفاظ على وحدتها وقطع الطريق أمام الانشقاقات.

إن الأحداث التي تفاعلت في المناطق الكردية لم تكن دوافعها قومية صرفة بقدر ما كان لآثار المعاناة والتهميش والتعطش لروح المواطنة الحقيقية دور فيها، فمن القامشلي إلى "زورافا" وهي أحد الأحياء الفقيرة في دمشق والتي غالبية قاطنيها من البسطاء الكرد والذين يعودون بأصولهم إلى المناطق الكردية الأصلية ومروراً بـ "كوباني" (عين العرب) و"كرداغ" (عفرين) وبعض أحياء حلب، كان المواطنون متعطشين إلى ما يفتقدونه في الحياة اليومية العادية.

من تابع الحركة الكردية سواء أكان بعيداً عنها أو قريباً منها يعرف مدى الشغف والاهتمام داخل هذه الحركة لثقافة الوعي المدني وقيم المجتمع المدني. فالحركة الكردية ساهمت كي تكون قريبة من مجمل الحراك المدني والديمقراطي بل في كثير من الأحيان تماهت مع الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني، وهذا ما برز أثناء الحملات الانتخابية البرلمانية التي شاركت فيها الحركة الكردية إذ كانت الحركة وبتنسيق مع كل الشرائح في المناطق الكردية تسجّل موقفاً إيجابياً

في كل انتخابات برلمانية أو بلدية. وعندما أوصلت الأحزاب الكردية ممثليها إلى البرلمان في بداية التسعينيات (دورة عام 1990) كان البرلمانيون الكرد يمثّلون كل أبناء المناطق الشمالية وكان دفاعهم عن حقوق المواطنين لا يقتصر على حقوق المواطنين الأكراد، ومع بزوغ فجر ربيع دمشق وظهور المنتديات والمؤسسات، لم يكن الكرد ببعيدين عن هذا الحراك الذي شهدته الساحة السورية في بداية الألفية الثالثة فبالإضافة إلى دورهم في العديد من المنتديات في دمشق وحلب ساهموا أيضاً في تأسيس أُطر خاصة بهم مثل منتدى "بدرخان" في القامشلي واتحاد الشباب الكردي واتحاد الحقوقيين الكرد في سوريا وجمعية حقوق الإنسان الكردي (MAF) ومؤسسة سما للثقافة والفنون.

بيد أن ذروة التطور في الحركة الكردية في سوريا ظهرت عند تقارب الأحزاب الكردية والعربية مع بعضها البعض، والفضل يعود إلى الدور الذي لعبته لجان إحياء المجتمع المدني والشخصيات الديمقراطية في الوسطين العربي والكردي فضلاً عن الدور الذي لعبته المنتديات والذي كان دافعاً قوياً للقوى الكردية للخروج من إطارها القومي الخاص نحو العام السوري، ولعل نقطة التحول كانت مع دعوة منتدى "الأتاسي" إلى عقد ندوة حول المسألة الكردية في سوريا في العام 2002 الأمر الذي مكّن من تلاقي جماعات أهلية وسياسية سورية مع الأحزاب الكردية في الشؤون والشجون، وهذا التحول شكّل الأرضية لتفاعل القوى السورية مثل أنصار حقوق الإنسان والتجمع الوطني الديمقراطي الذي يضم في عضويته أحزاب معارضة بارزة في سوريا.

ويدخل في طور التلاحم الكردي العربي، وهذا ما وجدناه في البيانات السياسية والحقوقية والتي أثمرت فيما بعد عن نشاطات مشتركة كان أهمها الاعتصام المشترك أمام رئاسة مجلس الوزراء بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان في 2003/12/10 والاعتصامات التضامنية الأخرى في حلب خلال محاكمة النشطاء الأربعة عشر أمام المحكمة العسكرية في حلب.

أما بالنسبة لمسألة الديمقراطية فإننا لا نخطئ إذا قلنا إن الحركة الكردية هي من أكثر القوى في سوريا اهتماماً بمسألة الديمقراطية وذلك لسببين: السبب الأول هو اقتناعها بأن حلّ قضيتها (قضية الكرد) يمر عبر إيجاد مناخ ديمقراطي في سوريا. والسبب الثاني هو كونها كانت قد نشأت في ظل ظروف اضطهادية للشعب الكردي وقمع نخبة السياسية والثقافية. لذا، نرى أن الحركة وكل فصائلها الماركسية وغير الماركسية ألصقت مفردة الديمقراطي بأسمائها، بل وأصبحت جزءاً من هذا الاسم، إضافة إلى السلوك الديمقراطي لأغلب أحزابها وتلهفها نحو التعايش السياسي السوري

المشترك. ومن هنا نستطيع القول إن الحركة الكردية كانت سباقة في خلقها لنوع من المناخ الديمقراطي المغاير لما سبق. هذا المناخ كان منعشاً لحراك سياسي في سوريا.

إن الحركة الكردية كانت قد خرجت من كابوسها بفترة حيث انتقلت ساحة حراكها ونضالها وهمومها وشؤونها وشجونها من المناطق الكردية إلى الساحة المركزية في العاصمة السورية دمشق ولعل الطاولة المستديرة التي عقدت في دمشق حول القضية الكردية كانت عنواناً لتفاعل ديمقراطي بين القوى الكردية والسورية ومن ثم انخراط الفصائل الكردية في صفوف الحركة الديمقراطية والتغييرية وذروة هذا النشاط شاهدناها عند المحاكمة المعروفة بمحاكمة الـ (14) وكانت هذه المناسبة مفتاح خير للقوى السورية ومن ذلك الحين لا تمرّ مناسبة إلاّ وتحمل معها التلاحم الكردي مع القوى السياسية الأخرى وهذا ما أثمر في النهاية عن صدور تفاهمات القوى العربية والكردية وقوى أخرى في ما يعرف بـ "إعلان دمشق".

أما بالنسبة لمستقبل الحركة الكردية فهو في الحقيقة ليس صحيحاً حينما نركِّز فقط على الصورة الوردية للحركة الكردية في سوريا فهناك مراحل انتكاس وهناك مراحل انتعاش. يمكن القول إن الحركة الكردية مرت بثلاث مراحل:

1 المرحلة الأولى: وهي المرحلة التي سبقت بقليل تأسيس أول تنظيم كردي وعرفت بفترة الأنشطة الثقافية ومن ثم الفترة التي تلت تأسيس الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا حتى الفترة السابقة للانشقاقات المتوالية حيث ركزت الحركة على النضالات العملية الاحتجاجية وعلى الشوائب التي وجدت على الأرض نتيجة السياسات العنصرية، فالواقع أن الحزب المؤسس فُرض عليه الخروج من إطار التنظير والدخول في خانة الحراك الميداني متصدياً لكل السياسات والثقافات التي أدت إلى إلحاق أفدح الأضرار بالواقع الاجتماعي والاقتصادي في المناطق الكردية.

1 المرحلة الثانية: هي مرحلة الانتكاس حيث اقتصرت سجالات الحركة ونقاشاتها على مستوى الدائرة الكردية، فكانت نتيجة لذلك الحروب الكتابية والكلامية فيما بينها عن الشرعي واللاشرعي، واليمين واليسار، والمهادن والملتزم وإلى ما ذلك حيث كانت تلك المناحرات تتصدر نشراتها الحزبية. ويمكن وصف هذه المرحلة بأنها مرحلة انطواء على الذات مارست فيه الحركة نخر الذات وحدثت انشطارات وانقسامات وبالتالي كان حال الحركة مريراً، وإن أتيح لها الخروج خارج الدائرة الكردية فهو للتعاطي مع الشيوعيين الذين بدورهم لم يتوانوا في الإجحاف بحق

الحركة وإبقائها في دوامتها. فدور الشيوعيين في الحركة الكردية أخذ منحى إيجابياً يصب في المجال الثقافي، ومن خلاله استطاعت الحركة الكردية متابعة الكتب الثقافية الماركسية السائدة في تلك المرحلة، ولعبت دوراً سلبياً وهو أن الشيوعيين لم ينفكوا عن معاداتهم للحركة الكردية وكل نقاشاتهم مع الحركة كانت منصبة حول سبب وجود هذه الحركة.

1 المرحلة الثالثة: هي المرحلة المهمة من حياة الحركة الكردية وذلك على المستوى الذاتي (الكردي): حيث تبلور مفهوم رصّ الصف الكردي وتوحيد الخطاب وشهدت هذه المرحلة تجارب وحدوية تنظيمية. وكذلك تجارب تحالفية وائتلافية شكّلت ولا تزال، أرضية مناسبة لخلق إطار وطني كردي جامع كما شهدت حراكاً سياسياً وانفراجاً نحو الخارج من خلال التغيير في أساليب النضال حيث كلفت بعض الأحزاب نفسها إيصال خطابها إلى الآخر العربي وذلك من خلال وضع آلاف البيانات في الصناديق البريدية وبروز ثقافة التصدي والإدانة من خلال أسلوب الملصقات ومرد كل ذلك إلى التغيير الذي حصل على مستوى السياسات الإقليمية والدولية خصوصاً مع حزب الخليج الثانية.

أما على المستوى الآخر، مع القوى السورية، استقرت الحركة في هذه المرحلة في موقعها الصحيح، وانخرطت في الحياة السياسية السورية العامة وخرجت من تحت رحمة التنظيمات الشيوعية التي ساهمت بشكل من الأشكال في بقاء الكرد في دائرة منطقة نفوذهم من خلال الحرب التي مارسها الشيوعيون على الكرد، فهي بدلاً من أن تلعب دور جسر لتعبر عليه الحركة نحو الداخل السوري، لعبت دوراً سلبياً مع الحركة واعتبرتها أحزاباً قومية متجهة نحو الانفصال عن سوريا، وكثيراً ما أعطت صورة الانعزالية عن التنظيمات الكردية، مع أن الحركة الكردية كان لها دور محوري في الحفاظ على السلم الأهلي وساهمت في استقرار البلاد.

إعلان دمشق

ترجمت الحركة الكردية الأساسية نشاطها على أرض الواقع من خلال وصولها مع القوى العربية وغير العربية السورية إلى عدد من التفاهمات سميت بـ "إعلان دمشق" حيث هناك بند خاص بالقضية الكردية يقول: إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في سوريا.

كما يمكن القول بأن "إعلان دمشق" كان اللحظة الفاصلة أو مرحلة الفرز الطبيعي بين القوى الكردية نفسها وبينها وبين القوى العربية، إذ إنّ ما بعد الإعلان أصبحت الشكوك تراود الأطراف وأصبحت التهم الجاهزة تطلق جزافاً من هنا وهناك. وثلاثة أطراف كردية أعلنت فور صدور بيان "إعلان دمشق" واتهمته بأنه، أي مبادئ الإعلان، لم ينظر إلى القضية الكردية على أنها قضية أرض وشعب وبنظر هذه الأطراف فإن الكثير من الفصائل العربية المنضوية تحت سقف "الإعلان" ليست ديمقراطية وتمارس سياسة السلطة، لأن الموقّعين على الإعلان اختزلوا حلّ القضية الكردية بتأمين حقوق المواطنة فقط ورأى حزب يكيتي الكردي هذا الإعلان بأنه قد "حدّد سقف حقوق الكرد بالمواطنة وهذا يعتبر إجحافاً بحق الشعب الكردي الذي يعيش على أرضه التاريخية وله خصوصيته القومية. إن القضية الكردية هي ليست قضية مواطنة فحسب، بل هي قضية أرض وشعب ويجب أن تحل مثل معظم قضايا الشعوب حسب القوانين الدولية، ويشاطر حزب يكيتي، حزب آزادي الكردي الذي اعتبر إعلان دمشق بأنه "لا يعكس حقيقة الوضع الكردي كثاني قومية في البلاد، وبما يشكل من قضية أرض وشعب وإنما حاول "البيان المشترك" و"إعلان دمشق" إدخال الوضع الكردي برمّته ضمن دائرة حق المواطنة على أنه قضية مساواة في الدستور بين المواطنين السوريين".

بيد أن القوى الكردية المتمثلة في "إعلان دمشق" وهي قوى أساسية وتاريخية تملك تجربة سياسية وصاحبة فكر ناضج دافعت بقوة عن إعلان دمشق واعتبرته مكسباً وطنياً مهماً. أما على المستوى الكردي يقول إسماعيل عمر وهو رئيس حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا، وهو يرد على الطرف الكردي غير المنضوي في الإعلان بأنّ "الإعلان يعتبر بمثابة عنوان لمرحلة اسمها: العمل الديمقراطي السلمي وأن مضمون الوثيقة الصادرة عنه عبارة عن مجموعة مبادئ عامة يمكن الانطلاق منها إلى التفاصيل والبرامج ولذلك فإن الهدف من الصيغة المتعلقة بالقضية الكردية هو مجرد الاعتراف بوجود هذه القضية باعتبارها قضية الشعب الكردي والإقرار بضرورة حلّها ديمقراطياً وبشكل عادل.

ونستطيع القول إن القوى الكردية استطاعت أن تحل جزءاً من عقدها من خلال وصولها إلى عدد من النقاط في إطار مشروع قابل للنقاش بين القوى الكردية وسمي هذا المشروع بـ "رؤية مشتركة للحل الديمقراطي للقضية الكردية في سوريا" والذي نصّ في مجاله السياسي على "الإقرار الدستوري بالوجود القومي الكردي كثاني قومية في البلاد وتأمين ما يترتب على ذلك من حقوق (سياسية وثقافية واجتماعية) وحلّ القضية الكردية حلاً ديمقراطياً عادلاً على قاعدة وحدة الوطن، إشراك الكرد وتمثيلهم في المؤسسات الدستورية المركزية والمحلية تبعاً لواقعهم السكاني، إعادة النظر في التقسيمات الإدارية في المناطق الكردية، وتطوير الإدارة المحلية فيها بما يتلاءم مع خصوصيتها القومية وإحداث وزارة خاصة لها مديرياتها في المحافظات المعنية تهتم بشؤون القوميات والأقليات القومية.

وفي الحقيقة يمكن حصر الخلافات بين الكرد في نقطتين

النقطة الأولى: كل القوى الكردية أيدت "إعلان دمشق" وأيدت العمل الجماعي المشترك بوجه عام، إنما خلاف الأحزاب الكردية على ما جاء في إعلان دمشق حول القضية الكردية برّرته هذه الأحزاب بأن ما جاء في الإعلان كان نتيجة العامل الأيديولوجي لبعض الجهات العربية المنضوية في الإعلان والذي من خلاله يريد هذا البعض أن يعصب عينيه عن الحالة الكردية دون أن يبدي أي استعداد لتفهّم المطالب والأهداف الكردية من الحراك السياسي.

النقطة الثانية: مسألة الديمقراطية ودور الأحزاب في بنائها وكيفية تحقيقها على أن الديمقراطية تنتعش في ظلّ نقاش هادئ ومتوازن ومسؤول بين القوى كافة وبين القوى السياسية

والدولة ومنظمات المجتمع المدني وهذه المسألة ضرورية لخلق المجتمع المدني لأن المنظمات الديمقراطية تلعب دور الوسيط بين الدولة والمجتمع عموماً.

العائق أمام الحوار الداخلي

في الحقيقة إن الكرد وكل الكرد بدون استثناء هم أول مكوّن سوري رحّب بفكرة المجتمع المدني في الأيام الأولى من طرحها من قبل بعض المثقفين والسياسيين العرب في حين أن نسبة كبيرة من الشارع العربي كانت ممتعضة من طرح هذه الفكرة وتفريغها من أهميتها، وبمساعدة أتباع السلطة. نظر هذا الشارع إلى فكرة المجتمع المدني على أنها صنع الأميركان والمتآمرين بمعنى أن أدوات السلطة استطاعت أن تعمل في الوسط العربي لكنها لم تستطع أن تسيء إلى هذه الفكرة في الشارع الكردي فكانوا من الداعين لإحياء المجتمع المدني ودخلت هذه المفردة في خطابات وأدبيات الأحزاب الكردية كلها ومرد ذلك يعود إلى سببين: الأول هذا يعرفه المتابع للشأن الكردي في سوريا القوى الكردية منذ تأسيسها فنضالها كان ينسجم مع مفهوم المجتمع المدني وكانت تعتبر نفسها جزءاً من مؤسسات المجتمع المدني في سوريا منذ أواسط القرن الماضي، وأصرت هذه القوى على النضال من أجل الديمقراطية في البلاد وبناء علاقات صحيحة بين المجتمعين الكردي والعربي والأقليات القومية الأخرى المتعايشة مع الكرد، ووقفت هذه القوى ضد محاولات شقّ صفوف المجتمع في مناطق وجودها، طبعاً هذا الفعل الكردي الإيجابي مستند إلى موروث سياسي وكفاحي منذ فترة مقاومة "الانتداب" في الأراضي السورية.

والثاني: أراد الكرد دائماً في كل مراحل حياتهم السياسية أن يكونوا جزءاً طبيعياً وقانونياً من النسيج السياسي والاجتماعي والاقتصادي السوري من خلال العمل على إعادة مذاق التلاحم والدور الذي كانوا يتمتعون به وفقدوه على حين غرة نتيجة الظروف الاستثنائية التي حكمت المجتمع السوري بعد السبعينيات من القرن المنصرم. هذا المذاق التلاحمي أصبح هاجساً كردياً ومطلباً ملحّاً فناضلوا طيلة وجودهم كقوى سياسية على الأرض، على أن تكون جزءاً من الحياة السياسية السورية، مثلاً وهذا دليل على أن القوى الكردية لم تفكر يوماً بأن تكون قوى تفكر من خارج الملعب السوري عند ظهور "الجبهة الوطنية التقدمية" في بداية السبعينيات حيث طالبت القوى الكردية بأن تنضم إلى "الجبهة الوطنية التقدمية" وحتى الأمس القريب يتمنّى بعض الفصائل بلوغ هذا الهدف، على رغم دخولها "إعلان دمشق" خسرت على المستوى الذاتي الكردي لأنه في

المرحلة الأولى وبعد ازدياد التنظيمات الكردية عددياً على الساحة الكردية، ضغط الشارع على الساسة الكرد لإيجاد إطار لأنفسهم أو جبهة لتنظيم وتوحيد الخطاب والنشاط الكردي، فمبرّر هؤلاء السياسيون أن مقولة الجبهة (ما معناه) هو في مصدرها (آتٍ من الصمود والتصدي)، وتأسيس جبهة خارجة عن إرادة السلطة يعني أننا سنعمل في مواجهة الجبهة وحيث "جبهة السلطة" ليست للبعث إنما هناك شيوعيون وناصريون وفصائل أخرى برّروا أيضاً أن الوضع السياسي السوري الإقليمي لا يحتمل أن يكون هناك جبهة معارضة لأن "العدو" سيستغل هذا الوضع وسنخسر الوطن، في حين أصرت تنظيمات هذا الإطار على إقصاء القوى السياسية الكردية وتهميشها. بل إن بعض هذه التنظيمات الرسمية كانت تعتبر مسألة وجود الكرد في الجبهة المذكورة بمثابة تعامل مع الشيطان. فما كان أمام القوى الكردية أي خيار إلاّ النضال ضد ما اعتبرته نزعة عنصرية في صميم القوى السياسية السلطوية، لذا اتفقت مع بعض القوى العربية على حصر نضالها في عدد من المفاهيم والمبادئ عرف بـ "إعلان دمشق". هذا الإعلان الذي رحّبت به غالبية المثقفين "العضويين" وغالبية المنظمات الحقوقية وأنصار المجتمع المدني وطلاب الإصلاح والتغيير انتقده بعض التيارات الكردية التي وجدت على الأرض للتو، أي بعد أحداث القامشلي وبعد أن طغت ثقافة الشعبوية في أوساط الكرد، والتي كان سببها الأمية السياسية والقراءة الخاطئة للمشهد السياسي المحلي والإقليمي والدولي. وهو الأمر الذي أبعد هذا الخط من الحركة الكردية ومن المشهد السياسي السوري وعن الحراك المدني، فبقي هذا الخط في إطار محلي كردي ضيق وسانده بعض الكرد في المهجر الأوروبي، الذين لم يدرسوا في جامعاتها أو استفادوا من خبراتها السياسية ومن مفاهيم المجتمع المدني لديها، وإنما ذهبوا بحثاً عن لقمة العيش. وكان غالبيتهم يعملون في المطاعم ومحطات المحروقات وكان الخاسر الوحيد بالنتيجة هو الحراك السياسي في سوريا.

الكرد هم جزء من الثورة
ولكن يوجد تباين في الرؤى

بعد أن بدأ الحراك الشعبي في سوريا في 15 آذار 2011 لم يملّ الكرد ولم يكلّوا وأصرّوا على متابعة النضال في وجه النظام رغم الصعاب حيث لم يتوانَ النظام عن رفع سوطه في وجه نشطاء الكرد منذ عام 2004.

والحق أن تغيير النظام يصبُّ في مصلحة الكرد قبل أي مكوّن سياسي ومجتمعي آخر، ولذلك يحرص الكرد على تفعيل الحالة التشاركية مع كل مكونات المعارضة السورية على أساس لوحة سياسية واضحة تحفظ لكل مكوّن صورته السياسية وتطلعاته لتكون الشراكة أمراً ضاغطاً على النظام الذي ما انفكّ يعاني من الترهل والضعف في إدارة الأزمة، الأمر الذي يزيد من أعباء السوريين ومن تدهور أوضاعهم الأمنية والسياسية نتيجة إصرار النظام على عدم التجاوب مع تطلعات الشارع السوري بكل أطيافه من عرب أو كرد، المنتفض بوجهه. وللمفارقة كلما يزداد عناد النظام وممانعته للتغيير يزداد ويقوى تصميم الشارع، بمعنى آخر إن حرص الشارع وإصراره على التغيير وإسقاط النظام الحاكم منذ (49) عاماً لا يقلّ ضراوة عن إصراره على البقاء ورفض الواقع الذي فرضته الثورة السورية.

وبالنسبة للتباين في الرؤية فإن الكرد وإن كانوا هم يعتبرون أنفسهم جزءاً من النسيج الاجتماعي والسياسي والثقافي السوري مثلما يرون أن حركتهم السياسية والشبابية جزء لا يتجزأ من الحالة الثورية السورية إلا أنه من الصعوبة بمكان أن تقبل المعارضة السورية هذه الحالة الكردية إلا من منظور انحلالهم في جسد المعارضة دون تذكير خصوصيتهم الثقافية والسياسية

الأمر الذي خلق معوقات حقيقية وحال دون اندماجهم في "المجلس الوطني السوري" المعارض والمعوقات هي:

1. إن الكرد لا يريدون الاندماج في إطار يجهلون كيفية تأسيسه خصوصاً وإن هذا المجلس يرى أن يكون للكرد حضور شكلي في حين يرى الكرد أن هذا الحضور يضعهم في خانة التوظيف السياسي ليس إلا.

2. يسعى الكرد لأن يكونوا شركاء للمعارضة لا أن يكونوا ضيوفاً ومراقبين في محافلها.

3. يرى الكرد أن المعارضة السورية بعربها وكردها تحتاج إلى عقد سياسي يكون بمثابة وثيقة وشراكة ترسم رؤية واضحة لمستقبل سوريا دون الخوض في توحيد المعارضة في تنظيم واحد وإنما توحيد خطابها حيث يحرص "المجلس الوطني السوري" على انضمام كل أطياف المعارضة تحت لوائها.

في الحقيقة إنّ المكون الكردي لا زال يعاني من التهميش والإقصاء والنبذ من قبل السلطة أو المعارضة السورية. لم يلقَ الكرد أي تفهّم واقعي وجدّي من الطرفين باستثناء أمر واحد: أعادت السلطة لهم الجنسية السورية بعدما سحبتها منهم في الستينيات من القرن الماضي. أما المعارضة فهي وبالرغم من ادّعائها تفهّم القضية الكردية والإقرار بأن للكرد حقوقاً ستعاد إليهم قانونياً ودستورياً في المشهد السياسي السوري، لكن على أرض الواقع لم نر منهم سوى قيام هيئة التنسيق الوطني بكتابة شعار مؤتمرها الأول باللغة الكردية إلى جانب العربية، كما يضم المجلس الوطني السوري وهيئة التنسيق في هيئاتهما بعض الشخصيات والقوى الكردية بالإضافة إلى إعلان دمشق الذي يُعدّ الكرد من المؤسسين له ولولاهم لما وجد السوريون إطاراً اسمه إعلان دمشق نظراً للحساسية المفرطة بين قيادات المعارضة العربية. وهذا ما جعل الكرد يعتبرون أن المعارضة تريد منهم أن يكونوا "شهداء عيان" لا فرقاء شركاء. هذا الوضع دفعهم للبحث عن الذات السياسية من جديد ولذلك نراهم ينشطون على صعيد التواصل السياسي سواء أكان هذا النشاط في "أربيل – كردستان العراق" أو في مكان آخر.

كما أن هناك ثمة التباس في فهم الحالة الكردية، والحق أن مطالبة "المجلس الوطني الكردي" الكرد المتوحدين في الأطر العربية المعارضة بتجميد عضويتهم لا تعني العودة إلى

"القوقعة الكردية".

لا يدل مؤتمر أربيل للكرد السوريين على توجه نحو الانعزالية ولا على مخطط نحو الخروج من الحالة السورية، ولا دراسة لبحث انفصال الكرد، مع أن مجرد هذا الطرح يبدو من السذاجة السياسية لأن للانفصال شروطاً مثل الشرط الجغرافي والشرط الإقليمي والشرط الدولي وتالياً هل تقبل المنظمات الدولية بذلك. والحقيقة إنما يريد الكرد من هذا المؤتمر أن يضعوا اللبنات الأولى لوضع نظريتهم السياسية وأن يحددوا لأنفسهم مساراً واقعياً وموضوعياً داخل حيِّز المستقبل السوري القادم.

الوضع ببساطة ليس كما يظن البعض بأن الكرد انسحبوا لأن "المجلس الوطني السوري" رفض عقد الشراكة مع الكرد ولأن المجلس لا يؤمن بحقوق الكرد إنما أراد الكرد السوريون أن يوحّدوا نهجهم في الصف والخطاب خاصة في هذه المرحلة الصعبة من تاريخ بلدهم.

ثمة مَن يرى أن الكرد سيكونون المكوّن الأكثر عرضة للتهميش، ليس بسبب أن الكرد هم المكوِّن الأساسي من مكونات الشعب السوري أي لهم المدى الجغرافي والتاريخي أو بسبب الطروحات الكردية القومية بمعنى أنهم لا يرضون بأقل من حق تقرير المصير ضمن إطار وحدة البلاد في ظل نظام لامركزي سياسي إنما هناك مؤشرات تدل على أن ثمة دول تضغط على المعارضة السورية لكي يكون للكرد دور هامشي وأن لا يكرّروا تجربة كرد العراق في سوريا كما أن الكرد أيضاً ليسوا سذجاً ولا يريدون تكرار تجربة إيران مع العراق وسوريا.

لقد لعب النظام السوري مع الكرد سياسة القهر من خلال:

* محاصرة الكرد أمنياً من خلال بناء المفارز الأمنية في المناطق الكردية حتى وإن كانت هذه المدن هامشية وصغيرة ما سهّل بنظر النظام الاندماج مع "عروبة البعث" وكذلك إهماله للتنمية في المناطق الكردية ما يدفع بالكرد في الهجرة إلى عمق سوريا فضلاً عن أنه أطلق يد حزب "المرتضى" والذي نشط في الساحة الكردية، إلى جانب غض النظر عن تواجد حزب "العمال الكردستاني" مع محاصرة الأحزاب الكردية ذات الصناعة الكردية السورية، الأمر الذي أفقد الكرد سبل النضال إلا من خلال مقاومة سرية لا حول لها ولا قوة.

* سد الطرق أمام تواصل التنظيمات الكردية مع شقيقاتها التنظيمات العربية، ولا نستغرب أن العلاقات الكردية حتى مع التنظيمات الفلسطينية بقيت في حالة الحذر وفي أحيان كثيرة كان يُعاقب الكرد على حضور الندوات الفلسطينية التي كانت تقام في حلب ودمشق والمحافظات الأخرى.

في الانتخابات البرلمانية أراد النظام إعطاء جرعة من الهامش الديمقراطي لذلك أراد النظام مغازلة العامل الأميركي المتواجد في المنطقة بعد تحرير الكويت فسمح للكرد المشاركة في الانتخابات البرلمانية حيث ظفر الكرد بثمان مقاعد برلمانية، خمسة للعمال الكردستاني وثلاث للأحزاب الكردية السورية وسرعان ما تراجع النظام عن هذا الهامش المتاح للمكونات السياسية السورية بعربها وكردها بسبب التطورات التي حصلت في العامل الأميركي لا سيما أميركا التي انشغلت فقط بمحاربة نظام صدام حسين وذلك في الانتخابات البرلمانية التي تلتها حيث أبدع النظام قوائم الانتخابية على مزاجه المعروفة بقوائم الظل. هذه القوائم التي كانت تنسج بإتقان على المستوى العالي من السلطة حيث يضع النظام الأسماء ويدفع بالبعثيين أن يروّجوا ويعطوا أصواتهم للمستقلين الذين يعملون تحت خيمتهم، الأمر الذي لا يبقي أمام مرشحي الأحزاب الكردية إلا الانسحاب من الترشيح أو مقاطعة الانتخابات.

ولذلك ممكن القول إن الثورة السورية الحالية فقط استطاعت أن تبني صيغة للتلاحم الوطني وليس على مستوى الكرد والعرب فحسب، فبين كل المكوّنات المجتمعية والسياسية في سوريا، يمكن القول إن الكرد كانوا من أكثر المتحمسين للثورة وذلك لأن الثورة تخدم أهدافهم ومصلحتهم أكثر من مصلحة أي طرف آخر فإذا كانت الثورة تعني للسوريين التحرر من الاستبداد وإقصاء الناس عن بناء مستقبلهم بأيديهم، فإنه بالنسبة إلى الكرد إضافة إلى ذلك، تحسين وضعهم قومياً وسياسياً في سوريا التي ما انفكّت وتغيّب الكرد منها بعد الانقلابات العسكرية وفي الوحدة بين مصر وسوريا. وما أن استلم البعث السلطة حتى بدأ النظام بتهميش الكرد وبناء سياسات ممنهجة لاندماجهم في "عروبة البعث" ولعل الثورة السورية في 15 آذار 2011 كانت ملاذاً أخيراً للحركة الكردية. فالثورة لعبت دوراً على منحيين:

الأول: حرّرت الكرد من وجود العدد المفرط من الأحزاب وبذلك استطاع الكرد أن يميلوا باتجاه أخلاقية الثورة وبدأوا باستجابة لاستحقاق المرحلة وهو بناء وحدة الصف والخطاب وذلك بعد

إعلان التنظيمات الكردية والتنسيقات الكردية والشخصيات المستقلة في مؤتمر سمّوه "المؤتمر الوطني الكردي" ليتمخّض عنه فيما بعد "المجلس الوطني الكردي" والآن يطرح هذا المجلس نفسه على أنه ممثل شرعي للشارع الكردي. ولا ننسى أن دعوة مسعود البارزاني (رئيس إقليم كردستان العراق) للأمانة العامة للمجلس كرّست شرعيته بشكل أكثر عمقاً.

الثاني: اندماج الكرد في شكل أكثر حماسة في الحالة الوطنية السورية فتبنّى الكرد شعار الثورة بل أضافوا إلى الثورة معاني ومفردات وشعارات جديدة ذات دلالة التحررية. لم يتأخروا قط من تبنِّي مفاهيم الثورة وأهدافها، أحسوا بناسها وبواجباتها حتى أنهم في المرحلة الأولى نسوا خصوصيتهم.

يمكن القول إن ما تميزت به الثورة في الشارع الكردي والشارع السوري بشكل عام هو أن الكرد قد تمّ استثناؤهم نوعاً ما من العمليات العسكرية إلا أنهم ذاقوا مرارة الاغتيال السياسي، ولعل السبب يعود إلى أن بعض الاتجاهات ربما تعتقد أن قتل الكردي سيترك وراءه عداوة مزمنة بين الكرد والعلويين وربما في مرحلة ما بعد السقوط، يحتاج النظام العلوي إلى الصوت الكردي. كما ربما يفكر النظام أن الشارع الكردي شارع حزبي ومنظّم ويستحيل أن يقول عنهم بأنهم تنظيمات مسلحة أو سلفيين، الأمر الذي يصعّب على النظام تصنيفهم بأي حقل من حقول حاضنة للسلاح، ولذلك عجز النظام عن إيجاد حجة قوية للتدخل عسكرياً وكبح حركة الشارع المنتفض في المدن والقرى الكردية. وكذلك يعتقد النظام أنّ البقاء في ضرب المحافظات ذات الغالبية السنية يعطي صبغة الصراع الطائفي وهذا يترك للنظام مساحة الدفاع عن نفسه، أما إذا قتل الكرد فإن الثورة السورية ستكون وطنية بامتياز.

هذه العوامل صارت عقبة كبرى أمام تورط النظام في نقل معركة القتل بشكل مباشر إلى المناطق الكردية، وهذا وإن أتى لصالح الكرد إلاّ أنه يؤذيهم أيضاً حيث ثمة من وصف الكرد بأنهم ما زالوا يحافظون على خط التواصل مع النظام في الوقت الذي هم فيه بعيدون كل البعد عن النظام وهم استعدّوا ليكونوا شركاء أساسيين في مشهد المعارضة لكن ليس على الشكل الذي تريده المعارضة، إنما عبر أطر الشراكة بين الأطراف المعارضة، إلا أن المعارضة أرادت أيضاً أن تدمج الكرد في صيغة المعارضة العربية، الأمر الذي يجعل الكرد يرون دليل عدم استقلالية المعارضة ولا سيما المجلس الوطني السوري، وتحسس الكرد كثيراً من علاقة المجلس مع الأتراك

الذين لم ينسوا الكرد يوماً، والذين يخافون من بلوغهم لأهدافهم القومية، لكن وبالرغم من قفز الكرد على حساسيتهم تجاه أبناء الأناضول إلى أن استحقاق المرحلة السورية دفع بهم لحضور مؤتمر المعارضة في إسطنبول أواخر آذار 2012 على أمل أن يتفق المجلس الوطني الكردي مع المعارضة هناك على صيغة الشراكة وذلك لتحقيق تطلعات الشارع الثائرة إلا أنه يبدو أن حساب البيدر لم يتفق مع حساب السوق، فرجعوا بأيدٍ خاوية، الأمر الذي أثار الشارع الكردي، وخصّص جمعة من جُمعات تظاهراتهم ضد المعارضة ولا سيما معارضة "المجلس الوطني السوري". ولا نستغرب أن المجلس الوطني السوري حاول التملص من وعوده تجاه "المجلس الوطني الكردي" وهذا الأمر كان له تداعيات خطيرة على مسار الثورة السورية "الاستثنائية" في حياة السوريين.

وما أن اجتمعت المعارضة السورية في إسطنبول حتى وقعت في أخطاء جمّة وحسب المصادر الخاصة فإن سبب انسحاب الكتلة الكردية من المجلس الوطني في إسطنبول هو رفض الفقرة التالية في العهد الوطني:

– سوريا دولة مدنية ديمقراطية متعددة القوميات والإثنيات.. والنظام جمهوري برلماني لامركزي.

– الإقرار الدستوري بالهوية القومية للشعب الكردي وضمان حل عادل لقضية الشعب الكردي في سوريا وفق العهود والمواثيق الدولية وإلغاء السياسات العنصرية المطبقة بحق الشعب الكردي وتعويضهم تعويضاً عادلاً.

وخلال المفاوضات مع المكتب التنفيذي تنازل الوفد الكردي عن البند الأول وأكدوا على ضرورة البند المتعلق بالإقرار الدستوري فرفضها أربعة أعضاء من أصل خمسة ومن بين الرافضين سمير نشار وجورج صبرا وبسمة قضماني. ولعل أهم أخطاء المعارضة السورية أنها تعاملت مع الكرد باستعلاء وفوقية وليس كشركاء، حتى كان رد الفعل الكردي قاسياً ومبالغاً فيه، فبدلاً من أن تقوم النخبة السياسية والكردية بتهدئة الشارع قامت بإعلان الثورة في الشارع كما لو أن ما حدث في إسطنبول هو شطب الكرد من الخارطة السياسية والمجتمعية السورية. كما أن الكرد لم يذهبوا إلى إسطنبول لكي يبنوا تحالفات انتخابية، إنما ذهبوا لبناء مناخ قوي لتوحيد المعارضة، وتالياً التشاور في كيفية إعادة بناء الدولة. ومن المنطقي تحميل المجلس الوطني السوري مسؤولية أكبر لأنه هو مَن بادر بتهميش القوى الكردية بعدم إشراكهم في "صياغة وثيقة العهد" وهو الذي

تملّص من بيانه في اجتماعه في تونس، فماذا يعني أن يؤكد في أكثر من محفل تبنِّيه قضية الكرد وحقوقهم ثم يهمّشهم في وثيقة أكثر أهمية وشرعية خصوصاً وأن هذه الوثيقة، حتى لو لم تعبِّر عن رؤية كافة المعارضات السورية إلا أن توقيت صدورها لا يعتبر ورقة عادية من أوراق المعارضة فهي تشبه دستور المعارضة، ويبدو لهذا السبب أثار انسحاب الكتلة الكردية من المؤتمر امتعاض الشارع الكردي الأمر الذي دفع بالكرد لأخذ موقف من الحالة السورية ككل، فحدث ما حدث. وصار للثورة شارتان وشعاران، كما خلا الدستور الجديد الذي أسسه النظام من مفردة الكرد، خلت وثيقة المجلس الوطني السوري من اعتبار الكرد مكوّناً ذا ثقل سياسي وشعبي وحزبي، فاعتبرت أن الكرد مثلهم مثل الأقليات.

في الجمعة تلك، وبعد أن انسحب الكرد من مؤتمر المعارضة في إسطنبول، خرج الكرد بمظاهرات ضد النظام تحت اسم "جمعة حقوق الشعب الكردي" وكأن المظاهرات الكردية خصصت ضد المعارضة وبالتحديد المجلس الوطني. بينما خرج إخوانهم من العرب السوريين تحت مسمى "جمعة خذلنا العرب..".

إن مسؤول العلاقات الخارجية في المجلس الكردي قال إن أطرافاً من المعارضة وحتى من ضمن المجلس الوطني كانت حريصة على عدم تهميش قضية الشعب الكردي وبذلت جهوداً بعد قرار الوفد الكردي بالانسحاب، وأبلغوا الوفد بأن الموقف تغيّر وأن الورقة الكردية سيتم اعتمادها إلا أن جهود هؤلاء ووُجِهت برفض المجلس الوطني مرة أخرى ولذلك التزم الوفد الكردي قرار الانسحاب. والورقة المقدمة من الكتلة الكردية للمجلس الوطني السوري والتي أدّت إلى الخلاف هي:

– سوريا دولة مدنية ديمقراطية متعددة القوميات ذات نظام جمهوري برلماني لامركزي.

– الإقرار الدستوري بالهوية القومية للشعب الكردي وضمان إيجاد حل ديمقراطي وعادل لقضية الشعب الكردي في سوريا وفقاً للعهود والمواثيق الدولية وضمن إطار المتحد الوطني، وإلغاء جميع السياسات العنصرية والتميزية المطبّقة حيال الشعب الكردي وإزالة آثارها ومعالجة تداعياتها وتعويض المتضررين منها.

– ملاءمة القوانين والتشريعات السورية لشرعة حقوق الإنسان الدولية والمصادقة على جميع العهود والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ورفع التحفظات عنها.

– اعتبار أن جميع مكونات الشعب السوري تتمتّع بكامل الحق في الممارسة والتعبير عن خصوصيتها الدينية والعقائدية دستورياً.

– ضمان الحرية الدينية والعقائدية دستورياً.

– ضمان حقوق المرأة دستورياً والمساواة بينها وبين الرجل في كافة المجالات.

تصحيح المسار متأخراً

بيد أن الكرد تنفّسوا الصعداء بعدما سمعوا نبأ إعلان المجلس الوطني السوري "الوثيقة الوطنية حول القضية الكردية في سوريا" والتي تتألف من تسع نقاط ترسم صورة واضحة لوضع الكرد في سوريا المستقبل.

ولعل هذه الوثيقة في الاثنين من أبريل/نيسان 2012 دفعت بالكرد نحو اندماج أكثر صلابة مع مكونات الثورة السورية وترفع الغشاوة عن ما كان يشوب العلاقة بين المعارضة العربية والكردية. من المعروف أن الوفد الكردي انسحب من "مؤتمر إسطنبول" لتوحيد المعارضة، عندما شعر بـ "التهميش والإقصاء" وبعدما أدرك أن الوثيقة العامة التي صدرت من قبل المؤتمر "وثيقة عامة فضفاضة" لا تحدّد وضع الكرد كمكوّن أساسي من المكونات القومية في سوريا وأن وضعهم يجب أن يُستثنى من وضع الأقليات القومية في سوريا كونهم يعيشون تاريخياً على أرضهم وثمة وضوح جلي أنهم يتواجدون في أكثر من منطقة وفي النهاية يشكّلون الأغلبية المطلقة.

وللوثيقة الجديدة أهمية كبيرة ومردّ ذلك يعود إلى[301]:

1. تتفق القوى الموقّعة على أساس الالتزام ببرنامج الثورة السورية ممثلاً في العمل على إسقاط النظام الحالي وبناء سوريا المدنية الديمقراطية وتوحيد الجهود السياسية والميدانية وبناء شراكة وطنية فاعلة، كما دعا المجلس كل القوى المعارضة السورية للتوقيع على هذه الوثيقة التي تشكِّل قفزة نوعية في مقاربة المعارضة العربية للوضع الكردي.

2. تُعدّ هذه الوثيقة تطبيقاً لوثيقة العهد الوطني بين أطياف المعارضة ومكمّلة لها.

هذان العاملان يفتحان الآفاق نحو بلورة صيغة تلاحم جديدة مرتقية إلى مستوى تطلعات الثورة التي تلتهب منذ أكثر من سنة حارقة جسد النظام المتهتك بالفساد والقمع ولأنها تقارب تطلعات الكرد وحقوقهم القومية.

وبدا واضحاً بأن "المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتق جميع القوى السياسية المنضوية في إطار الثورة السورية وبناء على وثيقة "العهد الوطني لسوريا المستقبل" الموقّعة بين أطياف المعارضة وإيماناً بضرورة إزالة الغبن الواقع على الشعب الكردي على مدى عقود، وللظروف الخاصة التي مرّ بها الكرد في سوريا فقد أصدر المجلس الوطني السوري هذه الوثيقة الوطنية والتي تحمل رؤيته والتزاماته لحل القضية الكردية في سوريا، داعياً القوى والشخصيات السياسية إلى التوقيع عليها"، حيث يؤكد البند الأول من الوثيقة بأن المجلس الوطني السوري والقوى الموقعة يؤكدان "التزاماً بالاعتراف الدستوري بهوية الشعب الكردي القومية، واعتبار القضية الكردية جزءاً أساسياً من القضية الوطنية العامة في البلاد والاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي ضمن إطار وحدة سوريا أرضاً وشعباً". فضلاً عن إزالة كل آثار النظام البعثي بحق الكرد، مثل العمل على إلغاء جميع السياسات والمراسيم والإجراءات التمييزية المطبّقة بحق المواطنين الكرد ومعالجة آثارها وتداعياتها وتعويض المتضررين.

والتزم المجلس بـ "مكافحة الفقر وإيلاء المناطق التي عانت من سياسات التمييز الاهتمام الكافي في إطار التنمية وتحقيق العدالة في توزيع الثروة الوطنية. هذا عدا عن أن "يعمل المجلس الوطني السوري والقوى الموقعة على إقامة فعاليات وأنشطة تساهم في التعريف بالقضية الكردية في سوريا والمعاناة التي مرَّ بها المواطنون الكرد على مدى عقود من الحرمان والتهميش بهدف بناء ثقافة جديدة لدى السوريين قائمة على المساواة واحترام الآخر".

وبحسب بعض الأعضاء في الأمانة العامة للمجلس الوطني الكردي فإن الوثيقة تلك تستحق الاهتمام وهي تشكِّل قفزة نوعية في رؤية المعارضة العربية بحقوق الشعب الكردي. واعتقد رئيس المجلس الوطني الكردي أحمد سليمان أن مضمون الوثيقة إيجابي ومتقدم على جميع الصيغ التي طرحت لتاريخه ولكن الأهم هو قناعة أطراف المجلس الوطني السوري بمضمون الوثيقة والالتزام بها.

ولعل الشارع الكردي يقول إن وضع المعارضين كان في حال أحسن لو تقبّل المجلس الوطني نقل مكان مشورته من إسطنبول إلى إحدى العواصم العربية حيث إن النفوذ التركي في المجلس الوطني ودون إعطاء الضمانات للكرد أثار مخاوف الكرد وأعاق تواصل الطرفين، فمسألة الكرد السوريين مسألة سورية بامتياز. ولو احتاج الطرفان إلى أخذ مشورة أوسع آفاقاً فلعله كان يجب اللجوء إلى العرب ومؤسساتهم وليس إلى الترك الذين يحسبون مئة حساب كي لا يبلغ الكرد مكان صنع القرار السوري. ومن الجانب الكردي برّأ مسعود البارزاني لوفد المجلس الوطني ذمته وأكد إيجابيته في التعاون، لكنه أصرّ على أن الكرد السوريين هم من يقررون كيف يكون وضعهم وليس البارزاني.

الورقة الكردية حول سوريا
في التفاهمات الإقليمية والدولية

على رغم حرص أنقرة على اعتبار عملية "درع الفرات" في الشمال السوري تفعيلاً للدور التركي في الحرب ضد تنظيم "داعش" تصعب تبرئة تلك العملية من مقصد فرض "منطقة آمنة" تمتد من جرابلس إلى أعزاز غرباً والباب جنوباً بما يمنع تشكُّل قطاع جغرافي متماسك لأكراد سوريا على غرار كردستان العراق، والسماح بتموضع قوات "الجيش السوري الحر" وعودة لاجئين سوريين إلى المناطق التي حرّرها الأكراد من "داعش" وذلك توطئة لتغيير تركيبة المجالس البلدية هناك وإبعادها عن سيطرة حزب "الاتحاد الديمقراطي" الموالي لحزب "العمال الكردستاني".

يأتي هذا بعدما اتهم وزير خارجية تركيا مولود جاويش أوغلو، وحدات حماية الشعب الكردية بتنفيذ عمليات تطهير عرقي في شمال سوريا والسعي إلى توطين أنصارها في المناطق التي انتزعتها من "داعش" استناداً إلى تأكيد الناطق باسم منطقة الحكم الذاتي الكردية السورية تعزيز مجالس عسكرية كردية في مدينتي منبج وجرابلس. وبينما ينأى التقارب الرباعي المؤقت والمحدود النطاق جيوستراتيجياً، بين كل من تركيا وإيران وروسيا ونظام الأسد، بنفسه وأطرافه عن أي تحالف استراتيجي، ليقترب كثيراً من كونه تنسيقاً مرحلياً بين الأطراف الأربعة في شأن إيجاد مخرج سلمي للأزمة السورية، يحفظ لكل منها قسطاً معقولاً من المغانم الاستراتيجية بأقل خسائر ممكنة. فقد بدا جلياً أن كلاً من موسكو وواشنطن ونظام الأسد قد تفاهم ضمناً على تقليص دعمه أكراد سوريا مرحلياً، في محاولة لنزع فتيل انفجار إثني غير مستبعد في المنطقة، علاوة على استرضاء تركيا، التي ما برحت تتشبّ عن الطوق وراحت تعيد صياغة علاقاتها الخارجية انطلاقاً

من مواقف الأطراف الدولية والإقليمية من المحاولة الانقلابية الفاشلة التي هزّتها منتصف شهر تموز/يوليو 2016.

ومن هذا المنطلق عمدت موسكو وواشنطن ونظام الأسد إلى تخفيض سقف المكاسب السياسية والجيوستراتيجية لحزب "الاتحاد الديمقراطي" الكردي وقوات سوريا الديمقراطية بحيث يتم إرجاء تنفيذ ربط كانتونهما بالشمال السوري وصولاً إلى الحدود التركية كمقدمة لإعلان كيان كردي شبه مستقل، على أن ينحصر ذلك الدعم مرحلياً في مساعدتهما على الاحتفاظ بمساحات من ذلك الكانتون بما لا يلامس الضفة الغربية لنهر الفرات. فمن جهة، وبعدما تجاوز أكراد سوريا ما يسمّى الخط الأحمر الكردي في سوريا أثر تمركز قوات سوريا الديمقراطية وحزب "الاتحاد الديمقراطي" الكردي غرب نهر الفرات ثم تأكيد ممثل الإدارة الذاتية الديمقراطية الكردية في موسكو رودي عثمان، إبان افتتاح مكتب الممثلية الكردية هناك في شباط/فبراير 2016، تلقّي وعد روسي بحماية الأكراد في حال تدخلت تركيا عسكرياً في سوريا، لم تتورّع موسكو عن غضِّ الطرف عن العملية العسكرية التركية الجارية في الشمال السوري. ومن جهة ثانية أبدت واشنطن دعمها الواضح لتلك العملية وطالبت الأكراد بالعودة إلى شرق نهر الفرات، إذ حذّر نائب الرئيس الأميركي جو بايدين من تركيا، أكراد سوريا من أنهم إذا لم يعودوا إلى شرق نهر الفرات فسوف توقف واشنطن دعمها لهم.

وفي السياق ذاته، لم يستبعد مراقبون أن يقوم الأسد برفع مظلته عن الأكراد السوريين إذا تلقّى عرضاً مغرياً من تركيا، بتجميد دعمها الكتائب الإسلامية المتطرفة التي تقاتل قوات النظام السوري. غير أن ذلك لا يعني أن واشنطن وموسكو وإيران والأسد قد يتخلّون عن الورقة الكردية بالتوقف عن دعم تطلعات الأكراد السوريين توسلاً لودّ تركيا، ذلك أن الاستدارات التركية الجديدة نحو موسكو وطهران ودمشق، والتي سوّغت لأنقرة التدخّل عسكرياً على الأرض السورية، من شأنها أن تعزّز حاجة واشنطن للأكراد، الذين طالما استثمرت فيهم سياسياً وعسكرياً حتى صاروا شركاء يمكن الاعتماد عليهم في الحرب على "داعش" كما أمّنت القوات الكردية حضوراً عسكرياً أميركياً مباشراً في شمال شرق سوريا، حيث السيطرة الكردية، وتجهيز مطار رميلان العسكري أشبه بقاعدة عسكرية أميركية في شمال سوريا بما يحول دون انفراد روسيا وشركائها بفرض حل سياسي في هذا البلد. لذا لم يكن مستغرباً أن تواصل واشنطن دعم مساعي الأكراد السوريين للسيطرة على المناطق الواصلة من القامشلي حتى شرق الفرات، وأن تشاطر موسكو إبداء قلقها من

توغّل القوات التركية في سوريا، وعدم إخفاء استيائها من تكثيف ضرباتها ضد الأكراد بدلاً من استهدافها "داعش" خصوصاً بعدما وسعت تلك القوات نطاق عملياتها السورية وساعدت فصائل موالية من "الجيش الحر" في السيطرة على 30 قرية بين جرابلس وحلب. أما إيران فقد طالبت تركيا بوقف عملية "درع الفرات" وسحب قواتها من الشمال السوري فوراً، تجنُّباً لتعقيد الوضع في المنطقة وتلافياً لسقوط مزيد من الضحايا في صفوف المدنيين وبدوره دان نظام الأسد دخول قوات ومعدات حربية تركية إلى مدينة جرابلس السورية تحت غطاء جوي من طيران التحالف معتبراً إياه خرقاً لسيادة سوريا، كما طالب بأن لا تتم العمليات الرامية إلى محاربة الإرهاب إلا بتنسيق مع دمشق.

وما بين حرص تركي على مواصلة التصعيد العسكري ضد أكراد سوريا من خلال عملية "درع الفرات" وتحت مظلة الحرب على "داعش" من جهة وسعي كل من موسكو وواشنطن ونظام الأسد إلى تحقيق مستوى معقول من التوازن ما بين استبقاء التفاهم الملحّ والمرحلي مع أنقرة وتوظيف الورقة الكردية من الجهة الأخرى، تظل حدود تأثير تلك الورقة في الأزمة السورية كما في التفاهمات الإقليمية والدولية في شأنها، مرتهنة بردود الفعل المحتملة للأكراد في سوريا وتركيا والعراق من جانب، فضلاً عن قدرة التفاهم التركي مع كل من روسيا والأسد وواشنطن وطهران على الصمود، خصوصاً عقب انتخابات الرئاسة الأميركية، من جانب آخر.

حقائق أخرى برسم
"حركة المجتمع الديمقراطي"

تبدو الدعوة التي أطلقها السيد آلدار خليل القيادي في "حركة المجتمع الديمقراطي" تحت عنوان "دعوة إلى تلاقٍ معارض عربي – كردي في سوريا" في محلها، على رغم أنها أتت متأخرة، وينبغي أن تحظى بالترحيب من الطيف السوري المعارض. وما من شك في أن كل الانتقادات التي وجّهها للمعارضة السورية، السياسية منها والعسكرية، المؤتمرة بأمر المخابرات التركية، صحيحة ألف في المئة، بل ثمة المزيد مما يمكنه قوله في هذا الصدد. لكن الصحيح أيضاً وطالما أنها دعوة "سلام وتوافق" هناك بضع نقاط:

1. بإمكان آلدار خليل إقناع أي سياسي أو مثقف أو إعلامي أو مواطن عادي بجدية طرحه الوطني والتزامه به حتى النهاية. لكن من الصعوبة أن يقنع أي مطّلع على تفاصيل تركة ما يزيد عن 5 سنوات مما يناقض ويفنّد كلامه! يكفي إدخال اسم آلدار خليل في محركي البحث "فرات نيوز" و"هاوار" التابعين لحزبه، حتى يكتشف المرء لائحة طويلة عريضة من التصريحات التي تنطوي على استيراد المشكلة الكردية في تركيا إلى سوريا. مثلاً لا حصراً تصريحه المنشور في وكالة أنباء "هاوار" (2016/7/21) بعنوان "روجافا (المناطق الكردية السورية) نافذة للتعرّف إلى فكر أوجلان" حيث يقول: "تجربة روج آفا هي فرصة لتكون نافذة والمجسّم العملي الذي سيتعرّف جميع شعوب شرق الأوسط من خلالهما إلى فلسفة قائد الشعب الكردي" أي عبد الله أوجلان. والكل يعلم ماذا يعني هذا الكلام في ميزان الصراع الكردي – التركي! خليل يُلحق كل المناطق الكردية، طبقاً لمنظومته الأيديولوجية والسياسية، وحتى التنظيمية، بحزب "العمال الكردستاني" (التركي). وفي الوقت عينه يقول: "بعض الديمقراطيين في قيادة المعارضة السورية المدعومة تركياً لم يتوانوا عن

تصدير إشكاليات الصراع الكردي – التركي إلى سوريا نتيجة للاحتضان والدعم التركيين لهم" ثم يضيف: "من الخطأ تصدير هذا الصراع إلى سوريا". ثم إن ما قاله عن "الديمقراطيين في المعارضة السورية" ينسحب أيضاً وربما أكثر عن آلدار خليل ورفاقه وحزبه، وهذا هو مأخذ قوى الحركة الكردية على حزب "الاتحاد الديمقراطي".

2. طالما يطلق دعوة للحوار والسلام مع المعارضة العربية السورية فالأجدى به أولاً تحرير المعارضين الكرد من سجونه وهم بالعشرات، وتخفيف قبضته الأمنية على المجتمع والحراك المدني والكف عن تخوين الناس واتهامهم بالأردوغانية والارتزاق مع المضي في اللقاء بمسؤولين رسميين وأمنيين تابعين لنظام الأسد.

3. بعد الأشهر الأولى للثورة السورية وقف حزب آلدار مناهضاً لها وهي لم تزل في الطور السلمي وقبل ظهور التنظيمات التكفيرية. وثمة أطنان من الوثائق والأحداث والمعطيات تؤكد ذلك. أما الشطر الكردي المنخرط في ثورة الحرية والكرامة، فبكل تأكيد لم يكن حزب "الاتحاد الديمقراطي" و"حركة المجتمع الديمقراطي" وكل تفريخات "العمال الكردستاني" في سوريا، بل كان الموجودون في سجون حزب آلدار من أعضاء وقيادات الأحزاب الكردية الأخرى.

4. هل يعني خليل ما يقوله عن نظام الأسد بأنه "النظام المجرم"؟! وإذا كانت الإجابة بـ "نعم" فماذا يفعل هذا النظام حتى الآن في القامشلي والحسكة؟! ولماذا مجالسة القيادات الأمنية والسياسية التابعة لهذا النظام المجرم والتنسيق معها؟!

5. نجاح خليل وحزبه في تحييد الكرد عن الاستمرار في الثورة، بالعنف والإكراه، هو ما جعله يطلق التوصيف التالي: "رفض الكرد أن تكون مناطقهم مناطق تآمر أو اتفاقات تضرّ بمستقبل الشعب السوري، وحرصوا على تشكيل ائتلاف واسع آخذاً في الاعتبار حقوق عموم السوريين، من سريان وآشوريين وكلدان وكرد وعرب ودروز وشركس وأرمن وتركمان". وسها كاتب المقال الضليع والملمّ بتفاصيل النسيج الاجتماعي في المناطق الكردية في سوريا عن "الدروز والشركس" في المناطق الكردية، وزجّ بهذه المكونات في سياق الحديث والمديح الذاتي، لاستكمال عدة الكلام الذي يقال في مناسبات كهذه! ثم أين هذا "الائتلاف الواسع" الذي شكّله حزب خليل بما يجعله ممثلاً للسياسات المثمرة والناجعة وطنياً؟!

6. يقول خليل: "الائتلاف، كإطار جامع لمختلف القوى والأحزاب المعارضة لم يتمكّن من التعبير عن تنوُّع المكونات السورية، وعلى رغم وجود بعض الشخصيات أو بعض التشكيلات التي تدّعي هذا التمثيل، فهي في الواقع لا تملك التواجد الفعلي في الداخل السوري وبالتالي لا تمثِّل إلا نفسها". إذاً لمن وجّه الدعوة إلى "السلام والتوافق"؟! فإذا صار "الائتلاف" على هذه الدرجة من الانعدام، فما الجدوى من توجيه الدعوة إلى "السلام والتوافق" إليه؟! لكن خليل يستدرك موضحاً أنه لا يقصد "الائتلاف" بل "جميع المعارضات السورية المؤمنة بوحدة سوريا واستقلال قرارها الوطني" وهو ما يفترض أنه ينطبق أيضاً على "هيئة التنسيق" وغيرها ممن انشقّوا وتفرّدوا في نشاطاتهم السياسية، هؤلاء أولى بالدعوة إلى السلام والتوافق.

أياً يكن الأمر فدعوة آلدار خليل جميلة وفيها إيجابيات كثيرة لكنها بحاجة إلى قرائن وبراهين، وهي ينبغي أن تطبّق على الصعيد الكردي أولاً، عبر إطلاق سراح السجناء السياسيين في سجون آلدار خليل، والانفتاح على المختلفين معه ومع حزبه والكف عن تجنيد الأحداث والقصّر في الحرب ضد "داعش" وإلا سيفهم مقاله – دعوته بأنها بروباغندا، إن لم يتم اعتبارها ديماغوجية من العيار الثقيل، هدفها إقناع "الوكيل" الأوروبي والأميركي بمدى وطنية آلدار خليل وديمقراطيته، لأن "الوكيل" كلما اجتمع بمسؤول من الاتحاد الديمقراطي وضع أمامه ملفات ثلاثة: الانتهاكات للمعارضة الكردية والتبعية للعمال الكردستاني والعلاقة مع نظام الأسد والمعارضة السورية.

معركة "الباب" والتموضعات
الإقليمية الجديدة

تختبر وتختزل معركة "الباب" في شمال سوريا وما يحيط بها من مناورات وتموضعات عسكرية وسياسية، الكثير من السياسات في هذه المرحلة من المأساة السورية المتواصلة.

فانتزاع المدينة من براثن "داعش" مقدمة ضرورية وحتمية لإطلاق معركة الرقة و"التخلص" من سيطرة التنظيم على معقل يوجّه منه سائر عملياته، بموازاة معارك إنهاء وجوده في الموصل العراقية. إنهاء "داعش" هو الجامع المشترك لأقطاب المجتمع الدولي المختلفين على مقاربة الأزمة السورية.

ومن "الباب" يتقرّر مصير احتمال قيام منطقة آمنة في شمال سوريا بعد أن يتم توسيع المستطيل الجغرافي الذي سيطرت عليه القوات التركية التي توغلت في الميدان السوري مع "الجيش السوري الحر" ضمن عملية "درع الفرات" وفي "الباب" يتكرّس فصل تركيا للمناطق الكردية التي تسيطر عليها الميليشيات الكردية شرقاً، عن تلك الواقعة غرباً، للحؤول دون اكتمال الكيان الكردي المستقل الذي يسعى إليه قادة أكراد. وبالسيطرة على "الباب" تتحدّد هوية الجهة التي تتحكّم بالحدود السورية (الشمالية الغربية) مع العراق، التي كانت الميليشيات العراقية المدعومة إيرانياً تطمح للانتقال عبرها إلى سوريا بحجة المشاركة في معركة الرقة، في إطار الحدود المفتوحة التي اعتمدتها طهران لتوسيع نفوذها الإقليمي، من طريق وصلها بالميليشيات التي تدعمها في بلاد الشام.

في معركة "الباب" ترتسم ملامح الأدوار التي تجيزها القوى الدولية الأقوى، وهي راهناً روسيا بالدرجة الأولى وأميركا بالدرجة الثانية، للقوى الإقليمية المتنافسة والمتعارضة الأهداف في الميدان السوري، فقرار موسكو إعطاء المساحة الأكبر لأنقرة في الشمال عبر "الباب" يؤشر إلى نية موسكو تقليص اتكالها على الحليف الإيراني القوي ما دام الأخير يمعن في السعي إلى فرض أجندته الخاصة المتعارضة مع الطموح الروسي لصفقة مع إدارة دونالد ترامب، قد لا تتناسب مع تصاعد التوتر الأميركي – الإيراني.

وفي "الباب" يتيح تقدُّم جيش نظام بشار الأسد نحو المدينة بمساندة "حزب الله" وسائر الميليشيات السورية الموالية والإيرانية، للمشاركة في محاصرتها، اختبار مدى قدرة هؤلاء جميعاً على انتزاع المبادرة من الخصم التركي من جهة ومدى تمكّن موسكو من أن تشكِّل وسيطاً غير مباشر للتنسيق بين دمشق وأنقرة وبين "الجيش السوري الحر" والجيش النظامي، على حرب مشتركة ضد "داعش" أولوية تتفوّق على بحث مرحلة الحكم الانتقالي في الحل السياسي السوري، خلال جولات التفاوض الفاشلة من جنيف إلى آستانة. بل هي كانت حجة موسكو نفسها ضد المعارضة المعتدلة التي صنّفتها تنظيمات إرهابية، ما لم تشارك في مواجهة التنظيم و"النصرة" (فتح الشام).

لطالما قيل إن ولوج المرحلة الجدية في القضاء على "داعش" والاقتراب من الخلاص منه في الرقة يقرّبان أجل النظام ورأسه بعدما كرّس معادلة "إما الأسد وإما الإرهاب". فالنجاح في ضرب "داعش" ينفي مبرر وجود الأول، وإسراع الجيش النظامي إلى الاشتراك في معركة "الباب" هو استلحاق من الأسد لنفسه حتى يصبح شريكاً في القضاء على "داعش" بعدما كان شريكاً في انتشاره.

يتهيّأ جميع الفرقاء الدوليين والإقليميين لمرحلة ما بعد حسم معركة "الباب" وبالتالي لمرحلة معركة الرقة. وما بينهما سيشهد تموضعات جديدة لهؤلاء الفرقاء في الداخل السوري بالتناغم مع التغييرات المرتقبة على الساحة الدولية، وأبرز تجلياتها اعتبار ترامب، المقبل على تقارب مع بوتين في مقاربة الأزمات الدولية، إيران دولة راعية للإرهاب، وأن عليها مع "حزب الله" الخروج من سوريا. وقد تقتضي أولوية "التخلص" من التنظيم كما يقول الرئيس الأميركي الجديد أن يرسل قوات على الأرض إلى سوريا بالاتفاق مع موسكو.

في وقت قرّرت طهران اتباع سياسة "الصبر" للتخفيف من لغة المواجهة مع ترامب فإن هذا التوجه لا يعني سوى التأقلم بتقديم تنازلات قد تكون سوريا ميدانها، إلا إذا اقتنعت بالتخلي عن مغامرتها في اليمن.

في هذه المعمعة المرتقبة قد يكون على المعارضة السورية أن تتحسّس مصيرها وهي تخوض مفاوضات آستانة وتتهيّأ لخوض مفاوضات جنيف الجديدة المنتظرة في 2017/1/20. فإما أن تغرق مرة أخرى في سقطة غياب الوحدة بين مكوناتها لمصلحة التنافس على القيادة والتزعم بين رموزها، لتحصد الخيبة، لأن انقسامها السابق أتاح للقوى الإقليمية صاحبة الأجندات الخاصة أن تضعف موقعها التفاوضي وإما أن يقدّم هؤلاء الرموز التنازلات بعضهم لبعض لمصلحة خطة موحدة للمرحلة الحساسة المقبلة.

دور الأكراد السوريين
في الحل السياسي

أربعة أسباب يمكن أن تفسّر تراجع دور أكراد سوريا في الخطوات السياسية التي تحصل لمعالجة الصراع الدائر، وآخرها غيابهم عن اجتماعات الآستانة وشكلانية تمثيلهم في مفاوضات جنيف:

أولاً: الموقف التركي الرافض ليس فقط لأي دور مستقل للأكراد السوريين وإنما أيضاً لتمثيلهم تمثيلاً حقيقياً، إن في قوى المعارضة أو في الهيئة العليا للتفاوض والأمر ليس جديداً، ولا يتعلق بموقف حكومة أنقرة الحاد من حزب "الاتحاد الديمقراطي" الأخطر عليها، لامتلاكه قوة عسكرية وعلاقات تعاون مع واشنطن، بل يشمل كل أكراد سوريا، كجزء من نهج عام ومزمن للسلطات التركية في محاصرة طموح الأكراد وتقويض دورهم القومي أينما كانوا وفي أي مستقبل سياسي. وما يعزِّز العائق التركي تنامي نفوذ حكومة أنقرة في المشهد السوري، بعد تفاهمها مع موسكو وتمدُّد قواتها في شمال البلاد ثم تقاربها سياسياً ونفطياً مع حكومة أربيل مشحونة بتقدير مختلف الأطراف الغربية والعربية لمخاوفها من تبلور حالة كردية مستقرة سياسياً واقتصادياً على حدودها، وبتسويغ تصعيدها ضد الأكراد عموماً ردّاً على تواتر العمليات الإرهابية لحزب "العمال الكردستاني".

ثانياً: حين تتوسّل القوى الإقليمية والدولية المسألة الكردية في التنازع على الهيمنة والنفوذ ويستمر النظام وحلفاؤه في توظيف الأكراد السوريين كورقة تستخدم حيث تفيد وتطوى حيث لا حاجة إليها، يمكن تقدير حجم المصاعب التي تعترض دور الأكراد السياسي وتزيد الطين بلة تصريحات أهل الحكم عن خشيتهم من تبدّل سياسة حزب "الاتحاد الديمقراطي" الأقوى كردياً –

والأقرب لمواقفهم، نحو سياسة جديدة تحكم أجندته الخاصة وتحالفه مع واشنطن وليس تفاهمه القديم معهم والدليل رفضه عودة الأوضاع إلى سابق عهدها وتواتر مطالبته بتغيير النظام الديكتاتوري، ثم تكرار حالات الصدام، وإن طوّقت بسرعة بين الجيش النظامي وقوات سوريا الديمقراطية، من دون أن ننسى امتعاض النظام من تجاوز حزب "الاتحاد الديمقراطي" الخطة المتفق عليها من انسحابات الجيش السوري أواخر 2012 من شمال شرقي البلاد، واستثمار تفرّده في السيطرة على تلك المنطقة، لإقامة كيانه القومي، وإعلان دستوره الخاص وتشكيل برلمانه وجيشه وجهاز أمنه ومؤسساته! أو ننسى تحسّب النظام من أصوات بدأت ترتفع وتصل إلى مسامعه عن مصلحة قومية كردية بوجود سلطة مركزية ضعيفة في دمشق، وأيضاً من فكرة الفيديرالية واحتمال تحوّلها إلى وباء يصيب مختلف مكونات المجتمع السوري حيث شجّع مناخ الثورة غالبية الأحزاب والشخصيات الكردية المشهود لها حرصها على الوحدة الوطنية على التشدد في مطالبها القومية وتبنِّي تلك الفكرة.

ثالثاً: حالة المعارضة السورية بشقيها السياسي والعسكري والتي لا تزال متردّدة في إظهار تفهّمها لحقوق الأكراد القومية ولم تمتلك جرأة كافية لبناء الثقة معهم ومنحهم قيمة سياسية خاصة وتمثيلاً حقيقياً يزيل الإحساس بالظلم الذي تراكم تاريخياً لديهم بأنهم كانوا دائماً وقوداً لقوى سياسية تناست، عندما حقّقت أهدافها، ما رفعته من شعارات لرد المظالم وإلغاء التمييز.

فأية فرصة للإفادة من الدور الخاص للأكراد السوريين ومحاصرة الروح القومية المتطرفة إذا استمرت سياسة الإنكار والتجاهل لحقوقهم؟ والأسوأ حين يندفع معارضون، ورداً على تطرق حزب "الاتحاد الديمقراطي"، إلى الطعن بوطنية الأكراد عموماً بدعوى أنهم وافدون من خلف الحدود! أوَليس من دواعي العدل والإنصاف الانتباه إلى قيمة الحضور السياسي الكردي وفاعليته ضمن أطر المعارضة الحالية؟ وكم كان مؤسفاً تشكيل هيئة جديدة للتفاوض تجمع شخصيات من الائتلاف الحالي ومن منصتي القاهرة وموسكو مع إشراك واسع لفصائل المعارضة المسلحة، من دون تمثيل وازن للمكوّن الكردي!

رابعاً: ما يثيره النهج القومي المتطرف لحزب "الاتحاد الديمقراطي" من ريبة وشبهة تنسحبان على الوضع الكردي عموماً، بخاصة حين يستهتر بمصالح الشعوب التي يشاركها العيش ومشاعرها، ولا يكترث بما يؤخذ سلبياً عليه، في تعاونه المغرض، قبل الثورة وبعدها مع النظام ثم

سرعة انتقاله إلى مظلة واشنطن وتنسيقه العالي مع التحالف الدولي ضد تنظيم "داعش" ويعزِّز ما سبق ممارساته القمعية في تهجير السكان العرب قسرياً من بعض المناطق التي سيطر عليها، واضطهاده لمن يختلفون في الرأي معه، من قادة وناشطين أكراد خاصة ممن ينضوون في إطار المجلس الوطني.

وربما لا يزيل الريبة والشبهة، وإن خفّف منهما، إدراك حزب "الاتحاد الديمقراطي" المتأخر أهمية تقديم التنازلات وتجنُّب النهج التصادمي، إن في تأكيده وحدة الوطن السوري وتخليه عن اسم فيديرالية روجافا إلى فيديرالية شمال سوريا، تجاوباً مع المطلب الأميركي، وإن بإصدار بيان من قبل وحدات حماية الشعب تعلن فيه، الحياد في الصراع الدائر بين حزب "العمال الكردستاني" وحكومة أنقرة، لامتصاص تداعيات التفاهم بين روسيا وتركيا.

صحيح أن القوى الكردية أبدت ردود فعل متشدِّدة تجاه استبعادها من اجتماعات الآستانة وضعف تمثيلها في الهيئة العليا للتفاوض وصحيح أن خطة التسوية السورية باتت رهن التوافقات الخارجية في ظل إنهاك أطرافها الداخلية وضعفها، ولكن الصحيح أيضاً، أن ثمة حاجة للأكراد السوريين تتنامى لدى قوى دولية لإشراكهم في الحرب ضد تنظيم "داعش" والجماعات الإسلاموية المتطرفة، ما قد يضعهم في موقع جديد من الترتيبات السياسية والأمنية التي سوف تفرض في مرحلة ما بعد انعقاد مؤتمر جنيف.

استدراكاً ومن باب التفاؤل، ألم يحن الوقت كي تتجاوز القوى الكردية خلافاتها البينية وحساباتها الأنانية وتقدّم خطاباً جامعاً يحرِّر دورها من حصار تركيا وبعض دول الإقليم وقوى التطرف العربي؟ والأهم: ألم يحن الوقت كي يتمثّل الأكراد السوريون دروس تجاربهم وهزائمهم المريرة، وأوضحها درس يقول، إن الانتصار للوطن الديمقراطي التعددي هو المدخل الصحي والناجع لحل معضلتهم القومية ولقطع الطريق على أطراف دولية وإقليمية ما فتئت تستخدم المسألة الكردية وسيلة في صراعاتها وتسوياتها!

ترامب يخذل أردوغان
ويساير "أكراد الأسد"

ربما يجب أن نأخذ من تصريح الرئيس التركي أردوغان الأخير حول سوريا ثلاث كلمات فقط "لن نهاجم منبج" أما بقية كلامه عن التشاور المسبق مع أميركا وروسيا في باب التبرير بعدما قرّرت واشنطن أن حاجتها إلى الأكراد في الهجوم الذي يجري التحضير له على الرقة أهم في الوقت الحاضر على الأقل، من معالجة مخاوف تركيا منهم وبعدما شاركت موسكو في حماية الأكراد في منبج عبر التلويح بمواجهة بين الجيشين السوري والتركي فيما يبدو أنها خطوات منسقة بين الولايات المتحدة وروسيا.

وكان إرسال قوة رمزية أميركية إلى المدينة لمنع الأتراك من مهاجمتها دليلاً على التزام إدارة ترامب أولوية "القضاء على داعش" التي اعتمدت في عهد أوباما، خصوصاً أن الرئيس الأميركي الجديد يحتاج كثيراً وبسرعة، إنجازاً خارجياً يغطي تعثّره في الداخل حيث يخوض معركة خاسرة حتى الآن مع الصحافة والقضاء وهيئات حماية البيئة ويتعثّر في مقارباته للسياسة الخارجية.

وعلى رغم أن الموقف الأميركي يخذل أردوغان وسعيه الحثيث إلى وأد احتمال قيام أي نوع من "الاستقلال" الكردي في مناطق شمال سوريا، فإن واشنطن تعرف أنها لا تستطيع الاستغناء عن أنقرة في المدى البعيد وأنها لا بد من أن تعيد تقويم سياستها إزاء الأكراد بعد انتهاء معركة الرقة، وهي مهمة قد تكون صعبة تتوقف على ما سيقرِّره الأتراك.

ومع أن الأميركيين استثمروا في تدريب الأكراد وتزويدهم بأسلحة خفيفة وقدّموا لهم دعماً مالياً ولوجستياً مع معرفتهم بأن "وحدات حماية الشعب" بزعامة صالح مسلم تربطها علاقات قوية بنظام بشار الأسد، فإن الأكراد عملياً يسدّدون سلفاً ثمن علاقتهم بالولايات المتحدة التي لم تعدهم يوماً بدعم حكم ذاتي لهم، لكنها لم تعلن أيضاً معارضتها لمثل هذا الاحتمال في أي تسوية مستقبلية للوضع في سوريا.

وعلى أمل أن "يقبضوا" لاحقاً ولو بالتقسيط يشارك الأكراد بفاعلية في القوة التي ترعاها أميركا وتحضّرها للهجوم على الرقة إلى جانب قوات عشائرية عربية تحت مسمّى "قوات سوريا الديمقراطية" ويلتزمون الخطط الأميركية، وكذلك أي اتفاقات يتم التوصل إليها بين الولايات المتحدة وروسيا حول دورهم ومناطق انتشارهم، لكنهم يستغلون في الوقت ذاته علاقتهم بدمشق وموسكو للدفع في اتجاه مواجهة بين الجيشين السوري والتركي تخفف عنهم ضغوط أنقرة. وتلاقي مثل هذا الاحتمال كان السبب الرئيس في انعقاد الاجتماع العسكري الثلاثي بين روسيا وتركيا والولايات المتحدة في أنطاليا. وتعرف واشنطن أن الهجوم على الرقة يتطلّب حشداً واسعاً للمقاتلين المحليين على الأرض لأنها غير قادرة على الزجّ بأعداد كبيرة من الجنود الأميركيين ومضطرة إلى الاكتفاء ببعض وحدات من القوات الخاصة لقيادة العمليات وتوفير الدعم. لكنها في الوقت ذاته لا ترى في الأكراد قوة رئيسية يمكن الاعتماد عليها في السيطرة على المناطق المستعادة من "داعش" بسبب ضآلة عدد المقاتلين نسبياً (30 ألف في أفضل تقدير) وضعف تسليحهم وهو رقم بالكاد يكفي لتوفير الأمن في المناطق التي يقيم فيها الأكراد حالياً "إدارة ذاتية".

بل يدرك الأميركيون أنهم ربما يحتاجون إلى نشر قوات تركية في الرقة بعد تحريرها، وأنهم لا يستطيعون الاستغناء عن التسهيلات العسكرية التركية لاستمرار انتشارهم ونفوذهم في المنطقة وموازنة القوات الروسية في سوريا.

وإذا كان الأميركيون حريصون على طمأنة أنقرة إلى أن سياسة تفضيل الأكراد ليست سوى إجراء موقت، وأن العلاقة معها استراتيجية وتتجاوز الحرب على "داعش" فإن تركيا في المقابل ربما وجدت في الموقف الأميركي الذريعة التي تفتش عنها للامتناع عن المشاركة بقواتها في المعركة، التي يتوقع أن تكون حامية جداً وخسائرها كبيرة على الأطراف جميعاً، على أمل اضطرار الأميركيين إلى طلب مساعدتها في حال تعثرت حملتهم.

"العمال" و"الديمقراطي" الكردستانيان:
ضريبة نزاعهما يدفعها أكراد سوريا

استيقظ المتبقون من عناصر وقيادات "المجلس الوطني الكردي في سوريا – ENKS" في المناطق الكردية السورية صباح يوم السبت 2017/3/4 على وجود رصاصة وقطعة صابون وخرقة بيضاء أمام أبواب بيوتهم، وهذا الأسلوب مارسه حزب "العمال الكردستاني" بحق الساسة والنشطاء والكتّاب والمثقفين الكرد السوريين المناصرين والمشاركين في التظاهرات السلمية المناهضة لنظام الأسد في مطلع الثورة السورية، إلى جانب ممارسة الخطف والاعتقال والاغتيال... بغية ثنيهم عن الانخراط في الثورة السورية.

هذا الأسلوب الترهيبي مارسته أذرع الدولة الخفية التركية، كاستخبارات الجندرمة التركية (JITEM) في حقبة التسعينيات ضد مناصري ومؤيدي "العمال الكردستاني" في تركيا. وخطفت واغتالت هذه المنظمة السرية ما يقارب 17 ألف شخص في الفترة 1991–2000 وعليه يبدو أنه "الكردستاني" بات يقلِّد ويمارس أساليب ترهيبية بحق معارضيه ومنتقديه، هي نفسها الأساليب التي مارستها الدولة الخفية التركية بحق أنصار "العمال الكردستاني".

حدث ذلك عقب الاشتباك المسلح فجر 2017/3/3 في قرية "خان صور" على الحدود العراقية – السورية بين مقاتلي "وحدات حماية شنكال" التابعة لـ "العمال الكردستاني" و"بيشمركة روج" التابعين لوزارة البيشمركة في إقليم كردستان العراق. حيث أرادت قوات البيشمركة الانتشار هناك، فهاجمتها القوات التابعة لـ "العمال الكردستاني" وسقط قتلى وجرحى من الجانبين، وفي اليوم التالي، شهدت المدن الكردية السورية هجمات على مكاتب ومقار الأحزاب الكردية المنضوية في "المجلس الوطني الكردي" وتمّ حرقها، إلى جانب اعتقال العشرات من أعضاء وكوادر هذه

الأحزاب في مناطق الجزيرة، كوباني وعفرين، من قبل سلطة حزب "الاتحاد الديمقراطي" إضافة إلى تنظيم الحزب التظاهرات الـ "عفوية" المناهضة لرئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني وحزبه "الديمقراطي الكردستاني". كل ذلك والآلة الإعلامية التابعة لـ "العمال الكردستاني" وفرعه السوري "الاتحاد الديمقراطي" تقوم بحملة تهيج وتجييش ضد البارزاني وحزبه وأخف النعوت التي أطلقت عليهما "خائن، عميل، مرتزقة أردوغان...".

صحيح أن الصراع في أصله هو بين إيران التي تدعم "العمال الكردستاني" وفرعه السوري، وتدعم "الاتحاد الوطني الكردستاني" جناح (ملا بختيار – هيرو إبراهيم أحمد) وبين "الديمقراطي الكردستاني" المدعوم من تركيا، إلا أن من يدفع ضريبة هذا الصراع بالدرجة الأولى هم كرد سوريا. الصحيح أيضاً أن "العمال الكردستاني" يمارس أقصى درجات الاستفزاز ويحاول جر "الديمقراطي الكردستاني" إلى حرب كردية – كردية، بأي شكل من الأشكال. إذ لم يتوقف إعلام "العمال الكردستاني" عن تخوين وشيطنة مسعود البارزاني منذ 2011، كذلك إعلام "الديمقراطي الكردستاني" ردَّ على تلك الحملات، ولكن ليس بمستوى الشيطنة والتخوين نفسيهما اللذين طفح بهما إعلام "العمال الكردستاني".

من جهة أخرى، يتعامل "العمال الكردستاني" بمنطق وضع اليد وفرض الأمر الواقع والاستفادة من الأزمات. ففي أزمة 1991 والهجرة المليونية التي شهدها إقليم كردستان العراق، وسّع "العمال الكردستاني" من منطقة انتشاره داخل كردستان العراق. كذلك استفاد من الاقتتال الذي حصل بين "الاتحاد الوطني الكردستاني" و"الديمقراطي الكردستاني" (1994–1998) واستفاد من سقوط النظام العراقي السابق وانشغال الحزبين الكرديين العراقيين بأمور ترتيب الحكم والسلطة في بغداد. والاستفادة الكبرى كانت من هجوم تنظيم "داعش" الإرهابي على منطقة سنجار (شنكال) الإيزيدية، وارتكاب الإبادة وانسحاب مقاتلي "الديمقراطي الكردستاني" في شكل مفاجئ وغريب حيث استثمر "العمال الكردستاني" محنة الإيزيديين للحدود القصوى في حربه السياسية والأيديولوجية ضد مسعود البارزاني وحزبه، وزجّ الحزب الأوجلاني بمقاتليه في منطقة سنجار، بهدف تحرير المنطقة. وبعد إنجاز ذلك، رفض "العمال الكردستاني" الانسحاب وتعامل مع المنطقة وفق مبدأ "وضع اليد" و"فرض الأمر الواقع" بل وحاول "العمال الكردستاني" فصل منطقة سنجار عن إقليم كردستان وتشكيل "كانتون" خاص منفصل، تابع لقيادة الحزب في جبال قنديل. ولكن الحزب عدل عن ذلك ولو شكلياً، تحت الضغط وردود الفعل الكردية الناقدة والساخطة، من دون أن

يسحب قواته من تلك المنطقة. وصارت هذه القوات تنسق مع "الحشد الشعبي" الشيعي المدعوم من إيران.

حالياً، يتواجد بين قرية "خان صور" التابعة لمنطقة "سئوني" على الحدود السورية – العراقية ومنطقة شنكال – سنجار ما يقارب 2000 مقاتل تابع لـ "العمال الكردستاني" تحت مسمّى وهمي هو "وحدات حماية شنكال" على شاكلة "وحدات الحماية الشعبية" التي شكّلها "العمال الكردستاني" في المناطق الكردية السورية منذ مطلع الثورة السورية.

الحق أن "العمال الكردستاني" وبعد قتال ضد تركيا دام أكثر من ثلاثة عقود، لم يستطع تحرير قرية جبلية واحدة. إلا أن الحزب يسيطر الآن على مناطق واسعة من كردستان العراق (قنديل، زاب، خواكورك، حفتانين، متينا، كاريه، مخمور وشنكال). ومع سيطرته على كردستان سوريا، صار الحزب الأوجلاني يحاصر كردستان العراق من الشمال والغرب والجنوب، بينما يتكفّل حليفه "الاتحاد الوطني الكردستاني" بالسيطرة على محافظة السليمانية ضمن هذا الطوق، تلعب قرية "خان صور" مكان الاشتباك دوراً رئيساً ومهماً كمعبر لمقاتلي "العمال الكردستاني" محمّلين بالأسلحة والأموال من سوريا إلى قنديل وبالعكس. كذلك تعتبر هذه المنطقة الثغرة الآمنة التي يعبر منها المقاتلون الشيعة العراقيون والإيرانيون لنصرة نظام الأسد في سوريا، لذا تفاجأ "العمال الكردستاني" بالحركة العسكرية التي قام بها "الديمقراطي الكردستاني" في قرية "خان صور" إذ اعتبرها محاولة قطع الشريان الواصل بين جبال قنديل والمناطق الكردية السورية. إلى جانب ما يشكّله هذا "الكوريدور" الواصل بين الحدود الإيرانية وسوريا من فوائد لنظام الأسد.

وبالعودة إلى تاريخ العلاقة بين "الديمقراطي الكردستاني" و"العمال الكردستاني" نجد أن جريدة "سرخون – الاستقلال" الناطقة باسم "العمال الكردستاني" نشرت في العدد 20 الصفحة 16، آب/أغسطس 1983 نص الاتفاق المبرم بين الحزبين، والذي وقّعه في دمشق كل من مسعود البارزاني بصفته رئيساً لـ "الديمقراطي الكردستاني" وعبد الله أوجلان بصفته السكرتير العام لـ "العمال الكردستاني" وتألف الاتفاق من 11 بنداً أهم ما فيه، هي البنود الخمسة الأخيرة (من 7 حتى 11) لأن البنود الأولى تركِّز على تشكيل جبهة مقاومة مشتركة لمناهضة الإمبريالية والاستعمال وتركيا وأميركا وجاء فيه:

7– "التحرر الوطني الكردستاني يتم في كل جزء من كردستان على حدة، اعتماداً على القوى السياسية لذلك الجزء" يعني بمنع تدخل حزب كردي في شؤون الجزء الآخر من كردستان الذي لا ينتمي له.

8– "احترام خصوصية كل جزء من كردستان، وعدم تشكيل أي حزب، لحزب آخر مرتبط به خارج الجزء الكردستاني، الذي ينتمي إليه" يعني رفض تشكيل "الديمقراطي الكردستاني" لحزب مرتبط به في كردستان تركيا. وبالعكس رفض تشكيل "العمال الكردستاني" لحزب مرتبط به في كردستان العراق.

9– "النضال الأيديولوجي بين الأحزاب الكردستانية لا ينبغي أن ينعكس سلباً على العلاقات بين هذه الأحزاب، ورفض اللجوء إلى السلاح لحل أي خلاف قد يحصل بين الطرفين...".

10– "عدم تدخّل أي حزب في شؤون الحزب الآخر واحترام الاستقلال الأيديولوجي والسياسي لكل حزب".

11– "في حال حدوث أي خرق أو انتهاك أثناء تطبيق هذا الاتفاق، ينبغي على مسؤولي الحزبين إبلاغ بعضهما بعضاً. وفي حال تجاهل أي طرف لهذا الإبلاغ والتنبيه فسيكون الحزب الآخر في حل من هذا الاتفاق ويمارس نضاله بشكل مستقل".

كان ذلك عام 1983، لكن حين اشتدّ عود "العمال الكردستاني" وقويت شوكته، اتخذ في مؤتمره الرابع المنعقد في كردستان العراق عام 1990، قرار تشكيل "حكومة حرب" في منطقتي "بدينان (كردستان العراق)" و"بوطان (كردستان تركيا)" ومنطقة "بهدينان" تاريخياً هي منطقة نفوذ "الديمقراطي الكردستاني" وبالتالي، ناهيكم عن نقل "العمال الكردستاني" ساحة حربه ضد تركيا إلى كردستان العراق، قرّر ضم منطقة واسعة من كردستان العراق إليه. وهذه كانت أولى خطوات انتهاك الحزب الأوجلاني الاتفاق الذي وقّعه مع مسعود البارزاني.

عام 1991 وعقب الانتفاضة الكردية العراقية، وتشكيل منطقة الملاذ الآمن، قرّر "العمال الكردستاني" تشكيل حزب مرتبط به، تحت اسم حزب "الحرية الكردستاني (PAK)" صحيح أن أعضاءه كانوا كرداً عراقيين، ولكن الإدارة كانت خاضعة لقيادة "العمال الكردستاني".

في خريف 1992 دخل "الاتحاد الوطني الكردستاني" و"الديمقراطي الكردستاني" في حرب ضروس إلى جانب الجيش التركي ضد "العمال الكردستاني" وفجأة انسحب "الاتحاد الوطني" تاركاً "الديمقراطي الكردستاني" وحده في تلك الحرب.

عام 1994 بدأ الاقتتال بين "الديمقراطي الكردستاني" و"الاتحاد الوطني الكردستاني" واستفاد "العمال الكردستاني" من انشغال الحزبين العراقيين ببعضهما بعضاً، ووسّع مناطق نفوذه في كردستان العراق، وعام 1995 وبالتنسيق مع "الاتحاد الوطني الكردستاني" هاجم "العمال الكردستاني" مناطق "الديمقراطي الكردستاني" من الخلف، فأصبح مصير حزب البارزاني على كف عفريت، حزب طالباني من الشرق وحزب أوجلان من الشمال فلم يبقَ أمام البارزاني إلا الاستنجاد بجيش صدام حسين عام 1996، وكان له ذلك، وبعد أن استقر الوضع لبارزاني، التفت "الديمقراطي الكردستاني" إلى "العمال الكردستاني" بخاصة أن الأخير أعلن منطقة "زاب" منطقة خاضعة لنفوذه وأطلق عليها اسم "جمهورية زاب".

منذ عام 2000 ولغاية 2008، رفض "الديمقراطي الكردستاني" وزعيمه الضغوط التركية للدخول مجدداً في حرب مع "العمال الكردستاني" ورفض إطلاق وصف الإرهاب على حزب أوجلان في حين وصف "الاتحاد الوطني" حزب أوجلان مراراً بالإرهاب، وشنّ هجوماً واسعاً على جبال قنديل عام 2000، محاولاً الاستفادة من البلبلة التي حصلت داخل حزب أوجلان بعد اعتقال الأخير وخطفه من نيروبي عام 1999، لكن هجوم حزب طالباني فشل، وخسر مناطق أخرى كانت خاضعة لنفوذ "الاتحاد الوطني" معطوفاً عليه دعم وتمويل "الاتحاد الوطني" كل حالات الانشقاق التي حصلت في "العمال الكردستاني" وفرعه السوري عام 2004 في حين لم يفعل "الديمقراطي الكردستاني" ذلك.

ومن المفارقات الكردية حالياً أن حزب جميل بايك (بعد أن فقد أوجلان السيطرة عليه) و"الاتحاد الوطني الكردستاني" هما حليفان يتبعان محور طهران – القرداحة ولأن حزب طالباني صار ضعيفاً، بات يستخدم "العمال الكردستاني" كعصا ضاربة ضد حزب البارزاني.

قصارى القول: يتعرّض مسعود البارزاني لضغوط متعددة من تركيا، تهدف إلى الزجِّ به في حرب ضد "العمال الكردستاني" ويرفض البارزاني ذلك منذ 2008 ويتعرّض لضغوط من جانب إيران والحكومة العراقية ولضغوط من جانب حلفاء إيران "الاتحاد الوطني الكردستاني" و"حركة

كوران" إلى جانب الانشغال بالأزمة المالية التي يعانيها الإقليم والحرب على تنظيم "داعش". ومن غير المعروف إلى متى يمكن للبارزاني ممارسة ضبط النفس، بخاصة حيال ضغوط "العمال الكردستاني" الذي بات يتعامل مع كردستان العراق، كتعامل الفصائل الفلسطينية مع الأردن عام 1970 وتعامل منظمة التحرير مع لبنان، مطلع الثمانينيات أن يريد "الكردستاني" تعويض فشله في كردستان تركيا عبر تحقيق مكاسب في العراق وسوريا وحطبه في ذلك كرد سوريا.

أوجلان: مانديلا الأكراد

قبل ثمانية عشر عاماً وعندما ضاقت الأرض بأحلام عبد الله أوجلان وجد نفسه في طائرة خاصة تنقله من العاصمة نيروبي العاصمة الكينية إلى العاصمة التركية أنقرة، برفقة عناصر استخبارات تركية وهو مقيّد اليدين ومعصوب العينين.

في معتقل إيمرالي وجد أوجلان الثائر أن تحرير كردستان وتوحيدها، كما دعا عند تأسيس حزب "العمال الكردستاني" عام 1978 مهمة شبه مستحيلة فأدرك أن السياسة ليست أيديولوجية فقط وإنما مصالح وسياسات دول وإمكانات، فكان انتهاجه الواقعية الممكنة بعد أن أصبح رمزاً، حفر اسمه عميقاً في وجدان الأكراد الذين خرجوا في تظاهرات مؤيدة له في أنحاء العالم.

تركيا أدركت أهمية الرمز، فعدّلت قوانينها، وللمرة الأولى ألغت عقوبة الإعدام عام 2004 وأبدلت حكم الإعدام الصادر بحق أوجلان بالمؤبد. في المعتقل، كانت مسيرة وتجربة المناضل الأفريقي نيلسون مانديلا حاضرتين في ذهن أوجلان، فقفزت كلمة السلام إلى كل بيان أو خطاب أو لقاء أو جهد قام به أو أصدره. تقول التقارير إنه قرأ خلال فترة وجوده في المعتقل نحو 2700 كتاب وخصّص جزءاً من مصروفه الشهري (300 ليرة تركية) لشراء المجلات وبعض الأطعمة، يعيش في غرفة مساحتها 11 متراً قبل أن يتم نقله إلى مكان أوسع بقليل، فيما يحرسه قرابة 700 شرطي بالتناوب في جزيرة إيمرالي. كتب في السجن نحو 260 كتاباً وبحثاً معظمها عن تاريخ التحولات السياسية والاجتماعية والفكرية في منطقة ميزوبوتاميا (بلاد ما بين النهرين).

ما بين اعتقاله في 15 شباط/فبراير 1999 واليوم نجح أوجلان في تحقيق أمرين مهمين، الأول: الحفاظ على قيادته القوية لحزب "العمال الكردستاني" وهو في المعتقل حتى بدا أن قيادة الحزب في قنديل تعمل بأوامره مباشرة منه. والثاني: أصبح مفاوضاً مع الحكومة التركية من أجل

البحث عن سلام مقبول يحقّق الاستقرار لتركيا والهوية للأكراد، فكان بيانه الشهير في 21 آذار/ مارس 2013 عندما أعلن أن عهد الرصاص ولّى، مبشِّراً بالدخول في مرحلة السلام لتنطلق بعدها المفاوضات علناً مع الحكومة التركية قبل أن تتوقف على وقع تطورات داخلية وأخرى في الجوار الجغرافي حيث الحوادث الدراماتيكية في سوريا والعراق على وقع ظهور "داعش" ومن ثم إعلانه (دولته الإسلامية) على رقعة جغرافية واسعة من البلدين.

الحكومة التركية اكتشفت أهمية أوجلان ورمزيته، فدخلت معه في مفاوضات سرية قبل أن تصبح علنية، كانت أنقرة تريد منه تلك الكلمة السحرية التي تنزل المقاتلين الأكراد من الجبال لتسليم أسلحتهم، وتصبح تركيا أقوى في الداخل والخارج، وربما توظيف الأكراد عاملاً حيوياً في أجندتها الإقليمية، ومع هذا الاعتقاد تغيّرت صورة أوجلان في داخل تركيا قبل الخارج، فالإعلام التركي توقف عن وصفه بقاتل الأمهات والأطفال وباتت تُطلق عليه صفة الرجل القابع في إيمرالي، وفي الخارج رشّحه البعض لنيل جوائز دولية متعلقة بالسعي إلى تحقيق السلام خصوصاً بعد أن نجح من بعيد في تشكيل جناح سياسي باسم حزب الشعوب الديمقراطي، الذي استطاع الدخول إلى البرلمان بعد تجاوز العتبة الانتخابية المحدّدة بعشرة في المئة والتي كانت دوماً حاجزاً يحول دون دخول الأكراد إلى البرلمان في إطار حزب سياسي يمثلهم، لكن غياب الثقة والحسابات الضيقة وضعف الإرادة وغبار التاريخ وإشكالية الهوية وإرث الصراع والعوامل الإقليمية والتطورات الدراماتيكية السورية، كلها عوامل تضافرت وجعلت من السلام التركي – الكردي صعباً إن لم يكن مستحيلاً في هذه المرحلة فتفجّر العنف من جديد في وجه الجميع.

مع تفجُّر العنف، توقفت حركة الوفود بين أنقرة وإيمرالي وبات صوت الطائرات والدبابات والرصاص ومناظر القتل والدماء سيدة الموقف من جديد ومن وحي هذا المشهد القديم المتجدِّد بدأت أسئلة كثيرة حول اختفاء صوت أوجلان ومدى قدرته على التأثير ومدى قناعة أنقرة بدوره بعد اليوم، فالثابت أن أنقرة باتت مقتنعة أن أوجلان ليس وحده من يقرِّر النزول من الجبال وتقديم التوبة لـ "عدالة" أردوغان، خصوصاً أن الأكراد ومن بوابة نار ثورات الربيع العربي والحرب على "داعش" والدعم الأميركي لهم باتوا يحسون بوجود فرصة تاريخية لتحقيق تطلعاتهم القومية.

الثابت في درجة الصراع التركي – الكردي، أن النهج العسكري فشل في إنتاج الحلول السياسية، ومع أن دروب السياسة والتطلعات المتبادلة بين أوجلان وأردوغان انقطعت أو وصلت

إلى طريق مسدود، فإن الآمال لم تنقطع بلحظة ما تفتح الطريق من جديد أمام حل سلمي للقضية الكردية.

أردوغان وعلى رغم خيبته من أوجلان، إلا أنه لا يزال يريد منه تلك الكلمة السحرية التي تدفع بالمقاتلين الأكراد من جنوبه إلى ترك السلاح والمساهمة الكردية في تمرير الانتقال إلى النظام الرئاسي في الطريق إلى تركيا عام 2023، فيما أوجلان يريد منه كسر جدران إيمرالي ليكون حراً ومنتصراً في هيئة مانديلا الأكراد، ويتوّج ذلك بحل سياسي ويعيد صوغ السياسة والجغرافيا تركياً وكردياً. تطلعات صعبة بل ربما مستحيلة في نظر البعض لكن الصراعات الصعبة لا تكتب قصصها إلا بحروف صعبة وإرادة تقول إن تكلفة السلام هي أقل من الدم والرصاص مهما طال الزمن، وفي كل هذا يبقى أوجلان هو العقدة والحل في مسار الصراع بين حزب "العمال الكردستاني" وتركيا، حرباً أو سلماً.

عن الثورة والعسكر في سوريا

بدأت العسكرة، كما التظاهرات التي عمّت أرجاء سوريا، بلا قرار مسبق وخطة محدّدة، حيث ظهرت أسلحة بسيطة في الشوارع التي تحيط بمساحات التظاهر لإعاقة عناصر المخابرات والشبيحة لدى مهاجمتهم التظاهرات ومنح المتظاهرين الوقت اللازم لمغادرة المكان، ولم تتّسع الظاهرة وتتعزّز إلا بعدما أنزل النظام الجيش واستخدم الأخير كل صنوف الأسلحة في قتل المتظاهرين والمسلحين الذين تطوّعوا لحمايتهم وبدء الانشقاقات في جيش النظام احتجاجاً على زجّه في مواجهة المتظاهرين السلميين وتشكل كتائب مسلحة تحت اسم الجيش السوري الحر.

ترتّبت على الانشقاقات وتشكل كتائب الجيش السوري الحر تحركات محلية وإقليمية ودولية ميدانية وسياسية:

أولها: تواتر تشكيل كتائب مسلحة في معظم المدن والبلدات والقرى التي انخرطت في الاحتجاجات والتظاهرات، كتائب محلية تحت العنوان نفسه لكن من دون أن يكون بينها ارتباط أو تنسيق أو حتى تعاون، اعتمدت في انطلاقتها على الإمكانات والخبرات الأهلية المحلية.

ثانيها: تبنِّي "المجلس الوطني السوري" الظاهرة وتبريرها والدفاع عنها.

ثالثها: تسابق شخصيات وقوى سلفية ودول عربية وإقليمية للاتصال بهذه الكتائب والسعي لإقامة علاقات عمل معها عبر عمليات ترويج إعلامية، خصصت برامج على فضائيات سلفية خاصة لهذا الغرض، والتمويل والتسليح، ارتبط هذا التسابق باعتبارات عقائدية ومصلحية، حيث وجدت الشخصيات والقوى السلفية، بخاصة الخليجية، في الظاهرة فرصة وساحة "جهاد" للترويج لرؤاها الفكرية والسياسية وتنفيذ خططها وبرامجها، ووجدت فيها أنظمة عربية للاستحواذ على

ورقة الثورة السورية وسحبها من أيدي تركيا وقطر، اللتين رعتا تأسيس "المجلس الوطني السوري"، أول محاولة تمثيل مؤسسي للثورة، وأثرتا في صياغته وتوجهاته السياسية، وبدء عملية دعم واسعة لتعزيز مواقع التيار السلفي على حساب تيار "الإخوان المسلمين" الذي تبنّته تركيا وقطر، والاستثمار في الثورة برعاية تشكيل فصائل سلفية مسلحة (أحرار الشام، جيش الإسلام، صقور الشام) تبيّن أن قادتها كانوا في سجن النظام وقد أُطلق سراحهم بعيد انفجار ثورة الحرية والكرامة في ضوء تصوّر لدور ما سيلعبونه فيه خدمة لخطته في إدارة الصراع، وتوظيفها في الصراع من أجل إخراج إيران، التي وقفت إلى جانب النظام ودفعته إلى التشدد واستخدام القوة ضد المتظاهرين منذ اليوم الأول للتظاهر وزجّت بثقلها التسليحي والمالي والبشري (مستشاريها العسكريين والأمنيين وتقني الاتصالات ومقاتلي "حزب الله" بداية وحرسها الثوري والميليشيات الشيعية العراقية والأفغانية والباكستانية تالياً) من سوريا وضرب نفوذها الإقليمي وإجبارها التخلي عن خططها في تصدير الثورة وكسب نفوذ في الفضاء العربي ودفعها للعودة إلى حدودها الوطنية.

رابعها: دخول جماعات السلفية "الجهادية" من دعاة "الجهد العالمي" على الخط بتشكيل "جبهة النصرة لأهل الشامل" ذراع سوريا لتنظيم "القاعدة" وتنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" "داعش" الذي أعلن قيام "دولة الخلافة" ما منح النظام ورقة اتهام المعارضة بالإرهاب.

خامسها: تدخّل الولايات المتحدة للتحكّم والسيطرة على عمليات التسليح وتحديد نوعية الأسلحة والكمية المسموح بإرسالها لاعتبارات تتعلق برؤيتها لطبيعة الصراع ونهايته المتوخاة، وتقويمها للكتائب وخلفياتها العقائدية وخياراتها السياسية.

سادسها: هو عودة التحالف بين النظام وحزب "العمال الكردستاني" (التركي) على خلفية تقاطع المصالح في صراعهما مع النظام التركي، دخلت إيران طرفاً في هذا التحالف، وأوجدت "وحدات حماية الشعب" و"وحدات حماية المرأة"، تشكيلين مسلحين لحزب "الاتحاد الديمقراطي" (الكردي) فرع حزب "العمال الكردستاني" في سوريا، وقيامهما بدور مزدوج: منع الكرد من المشاركة في الثورة، منع الجيش السوري الحر من دخول محافظة الحسكة وأحياء يسكنها الكرد في مدينة حلب. هذا فتح له طريق تنفيذ رؤية الحزب الأم لما يسمِّيه "الأمة الديمقراطية" وتشكيل إدارة ذاتية في ثلاثة كانتونات الجزيرة، عين العرب/كوباني وعفرين.

أجّجت التطورات الميدانية وتحقيق كتائب الجيش السوري الحر والفصائل السلفية المسلحة مكاسب جغرافية بطرد قوات النظام من مساحات شاسعة من الأراضي، بما في ذلك إخراجه من مدن وبلدات رئيسة، التنافس بين الدول العربية والإقليمية على استقطاب كتائب الجيش السوري الحر والفصائل السلفية المسلحة (استفادت من نشاط الدعاة السلفيين في الأحياء الشعبية والأرياف فحقّقت حضوراً بين المواطنين واستقطبت متطوعين كثر) كمدخل للنفوذ وتحقيق المصالح ما خلق مصالح خاصة لهذه "الكتائب" و"الفصائل" وقادتها، وأحدث شرخاً بينها وبين "المجلس الوطني السوري" بداية و"الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة" لاحقاً، كما رتّب انتقال التنافس على الولاء للحصول على الدعم المالي والتسليحي إلى هذه "الكتائب" و"الفصائل" وقاد إلى انفجار مواجهات مسلحة ودامية بينها (كتائب الجيش السوري الحر والفصائل السلفية بخاصة "داعش" و"النصرة") وبين الفصائل السلفية (أحرار الشام، جيش الإسلام، صقور الشام وجبهة النصرة) "داعش" على خلفية الشرعية وتمثيل الإسلام، وبين الفصائل السلفية وجبهة فتح الشام (النصرة سابقاً) على خلفية قبول هذه الفصائل التفاوض مع النظام، واحتمال مشاركتها في محاربة "داعش"، وجبهة فتح الشام (جفش) في ضوء تصنيفهما كمنظمتين إرهابيتين من جانب الأمم المتحدة، وقبولها بتسوية سياسية بشروط النظام وحلفائه.

وهذا أدّى إلى إضعاف التحرك المدني وتوقف التظاهرات السلمية وإلى تلاشي كتائب من الجيش الحر وتراجع دوره، ومبايعة كتائب محلية صغيرة لـ "داعش" و"النصرة" لتأمين الأسلحة والأموال والحماية من الفصائل السلفية الأخرى، ومبايعة فصائل إسلامية صغيرة لـ "الأحرار" لحمايتها من "هيئة تحرير الشام" التي تشكّلت باندماج "جفش" والجناح المتشدِّد من "الأحرار" وعدد من الفصائل السلفية الصغيرة، ناهيك بمقتل وجرح الآلاف في هذه المواجهات البينية.

صبّت هذه الصراعات في طاحونة النظام وحلفائه الإيرانيين وميليشياتهم الطائفة والروس ما جعل تحقيق أهداف الثورة بعيد المنال.

كرد سوريا

تبدو مفارقة تنطلي على الكثير من عناصر التراجيديا، حين يطالب كرد سوريا بحكم لامركزي يضمن حقوقهم ككرد سوريين عانوا أمداً طويلاً من الظلم والاضطهاد وسياسات المحو القومي في مقابل تراجعهم عن شروط اللامركزية، ككرد سوريين حيال الأحزاب الكردستانية المتنفذة داخل المشهد الكردي السوري وتحديداً حزبي "العمال الكردستاني" و"الديمقراطي الكردستاني" (العراق) ما يضعهم في داخل مركزيات حزبية كردستانية تحدِّد لهم مآلات حالهم. والتراجيديا تكمن في فكرة تبديل المركزيات لا نيل اللامركزية.

لحزبي العمال والديمقراطي حواضن شعبية ضاربة في تاريخ الحركة الكردية السورية فالحزبان، فضلاً عن أحزاب كردستانية أخرى، كانا يحظيان برضا متفاوت من نظام حافظ الأسد الذي كان يجيد لعبة تصدير مشكلاته الداخلية إلى الجوار، إرباكاً لأنظمة الجوار. والأحزاب الكردستانية كانت تسعى إلى تغليب مصالحها على مصالح كرد سوريا وإن بنسب متفاوتة بين حزب وآخر.

ذلك أن طبيعة النضال السلمي الذي خاضته الأحزاب الكردية السورية والتي تعرّضت بدورها لانقسامات كان للنظام والأحزاب الكردستانية دور بالغ فيها، تختلف عن النضالات المسلحة التي خاضتها بقية الأحزاب الكردستانية الكبرى، الأمر الذي لم يمنحها سحر النضال المسلح وقدراته على التعبئة وكسب المؤيدين. لذلك لم تسفر فكرة البعد الوطني لقضية كرد سوريا عن أي شيء ملموس، في ظل غياب معارضة وطنية سورية عن أي شيء ملموس، في ظل غياب معارضة وطنية سورية تمنح كرد سوريا الحضور والشخصية المطلوبين فليس بخافٍ على أحد أن النظام كان سبباً في تغييب المعارضة ومحقها وبالتالي عدم تحقُّق هذا الشرط، أي أنه لم تكن ثمة

رافعة وطنية تستطيع منح كرد سوريا دوراً وحضوراً موازيين للدور الذي حظيت به الأحزاب الكردستانية داخل المشهد الكردي السوري.

مع الثورة السورية وفي مهدها، أخرج النظام ما في صندوقه من أوراق لعب وعاد إلى الاحتكام إلى سياسته الأثيرة "فرِّق تسد" بدا الأمر مستحيلاً في البداية بينما الشبيبة الكردية تهتف "الشعب السوري واحد" لكن مع الجرعات القومية الكردية والنزوع نحو خطاب الخصوصية الكردية ومن حيث لا يدري الكرد ما يصاغ لهم نجح النظام في تفكيك ذلك ليصار إلى خطاب قومي كردي منفصل عن مساره الوطني العام ومهّد لذلك الخطاب الخشبي للمعارضة السورية ومبالغتها في المخاوف على وحدة سوريا وسيادتها وإصرار النظام على فكرة تحييد الكرد عن مجرى الصراع الكبير.

في صورة من فوق المشهد الكردي الحالي، يبدو الانقسام البيني كبيراً بين مجلس وطني كردي مدعوم من الحزب الديمقراطي الكردستاني وإدارة ذاتية تدين بالولاء والشراكة العضوية لحزب "العمال الكردستاني" وهذا الانقسام لم يكن ليتعزّز لولا غياب الطرف الوطني الكردي وضعفه، إذ غابت خلال السنوات القليلة الماضية الأحزاب الكردية السورية التي طالما تغنّت بالخصوصية الكردية السورية وتمتّعت بشعبية محدودة لكن مطلوبة للفصل بين التخوم الوطنية الكردية السورية وتلك الكردستانية.

يتّهم المجلس الوطني غريمه حزب "الاتحاد الديمقراطي" من خلال التظاهرات والأنشطة في الداخل والخارج بأنه حزب "إرهابي" وغير ذلك من اتهامات، وهذا ما لا يقوله مَن يقف خلف المجلس الكردي، أي الديمقراطي الكردستاني وزعيمه مسعود البارزاني، لكن مثل هذا الاتهام يروق للأتراك الذين يناصبون الاتحاد الديمقراطي العداء، سيما أن المجلس يقيم علاقة شراكة مع تركيا عبر انضوائه في الائتلاف السوري المعارض. واتهامات كهذه تجعل الاتحاد الديمقراطي أكثر انفعالاً وفقداناً للتوازن في ما يخص طريقة التعامل مع مخالفيه في الديار الكردية السورية حيث بلغ الغيّ أوجه حين أقدمت تنظيمات تمثّل الطليعة العنفية للاتحاد الديمقراطي كـ "منظمة الشبيبة الثورية" (جوانن شورشكر) على أعمال حرق وتكسير مكاتب المجلس الوطني والحزبين الديمقراطي الكردستاني – سوريا وبكيتي الكردي، وسبقت ذلك حملات اعتقال طاولت محازبي أحزاب المجلس الكردي، ثم استصدر قراراً كيدياً من الإدارة الذاتية بوجوب ترخيص الأحزاب

خلال مدة محددة. في خطوة ترمي إلى حمل الأحزاب الرافضة لإدارة الاتحاد الديمقراطية على الإذعان والخضوع لسياسة الاتحاد الديمقراطي الهادفة إلى شطب وإلغاء الأصوات المخالفة له. وقد أتى كل ذلك على هدي الخلاف والصدام بين حزبي الديمقراطي الكردستاني والعمال الكردستاني في سنجار العراقية.

تبدو مسألة تشكيل قطب كردي سوري مكافئ للقطبين الكردستانيين المتحكمين بتضاعيف السياسة الكردية السورية عملاً بالغ الصعوبة، في ظل غياب اتفاق سوري عام يتصف كرد سوريا ومطالبهم ويعيد رسم هوية سورية جديدة. فبين وجوب تشكيل قطب سوري وطني (فوق قومي) يحدّ من شدة الانقسام الكردي – العربي الحاصل والشعور الكردي بالامتنان والمديونية للأحزاب الكردستانية وما يستتبعه ذلك من ترك كرد سوريا مادة قابلة للاقتسام وكأنهم إرث وجب تقاسمه يقف كرد سوريا في موقف قابل للانفجار في كل لحظة.

ليس الوضع الكردي السوري على ما يرام كما يتصوره مراقبو المشهد الكردي السوري ذلك أنه بات رهين محبسي العلاقات الكردستانية وخلافاتها من جهة، والأزمة السورية من جهة أخرى، وبين الجهتين سيبقى كرد سوريا متروكين بين حجري الرحى هذين.

أكراد سوريا هم ما تبقّى من ثورتها

في سوريا لا توجد ثورة واحدة بل ثورات عدة، فهناك ثورات إسلامية سنية وشيعية وثورة كردية وهذه الثورات خلقت نخباً حاكمة تسيطر على الجغرافية السورية ومصطلح ثورة لا يطلق فقط على الثورة التي تحمل معنى إيجابياً، بل هي اصطلاح يطلق على تغيير الحالة السياسية في شكل جذري في بلد ما سواء كان هذا التغيير رجعياً أو تقدمياً.

ولا شك في أن اللحظة الثورية التي أشعلت كل هذا بدأت في الخامس عشر من آذار/مارس. هذا هو الحدث الثوري الأول الذي لم ينجح في أن يؤطر نفسه ضمن حراك وطني غير مؤدلج، فما لبث أن صار عقائدياً أنتج حراكات مؤدلجة تأخذ من مناهضة الأسد شرعية وغطاء لها ولثوراتها وفلسفتها في الحكم.

اليوم وبعد مرور ست سنوات على اشتعال الثورات السورية نجد أن الثورة كحالة تغيير جذري تظهر في كل مكان. فالنظام السوري تغيّرت وجهته الظاهرية من الوطنية إلى العلوية والشيعية فبات من الطبيعي أن ترى رموزاً أساسية في النظام مثل العميد في القصر الجمهوري علي خزام يفاخرون بعلويتهم في الوقت الذي كان النظام يحافظ وبشدة على مظهره المتسنن قبل 2011 مع ما كان يعنيه هذا من تغيير حقيقي لظاهر النظام. وهذا إضافة إلى تمكين حزب الله الشيعي من تحريك مفاصل مهمة في دولة "سوريا الأسد".

هناك مدن وأقاليم سورية تعيش في حالة اختلاف جذري عما قبل 2011. فمحافظة إدلب وريف حلب الغربي يعيشان طقوس الإمارة الإسلامية حيث تمارس الشريعة بنسختها القاعدية وسكان الرقة ودير الزور يعيشون في ظلال الخلافة، إضافة إلى جيوب صغيرة أخرى يعيش سكانها تحت ظلم لا يختلف كثيراً عن القاعدة. هناك تغيرات رجعية على غالبية الأراضي السورية،

فالنظام بات أكثر علوية ومعارضوه من العرب أكثر سنية، الاستثناء الوحيد كان في الحراك الكردي الذي يقوده حزب كردي لا تخفى شموليته وممارسته الإقصائية لكن تقدميته كردياً وسورياً ظاهرة أيضاً. فبين أنظمة الحكم الفاعلة في سوريا يظهر نظام الإدارة الذاتية المعروف باسم "فيديرالية شمال سوريا" كأكثر الأنظمة القائمة انفتاحاً وقابلية للتغيير كما يتمتّع بشعبية لا يُستهان بها. صحيح أن معارضيه يشبِّهونه بسلطة الأسد لكن التشبيه ظالم وغير واقعي فأكثر ما ترتكبه سلطات الإدارة الذاتية هو بعض الاعتقالات وإغلاق مكاتب الأحزاب الكردية غير المعترفة بنظام الإدارة القائمة نتيجة التجاذبات مع سلطة إقليم كردستان العراق، والتي تعيب على نظام الإدارة عدم قوميته وعدم إيمانه بالدولة القومية التي تؤمن بها الأحزاب الكردية التابعة للإقليم وهو رفع من دور المرأة وسن القوانين الحامية لها كالميراث المتساوي بين الجنسين وحذّر من تعدُّد الزوجات، بالإضافة إلى وجود المرأة في مناصب قيادية. ناهيك على أن المختلفين دينياً محميون في ممارسة طقوسهم وعاداتهم ولعل الجانب الأهم هو الإدارة النزيهة للموارد والثروات. ففي مناطق نفوذه، تؤمن المحروقات بأسعار زهيدة، كما أن البلديات والقضاء مؤسسات غير فاسدة تتابع أعمالها بشفافية.

بكل تأكيد لا يمكن أن تكون التجربة مثالية فهي تعاني من الأخطاء والظروف المحيطة، إلا أنها التجربة الوحيدة التي تستند إلى فلسفة حكم شاملة، ذات أبعاد تقدمية، غير رجعية كحال فلسفات الحكم الشاملة الأخرى كتلك التي تتحكّم بداعش والقاعدة والنظام السوري.

تجربة الإدارة الذاتية تجربة تدرس، وعلى السوريين المعارضين الاستفادة منها والنظر إليها بمعيار سوري وليس بمعيار أردوغاني كما هو الحال اليوم. فلا يمكن إنكار وجود علاقة بين نظام الإدارة الذاتية ونظام الأسد، إلا أنها علاقة ندّية بلا تبعية كعلاقة حزب الله بإيران، أو الائتلاف بحكومة أردوغان. إنها علاقة مصالح يشرحها الكثير من التصادمات التي حصلت بين الطرفين، فكلّ منهما في العمق غير سعيد بقوة الآخر.

وبإمكان المعارضة السورية الاستفادة من دعوات عدة وجّهها قياديون من الكرد السوريين من أجل العمل معاً لبناء سوريا ديمقراطية تعددية من داخل مناطق نفوذ نظام الإدارة. وقد تتمنّى المعارضات السورية الدينية المعتدلة وغير الدينية واقعاً أفضل لها، لكن الحقائق على الأرض تظهر أن الموجود هو نظام الأسد، ونظم إسلامية تكفيرية تنازع الموت، ونظام الإدارة الذاتية الذي يشكِّل

الأكراد عموده الفقري. هذا الأخير ينطوي بالطبع على مشاكل، لكنه قابل للحوار والحياة والعيش المشترك، ويبدو أنه النظام الوحيد المتبقي والمتمدِّد.

أسئلة مطروحة على المعارضة السورية
وعلى الجماعات الكردية

كثيرة هي المسائل المسكوت عنها في الواقع السوري ليس من باب أنها لا تقع ضمن أولويات البحث لكن لأن البعض يحاول التجاهل أو التأجيل، إما لإنكار هذه المسألة أو تلك أو للحؤول دون كشف التناقضات في رؤية مختلف الأطراف إلى القضية المعنية، في حين أن الأوضاع تتطلب فتح النقاش حول مختلف المسائل لتوضيح الاختلافات وتعميق المشتركات.

ولعل المسألة الكردية من أهم هذه القضايا المسكوت عنها أو المختلف عليها بين القوى السياسية السورية، خصوصاً أنها تخضع لتجاذبات أو توظيفات متضاربة، لا تفيد الكرد، إن كجماعة قومية أو كأفراد، وتضرّ المسألة المحورية المتعلقة اليوم بإسقاط النظام وإرساء التحول نحو الحرية والمواطنة والديمقراطية أي أن المسألة الكردية هي من وجهين: أولهما يتعلق بقضية المواطنة أو غياب مكانة المواطنة في الدولة والمجتمع السوريين، بحكم طبيعة السلطة، وثانيهما يتعلق باعتبارها قضية قومية أو قضية شعب جرى حرمانه من هويته وحقوقه الفردية والجمعية.

يأتي هذا الكلام ونحن نشهد التجاذب الدولي والإقليمي (وحتى من طرف النظام) لتوظيف "قوات سوريا الديمقراطية" والتي عمادها "قوات حماية الشعب" الكردية (التابعة لحزب "الاتحاد الديمقراطي") في الصراع السوري سواء ضد "داعش" أو في إطار محاولة فرض تسوية معيّنة في سوريا مع النظام أو من دونه، تأخذ في عين الاعتبار إقامة منطقة حكم ذاتي للأكراد (من دون تحديد جغرافي معين) كما يأتي هذا الكلام في ظل سعي تركيا للحؤول دون ذلك أو لتحجيمه ما أمكن.

هذا الواقع المعقّد الذي تتضارب توظيفاته وأهدافه يفرض على المعنيين ومن ضمنهم الكرد، طرح أسئلة عديدة، مثلاً كيف ينظر السوريون الكرد إلى المشهد العام للحل في سوريا؟ هل يعتبرون قضيتهم جزءاً من هذا المشهد؟ أم يرون أن لهم مشهداً مستقلاً تماماً؟ هل يرون أنفسهم كسوريين معنيين بالتغيير نحو المواطنة والديمقراطية في البلد؟ أم يرون أنفسهم كرداً فقط؟ أو يرون أنفسهم في تقاطع بين هاتين العمليتين، وفق صيغة دولة فيديرالية أو لامركزية؟ هذه أسئلة يجب أن يجيب عليها الأكراد أنفسهم وأن يتوافقوا عليها، وأن يقدّموا رؤيتهم الخاصة إلى شركائهم السوريين وأيضاً إلى المحيط الإقليمي.

في المقابل، وبعيداً من نفي بعضهم أن للأكراد في سوريا والعراق وإيران وتركيا قضية قومية وهي قضية محقة ومشروعة، على رغم اختلاف وجهات نظر الأنظمة الحاكمة في مقاربة عدالتها وضرورة السعي لإيجاد حلول مناسبة لها، فإنه لا يمكن حل هذه القضية أو اختزالها بإيراد نص دستوري يتحدث عن وعد بإقامة دولة مواطنين أحرار، ودولة مؤسسات وقانون ودولة ديمقراطية، لأن هذه الدولة ستقوم في أحد جوانبها على الأكثرية والأغلبية. لذا من حق الكرد كشعب أو كجماعة قومية كما من حق غيرهم أن يحتاطوا من هذا الوضع وأن يتحسبوا ومن حقهم علينا تعزيز ثقتهم بنا وبالمستقبل المشترك. كما من حقنا عليهم تأكيد وحدة الأرض واعتبار التعددية القومية والدينية مصدر ثراء للدولة المدنية الديمقراطية التي هي ليست دولة دينية ولا عسكرية ولا طائفية وإثنية.

لا أقصد التقليل من شأن المواطنة والديمقراطية وإنما أقصد أنه يجب تطعيم الديمقراطية بمبادئ دستورية عليا لا تخضع لثنائية أقلية وأكثرية وهذا يمكن حله في ما يسمّى أنظمة الديمقراطية الليبرالية، أي الأنظمة التي تقوم على أساس المواطنة الفردية، أو المواطنين الأحرار المتساوين والمستقلين. لكن هذا التحديد أيضاً لا يفي بالغرض بالنسبة إلى الأكراد فهم شعب تعرّض للاضطهاد والتجزئة عبر التاريخ وحُرِم من هويته وحقه في تقرير مصيره في دولة وحتى من تنمية ثقافته. لذا يفترض بالثورة السورية أن تقف بجرأة لحل هذه الإشكالية التي باتت تثقل عليها وتثير الشبهات بخصوص صدقيتها وانسجامها مع مبادئها. وهذا يعني أن قضية الكرد كشعب لا يمكن اختصارها بمجرد الاعتراف بمواطنيتهم وبمساواتهم مع المواطنين الآخرين، إذ إن ذلك يفرض أيضاً الاعتراف بخصوصيتهم القومية كشعب بلغتهم وثقافتهم وبكل الحقوق التي تتعلق بالحق في التنظيم

والتعبير، لأن ذلك يأتي من الاعتراف في الدستور بالمواطنة الحرة والمتساوية للجميع رجالاً ونساء وهذا ينطبق على الأكراد كأفراد وكجماعة قومية.

الإشكالية هنا إذاً لا تتعلق بالسوريين، أو كمعارضة سورية أو بأحد كياناتها أو بالرؤيا القاصرة للمشروع الوطني الذي غاب عن معظم الخطابات أو بتبعيات المعارضة للدول التي تدعمها أو حتى بالمفاهيم الخاطئة التي أسسها النظام في عقول السوريين لعقود من الزمن لتغييب حقوق الكرد كمواطنين سوريين، وإنما هي تتعلق كذلك بالكرد أنفسهم إذ إنهم منقسمون بخصوص ما يريدونه لمستقبلهم بين مَن يرى أن الأولوية هي للمشروع القومي الكردي العابر للبلدان وبين مَن يرى أن القضية الكردية لا يمكن حلّها إلا في الدول الوطنية القائمة فضلاً عن آخرين يرون أن القضية الكردية لم تعد ذات أهمية.

ما ذُكر عن اختلافات الكرد ليس للتقليل من مشروعية وعدالة قضيتهم بل للتنبيه إلى أن المسألة الكردية هي كردية أولاً وثانياً، إن المسألة الكردية لا تتعلق بسوريا وحدها، على رغم أن ما يعنيني في كتابي هذا هو الجزء المتعلق بكرد بسوريا لكن في الحقيقة لا يمكن عند الحديث عن القضية الكردية تناولها ضمن حدود سوريا فقط، إذ إنها تتعلق بالجماعة القومية الكردية في كل من العراق وتركيا وإيران أيضاً. وثالثاً، إن قضية الكرد ذات أبعاد دولية وإقليمية وتخضع لحسابات معقّدة، وعليه فهل الوضع مناسب للكرد للحديث عن دولة كردية تشمل أراضٍ من إيران وتركيا والعراق وسوريا؟ ثم كيف نحصِّن حلم الأكراد بدولة قومية وحق تقرير المصير من دون أن نجعل من ذلك وسيلة لهذه الدولة أو تلك لتوظيف القضية الكردية واستخدام الكرد كأداة في مشاريعها الضيقة التي لا تخدم الكرد ولا السوريين ولا العراقيين ولا الأتراك مثلاً.

أي أن على الكرد أن يسألوا أنفسهم ماذا يريدون وتقدير ظروفهم الذاتية ومناسبتها لذلك وأن يتأكدوا أن العمل من أجل هذا الحلم لا يجعلهم ينفّذون أو يشتغلون في خدمة أجندة إقليمية أخرى، تتلاعب بهم وتوظّف قضيتهم، كما أن يتأكدوا أن ذلك لن يكون على حساب شعب سوريا وثورته.

بالمقابل، إذا اختار الكرد أن الأولوية هي لانتماءاتهم في الدول الوطنية فإن من حقهم أن يطالبوا المعارضة السورية مثلاً، أن تعترف بخصوصيتهم كشعب وحقهم في التعبير عن أنفسهم، على هذا الأساس، مع تأكيد المواطنة الحرّة والمتساوية، في دولة ديمقراطية، وطبعاً لا أحد يمنع أحداً، وفق هذا الخيار، أن يحلم أو أن يطمح لإقامة دولة قومية مستقبلاً لكننا نتحدث اليوم وعن

الظروف الراهنة، مع تأكيد أن صيغة الدولة القومية (عربية أو كردية) باتت متقادمة وتجاوزها الزمن في عصر التكتلات الكبرى وفي عصر الدولة الأمة، أي دولة المواطنين الأحرار والمتساوين في ظل نظام ديمقراطي حيث لا توجد أقليات وأكثريات على حوامل طائفية أو دينية أو قومية.

العلوية السياسية في "العمال الكردستاني"

طرح المفكر السوري الراحل صادق جلال العظم مفهوم "العلوية السياسية" في سوريا حيث أثار جدلاً واسعاً خاصة لدى من يوالون نظام الأسد ومن يعارضونه. خلاصة الرفض تكمن في اعتبار ذلك التوصيف كأنه "إهانة" لأبناء الطائفة العلوية، وليس محاولة وتحليل وتشخيص للبنى العقائدية التي يستند إليها النظام الأسدي، وحتى قبل اندلاع الثورة، كلما حاول أحد الكتّاب التساؤل عن سبب وجود جنرالات علويين يترأسون المناصب الأمنية والعسكرية الحساسة، يجيء الرد: "هذا كلام طائفي" من دون تقديم تفسير أو إجابة منطقية.

الآن حين يشار إلى الدور والتأثير العلوي في أداء حزب "العمال الكردستاني" بزعامة جميل بايك (وأوجلان هو المرشد الروحي – الأيديولوجي للحزب) يرد بالشتم والتخوين والاتهام بالطائفية.

ما تمّ تداوله نقلاً عن وكالة "أكي" الإيطالية (2017/3/30) حول أصول وهوية معظم قيادات "وحدات الحماية الكردية" التابعة للكردستاني من أنهم أكراد علويون من تركيا. والحق أن ما أوردته "أكي" كان أقرب إلى مقال رأي منه إلى تقرير إخباري أو تحقيق صحافي موثّق. وكان ردّ فعل أنصار الكردستاني وأنصار أنصاره أيضاً أقرب إلى "الهسترة الغوغائية" من الرد الموضوعي الهادئ.

العلوية السياسية مشبّعة في تركيا على صعيد التجارب الحزبية، سواء في السلطة أو المعارضة وفور انهيار السلطنة العثمانية، كان أكثر من رحّب بالنظام الجمهوري العلماني الأتاتوركي، العلويون أتراكاً وأكراداً نتيجة المجازر والويلات التي تعرّضوا لها إبان السلطنة،

بخاصة في عهد السلطان مراد الرابع (1612–1640). ترحيب العلويين بالنظام الجمهوري لم يكن حباً بالعلمانية وفهماً لها وإقراراً بمنافع النظام بقدر ما كان كرهاً وانتقاماً من النظام العثماني.

وسرعان ما تمرّد العلويون الكرد على النظام الجمهوري في انتفاضة ديرسيم 1937–1938 بقيادة الزعيم الكردي العلوي سيد رضا، وقد سحقها أتاتورك وقصف المدينة بالطائرات (وقتل 14 ألف مواطن وفق الإحصاءات الرسمية ونحو 60 ألفاً وفق الإحصاءات الكردية العلوية) ثم اعتذر عنها رجب طيب أردوغان باسم الدولة في 2011/11/23، تلك المجزرة بحق العلويين، لم تدفعهم للارتداد عن دعم خيار الجمهورية العلمانية، كونهم يعلمون أن العودة إلى السلطنة أسوأ من الارتداد عن الجمهورية. وحتى الآن، أغلب قيادات حزب "الشعب الجمهوري" والأحزاب اليسارية القانونية والمحظورة والمتطرفة، كانوا وما زالوا من العلويين الأكراد والأتراك ككمال كلجدار أوغلو زعيم "الشعب الجمهوري" وقبله ماهر جايان زعيم حزب جبهة التحرير الشعبية التركية الذي قُتل في اشتباك مع الشرطة التركية في 1972 وحسين إينان من مؤسسي جيش التحرير الشعبي التركي ودنيز غزميش زعيم جيش التحرير الشعبي التركي الذي أُعدم شنقاً، وإبراهيم كايباكايا زعيم الحزب الشيوعي التركي الذي قُتل تحت التعذيب وبالتالي، العلويون كانوا من مؤسسي الجمهورية ومن ضحاياها ومن مؤسسي المعارضة اليسارية للنظام الأتاتوركي أيضاً. والمجتمع العلوي في تركيا، بأكراده وأتراكه وتركمانه، مسيّس بنسبة تزيد على 95 في المئة، ليس فقط ضمن التيارات السياسية وحسب، بل ضمن مؤسسات المجتمع المدني أيضاً. بالتالي هناك قضية علوية كاملة الأوصاف في تركيا.

وضمن هذا المناخ الطائفي المسموم الذي يجتاح الشرق الأوسط من الغباء والعبث، ما يفعله أنصار الكردستاني حين يحاولون نفي تأثر حزبهم بهذا المناخ باعتبار أن الحزب يساري علماني وأفكاره "كونية" عابرة للقوميات والأديان والمذاهب.

ذلك أن زعيم الحزب أوجلان، وفي مطلع الثورة السورية، طالب بالحوار مع نظام الأسد وأشار إلى التحالف معه في حال استجاب النظام لمطالب الحزب. وهناك تصريح واحد فقط يشير فيه إلى علوية النظام تلميحاً. فقد صرّح عبر محاميه يوم 2011/5/4: "الانتفاضات الاحتجاجية مستمرة في سوريا كما أن منظمة الإخوان المسلمين أيضاً نادت بالانضمام إلى الاحتجاجات (..) هل ينضم الكرد أيضاً إلى الاحتجاجات وكيف؟ يمكن أن يكون هنالك أرضية للمفاوضات (مع النظام)

يجب أن يكون هنالك علاقات "تعمل" على هذا المنحى يجب الذهاب إليهم والتحدث معهم يجب أن يقولوا للأسد ما يلي: "إذا جاءت منظمة الإخوان المسلمين إلى السلطة ستقوم بالمذابح ضدنا (يقصد الكرد والعلويين) لهذا السبب فإننا سنبني وحدات دفاعنا الذاتي الشعبي". وعليه، ثمة نفس ينطوي على تخويف وترهيب الكرد والعلويين من الخطر المشترك على قاعدة طائفية من "الإخوان المسلمين" في خطاب أوجلان، وهو ذاته النفس في خطاب أوجلان، وهو ذاته النفس في خطاب نظام الأسد أثناء تجييش الطائفة العلوية ودفعها للاحتماء به من أخطار احتمال وصول "الإخوان" إلى السلطة.

ومع أن أكثر من نصف القيادات المؤسسة للكردستاني عام 1978 كانوا علويين، أكراداً وأتراكاً، كذلك ثمة الآن حضور علوي واضح الملامح في قيادة الكردستاني. مثلاً لا حصراً باسي هوازت، نائبة جميل بايك في قيادة الحزب، رضا ألتون، مسؤول العلاقات الخارجية والمسؤول المالي للحزب، مصطفى قاراسو، مسؤول الإعلام، علي حيدر قيطان من المؤسسين.

العمال الكردستاني ليس معصوماً عن التأثر بالرياح الطائفية وسط هذه المناخات، ويستحيل ألاّ يكون للكتلة العلوية الوازنة داخل الحزب أي تأثير على خياراته وسياساته وقراراته الاستراتيجية لكن الموضوع لا يتعدّى كونه دفاعاً منهم عن أحزابهم وعن ضلوعها وضلوعهم في هذه السلطة القائمة وانتهاكاتها.

الأكراد الذين أهملناهم

عقلية المعارضين السوريين وخطابهم عصيّان على التطور وأبرز الدلالات على ذلك عدم اتضاح موقفهم من مسألة الأقليات في بلادهم، هو ما تجلّى في عدم جرأتهم على مقاربة المسألة العلوية فضلاً عن القضية الكردية. فإذا كان مفهوماً تخاذل المعارضة في الشق المتعلق بالعلويين الناتج عن غلبة الوعي الطائفي على معظم أطيافها في الدرجة الأولى فضلاً عن تعمّدها ارتكاب الجهل التاريخي بربط تلك المسألة بحكم آل الأسد من دون الفصل بينهما، إلا أن ميوعتها بخصوص الشق الكردي أشد فداحة، وذلك وفقاً لمعادلة بسيطة مفادها أن السوريين الأكراد هم جزء أساسي من الثورة السورية.

وفي هذا السياق لا بدّ من الإقرار بمحدودية الإلمام بتاريخ القضية الكردية السورية وتفاصيلها عند معظم النخب غير الكردية، وهذا ينسحب على موقع هذه الأسطر على ضرورة هذا الإقرار تأتي للإشارة إلى كثرة المنظِّرين في الشأن الكردي، أو بالأصح، نقاده ممن يتناولونه فقط في سياق الأحداث الآنية ولأغراض لا تتوخى إنصاف الأكراد. بيد أن ضعف الإلمام بالقضية الكردية لا يمنع من الاتفاق على حقيقة ثابتة وجوهرية، هي عدالة هذه القضية على المستويين، الوطني والإنساني. والحال، إن ذريعة المعارضة السورية في إهمال أو تحجيم هذه القضية وإدراجها في سياق الثورة والتفكير في مستقبل سوريا، تقوم على ركيزتين: أولهما، التذرع بانفراد الأكراد السوريين بخياراتهم السياسية الخاصة، ولئن كان هذا صحيحاً فالأمر لم يخلُ في المقابل، من تضخيم وضخ إعلامي أقاما حاجزاً من بين الأكراد وبين الثورة، عدا أن هذا الانفراد الكردي قد تعزّز نتيجة أداء المعارضة نفسها، التي لم تبدِ الانفتاح المطلوب على القضية الكردية ولم تفكر في إدراج المطالبة بحلها على قائمة المطالب الوطنية الأخرى، إذ اكتفت بتمثيل كردي هزيل بين صفوفها، تماماً كما حدث مع غيرها من الأقليات السورية من علويين ومسيحيين. إضافة إلى ضيق

أفق هذه المعارضة، التي لم تظهر رحابة حتى على المستوى الشكلي أو الرمزي، الأمر الذي تمثّل بوضوح في مسألة التسمية الرسمية للبلاد، إذ اعترضت على تسميتها التاريخية السابقة لحقبة البعث أي "الجمهورية السورية" وأصرّت على الإبقاء على الرمز المنفّر الموروث من حقبتي الناصرية والبعث، أي عروبة الجمهورية.

هذا وتقوم ركيزة المعارضة الثانية في إهمالها للأكراد على تبرير غير أخلاقي مفاده أننا جميعاً ضحايا نظام الأسد وسواسية فيما تعرضنا له من ظلم. والخطورة هنا هي في تحميل كل أزمات الكيان السوري المعاصر إلى نظام الأسد، الأمر الذي يمنع إعادة الاعتبار للتحليل التاريخي لتلك الأزمات، فأزمة الأكراد السوريين قد نشأت بنشوء الكيان، بمعنى أن جميع الأنظمة التي حكمت البلاد منذ ما قبل الاستقلال مسؤولة عن المظلومية الكردية التي فاقمها نظام الأسد بدوره وزادها مرارة.

هكذا يجد السوريون من غير الأكراد أنفسهم مطالبين بمراجعات كثيرة تستحق القضية الكردية أن تكون على رأس القائمة فيها، وليست مبالغة هنا الدعوة إلى تقديم اعتذار للأكراد السوريين كذلك الذي تقوم به الأمم المتحضرة تجاه الجماعات التي تعرّضت للتمييز وظلم تاريخيين من أنظمتها الحاكمة وبهذا يستقيم العمل الوطني السوري وتتعطّل ألغام الحروب الأهلية المديدة الموعودة بها بلادنا.

هل يخرج منتصرون من حرب
الحدود في سوريا؟

الصراع على الحدود الشرقية والشمالية لسوريا اختبار صعب لجميع المتصارعين في هذا البلد. إنه امتحان أول لسياسة دونالد ترامب في الشرق الأوسط وامتحان أيضاً لقدرة الرئيس فلاديمير بوتين على تسويق مشروعه للتسوية أو التهدئة أقلّه في الظروف الحالية. ويشكِّل مفترق طرق لسياسات اللاعبين الآخرين، من إيران وتركيا إلى إسرائيل والأردن وقوى عربية أخرى قريبة وبعيدة، فضلاً عن الكرد عموماً. الدينامية التي رفعت وتيرة هذه الحرب هو انطلاق السباق المحموم لوراثة تركة "داعش" مع اقتراب هزيمته في الموصل وبعدها في الرقة. وكذلك قرار أطراف لقاءات آستانة إقامة "مناطق خفض توتّر" أو "مناطق آمنة" فقد فتح القرار شهية جميع المتصارعين على تقاسم خريطة بلاد الشام، في غياب أي تفاهم بين الكبار. وهناك أيضاً قرار قمم الرياض الثلاث بمواجهة التمدد الإيراني في الإقليم وهو قرار يسير بالتوازي مع الحرب على الإرهاب بعدما ساوت واشنطن بين الجمهورية الإسلامية والتنظيمات الجهادية وكلها تطورات لا تبشِّر بقرب تسوية سياسية بقدر ما تضيف مزيداً من الزيت والتعقيدات إلى الحروب المستعرة والمستنقع المفتوح. وتوسع دائرة الترابط بين أزمات المشرق من حدود العراق الشرقية إلى شاطئ المتوسط وقد تكرّس تقسيماً غير معلن لبلاد الشام لا يقف عند حدودها وحدها، وهو ما تخوّف منه سيد الكرملين.

كرّست قمم الرياض الثلاث رغبة واشنطن وحلفائها التقليديين في جمع خصوم دمشق وطهران في حلف واحد جديد لاجتثاث الإرهاب ومصادر تمويله، ومواجهة الهلال الإيراني وكسره. ولا أحد يجهل أن السيطرة على المنطقة الشرقية لسوريا تحقّق جملة أهداف استراتيجية

على رأسها قطع خطوط التواصل البري لإيران عبر الحدود مع العراق حتى شاطئ المتوسط وإكمال الطوق حول إسرائيل من جنوب لبنان إلى الجولان. كما أن المنطقة غنية بالنفط تعزِّز موقع الممسكين بها في مواجهة الآخرين، اقتصادياً وعسكرياً. وواضح من التحركات العسكرية الأميركية الأخيرة في التنف ومحيطها، وتعزيز القدرات التسليحية لـ "قوات سوريا الديمقراطية" وفصائل عربية أخرى في الجزيرة السورية، إن واشنطن تجهد لمنع قوات النظام في دمشق والميليشيات التي يرعاها "الحرس الثوري" من الاقتراب من هذه المنطقة، وهو هدف لا يريح موسكو التي تحرص على إعادة التأهيل للجيش السوري وتقديمه القوة الوحيدة القادرة على ضمان أي اتفاقات فضلاً عن أن الهدفين، الأميركي والروسي، لا يلتقيان أبداً مع أهداف طهران الراغبة في المرابطة على حدود الجولان، وبقاء ممراتها البرية مفتوحة حتى بيروت مروراً بدمشق، ويضيرها تفاهم الدولتين الكبيرتين على تكريس مناطق خالية من الميليشيات.

لن يكون سهلاً على إدارة ترامب أن تُحْكِم إقفال الحدود العراقية – السورية، واعتمادها على "وحدات حماية الشعب" قد لا يكون كافياً ومضموناً، ولا ينتهي بلا ثمن يتقاضاه الكرد. لقد حذّر هؤلاء "الحشد الشعبي" العراقي من تجاوز الحدود عبر أراضيهم لكنهم هم القريبون من حزب "العمال الكردستاني" سيجدون أنفسهم أمام امتحان صعب إذا اندلعت مواجهة واسعة بين قوات الحزب و"البيشمركة" في منطقة سنجار. علماً أن قوات الحزب تقيم تنسيقاً متيناً مع إيران وميليشيات "الحشد" فيما يرتبط إقليم كردستان بمعاهدة دفاعية مع الولايات المتحدة، وستجد قيادته نفسها أمام امتحان صعب على شفير مواجهة لا مفر منها. وقد حذّرت أخيراً من أنها لن تتساهل في أمن المناطق التي تحرّرت من الإرهابيين. كما أن تركيا يقلقها تمدد "حزب العمال" من شرقها إلى شمال العراق فشمال شرق سوريا، وتخشى أن يحكم هذا الطوق على حدودها الشرقية والجنوبية الشرقية. لذلك لا تكفّ عن الاحتجاج على انخراط البنتاغون في تسليح "قوات سوريا الديمقراطية" وجلّها من الكرد. وإذا كانت واشنطن ستستخدم الكرد في حربها على "داعش" من دون دعم تطلعاتهم إلى إقامة منطقة حكم ذاتي كما هي حال كرد العراق، فإنهم لن يتردّدوا في التعاون مع قوى أخرى. علماً أنهم أخلوا في السابق مواقع لهم للقوات النظامية السورية. بل هم يتحدثون عن رغبتهم في فتح ممر يربط مناطقهم بساحل المتوسط فهل يمكن للإدارة الأميركية أن تتجاهل كلفة الاعتماد عليهم وإدارة الظهر لأنقرة، وهي حليف تعتمد عليه في خطة كسر الهلال الإيراني؟

أبعد من ذلك، تركيا التي تعتمد الابتعاد عن حلفائها التاريخيين في الغرب، لم تتورّع عن التهديد بقصف القوات الأميركية إذا واصلت دعمها للكرد شمال سوريا. ولم تبدِ حتى الآن رغبة حقيقية في اللجوء إلى مجموعات تركمانية أو "حشود سنية" في العراق لمقارعة الميليشيات التي ترعاها إيران سواء في سوريا أو العراق، تعلي الصوت في وجه التمدّد الفارسي لكنها تترجم ذلك في الجلوس إلى طاولة واحدة مع ممثلي هذا التمدد في آستانة لتقرير مصير بلاد الشام. إنها ركن آخر في استراتيجية الرئيس ترامب قد لا يؤدي دوره المنتظر.. لكنه سيجد نفسه بلا دور فاعل إذا سارت استراتيجيات الآخرين قدماً، كذلك لا يمكن لواشنطن أن تعوِّل كثيراً على نتائج الصراعات السياسية في العراق.

يبدو شبه مستحيل انخراط القوى والأحزاب الشيعية المستاءة من جارها الشرقي في جبهة تقليم أظافر الجمهورية الإسلامية، حتى حكومة الرئيس حيدر العبادي لا يمكنها الذهاب بعيداً في ملاقاة واشنطن وسياساتها على حساب طهران. ولعل خير دليل على حدود قدرة بغداد على مقاومة نفوذ جارتها الشرقية، أن الأجواء والأراضي العراقية، مفتوحة عملياً أمام طائرات الشحن والقوافل لنقل السلاح والعتاد من إيران إلى سوريا ولبنان والعراق طبعاً. أضف إلى كل ذلك أن أي تفاهم بين واشنطن وموسكو لن يتيح للأخيرة المجازفة بخسارة حليفها في سوريا. فهي تحتاج إلى ميليشياته على الأرض ما دام أنها لا ترغب في توسيع انخراط قواتها البرية. من هنا يبدو صعباً أن تتجاهل الحضور العميق لإيران في بلاد المشرق العربي، بل ستظل تستفيد من هذا الحضور حتى دفع أميركا إلى الاعتراف بها قطباً دولياً له ما لها. ولا يغيب عن بال سيد الكرملين أن نجاح الأميركيين في ترسيخ سياستهم في بلاد الشام يقلّل من قدرته على التقدم ببلاده نحو ترسيخ أقدامها كقوة كبرى تنطلق من دمشق إلى الإقليم كله. لذلك يجهد إلى إرضاء تركيا من أجل إبعادها عن أحضان "الناتو" مثلما يجهد إلى تمتين علاقاته بمصر لحاجته إليها في ليبيا وشمال أفريقيا عموماً، وينتابه قلق عميق من صورة الود القائم بين الرئيسين ترامب وعبد الفتاح السيسي! يراوده طموح التفاهم مع الرئيس ترامب في المنطقة كلها، كما هي حال الأخير مع الرئيس الصيني شي جين بينغ في شبه الجزيرة الكورية.

خوف روسيا من انزلاق اللعبة عن قواعدها المرسومة حتّم عليها الزجّ بطائراتها إلى حدود المنطقة الشرقية في سوريا، وقصفها فصائل تدعمها الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج. وتقدم آلياتها وقواتها نحو جبهة الجنوب، على رغم المحادثات الديبلوماسية والعسكرية مع الأردنيين

والأميركيين في عمان لتعريف "المنطقة الآمنة" جنوب سوريا ورسم حدودها التي يفترض أن تشمل القنيطرة في الجولان حتى درعا وريفها. وتتّهم موسكو "التحالف الدولي" والكرد بأنهم يسهّلون لعناصر "داعش" الخروج من الرقة نحو دير الزور وتدمر، وكانت سابقاً عارضت طهران ترك باب مفتوح لهم للخروج من غرب الموصل إلى الأراضي السورية عندما بدأت المعركة في أكتوبر 2017، وهو ما دفعها أخيراً إلى التلويح باستخدام قوتها الجوية الضاربة لمنع وصول المجاهدين إلى ريف حمص وباديتها. ما تخشاه أن تكون المعركة الأكثر كلفة مع التنظيم الإرهابي في دير الزور. لذلك تسابق الأميركيون في مناطق شمال شرقي البادية، لئلا تكون المواجهة حاسمة مع مقاتلي "دولة الخلافة" من مسؤوليتها وحلفائها بعد خروجهم من عاصمة الخلافة، وهي بذلك تجازف ربما بآخر أمل للتفاهم مع إدارة ترامب.

إضافة إلى هذا الهم، يجد الرئيس بوتين نفسه أمام خيارات صعبة على جبهة الجنوب. سيظل حريصاً على تفاهماته مع القيادة الأردنية خصوصاً في مجال التعاون الأمني والاستخباري الخاص بالمجموعات الإرهابية. كما أنه يحتاج إلى عمان باباً ومنطلقاً مساعداً إلى عواصم عربية أخرى، خليجية خصوصاً، لعلها تنحاز إلى مشروعه للتسوية في بلاد الشام. ومراعاة هذا الموقف للمملكة لا يروق بالتأكيد لحليفه الإيراني الساعي إلى الاقتراب من حدود الجولان والساعي إلى السيطرة على معابر سوريا شرقاً وجنوباً. أما الأردنيون فلا يكتمون مخاوفهم من تسرّب عناصر "داعش" جنوباً إذا أُقفلت بوجههم سبل الفرار من شرق سوريا. وهم يتذكّرون اندساس مئات منهم في صفوف اللاجئين الذين أوقفوا في مخيم الركبان السوري القريب من حدود المملكة، على رغم المناشدات الدولية بفتح الأبواب أمامهم. وقد أكد الملك عبد الله الثاني ورئيس الأركان أن القوات الأردنية لن تدخل الأراضي السورية، لكنها لن تسمح بتمركز إرهابيين أو عناصر تابعة للميليشيات الحليفة لإيران على حدودها الشمالية قد لا تعارض في النهاية مرابطة قوات نظامية ولكن ماذا لو أصرّت واشنطن على رفض أي دور لهذا القوات؟ وإسرائيل بدورها ترفض اقتراب الميليشيات الإيرانية من منطقة الجولان المحتل، وهي تنتظر ترجمة ميدانية لمضمون اتصال هاتفي بين وزير دفاعها ليبرمان ونظيره الروسي سيرغي شويغو، قالت إنه تناول إمكان قيام المنطقة الآمنة جنوب سوريا "ترابط فيها قوات النظام من دون الميلشيات" هذا الإصرار على استبعاد الميليشيات يقلق طهران مثلما تخشى موسكو أن يؤدّي انصياعها إلى رغبات الجارين الجنوبيين لسوريا إلى هزّ تحالفها مع الجمهورية الإسلامية.

حرب الحدود مستنقع يسعِّر الحرب في سوريا ويرسم خريطة جديدة على أنقاض ما بقي من خريطة "سايكس – بيكو" مثلما يطرح خيارات وسياسات مختلفة على جميع المتصارعين والسؤال من سيخرج منهم منتصراً من هذا المستنقع؟

الأكراد في سوريا :
ليس بالبندقية وحدها

حين بدأ حزب "العمال الكردستاني" صراعه المسلح ضد الدولة التركية، انتبه الجميع إلى شيء لم يكن معروفاً من قبل: إن هناك أكراد في تركيا، ليسوا مجرد حفنة من مجموعة عرقية ضائعة بل هم شعب كبير يقارب العشرين مليوناً، وأنهم محرومون من أساسيات العيش سياسياً وثقافياً ولغوياً وقومياً واقتصادياً واجتماعياً.

اكتشف الناس أن أشهر الروائيين والمخرجين السينمائيين وممثلي السينما والمغنين والرسامين في تركيا هم أكراد. عرف الناس ياشار كمال ويلماز غوناي وأحمد عارف وإبراهيم تاتليس وبرهان جان وسيبيل جان وأحمد كايا وفرهاد تونج.

ومن مفارقات التاريخ أن واضع الأسس النظرية واللغوية للنزعة القومية التركية هو الكردي غوك ألب. كما أن من هيّأ الأرضية للنزعة الدينية التي ستصبح لاحقاً من ممهدات صعود نجم الدين أربكان ومن ثم رجب طيب أردوغان هو الكردي سعيد النورسي.

هذا هو حال الأكراد في سوريا، لم يكن أحد تقريباً، يعرف أن ثمة أكراداً في سوريا. برزت حقيقة وجودهم على نطاق واسع، للمرة الأولى، حين اندلع ما سمِّي بانتفاضة القامشلي عام 2004 آنذاك وقعت صدامات بين جمهور غصَّ به ملعب كرة القدم ورجال الشرطة السوريين الذين أطلقوا الرصاص الحي على الحشود التي أطلقت هتافات مناهضة للسلطة. انتقلت المواجهات إلى شوارع المدينة وسقط عدد كبير من القتلى والجرحى وأسقط للمرة الأولى في سوريا كلها، تمثال الرئيس حافظ الأسد. إلا أن ما كرّس الحضور الكردي وجعله يترسخ في الأذهان بقوة أكبر كان اقتحام

"داعش" مدينة كوباني الكردية والمقاومة الأسطورية التي أبداها المقاتلون الأكراد، وعلى وجه الخصوص المقاتلات اللواتي سطّرن ملاحم حقيقية في الشجاعة. هذه وتلك جعلتا الأنظار تلتفت إلى الوجود الكردي في سوريا، الذي كان مهمّشاً ومهملاً ومنسياً إلى أبعد حد.

الآن يعرف المرء أن الأكراد يشكّلون قطاعاً واسعاً من النسيج المجتمعي السوري وأن حضورهم في الخريطة السورية من الضخامة والثقل والأهمية بحيث لم يعد في الإمكان إغفاله أو القفز فوقه. ولقد بدأ الاهتمام بهذا الحضور يكتسي طابع الشوق إلى التعرف إليهم والتمعن في أفعالهم ومساهماتهم وما بذلوه في سبيل سوريا ماضياً وحاضراً وفي سائر الشؤون.

وحين يعود المرء إلى الوراء في تاريخ الدولة السورية الحديثة، يكتشف أن الأكراد لعبوا أدواراً كثيرة وكبيرة في صياغة ملامح الكيان السوري الذي نهض بعد تفكك الإمبراطورية العثمانية ومن ثم قيام الدولة السورية إثر انقضاء الانتداب الفرنسي. وكانت لهم حصة في تقريب أجل الانتداب عبر التمرد الذي قاده إبراهيم هنانو في جبل الزاوية وانتفاضات محلية في أكثر من زاوية وركن قادها أكراد من آل البارافي والدقوري وجاجو والمللي وسواهم.

ثم تسنّمت شخصيات كردية مواقع في السياسة والثقافة والاجتماع لا يمكن لمسطِّر التاريخ السوري غضَّ النظر عنها. وتزيّنت الفضاءات السورية بأسماء مثل كاميران بدرخان، جلادت بدرخان جكرخوين، الزعيم، البرازي، بكداش، الأيوبي، ظاظا، بوظو، آل رشي، عيسى عبد الكريم وغيرهم.

وكما في تركيا كذلك في سوريا، كان للكردي محمد كرد علي إسهام وازن في التمهيد للفكر العروبي والأيديولوجيا العروبية المنتفخة، كما لعب الكردي سعيد رمضان البوطي، ومعه أحمد كفتارو أدواراً في تأليف الغطاء الديني الذرائعي، السنّي للسلطة الحاكمة.

والآن فيما يجوب حزب "الاتحاد الديمقراطي الكردي" ويصول في ساحات الوغى ويشكِّل حجر رحى كبيراً في حسابات الروس والأميركيين والأوروبيين والنظام السوري وتركيا، ما بين مشجِّع ومندِّد، فإن هناك، في الساحة الخلفية، أكراداً يساهمون بصمت في نسج سجادة المجتمع السوري القادم. لا يحملون بنادق ولا يتقافزون بين الخنادق والجبهات، هم أفئدة وعقول ومواهب في الثقافة والفكر والأدب والمسرح والرسم والسينما والرياضة، هم كغيرهم من كفاءات سورية،

حاضر هذا الكيان ومستقبله. لا غنى غنهم، ولا يمكن إغفال صنيع سليم بركات، بشار العيسى، عمر حمدي، زهير حسيب، خليل عبد القادر، بهرام حاجو، وجدان ديمركي... إلخ.

الآن حين يطالب العالم كله بأهمية أن يكون هناك حل للمسألة الكردية في تركيا، فليس في الأمر انحياز لحزب "العمال الكردستاني"، بل اصطفاف إلى جانب بديهة بسيطة وجلية: إن بلداً يهمل جزءاً ضخماً من شعبه هو بلد مريض آيل للسقوط عاجلاً أم آجلاً.

الدرس نفسه يتكرّر في سوريا وغداً سيتكرّر في إيران، وكان العراق وما زال يحاول أن يحفظ هذا الدرس عن ظهر قلب.

لمن سيؤول حكم الرقة؟

مع اقتراب معركة الرقة من نهايتها تتجه الأنظار إلى اليوم التالي لتحرير المدينة من قبضة تنظيم "داعش" في ظل صراع علني/مضمر بين أطراف محليين وإقليميين ودوليين على تركة التنظيم، ليس في المدينة فحسب وإنما في عموم المحافظة.

الصراع على الرقة يختلف عن غيرها من المحافظات مثل ما جرى في حلب وما سيجري في دير الزور. المسألة هنا مرتبطة بالسيطرة السياسية/المدنية.

بدأت ملامح الصراع مع استبعاد "لواء ثوار الرقة" التابع لـ "الجيش الحر" من المشاركة في عملية تحرير مدينة الرقة بسبب أجندته الثورية الواضحة، في وقت سمح لـ 17 فصيلاً المشاركة في تحرير المدينة، لكن هذه القوى تنتمي في معظمها إلى الأقليات الدينية والإثنية، وليس لها أي وزن عسكري يعتدّ به.

حتى القوى العربية المشاركة في العملية، معظمها مكوّن من أبناء القبائل الرحل وليس من العشائر ذات المكانة والمستقرة تاريخياً في المحافظة والفصيلان العربيان الأبرز المشاركان في عملية التحرير (قوات النخبة التابعة للرئيس الأسبق للائتلاف الوطني أحمد الجربا، مجلس دير الزور العسكري المشكّل في 19 مارس/آذار 2017 من أبناء عشيرة الشعيطات) لا ينتميان إلى محافظة الرقة أي ليس لهما طموح ولا حظوظ في حكم المدينة. أما "لواء صقور الرقة" المكوّن من بعثيين وموالين للنظام فلا يعدو أن يكون له مجرد حضور رمزي، وهكذا تعتمد الوحدات الكردية تكتيكاً يقوم على الاستعانة بقوى عربية رمزية تكون بمثابة غطاء للهيمنة الكردية ويجب على هذه القوى أن تمتلك أجندات متباينة حتى لا تشكِّل كتلة عسكرية قادرة على إحداث التغيير.

وما جرى مع "قوات النخبة" و"قوات صناديد شمر" التابعة لحميدي دهام الجربا، حين تمّ تطويقهما من قبل الوحدات الكردية وما جرى مع "لواء صقور الرقة" حين تم قصفه من قبل التحالف، يؤكد أن الوحدات الكردية لن تتسامح مع أي فصيل يحاول التفكير والعمل خارج الحدود المرسومة له.

هنا تبرز المخاوف التركية، ومع أن الولايات المتحدة نجحت في احتواء الأتراك وإبعادهم عن معركة الرقة وتطمينهم أكثر من مرة بأن تحالفهم مع الوحدات الكردية يقتصر على محاربة التنظيم، وأن الإدارة الأميركية لن تسمح بهيمنة كردية مطلقة على المحافظة، إلا أن الأتراك يراقبون بدقة ما يجري، سواء على المستوى العسكري أو على المستوى السياسي، مع محاولات "الاتحاد الديمقراطي الكردي" فرض مجالس محلية كردية ذات تلوينات عربية.

سيكون اليوم التالي لتحرير مدينة الرقة الاختبار الأهم والأصعب بين أنقرة وواشنطن، وفي حين تبدو الولايات المتحدة عاجزة حتى الآن عن تقديم خيار واضح ومحدّد تبدو تركيا عاجزة أيضاً عن بلورة خطوات على الأرض تحول دون هيمنة الإدارة الكردية الذاتية على مجمل المحافظة.

ويزداد المشهد تعقيداً مع دخول قوات النظام إلى الجنوب الغربي من المحافظة، في خطوة تبدو ظاهرياً لمنع "داعش" من الهروب نحو البادية، لكنها تحمل أبعاداً أعمق من ذلك، فالنظام لا يريد أن يصبح مصير الرقة بين الثلاثي الأميركي – الكردي – التركي.

المسألة الآن هي أن مرحلة ما قبل "داعش" تختلف عن مرحلة ما بعده، وإذا كانت المرحلة الأولى تتطلّب تحييد تركيا وإبعاد النظام لمصلحة الوحدات الكردية فإن المرحلة الثانية تتطلّب حواراً وتفاهماً مع تركيا وربما تفاهمات غير مباشرة مع النظام، إضافة إلى التفاهم مع الوحدات الكردية التي لا تزال تشكِّل ورقة مهمة بيد الولايات المتحدة.

ثمة ثلاثة احتمالات لمصير الرقة:

* إبقاء الولايات المتحدة على الهيمنة الكردية المطلقة في المحافظة لكنه احتمال بعيد، لأن هذا الوضع سيؤدِّي إلى انفجارات محلية تضاف إلى البعد التركي. والأكراد أنفسهم يدركون أخطار ذلك، ويدركون حقيقة قوتهم في هذه المحافظة التي تختلف عن وضع الحسكة، وهم أعلنوا أكثر من مرة أنهم لن يضمّوا الرقة إلى منطقة الحكم الذاتي.

* انسحاب الوحدات الكردية تماماً من المحافظة، وهذا أمر مستبعد بسبب تأثيراته السلبية على محاولاتهم الحثيثة للسيطرة على وادي الفرات في محافظتي حلب والرقة، فضلاً عن أن الرقة تشكِّل الجسر الجغرافي الضروري للتواصل بين أذرع الإدارة الذاتية في الشرق والغرب.

* توسيع مروحة المشاركة في عملية الحكم لتضم مختلف الأطراف مع غلبة المكون العربي على الحكم، ممن ليسوا على علاقة مباشرة مع الأتراك ولا على علاقة مباشرة مع النظام، وهذا الطرح تقبل به كل الأطراف المحلية والإقليمية والدولية.

ومع أن الاحتمال الأخير هو الأقرب إلى التطبيق، إلا أن اختلاف أهداف الفرقاء وطبيعة التحالفات المعقدة في الشمال السوري، قد يدفع الأمور إلى مسارب أخرى، فالوحدات الكردية التي وجدت نفسها خلال السنوات الماضية أقرب إلى النظام، قد تجد نفسها في المرحلة المقبلة بعيدة عنه في ظل اقتناع "الاتحاد الديمقراطي الكردي" أن النظام لن يقبل بأية محاولات للحكم الذاتي.

كما أن الوحدات الكردية لا تثق كثيراً بالولايات المتحدة، وهي تعلم أن الاختيار الأميركي لها جاء بعيد فشل واشنطن في استحصال حلف مع القوى العربية، مثلما حصل مع "جبهة ثوار سوريا" و"حركة حزم" و"الفرقة 30".

والأمر ينطبق على تركيا التي قد تقبل بتواجد للنظام في مدينة الرقة وفي عموم المحافظة على حساب الوحدات الكردية، متقاطعة في ذلك مع دمشق وطهران في مخاوفهما من تضخم القومية الكردية.

الأكراد في هجوم على قوات تركيا
في الباب السورية

ثلاث تطورات مهمة كانت لها دلالات مهمة، الأولى كان للجيش التركي في شأنها بيان قال فيه: "إن قوات سوريا الديمقراطية الإرهابية في عفرين قصفت مارع وتل رفعت قصفاً عشوائياً أصاب مدنيين" وبعدها أرسل قائد الأركان الأميركي جوزيف دانفورد، رسالة فيها قائمة بالأسلحة التي زودت أميركا بها "قوات سوريا الديمقراطية" ووصف رسالته بالشفافة وقال إنها ترمي إلى تهدئة المخاوف التركية، ثم أسقطت القوات الأميركية مقاتلة سورية بذريعة أنها استهدفت مواقع لـ "قوات سوريا الديمقراطية" الكردية وشهدنا أول قصف إيراني بواسطة صواريخ انطلقت من الأرضي الإيرانية واستهدفت دير الزور. وتعليقاً على هذه الأحداث يبرز في الإعلام التركي تحليلان، لسان حال الأول "إن أميركا تحدد مناطق نفوذها في سوريا عبر وكلائها الأكراد" والثاني يقول إن أميركا ترمي إلى تقويض "قوات درع الفرات" التركية في الشمال السوري بواسطة الذراع الكردية.

ولعل الخبر الأكثر غرابة هو تزامن هجوم الأكراد على مارع وتل رفعت مع هجوم "داعش" على مدينة الباب، ضد قوات "الجيش السوري الحر" التي ما زالت موالية ومخلصة لتركيا. وفي مواجهة هذه الأحداث قصف الجيش التركي مواقع الأكراد في عفرين بعشرات القذائف. أما الرسالة "الشفافة" من دانفورد إلى تركيا وقائمة الأسلحة التي وزعتها أميركا على الأكراد، فلا هي شفافة ولا تهدئ من قلق أنقرة بل تنفخ فيه. فنظرة واحدة إلى نوع وكمية الأسلحة التي سلمت إلى "قسد" تبعث على القلق لكثرتها وتطورها وقدراتها الكبيرة. كما أن هذا التقرير "الشفاف" لا يكشف أين وُزِّعت هذه الأسلحة، فنحن لا نعلم حجم الأسلحة التي ذهبت إلى عفرين وتلك التي

سلّمت إلى جبهة الرقة مثلاً. والمثير أنه في هذه الأثناء تتعاظم هجمات حزب "العمال الكردستاني" على الجيش التركي في تركيا. وبدأ الجيش يعثر على أسلحة متطورة بيد هؤلاء المسلحين يستخدمونها في الأراضي التركية، بعد أن مسحوا أرقامها التسلسلية وما يدل على مصدرها. والأغلب أن توزيع هذه الأسلحة على الجناح السوري لهذا الحزب الإرهابي، أجّج معنويات فرعه التركي فرفع وتيرة هجماته. وفي الوقت نفسه، نشهد انشقاقات عجيبة في أوساط عناصر "الجيش السوري الحر" في منطقة الباب، منهم من ينضم إلى الأكراد ومنهم من يعود إلى الجيش السوري والنظام، في وقت يتعرض المخلصون منهم لهجمات انتحارية على يد داعش وكأنّ التنظيم يسعى إلى حمل ما تبقى منهم على إخلاء مواقعهم والالتحاق بمن انشق وترك مواقعه.

وقراءة تصريحات مسعود البارزاني عن الاستفتاء على الاستقلال في سبتمبر/أيلول 2017 هي سبيل إلى فهم الصورة الأكبر. فأميركا تريد امتداداً للدولة الكردية إلى شمال العراق داخل سوريا حتى البحر، ولذا فهي تعمل على وصل عفرين الكردية مع منبج، عن طريق طرد الجيش التركي و"الجيش السوري الحر" من الباب. وهذا ما يحدث عملياً في ميدان المعارك ويستوقف سقوط عدد كبير من المدنيين في عملية الرقة على يد أكراد تدعمهم أميركا. في وقت يتبخر هناك داعش ويتبدد أثره كما يحدث في الموصل. ولا ترتفع أصوات في الغرب تندّد بالعدد الكبير من الضحايا المدنيين في هذه العمليات، ناهيك عما يتبع تلك العمليات من تغيير سكاني للمنطقة. كل هذا والحكومة على موقفها: فهي تعتبر مسعود البارزاني حليفاً، وتهاجم فحسب "قوات سوريا الديمقراطية" فإلى ماذا تحتاج حتى تدرك عمق التنسيق بين البارزاني وأميركا وأكراد سوريا؟

خرائط ووقائع أولية في
عملية تقسيم سوريا

يمضي السيناريو كما كان متصوراً ومتوقعاً، وما تحقق منه في اللحظة الراهنة أمران: الأول أن النظام لم يعد له قراراً في ما يتعلق بمستقبل سوريا سواء كان يعمل للتقسيم أم لا وأن المعارضة أُنهكت ووُزِّعت على معازل ولم تعد قادرة على الدفاع عن وحدة سوريا، والآخر، أن روسيا تتولّى التنسيق مع الولايات المتحدة من جهة ومع إيران وتركيا من جهة أخرى، لرسم خرائط "مناطق النفوذ" وحدودها ولتحديد الأطراف المقبولة أو المرفوضة فيها.

منذ بداية ولاية دونالد ترامب لم يسجل لأي مسؤول سياسي أو استخباري أي موقف يحذِّر من تقسيم سوريا على غرار ما فعل الوزير السابق جون كيري أو المدير السابق لـ "سي أي أي" جون برينان. وبدلاً من استراتيجية أميركية "جديدة" في شأن سوريا كانت مرتقبة بها منذ أيار/مايو 2017، تبدو واشنطن مكتفية باتفاقات تكتيكية مع موسكو، ولو متقطعة ببعض التوتر والاستفزاز من الجانبين. والثابت أن هناك قبولاً أميركياً بدور روسيا من دون الجهر بإطلاق يدها في سوريا، وفي المقابل هناك قبول روسي متفاوت الدرجة بدور أميركا، فهو مشروط بالنسبة إلى محاربة "داعش" في الرقة، وغامض في دير الزور وغير محسوم حيال خطة أميركية – (إسرائيلية) لـ "مناطق آمنة" في جنوب سوريا. الثابت أيضاً أن مستوى التنسيق بين تركيا وروسيا ينمو باستمرار إذا صح أنهما ستتشاركان السيطرة على إدلب والريف الشمالي الشرقي لحلب، فيما يشهد التفاهم بين تركيا والولايات المتحدة تراجعاً مطرداً. لكن خلاف روسيا مع الجميع، أميركيين وعرباً وإسرائيليين، يتعلق بالدور الإيراني المتوسع في سوريا. ولم يصدر عن الروس سوى إشارات إيجابية تجاه الإيرانيين، إذ اعتبروا أنهم موجودون مثلهم بدعوة من "الحكومة الشرعية"، ومثلهم

"يحاربون الإرهابيين (بالأحرى معارضي النظام)" ويساعدون نظام بشار الأسد على البقاء والصمود. وفيما نأت موسكو بنفسها عن النزاع الإيراني – الإسرائيلي، مطمئنة إلى أنها وإسرائيل متفقتان على دعم بقاء نظام الأسد، إلاّ أن التنسيق الاستراتيجي بينهما أعطى إسرائيل ترخيصاً لتوجيه ضربات لـ "حزب الله" والميليشيات الأخرى التابعة لإيران في أي موقع سوري، وهي ضربات تحقق أحياناً أهدافاً روسية غير معلنة. وفي الرد على الاحتجاجات العربية، تشير موسكو إلى واقع أن الدولتين العربيتين المحاذيتين لسوريا (العراق ولبنان) هما تحت الهيمنة الإيرانية، لكنها ومن موقع مسؤوليتها الدولية لا تبدي رأياً في ما يخصّ الحدود السورية مع هاتين الدولتين، مع علمها أن الحدود من لبنان باتت تحت سيطرة إيران – "حزب الله" امتداداً إلى دمشق وحمص، ومن الجانب العراقي يضاعف الإيرانيون جهودهم تحت غطاء "الحشد الشعبي" لاختراق الحدود وتكريس حال احتلالية ناجزة لما يسمى "سوريا المفيدة".

لم تكن موسكو قادرة، وهي تحاول تسويق مناطقها الأربع لـ "خفض التصعيد" على الدفاع عن "قوات النظام" وهي تقترب من حدود الأردن في درعا أو من حدود إسرائيل في القنيطرة. فهذه ليست "قوات النظام" بل ميليشيات تابعة لإيران، وليس لدى النظام سوى أعداد قليلة العدد يفرزها لتغطية تلك الميليشيات. كذلك لم تكن موسكو قادرة على إطالة وقف التنسيق الجدي مع الأميركيين الذين أسقطوا طائرة "سوخوي 22" للنظام حين حاولت مؤازرة "قوات النظام" في هجمات على "قوات سوريا الديمقراطية" التي تقاتل "داعش" في الرقة بتكليف وحماية الأميركيين. ولم يسمع أي تعليق روسي على وقائع ثلاث مهمة: تزايد الاحتكاكات بين الأميركيين والإيرانيين، وإطلاق إيران صواريخ من أراضيها على دير الزور، والغارات الإسرائيلية على "قوات النظام" في القنيطرة، ربما تعتقد روسيا أن كل ما يجري معارك جانبية لا تمس مصالحها، فهي توزع الأدوار وتديرها، تسهّلها أو تعرقلها وتكبحها، وهي متحكمة بقرار النظام في النزاع الداخلي وبتحركات المعارضة عبر تركيا وقطر، ولم يحدث أن أقلقها الدور الأميركي المقتصر على محاربة "داعش" بل لعلها باشرت منافسته بضرباتها الصاروخية وإعلانها قتل أبي بكر البغدادي. أما النفوذ الإيراني فتتعايش معه كأنه مجرد دفاع عن مصالح في سوريا متغاضية عن كونه جزءاً من مشروع توسعي. لذلك يبقى الأهم عندها أن تواصل الإيحاء بانها تمسك بمفاتيح حلّ الأزمة عسكرياً وسياسياً، إذ ربطت حركة مسار جنيف بتقدّم مسار آستانة، لكن خططها تفتقد وجود قوات لها على الأرض، بل تعاني من تعويلها على القوة التي توفرها ميليشيات إيران ميدانياً ولو لم تكن تحت سيطرتها، وتعاني

خصوصاً من إخفاقها في إعادة بناء الجيش السوري وتوحيده. كان يمكن لهذا المشروع أن يمحض روسيا صدقية، والأهم أنه كان يمكن أن يكون ورقة محورية في إنجاز حلّ سياسي وإحباط تقسيم سوريا الذي أصبح مشروعاً إيرانياً.

كان الروس قد أسسوا الفيلق الخامس وروّجوا أنه إطار معدّ لاستيعاب فصائل وميليشيات شتى، لكنه يبدو اليوم وفقاً لأحد ضباطه (في رسالة فايسبوكية موجهة إلى الأسد) "أسسوا تشكيلاً مقاتلاً" إذ يشكو من العتاد والخطط "الفاشلة" ومن إهانات القادة الروس والنيران الصديقة التي تقتل ضباطاً من الفيلق الذي خاض معارك حاسمة في تدمر وحماة. أما الفيلق الرابع الذي كان يفترض أن يسلّم الشراذم الميليشياوية التي أنشأها ضباط علويون في اللاذقية ومناطق الساحل، فلم يتمكن من هدفه، لأن "قوات النمر" و"مغاوير البحر" و"صقور الصحراء" و"درع الأمن العسكري" وغيرها رفضت الانضواء فيه مفضّلة بقاءها منفلتة لممارسة السلطة والنفوذ (تشبيح، خوات... إلخ) هذه الشراذم تنشط محتمية بقاعدة حميميم الروسية وهي التي نظمت قبل أيام مسيرات تتحدّى قرارات الحدّ من امتيازات الضباط ومحاسبة الفاسدين، وكان الأسد أعلن شخصياً هذه القرارات خلال ترؤسه للمرة الأولى منذ فترة طويلة جلسة لحكومته مخصصة لـ "الإصلاح الإداري" لكن المتمردين ذكّروه بأنهم ينفّذون قوله سابقاً إن "سوريا لمن يدافع عنها" وقد أثبت الروس والإيرانيون أن ذلك القول يسري أيضاً عليهم، إذ دافعوا عن النظام واستأثروا بسوريا.

إنّ الذي أيقظ الأسد على سيرة "الإصلاح الإداري" هي رسائل كثيرة من دول غربية على اتصال بروسيا تجاوزت مسؤوليته عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية إلى عدم التشكيك بـ "شرعيته" مع استعداد للاعتراف بها، ومع ذلك أشارت إلى صعوبة وحتى استحالة العمل مع "دولة فاشلة" لكن استفاقة الأسد متأخرة جداً، صحيح أن نظامه لم يعد في خطر إلاّ أن الدول المتدخلة لم تعد تلتفت إليه، فالروس والإيرانيون يتداولون الخرائط وينسقون معه في الحدّ الأدنى وإذا كانت بيئته المذهبية لا تزال تحتضن النظام إلاّ أنها تتبرم الآن من حلفائه جميعاً ولا تبدو مرتاحة أو مندفعة إلى مشروع التقسيم، بل إن بعض القريبين منه يتخوفون من تحالف تركي – إيراني يضيفون إليه قطر ولذا يتساءلون عن حلفاء عرب أو دوليين يمكن أن يساعدوا النظام على تبديد احتمال كهذا يظنون أنه سيفرض عليهم "الإخوان المسلمين" كثمن للتسوية.

مطلع حزيران/يونيو 2017 تحدث الرئيس الروسي ووزير خارجيته في مناسبتين لتأكيد أن "مناطق خفض التصعيد" الأربع ليست مشروعاً للتقسيم وإنما محاولة لوقف القتال بغية إعطاء دفع للمفاوضات السياسية، لكن قراءة الخرائط تشير إلى مناطق نفوذ موزعة مبدئياً كالآتي:

أولاً: الشمال والوسط لروسيا وإيران وتركيا والجنوب لأميركا وإسرائيل.

ثانياً: 1) محافظة إدلب وريف حلب الشمالي بإشراف روسي – تركي. 2) دمشق – الغوطة الشرقية، حمص بإشراف روسي – إيراني. 3) درعا و4) القنيطرة تحت نظر أميركا وإسرائيل. 5) الساحل الغربي منطقة عسكرية للروس. 6) الرقة ودير الزور والبادية يحسم مصيرها بعد طرد "داعش" منها وسط تنافس حاد عليها. تبقى هذه خريطة أولية، وفيما تحد روسيا وأميركا من وجودهما على الأرض كما تضع موسكو ضوابط للتدخل التركي وتكتفي إسرائيل بغاراتها الهادئة وتتمتّع إيران وحدها بالقدرة والسهولة لتغطية الأرض بمزيد من المقاتلين.

مستقبل سوريا في ظلّ
قوات ردع دولية

تشمل التوافقات الدائرة في شأن سوريا اليوم ذاك التوافق اللاسياسي الحاصل بين الجانبين الروسي والأميركي، وهو الذي يمثّل الإطار العام لجملة التوافقات الفرعية مع القوى الإقليمية. ويشار هنا بصورة خاصة إلى ما تمّ في الآستانة بين روسيا وتركيا وإيران، وإلى التواصل المستمر بين الدول الخليجية والأميركيين والروس والأوروبيين، وإلى الرسائل الديبلوماسية والميدانية المتبادلة بين الأميركيين والإيرانيين.

كل ذلك يشي ببلوغ عملية تقاسم النفوذ في سوريا مرحلة متقدمة، ولكن من دون الوصول إلى مرحلة الإعلان عن التقسيم الفعلي الذي ستكون تبعاته معقدة ومكلفة بالنسبة إلى الجميع، وستكون سلبياته أكثر بكثير من إيجابياته المحتملة في حسابات كل طرف.

ولعل هذا ما يفسّر جانباً من التصريح الأخير للرئيس الفرنسي ماكرون حول دور بشار الأسد وهو تصريح يتناغم مع الموقف الروسي ويستمد نسغه من حالة الغموض التي تحيط بالموقف الأميركي ويلقي الضوء في الوقت ذاته على الإعلان التركي عن تقاسم الأدوار بين القوات الدولية في ما يسمى مناطق "خفض التوتر" فطالما أن التقسيم الرسمي غير وارد في المدى المنظور، وبما أن الرغبة لدى مختلف الأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة على الساحة السورية تتقاطع حول الحصول على منطقة نفوذ، أو ممر حيوي، فهذا مؤداه الإبقاء على بشار الأسد يافطة لوحدة سوريا جغرافياً، انتظاراً لما قد تكون عليه الأمور مستقبلاً، وأمر من هذا القبيل ربما كان بمثابة القاسم المشترك المطمئن للجميع.

فبشار وبعد كل الذي حصل سيكون مجرد واجهة هزيلة تستخدم للتغطية على اللاعبين الأساسيين الذين سيحصل كل منهم على ما يريد بهذه الدرجة أو تلك من الرضا، وذلك ضمن إطار المتاح، وفي غياب عربي مثير للجدل والتساؤل.

وحدها إيران ستكون المنزعجة والمزعجة في الوقت ذاته. فهي تريد الدور الإقليمي الأكبر على حساب الدور العربي السعودي تحديداً. وستحاول بشتى السبل الاحتفاظ بالأوراق والميادين التي تضمن لها قابلية هذا الدور.

ولكن هذا الدور لا يستقيم مع الاستراتيجية الأميركية الجديدة المتمحورة حول إعادة صياغة معادلات التوازن في المناطقة، وهي استراتيجية متقاطعة في بعض جوانبها مع توجهات الشركاء الأوروبيين.

فإيران ستظل قوة إقليمية أساسية ولكنها لن تكون المهيمنة، فكما أن روسيا تتحدث اليوم عن انتهاء مرحلة الأحادية القطبية على المستوى الدولي، فإن الأحادية ذاتها على المستوى الإقليمي لن تكون في مصلحة الفاعلين الإقليميين الآخرين.

وجود إيران قوة إقليمية مهددة، يحسب حسابها، ضروري بالنسبة إلى القوى الدولية في سبيل الحفاظ على التوازن في المنطقة، والمصادرة على الاحتمالات غير المرغوب فيها مستقبلاً، هذا فضلاً عن الحسابات الاقتصادية ومنها مبيعات الأسلحة وتوابعها والنفط والغاز.

وفي سياق تناول لدور العامل الإيراني في المنطقة لا يمكنني تجاهل دور "حزب الله" المستقبلي في لبنان، وربما في مناطق محددة في سوريا أيضاً، منها مثلاً الريف الدمشقي المحاذي للحدود اللبنانية – السورية وكذلك الريف الحمصي.

فـ "حزب الله" خسر الكثير من أعضائه وسمعته نتيجة القتال في سوريا إلى جانب النظام وضمن إطار الاستراتيجية الإيرانية، لكنه في المقابل امتلك المزيد من الخبرات القتالية والمعدات العسكرية، كما أنه اكتسب المزيد من هيبة القوة، إذا صح التعبير، ضمن الساحة الداخلية اللبنانية نتيجة قوته الذاتية من ناحية، وضعف خصومه وخلافاتهم البينية من ناحية ثانية.

والسؤال هو، هل سيستمر الوضع هكذا بالنسبة إلى حزب الله في أجواء المعادلات الإقليمية الجديدة، أم أنّ فائض القوة الموجود لديه سيعالج بطريقة ما، كيف وأين ومتى؟ وإلى أي حدّ؟ أسئلة يرجح وجودها على جداول أعمال الاجتماعات المحمومة المتواصلة التي تعقد بين مختلف الأطراف في أكثر من مكان.

والأمر ذاته بالنسبة إلى حزب "الاتحاد الديمقراطي"، الفرع السوري لحزب "العمال الكردستاني"، الذي تشكّل قواته النواة الصلبة ضمن قوات سوريا الديمقراطية، وهي القوات التي اكتسبت خبرة قتالية وامتلكت معدات عسكرية متطورة وسيطرت على أرض واسعة في الشمال الشرقي وشرق سوريا؛ وكل ذلك بسبب الدعم الشامل وبخاصة الجوي من جانب قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأميركية. هل سيستمر هذا التفاهم والتعاون مستقبلاً أم أن دوامه مرتبط بفاعلية الأسباب؟ ولكن ماذا بعد زوالها؟ وأي دور سيناط بالحزب المذكور في المستقبل الإداري في المناطق الكردية على وجه التخصيص وفي غيرها من المناطق؟

هذا مع فارق لافت بالنسبة إلى وضعية هذا الحزب وحزب الله، فالأخير حزب لبناني، مهيمن على الساحة الشيعية في لبنان، وليس في مقدوره التمترس خلف أي دور سياسي في سوريا مستقبلاً، بينما يقدّم حزب "الاتحاد الديمقراطي" نفسه بوصفه حزباً سورياً، وله أنصاره بين الكرد السوريين إلى جانب أحزاب كردية سورية أخرى منافسة، تمتلك حاضنة شعبية واسعة لم يتمكن حزب "الاتحاد الديمقراطي" على رغم كل أساليبه القمعية والترغيبية، من إقناعها بشرعية وجوده على المستوى الكردي السوري.

الأمور متداخلة كثيراً، ولكن يبدو أن عقدة الحكاية السورية بلغت دولياً وإقليمياً الذروة، وحان الوقت لإنهاء أسطورة "داعش" تمهيداً لتقاسم الأدوار والنفوذ في الميدان السوري، الذي كان وسيظل هدفاً للهيمنة من قبل مختلف القوى المتصارعة التي تدرك أهمية ثقل الجغرافيا السورية وأهميتها في عملية إعادة ضبط الموازين في المنطقة.

السوريون الأكراد على عتبة المصير

التطورات التي تشهدها معركة استعادة الرقة من سيطرة "داعش" تعيد مسألة الأكراد السوريين إلى الواجهة، سواء على المستوى الداخلي المتعلق بهم كجماعة أو على مستوى علاقة هذه الجماعة بالكيان السوري، فعلى المستوى الداخلي يبدو أن الأكراد على عتبة مرحلة مصيرية تستوجب منهم تقديم ومراجعة إدانتهم خلال سنوات الثورة، وذلك على رغم أن المقارنة بين أدائهم السياسي وأداء بقية المجموعات المعارضة تشير إلى تفوّقهم وإلى كثير من الإيجابيات لعل أبرزها استقلالهم النسبي في قرارهم الخاص والقدرة على ضبط الخلافات الداخلية ما بين مجموعاتهم المختلفة فضلاً عن نجاحاتهم العسكرية على الأرض.

هنا يمكن القول إن الأكراد نجحوا في اختبار وطني أثبت أهميتهم السياسية والعسكرية وأن عليهم الاستعداد لمرحلة مقبلة تتطلب منهم جهداً خاصاً في ما يتعلق بمصير ميليشيات قوات "سوريا الديمقراطية" وتقديم سياستها وبذلك يضيفون إلى فكرة الفيديرالية التي كانوا سباقين إلى طرحها، مقدرتهم العملية على أرض الواقع.

هذا بينما تتكثف المعطيات الجديدة على المستوى الوطني العام بالنسبة إلى المسألة الكردية في سوريا فقد أثبت الأكراد بأنهم رقم صعب في المسألة السورية بالعموم وبقدرتهم على أن يكونوا الحارس القوي لحدود سوريا الشرقية بيد أن ذلك كله بات يثير من الريبة أكثر مما يقدّم من التطمينات بالنسبة إلى البعض والأرجح أن هذه الريبة غير المبررة ناتجة من قصور معرفي تجاه الأكراد وهذا ما يمكن ملاحظته من كم التحليلات التي تناولتهم أخيراً، إذ يبدو وكأن هناك صورة نمطية عنهم تصوّرهم على أنهم جماعة لا يمكن التنبؤ بأفعالها، وهذا ما أدى إلى غلبة التطيّر والتنجيم على تلك التحليلات على حساب طرح الأسئلة والبحث عن أجوبتها. وأغلب الظن أن هذا

التخبّط المعرفي عند السوريين المتعاملين في الشأن العام ناتج عن عاملين، أولهما وأهمهما أن تناول المسألة الكردية في سوريا كان ينطلق في معظمه من النظر إلى هذه الجماعة كجماعة قومية، مع إهمال إدراجها ضمن مسألة الأقليات السورية بينما يكمن العامل الثاني في طبيعة تناول السوريين المسألة الكردية إذ كانت في معظمها تنطلق من فكرة مقارعة نظام الأسد وتفنيد مظالمه من دون إدراج هذه المسألة في سياق المشكلات الوطنية السورية بالشكل والمستوى المطلوبين.

وفي هذا المعنى تجوز الخشية من أن تتحوّل الريبة تجاه الأكراد إلى خوف حقيقي منهم قد يسمَّى فوبيا الأكراد، يخلق حاجزاً يبرّر للمعتصمين وأصحاب الغايات من الأطراف جميعها تمسّكهم بخطاب وأفكار استقصائية الطابع، وهذا ما يعيق ما تتطلبه المرحلة الراهنة من تطمين الأكراد والسعي إلى جذبهم والاستفادة من مشاركتهم في المسألة الوطنية، كما يعيق الجهود التي يبذلها الوطنيون الأكراد في تطوير درجة الوعي السياسي لجماعتهم، التي تلوّح فرصة تحوّلها من أقلية غير مستقرة منذ نشأة الكيان إلى أقلية مرشّحة لتساهم في حماية هذا الكيان.

الاتفاق الأميركي – الروسي في جنوب سوريا
ربما يكون بداية النهاية

الاتفاق الروسي – الأميركي حول منطقة آمنة في جنوب سوريا والاتفاقات الأخرى التي في طور التحضير بمثابة نقطة تحوّل حاسمة في القضية السورية، وقد تكون بداية نهاية القضية السورية في شكلها القتالي فهو ينقلها إلى أعلى مستوى ممكن، ويحصر معالجتها بالقوتين العظميين بالتالي يجعل كل اتفاق أو قرار بشأنها قابلاً للنفاذ، بعد أن علقت المبادرات والحلول لسنوات طويلة في الاستقصاء الذي فرضته توازنات القوة بين المتنازعين المحليين والإقليميين وتناقضاتهم ودفع ثمنها الشعب السوري غالباً.

تمثّل كل من الولايات المتحدة وروسيا معسكراً من المتصارعين في سوريا وعليها وهما قادرتان على تلافي التباينات داخل كل معسكر وعلى فرض القرارات على الجميع، عبر تسوية سياسية لم يعد من الممكن الفرار منها، في ظلّ المأزق الدموي الذي وصلت إليه البلاد وهو استحالة انتصار أي طرف.

لقد أعلن الروس والأميركيون أنّ الاتفاق الحالي لا علاقة له بما يدعى بمسار آستانة وهذا مبدئياً بمثابة كفّ يد كل من إيران وتركيا وبداية عملية تحييد المتصارعين الأكثر عنفاً وإشكالية في الصراع سواء كانت الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران أو القوى السنية المتشددة أو حتى الجزء المرتبط بحزب "العمال الكردستاني" من المقاتلين الأكراد.

وهي رؤية يبدو أن الجانب العربي المعني قد أبلغ بها باكراً سواء من الطرف الأميركي أو الطرف الروسي ونالت رضاه، وهذا ما يفسر إلى حدٍّ بعيد الصمت والإحجام العربي غير المفهوم

في سوريا منذ أشهر طويلة.

الاتفاق الذي يشمل جنوب سوريا حالياً يتضمّن إخراج إيران وميليشياتها من هناك من خلال حضور عسكري روسي على الأرض ومراقبة عن كثب من طرف الأردن وإسرائيل لجدية تنفيذ ذلك، ويتضمّن من ناحية أخرى القضاء على جيوب "داعش" والنصرة في تلك المنطقة وهو ما ستتكفّل به واشنطن والقوى المرتبطة بها على الأرض.

الأمر عينه سينسحب على بقية المناطق من ريف دمشق إلى حمص إلى الحدود الأردنية إلى الحدود مع العراق وصولاً إلى شرق سوريا الذي سيكون الحلقة الأخيرة والختامية من الصراع ومن التسوية معاً، نظراً إلى تعقّد وتجمع الملفات الحساسة هناك فهو الملاذ الأخير لـ "داعش" وهو مركز الملف الكردي في سوريا إضافة إلى كونه الجدار الفاصل بين النفوذ الإيراني في العراق على المتوسط وهذا إلى الموارد التي تكتنفها تلك المنطقة بوصفها "سوريا الغنية" حيث النفط والماء.

بعد إخلاء الميدان السوري من القوى المتطرفة السنية منها والشيعية وكذلك الكردية، ينتظر أن يجري التفكير بترتيب بديل للأسد ونظامه، يرضي بعض المعارضة وفصائلها، ويراعي بعض متطلبات القوى الإقليمية التي تمّ إبعادها من دون استبعاد مصالحها بطبيعة الحال ويؤمن بعض الاستقرار داخل البلاد وسلطة أمنية عسكرية تستطيع منع ظهور القوى الإسلامية المتشددة مجدداً.

الرئيس بوتين الذي نال أخيراً ما سعى إليه لسنوات في سوريا وهو التعاون الأميركي في الملف العسكري سيفعل كل ما في وسعه لإنجاح هذا الاتفاق وتطويره وسيتخلى عن حذره الذي لازمه في السنتين الماضيتين خشية التورط وحيداً في الرمال المتحركة السورية وهو يعرف جيداً ثمن هذا التعاون وإطلاق يده في مسألة تقرير مصير سوريا وهو إخراج الميليشيات الإيرانية الذي هو ليس فقط شرطاً أميركياً بل مطلباً عربياً وإسرائيلياً ملحّاً.

لكن مواجهة إيران بمطلب مغادرة ميليشياتها سوريا ليست سهلة فهي ستمانع في البداية بلا شك ثم ستطلب تعويضاً مجزياً لما قدمته طوال السنوات الماضية والأمر لن يقتصر على نفوذ في سوريا وتأسيس مركز قوى يحفظ مصالحها هناك، بل ضمان نفوذها في لبنان من خلال ممر إلى حليفها "حزب الله".

تركيا أيضاً لن تخضع للإملاءات ببساطة، ستطلب أجوبة عملية عن سؤال الدولة أو الإقليم الكردي في جنوبها ولديها أوراق قوة ستلعبها ابتداء من وجودها العسكري المباشر في شمال حلب وصولاً إلى علاقاتها القوية ببعض فصائل الشمال مروراً بورقة اللاجئين الذين تحتضنهم.

بين هؤلاء وأولئك يقبع نظام الأسد والمعارضة السورية وهما بحالة يرثى لها من البؤس والأعباء ومن فقدان الفاعلية والقدرة الذاتية، بعد أن سلّم كلاهما أوراقه للقوى الخارجية التي ستقوم بالتوافق في ما بينهما بصيغ واجهة لنفوذها ومصالحها وأطماعها من ركام النظام والمعارضة على شكل نظام قليل التماسك يشارك فيه فقط من يكون له دور وظيفي لمصلحة تلك القوة أو تلك ومن لا يكون كذلك سيجد نفسه حجراً ناشزاً وغير محتاج إليه وسيلقى إلى الإهمال ويغيبه الصمت.

في البعيد البعيد يقبع الشعب السوري صامتاً خائر القوى محطّم الأحلام لا ينتظر شيئاً وغير راغب بشيء سوى أن يتوقف الجميع عن طعنه.

أحلام كردية تحت فضاء يكتظّ بالطائرات

بعد سيطرة "داعش" على الرقة ودير الزور وقطع الطرق البرية التي تربط محافظة الحسكة وغالبية مناطق الجزيرة السورية بالعاصمة دمشق وحلب ومدن الساحل السوري وقيام تركيا بإغلاق كل المنافذ الحدودية، مثل معبر نصيب والدرباسية لم يبق أمام سكان مناطق الإدارة الذاتية غير معبر سيمالكا كمصدر وحيد لتزويد هذه المناطق بالمواد الغذائية الضرورية والأدوية والمحروقات ونقل الجرحى والمرضى الذين يحتاجون إلى عناية طبية لا تتوافر في مستشفيات مناطق الإدارة الذاتية مثل مرضى القلب... إلخ.

لكن العلاقة المتوترة بين حكومة الإقليم وتحديداً الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني وحزب "الاتحاد الديمقراطي" بزعامة صالح مسلم تؤثر سلباً في دور المعبر في تسهيل حركة المواطنين الكرد بين الإقليم ومناطق الإدارة الذاتية. الحزب الديمقراطي الكردستاني يتهم حزب "الاتحاد الديمقراطي" بممارسة الاستبداد ومنع الأحزاب التابعة له والمنضوية في إطار المجلس الوطني الكردي بزعامة إبراهيم برو من المشاركة في الحياة السياسية، ولكن الإدارة الذاتية تنفي ذلك وتؤكد أن الإدارة أصدرت قانوناً للأحزاب، وبموجب هذا القانون على كل الأحزاب التي تريد العمل في مناطق الإدارة الذاتية التقدّم للحصول على الترخيص المطلوب وهذا ما يرفضه المجلس الوطني الكردي.

لكن مراقبين يؤكدون أن الخلاف في أساسه على واردات المعبر وهي تقدّر بملايين الدولارات شهرياً. تأسس المعبر عام 1991 لنقل المساعدات والمواد الغذائية من المناطق الكردية في سوريا إلى أكراد العراق ثم تحوّل إلى معبر شبه رسمي بموافقة الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني والأمن العسكري السوري في القامشلي الذي كان يرأسه العميد محمد

منصورة رئيس الفرع الذي كان يسيطر على المعبر. وكان تنقّل الأشخاص بين المناطق الكردية والإقليم الكردي في العراق يحتاج إلى موافقة الأمن العسكري في القامشلي ومكتب الحزب الديمقراطي الكردستاني في القامشلي الذي كان يترأسه محمود كركري الذي عرف عن علاقاته الواسعة والمتشابكة مع الأجهزة الأمنية في محافظة الحسكة. يقع المعبر على نهر دجلة وعلى مسافة 50 كيلومتراً من مدينة دهوك ثاني أكبر مدن الإقليم الكردي.

لكن بعد اندلاع الثورة السورية وسيطرة قوات حماية الشعب YPC على قسم كبير من محافظة الحسكة، أنشئت إدارة كردية سورية مشتركة بالاتفاق بين المجلس الوطني الكردي في سوريا ومجلس الشعب لغربي كردستان، وكذلك أنشئت الهيئة الكردية العليا التي اتفقت بدورها مع حكومة إقليم كردستان لإدارة معبر سيمالكا.

إدارة المعبر في طرف الإقليم الكردي يشرق عليها شوكت بربهاي وهو مقرّب جداً من قيادة الإقليم الكردي واستلم هذا المنصب منذ نشوء المعبر.

يخضع كل شخص يمر عبر المعبر إلى روج آفا لتحقيق بسيط يؤكد عمق الهوة بين الطرفين "الحزب الديمقراطي الكردستاني" وحزب "العمال الكردستاني".

لكن الحوامات الأميركية تنتقل بحرية بين السليمانية معقل الاتحاد الوطني الكردستاني والرميلان المدينة النفطية المعروفة في سوريا وتقوم بنقل الوفود السياسية والعسكرية وحتى المدنيين وضيوف مناطق الإدارة الذاتية خصوصاً الذين قد لا تسمح إدارة معبر سيمالكا وبموجب أوامر من الحزب الديمقراطي الكردستاني بدخولهم إلى روج آفا.

والعبور إلى روج آفا أو كردستان سوريا أو المناطق ذات الغالبية الكردية في سوريا بواسطة قارب صغير لا يتسع لأكثر من عشرين شخصاً.

طبعاً هناك جسر صغير لكنه عسكري تمر فوقه الشاحنات العسكرية التي تستأجرها القوات الأميركية لنقل الأسلحة والمعدات إلى قوات الحماية الكردية التابعة للإدارة الذاتية من كردستان العراق.

أمام تدفق الأسلحة الأميركية لقوات الحماية الشعبية تؤكد إدارة المعبر التابعة للإدارة الذاتية الكردية أن سلطات الإقليم تمنع الألبسة العسكرية والمعدات الخفيفة التي قد تستخدمها قوات الحماية الشعبية في معركتها ضد "داعش".

مصادر كردية أكدت أن العدد المسموح به يومياً للانتقال إلى إقليم كردستان هو 150 شخصاً وتتم الموافقة بإرسال الأسماء وبعد الحصول على الموافقة يسمح لهم الأمن العام التابع للإدارة الذاتية بركوب القارب بعد تسجيل بياناتهم بشكل رسمي.

لقد انسحب النظام من المناطق الكردية أو أجبر على الانسحاب أو اتفق مع حزب "الاتحاد الديمقراطي" على (التسلّم والتسليم) كما يروّج المجلس الوطني الكردي. الإدارة الذاتية الكردية التي أنشئت بعد هذا الانسحاب وعلى رغم المصاعب الكبيرة بسبب تعقيدات الوضع السوري والكردي خصوصاً تمكنت من تحقيق نوع من الاستقرار الأمني في هذه المناطق.

وتعيش في القامشلي الواقعة في أقصى الشمال الشرقي كنموذج لسوريا كل القوميات والطوائف الموجودة في سوريا تقريباً من كرد وعرب وسريان وأرمن وأشوريين ودروز وعلويين وإسماعيليين، وهذا ما تعزّز بعد الأحداث ونزوح عدد كبير من سكان محافظات حلب وحمص وحماة وإدلب ودير الزور إليها وإلى مدن محافظة الحسكة بسبب استقرار الأوضاع فيها مقارنة بمختلف المدن السورية.

يتواجد النظام السوري في المربع الأمني الذي لا تتجاوز مساحته ألف متر مربع في مركز المدينة حيث يضم مقار الفروع الأمنية والمصرف التجاري السوري وبعض بيوت عناصر وضباط الأجهزة الأمنية، لكن الوجود الأهم للنظام السوري هو في مطار القامشلي الذي كان وسيلة الربط والتواصل الوحيدة بين القامشلي والحسكة مع دمشق بعد استيلاء داعش على الرقة ودير الزور وقطع كل الطرق البرية التي تربط محافظة الحسكة بحلب ودمشق.

كما أنه ليس هناك امتعاض في صفوف المواطنين الأكراد والعرب والمسيحيين من وجود المربع الأمني والمطار فوجود النظام يحمي المدنيين من القصف الجوي المدمّر لطائراته.

مصادر كردية مطّلعة تؤكد أن العلاقة بين الإدارة الذاتية والنظام السوري في المدينة تخدم الطرفين لكن الرابح الأكبر هو الإدارة الذاتية، فالنظام يريد الإبقاء على علاقة مع هذه الإدارة التي

أصبحت قوية جداً وتستطيع خلال ساعة واحدة السيطرة على المربع الأمني والمطار.

لكن هناك خلافات عميقة بين الإدارة الذاتية ومؤسساتها والمجلس الوطني الكردي المدعوم من رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني.

الإدارة الذاتية تتهم المجلس الوطني بالعمالة لتركيا والتنسيق مع المعارضة السورية السياسية والعسكرية والتي هي على خلاف كبير مع الإدارة الكردية بسبب إعلانها الفيديرالية من طرف واحد كما تدّعي. وفي فيديو نشر على وسائل التواصل الاجتماعي يؤكد إبراهيم برو رئيس المجلس الوطني الكردي والذي طردته الإدارة الذاتية إلى إقليم كردستان أن مهمة المجلس الوطني الكردي الأساسية العمل على تدمير هذه الإدارة الذاتية الكردية التي تعمل ضد مصالح الشعب الكردي وحقوقه في كردستان سوريا.

تصريح يؤكد عمق الهوة بين الطرفين لكن متابع الشأن الكردي يدرك بسهولة أن هذا الخلاف هو جزء من الخلاف الكبير والأساسي بين الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني الذي يدعم المجلس الوطني الكردي في سوريا والذي انضم إلى الائتلاف السوري المعارض، وبين حزب "العمال الكردستاني" الداعم القوي للإدارة الذاتية الكردية. وتقارب الطرفين الكرديين السوريين مرتبط بالتقارب بين أربيل وجبال قنديل حيث معاقل حزب "العمال الكردستاني". جدار خرساني قيد الإنشاء، يفصل بين مدينة القامشلي مركز الإدارة الذاتية الكردية ومدينة نصيبين التركية حيث تشاهد دوريات الجنود الأتراك المسيّرة والراجلة يومياً.

مصادر مقرّبة من وحدات حماية الشعب الكردي أكدت أن الولايات المتحدة أنشأت أكثر من أربعة مطارات عسكرية في مناطق الإدارة الذاتية، ويتردد مسؤولون بارزون في البيت الأبيض والبنتاغون وبشكل دوري على القامشلي ومن بينهم بريت ماكفورك المبعوث الشخصي للرئيس الأميركي لدى التحالف الدولي ضد "داعش" والجنرال جوزف فوتيل قائد العمليات العسكرية الأميركية في الشرق الأوسط والجنرال ستيفن تاونسيد قائد قوات التحالف الدولي. كل ذلك النشاط السياسي والعسكري وتدفق الأسلحة الأميركية للمقاتلين الكرد لا يبدد مخاوف الكرد وقلقهم من أن تدير الولايات المتحدة ظهرها كعادتها للكرد ولأحلامهم وأن الطائرات التي تحمي السماء فوق وحدات الحماية الشعبية قد تترك مكانها للطائرات التركية والتي تنتظر الفرصة للانقضاض عليها وعلى أحلام الكرد في الحصول على حقوقهم القومية في إطار سوريا ديمقراطية فيديرالية جديدة.

حزب "العمال الكردستاني" "وشرف" القتال تحت قيادة الأميركيين

غريب أمر الأكراد الذاهبين بأقدامهم إلى الفناء، وهم يستمرون في المراهنة بعواطفهم على حصان قاتل يكاد يستهلكهم، أسرجه أعداؤهم وامتطاه الجميع، بحيث بات لجامه ينتقل من يد إلى أخرى وفق الحاجة، فتخاض به المعارك في كل الجهات وعلى كل الجبهات من كيس الدماء الكردية، مناسبة القول المواقف الأميركية الأخيرة في جانبها الخاص بالشأن الكردي السوري، وآخرها تصريحات السفير الأميركي السابق في دمشق روبرت فرهود، الذي قال ما يدركه الجميع بعقولهم، وما يراه الأكراد المعنيون بالأمر بأعينهم، وما يلمسونه لمس اليد ويعيشونه منذ بداية ظهور حزب "العمال الكردستاني" قبل عقود، خصوصاً منذ وضع يده على الملف السوري بطلب من نظام الأسد ودعم منه قبل ست سنوات ومن ثم الانتقال الانسيابي للحزب ببنادق الآخرين من جهة إلى أخرى.

فقد أكدت الولايات المتحدة مجدداً أن الأسلحة التي سلمتها لوحدات حماية الشعب التابعة لحزب "الاتحاد الديمقراطي"، وهو الجناح السوري لحزب "العمال الكردستاني"، مخصصة لهدف وحيد هو محاربة تنظيم "داعش" وأنه سيتم استرداد تلك الأسلحة بعد نهاية الحرب على التنظيم، علاوة على ذلك أعلنت وزارة الدفاع الأميركية أنها سلمت حلفاءها الأتراك قائمة بتلك الأسلحة، ويجري تحديثها، بعد ذلك جاءت تصريحات السفير فورد لتؤكد السياسة الأميركية في التعامل مع حزب "الاتحاد الديمقراطي" ومسلحيه منذ البداية، وأن الأمر لا يعدو استخدامه ككاسحة ألغام "داعشية" ينتهي دورها بمجرد الانتهاء من "داعش" ليترك الحزب بعد ذلك وحيداً، ويدخل معه الأكراد الذين حشرهم رغماً عنهم معه في مواجهة كل الذين عمل لهم من نظام الأسد ومحوره،

وصولاً إلى تركيا. وكذلك كل من له فاتورة حساب معه، وقد وصل الأمر بفورد إلى حدّ القول صراحة إن الأميركيين غير مستعدين للدفاع عن الحزب ومواجهة أحد كرمى للأكراد.

الحقيقة هي أن حزب "الاتحاد الديمقراطي"، الذي بنى نفسه وإدارته وقوته المسلحة بدعم مباشر من نظام الأسد، الذي استخدمه منذ البداية في عملية حماية الآبار النفطية والمحاصيل الاستراتيجية الأخرى في المناطق الكردية السورية وتسويقها، ومن ثم في الحفاظ على سلطة النظام في المنطقة، في مقابل إطلاق يده في الملف الكردي السوري والقيام بعمليات تجنيد قسرية واسعة للأكراد وصلت إلى حدّ خطف الأطفال وتجنيدهم، هذا الحزب غير مصمم على الدخول في مواجهة مع قوات الأسد التي توقع فورد وصولها إلى القامشلي. فمن جهة يتعايش الحزب مع تلك القوات، بما فيها أفرع المخابرات التي لم تغادر أصلاً المدينة وعموم المنطقة، النظام السوري يمتلك إذاً "الخريطة الجينية" للحزب وكلمة سرّه، وهو الذي تأسس في دمشق برعاية النظام. لم تخف جميع القوى التي استخدمت الحزب في معاركها، خصوصاً الأخيرة منها، أن تعاطيها معه محدود ويقتصر على الجانب العسكري ولغرض محدّد هو محاربة الإرهاب المتمثل في تنظيم "داعش".

وهكذا فإن عمليات الحزب إلى جانب التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، وكذلك المحور الروسي تحت عنوان محاربة الإرهاب لم تغسل المنظمة الأم، حزب "العمال الكردستاني"، من تهمة الإرهاب ولم تؤدِّ إلى وضع مسؤولي الحكومات المعنية أيديهم في أيدي قادة الحزب نفسه ومكافأته على صنيعه، إلى درجة أن الولايات المتحدة لم تمنح حتى الآن، وعلى رغم الخدمات المجانية التي يقدمها الاتحاد الديمقراطي فيزا لقادته لدخول أراضيها، حيث بقي التعامل معه عسكرياً موضعياً، وللأغراض المذكورة.

اللافت في الأمر ليس تجاهل أنصار الحزب الواقع، أو حتى محاولتهم التخفيف من وطأة التذكير الأميركي بتحقيقه وتحالفاته، بل يرى القيادي في حزب "العمال الكردستاني" آلدار خليل، الذي لم يكتفِ بالتهجم على فورد ووصفه بشتى النعوت، وكان أقلها الجهل السياسي، بل قوله إنه تحقق ما توقّعه فورد، من قيام التحالف الدولي بإدارة ظهره لحزبه لا يعني لهم شيئاً، فالحزب وفق خليل "ليس لديه ما يخسره وقد كسب من المرحلة الماضية العمل مع الأميركيين لدحر "داعش" وهذا إنجاز فيه فائدة للجميع".

السؤال الذي يطرح نفسه هنا على حزب "العمال الكردستاني"، الحزب الماركسي المقاوم للإمبريالية وعلى رأسها أميركا وفق أدبياته، وكذلك على جناحه السوري وكل المصفقين لمعاركه أو الساكتين عنها. ماذا عن الخسائر في الأرواح التي تسبب بها الحزب في الأوساط الكردية، والنزيف الحاد في المنطقة الذي جعل الشبان الأكراد موزعين بسبب سياساته على الجبهات أو المقابر أو بلاد الهجرة، بحيث بان التغيير الديموغرافي أمراً واضحاً للعيان في المدن والبلدات الكردية التي شهدت هجرة واسعة نتيجة إجراءاته القمعية، خصوصاً عمليات التجنيد القسري التي لجأ إليها عوضاً عن النظام، عدا عن التشويه الاجتماعي وتدمير التعليم والإفقار، أم أن كل ذلك لا يعني للحزب شيئاً ولا يعتبر خسائر في عرفه، ويكفي أنه عاد من كل ذلك بخفي حنين وهو هنا كان له شرف القتال يوماً تحت قيادة "الإمبريالية" الأميركية.

قطار الفيديرالية السورية
يقلع من الشمال

صادق المجلس التأسيسي لفيديرالية شمال سوريا على قانوني التقسيمات الإدارية والانتخابات، حيث ستجري تباعاً انتخابات الكومينات وهي الوحدة الانتخابية الأصغر وتتم على صعيد الحارات والأحياء في 22 أيلول/سبتمبر وتليها في 3 تشرين الثاني/نوفمبر انتخابات مجالس الإدارات المحلية والمقاطعات. ثم تتوّج في مطلع العام 2018، في 19 كانون الثاني/يناير بانتخابات مجالس الشعب في أقاليم شمال سوريا، ومؤتمر الشعوب الديمقراطي الذي هو بمثابة البرلمان الاتحادي لعموم الشمال السوري.

ووفق التقسيمات الجديدة تنقسم مناطق الشمال إلى ثلاثة أقاليم هي إقليم الجزيرة المكوّن من مقاطعتي قامشلو (القامشلي) والحسكة وإقليم الفرات المكون من مقاطعتي كوباني وكري سبي وإقليم عفرين المكوّن من مقاطعتي عفرين والشهباء. فنموذج الإدارة سيكون لامركزياً موسّعاً بحيث تنتخب مختلف مقاطعات الشمال السوري مجالسها التشريعية والتنفيذية المحلية، يسبقها انتخاب مجالس الحارات والأحياء، أي أن الممارسة الديمقراطية ستكون من القاعدة إلى القمة بحيث يكون لكل مقاطعة ولكل إقليم مجلسه الخاص تشريعياً وتنفيذياً، على أن ينتخب مؤتمر الشعوب الديمقراطي الذي يشكل المظلة الجامعة والحلقة الناظمة لمختلف الأقاليم والمقاطعات والمناطق على اختلاف تلاوينها، في إطار ممارسة الديمقراطية لامركزية مرنة وموسعة. ويشارك مختلف المكونات والتيارات والشرائح المجتمعية والسياسية في ذلك، بما يشكّل نموذج حلّ حضاري ديمقراطي لسوريا ككل.

ولعل مسمّى مؤتمر الشعوب الديمقراطي بحدّ ذاته يعبّر عن كنه هذه الفيدرالية التشاركية التي هي ليست بأي حال مجرد فيدرالية قومية كردية بل هي قائمة على الأساس الجغرافي في المنطقة الشمالية من سوريا، وعليه فهي تعبِّر عن وتمثّل كل الشعوب السورية في الجزء الشمالي من البلاد التي تعاقدت على التعايش والتكامل وتطوير نظام إدارة اتحادي ديمقراطي توافقي يراعي مصالح وطموحات كل المكونات، ويطوّر ويبلور القواسم المشتركة بينها، ويحتفي بالتعدد كمصدر غنى وإثراء وليس مصدر ضعف وخطر كما درجت العادة وفق تنظيرات البعث الأقل.

والحال أنه مع مضي عملية "غضب الفرات" قدماً في تحقيق أهدافها، بخاصة في تحرير الرقة معقل "داعش" الأساسي وعاصمة الإرهاب العالمي على يد قوات سوريا الديمقراطية وعمودها الفقري وحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة، انطلق قطار فيدرالية شمال سوريا عبر تحديد مواعيد الانتخابات المراعية والمجسّدة للتعدد الطائفي والعرقي والمذهبي والديني وفق نسبة 40 في المئة ككوتا للمكونات المختلفة، مع النص على تشارك الجنسين مناصفة بنسبة 50 في المئة في مختلف مفاصل الإدارة من مجالس الأحياء الصغيرة وصولاً إلى مؤتمر الشعوب الديمقراطي الذي هو أعلى سلطة منتخبة في عموم الشمال السوري، وهذا يقدّم بذلك وصفة خلاص سورية وطنية تؤكد أن قدر السوريين ليس فقط التنابذ والتذابح إلى ما لا نهاية، كما هو حاصل منذ أعوام بل إن ثمّة جزءاً من هذه البلاد وتحديداً في شمالها، اجتمعت مكوناته وتوافقت على بناء نظام اتحادي تشاركي يشكِّل اللبنة الأولى لسوريا الاتحادية التعددية النابذة للتعصب والمركزية والأحادية. فالشمال الذي لطالما كان منسياً وطرفياً ومهملاً، على رغم كونه سلّة الغذاء السورية والمعين النابض بالطاقات والموارد البشرية والمادية، وذلك وفق سياسة مبرمجة من قبل النظام البعثي الديكتاتوري، ها هو يتولى دفّة المشروع الوطني الاتحادي الديمقراطي ومحاربة الإرهاب والاستبداد.

ما بين حزب "العمال الكردستاني"
و"حزب الله" اللبناني

"حزب الله" تنظيم ديني مذهبي لبناني يلتزم عقيدة ولاية الفقيه، تأسس في 1982، أما حزب "العمال الكردستاني" فهو تنظيم كردي – تركي أصوله ماركسية – لينينية وتشكّل في أواخر عام 1978. أعلن في بداياته أن هدفه بناء جمهوريات سوفياتية شرق أوسطية ثم رفع شعار تحرير وتوحيد كردستان.

الأول ديني التوجه، يصرّ على التسويغ الشرعي لممارساته وتوجهاته، فيما الثاني علماني، كان يشدد على ضرورة محاربة الإمبريالية والصهيونية، ويرى فيهما أصل بلاء كل شيء. لكن على رغم هذا التباين الأيديولوجي بين الحزبين، فإن ما يجمع بينهما هو الكثير من الخصائص والتحالفات المشتركة ما مكّنهما من أداء أدوار متكاملة من مواقع مختلفة، ضمن الاستراتيجية ذاتها.

ما يميّز الحزبين هو التنظيم الصارم وعدم التساهل مع أي تباين داخلي، واعتماد التقية في حالات الضعف، واستثمار القوة بغطرسة متناهية بمجرد امتلاكها، هذا إلى جانب أسلوب إلغاء الآخر المختلف بكل الأساليب الممكنة، خصوصاً داخل المجال الحيوي نفسه، الشيعي بالنسبة إلى "حزب الله" والكردي بالنسبة إلى حزب العمال.

كما يشارك الحزبان في تجييش الأنصار بصورة مستمرة والقدرة على التنظيم المجتمعي تحت مسميات كثيرة تتغير باستمرار والتركيز على العناصر الهامشية أو الأخرى التي تعاني ثقل ماضيها الإشكالي لسهولة انقيادها.

هذا إلى جانب الديماغوجيا الإعلامية والشعارات الهلامية والحرص الدائم على الظهور بمظهر القوة التي لا تقهر.

إضافة إلى ما تقدّم، يتقاسم الحزبان التوجه البراغماتي الذي يمكّنهما من تغيير المواقف بالسرعة المطلوبة والتنصّل من الالتزامات التكتيكية وبناء التحالفات مع أي كان، طالما أن ذلك يعطي دوراً ويتكامل مع أهداف الاستراتيجية العامة.

أما إذا انتقلنا إلى مستوى التحالفات السياسية، فسنلاحظ أن الحزبين كانا على علاقة وثيقة مع النظام السوري في إطار مشروع إقليمي بعيد المدى، قائم على التعاون والتنسيق إلى درجة توحيد المواقف بين هذا الأخير والنظام الإيراني منذ بداية المرحلة الخمينية.

فقد تمكّن حافظ الأسد "العلماني" من الدخول في حلف إقليمي غير مسبوق مع النظام الإسلاموي في إيران، وتمكّن بالتفاهم مع حليفه الجديد من استخدام الحزبين "حزب الله" و"حزب العمال" في مشروعه للهيمنة على لبنان، وإزعاج تركيا ضمن حدود المستطاع، مستغلاً المظلوميتين الشيعية والكردية، مع العمل في حالة "حزب العمال" على توجيه أنظار الكرد السوريين نحو ما وراء الحدود، وإخراجهم من معادلة المعارضة السورية، أما في حالة "حزب الله" فكان العمل على سحب مشروع المقاومة من القوى اللبنانية الأخرى، وذلك تحسباً لاحتمالات مستقبلية كانت تعتبر بالنسبة إليه غير مطمئنة.

ومع الضغط الذي تعرّض له حافظ الأسد من تركيا، اضطر إلى إبعاد عبد الله أوجلان في نهاية 1998 عن البلاد، لكنه لم يتخل تماماً عن ملف "حزب العمال" فنسّق مع الحليف الإيراني ليتابع الأخير الملف استعداداً لما ستسفر عنه الأيام.

ومع مجيء بشار الأسد فَقَدَ النظام السوري القدرة على التحكم بالتحالفات والموازين، فأصبح منقاداً لما يراه الحليف والراعي الإيراني، حتى أصبحت صور حسن نصر الله تنافس صور بشار نفسه في قلب دمشق. ومع سقوط النظام البعثي في العراق، سارع النظام البعثي (العلماني) في سوريا إلى التنسيق بالكامل مع نظام ولي الفقيه الإيراني في سبيل دفع العراق نحو الفوضى العارمة تحت شعار مقاومة الاحتلال الأميركي. وكانت عمليات التفجير الكبرى التي كان هدفها الأول خلخلة

النسيج الوطني العراقي مذهبياً وقومياً ومناطقياً وانسحبت الولايات المتحدة من العراق، وهذا كان مؤداه تسليمه للإيرانيين.

وفي لبنان كانت الاغتيالات المتواصلة التي بلغت ذروتها باغتيال الحريري واعتقد الجميع أن الأمور ستحسم في لبنان لمصلحة أهله، الأمر الذي لم يحصل، بل تصدّر "حزب الله" المشهد السلطوي بعد خروج القوات السورية.

ومع بداية الثورة السورية، عاد النظام السوري إلى دفاتره القديمة مع "حزب العمال" وتمّ التوافق على دخول قواته إلى المناطق الكردية والهيمنة عليها، لمنعها من الانضمام إلى الثورة في مرحلتها السلمية التي شملت سائر المناطق السورية. أما "حزب الله" فدخل بناء على الأوامر الأراضي السورية بذريعة حماية المقامات المقدسة، هذا في حين أن حزب "الاتحاد الديمقراطي" الفرع السوري لحزب العمال رفع شعار العلمانية ومقارعة الجماعات المتطرفة الإرهابية التي لم تكن قد ظهرت بعد (أواخر 2011). لكن مع تطور الأحداث وتزاحم الفاعلين الإقليميين والدوليين. ومن ثم دخول اللاعبين الأساسيين روسيا والولايات المتحدة بصورة مباشرة إلى الميدان حدث بينهما نوع من تقاسم النفوذ على الأرض بما عليها من ميليشيات وقوى مسلحة.

"حزب الله" ما زال على تحالفه الاستراتيجي مع الولي الفقيه، ولكن يبقى السؤال بالنسبة إلى حزب "الاتحاد الديمقراطي" هل سيمكّنه الدعم الأميركي اللافت واهناً من فك الارتباط مع النظام الإيراني، والتحوّل إلى حالة كردية سورية، بل حالة سورية عامة، أم أن الأمور لا تخرج عن نطاق زواج مصلحة معلوم الهدف والأمد.

موسكو تستعين بالقاهرة
على دمشق – ولأميركا جيشها

اتفاق الرئيسين دونالد ترامب وفلاديمير بوتين في هامبورغ ماض في سوريا، ثمّة حرص ثنائي على مواصلة التفاهم ومراعاة المصالح، بعيداً عما يحصل بين واشنطن وموسكو من تدهور كبير للعلاقات. وحرص على خلق وقائع على الأرض، بعيداً عن مشاريع وخطط للاعبين آخرين في الأزمة، وستشكل هذه الوقائع محركاً أساسياً لمفاوضات جنيف الشهر المقبل شهر أيلول 2017، القوات الأميركية وشركاؤها شرق بلاد الشام وشمالها يعملون على بناء "جيش وطني" ينطلق من مناطق الكرد للانخراط في الحرب على "داعش" والفصائل المتشددة الأخرى، يعني ذلك أن وقف برنامج البنتاغون لتدريب وتسليح عناصر معارضة استعيض عنه بمشروع آخر. فالقوى التي رفضت حصر المواجهة بالتنظيم الإرهابي دون النظام ستكون خارج صفوف "الجيش" الجديد، ويعني ذلك أيضاً أن الصراع على الحدود السورية – العراقية يظل مفتوحاً. وستحدّد معركة دير الزور التي يعدّ لها الأميركيون، بعد الرقة، مآل هذا الصراع. وقد ينخرط فيه الكرد وعشائر الفرات نزولاً إلى مثلث التنف عند الحدود مع الأردن حيث القاعدة الأميركية – الأوروبية. وقد تشكّل هذه الواجهة الشرقية "منطقة آمنة" إضافية تساهم في ترسيخ الهدنة في الجبهة الجنوبية. ولا يستبعد تأهيل هذا "الجيش" لاحقاً ليشكّل مع الفرق النظامية التي يبنيها الروس المؤسسة العسكرية الجديدة.

لذلك من المبكر التسليم نهائياً بتواصل الميليشيات العراقية والسورية عبر الحدود المشتركة بين البلدين الجارين. وقد تكون السيطرة على مساحة ليست واسعة بين شمال التنف ومنطقة الفرات الداخلية أو الشامية، عنوان المواجهة المقبلة مع الميليشيات التي تدعمها إيران. وهذه المنطقة ضيّقة يمكن أن يتمدد إليها الكرد أو الفصائل العربية التي تدربها وتسلحها الولايات المتحدة ودول غربية

أخرى. عندها يمكن القول إن واشنطن ضبطت الحدود الشرقية لبلاد الشام، وإذا صح ذلك ينتفي ما أشيع من كلام على اتفاق مع موسكو يسلّمها الأميركيون بموجبه قاعدة التنف.

بموازاة هذا التوجه الأميركي يجهد الروس لترسيخ خريطة "مناطق خفض التوتر" وتوسيعها.

لم يبق سوى شمال البلاد، أي إدلب وريفها، ومع هذا التوسع يزيد انتشارهم في معظم نواحي البلاد وجبهاتها، على أن يبقى الشرق والشمال الشرقي بأيدي الأميركيين وحلفائهم من عرب وكرد. مرد هذه السهولة أو السرعة في تبديل المشهد على الأرض اغتنام اللاعبين الكبيرين تعب السوريين. فإذا كان المتصارعون وبعض رعاتهم الإقليميين لم يتعبوا، فإن الناس العاديين تعبوا، وعبّروا عن ذلك بأكثر من صورة وموقف. اعترضوا في الغوطة الشرقية لدمشق وبعض نواحي إدلب على الفصائل المقاتلة، خصوصاً "جبهة فتح الشام" (النصرة) تظاهروا ضدها فأذعنت وحلّت تشكيلاتها.

اللافت في بناء خريطة "مناطق خفض التوتر" التي أقرتها اللقاءات الثلاثية في آستانة، أن النظام السوري لم يكن حاضراً أو فاعلاً في مرحلة التنفيذ، بخلاف ما كان يحصل في "نظام المصالحات" السابق. موسكو وما تصر عليه دمشق. والجديد اللافت أيضاً أن شركاء آخرين غابوا عن العاصمة الكازاخية، كانوا حاضرين. بالطبع روسيا هي القاسم المشترك في الميدان، بينما غاب شريكاها الإيراني والتركي. ففي اتفاق الهدنة في الجنوب حضر الأميركيون والأردنيون وكان الإسرائيليون الغائب الحاضر. فهذه الخطوة كما قال الرئيس بوتين "ليست لمصلحة سوريا فقط بل تخدم مصلحة الأردن وإسرائيل، مما يعني أنها لمصلحة الولايات المتحدة أيضاً، آخذين في عين الاعتبار أن هذه المنطقة منطقة مصالح أميركية" وفي اتفاق الغوطة الشرقية للعاصمة ثم في ريف حمص الشمالي كانت مصر هي الشريك.

بالطبع يستجيب هذا التطور لميل القاهرة إلى أداء دور في أزمة بلاد الشام يعنيها أن تستعيد دورها في الإقليم من الباب الذي يوفر لها هذه العودة. فهي لم تقطع العلاقة، السياسية والأمنية، مع النظام في دمشق لكنها في المقابل أفسحت مجالاً لطيف من المعارضة سمي باسمها ("منصة القاهرة"). وهي تعرف أنها لاعب يرغب فيه طرفا الصراع الداخلي، فضلاً عن اللاعبين الدوليين، الولايات المتحدة وروسيا التي أيّدت تدخلها. ومنذ إطاحة نظام "الإخوان" في مصر، نقل الرئيس

عبد الفتاح السيسي خطواته بدقة حيال الأزمة في سوريا. أبقى الخطوط مفتوحة مع دمشق، لكنه لم يفتح الباب نحو إيران. وازن بين علاقاته مع دول الخليج العربي وموقف هذه من النظام ومن تمدّد طهران. ولكن طرأ كثير على المشهد العام اليوم. فالحوار لا يزال قائماً خصوصاً بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وروسيا. لم يعكره أن هذه وسعت انتشارها، وأضعفت الفصائل المعارضة وساعدت النظام على الثبات وتحقيق إنجازات ميدانية.

لم يعد لخصوم الجمهورية الإسلامية تحفظات كبيرة على مواقف موسكو، خصوصاً أن ثمّة قناعة من أوساطهم بأن هذه ستصل في نهاية المطاف إلى إضعاف دور طهران. ولا يضير هؤلاء في حماة الأزمة بين دول الخليج الثلاث ومصر من جبهة وقطر من جهة ثانية، أن تتولى القاهرة دوراً ينهي وجود تنظيمات سورية تتلقى الدعم من الدوحة وأنقرة. وبات واضحاً أن الدولتين الخليجيتين منخرطتان في دفع الأزمة نحو التسوية. وقد دعت الرياض أخيراً "الائتلاف الوطني" المعارض إلى لقاء سيشمل أطيافاً أخرى من المعارضة لتوحيد الموقف والرؤية والتعامل مع المعطيات الجديدة على الأرض والانخراط جدياً في المفاوضات السياسية.

يبقى أن هناك واقعاً آخر هو أن روسيا التي لم تقطع هي الأخرى لقاءاتها وتفاهماتها مع شريكيها في آستانة وتبني علاقات موازية مع أطراف أخرى؛ هدفها توسيع دائرة المعنيين بالأزمة في سوريا لتظل لها الكلمة العليا. شاركت وتشارك إسرائيل والأردن والولايات المتحدة. وها هي اليوم تستعين بمصر طرفاً يحل منطقياً محل النظام الذي كان يفترض أن يضع يده على الغوطة الشرقية ما دام أن أهلها ضاقوا ذرعاً بالمقاتلين وحروبهم. وكان يفترض أن تكون تركيا شريكتها في اتفاق شمال حمص. لكنها أدركت من الأعلام الروسية التي رفعها الناس العاديون أنهم لا يرغبون في عودة النظام إلى مناطقهم. وهم مستعدون لاستقبال أي طرف باستثناء قوات النظام. بل هي تعمدت اللجوء إلى القاهرة بديلاً من النظام الذي لا يزال يعاند في تسهيل المفاوضات السياسية والقبول برؤية، الكرملين للحل. كما أن توجّه رسالة واضحة إلى كل من طهران وأنقرة أنها قادرة على تغيير قواعد اللعبة بما يناسب أجندتها وليس أجندة كل منهما، وهو ما سيؤدي في النهاية إلى إضعاف دورهما في الأزمة ورسم صورة سورية جديدة تسعى إليها.

إضافة إلى ذلك، يأتي إشراك مصر في إطار الهدف الاستراتيجي الواسع لروسيا. فهي رمت من تدخلها في سوريا إلى تثبيت أقدامها شرق المتوسط، ثم تحويل قاعدتيها في حميميم وطرطوس

منطلقاً إلى الشرق الأوسط كله، كذلك جمعت في كلتا يديها أطرافاً متناحرة أو متنافسة لا يمكن الجمع بينها، من إيران وإسرائيل وتركيا إلى دول الخليج ومصر. وخرجت من فضاء المشرق إلى شمال أفريقيا، إلى ليبيا التي كانت يوماً مستودعاً للترسانة السوفياتية في القارة السمراء كلها. وأعادت تحريك ديبلوماسيتها للانخراط في أزمة اليمن لئلا تكون بعيدة عن أي تسوية سياسية في هذا البلد. يريد الكرملين بوضوح استعادة ما كان للاتحاد السوفياتي أيام الصراع بين "الجبارين"، ولا يريد بالطبع مواجهة مع الولايات المتحدة، لكنه يريد تقديم بلاده قوة يعتدّ بها تماماً كما الصين التي باتت شريكة سياسياً وعسكرياً يعينه على المواجهة مع الغرب عموماً، وإن اختلفت أهداف الطرفين.

في النهاية إن المشهد الذي ترسمه الشراكة الأميركية – الروسية على الأرض لا بد أن يترجم في المفاوضات السياسية قريباً. ولا بد من "تطويع" النظام وحلفائه والمعارضة ومن بقي لها من سند. فلا هزيمة كاملة لطرف ولا انتصار حاسم لطرف، لا بد من تنفيذ القرار الدولي 2245 والقرار 2118 بقيام هيئة الحكم الانتقالي من أعضاء في الحكومة والمعارضة ومجموعات أخرى تمارس السلطات التنفيذية الكاملة. ولا يسع المعارضة اليوم كما لا يسع النظام المعاندة والوقوف بوجه الرغبة الدولية في وقف القتال. صحيح أن الفصائل لم تحقق مبتغاها في التغيير الجذري، ولكن يكفي أن الظروف الحالية وموازين القوى على الأرض لا تسمح بأكثر من اقتسام السلطة في نظام فيديرالي نادت به موسكو منذ اليوم الأول ولا يخالفها الغرب في ذلك، لكنه قد لا تكون الفيديرالية التي ينادي بها الكرد في شرق البلاد. في ما يعارض المجتمع الدولي قيامه في كردستان العراق لا يمكن أن يسمح به في قطعة من أرض سوريا.

أكراد سوريا وصناعة وطن

يستعدّ أكراد سوريا لإجراء انتخابات "مجالس الشعب في أقاليم شمال سوريا" بعد أن أقرّ إجراءها "المجلس التأسيسي لفيديرالية شمال سوريا" وسوف يتم انتخاب كومونات وكانتونات وحارات وأحياء وصولاً إلى مؤتمر الشعب الديمقراطي.

كل ذلك في البقعة الممتدة على طول الشريط الحدودي بين سوريا وتركيا. ولا يخفى أن حزب "الاتحاد الديمقراطي" الكردي هو الذي يسيطر على تلك المنطقة ويمارس فيها سلطته بلا منازع أو منافس. كانت مخيلة قادة هذا الحزب تفتقت في وقت سابق عن اسم "روجافا" لإطلاقه على المناطق الواقعة شمال سوريا وشرقها وتقطنها غالبية كردية. وروجافا كلمة كردية تعني الغرب، والمقصود غرب كردستان أو كردستان الغربية. وهذا إيحاء بوجود جزء من كردستان في سوريا، باعتبار أن كردستان الجنوبية في العراق والشرقية في إيران، والشمالية في تركيا. غير أن هذا يصطدم بالخطاب السياسي والسلوك العملي للحزب الذي اجترح مفردة كانتونات، لتسمية الأقاليم ذات الغالبية الكردية، ضمن الحدود السياسية للدولة السورية. ذلك أن الكانتونات أي المساحات السكانية المعيّنة إدارياً، هي تلك التي تنضوي في الجغرافيا السياسية للبلد وليست عابرة له. وهم أقاموا ما سمّوه الإدارة الذاتية في هذه الكانتونات، أي تسيير شؤون الناس والبتّ في مجرياتها ضمن المنظومة القانونية والاقتصادية للبلد وبما لا يصطدم مع أو يهدِّد السياسة الجارية للحكومة المركزية.

هكذا نجد أننا تشكيلتان متعارضتان من حيث الوظيفة. كانتونات ترمي إلى التشبّث بالحدود القائمة والتمسك بها والتحرك من داخلها، وإقليم يسمّى روجافا يحرِّض على رفض الحدود القائمة والعمل على تقويضها وإحلال حدود أخرى، تتّفق مع التصور الذاتي للتقسيم الجغرافي، محلها.

التسمية الأولى اندماجية احتوائية، فيما الثانية نابذة طاردة، الأولى وحدوية، الثانية تقسيمية. في الحالتين يتعلق الأمر بالسعي إلى إنشاء وطن، سواء كان مستقلاً أو ذاتي الحكم أو فيديرالياً. نشاطات من قبيل إجراء الانتخابات وتعيين المجالس وتشكيل البلديات ورسم حدود الإقليم (أو الأقاليم) وسواها، ممارسات لا يمكن أن تجري إلا في نطاق وطن أكان وطناً منفصلاً أم وطناً داخل وطن. لا تسقط الأوطان جاهزة من السماء بل الناس يصنعونها ويصيغون ملامحها وحدودها وقوامها في مكان وزمان معينين. هناك أوطان تعمّر طويلاً وأخرى تنهار سريعاً، بعضها يزول وبعضها الأخير ينبثق تواً، بعضها يتألف من مكوّن واحد وبعضها الآخر من مكونات كثيرة (أديان قوميات شعوب لغات، كالهند...). كان الأكراد في البقاع الأخرى قد شيّدوا أوطاناً على هيئة إمارات شبه مستقلة. في إيران قامت إمارة أردلان مثلاً، وفي العراق إمارة شهرزور، وفي تركيا إمارة بوطان. كما كانت هناك محاولات لتشكيل كيانات وجمهوريات بل ممالك (جمهورية مهاباد في إيران ومملكة كردستان بزعامة محمود الحفيد). لم يحقق أكراد سوريا شيئاً من هذا القبيل وهم لهذا ربما يعتبرون أن الفرصة لاحت لهم أخيراً، وعليه فهم في عجلة من أمرهم لتشكيل وطنهم المنشود. الظروف الاستثنائية تتيح ذلك والمواد الأولية متوافرة. الفرصة قد لا تستمر طويلاً ولذلك يتصرفون كمن يتهيّأ لتعلُّم لغة في خمسة أيام.

ولأنه ليست لديهم خبرة أو تجربة سابقة فهم يعمدون إلى جمع المواد في شكل اعتباطي وحشرها معاً وخلطها وتحريكها. قليل من الكومونة الباريسية وشيء من الكانتون السويسري ورشّة من الحارة الدمشقية، وكبوش من الأحياء اللبنانية وفوقها رقائق من العجينة السوفياتية العتيدة لمؤتمر الشعوب.

غير أن صناعة الوطن كأي صناعة أخرى يجب أن تتوافر على ثقة وتفاهم وتوافق بين الأطراف المعنيّة بها سواء أولئك الذين في الداخل، أي الذين يعنيهم المنتوج المنشود مباشرة أو الأطراف الخارجية التي يمكن أن تؤثِّر السلعة الجديدة فيها، فلا تتردّد في خلق العراقيل للحيلولة دون قيام ذلك.

هناك تفاهم مضمر غير معلن وغير رسمي وغير مكتوب بين الحزب الكردي والحكومة السورية. ما عدا ذلك فإن الحزب في عداء مع الأطراف الأخرى في الداخل وفي الخارج. داخلياً لا يضم "مجلس شعوب الإقليم" سوى الحزب نفسه. أي أنه هو "شعوب الإقليم" وهو أسس لها، أي

لنفسه، المجلس الحاكم. وخارجياً يحيط به طوق من أعداء يتحينون الفرصة السانحة للانقضاض عليه وتهميشه، تقف على رأسهم الحكومة التركية وحلفاؤها من المعارضة السورية.

بل إن التفاهم الخفي القائم بينه وبين الحكومة السورية يمكن أن يتوقف في أي لحظة وليس هناك ما يردع هذه الحكومة من إرجاع العفريت إلى قمقمه. لقد كان العفريت صوصاً صغيراً هشّاً أودعته الحكومة السورية السجن حين كان بشار الأسد وطيب أردوغان يسبحان على شواطئ اللاذقية، كان صالح مسلم مطارداً، هارباً، يختبئ في جبال قنديل.

اندلاع الثورة السورية غيّر الكثير من الأشياء. تخلّى أردوغان عن هوايته في السباحة وانقلب على الأسد بشدة فعمد الأخير إلى استدعاء العفريت، الذي لم يصدق الأمر ففرك عينيه وهو بالكاد يمسك نفسه عن الصراخ على الطريقة الشامية "شبيك لبيك أنا بين إيديك".

خلال فترة قصيرة أعاد الحزب الكردي لملمة صفوفه وسرعان ما راكم مقادير من القوة كان اختزنها منذ سنوات على يد الأخ الأكبر حزب "العمال الكردستاني" الذي كانت له معسكرات تدريب في سوريا والبقاع ونزل إلى ميدان المعركة وأدهش الجميع.

القوة التي يملكها الحزب تفيض عن حاجته الفعلية، هو التنظيم الحزبي الصغير الذي يمثّل أقلية قومية صغيرة في منطقة جغرافية صغيرة ضمن وطن صغير. لكنه برع في إظهار مهاراته القتالية وشجاعة مقاتليه في كل بقعة ذهب إليها فوجد فيه الجميع عنصراً يمكن الاعتماد عليه في مقارعة الأعداد. هكذا بات في آن واحد حليفاً للحكومة السورية ولأميركا وروسيا وإيران وأوروبا.

كل طرف من هؤلاء يريده لحسابات تخصّه، هو أيضاً له حساباته: سعيه إلى تشكيل وطن صغير خاص به يكون فيه الحاكم الأوحد، وهذا أحد هذه الحسابات.

أهداف ثابتة وتفاهمات متغيرة
بين تركيا والشمال السوري

لم تغب تركيا عن المشهد السوري طيلة سبع سنوات عجاف، وإن كانت المواقع والأدوار التي شغلتها فيه متغيرة في شكل مستمر، نتيجة التقلبات في بورصة الاحتمالات والسيناريوات المتعددة التي خيّمت عليه، بمعطيات عصيّة على الانتظام في أنساق قابلة لتحليل منطقي جدير بكشف مآلاتها. فكانت إيقاعات الصراع المركّب في سوريا وعليها، لا تنفكّ تضطرب أو تنضبط متفاعلة من حيث التأثير والتأثر بالتطورات الميدانية. ولم يكن ذلك كله ببعيد من تفاهمات أو خلافات واختلافات الفاعلين الإقليميين والدوليين المنخرطين في المقتلة السورية على مرّ حلقات مسلسلها الدرامي الذي لم تحن غايته بعد، ضمن الديناميات ذاتها وما تنتجه من "تفاهمات" تعود تركيا إلى صدارة المشهد عبر دور جديد، مع بدء عملية نشر جنودها في محافظ إدلب السورية.

السبب الرسمي المعلن للانتشار التركي الأخير يندرج ضمن ترتيبات ضم إدلب إلى مناطق "خفض التوتر"، وفقاً لمخرجات اجتماعات آستانة في نسختها السادسة، فضلاً عمّا يفترض أن يكون من دعم تركي لعمليات تنفّذها فصائل من "الجيش الحر" بغطاء جوي روسي ضد تنظيم "القاعدة" في سوريا وآخرها عمليات "هيئة تحرير الشام" ما يعني أن تركيا ستشارك في "الحرب على الإرهاب" في سوريا، وهي التي رفضت من قبل المشاركة في التحالف الدولي الذي شكّلته الولايات المتحدة ضد تنظيم "داعش" حتى أنها لم تسمح لطيران التحالف باستعمال قواعدها الجوية لتنفيذ عملياته ضد التنظيم الإرهابي، فما الذي تغيّر؟

واقع الحال يشي بأن هذا التدخّل مرتبط مباشرة بالأكراد وسيطرتهم على مناطق واسعة من شمالي سوريا، ومعلوم أن الشأن الكردي لطالما كان محدداً أساسياً في رسم سياسات الحكومة

التركية، داخلياً وخارجياً. الآن تحرص تركيا كل الحرص على منع المقاتلين الأكراد من استكمال السيطرة على المنطقة الحدودية شمالي سوريا، لا سيما الحيلولة دون تمكّنهم من الوصول إلى منفذ على البحر المتوسط الأمر الذي لا يمكن أن يتم من دون تغلغلهم في مناطق من أرياف حلب وإدلب. هكذا يصبح مفهوماً كيف أن انتشار القوات التركية ونقاط المراقبة التي أقامتها في محافظة إدلب، تتموضع في مواقع متاخمة لمناطق السيطرة الكردية. اللافت ما تناقلته بعض وسائل الإعلام نقلاً عن مصادر ميادنية مطّلعة من أن مقاتلي "هيئة تحرير الشام" ذاتها – أي "القاعدة" – رافقوا القوات التركية وأمّنوا لها الحماية حتى وصولها إلى حيث تقرّر نشرها، مع العلم أن "الهيئة" تعارض مخرجات آستانة، والتي أرسلت تركيا قواتها بموجبها وسبقت الإشارة إلى أنه يفترض بالأخيرة دعم عملية "الجيش الحر" ضد "الهيئة".

من جهة ثانية يبدو أن الأكراد يشكلون اليوم سبباً رئيسياً لتجميد خلافات أنقرة وطهران حيث باتت الأولوية لديهما العمل معاً في مواجهة "الخطر" الذي قد يشكّله استقلال كردستان العراق وتداعياته المحتملة عليهما في ضوء الاستفتاء الكردي الأخير. فمشاركة إيران في وضع ترتيبات ضم إدلب إلى مناطق خفض التوتر وتالياً قبولها الدور التركي المستجد هناك يعكسان توافقاً بين الجانبين، الإيراني والتركي، سيحل إلى حين حلّ تنافسهما المزمن في سوريا.

من كركوك إلى إدلب.. والبحر

هو التاريخ ذاته، المراحل والمصالح والحرب ذاتها والنتائج والتفاصيل، هذا ما يمكن استنتاجه من ظروف محيطة بدعوات الاستقلال بعد الاستفتاء في كردستان العراق.

لا يتطلب الأمر كثيراً من البداهة لاستخلاص أن القضية لا تزال تدور في الحلقة المفرغة التي علقت فيها منذ أواسط القرن الماضي، أو لعلها دلائل على المقولة الشهيرة التي تحذِّر من توقّع نتائج مختلفة لتكرار فعل الشيء ذاته، وهي التي يمكن استدراكها بنصيحة مفادها: "إذا كانت الوقائع لا تتناسب مع النظرية فعليك تغيير الوقائع" لا النظرية طبعاً، مع صعوبة تغيير الوقائع في معظم الأحيان، واستحسان انتظار ظروف مناسبة لتغييرها تلقائياً، لا تقاس أعمار الدول بالبشر، فهؤلاء لهم عهود محدّدة بأجيال، في حين أن ظروف الدول متعلقة بالجغرافيا، وإذا كانت هناك مآخذ موضوعية على ملابسات الاستفتاء الكردي، فطبيعي أن تكون حول توقيته ومدى صحة قرار شمل كركوك به في هذه المرحلة بما للمدينة من خصوصية تعددية جامعة للأعراق والانتماءات.

هذا لا يعني أن ثمة عذراً للتنظير وسوق مبررات، فتوقيت القرار قد يكون اتخذ في ضوء "أحقية" نابعة من تضحيات بذلت لردع إرهابيي "داعش" وردّ أذاهم الذي لم يوفِّر أحداً، الأمر الذي وحّد المواقف وأعطى الأولوية لمكافحة خطرهم، لكن القلق الأساسي يتجسّد في أن تكون الحماسة القومية قد طغت على القراءة المتأنية للآتي الأخطر على صعيد المنطقة، والذي قد يتصدّر أولويات عواصم القرار المهتمة بمصالحها وتقدّمها على ما عداها من تطلعات بغضّ النظر عن أحقيتها أو مطالب أياً كانت مشروعيتها.

في مكان غير بعيد جغرافياً ولا تختلف ظروفه السياسية كثيراً، لا تجد تركيا غضاضة في إدخال قواتها إلى الأراضي السورية تحت سمع سلاح الجو الروسي ونظره، في مهمة تتجاوز كل

التناقضات، إلى استهداف تمدّد الأكراد في إدلب، مهمة قدّم لها بالتشديد على "أهمية احتواء خطر وحدات حماية الشعب الكردية ومنعها من محاولة شن أي هجوم جديد يوسع نطاق سيطرتها إلى البحر المتوسط". كما قال قيادي في فصيل محلي متحالف مع الأتراك لم يتمالك أن يهلِّل بأنه "اليوم أصبح القول إن حلم الانفصاليين بالوصول إلى المنفذ البحري ودخول إدلب ومن ثم جسر الشغور وجبال الساحل أصبح كحلم إبليس بالجنة". بديهي أن هذا القيادي يتحدث بلغة الأتراك عن الأكراد بإشارته إلى الانفصاليين ويشير إلى مخاوف من اتساع طموحات دعاة الاستقلال إلى "كردستان الكبرى".

وبمعنى آخر بمنطق المصالح الجيوستراتيجية فالخط الأساسي الرابط بين كركوك والبحر المتوسط هو خط أنابيب كركوك – جيهان الأكبر من نوعه لتصدير النفط في الأراضي العراقية إلى الميناء التركي وبدأ تشغيله عام 1976 ولا يخلو الأمر من مدلولات أن هذا الخط يخترق مناطق كردستان ويراد تحويله عن مساره رغم حصول انعكاسات سلبية لذلك على المشترين الأوروبيين.

تقدّم القوات العراقية إلى كركوك خطر، والأخطر من ذلك أن يشارك فيه "الحشد الشعبي" الذي يعمل تحت إمرة القيادة العراقية بمباركة مرجعيته في النجف ما يعطي جدية للتحذيرات من أخطار "حرب أهلية" في كركوك. في وقت لا تحتاج المنطقة إلى تصعيد مع بروز مخاوف أقرب ما تكون إلى مؤشرات لاحتكاك محتمل بين الإيرانيين والأميركيين الباحثين عن فرصة إضافية للشكوى من طهران "وطيشها" الإقليمي وميلها إلى افتعال المواجهات وصولاً إلى تسويات. وبذلك يكون طغيان حدث على آخر "مقدّمة لإبراز تحديات أكثر إلحاحاً كما كان الحال في الفوضى التي أحدثتها دولة "داعش" المزعومة.

لذلك قد يتحوّل الاستفتاء إلى أبغض الحلال عند أردوغان ويقبله بتوافق جغرافي تحت الطاولة مع البارزاني، حول المناطق المختلف عليها بينهما في الشمالين العراقي والسوري. ولن تفرِّط تركيا بما تشكّله كردستان (الدولة أو الإقليم) من حائط صد ثقافي سياسي ميداني في وجه حزب "العمال الكردستاني" العدو الرئيس لتركيا وبارزاني، والأخ الشقيق لقوات سوريا الديمقراطية التي تتقدّم في كل الاتجاهات ولا تبالي بتهديدات أردوغان النارية، لغة عتاولة الدفاع عن انفصال كردستان تخلّلتها نغمة التعددية السياسية والثقافية وشعارات مدنية وديمقراطية لإبعاد شبهة العصبية القومية عنه، وحملت بعض العبارات تأكيداً لا تلميحاً إلى حماية الإقليم لكل الأقليات

الهاربة من المد الطائفي المحيط به من جميع الجهات، ما يشكِّل إضافة هامة للذرائع المستخدمة في الدفاع عن النفس أمام المجتمع الدولي، في زمن يسير بعكس هذا الاتجاه حتى في الدول التي ترسّخت التعددية فيها منذ عشرات السنين. كلما اقتربت أطراف الصراع السورية وغير السورية من الواقعية في النظر إلى الحل السياسي، يبشّرنا المبعوث الدولي بجولة مفاوضات جديدة في جنيف ويكرِّر نصائحه للمعارضة بتوحيد وفدها المفاوض وكأنه العقبة الوحيدة في وجه الحل السياسي، ولا يخفى على مجلس الأمن ومبعوثه دي ميستورا أن مؤتمر جنيف لا يقدِّم ولا يؤخِّر سواء توحّدت المعارضة أم تشتّتت أكثر.

أما استفتاء كردستان فليس أمراً عرضياً في توقيته وليس الملا مسعود البارزاني من يخطئ قراءة المشهد الإقليمي والدولي وردود الأفعال الصادق منها أو الكاذب، ولن يكون عرضياً تجاه الأزمة السورية، فقد يدفع باتجاه الحل وقد يعرقل ويشكّ في أن تكون قمّتا "بوتين – أردوغان" و"أردوغان – روحاني" صادقتين في مواجهة تقسيم سوريا لأن الوقائع تشير إلى عكس ذلك والأحداث فوق الأرض تؤكد ضرورة مواصلة العمل في فلسفة الانتقال السياسي الذي تتعهّد موسكو ترويض النظام للقبول به، مقابل الترويض العربي والإقليمي للمعارضة وترويض الطرفين على البراغماتية وإهمال سلات التفاوض فوق رفوف جنيف.

معركة إدلب لم تبح حتى الآن بكل أسرارها في المشهد السوري، لذلك يستبعد من الحلف الثلاثي الروسي – الإيراني – التركي إطلاق عملية الحل السياسي ما لم تصل المستجدات إلى خواتيمها.

حزب "العمال الكردستاني" تحوَّل من وسيلة
إلى غاية تبرِّر وجوده

كردياً في تجارب كل الأحزاب الكردية التي مارست الكفاح المسلح على وجه العموم وتجربة "العمال الكردستاني" خصوصاً كان للسلاح سحره الذي يجذب الأغرار والشباب والصبايا الكرد في مقتبل العمر، سواء أكان ذلك مقروناً بالشعارات والقصائد والأغاني والأهازيج التي تدعو للثأر والانتقام على طريق تحرير كردستان، أو لم يكن. إلا أن أجندة الأحزاب الكردية التي حملت السلاح تطالب بأهداف ليس من ضمنها الاستقلال وكان سقفها الحكم الذاتي في تجربتي كرد العراق وإيران. بينما تجربة حزب "العمال الكردستاني" مختلفة قليلاً، إذ إن الأخير منذ تأسيسه سنة 1978 كان يطالب بالاستقلال واسم جريدته المركزية "سرخبون (الاستقلال)" لكن الحزب بدأ يخفِّض سقف مطالبه منذ 1993 وتراجع أكثر عن مطالبه بعد اختطاف واعتقال زعيمه أوجلان في شباط/ فبراير 1999. ولكن بقيت آلة الحزب الدعائية والإعلامية وأغانيه التي تمجِّد سلاحه على أنه سلاح تحرير كردستان بالضد من توجُّه الخطاب السياسي والمطلبي للحزب الذي صار مناهضاً للاستقلال ما يعني أن السلاح كان هدفاً وأداة للتحشيد والتجييش وتأجيج المشاعر والعواطف. وتحوّل سلاح "العمال الكردستاني" إلى إحدى أبرز عراقيل الحل السلمي والسياسي للقضية الكردية في تركيا، إذ يطالبه الأتراك بإلقاء السلاح من دون شروط.

وتبقى معمعة الدماء قائمة بين فشل الدولة التركية في حسم القضية الكردية عسكرياً، على رغم كل ترسانة الأسلحة التي بحوزتها، كذلك فشل حزب "العمال الكردستاني" في تحرير وتوحيد كردستان بقوة سلاحه، أولاً ثم فشله في فرض الشكل المعتدل الذي طرحه أوجلان وهو "الإدارة الذاتية الديمقراطية" و"الجمهورية الديمقراطية" إلى آخر هذه المشاريع والأفكار التي تنطوي على

قدر لا بأس به من الطوباوية التي فشل في فرضها على الأتراك بقوة سلاحه و"نجح" في فرضها على أكراد سوريا بقوة سلاحه أيضاً.

ومع العناد التركي تحوّل السلاح لدى العمال الكردستاني إلى غاية بحدِّ ذاتها وليس وسيلة تفتح المجال أمام الحلول السلمية. وفرض حزب "العمال الكردستاني" أجندته وفق سلاحه في كردستان سوريا وإلى حد ما في كردستان العراق وخلق من حوله بيئة فاسدة تضم مجاميع من الأحزاب والدكاكين السياسية والإعلامية والكتبة والصحافيين الذين يمجِّدون سلاح الحزب، وأنه لولا هذا السلاح لفعل "داعش" و"النصرة" والفصائل الإرهابية كذا وكذا بكرد سوريا.

قصارى القول إن حزب "العمال الكردستاني" تحوّل من أداة ووسيلة إلى غاية تبرِّر وجودها بوجودها وحسب، وصار سلاحه يخلق بيئة فاسدة ومضلّلة ومنافقة في السياسة والإعلام والثقافة تشرعن وجوده.

فحتى لو حقّق سلاح "الكردستاني" بعض المكاسب للكرد في تركيا أو سوريا أو العراق أو الأرجنتين، لا يعني أن هذا السلاح بات كالإله ينبغي على الكرد عبادته. كذلك مَن ينتقد سلاح "الكردستاني" من الأتراك ينبغي أن يرى وينتقد توحُّش سلاح أردوغان أيضاً، وكيف يريد أن يفتك بتركيا أكراداً وأتراكاً. إذ لا يمكن للسلاح، وهو يمارس القهر والقتل والاستبداد والقمع والظلم، أن يكون قبيحاً في مكان وجميلاً في مكان آخر وفق مقتضيات المصلحة الشخصية أو الحزبية أو القومية أو الدينية أو الطائفية أو الجهوية.. إلخ. كل الأسلحة على اختلاف أنواع أجندتها هي حقيرة وقذرة وأكثرها حقارة وقذارة تلك الأسلحة الملقّمة بأيديولوجيات عقائدية يسارية أو قومية أو دينية، شديدة التخوين والتكفير.

تركيا وروج آفا :
إدمان الفشل

منذ معركة سري كانييه – رأس العين التي شكّلت باكورة بدء الاستهداف الإرهابي التكفيري المنظّم لمناطق روج آفا (كردستان سوريا) أواخر عام 2012 عندما هاجمت نحو ستين كتيبة إرهابية على رأسها جبهة النصرة ووصلت بهجومها إلى كوباني وكري سبي – تل أبيض والشدادي وتل خميس، إلى عفرين والشهباء ومحاولات حكومة العدالة والتنمية التركية متواصلة لتدمير روج آفا الديمقراطية مع محاولات احتلال تلك المناطق، أو أقله تقطيع أوصالها وفصلها عن بعضها بعضاً، لكن العكس هو ما تمّ فعلاً. فهذه الهجمات زادت اللحمة بين تلك المناطق وبين مكوناتها المتعددة لدرجة أن حجم المكوّن العربي مثلاً في صفوف قوات سوريا الديمقراطية وقوات الأسايش (الأمن) وحفظ النظام بات يقارب النصف إن لم يكن أكثر.

وكان مصير تلك الخطط التركية التي تنفّذها أدوات أنقرة في صفوف المعارضة المسلحة الطائفية والعنصرية وعلى رأسها النصرة وداعش، والتي شكّل الائتلاف مظلتها السياسية المرعية في إسطنبول، الفشل والانكسار مرة بعد مرة. ولعل الهزيمة الكبرى كانت في كوباني وهي التي أسست لتطوّر تجربة روج آفا ووصول صيتها إلى مختلف أصقاع العالم. وهكذا، فكلما أوغل النظام التركي في تحريك بيادقه السورية و"الجهادية" ضد روج آفا صبَّ ذلك في مصلحة الأخيرة وفي زيادة وزنها سورياً وإقليمياً ودولياً على رغم التصريحات شبه اليومية لأردوغان وأركان حكمه. فتحرير سري كانييه التي مثّلت بموقعها حلقة وصل بين منطقتي الجزيرة وكوباني مهّد السبيل أمام المضي قدماً في التأسيس للإدارة الذاتية الديمقراطية وبلورتها وإنضاجها؛ ومع دحر الهجوم على كوباني تكرّست تلك الإدارة وانفتحت الآفاق أمامها على مصراعيها داخلياً وخارجياً، لدرجة راجت

معها نكتة شهيرة مفادها أن سوريا تقع جنوب كوباني كناية عن الاهتمام العالمي الكبير بها وتحوّلها إلى ما يشبه أيقونة عالمية في الحرب على الإرهاب لا سيما أن المقاتلات الكرديات كنّ في مقدّمة تلك المقاومة، وهنّ غدون مضرب مثل ومصدر إلهام ثوري تحرري وثقافي – فني في مختلف أرجاء المعمورة.

والآن ومع تحرير الرقة ومضي مشروع فيدرالية شمال سوريا نحو الاكتمال والتطبيق حيث باتت انتخابات المرحلة الثانية من ثلاثية الانتخابات المؤسسة لهذا النظام الفيدرالي على الأبواب يعود رأس الجمهورية التركية ليوزِّع التهم شمالاً ويميناً ويخصّ الولايات المتحدة الأميركية كالعادة بها، ويتّهمها بالكذب وبدعم وحدات حماية الشعب وحزب "الاتحاد الديمقراطي". فيا له من اكتشاف مذهل! فتلك الوحدات تحوّلت إلى عقدة مزمنة في وعي النخب الحاكمة في تركيا وفي لاوعيها، كونها أفشلت مراراً سياسات أنقرة ورهاناتها حيال روج آفا. وهكذا يهدِّد أردوغان بأنه سينتزع عفرين من يد تلك الوحدات. فبعد وصل إقليميّ الجزيرة والفرات، تستهدف أنقرة عفرين هذه المرة عبر محاصرتها ومحاولة احتلالها ومنع وصلها بإقليم الفرات، لكن أردوغان لم يتّعظ: فعفرين في تصدِّيها ودحرها لمحاولات حصارها واحتلالها وفصلها عن أخواتها من مناطق وأقاليم فيدرالية الشمال السوري ستغدو لبنة تثبيت تلك الفيدرالية.

إشكال جديد للصراع على مدينة الرقة

منذ أشهر والأنظار تتجه إلى اليوم التالي لسقوط تنظيم "داعش" في مدينة الرقة السورية لمعرفة مصير المدينة في شكل خاص والمحافظة في شكل عام، في ظل صراع علني – مضمر بين فرقاء محليين وإقليميين ودوليين، منعت الحرب على التنظيم تفجيره وإظهاره في شكل حاد إلى العلن.

لكن تصريح وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون بأن "استرجاع مدينة الرقة أدخل الأزمة السورية في طور جديد" يشكّل توصيفاً دقيقاً للمرحلة المقبلة، حيث سيأخذ الصراع منحنيات حادّة وإن كانت بلباس سياسي لا عسكري وفق المعطيات الراهنة.

ولم تكن صدفة أن تعلن "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) في اليوم ذاته الذي أعلنت فيه انتهاك المعارك في المدينة، أن مستقبل محافظة الرقة سيحدّده أهلها ضمن إطار سوريا ديمقراطية لامركزية اتحادية يقوم فيها أهالي المحافظة بإدارة شؤونهم بأنفسهم.

إن التسرّع في هذا الإعلان يحمل رسالتين واضحتين: الأولى أن حزب "الاتحاد الديمقراطي" الكردي ماضٍ قدماً في تطبيق اللامركزية حتى في المناطق التي ليست جزءاً من الهوية الكردية، وليست جزءاً من الكينونة السياسية للأكراد كما هي حال الرقة.

والثانية أن "الاتحاد الديمقراطي" ليس بصدد ضم المحافظة إلى مشروع "روج آفا" الفيديرالي كما ذهب إلى ذلك الكثير من الكتّاب والمحللين، فإذا كانت مرحلة محاربة تنظيم "داعش" تتطلّب تغليب البعد الكردي في معادلة الرقة، فإن مرحلة ما بعد التنظيم تتطلّب تغليب البعد العربي،

أو على الأقل تقوية البعد العربي، كي لا تخضع المحافظة لتأثيرات إثنية من شأنها أن تفجِّر الوضع المحلي.

هذا الأمر يدركه الأكراد جيداً ولديهم أكثر من تصريح حول هذه المسألة، فما يهم "الاتحاد الديمقراطي" هو نشر الظاهرة اللامركزية في عموم سوريا حتى لا تبدو مطالبهم في لامركزية كردية وكأنها نشاز أو استثناء، فكلما انتشرت ظاهرة اللامركزية كان ذلك في مصلحتهم.

من هنا تحمل تصريحات "قسد" ليونة سياسية واضحة، فتجربة كردستان العراق الأخيرة لا تزال تشكِّل صدمة للوعي الكردي بعامة، ذلك أن ضم الرقة إلى "الإدارة الذاتية" سيقابل بفيتو محلي وإقليمي ودولي، قد يدفع الأكراد ثمنه في هذا المفصل التاريخي، وهذا أمر قد يشكِّل سلباً لطموحاتهم وأهدافهم المحلية التي يجب أن تنحصر في إطار الإمكان التاريخي.

هكذا يمكن فهم سرعة انسحاب بعض مقاتلي "وحدات حماية الشعب الكردي" سريعاً من مدينة الرقة بعد انتهاء المعارك وتسليم مواقعهم لعناصر عربية من "قوات سوريا الديمقراطية".

هذا لا يعني بطبيعة الحال أن "قسد" ستتخلى عن المحافظة، فهذا أمر خارج المفكر فيه، ولعل البيان الذي تلاه الناطق باسم القوات في الرقة واضح للغاية "نتعهد بحماية حدود المحافظة ضد جميع التهديدات الخارجية".

إنها رسالة بالدرجة الأولى إلى النظام السوري الذي يستعد لمواجهة الهيمنة الكردية في الشمال السوري بعد انتهائه من دير الزور، وهو ما تدركه الوحدات الكردية جيداً، فمرحلة تحالف الضرورة بين الجانبين تشرف على الانتهاء من دون أن يعني ذلك حدوث تصادم عسكري لكنه قد يعني إجراءات على الأرض من كل الجانبين لتعزيز نفوذ كل طرف وإضعاف الطرف الآخر.

وهي رسالة موجهة إلى الأتراك ثانياً إذا فكروا في القيام بأية خطوة ليست في الرقة فحسب، وإنما في أية منطقة تسيطر عليها الوحدات الكردية.

المقاربة الكردية لمحافظة الرقة تنحصر في جعلها في منزلة بين منزلتين، فلن تكون جزءاً من "روج آفا" ولن تكون جزءاً من قوى أخرى بسبب أهميتها الجغرافية كصلة وصل بين الحسكة شرقاً وعين العرب (كوباني) وعفرين غرباً.

وأمام تحديات إبقاء المحافظة محايدة أصبح "الاتحاد الديمقراطي" في حاجة إلى شرعنة وجوده بأدوات سياسية فعمد منذ أشهر إلى اختراق البنى العشائرية وتسليم ممثليها مناصب في المجلس المحلي لمدينة الرقة.

غير أن هذا الواقع لا يستقيم مع تركيا والنظام السوري، فكلا الجانبين أطلق تحذيرات من مغبّة هذا الواقع الذي يحمل في ظاهره شكلاً متنوعاً من الحكم لكنه في باطنه يمنح الوحدات الكردية السيطرة الرئيسية. فقد أعلن مجلس الرقة الموجود في تركيا رفضه المجلس المحلي المصنَّع من جانب الوحدات الكردية، في وقت أعلن النظام أنه لا يعتبر الرقة محرّرة إلا بدخول الجيش السوري إليها.

بالنسبة إلى تركيا تعني هيمنة الوحدات الكردية على الرقة حرية التحرك بين الشرق والغرب، وتعزيز الأوراق الاقتصادية والانتشار على مسافة حدودية طويلة معها من شأنها أن تهدِّد الأمن القومي التركي. كما تعني بالنسبة إلى النظام فقدان منصة مهمة يحكم موقع الرقة الجغرافي الذي يربط الشرق بالغرب، ويطل على محافظتي حمص وحماة في الجنوب والجنوبي الغربي.

قد تكون مرحلة ما بعد تنظيم "داعش" في الرقة، منصة مواتية لأنقرة ودمشق لتحجيم الدور الكردي، والعمل في شكل غير مباشر على خلق وقائع عسكرية وجغرافية تضيّق الخناق على الوحدات الكردية. وقد علّمت التجربة السورية كثرة المفاجآت والتغيرات السريعة في التحالفات، فضلاً عن تداخل التحالفات وتصارعها في الوقت ذاته.

بيدائيل بعد إسرائيل

في اجتماع في جرابلس المحتلة من تركيا، نظم ما يسمّى الحكومة السورية الموقتة وفي حضور رئيسها ووزير دفاعها وثلة من جنرالات جيشها السوري الحر ومن وصفوا بأنهم ممثلو العشائر العربية، ملتقى بعنوان "الجزيرة السورية عربية وستبقى عربية" في محاولة جديدة لبعث الروح في رهانات حكومة العدالة والتنمية وسياساتها الفاشلة لاختلاق صراع عربي – كردي في سوريا، وضرب مشروع الفيديرالية الديمقراطية الجغرافي، لا القومي، القائم على تمثيل ومشاركة شعوب الشمال السوري كافة فيه.

والمفارقة أن الاجتماع الذي عقد تحت العلم التركي في أرض سورية، أراد القائمون عليه تصوير أنفسهم حماة لحمى الوطن فيما هم يجتمعون بإيعاز من المحتل التركي وتحت حرابه. وما زاد جرعات الكوميديا السوداء أن المجتمعين ممن بدوا أشبه بدمى، حملت مجموعة منهم لافتات كرتونية تحمل شعارات كرتونية وتحريضية لا تمتُّ إلى الواقع بصلة ولا بوقائع التعايش والتشارك العربي – الكردي على الأرض في شمال سوريا (وروج آفا) كردستان. وكتب على اللائحة التي اختزلت الشعار الرئيس للملتقى لا لبيدائيل، في إشارة إلى حزب "الاتحاد الديمقراطي" تكون على وزن إسرائيل. فهل ثمة ما يثير القرف أكثر من هكذا مشهد عابق بالتناقض والانحطاط؟

مجموعة تلتقي تحت علم دولة محتلة تتشدّق بمعاداة الدولة العبرية ورفض تأسيس إسرائيل جديدة باسم بيدائيل ككناية عن حزب PYD.

إن ما يتم تطويره من نظام اتحادي ديمقراطي لا يقتصر على روج آفا فقط، بل يشمل سائر الشمال السوري وهو ليس حكراً على الحزب ولا يقتصر عليه، بل هو نظام مؤسساتي يؤطره عقد اجتماعي وقوانين ناظمة وانتخابات تأسيسية بدأت خطوتها الأولى وتتوالى فصولها.

وبدلاً من توهُّم وجود إسرائيل جديدة والتفنن في إطلاق النعوت على "الوليد" الإسرائيلي "اللعين" الأجدى بهذه المجاميع بداية تحرير جرابلس وغيرها من مناطق النفوذ التركية ثم المبادرة إلى تحرير الجولان وهي أرض سورية، من المحتل الإسرائيلي، فما الفرق بين الاحتلالين التركي والإسرائيلي؟

الواضح أنه مع الفشل الذريع والحضيض الذي بلغه الائتلاف ومعه مختلف مجاميع "المعارضة" العنصرية الطائفية، فإنهم يحاولون مرة أخرى وعبر النفخ في البعبع الكردي وإثارة النعرات بين مكونات روج آفا وشمال سوريا، تقيم الخدمات للقوى الراعية لهم، خصوصاً الراعي التركي. وليس خافياً أن محاولات إجهاض تجربة شمال سوريا كانت شغل تركيا الشاغل على مدى أعوام، وهو ما بدأ منذ انطلاق ثورة روج آفا مروراً بدخولها مرحلة الإدارة الذاتية الديمقراطي وصولاً إلى طورها الفيديرالي قيد التدشين والإنجاز. فالكرد ومعهم مكونات شمال سوريا وشعوبه كافة، ليسوا في وارد الاستقلال وتشكيل دولة، بل هم أكثر من يسعى إلى بناء سوريا جديدة ديمقراطية واتحادية تشكِّل وحدها طريق الحل والخروج من درامات الحرب الأهلية والتقسيم والانسداد الوطني المزمن.

الجزيرة السورية، سورية وستبقى سورية تضم الكرد والعرب والآشوريون والأرمن والسريان والمسلمين والمسيحيين والإيزيديين... وتحتفي بتعددها وتنوّعها، هي لن تكون عربية فقط كما تقول حكومة الائتلاف المرعية من قبل المحتل التركي. فالجزيرة غدت الآن إقليماً يضم مقاطعتي الحسكة وقامشلي وهي أحد أضلاع مثلث أقاليم فيديرالية شمال سوريا جنباً إلى جنب إقليمي الفرات وعفرين وفق التقسيمات الإدارية للنظام الفيديرالي شمال سوريا الذي دخل طور التطبيق والمأسسة.

عن الجرح النرجسي الكردي

في خطاب تنحِّيه، وزّع مسعود البارزاني إخفاقه على أميركا والمجتمع الدولي وبغداد وغريمه حزب "الاتحاد الوطني" الكردستاني، واصفاً عدم قتاله القوات العراقية الاتحادية بالخيانة العظمى. يتجلّى هنا الجرح النرجسي للزعيم الكردي بطريقة صارخة حين ينأى بنفسه عن كل الأخطاء التي حدثت قبل وبعد الاستفتاء، من دون أن يعترف بأي خطأ ارتكبه شخصياً.

وبدل أن يتحدث عن الرفض الدولي والإقليمي والداخلي للاستفتاء ولو حتى بالإشارة، ألقى باللوم على الأصدقاء والأعداء والأهل ليردِّد ما يردّده كل كردي في لحظات الفشل: "ليس للكردي غير الجبل". مريدو الزعيم عانوا الجراح النرجسية ذاتها والتي ربما كانت أكثر تورماً، فاقتحموا بعد خطاب زعيمهم برلمان كردستان واعتدوا على مسؤولي الأحزاب الكردية الأخرى واحتجزوا البعض الآخر وقتلوا صحافياً طعناً بالسكاكين لأنه يغطي أخبار التنحِّي لقناة كردية أخرى.

فات الزعيم ومريدوه، وبسبب الجرح النرجسي هذا، أنّ من وصفهم بالخيانة العظمى كانوا شركاء لسنوات طويلة وحتى الأيام التي سبقت الاستفتاء، كان الجرح النرجسي للزعيم خاوياً حين استعان بصدام حسين لدحر قوات حزب "الاتحاد الوطني" أثناء التناحر الداخلي على المعابر الحدودية وراح ضحيته أكثر من مئة وستين ألف كردي.

مشاعر الندم لا يمكن إسكاتها عند المجروح نرجسياً حتى لو تطلّب ذلك اغتيال القانون من أجل التمسك بالسلطة والاستمرار والبقاء والاستقلالية. ليس هناك سبيل لترميم الذات المجروحة سوى الوعود الغامضة التي لا تتطلّب تضحيات في المستقبل كما أوحى الزعيم في خطاب تنحيته حين قال إنه سيعود "بيشمركة"، أي مقاتلاً ثائراً مثلما كان في السابق. هذا هو التثمير الهذائي الجارح للهزيمة لأن صاحب الجرح النرجسي غير قادر على تقديم أي مقترح يدعو إلى المصالحة

مع الذات أو مع الآخر. فالعلاقة بالآخر هنا تبدو تأثيمية وانتقامية هذائياً لأنها علاقة صراع غير متكافئ بين قطبين كلاهما يدّعي أنه على حق والآخر على خطأ، بالتالي فالمهزوم لم يكن السبب في الهزيمة، بل خيانة الشريك في المصير، حتى اللغة هنا عند المجروح نرجسياً تنقلب على نفسها وتبدو نفعية أكثر من كونها ناجحة أو مقبولة أو معترفة بما يخفّض سقف الصراع الداخلي للذات.

يعرف الزعيم المنتهية ولايته أن الاستفتاء يحتاج إلى بطل استشهادي يخترق الزمان والمكان ويرتفع فوق الواقع والقيم والتاريخ والجغرافيا، ولا يحتاج إلى بطل واقعي يفهم الاستراتيجيات وحركة التاريخ ومصالح الأمم. لذلك قامر بكل شيء ولم يحصد من جراء هذه الفعلة سوى الخسارة الفادحة للشعب الكردي المظلوم، هل هناك عقاب فردي أكثر من هذا؟

سيعود الزعيم كما كان سابقاً "ثائراً" في تراجع وتكيّف نكوصي، إلى حالة الاكتئاب والتشاؤم مما سينسحب على أمة بأكملها. ولن تتوقف مشاعر الندم قريباً، ولن يثوي الجرح النرجسي طويلاً في تلافيف اللاوعي، بل سيكون هناك كثيرون من اللاعبين الذين سينكأون هذا الجرح كلما سنحت الفرصة، وما أكثر الفرص اليوم.

أكراد سوريا ودرس كركوك المؤلم

يقف الكرد السوريون أمام فرصة قطف ثمار ما زرعوه منذ بدايات الأزمة السورية ربيع عام 2011 ضمن تفاهمات تكتيكية مع الحكومة السورية بموازاة دعم ديبلوماسي روسي، إلى مرحلة بناء إدارات ذاتية، رافقها فتور نسبي للعلاقة مع دمشق، وتباعد تدريجي مع موسكو. وأخيراً وربما ليس آخراً، تحالف مع الولايات المتحدة الأميركية، بدءاً منذ معركة استعادة السيطرة على كوباني/عين العرب، وامتدّ إلى معارك تل أبيض، منبج، الرقة، ولاحقاً دير الزور، ليصبحوا الطرف الأكثر موثوقية للتحالف الدولي ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" من دون أن يترجم هذا الحلف إلى دعم سياسي للفيديرالية التي أعلنوها مطلع عام 2016.

ولعل العودة إلى التاريخ القريب لدول المنطقة يفتح باب التخوف على مصراعيه بالنسبة إلى الكرد السوريين. حزب "الاتحاد الديمقراطي" يعلم تماماً أن الدعم الأميركي المقدّم لقوات سوريا الديمقراطية، تكتيكي لقتال تنظيم "الدولة الإسلامية" وأن تفضيل التعاون معه على حليفه التركي يشوبه حذر الاستدارة في أي وقت لاحق؛ كما ينتظر ترجمة الدعم العسكري إلى دعم سياسي وتالياً إلى تحالف استراتيجي يدعم مشروعه الفيديرالي بخاصة أن المنطقة التي يسيطر عليها غنيّة بالنفط والغاز وتشكِّل منطقة نفوذ حيوية باعتبارها واقعة في المثلث الحدودي مع تركيا والعراق.

حال انتهاء خطر التنظيم فإن واقعاً جديداً سيتشكّل وعلاقة جديدة ستُبنى بين الدول والكيانات، وبالتالي فإن احتمال تغيير الموقف الأميركي وارد بقوة، بخاصة أن ساحة معركة الولايات المتحدة هي مع إيران، وهذا الأمر صعب للغاية أن تقوم به وحدات حماية الشعب (الكردية) إذا ما عرفنا مدى قوة العلاقة بينها وبين الجمهورية الإسلامية، خصوصاً حين تتقاطع مصالحها ضد تركيا. فالولايات المتحدة تركِّز جهودها لمنع طهران من ربط امتدادها في العراق

وسوريا عن طريق البادية السورية في المثلث الحدودي السوري العراقي الأردني، وأقامت مركزاً في بلدة التنف الحدودية مع العراق، لتستخدمها لاحقاً في مخططها لإقامة حاجز بين طرفي الحدود، ومنع خط طهران – بغداد من الوصول إلى دمشق، ومن ثم الضاحية الجنوبية في بيروت.

ويبقى التخوف الكردي من لعبة مصالح الدول الكبرى التي خسر فيها الكرد مراراً، وربما لن يكون آخرها اجتماع الدول المجاورة لإقليم كردستان العراق لرفض الاستفتاء الذي أجري في الخامس والعشرين من أيلول/سبتمبر الماضي 2017 وأودى بمشروع الاستقلال. واستهدف في مقتل حين استعادت القوات العراقية، برفقة الحشد الشعبي المدعومة إيرانياً، السيطرة على مدينة كركوك الغنية بالنفط وكذلك جميع المناطق المتنازع عليها بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان. وأخيراً أجهز عليه بقرار المحكمة الاتحادية العراقية القاضي ببطلان الاستفتاء ونتائجه والتأكيد على وحدة الأراضي العراقية.

تخوّف من مصير مشابه لكرد سوريا، لا سيما أن حزب "الاتحاد الديمقراطي" مرتبط فكرياً بحزب "العمال الكردستاني" الذي يخوض صراعاً مسلحاً مع الحكومة التركية منذ ثمانينيات القرن الماضي ويصنّف حزباً إرهابياً في الولايات المتحدة الأميركية.

وزاد من التخوف الكردي تداعيات رفع صور زعيم حزب "العمال الكردستاني" عبد الله أوجلان في مدينة الرقة أثناء الإعلان عن تحرير المدينة، الأمر الذي قد تستثمره الحكومة التركية في إدانة الحزب وإثبات علاقته العضوية بحزب "العمال" ما قد يشكِّل مبرراً لتخلي الولايات المتحدة الأميركية عنهم في المستقبل القريب.

الخطر الكردي مشترك لحكومات إيران، تركيا، العراق وسوريا وعليه فإن الدول الأربع قد تتناسى كل خلافاتها البينية عند الوصول لمواجهة طموحات الكرد القومية في هذه الدول وما التقارب، على مضض، بين حكومتي أنقرة ودمشق إلا ترجمة عملية لمواجهة الخطر المشترك المتمثل بحزب "العمال الكردستاني"، وكذلك حزب "الاتحاد الديمقراطي".

لقاء سوتشي الأخير بين رؤساء روسيا، إيران وتركيا والذي تلا لقاء الرئيسين الروسي والسوري يفتح باب التكهنات حول اتفاق الدول الأربع على مصير مناطق الفيديرالية المعلنة والموقف الأميركي في حال حصل اقتحام تركي لمدينة عفرين والتي هدّد المسؤولون الأتراك مراراً

بدخولها بخاصة أن المصالح الأميركية التركية متشابكة من جهة وجودهما في حلف شمال الأطلسي وكذلك وجود قاعدة إنجرليك في تركيا إضافة إلى التقارب التركي الروسي الكبير في الآونة الأخيرة، والذي قد يدفع الأميركيين لاستمالة حلفائهم التاريخيين والتنازل عن الورقة الكردية لمنع تركيا من الارتماء في الحضن الروسي.

كما أن تحصين الجبهة الداخلية الكردية هو أحد العوامل التي قد تقضي مضجع الحزب لاحقاً في مشهد يعيد ما حصل في كركوك أخيراً حيث الشقاق السياسي يجعل حزب "الاتحاد الديمقراطي" ينظر بتوجس إلى الجهة الداخلية الكردية، فالمجلس الوطني الكردي يهدف مع حلفائه في الائتلاف الوطني لقوة الثورة والمعارضة السورية إلى إسقاط مشروعه الفيديرالي وكذلك الحزب الديمقراطي التقدمي (أعرق الأحزاب الكردية) الذي يخطو نحو التقارب مع الحكومة السورية الرافضة بدورها هذه الفيديرالية في مشهد يعيد إلى الأذهان ما بات يذكر في كل حديث عن القضية الكردية ألا وهو: الكرد يخسرون في السلم ما يكسبونه في الحرب.

خيارات تركيا في سوريا
مجازفات بلا ضمانات

تقف تركيا حالياً أمام منعطفات تقودها جميعاً إلى مأزق شامل في تعاطيها مع الملف السوري وتداعياته عليها داخلياً. فكل خطر حاولت إبعاده أو تجنّبه ما لبث أن ارتسم وتأكد. وفي حين استطاع جميع اللاعبين في سوريا ترتيب مصالحهم مؤقتاً، يغلب على حسابات تركيا هاجس الحد من الخسائر. وفيما تقاسمت الولايات المتحدة وروسيا "الانتصار على داعش" وتبنيان عليه، وشاركهما فيه النظام السوري وإيران ليبنيا عليه أيضاً، حاولت تركيا إبراز عملية "درع الفرات" كمساهمة ناجحة ضد "داعش" إلا أن الآخرين يواصلون تحميلها مسؤولية أساسية في تدفّق المقاتلين الأجانب وتضافر جهودهم لفرملتها وإبقاء مكاسبها محدودة وخصوصاً بعد تمكينها من استثمار الدور الذي منحتها إياه روسيا في تحجيم قوة أكراد سوريا الذين استفادوا أولاً من تعاونهم مع نظام بشار الأسد والإيرانيين ثم ظفروا بدعم أميركي متعاظم وسعي روسي دائب لاحتضانهم.

تمر العلاقات التاريخية بين تركيا والولايات المتحدة بأسوأ مرحلة على الإطلاق وعلى رغم صلابتها المزمنة وبعدها الاستراتيجي المؤكد إلا أنها لم تصمد أمام "الإغراء الكردي" الذي تعلّقت به واشنطن ولم تبالِ بأخطاره على دولة حليفة كتركيا ولم تحرص على طمأنتها أو على توثيق أي ضمانات لتهدئة مخاوفها على وحدة جغرافيتها. فالمقاتلون الأكراد لم يكونوا فقط أداة فاعلة في يد أميركا لمحاربة "داعش" بل أشعروها للمرة الأولى بأن لديها "مصالح" في سوريا، لذلك فهي تعمل لبقاء مديد في الشريط الشمالي إسوة ببقاء روسيا المديد لإدارة مصالحها في عموم سوريا. ومع أن أنقرة اندفعت في علاقة متقدمة مع موسكو واستحصلت منها على دور في سوريا، إلا أن تعاونهما لم يرقَ إلى مستوى الشراكة التواطؤية بين روسيا وإيران، فظلت الشريك الثالث الطارئ الذي

يعوِّلان عليه لاستكمال ضعضعة المعارضة العسكرية وإدارة هزيمتها الميدانية. وحتى عندما حصل فجأة تنسيق بين تركيا وإيران تصدياً لولادة دولة كردية مستقلة منفصلة عن العراق ظل تقاربهما محدوداً بسبب خلافهما على مصير الأسد ونظامه، وفيما خسرت تركيا جانباً مهماً من استثماراتها مع كردستان العراق تنفرد إيران حالياً بإعادة هندسة العلاقة بين بغداد وأربيل.

يجمع خبراء ومراقبون على أن تركيا راكمت الأخطاء في الأعوام الأولى للأزمة، سواء مرغمة أو بإرادتها وتردّدها، إذ أضاعت وقتاً طويلاً في البحث عن تفويض أميركي أو أطلسي في سوريا وتبيّنت باكراً أنها لن تحصل عليه فأحجمت عن التدخّل المباشر عندما كان متاحاً، حتى ولو في شكل محدود. وحين فضّلت الحرب بالوكالة، عبر دعم فصائل المعارضة، أخطأت أيضاً في "أدلجة" خياراتها بإعطاء أولوية للإسلاميين بدلاً من التركيز على "الجيش السوري الحر" الذي كان واضحاً أن النظام والإيرانيين يعتبرونه عدوهم الأول والأخطر، وما لبث الروس بعد تدخلهم أن جعلوا إضعافه إحدى أولوياتهم لإنقاذ النظام.

كانت خسارة المعارضة وفصائلها فادحة نتيجة التدخّل الروسي، لكنها لحقت أيضاً بالدول التي دعمتها، كما وضعت أي دور لتركيا على محك تسارعت صعوباته، ليس فقط بتداعيات إسقاط طائرة "السوخوي" بل أيضاً في نأي "الناتو" بنفسه عن أي مواجهة مع روسيا، ثم تراكمت الصعوبات في العلاقة مع الولايات المتحدة من مفاوضات شاقة على اتفاق إتاحة قواعد تركية للطائرات المشاركة في "الحرب على داعش" إلى الملف الشائك المتعلق بتسليح الأميركيين أكراد سوريا ودخول أكراد تركيا على الخط وصولاً إلى المحاولة الانقلابية (2016/7/15) التي تتهم أنقرة واشنطن بدعمها.

شكلت هذه المحاولة نقطة تحوّل في تفكير الطاقم الحاكم، لذا كانت زيارة رجب طيب أردوغان الخارجية الأولى بعدها إلى روسيا، وفي أواخر آب/أغسطس 2016 وأطلقت تركيا عملية "درع الفرات" لطرد "داعش" من غرب النهر إلى شرقه، وهي عملية أجازها فلاديمير بوتين ليدعم أردوغان ويظهره كمن بدأ يحقّق لتركيا طموحاتها في سوريا، وأيضاً لتجذبه إلى مقاربة مختلفة للملف السوري، إذ كانت معركة حلب محتدمة وقتذاك ولم تحسم إلا بعد ثلاثة شهور وبعدما استكملت روسيا تدميرها المنهجي شرق المدينة، وعند ذاك انخرط الروس والأتراك في تفاوض على ترتيبات انسحاب من تبقّى من مقاتلين ومدنيين في المدينة. كان ذلك تدشيناً لدور تركي في

مراحل تالية بوشرت بإنشاء "الثلاثي الضامن" لوقف النار الذي لم يُطبَّق ويُلتزم به إلا في مناطق المعارضة، أما قوات النظام والميليشيات الإيرانية فتابعت ضم مناطق هنا وهناك خصوصاً في محيط دمشق، وتطوّر هذا التعاون مع اجتماعات آستانة وصولاً إلى الاتفاق على المناطق الأربع لـ "خفض التوتر" التي استمر الطيران الروسي يقصفها باستثناء تلك الواقعة جنوب غربي سوريا والخاضعة لاتفاق خاص بين روسيا وأميركا والأردن (وإسرائيل ضمنياً).

بعد مرور ثمانية شهور على هذا الاتفاق لم تتمكّن الدول الثلاث (الضامنة) من تفعيل آليات مراقبة لـ "خفض التوتر" أو إشراك دول أخرى في تلك الآليات، كما تعهّدت، بل إن ثلاثي روسيا وإيران والنظام دفع خلال تلك الفترة بمزيد من النازحين المرحّلين قسراً من منطقتي "خفض توتر" إلى منطقة أخرى هي محافظة إدلب حيث تجمّع خليط من فصائل مصنّفة "معتدلة" (الجيش الحر) وأخرى "متطرفة" (أبرزها "هيئة تحرير الشام"/"جبهة النصرة" سابقاً). وإذ طلبت تركيا تولي ترتيب الأوضاع في إدلب فقد نالت من الشريكين موافقة ملتبسة. وقبل ذلك كانت عملية "درع الفرات" اصطدمت بخطين أحمرين: أولاً، لم يسمح الأميركيون لتركيا بالوصول إلى منبج حتى أنهم عطّلوا نظام "جي بي أس" لشل حركة قواتها ثم أرسلوا قوة مراقبة ترفع العلم الأميركي لمنع قوات النظام وإيران من دخول المدينة ولإبقاء سكانها العرب تحت سيطرة كردية لا يريدونها. وثانياً، هبطت فجأة قوة روسية في منطقة عفرين لتجعلها تحت حمايتها.. إذ كان هناك اتفاق روسي – أميركي على إحباط استخدام تركيا دورها في سوريا ضد الأكراد وكما حال الأميركيون دون أي مشاركة لها في معركة الرقة، على رغم إلحاحها، كذلك لم يوافق الروس على طلبها إخراج المقاتلين الأكراد من عفرين كشرط لتنفيذ مهمتها في إدلب.

انطوت التصريحات الأخيرة لأردوغان، قبل استدعاء الخارجية التركية السفيرين الروسي والإيراني والقائم بالأعمال الأميركي وبعده على ثلاث دلالات:

1– إن تركيا بلغت مفترقاً خطيراً، فمن جهة أخفقت في ثني الأميركيين عن تسليح الأكراد ودعمهم لإنشاء كيان خاص بهم في شمال سوريا وضم مناطق عربية إليه، ومن جهة أخرى لم تستطع إقناع روسيا بتوجساتها الكردية، بل إن موسكو تراهن على التعاون مع الأكراد على المدى الطويل.

2– إن شريكي اتفاقات آستانة، الروسي – الإيراني، لم يتخليا عن هدف السيطرة على كامل سوريا بل إنهما عهدا إليها في سياق هذا الهدف بمهمة تصفية المجموعات المتطرفة في إدلب إما بمهاجمتها مباشرة أو باستخدام الفصائل ضد بعضها بعضاً وعندما أصرّت على خطط استخبارية لاختراق المنطقة وعزل "النصرة" أطلقا مع النظام هجمات واسعة جنوب شرق إدلب في تهميش واضح للدور التركي.

3– إن عدم استكمال عملية "درع الفرات" بتوسيعها إلى منبج وتحييد عفرين وإخراج المقاتلين الأكراد منها كحد أدنى يجعل "مناطقها" في شمال سوريا عرضة للتآكل بهجمات أسدية – إيرانية يغطيها الروس جواً، بالتالي فإن تركيا قد تضطر لاحقاً لاستقبال ما لا يقل عن مليوني نازح إضافي.

أخطر ما في مأزق تركيا أن إخفاقاتها استراتيجية ويصعب تصحيحها أو تعويضها فالشريكان الروسي والإيراني وحتى الحليف الأميركي ربطوا مصير دورها بمصير فصائل المعارضة التي يريدون جميعاً تصفيتها. ويعزِّز بعض المراقبين إلى الغضب التركي من عودة الفصائل السورية إلى القتال وتحقيقها نتائج مفاجئة في إدلب وحرستا ضد قوات النظام وإيران وإذا كان بوتين فضّل استبعاد مسؤولية تركيا عن الهجمات بطائرات مسيّرة (درون) على قاعدتي حميميم وطرطوس، فلأنه يريد حالياً استمرار دورها في إدلب وينتظر أن تضغط على المعارضة لتشارك في مؤتمر "الحوار السوري" في سوتشي، لكن أنقرة تتوقّع ثمناً لذلك في عفرين وتلوّح بانتزاعه بالقوة. وفي المقابل تقدّم الأميركيون خطوات جديدة بـ "ترسيم" حدود "الكيان الكردي" والبدء بتشكيل قوة لحراسة حدوده في ما بعد استفزازاً لا تملك أنقرة أي رد عليه.

هل تعدّل موسكو "مسار سوتشي"؟

بدأت تركيا "عملية عفرين". تحوّلان رئيسيان دفعاها هذه المرة إلى ترجمة تهديداتها ميدانياً. أولهما: هجوم قوات النظام بمساندة حليفيه الإيراني والروسي على مناطق إدلب، وثانيهما: عزم الولايات المتحدة على إنشاء جيش جلّه من الكرد شمال سوريا وشرقها. ويعمِّق هذان العاملان الخلاف بين أنقرة وكل من موسكو وواشنطن. روسيا كانت أعلنت أن مهمات قواتها هذه السنة هي القضاء على "جبهة فتح الشام" (النصرة). وانتظرت طويلاً أن تتولى تركيا هذه المهمة باعتبارها معنية بمنطقة "خفض التوتر" في محافظة إدلب، لكنها تريّثت ولا تزال بانتظار ضوء أخضر من شريكيها في آستانة من أجل إنهاء "الإدارة الكردية" في عفرين. كانت تتوقّع اعتماد نموذج حلب عندما تخلّت في 2016 عن هذه المدينة والفصائل المعارضة فيها، مقابل سيطرتها على الباب بعد جرابلس وأعزاز. كانت تتوقع ربما إطلاق يدها لمواجهة حزب "الاتحاد الديمقراطي" مقابل تقدّم قوات النظام نحو إدلب واستعادة السيطرة على طريق حمص – حلب. ما أثار الخلاف والشكوك بين موسكو وأنقرة ليس العلاقة الجيدة بين الأولى والكرد فحسب، بل انتشار عناصر روسية في عفرين وقراها عندما حاولت قوات موالية لتركيا التقدم نحو المدينة. وهنا العقبة الأساس، وليست في موقف أميركا التي لا وجود عسكرياً لها في هذه المنطقة، وصرّحت بأن عملياتها لا تشمل هذا الجزء من سوريا، لكنها عارضت وتعارض العملية العسكرية.

العقبة أمام تركيا في موقف روسيا التي عليها أن تجد الوسيلة للحفاظ على علاقات جيدة مع أنقرة ومع الكرد في آن. فهي حريصة على إنقاذ مؤتمر شوتشي وكذلك على.. عفرين التي تهدِّد بإشعال حرب مدمرة قد تفتح الباب على مواجهات أوسع. فلا أحد يضمن عدم امتدادها على طول الحدود الشمالية لسوريا (نحو 400 كيلومتر)، إذا اختار حزب "الاتحاد الديمقراطي" تخفيف الضغط عن مناطقه غرب الفرات. لذلك تبقى العملية التركية التي بدأت ضمن حدود ترسمها موسكو

التي يبدو أنها أشغلت "الضوء الأصفر" فقط أي أنها قد تسمح بتطويق عفرين والسيطرة على بعض القرى والنواحي المجاورة لها التي يسكنها العرب. وتسعى بعدها إلى إقناع الحزب الكردي بإخراج مقاتليه من المدينة وإقامة "إدارة ذاتية جديدة" فيها لا يشكلون شوكة دائمة في خاصرة تركيا. وهي بذلك تطمئن الأخيرة التي تبالغ في الحديث عن خطة أميركية للربط بين المناطق الكردية شرق النهر وغربه، ثم العمل مستقبلاً على فتح ممر إلى البحر المتوسط يمر شمال غرب إدلب و.. جنوب أنطاكيا (هاتاي) أيضاً، وهو ما يهدِّد وحدة الأراضي التركية.

وتدرك القيادة الروسية مدى حاجتها إلى أنقرة لتعميق ابتعادها عن الولايات المتحدة وأوروبا والأطلسي عموماً، ولمساعدتها في توفير غطاء لـ "مؤتمر الحوار" بالضغط على فصائل معارضة ودفعها إلى سوتشي. مثلما تدرك هذه القيادة حاجتها أيضاً إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع حزب "الاتحاد الديمقراطي" الذي ساعدها في كثير من المواقع وبينها حلب وسهَّل لقوات النظام التقدم على حساب الفصائل المعارضة. فهي تراهن على ورقة الحزب لتقرير مصير سوريا وشمالها مستقبلاً وتقاسم النفوذ فيها مع النفوذ الأميركي. وتزداد حاجتها إليه اليوم بعدما أكدت واشنطن أنها باقية في بلاد الشام وتعزِّز "قوات سوريا الديمقراطية" وتعارض "الحل الروسي المنفرد" للأزمة. وتسعى إلى إعادة إحياء دور الأمم المتحدة.

كانت تركيا قبل "عملية عفرين" تسعى إلى المساومة مع شريكيها في آستانة. دانت هجوم قوات النظام وحليفيه نحو مناطق تعدّها جزءاً من فضائها الأمني وهدّدت بإعاقة مؤتمر سوتشي ما لم يتوقف هذا الهجوم، وذهب وزير خارجيتها مولود جاويش أوغلو أبعد من ذلك. لوّح بخلق مسار سياسي بديل، بترتيب اجتماع لوزراء خارجية الدول "ذات الرؤى المشتركة" حيال أزمة سوريا، أي أن بلاده لن تعود معنية بتفاهمات العاصمة الكازاخية. ولن تسهل "مؤتمر الحوار" في حين تبدي موسكو حرصاً على دور أنقرة في إقناع فصائل معارضة بحضور المؤتمر الذي كلما اقترب موعد انعقاده ارتفعت الأصوات المعارضة له. لكن ما أقلق القيادة التركية ودفعها إلى تحريك قواتها هو توجه الأميركيين إلى المساعدة في إنشاء جيش جلّه من الكرد. ولم تفلح واشنطن في تهدئتها وطمأنتها إلى أن هذا الجيش لن يطاول دوره حماية الحدود. المهم أن "عملية عفرين" تضيف صورة إلى المشهد الاستراتيجي الجديد في سوريا. وهو مشهد يكاد يكتمل بعدما كشفت إدارة الرئيس دونالد ترامب استراتيجيتها في بلاد الشام، وبدأت خطوات على طريق التنفيذ.

وزير الخارجية ريكس تيلرسون كشف أن لوجود بلاده في سوريا خمسة أهداف على رأسها إنهاء نفوذ إيران، والتوصل إلى حل سياسي برعاية الأمم المتحدة (على أساس القرار 2254) يؤدِّي إلى رحيل الرئيس بشار الأسد. وأكد أن التغيير قادم، وحضّ موسكو على الوفاء بالتزاماتها وبالضغط على النظام في دمشق للانخراط في مفاوضات جنيف. وترجمة لهذه الاستراتيجية التي باتت واضحة تماماً عقد اجتماع خماسي قبل أيام ضمّ ممثلين عن بلاده وفرنسا وبريطانيا والسعودية والأردن لدرس مسودة إصلاحات دستورية وإعادة هيكلة المؤسسات السورية. وسيكون هذا بديلاً من "سلام زائف" تعدّله موسكو.

هذا التحول الجذري في موقف واشنطن يطوي صفحة السياسة التي اعتمدتها إدارة الرئيس السابق باراك أوباما ومنحها روسيا الفرصة تلو الأخرى لحل الأزمة. ويخفض سقف توقعات الكرملين من مؤتمر سوتشي. ويؤسس لحضور أميركي في سوريا سيكون بالتأكيد على حساب اللاعبين الآخرين، خصوصاً إيران وتركيا، ما دام أن موسكو أقرّت في أكثر من مناسبة بأن لا تسوية في هذا البلد من دون تفاهم مع واشنطن، ويؤسس هذا التحول لمسار ثانٍ داعم لمسار جنيف، ويفرض توازناً لا يمكن لموسكو تجاهله، فهل يعقل مثلاً أن تقرِّر الأخيرة دعوة ممثلي الدول الكبرى الأخرى في مجلس الأمن كمراقبين إلى مؤتمر يرسم مستقبل سوريا وموقعها في خريطة النفوذ الإقليمي! لا تتجاهل الولايات المتحدة حقيقة أن الحل "شراكة" بينها وبين روسيا وأوروبا وقوى إقليمية أخرى. لذا لا يمكنها أن ترضى بأن يستأثر الكرملين بتوزيع "الحصص" في بلاد الشام سياسة وإعادة إعمار، أو أن يرسم لها وللمتصارعين الآخرين على بلاد الشام حدود أدوارهم ومصالحهم، وأن يسعى في الوقت عينه إلى مباركة أو "شرعنة" دولية لسياسته.

روسيا أمام امتحان كبير في "عملية عفرين" لإنقاذ علاقاتها المتجددة مع تركيا، وهو امتحان مع تركيا، وهو امتحان يترافق مع امتحان آخر. فهل تأخذ في الاعتبار جديد الموقف الأميركي فتعدّل خطتها إلى سوتشي، وتقدّم إلى وفد "الهيئة العليا للمفاوضات" ما يشجِّع المعارضة على المشاركة في "مؤتمر الحوار"؟ ومثلها أنقرة تواجه تحدياً لدورها في سوريا شبيهاً بالتحدي الذي سيواجه إيران التي بدت الرابح الأكبر حتى الآن. لكنها مثل النظام ترتاب من مقررات "مؤتمر الحوار"، بقدر ما ترتاب من إمكان قيام تفاهم أميركي – روسي ينتهي بتحجيم دورها وحضورها، خصوصاً أن الاستراتيجية الأميركية الجديدة التي كشفها تيلرسون أخيراً هدفها الرئيس مواجهة هذا الحضور مقدّمة لتقليص هيمنتها على الإقليم كله وقطع الجسر الذي يصلها بالبحر الأبيض المتوسط

وما يزيد من ارتيابها إحجام القيادة السورية عن التزام الاتفاقات الاقتصادية التي كانت توافقت مبدئياً عليها مع دمشق بعدما استجابت هذه لضغوط موسكو في التريث. لذلك ستجد نفسها مثل تركيا اليوم، ملزمة بمراعاة شريكها الروسي لحاجتها إلى قوة كبرى في مجلس الأمن أعلنت أخيراً أنها ستعمل على حماية الاتفاق النووي، مع إدراكها أن قيام مسار أميركي جديد للتسوية قد يدفع الكرملين إلى التمسك أكثر بدورها الميداني على الأرض وإن مؤقتاً.

عفرين: على أنقاض سوريا

حين يغزو الجيش والطيران شمال سوريا الغربي، يقال إن الأكراد وعفرين استهدفوا بالغزو وحين تضرب إسرائيل جنوب سوريا، يقال إن إيران و"حزب الله" استهدفا بالضرب، وحين تتمدّد إيران في سوريا، يجري الحديث عن نقاط ومواقع بلدات مبعثرة كما لو أنها نُفرت من خريطة وطنية جامعة.

وهذه الأوصاف للأسف صحيحة، آخر علامات صحتها أن آلاف المقاتلين من "الجيش السوري الحر" التحقوا بالجنود الأتراك الزاحفين من الشمال. ذاك أن الحرب الأهلية بانعقادها على المطامع الإقليمية لا تترك شيئاً من الثورة، لكنها أيضاً لا تترك شيئاً من البلد ذاته.

والحال أن سوريا لم تعد سوريا، لقد غدت جواراً وربما أطرافاً لإيران وتركيا وإسرائيل والدول النافذة وذات النزعة التوسعية التي تشترك في "تنظيف" نطاقها الجغرافي المباشر. هذا ما قد يغدو إحدى أبرز سمات المرحلة المقبلة، إنه بالأحرى، من أبرز سمات اليوم، يومنا هذا.

تركيا تخوض حملتها على "جوارها" أي الأكراد السوريين في عفرين، إسرائيل لا تريد وجوداً عسكرياً لإيران في جوارها الذي هو الجنوب السوري. لقد أرفقت رغبتها بضربات عسكرية موجعة، إيران لا تقبل بأقل من نفوذ وطيد وراسخ في سوريا، يكون امتداداً لنفوذها الوطيد والراسخ في الجوار العراقي المباشر.

وهذه الدول "تتفهم" واحدتها الأخرى وتتفاهم في ما بينها. ومعها تتفاهم الدول الكبرى مثلما فعلت إبان الهجوم على كركوك في العراق، وفي اللحظة الراهنة يبدو التعويل على الرأي العام شبيهاً بالتعويل على دولة. الخدر القومي يفتك بجسم المنطقة: القوى الوازنة في تركيا مجمعة على

سياسة أردوغان، والانتقادات تنحصر في التفاصيل، في 90 ألف مسجد تركي تُليت "سورة الفتح" وارتفع الدعاء بالنصر للجيش، عن إسرائيل وفي صحيفة "هآرتز" يكتب المؤرخ واحد أبرز دارسي الفاشية، ريف سترنهل عن "فاشية نامية وعنصرية شبيهة بـ [طور] النازية المبكرة". لكنه ينهي مقالته بأن "معظم الإسرائيليين لا يبدو أنهم قلقون". في إيران رفعت "الثورة الخضراء" في 2009، ومن بعدها احتجاجات الأسابيع الأخيرة، فطلب الانسحاب من سوريا وبقية المشرق. هذا الموقف على إيجابياته المباشرة يقل كثيراً عن المطالبة بالعدالة والحق لسوريا وبقية المشرق.

والأكراد هنا وهناك أبرز المذنبين لأنهم أضعف الضعفاء في الإقليم أجروا استفتاء فخنقهم الحصار في سوريا، أخطأوا بأن علّقوا صورة لعبد الله أوجلان، فهاجمتهم طائرات رجب طيب أردوغان ودباباته وانفجرت في وجوههم أشباح صدام حسين، للتذكير فإن أوجلان الإرهابي أسير بل أسير مزمن. وإذا كان انعدام الاجتماعات السورية المصدر الأول لهذا البؤس الذي تنتهي إليه البلاد فإن هذه التدخلات وآخرها التدخّل التركي الراهن، لا تفعل سوى إضعاف الاجتماعات الضعيفة أصلاً.

لقد راهن الأسدان حافظ وبشار على دور إمبراطوري فحوّلا البلد ساحة للأدوار الإمبراطورية الأخرى، ولم يتبقَّ منه إلا الأنقاض والأشلاء التي يقتسمها الآخرون. وقصة سوريا اليوم مثل رواية ذات ألف نهاية كل واحدة من تلك النهايات بداية أخرى. وكل بداية من تلك البدايات مأساة أخرى وهكذا دواليك.

عفرين ليست إدلب

قبل 20 سنة في خريف 1998 حشدت تركيا جيوشها على الحدود مع سوريا مهدّدة بإعلان حرب طاحنة إن لم يسلّمها حافظ الأسد زعيم حزب "العمال الكردستاني" عبد الله أوجلان، لم تكن الضغوط وقتذاك ضغوط تركيا وحدها بل ضغوط أميركا أيضاً. سارع الرئيس المصري حسني مبارك آنذاك إلى إنقاذ نظام الأسد الأب بتأكيده جدية المخاطر، وأن مرحلة المزاح انتهت وأن الحرب ستقع إن بقي الأسد متمسكاً بورقة أوجلان وحزبه، دخل مبارك على خط الوساطة بين حافظ الأسد وتركيا. وقتذاك كان الأسد الأب مصاباً بالسرطان ويخشى على حكم عائلته إن نشبت الحرب وهو لم ينته بعد من تهيئة ابنه بشار لخلافته بعد مقتل نجله باسل في حادث سير غامض، استمع حافظ الأسد إلى نصائح مبارك ولم يتخل عن أوجلان وحسب بل تخلى عن المطالبة بلواء الإسكندرون أيضاً، حفاظاً على نظامه عبر توقيع اتفاقية أضنة الأمنية في تشرين الأول/أكتوبر 1998، التي لم يلغها نظام الأسد الابن حتى اللحظة. وبالتالي يكون الأسد الأب قد شرعن الاحتلال التركي لإدلب والاحتلال التركي لعفرين لاحقاً، ولا يمكن للأسد الابن الحؤول دونه، لأن نظامه ما زال ملتزماً ببنود اتفاقية أضنة.

الآن أيضاً، تركيا رجب طيب أردوغان تهدد بشن حرب لكن ليس على نظام الأسد بل على منطقة كردية سورية آمنة، تأوي عشرات الآلاف من النازحين السوريين من المدن والمحافظات السورية الأخرى. مع اختلاف طفيف في الحجج وهي أن أوجلان موجود في تركيا سجيناً منذ 19 سنة لكن حزب "العمال الكردستاني" يسيطر على مدينة عفرين عبر فرعه السوري "الاتحاد الديمقراطي" و"الكردستاني" منذ 2011 وتحديداً منذ سيطرته على المناطق الكردية السورية عبر تفاهمات مع النظام السوري، لم يطلق الحزب رصاصة واحدة من الحدود السورية باتجاه تركيا، ولم يمرر مقاتلاً واحداً من سوريا إلى تركيا، وإلا لكانت الأخيرة التي تمتلك أقمار تجسس نشرت

فيديوهات وصوراً لمقاتلي "الكردستاني" يتجاوزون الحدود من سوريا إلى تركيا ووضعت هذه الصور أمام الرأي العام العالمي لتبرير غزوها عفرين.

يقول الإعلام التركي إن أنقرة تتعامل مع "داعش" و"القوات الكردية" على قدم المساواة بوصفها منظمات إرهابية من دون الإشارة إلى أن تنظيم "داعش" أعلن دولته على الحدود التركية وتنظيم "النصرة – القاعدة" أعلن دولة في محافظة إدلب على الحدود التركية أيضاً، ولم تحرك تركيا ساكناً. لا بل إن كل المقاتلين الآتين من شمال أفريقيا وأوروبا للالتحاق بـ "داعش" و"النصرة" دخلوا الأراضي السورية عبر تركيا وبتسهيلات أمنية تركية باتت تفضحها اعترافات عناصر "داعش" المستسلمة في الرقة ومناطق أخرى. ووفق المنطق التركي الذي يدّعي المساواة بين التنظيمات الإرهابية، كان يفترض بأنقرة أن تدعو مجلس الأمن الدولي إلى الانعقاد وتكون تركيا رأس حربة في تشكيل التحالف الدولي ضد "داعش" لا أن تكون معرقلاً لهذا التحالف طبقاً للكثير من المعطيات والتصريحات بهذا الخصوص.

الحجج التركية بأن عفرين تهدد أمن واستقرار تركيا وأن وجود "العمال الكردستاني" في المناطق الكردية السورية يهدد وحدة الأراضي التركية لم ولن تقنع الحلفاء الأميركيين والأوروبيين طالما بقيت كلاماً غير مقرون بأدلة توثق وتؤكد تسلسل المقاتلين الكرد من سوريا إلى تركيا، أو أن المقاتلين الكرد أطلقوا رصاصة واحدة من الأراضي السورية باتجاه تركيا.

من جانب آخر لم يكفّ الأتراك عن تكرار مقولتهم إن "العمال الكردستاني منظمة إرهابية وفق التصنيف الأميركي والأوروبي" لكن الكردستاني منذ 1995 لم يستهدف أي من المصالح الأميركية والأوروبية، حتى بعد اختطاف زعيمه أوجلان عام 1999 بمشاركة من الـ "CIA" والأميركيون والأوروبيون يرون هذا ويدركونه، زِدْ على ذلك أن رجل الدين التركي فتح الله غولن، الموجود في أميركا كان حليف أردوغان منذ أن انشقَّ عن حزب "السعادة" التركي وأسس حزب "العدالة والتنمية" ودعمت جماعة غولن أردوغان في كل الانتخابات التشريعية والمحلية من 2002 لغاية 2012. هذا الداعية الإسلامي أصبح الآن رأس الإرهاب وكبير الإرهابيين لدى تركيا، والمطلوب رقم واحد والمتهم بأنه وراء الانقلاب العسكري الفاشل بمعنى أنه وعلى امتداد عقد كان زعيم منظمة إرهابية حليفاً لأردوغان وهذا ما يفضي إلى مزيد من انعدام الثقة بين أردوغان وبين حلفائه في حلف "ناتو".

أردوغان اليوم أشبه بحال شارون ومناحيم بيغن سنة 1982 حين غزت إسرائيل جنوب لبنان بالذرائع عينها مع فارق أن لبنان فعلاً كان وقتذاك يعجّ بالفصائل والتنظيمات اللبنانية والفلسطينية التي تهاجم الشمال الإسرائيلي بينما عفرين لم تطلق رصاصة واحدة باتجاه تركيا. أما الميليشيات التكفيرية المسلحة التي تحسب نفسها على المعارضة السورية فإذا ما بقيت تأتمر بأمر المخابرات التركية، وتكون رأس الحربة في حرب أردوغان على عفرين فسيكون حالها كحال ميليشيات أنطوان لحد وستلقى المصير ذاته من أردوغان بعد انتهاء مهمتها.

واشنطن تخبئ مفاجأة لتركيا في عفرين هذا ليس تعويل على واشنطن بل تكهّن فأميركا تعرف أن عفرين ليست إدلب لجهة أن الأخيرة مرتع لـ "النصرة" و"القاعدة" وهذا ما دفعها إلى الموافقة على دخول الجيش التركي جزءاً من هذه المحافظة السورية، أما في عفرين فالوضع مختلف تماماً وواشنطن أقرب إلى الأكراد في هذه الحرب.

أردوغان يعوِّل على ميليشيات سورية يموّلها ويديرها. وكذلك يعوّل على نظام الأسد الابن وعلى اتفاقية أضنة جديدة سنة 2018. لكن لا الظروف الدولية ولا قدرة النظام السوري مواتية لإعادة سنوات العسل بين أردوغان وبشار الأسد ضد الأكراد والتي امتدت من عام 2002 ولغاية 2011.

أنقرة في مواجهة أكراد سوريا

تبدلت الوقائع على الأرض لغير صالح تركيا، فانكسرت القوى التي عوّلت عليها في تحجيم الحضور الكردي وتقهقرت بحيث أصبحت عرضة للهزيمة المبرمة، وفوق ذلك تمكّن النظام السوري من المحافظة على حضوره ودائماً عبر دعم حلفائه لتصبح تركيا إزاء خصم بات من الصعب اقتلاعه بعدما شبّ عن الطوق وبات يحكم ثلث مساحة سوريا أي ما يقارب ثلاثة أضعاف مساحة لبنان، تشدّ من أزره قوات التحالف الدولي وفي طليعتها الولايات المتحدة.

مع دخول روسيا عسكرياً على خط الأزمة، أتقنت نكء الجرح التركي الغائر في سوريا عبر مدّ يد العون للقوات الكردية وحمايتها مراراً في مواجهة التدخّل التركي المباشر وغير المباشر، الأمر الذي ساهم في ما بات يُعرف بـ "استدارات" الرئيس التركي أردوغان وتحوّله إلى حلف سوريالي يجمع كل التناقضات العصية على الأفهام ليقف مع روسيا وإيران اللتين لولاهما لتضعضع بنيان النظام وربما هوى إلى غير رجعة. إلى ذلك لم يعد أردوغان يعير أدنى اهتمام للموقف الأخلاقي أو السمعة السيئة التي سيجنيها جراء تشبيك علاقاته بنظرائه في موسكو وطهران. فالمهم والفاعِل والملحّ هو كسر مشروع الكيان الكردي جنوب حدوده، ووقف تمدّده واتساعه، بل إيجاد بدائل تدفع أميركا للتخلي عن دعم القوات الكردية. وإذا كانت أنقرة قدّمت تنازلات كبرى لأجل وقف تمدّد القوات الكردية صوب شاطئ البحر المتوسط، فإن تنازلات أكبر قدمتها لروسيا في سبيل إنهاء أي دور مستقبلي لهذه القوات، وربما نجحت التنازلات المقدّمة لروسيا، والتي سبق أن قدّمت لها حلب في مقابل جيوب في جرابلس والباب وأعزاز في قطع الطريق على تمدّد القوات الكردية.

قبل إطلاق عملية "غصن الزيتون" الرامية إلى اجتياح عفرين بمشاركة ميليشيات درع الفرات الموالية لها. لم تتوقف أنقرة عن تهديد عفرين، ودفع العصائب السورية المسلحة الموالية لها

إلى تضييق الخناق عليها، فعفرين التي باتت مناط اهتمام تركيا تبدو، بحسب الفهم التركي، اللقمة السائغة التي تبحث عنها تحقيقاً لأي نصر على الأكراد جنوباً حيث لا تتواجد فيها قوات للتحالف الدولي، وتقع في المنطقة التي تتبع النفوذ الروسي، وفقاً لخطوط التواجد الأميركي – الروسي، إلاّ أن عفرين تمتلك، كما تعلم تركيا، مقومات الصمود من خلال الإعداد الكردي المثابر للمقاتلين والتحامهم بالحاضنة الشعبية وإمكانية خوض حرب مغاوير مفتوحة الأمد تساهم فيها الطبيعة الجبلية للمنطقة، الأمر الذي قد يجعل من فكرة "اللقمة السائغة" مثار جدل. ولا تخفي والحال هذه، طبيعة الروح القتالية العالية لدى المقاتلين الأكراد الذين أطلقوا على مواجهتهم للاجتياح التركي تسمية عملية "صيد الثعالب" رداً على عملية "غصن الزيتون" التركية، ومهما يكن من أمر عفرين ومصيرها فإن اللقمة الأكبر والعصية على الالتهام في نظر ساسة تركيا تبقى القامشلي العاصمة الوجدانية لكرد سوريا وهي المكافئ الفعلي للحواضر الكردية في تركيا والعراق وإيران، بما تحمله من رمزية المكان والتأثير.

ليست القامشلي بالمدينة الكبرى التي تضاهي إسطنبول وأنقرة، لكنها بلا شك في المخيال التركي الحاكم، صنو ديار بكر (أمد) معقل الحركة القومية الكردية في تركيا، كما أن القامشلي ليست المتروبول القومي الكردي كما حال مهاباد وأربيل، لكنها مركز القرار القوي الكردي على ما يزيد عن النصف قرن. لذا فإن كانت العيون التركية شاخصة صوب عفرين تقصفها عبر سلاح الجو والمدافع، فإن العقل مشدود إلى القامشلي. ولذا فإن ما يؤرق تركيا وأردوغان في هذه الغضون هو الحلف الكردي – الأميركي، الذي لم يعد تقدير استمراره ممكناً بالنظر إلى تصريحات المسؤولين الأميركيين الذين أكدوا بقاء قواتهم ومستشاريهم في الفترة التي تلي الإجهاز على "داعش" ما يعني أن قوس العلاقة المفتوح هذا سيدفع بتركيا إلى التخوف أكثر من الأدوار التي قد تناط بالقامشلي في مقابل التخوف التركي من رسوخ الكيان الجديد جنوب حدودها، ثمّة تخوّف كردي من انفضاض العلاقة الكردية الأميركية وإمكانية حصول اتفاقات تلي ذلك بين النظام السوري وتركيا وفقاً لمعادلة بسيطة تقول بتمكين النظام من استعادة سيطرته على كامل تراب سوريا، في مقابل إنهاء الحالة الكردية والتخلص من حزب "الاتحاد الديمقراطي".

لكن وفي مطلق الأحوال فإن الخشية التركية من حدوث اللامتوقع على الأرض السورية وإمكانية تحوّل الشمال السوري وبعمق يضم كبرى المدن شرقي الفرات (الحسكة والرقة ودير الزور) إلى كيان راسخ، وبقبول أميركي أوروبي وربما عربي خليجي، بات له ما يبرره. فكل

التوقعات التي كانت تذهب إلى إمكانية انكسار أكراد سوريا ذهبت أدراج الرياح، لكن ما هو غير عادل هنا هو أن تبقي تركيا على عدائها المفتوح للقامشلي الوادعة والتي من غير الممكن أن تتحول إلى منصة عسكرية أو سياسية تعادي تركيا ذات القوة والإمكانات الهائلة، كما أن لا عدالة في أن توضع القامشلي إزاء أنقرة، وجهاً لوجه لكن هل صغرت أنقرة إلى هذا الحدّ، أم أن القامشلي باتت على هذا القدر من الأهمية؟

لماذا تحالفت واشنطن مع الأكراد السوريين؟

في أثناء معركة عين عرب – كوباني في أيلول/سبتمبر 2014 ضد "داعش" ظلّ مقدار التعويل الأميركي على الأكراد السوريين وتنظيمهم السياسي الرئيسي حزب "الاتحاد الديمقراطي" (ب ي د) في الشهر السابق كانون الأول كان قد صدر القرار الدولي 2170 الذي وضح من خلاله تركيز واشنطن على محاربة الإرهاب ممثلاً في تنظيمي "داعش" و"القاعدة" بفرعه السوري "جبهة النصرة" وتخليها وهذا كان ملموساً منذ اتفاق الكيماوي السوري في أيلول 2013 بين واشنطن وموسكو عن هدف إسقاط السلطة السورية الذي أعلنه الرئيس الأميركي باراك أوباما في خطابه يوم 18 آب/أغسطس 2011 في ذروة تحالف واشنطن وأنقرة الذي اتضح أنه انتهى مع تخلي إدارة أوباما عن تحالفها مع "التنظيم العالمي لجماعة الإخوان المسلمين". في صيف 2013 كان هناك الكثير من التقديرات بأن تعويل واشنطن على الأكراد السوريين سببه تلكؤ المعارضة المسلحة السورية في محاربة "داعش" و"النصرة" بل تحالفها الخفي عند معظم فصائلها على الأقل مع "النصرة" على رغم رعاية واشنطن لتسليح المعارضين في فترة 2012–2013 في شكل مباشر أو غير مباشر من طريق الدوحة وأنقرة، وقد كانت هناك تقديرات بأن كفاءة "ب ي د" وتنظيمه العسكري (وحدات حماية الشعب YPG) سبب التفضيل الأميركي للأكراد السوريين في وقت كانت هناك في خريف 2014 سيطرة لـ "داعش" من الغرب عند مدينة الباب شمال حلب حتى الموصل شرقاً ومن الشمال على مجرى الفرات من جرابلس حتى الفلوجة. على الأرجح أن الأمور لم تكن كذلك عند واشنطن بل هي أبعد من ذلك بكثير. لم يكن حزب "ب ي د" سوى الفرع السوري لحزب "العمال الكردستاني" بقيادة زعيمه المسجون عبد الله أوجلان الذي كان لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية دور رئيسي في اعتقاله في العاصمة الكينية نيروبي عام 1999 ومن ثم اقتياده بالطائرة إلى الأراضي التركية وقد وضعت فكرة الإدارة الذاتية لشمال وشمال شرق سوريا في

مؤتمر تموز/يوليو 2013 لـ "منظومة المجتمع الكردستاني KCK" عندما انتخب جميل بايك رئيساً لهيئتها التنفيذية لفروع حزب "العمال الكردستاني" في تركيا وسوريا والعراق وإيران، كما كان المؤسس الفعلي لـ "ب ي د" عام 2003 ثم (YPG) عملياً هو فهمان حسين – باهوز أردال (مواليد 1955) وهو كردي سوري من مدينة (ديريك) المالكية. درس الطب في جامعتي حلب ودمشق وأصبح بين عامي 2004–2009 القائد العسكري العام لحزب "العمال الكردستاني" قبل أن يخلفه سوري آخر هو نور الدين صوفي، وفهمان حسين عضو كذلك في الهيئة التنفيذية لـ KCK.

بالتأكيد كانت واشنطن تعرف أن التحالف مع "ب ي د" يعني تفجير صراع مع أنقرة التي هي في حرب وجودية مع حزب أوجلان منذ يوم 15 آب 1984، وعلى الأرجح كان تفضيلها لميليشيا مسلحة تابعة لحزب أوجلان على الجيش الثاني في حلف الأطلسي (الناتو) يحوي دلالات سياسية أكثر منها عسكرية.

هنا يجب أن نعود إلى صيف 2013 وانتهاء التحالف بين واشنطن و"الإخوان المسلمون" الذين كان جلياً من مجرى عام 2011 أن أردوغان كان هو رأس حربتهم. على الأغلب أن انتهاء التحالف الأميركي مع "الإخوان المسلمين" هو الذي يفسّر اتفاق واشنطن – موسكو حول الملف السوري في فترة 2013–2017 (خطاب تيلرسون الأخير هو بمثابة فتح صراع مع موسكو على سوريا) ومن ثم تحالف واشنطن مع الأكراد السوريين. كان الاتفاق الأول يعني نزع التفويض الأميركي لأنقرة في الملف السوري البادئ بصيف 2011 وكان التحالف مع الأكراد السوريين يعني أن رؤية واشنطن لأردوغان لا تختلف عن رؤيتها لمحمد مرسي، و3 تموز 2013 المصري كان في سلسلته 15 تموز 2016 التركي الذي كمحاولة انقلاب لم ينفك أردوغان عن اتهام واشنطن بالضلوع فيها. وعملياً كانت قراءة الرئيس التركي لمحاولة الانقلاب تلك قد دفعته بعد ثلاثة أسابيع للارتماء في أحضان موسكو وهو عملياً في فترة ما بعد 15 تموز 2016 لم يعد يهمه سوى الموضوع الكردي في الملف السوري. لذلك تخلى في اجتماع 9 آب 2016 مع بوتين عن مسلحي شرق مدينة حلب مقابل شريط جرابلس – أعزاز الذي يقطع خط القامشلي – عين العرب – عفرين الكردي وهو عملياً عندما يفكر بإدلب فبوصفها حاجزاً أمام الأكراد من الامتداد عبرها إن أنجزوا ذلك "الرواق" باتجاه البحر المتوسط عند رأس البسيط. لذلك كان اتفاقه لخفض التصعيد الأخير مع الروس والإيرانيين يتضمن ليس إدلب بل عفرين أيضاً. وقد كان انتشار الأتراك والفصائل المسلحة السورية المعالية لأنقرة وفق "اتفاقات آستانة" في غرب محافظة إدلب هو المقدمة لعملية عفرين

الأخيرة التي ستتضمن عند أردوغان أخذ بلدة تل رفعت من الأكراد لوصل شريط جرابلس – أعزاز حتى الحدود في آخر غرب محافظة إدلب عند معبر باب الهوى.

هنا يمكن من خلال تفكير أردوغان الوقائي الذي يعتبر أن ما يجري في القامشلي سيترجم لاحقاً في ديار بكر، محاولة تفسير تحالف واشنطن مع الأكراد السوريين الذي اتضح أخيراً في مرحلة ما بعد "داعش" أنه أبعد من "داعش" وأنه ليس مجرد تحالف وقتي: في الخرائط التي سربت من أوساط كردية لـ "روج آفا" التي تعني المناطق الكردية في غرب كردستان، هناك شريط يمتد من المالكية عند دجلة على الحدود الثلاثية التركية – السورية – العراقية حتى البحر المتوسط هذا يعني حاجزاً جغرافياً كردياً بين تركيا وسوريا، وإذا أضفنا المشروع الكردي في العراق وإيران وتركيا فإن الأكراد إذا نجح ما يطمحون إليه هناك أيضاً فإن هذا يعني قطع التواصل بين الأتراك والعرب والفرس عبر القاطع الكردي. كانت حيوية العالم الإسلامي تعتمد على الثالوث العربي – الفارسي – التركي خلال ثلاثة عشر قرناً، ويقال إن انقلاب 28 شباط/فبراير 1997 للعسكر التركي بدعم من واشنطن ضد رئيس الوزراء التركي الإسلامي نجم الدين أربكان سببه تفكيره في إحياء ذلك الثالوث عبر تقارب أنقرة – طهران – بغداد – دمشق سياسياً واقتصادياً.

كان مشروع انفصال كردستان العراق من خلال استفتاء 25 أيلول 2017 مشروعاً جدياً ليس عند مسعود البارزاني فقط بل عند أوساط غربية عند ضفتي الأطلسي ويبدو أن فشله قد نقل التركيز الغربي في استعمال المسألة الكردية وبالذات عند واشنطن إلى أكراد سوريا بدلاً من شمال العراق.

يحوي ما طرح في واشنطن حول تشكيل "قوات حرس حدود" على الحدود السورية – التركية والسورية – العراقية الكثير من الدلالات وقد ترافق هذا مع تشجيع أميركي للأكراد السوريين، في الغرف المغلقة لإعلان إقليم مع جيش وبرلمان وحكومة كخطوة لاحقة لـ "قوات حرس الحدد" ويمكن أن لا تسمح التوازنات بتشجيع واشنطن على التقسيم وفقاً لنتائج تجربة أربيل 25 أيلول 2017. ولكن عملياً أصبحت هناك قوة سورية سياسية – عسكرية في شرق الفرات (من هنا تفكير أردوغان في عفرين ومنبج) هي عملياً تحت النفوذ الأميركي يمكن أن تكرر تجربة البارزاني في إقليم كردستان عراقياً وكردياً بين عامي 2003 و2017 ويمكن أن تستعملها واشنطن، ليس فقط كما هو الأمر الآن حيث توجد قواعد عسكرية أميركية في الشمال الشرقي السوري يمكن

أن تكون بدلاً من قاعدة إنجرليك كورقة أميركية من أجل التسوية السورية المقبلة التي يبدو أنها ستكون لاصقاً دستورياً – سياسياً يجمع كمحصلة بين مناطق النفوذ الروسي – الأميركي – التركي في سوريا المقبلة، وأيضاً كورقة أميركية في سوريا ما بعد التسوية.

حرب عفرين
أحد فصول تقاسم النفوذ في سوريا

استخدمت تركيا معظم أوراقها لحمل الولايات المتحدة وروسيا على إعطائها الضوء الأخضر لعملية "غصن الزيتون" في منطقة عفرين، شمال غربي سوريا. نالت عملياً ضوءاً أصفر لن يستغرق طويلاً الوقت حتى يتحول أحمر، لأن الخطوط الحمر التي أحيطت بها العملية لا تسمح لأنقرة بتحقيق أهدافها المعلنة، ثم إن المناخ الدولي غير مواتٍ راح يلحُّ عليها لإنهاء هجومها سريعاً. وضعت تركيا للمرة الأولى كل علاقاتها الاستراتيجية المزمنة والمستجدة في الميزان، وعلى رغم أن أحداً لا يصدق أنها يمكن أن تتخلّى عن حليف كأميركا أو تجازف بموقعها الأطلسي إلاّ أنها لوّحت بخيارات صعبة "لا رجعة فيها" إذا مُنعت من تنفيذ خططها. ومع أنها لا تريد العودة إلى خصام مكلف مع روسيا إلاّ أن خدماتها في الملف السوري جمعت لها رصيداً اعتبرته كافياً لإقناع موسكو بدعمها في الخلاص من خطر حزب "العمال الكردستاني" في جيب عفرين طالما أن اتفاقات آستانة عهدت إليها بضبط الوضع الأمني في إدلب، آخر المناطق المطلوب "خفض التوتر" فيها بموجب الخطط الروسية.

مع بدء الهجمات التي دفع فيها بآلاف من مقاتلي الفصائل التركية في "الجيش السوري الحر" لم يعد السياسيون والعسكريون الأتراك يذكرون منبج التي طالما أكدوا أن الخطط العسكرية تشملها، وبدا أن أنقرة قدّمت تنازلاً أول بسبب تمسّك الأميركيين بحمايتهم لمنبج وعدم موافقتهم على مد السيطرة التركية إليها، إذا كانوا أوقفوا سباقاً في المدينة بين قوات النظام والميليشيات الإيرانية الزاحفة إليها من ريف حلب الشمالي وقوات "درع الفرات" الآتية من الباب غرباً. ما لبث الروس أن ارتضوا هذا الوضع وردوا عليه بإدخال مفاجئ لمراقبين إلى عفرين فأصبحت تحت حمايتهم منذ

آذار/مارس 2017 ثم انسحبوا منها أخيراً واشترطوا على الأتراك الاكتفاء بمحاصرة المدينة وعدم احتياجها أو إغارة مقاتلاتهم عليها. هذا تنازل آخر من أنقرة، أما الثالث فهو اضطرارها لغضّ النظر عن استكمال قوات النظام والميليشيات الإيرانية الهجوم على مطار أبو الضهور والسيطرة عليه في شرق مطار أبو الضهور والسيطرة عليه في شرق إدلب، بعدما كانت طلبت رسمياً من روسيا وإيران وقف ذلك الهجوم لأنه مخالف لاتفاقات آستانة.

إذ لم تدخل القوات التركية عفرين ومنبج وتجعلهما جزءاً من منطقة نفوذها فلن يكون هناك انتصار حقيقي يمكّن رجب طيب أردوغان أن يعلنه، خصوصاً إذا اضطر لوقف الهجوم من دون أن يتمكن من إخراج المقاتلين الأكراد من عفرين وقد تردد أن ثمّة ممراً فتح ليسلكه المنسحبون شرقاً. يشعر الروس والأميركيون بأن ضغوط أردوغان بلغت حداً مربكاً ولا يتوقعون أن يلتزم بالحدود المرسومة له سواء في عفرين (ومنبج، بل سيترك للقادة الميدانيين إمكان التوغل وتجاوز الخطوط الحمر، لكنهم سيترقبون تورطه، فهذه الحملة لن تحل مشكلته الكردية في سوريا، ولا في داخل تركيا وهو الأهم والأخطر. من الواضح أن واشنطن أعلنت أن عفرين لا تعنيها لأنها تقع خارج نطاق عمليات قواتها، وفهمت أنقرة أنها تستطيع التحرك نحو عفرين فالأميركيون لن يساعدوها ولن يعرقلوها لكنهم لن يسكتوا طويلاً، وهذا أقل بكثير مما طمحت إليه منذ 2014 تحديداً فقدت تركيا إمكان الحصول على "تفويض" أميركي – أطلسي للتصرف في مناطق شمال سوريا، وبعد انتشار "داعش" وإنشاء "التحالف الدولي" لمحاربته راحت تلح على دور مشترك مع الولايات المتحدة ولم تحصل عليه، ولعل إصرارها المحموم على عملية عفرين برهن للأمركيين أنهم لم يخطئوا استراتيجياً في عدم إجازة أي دور تركي في سوريا، لا لأنه يفاقم التعقيدات الإقليمية للأزمة فحسب، بل لأنه يبطئ الفتك بالأكراد. لكن الأميركيين أخطأوا استراتيجياً في إهمال قلق تركيا حين قرروا تسليم أكراد شمال سوريا والاعتماد عليهم لمقاتلة "داعش" فهؤلاء المقاتلون في "وحدات حماية الشعب" ثم في "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) هم في معظمهم من الجيل الثالث أو الرابع للأكراد الذين هجّرتهم تركيا في حروبها المتواصلة على مناطقهم خلال القرن الماضي، ولم يهتم أي نظام في دمشق بدمجهم وتجنيسهم، مع أنه أقام علاقة سياسية – عسكرية مع حزب "العمال الكردستاني" واستضاف زعيمه عبد الله أوجلان قبل أن يجبره التهديد التركي على ترحيله إلى روسيا التي كانت ترعاه وتسلحه، لكنها رحّلته إلى إيطاليا التي رحّلته إلى اليونان التي نقلته إلى سفارتها في نيروبي حيث سُلِّم إلى الأتراك ولا يزال معتقلاً منذ عام 1999.

لا يجهل الأميركيون هذه الحقائق ويفترض أنهم لم يجهلوا حين قرروا تسليح حزب "الاتحاد الديمقراطي" والفرع السوري لـ "بي كي كي") أنهم شكلوا فرصة تاريخية للفرع والأصل المتداخلين، اللذين ارتبطا بعلاقة مع النظام السوري ومن ثم مع النظام الإيراني، كما أن التدخّل الروسي في سوريا أعاد الروح إلى علاقة "بي كي كي" مع موسكو بعدما كانت ضعفت، لكن الأميركيين كانوا قد تجاوزوا الجميع عندما حتمت الظروف أن يدعموا الأكراد لمقاتلة "داعش" وطرده مطلع 2015 من عين العرب – كوباني، بعد معارك شرسة انتهت بتدمير معظم المدينة وبهزيمة أولى مبكرة للتنظيم. استشعر الأتراك هذه العلاقة بين الأميركيين والأكراد بمثابة إنذار أول لما سيكون، خصوصاً بعدما لمسوا ازدياد التداخل بين "ب ي د" و"بي كي كي" (الذي سبق لواشنطن أن صنفته "إرهابياً") وبالأخص بعد أن صعّد الأخير هجماته داخل تركيا وسقوط "هدنة" ما كانت تسمى "عملية السلام" وبالتالي عودة السلطة التركية إلى شن الحملات الأمنية في مناطق الأكراد في غضون ذلك أتاح انتصار "قسد" في الرقة ("بي كي كي" أن يفصح علناً عن وجوده ودوره الميداني).

لذلك لم يكن كافياً أن يقر الوزير الأميركي ريكس تيلرسون أخيراً بضرورة "أخذ مخاوف أنقرة في شأن إرهابي منظمة بي كي كي في الاعتبار" تحديداً بعد الكشف عن جيش من ثلاثين ألف جندي من "قسد" يعده الأميركيون للدفاع عن مناطق شرق الفرات وحراسة حدودها. فبالنسبة إلى أنقرة لا يعني هذا الجيش إضافة إلى تعهد بوجود أميركي طويل المدى في شمال سوريا ومشاريع لإعادة الإعمار، سوى أن واشنطن ماضية في إقامة "كيان خاص" أو "دولة" للأكراد لم يكف أيضاً أن تحاول واشنطن التقليل من الأمر، فالجنرال الأميركي من "التحالف ضد داعش" تحدّث عن "قوة أمنية حدودية" وحين احتجت تركيا ردّ البنتاغون بأنها "قوة سيطرة ميدانية وصفها تيلرسون بأنها "قوة لحفظ الأمن الداخلي" وهكذا استنتجت روسيا وسائر الأطراف المعنية (النظام السوري وإيران) أن أميركا اقتطعت لتوّها المناطق التي تهيمن عليها عبر "قسد" بعدما اقتطعت أيضاً "منطقة خفض التوتر" في جنوب غرب سوريا.

لا يعني ذلك أن الأطراف الأخرى تعمل فقط للحفاظ على "وحدة سوريا" بل إن الاستشراس الكيماوي للنظام في الغوطة الشرقية والمنافسة على إدلب وعملية عفرين والتوتر في "جبهة الساحل" أحداث تشير إلى فصول لم تحسم سواء في التجاذب الروسي – الأميركي أو مسلسل تقاسم مناطق النفوذ الدولي والإقليمي في سوريا. ولعل اللافت أن تعود واشنطن فجأة إلى طرح إقامة

"منطقة آمنة" شمالية بالتعاون مع تركيا. عدا أن إحياء هذه الفكرة يأتي متأخراً ويحتاج إلى تفاهم غير مضمون مع روسيا فمن المؤكد أنها لن تحظى بترحيب تركي إذا كانت تتطلب تعاوناً مع قوات "قسد".

أين نظام بشار الأسد في هذه المعمعة؟ على رغم أن بوصلته الوحيدة الحفاظ على نفسه والمراهنة الدائمة على الوقت معتقداً أن الجميع سيحتاجون إليه في نهاية المطاف، إلاّ أنه محبط حالياً بالتفاهمات الروسية – التركية في شأن عفرين وإدلب، وكذلك بالإصرار الروسي على مؤتمر سوتشي فاضطر للسكوت بعدما أطلق تهديدات لتركيا بقصف قواتها وإسقاط طائراتها وأبلغه الروس أن تقدّمه مع الإيرانيين في إدلب سيقتصر على استعادة مطار أبو الضهور. والأكيد أن إحباطه تضاعف بعد المواقف الأميركية الأخيرة، كما أن الاتصالات الأوروبية به انقطعت تماماً.

عن التلاعب الأميركي بأكراد سوريا

طغى موضوع الأكراد في سوريا، إذ غطّى على معظم الصراع الدائر في سوريا. أعلنت الولايات المتحدة نيتها تجنيد ثلاثين ألف مقاتل معظمهم من الأكراد لوضعهم على الحدود مع تركيا وضمن استراتيجية البقاء الأميركي في سوريا، حماية للأمن القومي الأميركي. في المقابل استنفرت الحكومة التركية ضد هذا الإجراء معلنة صراحة رفضها هذه القوة وترجمت ذلك ببدء عملية عسكرية في عفرين السورية، المنطقة ذات الغالبية الكردية واعدة بتوسيع الحملة على منبج. حجة الأتراك أن الخطة الأميركية بدعم الأكراد ستصب في إقامة دويلة كردية سيكون لها أثر على الوجود الكردي داخل تركيا لجهة إحياء الشعور القومي بكردستان الأصلية.

تنصّل الروس من الأحداث الجارية، وسحبوا القوة التي كانوا يملكونها في المنطقة، أما النظام السوري فقد أعلن رفضه الدخول التركي، فيما صرحت تركيا بأنها أبلغت النظام السوري سلفاً بالعملية. هكذا تختلط الأمور بحيث يبدو أن الوضع السوري أشبه بكلمات متقاطعة يصعب تفكيك التحالفات ومعرفة من مع من ومن ضد من.

في المرحلة الراهنة من الصراع لا شك في أن الأكراد في سوريا هم وقود المعركة، وهم الخاسرون سلفاً وسيدفعون ثمناً غير قليل فيها. منذ أن عاد الأميركيون إلى التدخّل بقوة في سوريا كانت خطتهم مزدوجة، تعطيل أي حلّ سياسي يسعى الروس إلى فرصة ما لم يتم التفاهم معهم "تعيين حصتهم في سوريا وخارجها ثم الاعتماد على منطقة نفوذ داخلية تشكل مرتكزاً لإدارة معركتهم المحلية. حدّد الأميركيون الأكراد الطرف الذي يمكن الاستناد إليه داخلياً، شجعوا المجموعات الكردية على إعلاء الصوت للمطالبة بحكم ذاتي وصل بهم أحياناً إلى الانفصال عن

سوريا والانضمام إلى دولة كردستان المحتمل قيامها. زوّدوا المجموعات الكردية بأسلحة ثقيلة ودرّبوا عناصر كثيرة منهم وأدخلوهم في المعركة ضد "داعش" وراهنوا عليهم للمستقبل.

لعب الأكراد دوراً مهماً في محاربة "داعش" كما أن من حقهم أن تكون لهم حقوق كسائر السوريين وهم العنصر المضطهد منذ حكم حافظ الأسد إلى زمن ابنه، لكن تكبير الطموحات بما يتجاوز موازين القوى القائمة له أثمان سلبية، بدأ الأكراد يدفعونها. لم يجف الحبر على تجربة العراق، حيث اندفع الأكراد بعيداً في تجاوز ما هو معطى لهم من حكم ذاتي، إلى القفز من أجل الاستقلال والبدء ببناء دولة كردستان. لقد شجع الأميركيون أكراد العراق وهو تشجيع جعل الأكراد لا يحسبون الحساب للنتائج المتوقعة. فجأة تخلى الأميركيون عن دعم استقلال أكراد العراق ونفضوا يدهم من طموحاتهم، بل تمّ تقريعهم على ما قاموا به؛ ما يظهر اليوم على الساحة السورية يبدو كبير الشبه بما حصل في العراق. حقق الأميركيون من دعم الأكراد وتنصلوا من القوة التي وعدوا بها وتركوهم فريسة للقوات التركية الغازية، بما يهدد بإلغاء الحدّ الأدنى مما كسبوه في الحرب ضد "داعش". مرة جديدة يستنفر الحراك الكردي لتوسيع الحقوق أو السعي إلى تحقيق حلم الدولة الكردية، القوى الإقليمية المحيطة من تركيا إلى إيران إلى سوريا، الكلام المتناقض من هذا الطرف أو ذاك تأييداً لمطالب الأكراد هو كلام غير صحيح ومخادع. فالنظام السوري على رغم أن مجموعات كردية أساسية تحالفت معه يضمر العداء لأي تطلعات كردية في توسيع الحقوق وهو نظام أمعن طويلاً في قمعهم وتهميشهم وحتى حرمانهم الجنسية السورية. الأمر نفسه ينطبق على النظام الإيراني الذي لا يقل عدائية تجاه الحقوق الكردية وهو يترجمها حرماناً وقمعاً داخل إيران. أما تركيا فموقفها واضح وهي تترجمه الآن حملة عسكرية واسعة ضد المناطق الكردية.

لا يمكن فصل المعركة الدائرة الآن تحت عنوان الأكراد، عن التخبّط الذي يعانيه أقطاب "السلطة الفعلية" في سوريا واستعصاء الوصول إلى تسوية للصراع. فروسيا وإيران اللتان سبق لهما وأعلنتا الانتصار في سوريا، وحددتا المغانم لكل طرف، ها هما في مأزق ومراوحة وعدم القدرة على تحقيق تسوية تنهي الحرب. إن الإعلانات الأميركية عن العودة الكبيرة إلى سوريا أربكت القوى "المنتصرة" بل أعادت الأزمة السورية إلى المربع الأول، تتصرّف أميركا بعدم الاهتمام بالوصول إلى تسوية ولا ترى مانعاً من إطالة الحرب طالما أن هذه الإطالة تغرق الروس والإيرانيين في وحول هذه الحرب، فالاستنزاف من جانب أميركا للقوى المحلية والدولية ويبدو

الاستراتيجية الراهنة للتعاطي مع الأزمة، وبدلاً من التهيؤ لانسحاب الجيوش ها هي الولايات المتحدة تعلن عن وجود ثماني قواعد عسكرية في سوريا.

وسط هذه المعمعة لا يبدو النظام السوري في موقع الفاعل أو المؤثر في ما يخطط وينفذ في بلده. أما الثمن الأكبر فيدفعه الشعب السوري من دمه ودمار ممتلكاته وتشريده خارج البلاد.

الأكراد: الصورة الأكبر

تبدو الخيارات المتاحة للأكراد السوريين سيئة كلها: احتلال كردي أم احتلال أسدي "عودة إلى حضن الوطن" لم يكن مرة وطناً لهم أم قفزات في الفراغ.

أخطأوا؟ بالتأكيد وبعض الأخطاء كانت فادحة في سوريا وقبلها في العراق لكن لا بأس بالعودة إلى الأساسيات.

هنا، حين نقول "الأكراد" لا نغفل عن الفوارق في ما بينهم ولا نتجاهل أن أحداث عفرين محكومة بعوامل لا تطابق العوامل التي حكمت أحداث كركوك. مع هذا ثمّة الكثير مما يوحي أن مشكلة الأكراد توحّدهم لأن العالم يوحّدهم بصفتهم أكراداً قبل أن يطالبهم، إذ أرادوا الخلاص، بالتوقف عن أن يكونوا أكراداً.

هذا يسمح بالقول إن الأخطاء ليست ما ينتج وضعهم السيئ بل هي ما يظهره ويزيده سوءاً، هذا الوصف ينطبق عليهم منذ الانقلاب على معاهدة سيفر في 1920 إلى معاهدة لوزان في 1923. المعاهدة الأولى وعدتهم بدولة. الثانية، التي فرضتها انتصارات أتاتورك، انتزعت منهم هذا الوعد. لقد تأكد أن نشأة الدولة القومية على جثة السلطة العثمانية ستكون على حسابهم قبل أن تكون على حساب أي طرف آخر.

الآن: أكراد العراق الذين يعدون أكثر من ضعف الأكراد السوريين لم يحرزوا شيئاً مما صوّتوا لأجله. حصدوا احتلال كركوك وهزيمة لم تتبين حتى الآن كامل نتائجها الكارثية عليهم. فلماذا إذاً سيخرج الأكراد السوريون الأضعف والأصغر بنتائج أفضل؟

يضاف إلى ذلك أن أكراد العراق متواصلون جغرافياً فيما الأكراد السوريون غير متواصلين وأكراد العراق غير مهتمين بالأوجلانية، أكراد سوريا متهمون بقوة.

على ماذا التعويل إذاً هنا وهناك؟ على الدعم الأميركي للأكراد السوريين لقد سبق أن رأينا مثل هذا الدعم لأكراد العراق.

يفسر هذا الواقع المؤلم أن الأكراد هم الآخر المطلق في المنطقة، منافسوهم على صفة الضحية الأولى في الشرق الأوسط، أي الفلسطينيون أحسن حالاً، الفلسطينيون قومية ولغة عرب ينتمون إلى محيط هائل الضخامة قد لا يتحمس لخوض معاركهم لكنه يرتبك حيال التملص منهم أو إنزال الأذى بهم. صعود القوميات التي تسنى لها أن تنشئ دولاً طرد الأكراد كلياً إلى الوحشة من ناحية أخرى، الإسلام السني كهوية دينية يجمع بين أكثرية الأكراد وأكثرية الفلسطينيين. لكن هنا أيضاً ثمّة فارق بارز: حركة "حماس" ذات الأصول الإخوانية قوة بارزة وأساسية بين الفلسطينيين تحكم قطاع غزة. أما الإخوان المسلمون فهم الطرف الذي قاتل ويقاتل الأكراد إلى جانب الأتراك في عفرين؛ في المقابل كان الأكراد أكثر من حاربوا الصيغة الأشد تطرفاً من الإسلام السياسي أي "تنظيم الدولة" زعاماتهم العشائرية وطرقهم الصوفية لم تترك للإسلام الحركي والمسيّس مواطئ قدم يعتدّ بها. تأسيس الأتاتوركية التركية لقومنة الإسلام أو لتتريكه أضعف نسبة الأكراد إلى الإسلام. إنهم أكراد فحسب.

14 مليوناً في تركيا و6 في إيران و6 في العراق وقرابة 3 في سوريا و5 ملايين في الدياسبورا كلهم مجرد أعداء. مجرد غرباء يتفق بسهولة ضدهم كما حصل في كركوك كما هو حاصل على الأرجح في عفرين كما حصل في العراق أواسط السبعينيات. كما حصل مع انتفاضة الشيخ سعيد في تركيا عام 1925 التي تعاونت عليها تركيا وفرنسا. كما حصل مع انتفاضة آرارات في 1930 التي تواطأ ضدها، فضلاً عن تركيا، بريطانيا وإيران والاتحاد السوفياتي سابقاً.

ولأن الأكراد هم الآخر المطلق والضد المطلق نيط بهم كما كتب حميد بوزرسلان أن "يكفروا عن الذنب "الانفصالية لبقية الشعوب" لقد أعدم الشيخ سعيد في 1925 لا لأنه انتفض فحسب بل أيضاً "لأن واقع وأسباب التمرد الأخير في المقاطعات الشرقية من الوطن التركي الخالد مماثلة لتلك التي ثارت في ماض غير بعيد، في البوسنة والهرسك المحاطة من ثلاث جهات بأعراق ليست تركية ولا مسلمة ولتلك التي دفعت الألبان، على رغم خمسة قرون من الإخاء إلى طعن

الأتراك في الظهر، وهم الذين لطالما أظهروا محبة كبيرة لمواطنيهم (...) إنّ الهدف والغاية اللذين ولّدا الثورة الكردية هما ذاتهما اللذان كانا قد أفسدا سوريا وفلسطين".

هذا النهج لا يزال معمولاً به مرة هنا ومرة هناك ودائماً ضد الأكراد وغالباً بدم كثير.

عفرين: من العلاقة مع حزب "العمال الكردستاني" إلى الهجوم التركي

مدينة عفرين هي إحدى مدن محافظة حلب ومركز المنطقة، تقع في أقصى الزاوية الشمالية الغربية من الحدود السورية – التركية. يمدها من الغرب سهل كبير يتصل في عمقه بلواء الإسكندرون المسمى حالياً (هاتاي). وثمّة نهر يسمى النهر الأسود يرسم في تلك المنطقة خط الحدود، ومن الشمال خط سكة القطار المار من ميدان اكبس حتى كلس، فوق جسر بطول مئة متر تقريباً، وهذا الجسر بناه الألمان إبان الحرب العالمية الأولى لتسهيل طرق المرور للقوافل التجارية في تلك المناطق الوعرة بجبالها وهضابها ويقع في الشرق من عفرين سهل أعزاز، ومن الجنوب مناطق جبل سمعان.

تتميّز عفرين بكونها منطقة جبلية وعرة مرتبطة بسلسلة جبال طوروس، ولهذا فإن الاسم الشعبي المتداول لعفرين هو (جيايى كرمينج) أي جبل الكرد وبالطبع هناك مساحات شاسعة من السهول. كذلك اشتهرت على مرّ التاريخ بزراعة الزيتون ويمر فيها نهر عفرين الذي يبلغ طوله نحو تسعين كيلومتراً.

تتبع عفرين إدارياً لمحافظة حلب السورية وتبعد عن مدينة حلب نحو ستين كيلومتراً ويبلغ عدد سكانها قبل الأزمة السورية حوالي 200 ألف شخص (كرد/95 في المئة ويزيديون وعلويون). ومن أهم بلدانها ونواحيها، شران، جنديرس، بلبل، راجو، شيى ومابتلي. وتشتهر بأنواع من المحاصيل الزراعية، لكن أكثرها شهرة وجودة هو الزيتون، إذ هناك نحو 15 مليون شجرة زيتون في عفرين.

تشير الدراسات التاريخية إلى أنه وبعد وضع الحدود السورية – التركية بموجب اتفاقات فرنسية – تركية في عام 1922، قسّمت المنطقة إلى قسمين بين كل من تركيا وسوريا، فأضيفت كلس التي كانت جزءاً من عفرين وقتذاك إلى تركيا وكانت وقتها المركز الإداري، فضاعت وثائق الناس الذين ظلوا في القسم الملحق بسوريا.

وبعدها باشر الانتداب الفرنسي في سوريا، ببناء المراكز الحكومية قرب الجسر الألماني وأسموها جبل الكرد، أو عفرين حسب اسمها القديم وبدأ الناس بالتوافد إلى المنطقة ثانية للسكن فيها، وكان بين سكان عفرين الأقدمين مجموعات من الأرمن الذين فرّوا وقتها من الإبادة التركية، وشجعتهم فرنسا على السكن هناك لما كان لهم من مهارات حرفية في صناعة مستلزمات الخيول للجنود والدرك الفرنسيين.

أما في العهود السورية، فقد بقيت عفرين ككل المناطق الكردية مهملة ومهمشة ولم تحصل على حصتها العادلة من التعليم وبناء الشركات والمعامل، فاعتمد الأهالي بشكل أساسي على زراعة الزيتون وإنتاج الزيت والصابون وعلى رغم ذلك كان لأهل عفرين الصيت الواسع من خلال شعرائهم ومغنّيِهم وكتّابهم ورغم الهجرة الكثيفة إلى حلب بسبب ضنك العيش، إلاّ أن عفرين بقيت تسمى جنّة الكرد بسبب طبيعتها وغناها.

في بداية الثمانينيات ومع وصول طلائع حزب "العمال الكردستاني"، اتجه كثر منهم إلى تلك المناطق، لما رأوا فيها من أرضية "ثورية" لأناس همشتهم الحكومات السورية المتعاقبة ومارست ضدهم كل أشكال التمييز تحت سلطة البعث الحاكم.

انتشرت أفكار حزب "العمال الكردستاني" بسرعة وصارت لقائد الحزب عبد الله أوجلان رمزية عند الآلاف من أهل عفرين فاقتربوا من الحزب وتبنّى الآلاف أفكاره وعقيدته واتجه عدد منهم إلى الجبال في شمال كردستان (كردستان تركيا) للالتحاق بمقاتليه في مواجهة الجيش التركي.

مع انطلاق الثورة السورية قبل سبع سنوات، كانت عفرين من المدن الكردية المؤثرة في طرد رموز النظام السوري من المنطقة و"تحريرها". وقد عاد إليها أبناؤها الذين أمضوا سنوات في الجبال للدفاع عن مدينتهم وقراهم بوجه النظام، وكذلك ضد الفصائل الإسلامية المتعددة وبمختلف مسمياتها وبدأت الدعاية التركية حملات على عفرين وإدارتها المدنية التي تشكلت بعد طرد النظام

بحجة أن وحدات حماية الشعب الكردية استطاعت فكّ الحصار عن بلدتي نبل والزهراء (العلويتين) الواقعتين على حدود عفرين وإيصال الغذاء والدواء لهم فيما كانت المجموعات المسلحة المدعومة من تركيا تحاصرهما.

وبعد أن استطاع الكرد في سوريا طرد رموز النظام من مناطقهم في الجزيرة وكوباني وعفرين تمّ الإعلان عن الإدارة الذاتية من جانب الكرد في غرب كردستان (روج آفايى كردستان) في عام 2013 وتمّت تسمية ثلاثة كانتونات هي: الجزيرة، كوباني، وعفرين. وبدأت تركيا تتحسّس "الخطر" الكردي واعتبرت أن ما يقوم به الكرد إنما هو تقسيم لسوريا وتهديد "لأمنها القومي" خوفاً من أن تنتقل التجربة الكردية إلى تركيا.

بدأت تركيا بإرسال المجموعات السورية المسلحة لاحتلال روج آفا والكانتونات الثلاثة، فحاولت بداية في سري كانيى (رأس العين) من طريق جبهة النصرة وفشلت ومن ثم كانت محاولة "داعش" لاحتلال كوباني، إلاّ أن المحاولة تلك أيضاً فشلت لا سيما بعد أن تدخّل التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب إلى جانب الوحدات الكردية، وبعد أن ازداد دعم التحالف للكرد ولوحداتهم العسكرية في روج آفا وسوريا، انتقلت حكومة أردوغان من محاربة نظام الأسد إلى التحالف مع مناصريه أي روسيا وإيران وعقدت معها صفقات لاستسلام مقاتلي المعارضة وأخرجتهم من العديد من المدن والمناطق كحلب وحمص وغيرهما. وذلك كله ليحسِّن الرئيس التركي موقعه عند الروس (أعداء الأمس) ويحصل منهم ومن النظام على تفويض لضرب الكرد فاصطدم مع الأميركيين، ولأن مناطق عفرين (شرق الفرات) لم تكن جغرافياً في المجال الأميركي فكان على الأتراك أن يعقدوا صفقات مع الروس تخوِّلهم الهجوم على عفرين بدعوة أن ثمّة مشروعاً كردياً من نهر دجلة مروراً بكوباني وعفرين وصولاً إلى البحر المتوسط وبعد حصار وقصف داما أكثر من ثلاث سنوات على عفرين استجمعت تركيا بقايا الجيش الحر وجبهة النصرة لتشكِّل منهم فصائل مسلحة لاحتلال عفرين وبدأوا بهجوم واسع النطاق عليها منذ العشرين من شهر كانون الثاني 2018 مستخدمين كل أنواع الأسلحة بما فيها سلاح الجو التركي الذي استهدف مرتين مخيم روبار في ناحية شيراوا للاجئين السوريين. ومنذ أيام والمعارك على أشدها ولم تتقدّم تركيا داخل المدينة. يحدث هذا وسط صمت دولي لا بل إن بعض الدول برّر لتركيا هجومها بدعوى حماية أمنها القوي... يتم ذلك بالتوافق والتنسيق التامين بين الترك وإيران وروسيا والنظام في دمشق، وأسمت

تركيا غزوها عفرين بـ "غصن الزيتون" وتحت هذا المسمى تراق دماء العشرات من الأطفال والنساء والمدنيين من كرد وعرب.

عملية عفرين

تُفاقم التوتر السياسي التركي – الأميركي

تشهد العلاقات التركية الأميركية توتراً بدأ مع عدم تجاوب واشنطن في ملف تسليم فتح الله غولن زعيم جماعة "خدمة" وتفاقم مع تعليق إصدار تأشيرات الدخول في شكل متبادل في تشرين الأول/أكتوبر 2017 كما باتت تلك العلاقات في مهب الريح بفعل خلافات متجددة منها دعم واشنطن لحزب "الاتحاد الديمقراطي" الكردي السوري الذي تصنّفه تركيا، إرهابياً فضلاً عن إدانة القضاء الأميركي نائب رئيس بنك "خلق" التركي، محمد هاكان أتيلا بتهمة التحايل لخرق العقوبات على إيران.

التوتر في العلاقة التي تعود جذورها إلى القرن التاسع عشر وارتقت إلى مستوى "التحالف الاستراتيجي" وصل الذروة بعدما فشلت الضغوط الأميركية، على تركيا للتركيز على قتال "داعش" بدل مهاجمة عفرين حيث أعلن الجيش التركي في 20 كانون الثاني/يناير 2018 تطوير العملية العسكرية في عفرين التي أطلق عليها "غصن الزيتون" وبهذا الإعلان يضاف فصل جديد من فصول التوتر بين أنقرة وواشنطن.

والأرجح أن عملية عفرين لم تكن وحدها المحرك لتصعيد الأزمة بين البلدين إذ تعقدت العلاقة مع قرار أميركي بتقديم مزيد من الدعم لوحدات حماية الشعب الكردية وعزم التحالف الدولي ضد "داعش" الذي تقوده واشنطن تأسيس "قوة أمن الحدود السورية" في شمال سوريا وشرقها بهدف حماية الحدود مع تركيا والعراق.

ويفترض أن تشكِّل قوات سوريا الديمقراطية وهي تحالف من المقاتلين العرب والأكراد، نصف تلك القوة التي ستصل لدى اكتمالها إلى 30 ألف عنصر. أما البقية فمن المجندين الجدد. غير أن قوات "قسد" تتشكّل في معظمها من "وحدات حماية الشعب" الكردية وهي فصيل تعده أنقرة امتداداً لحزب "العمال الكردستاني" الذي يخوض حركة تمرّد للانفصال عن الدولة التركية منذ العام 1984.

عملية عفرين قد تسفر عن ارتدادات سلبية تثقل كاهل العلاقة المضطربة بين أنقرة وواشنطن، وبدا ذلك في اتهام أنقرة الإدارة الأميركية بدعم التنظيمات الكردية بالأسلحة والعتاد، كما حذر وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو من أن العلاقات التركية – الأميركية قد تتضرر على خلفية دعم واشنطن المستمر للميليشيات الكردية، والتوجه نحو بناء القوة الحدودية لحماية مناطق نفوذ "قوات سوريا الديمقراطية" شمال شرقي سوريا. وفي سياق متصل قالت الخارجية الأميركية في بيان لها: "لا نعتقد أن العملية العسكرية تخدم الاستقرار الإقليمي أو استقرار سوريا أو تساهم في تبديد مخاوف تركيا في شأن أمن حدودها".

سلوك واشنطن بإنشاء قوة الحدود السورية على حدود تركيا الجنوبية، دفع الرئيس أردوغان إلى التهديد بـ "وأد هذه القوة في مهدها" متهماً الولايات المتحدة بتأسيس "جيش إرهابي" على حدود تركيا. وتعهد أردوغان توسيع نطاق العملية العسكرية التركية الجديدة لتشمل مدينة منبج وبقية المناطق السورية الواقعة شرق نهر الفرات، والتي تخضع لسيطرة المقاتلين الأكراد، وهو ما يعد تهديداً للدور الأميركي شرق الفرات حيث بات الأكراد الأداة الرئيسية للولايات المتحدة الأميركية في سوريا لاستعادة نفوذها هناك بعد فترة من إمساك روسيا بمفاتيح إدارة الأزمة السورية.

والواقع أن ثمّة عوامل تدفع واشنطن للرهان على الورقة الكردية من بينها سيطرة وحدات "قسد" على نحو 25 في المئة من مساحة الأراضي السورية وتحظى بقدرات عسكرية معتبرة على الأرض وهو ما ساعدها على تحقيق تقدّم كبير في مواجهة "داعش" حتى أنهت نفوذه عند الضفة الشرقية لنهر الفرات في دير الزور. كما ترى واشنطن أن اتفاق تركيا مع روسيا وإيران على تشكيل منطقة خفض التوتر في محافظة إدلب ونشر قوات مراقبة فيها، أفشل خطة أميركية للتدخل في المحافظة من خلال قوات "قسد" الأمر الذي انعكس بالسلب على العلاقات الثنائية بين تركيا والولايات المتحدة.

ولذلك فثمّة إصرار أميركي على دعم الوليد الكردي على رغم فرص خسارة حليفها الاستراتيجي التركي وبدا ذلك في التوجه نحو تدريب عناصر قوة حدودية، تنتشر في نقاط على الحدود مع تركيا والعراق وعلى امتداد نهر الفرات إضافة إلى دعوة الخارجية الأميركية تركيا إلى ممارسة "ضبط النفس" وتجنب سقوط "ضحايا مدنيين" في عفرين و"ضمان أن تبقى عملياتها محدودة في نطاقها ومدتها".

وإلى زيادة الدعم العسكري لعناصر "قسد" تستهدف واشنطن توفير الموارد المالية لإعمار المدن المدمرة فضلاً عن إمكانية الاعتراف الديبلوماسي بهذه المنطقة التي تبلغ مساحتها نحو 28 ألف كيلومتر مربع. كما تسعى إلى تقوية المجالس المحلية المدنية التي تحكم المناطق المحررة في تنظيم "داعش".

وإذا كانت وزارة الدفاع الأميركية، أكدت أن عفرين ليست ضمن نطاق عمليات التحالف الدولي في سوريا إلاّ أن الترتيبات الأمنية التي قررتها واشنطن، قد تؤدي إلى ترسيم حدود مناطق النفوذ التي تسيطر عليها "قسد" وعزلها عن مناطق نفوذ النظام السوري وهو ما يعني تصاعد فرص الحكم الذاتي للأكراد وبناء نموذج سوريا الفيديرالية وهو ما ترفضه تركيا.

في هذا السياق العام يمكن القول إن هناك مواجهة سياسية تركية – أميركية تلوح في الأفق. وسط تساؤلات عن قدرة تركيا على الدفع بأجندتها الخاصة في سوريا في مثل هذه الظروف ووسط دعم أميركي متزايد للميليشيات الكردية المسلحة (YPG) بهدف رفع سقف الأهداف الأميركية وبالتالي زيادة حصتها في سوق المعادلة السورية. وعلى رغم المصالح المشتركة بين البلدين فإن فرص التصعيد تظل هي على الأرجح، ويمكن قراءة ذلك في تكاثر القضايا الخلافية وردود الأفعال التركية في شأن الموقف الأميركي من القوات الكردية في سوريا وتوجهها نحو عسكرة الأزمة مع عناصر "قسد" بعد أن أخفقت في ثني الأميركيين عن تسليم الأكراد ودعمهم لإنشاء كيان خاص بهم في شمال سوريا وضمّ مناطق عربية إليه.

على صعيد ذي شأن فإن تقدّم الأميركيين خطوات جديدة نحو ترسيم حدود مناطق النفوذ الكردي، بالتزامن مع خوض تركيا عملية "غصن الزيتون" في عفرين وتلويحها بالذهاب بعيداً للدفاع عما تعتبره تهديداً لأمنها القومي في إشارة إلى "منبج" يكشف غياب فرص التفاهم بين أنقرة

وواشنطن وأن العلاقة التاريخية تقف في مهب الريح خصوصاً مع انعطافة تركيا شرقاً نحو موسكو والتماهي مع محور موسكو إيران في الأزمة السورية.

عفرين وتهافت الاعتبارات التركية

مرّ أسبوعان على الحملة التركية على "وحدات حماية الشعب" الجناح العسكري لحزب "الاتحاد الديمقراطي" الكردي (السوري) في منطقة عفرين استخدمت فيها كرة نارية كبيرة وكثيفة: قوات برية ضخمة تشمل الدبابات والمدرعات وناقلات الجنود تساندها قاذفات أف 16 وطائرات درون (طائرات دون طيار) وآلاف المقاتلين السوريين من كتائب تنتمي إلى الجيش السوري الحر، عرب وتركمان وكرد، راح ضحيتها عشرات القتلى والجرحى من المقاتلين والمدنيين وألحقت دماراً كبيراً ببلدات وقرى المنطقة، ما دفع الأهالي والنازحين السوريين فيها إلى الفرار باتجاه مركز مدينة عفرين وقرى ريف حلب الشمالي الشرقي. وكشفت المعارك العنيفة التي دارت طوال الأيام الماضية صعوبة مهمة القوات المهاجمة في ضوء تداخل وتشابك المعطيات السياسية والعسكرية والجغرافية إن لجهة صلابة القوة المدافعة التي تخوض المواجهة معزّزة بعقيدة سياسية متينة وخبرة ميدانية كبيرة من جهة، وجغرافيا مواتية وحاضنة شعبية محلية مؤيدة، من جهة ثانية، تكلِّلها مراهنة على تحوّل إقليمي ودولي لصالحها على خلفية الضحايا والدمار الذي ألحقته وتلحقه القوات المعتدية بالمدنيين وبلدات وقرى المنطقة أو لجهة ضعف الغطاء الإقليمي والدولي واشتراطاته المقيدة (ضوء أصفر روسي يقيّد فترة السماح ويمنح اجتياح مدينة عفرين، غضّ نظر عربي مصحوب بضغط من أجل حماية المدنيين).

اعتمدت الحملة السياسية والديبلوماسية والإعلامية التركية لتبرير العملية العسكرية ضد "وحدات حماية الشعب" في منطقة عفرين على ربط معطيات بعضها ببعضها الآخر في محاكمة "منطقية" صورية حزب "العمال الكردستاني" (التركي) حزب إرهابي، وفق التصنيف الدولي، حزب "الاتحاد الديمقراطي" الكردي (السوري) فرع له، إذن هو حزب إرهابي بالتبعية وبما أن الأول يقوم بأعمال إرهابية في تركيا فإن ما يقوم به الثاني، بغض النظر عن الظروف والسياق

الخاص، هو عمل إرهابي بالضرورة وبما أن عمليات الأول على الأراضي التركية خطر على الأمن القومي التركي، فإن ما يقوم به الثاني هو خطر على الأمن القومي التركي كذلك وصاغت قضية ورفعت راية "محاربة الإرهاب" التي استخدمتها دول إقليمية ودولية كثيرة في تدخلاتها في دول وملفات ساخنة ما جعلها ورقة رائجة ورابحة، من حيث المبدأ على الأقل وسعت إلى ترويج محاكمتها "المنطقية" و"مخاوفها الوطنية" على المستويات الداخلية والخارجية والتلويح بورقة المهاجرين بالإعلان أن في تركيا 3.5 مليون سوري يجب أن يعودوا، أي يخرجوا من تركيا، إلى ديارهم أو إلى أي مكان كي تقطع الطريق على تدخلات إقليمية أو دولية يمكن أن تعترض على عمليتها العسكرية. وهذا بالإضافة إلى المقايضة في الملف السوري والتضحية بمطالب الثورة السورية وتطلعات ثوارها وحاضنتها الشعبية من أجل الحصول على غطاء روسي لهذه العملية.

حاول النظام التركي عبر محاكمته "المنطقية" وضع حزب "الاتحاد الديمقراطي" الكردي (السوري) في خانة الخطر على الأمن القومي التركي وإلصاق تهمة الإرهاب به ليس لأعمال إرهابية نفذها على الأراضي التركية أو ضد المصالح التركية في الخارج، ولكن لارتباط الحزب المذكور بحرب "العمال الكردستاني" (التركي) المصنف دولياً كحزب إرهابي، علماً أن تصنيف الثاني جزء من مخلفات الحرب الباردة ليس إلاّ حيث كانت تركيا في صف التحالف الغربي في مواجهة حلف وارسو والمنظمات اليسارية والماركسية، التي يعتبر الحزب أحد تشكيلاتها في كل أنحاء العالم ومن يقف ضدها أو يقاوم نظامها وسياستها يصنّف من قبل التحالف الغربي كعدو وتصنّف أعماله أعمالاً غير شرعية وإرهابية علماً أن ممارساته العنيفة المرفوضة والمدانة نقطة ضعف قاتلة لسرديته حول الحقوق الكردية في تركيا. الطريف في الموقف تأييد أحزاب وقوى سياسية عربية (إسلامية وقومية) للموقف التركي وإدانتها ارتباط حزب "الاتحاد الديمقراطي" الكردي (السوري) ووضعه في خانة الإرهاب، من دون أن تشعر أنها وهي تدين ارتباط هذا الحزب بحزب "العمال الكردستاني" التركي فإنها تدين نفسها في الوقت نفسه لأنها إما على ارتباط بأفكار وقوى خارج حدود الوطن السوري (الإخوان المسلمون، الجماعات السلفية السورية، الناصريون) أو أن لها امتداداً خارج الوطن السوري (البعثيون، السوريون القوميون الاجتماعيون) وأن تبرير ارتباطها برابطة الدين أو العروبة أو الأمة السورية يجب أن يمنعها من إدانة ارتباط الكرد برابطة الكردستانية، من جهة، الوطني السوري وحده قادر على إدانة الارتباط بقوى خارجية لأنه يؤسس

موقفه على الرابطة الوطنية فقط، وأن الحزب المذكور جزء من المعادلة السورية وأنها ستدخل معه، شاءت أم أبت، في مفاوضات حول الحل النهائي في سوريا من جهة ثانية.

تكمن نقطة ضعف "القضية" التي صاغتها الحملة السياسية والديبلوماسية والإعلامية التركية في بنيتها غير المنطقية لأنها خلطت معطيات مستويي الصراع التركي الكردي (حقوق الكرد وممارساتهم) وأبرزت الثاني (مجريات الصراع ووقائعه وأدوات المتصارعين وأساليبهم) كي تغطي على الأول (حقوق شعب يريد تجسيد هويته القومية بصورة من صور الكيانات السياسية المعروفة: إدارة ذاتية حكم ذاتي فيديرالية، استقلال) وتلغيه بدلالة الثاني واستثمرت ممارسات "الوحدات" في المناطق العربية والمختلطة التي سيطرت عليها (قمع، ابتزاز، تجنيد إجباري، طرد من القرى بحجة العلاقة مع داعش) في تأليب العرب ضد الكرد (مؤتمري العشائر العربية) ودفع فصائل الجيش السوري الحر لتحمل الجزء الرئيس من المواجهة البرية وبذل الدم السوري في خدمة المشروع التركي.

قد تنجح الحملة العسكرية التركية بهزيمة "وحدات حماية الشعب" والسيطرة على منطقة عفرين، لكنها لن تنهي الصراع التركي الكردي داخل تركيا وخارجها بل ستزيده مرارة واحتقاناً وتبقيه ناراً متقدة يزيد أوارها كلما توفرت قدرات كردية على تصعيد الصراع وأن الأجدى على المدى الطويل الانخراط في تسوية تاريخية تضع حداً للمواجهة الدامية وتفتح الطريق لاستقرار وازدهار شعوب المنطقة ودولها.



الأكراد في العالم

تاريخهم ومستقبلهم

الجزء الأول

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

أهل الحكاية في حرب أنقرة على عفرين

وأول الحكاية إعلان واشنطن نيتها الاستعانة بالميليشيا – الكردية لتشكيل قوة عسكرية تراقب الحدود الشرقية والشمالية من سوريا، ما أثار حفيظة أنقرة ووفّر لها ذريعة كانت تنتظرها لوضع مشروعها المعلن باجتياح مدينة عفرين موضع التنفيذ كمقدمة للتمدّد عسكرياً نحو أرياف إدلب وحلب وكرد استباقي على ما قد يخلِّفه تطور التحالف بين أميركا وقوات سوريا الديمقراطية من أخطار في دعم الطموح القومي الكردي الذي طالما أرّقها بخاصة أنها من نكث الوعد بإنجاز مصالحة تاريخية مع الأكراد لمعالجة معضلتهم القومية وآثرت كالعادة اللجوء إلى الخيار العسكري الدموي لتصفية هذه القضية في سوريا وتركيا على حدّ سواء، وعزّز هذا الخيار قلقها المتنامي من تواتر تجاوزت النظام وحلفائه لما تمّ إقراره في اجتماعات الآستانة بخصوص مناطق خفض التصعيد في أرياف إدلب وحماة وتحسبها من أن يفضي تقدمهم العسكري هناك إن لم تجاريه بتقدم موازٍ إلى إضعاف أوراقها التفاوضية على المستقبل السوري وتالياً قدرتها على تحسين نفوذها الإقليمي الذي تزداد حاجتها إليه اليوم مع تراجع شعبيتها داخلياً وانحسار علاقاتها الدولية، من دون أن نغفل الحافز المتعلق بأوهام بعض نخبها في استعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية.

ومن الحكاية أن ما يجري في عفرين هو عنوان لتفاهمات بغيضة بين دول تعمل على اقتطاع لحم وطننا السوري واللعب بمصير الشعب المنكوب، فما كانت أنقرة لتتجرأ وتقدم على هذه المعركة الدموية من دون ضوء أخضر من أهم الأطراف العالمية والإقليمية المؤثرة في الصراع السوري والدليل وقوف الولايات المتحدة على الحياد بإعلانها أن منطقة عفرين خارج مجالها الحيوي، ومسارعة موسكو لسحب قوتها الرمزية من مشارف المدينة إدلب وعن توغل قوات النظام والميليشيا الحليفة له في أريافها واستيلائها على موقع استراتيجية كمطار أبو الظهور العسكري إسوة بالثمن الذي دفعته أنقرة لقاء تقدمها صوب جرابلس حين مكَّنت القوات الروسية من السيطرة على مدينة حلب.

ومن الحكاية، أن وراء تحوّل حكومة العدالة والتنمية من سياسة صفر مشاكل إلى سياسة تدخلية نشطة تجاوزت المألوف في شؤون المنطقة بخاصة في سوريا والعراق هو حضور نهج

براغماتي فاقع ومذلّ يحدوه الحفاظ على السلطة بأية وسيلة وإحياء مطامع حزب "العدالة والتنمية" في قيادة الإسلام السنّي، نهج لم يقف عند الخضوع لدور موسكو وإملاءاتها ومهادنة التمدّد الإيراني والتنسيق مع الطرفين لإخماد الكثير من البؤر السورية، أو عند التعاون على تطويع المعارضة السياسية والعسكرية السورية وتوظيفها في شكل خبيث بعيداً من مصالح الشعب ومطالبه المشروعة بل وصل لفتح قنوات تواصل مع تنظيمي "القاعدة" و"داعش" واستثمار ورقتيهما لضرب الصعود الكردي وتعزيز الموقع التفاوضي ويدرج في هذا السياق دعم أنقرة المستمر هيئة تحرير الشام المرتبطة بـ "القاعدة" والمصنفة إرهابية إن بتغطية مصادر مدها بالأسلحة وإن بتسهيل مرور آلاف الجهاديين للالتحاق بها.

ومن الحكاية وبعيداً عن الترويج المضلل لفكرة أن تركيا دولة ذات سيادة لها حق أممي مشروع في مواجهة ما تعتبره جماعات كردية إرهابية، فإن العصبية الدينية تجلت بأوضح صورها في مساندة الاجتياح الكردي لعفرين، بخاصة من جماعات المعارضة السورية المسلحة التي تحمل أسماء وشعارات إسلاموية، ليخوض الجميع ما يعتبرونه واجباً دينياً مقدساً لاستئصال الكفرة والملحدين وعبر أشنع الوسائل وأشدها انتهاكاً لحقوق الإنسان، إحدى صورها التمثيل المقزّز بجثة المقاتلة الكردية بارين كوباني ليصح السؤال، ماذا بقي من النموذج التركي للعبارة الإسلامية الديمقراطية التي كان يعوّل عليها لإشاعة الاعتدال الإسلامي ولإنجاح التعايش بين الدين والديمقراطية والعلمانية.

ومن الحكاية أن ثمّة ما يشبه الإجماع للضغط على الشعب الكردي وتطلعاته المشروعة أحد وجوهه ما نجم عن الاستفتاء الذي حصل في شمال العراق ووجهة الآخر استحضار كل ما يخطر على البال من مثالب محقة تتعلق بممارسات الحزب الديمقراطي الكردي ووحدات حماية الشعب لتسويغ معركة سحقهم من عفرين، على أنهم من قمع مناهضيهم ومن هجروا العشائر العربية في شرق البلاد ومن خذلوا الثورة بداية انطلاقتها، وتعاونوا مع قوات النظام في غير منطقة والأنكى تعمّد أغفل حقائق معاكسة أنهم الأكراد أنفسهم الذين رفضوا الاقتراح الروسي بتسليم عفرين للسلطة السورية لقاء وقف الحرب عليهم وهم من قاتلوا قوات النظام في غير موقعه شرق البلاد وهم الذين تصدّوا ببسالة لتنظيم "داعش" وكانوا أول من هزمه في عين العرب/كوباني ومن طرده من مدينة الرقة.

وآخر الحكاية أن إعلان الحرب على عفرين وأياً يكن الغرض هو عنوان لدعم لغة العنف ولتغذية منطق الغلبة وجحيم الفتك والتدمير، الأمر الذي لا يمت بصلة للقيم الأخلاقية والإنسانية ويزيد الطين بلة اكتظاظ المدينة وأريافها بعشرات ألوف الغادين إليها من محافظتي إدلب وحلب واحتمال أن تطول المعركة منذرة بمزيد من الضحايا والخراب ولا يبرر صمتنا من الضحايا والخراب ولا يبرر صمتنا وعدم مناهضتنا هذه الحرب، القول إن السوريين ملزمون بالوفاء لأنقرة التي وقفت مع معاناتهم ومطالبهم أو أن ذلك قد يؤثر سلباً في أوضاع ملايين اللاجئين في تركيا ويفضي إلى تضييق الهامش المتاح لحراك المعارضة السورية بشقيها السياسي والعسكري هناك فكيف الحال وغالبيتها باتت تعتقد بأنه لم يبق لها من معين سوى أنقرة كي يضمن لها حصة في المستقبل السوري.

صحيح أن النظام وحلفاءه فقدوا كل قيمة أخلاقية عندما سوّغوا كل أنواع الفتك والتدمير للنيل من الشعب السوري وحلمه في الحرية والكرامة، لكن الصحيح أيضاً أن قادة أنقرة باتوا في الموقع ذاته يسوغون لنصرة سلطانهم ومشروعهم الأيديولوجي أفعال عنف وتنكيل موازية لا تعير اهتماماً لآلام البشر ومعاناتهم ولا تقيم وزناً لحيوات الناس وحقوقهم.

إشكاليات سوريا في مرآة معركة عفرين

لم تكن تعقيدات الحرب على عفرين هي الأولى التي تكشف الطابع الرث لـ "الاجتماع الوطني السوري". وبالطبع لن تكون الأخيرة في شروط انفجار "التأخر التاريخي" المنبعث من قيعان "المجتمع السوري". وقد تفلت من آليات استبداد السلطة وضبطها، بعد أن استثمرت فيه أزيد من نصف قرن، لكن تلك الحرب تؤشر إلى إشكاليات سورية عدة، تحكم على الأوضاع الداخلية بالتعفن والاستنقاع، من أبرز هذه الإشكاليات:

أولاً، إن قيام فصائل "درع الفرات" التي تنتمي إلى تقاطع الأكثريتين القومية والمذهبية، بالهجوم على مدينة عفرين السورية في حرب ترتبط بالمصالح القومية التركية العارية وبمواجهة طرف سوري داخلي، يساهم في استمرار احتجاز دوري الأكثريتين العربية والسنية المفترضين والواجبين في عملية التوحيد الداخلي، التي لا تستقيم مع الحرب والصراع، ومع ضياع واستلاب الدور الأكثري في الفصائلية المسلحة المركوبة خارجياً، حيث لا يمكن أي أكثرية أن تقوم بدور موحد مع تبديد وزنها الأكثري في تنظيمات وفصائل جزئية حصرية وعصبوية.

ثانياً: ليس من مصلحة الكرد والعرب السوريين ربط القضية الكردية السورية بالقضية الكردية في تركيا، بحيث تصبح قضية عابرة للحدود الوطنية، لأن هذا العبور هو في الوقت ذاته، انحدار وسقوط في ثقوب الهوية السوداء، التي تلتهم كل ما هو عام ومشترك ومعتدل بين السوريين. لذا فإن الهجوم التركي على عفرين مستلحقاً به الفصائل الإسلامية المسلحة، يزيد من منسوب هذا الربط وينسجم ويتطابق (موضوعياً) مع سياسات حزب "الاتحاد الديمقراطي" الذي يحاربونه تحت يافطة الارتباط التنظيمي والسياسي بحزب "العمال الكردستاني" التركي، وبهذا يعمل طرفا الصراع معاً على سلخ القضية الكردية من سياقها الوطني.

ثالثاً: تستعيد الفصائل الإسلامية المهاجمة تقليداً ميليشياوياً ظهر حيث كانت القوى الإسلامية المقاتلة تقول "نحن لا نحارب المسيحيين في لبنان بل نحارب حزب الكتائب ونسعى إلى عزله عن المسيحيين" كذلك يقول الناطقون باسم فصائل "درع الغراب" التي تهاجم عفرين "نحن لا نحارب الأكراد بل نحارب حزب "الاتحاد الديمقراطي" وميليشياته" متجاهلين أن طرفاً هووياً لا يمكنه عزل طرف هوويّ آخر عن بيئته. بل على العكس من ذلك فالحرب تقوي جميع الأطراف من دون الوطنية، وتجعلها تستغرق في مضامينها الحصرية، ومن نافل القول إن القضاء العمومي وحده يملك إمكانات طرد الأطراف والقوى الهووية إلى الهوامش، فيما الاستيلاء على القضاء العمومي من جانب قوى الإسلام الساسي أو القوى العروبية العصبوية، يقوي الميول الانفصالية لدى الكرد السوريين وغيرهم.

رابعاً: أصبح ضياع الأكثريات المذهبية وهدرها في الأحزاب الإسلامية والميليشيات المسلحة ظاهرة مشرقية منتجة خراب الدول والمجتمعات، مع تحوّل هذه الميليشيات والأحزاب إلى أحزاب وميليشيات للإيجار، في خدمة السياسات التوسعية لـ "دول" إمبراطورية مذهبية/قومية على حساب وحدة البلدان المشرقية العربية وتماسكها الاجتماعي. فالأكثرية الشيعية العراقية التي هدر طابعها الأكثري حزب "الدعوة الإسلامي" وميليشيات "الحشد الشعبي" ظلت في موقع "أقلوي سياسي" على المستوى الوطني، مثلما كانت حالها في عهد البعث. كذلك تكرر فصائل "درع الفرات" بارتباطها بالسياسات الإمبراطورية التركية، نهج وسلوك نظيراتها العراقيات. فهدر الدور الأكثري للسنّة العرب يبقيهم في وضع "أقلوي سياسي". ولعل ظهور قاسم سليماني في كركوك على رأس ميليشيات "الحشد الشعبي" عند هزيمة قوى البيشمركة الكردية وظهور فصائل "درع الفرات" إلى جانب الدبابات التركية في محيط عفرين، يرمز إلى المدى الذي بلغه ضياع وهدر الأكثريات في الوثنية الفصائلية.

خامساً: تؤكد الحرب على عفرين، مرة أخرى، تشكّل ثلاث مجموعات مسلحة في سوريا متماثلة ومتشابهة في "الماهيات": مجموعة السلطة وميليشياتها الرديفة، مجموعة الفصائل الإسلامية المسلحة على اختلاف مسمياتها وراياتها وتحالفاتها، ومجموعة الفصائل المسلحة الكردية التي يقودها حزب "الاتحاد الديمقراطي" وتتشابه هذه المجموعات الثلاث في صفاتها الجزئية وانعدام الروح السورية العامة في سياساتها وثقافتها وأخلاقياتها وسلوكياتها، فجميعها تتغذى من روح حصرية واحدة، تغتال فكرة المجال العام وتزيد التحاجزات بين السوريين، وتعتمد سياسات

الهوية. وهذا يعقّد إمكانات الحل السياسي في سوريا ويهمّش القوى المجتمعية المعتدلة حاملة الخيارات السياسية، وبالتالي يبقي الكارثة السورية مفتوحة في الأمد المنظور.

رغم التجاذبات الدولية،
هل تتواصل عملية عفرين إلى منبج

تواصل تركيا عمليتها العسكرية في عفرين ضد مقاتلي حزب "الاتحاد الديمقراطي" الكردي في سوريا (PYD) الذي تعتبره الفرع السوري لحزب "العمال الكردستاني" التركي (PKK) وسط خلافات وتجاذبات على المستوى الداخلي وعلى المستويين الإقليمي والدولي. وتطمح أنقرة إلى توسيع عملياتها العسكرية بدعم من بعض فصائل الجيش السوري الحر لتصل إلى مدينة منبج وما بعدها.

على المستوى الداخلي التركي، تحظى العمليات بدعم قطاعات شعبية واسعة، خصوصاً في أوساط حزب "العدالة والتنمية" الحاكم وحزب الحركة القومية الذي يعتبر "وحدات حماية الشعب" الكردية (YPG) خطراً يتهدد أمن البلاد، وأنها مجرد ميليشيات تستخدمها الولايات المتحدة الأميركية. وقام أنصار الحزبين بفاعليات ونشاطات داعمة للجيش في مختلف المدن التركية. كما تحظى العملية التركية بدعم أحزاب أخرى مثل الحزب الجيد أو حزب الخير (Jyi party) الذي أسسته حديثاً شخصيات سياسية منشقة عن حزب الحركة القومية ويمتلك خمسة مقاعد في البرلمان. ويدعمها كذلك حزب السعادة الإسلامي وحزب الوطن الذي يصنّف قومياً يسارياً متشدداً في حين أن أوساط حزب الشعب الجمهوري المعارض تقف عموماً إلى جانب العملية وتعتبر "لجوء الدولة إلى عملية غصن الزيتون ضرورة حتمية" وفق ما قال كمال كيليتشوار أوغلو زعيم الحزب، إلاّ أن سيزعين تانري كولد أحد نواب رئيس هذا الحزب لم يخف معارضته العملية.

وفي مقابل الدعم الواسع للعملية في عفرين، يقف ضدها حزب الشعوب الديمقراطي، ثالث الأحزاب التركية الممثلة في البرلمان، الذي اعتبرها "محاولة غزو" وتشاطره الرأي بقية الأحزاب

اليسارية التركية الصغيرة، التي تعلن موقفاً أخلاقياً مناهضاً للحرب فضلاً عن اعتبارها أن عملية عفرين ستلحق ضرراً بجهود حلّ المسألة الكردية في تركيا وهو موقف عبّر عنه أيضاً بيان وقّع عليه (170) مثقفاً وسياسياً وفناناً تركياً.

وتحرص أنقرة على التأكيد أن عمليتها العسكرية في منطقة عفرين لا تستهدف الأكراد في سوريا بل عناصر حزبي "العمال الكردستاني" و"الاتحاد الديمقراطي" والميليشيات التابعة لهما، وتحاول قدر المستطاع الحدّ من استفزازهم، وتقديم تبريرات لعمليتها، لذلك اعتبر الناطق باسم الرئاسة التركية إبراهيم كالن أن "تحركات تركيا تهدف إلى حماية أمنها القوي وليست موجهة بالتأكيد ضد الأكراد السوريين".

أما في المستوى الإقليمي والدولي فإن عملية "غصن الزيتون" التي بدأت في (20) كانون الثاني/يناير 2018 ما زالت تثير مواقف متباينة، حيث تمّت بالتفاهم بين الساسة الأتراك ونظرائهم الروس مع صمت من ساسة نظام الملالي الإيراني، يكاد يخفي معارضتهم إياها. لكن الأهم هو أن العملية اقترنت بتصاعد الخلاف التركي – الأميركي الذي استدعى إرسال الإدارة الأميركية إلى أنقرة كلاً من مستشار الأمن القومي هربرت ماكماستر ووزير الخارجية ريكس تيلرسون للتخفيف من حدّة الخلافات ومحاولة إعادة الثقة بين الحليفين الأطلسيين خصوصاً أن واشنطن تشعر بأن الروس أرادوا من عملية عفرين توريط الأتراك في عملية قد تصبح متدحرجة لتطاول النفوذ الأميركي في سوريا إذا ما وصلت إلى مناطق نفوذهم في منبج. لذلك يحاول المسؤولون الأميركيون طمأنة نظرائهم الأتراك حول مخاوفهم الأمنية وبدأوا يتحدثون عن المنطقة الآمنة بعمق 30 كيلومتراً داخل سوريا التي طالما طالبت أنقرة بإنشائها على حدودها الجنوبية مع سوريا.

وتختصر العملية العسكرية التركية في عفرين عمق الخلافات بين الساسة الأتراك والأميركيين، إذ يصرّ الأتراك على أن قواتهم وفصائل الجيش السوري الحر ستتوجه إلى منبج بعد السيطرة على عفرين، الأمر الذي تعارضه إدارة الرئيس دونالد ترامب، وتطالب أنقرة بأن تكون عمليتها محدودة في الزمان والمكان، لكن الساسة الأتراك يرفضون هذا التمديد برمّته، بالتالي فإن خطر الصدام بين القوات التركية والقوات الأميركية في منبج يبدو قائماً كاحتمال في ظلّ المعطيات الحالية، ونستبعد دخول الإدارة الأميركية في صدام عسكري مع تركيا سواء داخل سوريا أم خارجها، لذلك تلجأ حيناً إلى تدوير الخلاف معها وأحياناً تحاول إرضاءها، وفي الوقت ذاته لن

تتخلى الولايات المتحدة في مطلق الأحوال عن سياسة دعم ميليشيات وحدات الحماية الكردية عسكرياً في سوريا، وذلك لتثبيت نفوذها القائم هناك.

وتشير الخلافات والتجاذبات التي رافقت عملية عفرين بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا وإيران وتركيا، إلى أن الصراع في سوريا تحوّل إلى مرحلة جديدة، يحاول كل طرف استكمال وتثبيت نفوذه بعد إعلان استراتيجيته الجديدة الهادفة إلى إنشاء ما يشبه دويلة أو كياناً انفصالياً في منطقة الجزيرة السورية، عبر إعلانه العمل على تشكيل مؤلف من (30) ألف مقاتل، قوامه الأساسي عناصر ميليشيات "وحدات الحماية الكردية" مهمتها الانتشار على طول الحدود مع تركيا والعراق وعلى الضفة الشرقية لنهر الفرات، إلى جانب تأمينها ودعمها قاعدة "التنف" في الجنوب الشرقي من سوريا التي تضاف إلى عدد من القواعد والمطارات العسكرية في شمالها، بينما تحاول روسيا تأمين سيطرتها على منطقة الساحل السوري بدءاً من اللاذقية وصولاً إلى مدينتي حمص ودمشق بعد أن أقامت قواعد عسكرية بحرية وبرية ومطارات، وتثبت وجودها العسكري باتفاقية مديدة ومذلّة مع النظام السوري، تقرّ بتحوّل القوات العسكرية الروسية إلى قوة احتلال شبه دائم.

أما طهران فلم تستطع إخفاء تحفّظها على العملية التركية، على رغم أنها ضمنت الطريق الممتد من طهران إلى بيروت مروراً ببغداد ودمشق وتثبّت نفوذها في البوكمال في البادية السورية وفي المنطقة الممتدة من دمشق إلى بيروت حيث تنشر أكثر من (70) ألفاً من ميليشيات "حزب الله" اللبناني والميليشيات العراقية والأفغانية الموالية لها فضلاً عن قواعد ومصانع أسلحة وضباط ومقاتلين من الحرث الثوري الإيراني، والأهم هو أن ساسة نظام الملالي الإيراني لا يريدون أن تطلق يد تركيا في شمال سوريا، تخوّفاً من تأثير الدور التركي في مشروعهم التوسعي في سوريا والمنطقة العربية، إضافة إلى سعيهم لأن يكونوا أصحاب اليد الطولى الطليقة في الوضع السوري بالتعاون والتنسيق مع روسيا.

ولعل التحفظات الإيرانية على العملية التركية ظهرت إلى العلن، من خلال دعوة الخارجية الإيرانية إلى وقف العملية التركية. وترافقت بتصعيد ميداني عبر الهجوم الكبير الذي تقوده الميليشيات التابعة لها مع قوات النظام السوري في ريف حلب وإدلب، وسماح النظام السوري لمجموعات من ميليشيات الحماية الكردية بالعبور نحو عفرين. وبات موقف ساسة نظام الملالي

أقرب إلى موقف النظام السوري، سواء على المستوى الإعلامي الداعم لحزب "الاتحاد الديمقراطي" أم على المستويين الدبلوماسي والعسكري ووصل الأمر إلى توجيه الميليشيات التابعة لهم ضربات عسكرية لنقاط مراقبة خفض التصعيد التركية التي أنشئت في محافظة إدلب ونشر نظام الأسد وحدات دفاع جوي وصواريخ مضادة للطائرات في الخطوط الأمامية في ريفي حلب وإدلب. وتريد تركيا من عملية "غصن الزيتون" أن تستكمل ما بدأته في عملية "درع الفرات" التي توقفت عند أبواب منبج حيث بقيت تركيا الطرف الإقليمي الذي لم يرض بما حصل عليه في صراع تقاسم النفوذ على سوريا، إذ اكتفت مرغمة بمنطقة محدودة، تمتد من مدينة جرابلس إلى بلدة الراعي وصولاً إلى مدينة الباب، مع أنها تشعر بأنها أكثر الدول المعنية بالملف السوري إذ منعها كل من الأميركيين والروس من التقدّم باتجاه منبج عندما أطلقت عملية "درع الفرات" في 24 آب/أغسطس 2016، وأرغم ذلك المنع الساسة الأتراك على تغيير وجهتهم الغربية باتجاه التفاهم والتنسيق مع الروس والإيرانيين حيال الوضع في سوريا.

وامتدت تفاعلات العملية العسكرية في عفرين إلى ظهور خلافات بين كل من روسيا وتركيا وإيران والدول الضامنة والراعية لاتفاقات مناطق خفض التصعيد في سوريا، في الوقت الذي تشهد تصعيداً من روسيا وإيران لعمليات النظام السوري في محافظة إدلب وغوطة دمشق الشرقية، واستدعت هذه الخلافات الدعوة إلى قمة ثلاثية أخرى بين بوتين وأردوغان وروحاني في إسطنبول لترتيب الأوضاع وتسوية التفاهمات والتباينات من جديد.

وبصرف النظر عن حجم الخلافات الإقليمية والدولية حول العملية العسكرية التركية في عفرين فالمتضرر الوحيد من ذلك كله هم المدنيون السوريون، عرباً وأكراداً وتركماناً وسواهم الذين دفعوا ثمناً غالياً خلال السنوات السبع الماضية، ولكن في الصراع الدولي القائم على ما تبقى من سوريا لا يؤخذ الدم السوري بالحسبان بتاتاً. ويبقى أن السيناريو الأفضل هو التفاهم بين الولايات المتحدة وتركيا وروسيا حول ترتيب انسحاب مقاتلي ميليشيات الوحدات الكردية وسواهم في عفرين وهو أمر لا يبدو سهلاً، لأن المنتسبين إلى حزب "العمال الكردستاني" و"الاتحاد الديمقراطي" يسيطرون على هذه المدينة منذ سنوات والقاطنين فيها أشبه برهائن.

على الأكراد مواجهة الحقيقة

يخوض الأكراد ووسائل إعلامهم معركة عفرين بالتغريدات والبوستات على منصتي "تويتر" و"فايسبوك" ومن بيوتهم بالطريقة العاطفية ذاتها التي خاضوا بها معركة كركوك قبل أشهر قليلة، حيث يتساقط الأعداء على أسوارها، وهناك تعاطف أصدقاء الكرد معهم، في مقابل تخاذل دول قليلة عن نصرتهم إلى أن كانت النتيجة، بالنسبة إلى إقليم كردستان، اكتشاف وجود خيانة كبرى بعد فوات الأوان، لعبت مع الصمت الدولي دوراً رئيسياً في خسارة المدينة والانسحاب من كل المناطق المتنازع عليها في العراق.

والحقيقة هي أن مدينة عفرين، المكشوفة للطيران التركي، تعتبر ساقطة عسكرياً، وخلاصة العمليات العسكرية الجارية حالياً في المنطقة ستكون دخول الجيش التركي ومرتزقته من المسلحين السوريين إلى المدينة، أو تسليمها، في أحسن الأحوال، إلى نظام الأسد، بعد أن سلّمها الأخير "ذات تحرير" لحزب "العمال الكردستاني" قبل ست سنوات، على رغم أن خيار قبول تركيا بتسليمها للنظام أخذ يضيق مع مرور الوقت، إن لم يكن تلاشى فعلياً بعد أن أخذ الاعتداد بالقوة الأتراك إلى أقصى حدود، وأصبحوا لا يخفون هدفهم في الزحف عبر المنطقة الشريطية، حتى الوصول إلى حدودها مع العراق.

لقد نجح الأتراك في تحييد المجتمع الدولي، الذي اجتمع مجلس أمنه ولم يخرج بقرار أو حتى بيان يدين الهجوم التركي، ولم يدعو تركيا إلى وقف هجومها على المدينة، لا بل إن فرنسا – صديقة الكرد – التي عقد الاجتماع بناء على دعوة منها، أعلنت التزامها الكامل بأمن تركيا وسلامة حدودها.

لقد جاء ذلك الاجتماع تتويجاً لسياسة النأي بالنفس التي سبق الدول الرئيسية الفاعلة في الملف السوري، وعلى رأسها الولايات المتحدة وروسيا، التي اتخذتها في شأن العملية التركية في عفرين، في الوقت الذي تؤيد فيه، كلها من دون استثناء، ومن تحت الطاولة، العملية في شكل من الأشكال، على رغم تحالفها المعلن مع قوات الاتحاد الديمقراطي. ذلك التحالف الذي يقوم على أساس دعم الحزب لغرض محاربة "داعش" حصراً، من دون توسعته إلى حدّ جعله اتفاقية دفاع مشترك.

من جهة أخرى يميل ميزان القوة العسكرية لمصلحة الجيش التركي، الذي يكاد يطبق على منطقة عفرين من جهاتها الرئيسية، وقد منحته الأوضاع الدولية المذكورة دفعة جديدة، جعلته غير مستعجل في التقدم نحو المدينة، بل يقوم بالتركيز على خوض حرب استنزاف مع القوة المدافعة عنها، والتي تكاد خطوط إمدادها مقطوعة وستضطر إلى الاعتماد على مخزونها الاستراتيجي، مع الإشارة إلى أن سلاح الطيران، الذي لعب دوماً دوراً لمصلحة قوات "قسد" أو وحدات حماية الشعب التابعتين للعمال الكردستاني لن تعينه خلال المعارك الحالية، ولن تكون محايدة كذلك، بل سيلعب الطيران دوراً كبيراً ضده.

الكرد حالياً في أضعف أوضاعهم، فإقليم كردستان الذي طالما عوّلوا عليه، والذي أعادته منظومة العمال الكردستاني، وتحتل بعض أراضيه يعيش مخاضاً صعباً أدت به إلى الانكماش على نفسه والالتفات إلى معالجة جروحه في حين لا يسمع صوت لكرد تركيا بملايينهم اللهم سوء دعاتهم بالنصر للجيش التركي على الكرد في عفرين إضافة إلى حقيقة كون أبنائهم من ضمن عديد القوة التركية التي تهاجم المدينة.

إذاً لا يملك الكرد الكثير من الأوراق للعبها. والتعويل على بسالة المقاومة في عفرين لوحده سيكون مكلفاً للغاية، إذ سيتسبب باستمرار العمليات العسكرية وفي سقوط الكثير من الضحايا المدنيين بشكل خاص وإلحاق دمار بالمدينة، إلى أن ذلك كله لن يحرك المجتمع الدولي، الذي لا يزال صامتاً أمام مقتل مئات الآلاف من السوريين وزوال مدن سوريا بأكملها عن الخارطة، حيث لن يغيّر من الأمر كثيراً مقتل آخرين ودمار مدينة إضافية، على الكرد التفكير بحل ربما لا يزال متاحاً، ويحفظ لهم بقية مناطقهم التي يراد بها البشر مثلما سبق لإقليم كردستان أن احتوى الخيانة التي حدثت في كركوك وأنقذ ما يمكن إنقاذه.

إن اندفاعة حزب "العمال الكردستاني" بوجوهه المختلفة كـ "قسد" و"وحدات حماية الشعب" في أراض معظم سكانها من العرب، والمعارك التي خاضها الحزب على أراضي الآخرين استجابة لأجندات إقليمية ودولية، لا ناقة لكرد سوريا فيها ولا جمل، وقد أدت هذه المعارك، إلى جانب الخسائر البشرية الكبيرة في صفوف الكرد، إلى عدم إبقاء أصدقاء لهم في محيطهم السوري، الأمر الذي تتم ترجمته اليوم عبر مشاعر سلبية وعدم تعاطف تجاههم، أو صمت مطبق تجاه العدوان التركي على عفرين أو حتى رضا عنه، ذلك الصمت الذي التزمه الكرد تجاه هجمات العمال الكردستاني على الآخرين في غابر الأيام والذي يدفع الجميع ثمنه اليوم.

منبج تضع أنقرة أمام امتحاني
الإرادة والعلاقة بواشنطن

أعاد تساؤل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن سبب حشد الولايات المتحدة الأميركية كميات ضخمة من الأسلحة في الشمال السوري إلى دائرة الضوء مسألة التواجد العسكري الأميركي في سوريا والأهداف والخطط وراء ذلك.

يوجد في المناطق الذي يسيطر عليها الامتداد السوري لحزب "العمال الكردستاني" قرابة 20 قاعدة عسكرية أميركية بحسب ما ذكره مجلس الأمن القومي الروسي، وذكرت معلومات من أنقرة أن من بين القواعد المذكورة اثنتان جويتان.

ما يتم ذكره من معلومات حول الوجود العسكري الأميركي شرق الفرات في سوريا محدود للغاية، إذ يوجد ما يمكن اعتباره حملة تمويه كبيرة بشأن الأنشطة الأميركية داخل الأراضي السورية ولا معلومات موثّقة عن خطط وتحرّكات الولايات المتحدة حيال المنطقة.

ماذا تفعل القواعد العسكرية شرق الفرات السوري؟ هل تعمل على إنشاء مجموعة مسلحة جديدة تحت مسمى حرس حدود وضد من ستكون موجهة؟ هل تضع أسس "كيان انفصالي" هناك؟! الجواب أنه لليوم لم تظهر من شرق الفرات أي صور أو مشاهد أو أخبار واضحة تحمل معلومات توضيحية.

وصلت العلاقات التركية الأميركية إلى نقطة حرجة، خاصة بعد الكشف عن نوايا واشنطن، الهادفة لإنشاء قوات أمن حدودية تضم 30 ألف مسلح ينتمون إلى قوات سوريا الديمقراطية، التي يشكل عمودها الفقري الامتداد السوري لحزب "العمال الكردستاني" التركي.

أدان أردوغان، خطط الولايات المتحدة التي تطمح إلى تشكيل قوة مسلحة، مشيراً إلى أن "الدولة التي كنا نعتبرها حليفاً لنا، تصر على إقامة جيش إرهابي على حدودنا" كما تساءل عن الغاية الكامنة وراء تأسيس هذا الجيش "الإرهابي" على الحدود التركية، مؤكداً أن مهمة تركيا تقتضي تدمير هذا الجيش قبل إنشائه.

في 20 كانون الثاني/يناير أطلقت تركيا عملية "غصن الزيتون" في عفرين الواقعة شمال غربي سوريا لتطهير المنطقة من المسلحين التابعين لحزب "العمال الكردستاني".

وتكثفت الزيارات الدبلوماسية التي قام بها ممثلون عن واشنطن لتركيا بهدف منع تصاعد التوتر في العلاقات الثنائية، ويسعى الجانبان التركي والأميركي لتقريب وجهات النظر في شأن عدد من القضايا الخلافية، خصوصاً بشأن سوريا ومكافحة مجموعات إرهابية.

اتخذت علاقات تركيا مع الولايات المتحدة منحى تصعيدياً غير متوقع خلال اجتماع استمر ثلاث ساعات ونصف الساعة في العاصمة التركية أنقرة بين الرئيس التركي ووزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون، الشهر الماضي (شهر شباط).

اللافت أن الوزير الأميركي ذهب للقاء الرئيس التركي دون مساعدين أو مترجمين من وزارة الخارجية وقام بالترجمة وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو في تخطّ للممارسات الدبلوماسية العادية، وتعليقاً على هذه الخطوة قال المتحدث السابق باسم وزارة الخارجية الأميركية أنها "خطوة مغامرة إلى أبعد حد" لأن الولايات المتحدة لا تملك أي وسيلة للاعتراض على أي خلاف قد يحدث في المستقبل، حول الوعود التي قطعتها.

وبعد أسابيع من توتر آثار مخاوف من مواجهة عسكرية، حاولت الولايات المتحدة وتركيا، احتواء الخلافات المتفاقمة بينهما في شأن ملفات عدة أبرزها سوريا ومصر مدينة منبج التي وسعت الهوّة بين الطرفين، واعتبر احتواء الخلافات أولوية للمرحلة المقبلة، وذلك بعد محادثات تيلرسون الشاقة في أنقرة.

وأكد أردوغان، أنه تلقى عرضاً من تيلرسون، يقضي بإخراج عناصر حزب "الاتحاد الديمقراطي" (الجناح السوري لحزب "العمال الكردستاني") من منطقة منبج، مقابل تقاسم السيطرة

الأمنية على المنطقة بين أنقرة وواشنطن، وجاء ذلك خلال إجاباته على أسئلة الصحافيين الذين رافقوه في الجولة التي قام بها إلى غرب أفريقيا أواخر الشهر الفائت (شهر شباط).

مثلت منبج بموقعها الجغرافي وكونها أكبر كتلة ديموغرافية، هي عقبة أمام المشروع الانفصالي ويمكنها أن تكون جسراً يربط بين القطاعات الثلاثة لمشروع الأقلية الكردية، الجزيرة وعين العرب وعفرين، حيث يتصل قطاعا الجزيرة وعين العرب، بعد سيطرة الأكراد على الشريط الحدودي مع تركيا كاملاً، ويبقى الجيب ما بين ضفة الفرات الغربية وعفرين، والذي يبدأ بمنبج التي سيطروا عليها قبل عامين وجرابلس شمالها، مروراً بالباب التي تسيطر عليها اليوم قوات المعارضة السورية بعد طرد تنظيم "داعش" بدعم تركي دولي، وصولاً حتى أعزاز التي تسيطر عليها أيضاً قوات المعارضة السورية.

بعد سيطرته على منبج يكون الامتداد السوري للعمال الكردستاني قد تجاوز نهر الفرات في مناطق عربية تاريخياً، لا تملك منها الأقلية الكردية أي امتداد تاريخي أو اجتماعي أو ديموغرافي، فأكثر من 93 في المئة من سكان منبج هم من العرب ويقطنها أيضاً التركمان والأكراد والشركس.

تقع منبج في قلب المنطقة التي يريد بعض أكراد سوريا إقامة حكم ذاتي فيها "مبدئياً" وهذا ما يفسر الإصرار التركي على استعادتها "لأهلها العرب" بعد إخراج تنظيم "داعش" من الباب خلال عملية درع الفرات قبل عامين، فقد كانت عملية درع الفرات التركية نقطة تحوّل في الحرب السورية ولأول مرة، أظهرت تركيا وجوداً في سوريا من خلال الإدارة المباشرة لمجموعات المعارضة المعتدلة في الميدان وممارسة عناصر القوة الصلبة.

وكشف جاويش أوغلو في حديث لصحيفة "دي تسايت" الألمانية قبل أيام اتفاقاً مع الأميركيين على تحقيق الاستقرار في منبج، والمدن الواقعة شرق الفرات وأضاف أن تنظيم "ب ب ل/بي كا كا" يسيطر على 35 في المئة من الأراضي السورية، وأن غالبية السكان في المدن الخاضعة لسيطرة الإرهابيين في سوريا من العرب.

لا يمكن عدم ملاحظة أن التواجد العسكري الأميركي في سوريا دخل في مرحلة اضطراب فتوجّه مجموعات تنظيم "ي ب ل" التي تدّعي محاربتها تنظيم "داعش" إلى عفرين، أدّى إلى

انهيار التمييز الذي عبّر عنه الأميركيون بالقول إن المجموعات الموجودة في عفرين، ليست من بين تلك التي ندعمها في مكافحة "داعش" وهو الأمر الذي يكشف أن "بي كا كا" هي نفسها "ي ب ك".

سبق وكشفت صحيفة "وول ستريت جورنال" الأميركية من مخاوف لدى واشنطن من تفكك القوات الكردية التي تدعمها على الأرض ونقلت الصحيفة عن جنيفر كافاريلا المتخصصة في الشأن السوري بمعهد واشنطن للدراسات قولها: "هذه النتيجة حتمية، اتبعت الولايات المتحدة استراتيجية ساذجة عندما وضعت كل البيض في سلة واحدة خلال الحرب السورية".

يبقى القول إنه من الصعب توقّع صورة صفقة دائمة في سوريا تكون مرضية لكل من تركيا والولايات المتحدة، والأرجح احتمال أن تقنع واشنطن حلفاءها الأكراد السوريين على نحو ما بالانسحاب إلى الضفة الشرقية لنهر الفرات "بادئ الأمر".

الأكراد قلقون من تحوّل في الموقف الأميركي

شكل دخول الجيش التركي وفصائل المعارضة السورية الموالية له، مدينة عفرين في شمال غربي سوريا، إحدى العلامات الفارقة في الحرب السورية الممتدة من آذار عام 2011 إذ دقّ إسفيناً في مشروع "الفيديرالية الديمقراطية" التي أعلنها حزب "الاتحاد الديمقراطي" وحلفاؤه بدايات عام 2016.

فلطالما بقي المشروع الفيديرالي "الكردي" هاجساً لحكومات كل من سوريا وتركيا وإيران والعراق (أي الدول التي تتواجد فيها قضية كردية مشابهة) وبالتحديد بعد تنامي علاقات الإطار العسكري للفيديرالية؟ قوات سوريا الديمقراطية، مع الولايات المتحدة الأميركية، وذلك بعد حروبهما المشتركة ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" حتى إتمام السيطرة على عاصمتها الرقة، وخصوصاً أن المنطقة التي تسيطر عليها "سوريا الديمقراطية" تعتبر خزاناً نفطياً ومائياً مهماً لكل سوريا، إضافة إلى وفرة الغاز والمحاصيل الزراعية، حتى اصطلح على تسمية هذه المنطقة بـ "سوريا الغنية".

تركيا هي الأكثر حماسة لضرب هذا "المشروع" وذلك بسبب الارتباط الفكري بين حزب "الاتحاد الديمقراطي" (السوري) وحزب "العمال الكردستاني" (التركي) الذي يخوض صراعاً مسلحاً مع الجيش التركي منذ ثمانينيات القرن الماضي خلّف مئات الضحايا من الطرفين كما تعتقل زعيم الحزب عبد الله أوجلان في سجن جزيرة إيمرالي التركية منذ عام 1999. لهذا السبب جمعت أنقرة الآلاف من مقاتلي المعارضة السورية وخاضت حربها الأشرس منذ اندلاع الأزمة السورية وذلك في حملة أسمتها "غصن الزيتون" في استغلال غريب لرمزية الاسم ومدلوله السلمي،

وحشدت أعتى أسلحتها لتحقيق نصر مدوّ، وكان لها ما أرادت حين أعلنت سيطرتها على مدينة عفرين بعد قرابة الشهرين من المعارك الدامية.

من الواضح أن تركيا لن تكتفي بما حققته حتى الآن، فهي تعيش نشوة انتصارها وتريد استثمار فائض القوة التي لديها باستكمال خططها التي أعلن عنها مسؤولو الحكومة التركية في أكثر من مناسبة، حيث ينوون التوجه إلى مدينة منبج وهي منطقة الوجود الأميركي الوحيدة في غرب نهر الفرات.

عملية "غصن الزيتون" لم تكن لتتم لولا الضوء الأخضر الروسي، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية قدّمت أنقرة تنازلات "مؤلمة" لصالح موسكو وطهران خلال جولات "آستانة" المتكررة حيث بات من الواضح أن هناك صفقة ما تخلت أنقرة بموجبها عن دعم الفصائل المسلحة في الغوطة الشرقية لدمشق مقابل دعم روسي وغضّ نظر إيراني، وكبح جماح سوري للعملية التركية.

وفي سبيل استكمال خططها لإنهاء مشروع الفيديرالية فإن تركيا مستعدة لتقديم تنازلات أكبر للولايات المتحدة من تلك التي قدمتها لروسيا.

بالنسبة للمصالح المشتركة الأميركية التركية فالبلدان من الأعضاء المؤسسين لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، كما عقدا اتفاقية عام 1969، سمح بموجبها لواشنطن بإقامة ست وعشرين قاعدة عسكرية، من أهمها قاعدة إنجرليك أضخم القواعد الجوية للحلف الأطلسي على الأراضي التركية.

الولايات المتحدة تسعى لتجنب مواجهة مباشرة بين الجيش التركي والقوات الخاصة الأميركية التي تواصل العمل مع الكرد، وفي سبيل ذلك تواصل التعهد لتركيا بمعالجة مخاوفها الأمنية المتمثلة بخطر حزب "العمال الكردستاني" (البلدان يضعانه على لائحة الإرهاب)، وكذلك حثّ الكرد على ضبط النفس وتقديم الوعود بمواصلة التعاون، ما يخلق حالة شك من الحليفتين في شأن النيات الأميركية في سوريا.

معركة عفرين زادت من نسبة القلق الكردي تجاه الموقف الأميركي، فبعد رفض كردي لعرض موسكو يفضي بتسليم المدينة للحكومة السورية والتي يبدو أن هدف الكرد منها كان التعويل على موقف أميركي مخالف لما حصل لاحقاً، طلبت وحدات حماية الشعب العون من الجيش

السوري، وكذلك دعت الإدارة الذاتية في عفرين الحكومة السورية للدفاع عن المدينة لمواجهة العملية التركية.

الموقف الأميركي غير الثابت هذا يعطي في المقابل أملاً لتركيا بإمكان تغييره لمصلحته، مقابل تنازلات واقعية مستعدة أن تدفعها من أجل ضرب مناطق تواجد "العمال الكردستاني" في كل من منبج، غرب الفرات ومناطق كوباني/عين العرب، تل أبيض ومحافظة الحسكة شرق نهر الفرات إضافة إلى منطقة "شنكال" في شمال العراق.

فائض القوة التركية كان قد بدأ منذ نجاح الرئيس التركي بإفشال الانقلاب الذي حصل في تموز من العام 2016 وشكّل فرصة ذهبية لأردوغان للانتقام من خصومه في الداخل، فاعتقل المئات من عناصر الجيش التركي، ومنهم قيادات اتهمهم بالولاء للزعيم المعارض فتح الله غولن الذي يعيش في الولايات المتحدة. تمّ اعتقال العديد من قيادات حزب الشعوب الديمقراطي (الموالي لحزب "العمال الكردستاني") وسار بخطى أسرع من مشروعه لتعديل الدستور ومنحه صلاحيات أكبر لرئيس الجمهورية في محاولة لتكريس سلطته وصولاً إلى انتخابات عام 2018 والتي يعتبرها أردوغان محطة مفصلية في حكمه الممتد منذ عام 2003.

تركيا تريد استثمار ما تعيشه الآن من انتصارات ولغاية انتخاباتها القادمة، إذ تحصّن جبهتها الداخلية، وتحافظ على أمنها القومي عن طريق توازن في علاقتها مع القوتين العظميتين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الروسي.

لكن من الصعوبة بمكان إرضاء هذين "القطبين" خصوصاً في منطقة تنافس بالغة التعقيد. وعليه، فإن أنقرة ستضطر في نهاية الأمر إلى اختيار الأقرب إلى مصالحها، وبالتالي خسارة دعم الثاني.

في احتلال عفرين

لعبت الظروف العربية والدولية لمصلحة أردوغان، فاحتل عفرين وبدأ التطهير العرقي في المنطقة تماماً مثلما كان يفعل السلاطين "الخلفاء". كان حلمه قبل سبع سنوات أن ينصّب حاكماً موالياً له في سوريا، لم يترك وسيلة إلاّ استخدمها لتحقيق هذا الحلم. سلّح عشرات آلاف المرتزقة من مختلف أنحاء العالم. أمّن لهم كل ما يحتاجونه من سلاح ومعدات ومعسكرات تدريب. باسمهم عقد تحالفات إقليمية ودولية لمساندتهم. نظّم لهم المؤتمرات في أنطاليا وإسطنبول وأنقرة. رعا تحركاتهم السياسية في أوروبا وأميركا. تزعّم مئة دولة باسم "أصدقاء سوريا"، استغل مسألة النازحين وفقرهم وحاجتهم إلى مأوى ليبتزّ الاتحاد الأوروبي ببلايين الدولارات، مهدداً بفتح الحدود كي يتدفقوا إلى القارة القديمة المصابة بـ "الإسلاموفوبيا". راهن على الإخوان المسلمين وهو منهم لقيادة "الصحوة الإسلامية" في العالم العربي بدءاً من دمشق فمنها انطلق كل الفاتحين لتأسيس إمبراطوريتهم في الشرق، ومنها انطلق السلطان سليم والسلاطين الآخرون ليصلوا إلى أوروبا.

اختلف الزمان ووزعت جغرافيا السلطنة التي نشأت على أنقاضها دول وممالك، واندثرت الإمبراطوريات لكن دمشق ما زالت تشكّل واسطة العقد في المشرق الذي يتعرض لغزوات واحتلالات لم تتوقف منذ تفكيك السلطنة مطلع القرن الماضي، وما قبله. ولنتذكر الحروب الصليبية والاحتلال الفرنسي، بالتفاهم مع بريطانيا. وطبعاً لا ننسى احتلال فلسطين وإنشاء دولة إسرائيل لتكون أهم قاعدة لتقاسم المشرق وإخضاعه.

في الراهن، وبعد احتلال عفرين، ينتظر أردوغان التفاهم مع ترامب لتقاسم النفوذ في سوريا، بعدما تخلت روسيا عن تعهدها حماية المنطقة، وانشغلت دمشق في جبهتها الجنوبية ويطرح التفاهم على أساس تخلي واشنطن عن الأكراد وإتاحة الفرصة أمام الرئيس التركي "أن ينظف

منطقة الحدود منهم، مقابل تعاونه في تنفيذ المخطط الأميركي القديم المتجدد في قطع طريق طهران – دمشق – بيروت وتغيير النظام السوري، في إطار استراتيجية أوسع لتنفيذ "صفقة القرن".

هذا السيناريو الذي أعلنته الولايات المتحدة وتعمل على تنفيذه، يحتاج إلى تحييد روسيا والقضاء على "إنجازاتها" في سوريا، كما يحتاج إلى معارك كثيرة، معارك قد تتحول إلى حروب داخلية تطاول أكثر من دولة في الإقليم. فأكراد تركيا (يقدر عددهم بعشرين مليون) لن يقفوا متفرجين طويلاً على مأساة عفرين وجوارها. وتحركهم في الداخل سيأخذ طابعاً عنيفاً، لأن الطرف الآخر في المعادلة جرت تعبئته ضدهم منذ سنوات، فضلاً عن خوضهم حرب عصابات منذ ثمانينيات القرن الماضي للحصول على بعض حقوقهم. في معنى آخر لن تعود علمانية أنقرة تفيدها، بعدما دمّرها أردوغان وبدأ "الإخوان" يقودون الرأي العام، وقد استولوا على الصحافة والإعلام وأصبحوا في مواقع المسؤولية في مؤسسات الدولة والأمن والجيش الذي كان حامي العلمانية ذات يوم. المسألة الكردية بالنسبة إلى الولايات المتحدة وتركيا تشكّل أساس التفاهم على تقاسم النفوذ في سوريا. وهناك طرف يدعو إلى الإفادة من التجربة العراقية لإيجاد حلّ وسط يرضي الطرفين، فإقليم كردستان المنفصل عملياً عن بغداد على علاقة جيدة مع واشنطن وأنقرة، ولا شيء يمنع أكراد الشمال السوري من تأسيس كيان مماثل خاص بهم، إذ أعلنوا إدارتهم المحلية فيه بالتعاون مع الأميركيين. وقد يشكل إنشاء هذا الكيان حلاً موقتاً للخلاف بين الدولتين. لكن نتائجه ستكون كارثية على الأمد البعيد بالنسبة إلى أنقرة ودمشق معاً. فالإقليم الموعود سيكون اللبنة الأولى لتقسيم سوريا ومعها تركيا والمشرق وبداية لانهيار أحلام أردوغان.

احتلال عفرين والسعي إلى التقسيم وصفة سحرية لتجديد الحروب في سوريا وعليها.

بعد عفرين، لا مفر
من صفقة بين أنقرة وواشنطن

حجزت تركيا "حصتها" في الخريطة السورية بعد دخول قواتها مدينة عفرين ونواحيها ممّا بدّد حلم الكرد في "الفيديرالية الديمقراطية لشمال سوريا". وتباهى رئيس الوزراء بن علي يلدريم بأن المناطق الواقعة غرب الفرات "باتت شبه مطهّرة من التنظيمات الإرهابية". والهدف المقبل كما حدده رئيسه رجب طيب أردوغان هو القضاء على "التهديد الإرهابي" في منبج وشرق النهر من عين العرب وتل أبيض ومحافظة الحسكة وحتى القامشلي وشمال العراق. لن توقف أنقرة عملياتها حتى طرد "وحدات حماية الشعب" من الحدود الجنوبية إذا لم تتوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة على خطة لإخراج هذه "الوحدات" من منبج. إنها ذروة شعور أنقرة بفائض القوة. إنها خلاصة ابتعاد الرئيس أردوغان في السنتين الأخيرتين عن شعارات "الثورة السورية". لم يعد يعنيه سوى الحرب على حزب "العمال الكردستاني" و"فرعه" في بلاد الشام، حزب "الاتحاد الديمقراطي". وكان بدّل سياسته في الداخل والخارج جذرياً. اقترب من روسيا وابتعد عن حلفائه التقليديين، تخلى عن فترة السلام التي عمّت بلاده بعد التفاهمات مع عبد الله أوجلان زعيم الحزب في معتقله. واغتنم فرصة فشل الانقلاب صيف 2016 ليجدد حربه على الحركة الكردية. ودغدغ مشاعر الحركة القومية المتشددة، فوقفت إلى جانبه في معاركه لتصفية مراكز القوى في صفوف حزب "العدالة والتنمية" ولتصفية خصومه من قوى إسلامية أخرى، خصوصاً حركة الداعية فتح الله غولن، وقوى وأحزاب ليبرالية وعلمانية، وأحكم قبضته على القضاء والمؤسسة العسكرية والإعلام إلى أن عدّل الدستور الذي منح سلطات واسعة لمنصب رئيس الجمهورية.

بعد دخول عفرين لم يقض أردوغان فقط على حلم الكرد في ربط "إدارتهم" لهذه الناحية أو هذا "الإقليم" بـ "إدارتي" إقليمي الجزيرة والفرات، في إطار "الفيديرالية" التي ينشدونها، بل خطا للمرة الأولى من سبع سنوات على انفجار الأزمة في سوريا، نحو تنفيذ وعيده. كان قبل ذلك أغرق الساحة الإعلامية بتصريحات وتهديدات وزعها شمالاً ويميناً. لكن الوضع بدأ يتبدل منذ نحو سنتين، بعد تقدّم قواته نحو الباب وجرابلس وعفرين أخيراً. لم يعد الغموض والارتباك يلفان مواقفه السياسية. أمسك بمقاليد السلطة في الداخل وتحوّل رقماً صعباً تحتاج إليه موسكو وواشنطن أيضاً. من هنا يجب الأخذ على محمل الجد إعلانه في ذروة "نصره" الأخير أن قواته ستواصل حربها حتى إخراج "وحدات حماية الشعب" من منبج وصولاً إلى القامشلي وسنجار في العراق علماً أن مثل هذا "المشروع" دونه عقبات لم تعترض حربه على عفرين. لقد أفاد في عملية "غصن الزيتون" من سكوت الأميركيين الذين أبلغوا حلفاءهم الكرد أنهم ليسوا موجودين غرب النهر وليسوا معنيين تالياً بالدفاع عن هذه المنطقة. مثلما أفاد أيضاً من غطاء روسيا التي وظفت مقعده إلى جانبها في آستانة لترسيخ مشروعها في بلاد الشام. وأبرمت معه "صفقات" مقايضة لم تكن حلب أولها ولا إدلب أو الغوطة الشرقية لدمشق آخرها، في مقابل إطلاق يده ضد "الوحدات" الكردية شمال سوريا. وليس من باب المصادفة أن تدور معركتا الغوطة وعفرين في توقيت واحد! وأفاد أيضاً وأيضاً من تفاهمه مع إيران التي لا ترغب في تنامي الشعور الاستقلالي للكرد. ويقلقها قيام "إدارات" مستقلة عن دمشق ونظامها الذي بذلت الكثير في سبيل بقائه واستمراره – فيما هي منشغلة أكثر فأكثر في صراعاتها الداخلية.

يدرك الرئيس التركي جيداً أن خريطة "تقاسم" سوريا باتت واضحة المعالم: غرب البلاد ودمشق والمدن الرئيسة وساحلها للنظام ومن خلفه روسيا وإيران، والشمال لتركيا. والشرق والشمال الشرقي للكرد ومن خلفهم الولايات المتحدة، والجنوب للأردن وإسرائيل. ويعرف المتصارعون حدود نفوذهم ولا مجال لارتكاب أخطاء تدفع هؤلاء "الكبار" إلى التصادم المباشر لتعديل هذه الحدود، وحتى موسكو التي تخوض معركة سياسية قاسية مع واشنطن وتصرح كل يوم بأن القوات الأميركية قوات احتلال، عبّرت بوضوح أنها ليست معنية بقتال هذه القوات، بل جلّ ما تبغي هو استمرار التنسيق تفادياً لأي حادث غير مقصود. ومهما بلغت حدّة الأزمة السياسية بين الرئيس أردوغان وإدارة الرئيس ترامب بسبب موقفها الداعم لـ "قوات سوريا الديمقراطية"، لا يمكن للزعيم التركي أن ينظر إلى تدخّل أميركا "احتلالاً" وغير قانوني، في حين يتناسى تدخّله

أيضاً في الشمال السوري الذي تعدّه دمشق احتلالاً وغير قانوني، كما هي حال قواته في قاعدة بعشيقة شمال العراق الذي تنادي حكومته يومياً بخروجه منها.

من هنا لا يمكن الرئيس أردوغان دفع قواته نحو منبج وما بعدها من دون التفاهم أو الاتفاق مع واشنطن. صحيح أن الدولتين الكبريين، روسيا والولايات المتحدة، تحتاجان إلى بلاده وموقعها وقوتها وعلاقاتها في الميدان السوري، لكنه لا يمكنه أن يواصل نهج سياسة متوازنة بين هاتين الدولتين، خصوصاً في حمأة تصادمهما المتصاعد يومياً. ولعل الظروف التي رافقت حربه على عفرين توفّر مساحة لحوار جدي مع إدارة الرئيس ترامب التي لم تغلق باب التفاهم على تسوية للوضع في منبج. ثمّة مصلحة مشتركة لإبرام اتفاق واسع بين الطرفين. تدرك أنقرة جيداً أن حضور الأميركيين باقٍ في مناطق شمال شرقي سوريا وشمال العراق عسكرياً وديبلوماسياً. وإن إدارتهم التي يحتل المتشددون مواقعها تدريجاً بعد مايك بومبيو وجون بولتون ستزداد تمسكاً بالقواعد العسكرية في هذين البلدين، خصوصاً أنها لن تترك المنطقة ساحة للرئيس فلاديمير بوتين، بل ستحتفظ بأفضل أراضي سوريا مياهاً وزراعة ونفطاً. وستظل تطل على نفط العراق والخليج، خصوصاً أيضاً أنها تصعّد يومياً مواجهتها مع إيران. ولا تزال تصر على قطع الجسر القائم من طهران إلى شاطئ المتوسط عبر الحدود بين العراق وسوريا، مثلما تدفع بأوروبا من أجل تعديل الاتفاق النووي وتطويق تمدّد الجمهورية الإسلامية في الشرق الأوسط ووقف برنامجها الصاروخي.

ولا شك في أن تقليص نفوذ الجمهورية الإسلامية في المنطقة، يخدم مصلحة تركيا مثلما يخدم مصلحة أميركا وحلفائها التقليديين في المنطقة العربية. ويمكن لواشنطن أن تقدّم ضمانات فعلية إلى أنقرة في شأن مستقبل الحركة الكردية والحدّ من طموحاتها الاستقلالية. وليس أدلّ على ذلك من موقفها المعارض الاستفتاء في كردستان واستقلال الإقليم. ويمكنها بالتعاون مع قادة الإقليم العمل على ضبط انتشار حزب العمال من سنجار إلى شرق سوريا، هذه المعطيات تمثّل فرصة لفتح باب الصفقة بين واشنطن وأنقرة توفّر على الرئيس أردوغان خوض معركة طويلة ومكلفة أياً كانت قدرات جيشه. إلى ذلك إن مواصلته الحرب ستثير مشاعر الكرد في الداخل التركي وخارجه. وقد بعث متظاهرون في ديار بكر احتفالاً بعيد النوروز، بتحذيرات إلى أنقرة بأنها تجازف بإثارة العنف في الداخل إذا واصلت هجومها في سوريا. وتوفّر الصفقة على أردوغان أيضاً الخروج من "أسر

التحالف الثلاثي" مع موسكو وطهران وقواعده وإملاءاته، فلا يظل يحتاج إلى "شريكي الضرورة" في كل خطوة باتجاه سوريا.

حتى الآن نجح أردوغان في إطلاق يد الجيش في الحرب على حزب العمال وعلى "وحدات حماية الشعب" ولم يقصر في ضرب رموز القوة السياسية الكردية، حزب الشعب الديمقراطي الذي دخل البرلمان في انتخابات 2015 لكن حزب أوجلان لم يتردد في التمدّد وربط الجبهة الشرقية (التركية) بمناطق انتشار الكرد شمال شرقي سوريا، عبر دخول مناطق سنجار ونواحيها بداعي الدفاع عن الإيزيديين في هذه المنطقة بعد انتشار "داعش" فيها وارتكابه الفظائع في هذه الأقلية الدينية. ولا شك في أن الرئيس التركي يدرك خطورة الطوق الذي ضربه حزب العمال شمال الحدود الجنوبية لبلاده. لذلك لم يتوان عن التهديد بنقل المعركة إلى سنجار أيضاً، وهو ما رفضته بغداد التي عبّرت عن معارضتها التدخّل العسكري التركي في سنجار حيث تعتقد أن نحو أربعة آلاف من "العمال" ينتشرون في هذه المنطقة. ولا تخفي "وحدات حماية الشعب" مشاركة عناصر كردية تركية في حربها على "داعش". إن نقل المواجهة بين أردوغان وحزب أوجلان خارج تركيا خطوة خففت عن كاهل الطرفين بعض أعباء المواجهة في مسرح العمليات الداخلي. لكن هذا الوضع لن يدوم بعد حرب عفرين. ومن مصلحة أنقرة، في عزّ نشوتها بفائض القوة، أن تبحث عن صفقة سياسية مع واشنطن يتحمل بموجبها الطرفان مسؤولية الحفاظ على مناطق انتشار قواتهما بعيداً من عودة النظام السوري وحلفائه إليها، ومن دون هذه الصفقة التي لا تبدو مستحيلة، لن يكون سهلاً على الرئيس أردوغان دفع "غصن الزيتون" نحو منبج التي تجوبها الآليات الأميركية إلى جانب "قوات سوريا الديمقراطية".

مناطق نفوذ جديدة
في شمال سوريا المتشظية

التقى الروس والإيرانيون والأتراك في أنقرة للبحث في توزيع مناطق النفوذ في سوريا، وهذه تشظت على وقع سبعة أعوام من العنف، فمع بتر قدرات "داعش" في شرق سوريا، واضطرار الثوار في محيط دمشق على وقع سيل من القصف، إلى مغادرة معقلهم في الغوطة، تتجه الأنظار إلى الشمال السوري: إدلب في شمال الغرب وهي المحافظة اليتيمة اليوم في أيدي الثوار المعارضين للأسد، مروراً بعفرين، وهي في أيدي أنقرة، إلى المناطق الواقعة أكثر إلى الشرق والتي يديرها الأكراد على طول الحدود التركية، وفي الصحراء على ضفاف الفرات.

وتغيّر في الشمال وجه مناطق النفوذ القديمة مع العملية العسكرية التركية في عفرين. ولكن ما هم الأتراك والإيرانيون والروس فاعلون في منبج؟ وكيف سيديرون مدينة تل رفعت؟ وكيف سيبسط نظام الأسد سلطته إلى مناطق خارجة عليه، إثر استعادة الغوطة؟ وتدور عجلة التفاوض حول منبج وغالبية سكانها من العرب في وقت يوجه الأكراد دفتها، بين الأميركيين والأتراك على أمل بلوغ اتفاق يقضي بدوريات أميركية وتركية في المدينة هذه، إثر طرد المقاتلين الأكراد إلى المشرق. ولكن البنتاغون يعارض التخلي عن الميليشيات الكردية، وهي كانت رأس الحربة في الحرب على "داعش" وحين استقبل وفداً كردياً، اقترح الرئيس الفرنسي أن تشارك بلاده في المفاوضات التركية – الأميركية ولكن أنقرة رفضت الاقتراح.

وترمي الاستراتيجية التركية إلى حمل الأميركيين على التخلي عن حلفائهم الأكراد، وإذا أخفقت مساعي إقناعهم، ترى أنقرة أن لا مناص من عملية عسكرية و"استهدفت قذائف مدفعية قاعدة أميركية في جوار كوباني قبل أيام" يقول ديبلوماسي أممي. وسقط جندي أميركي وآخر

بريطاني قبل أسبوع في انفجار سيارة مفخخة أثناء مرور دورتيهما في جنوب منبج، فإثر فوزها في عفرين صارت تل رفعت في مرمى الحملة التركية على الأكراد، ولكن على نحو ما حصل في عفرين، تقتضي الحملة هذه موافقة روسية، فروسيا تحكم القبضة على الأجواء السورية، ولكن تركيا إلى اليوم لم تتوصل إلى اتفاق مع موسكو حول تل رفعت. وسيطر مؤيدو الأسد من جديد على المدينة، إثر انسحاب سريع للميليشيات الكردية. ويدور الخلاف على القاعدة الجوية في منغ، في جوار تل رفعت. ولا ترغب موسكو ودمشق في التنازل عن القاعدة هذه للأتراك والثوار المعادين للأسد المقربين من أنقرة.

ولكن هل ستتواصل فصول التعاون بين أنقرة وموسكو في شرق الفرات؟ نعم، إذا أفلحت تركيا في إبرام اتفاق مع واشنطن على مصير الميليشيات الكردية. وفي غياب مثل هذا الاتفاق، لا يستبعد اندلاع مواجهات بين حلفاء في "الأطلسي" (أميركا وتركيا). ففي الشرق على الحدود مع العراق، توشك ميليشيات شيعية عراقية على دخول سوريا لتعقّب خلايا "جهادية". وكانت حملة اقتلاع "داعش تباطأت بعد اضطرار الأكراد إلى نقل قواتهم من الجهة الشرقية على مقربة من دير الزور، إلى عفرين للمشاركة في صدّ الهجوم التركي، ويساهم وصول الميليشيات الشيعية العراقية إلى شرق سوريا في تعزيز المحور الإيراني الذي تريد واشنطن الحؤول دون توسعه ولكن هل يسحب ترامب قوات بلاده (2000 جندي) من سوريا؟ يبدو أن ترامب يرمي من التلويح بالانسحاب إلى تسديد حلفاء عرب ثمن بقاء قوات أميركية في سوريا وإعمار الشمال.

ولا شك في أن تركيا تحتاج إلى مرابطة أميركية طويلة الأمد في سوريا، فتشاركها في الدعوة إلى رحيل الأسد في وجه الروس والإيرانيين. ولكن في انتظار اتفاق مرتقب بين واشنطن والميليشيات الكردية يبدو أن أنقرة عازمة على التوغل أكثر في الشرق ومتابعة حملتها على الأكراد. وتنذر بوقوع هجمات جديدة من الجدار الفاصل مع سوريا في رأس العين وتل أبيض. وتبدو مشترياتهم من المعدات العسكرية الدقيقة الشكوك جعل غاياتهم وما يسعون إليه.

وينظم الجنود الفرنسيون دوريات في الشمال، ولكن أنقرة لم تتستر على غضبها من لقاء ماكرون مع الأكراد. ولذا سرّبت السلطات التركية إلى الصحافة مواقع انتشار (70) جندياً من القوات الخاصة الفرنسية في المنطقة. ويقول ديبلوماسي فرنسي: "إذا أرسلنا مزيداً من القوات لمساعدة الأكراد، اندلعت مشاكل مع الأتراك في وقت أن استخباراتهم هي التي أطلقت سراح 4

رهائن فرنسيين في 2014 في عيد الفصح. واليوم الأتراك غاضبون" و"يرغب القادة العسكريون الفرنسيون في بقاء العين على الجهاديين في سجون الأكراد والطلقاء منهم في المنطقة هذه". يقول محلل، وعلى رغم أن الأكراد يرفضون الإقرار بإمكان هذه الخطوة قد يميلون إلى الإفراج عن بعض الجهاديين، أو تسليمهم إلى دمشق وهذا ما تريد فرنسا تفاديه. وطهران تقف موقف المتفرج في معارك الغوطة وفي الهجوم التركي على عفرين. ويرغب الأتراك والروس في ثباتها على هذا الموقف. وفي جنوب حلب حيث نشرت تركيا قواتها تحتاج أنقرة بقوة إلى تقليص المرابطة الإيرانية و"الحزب الإلهية".

خيار تركي محتمل، إعادة إنتاج "حرس القرى" في عفرين

برعت تركيا خلال مراحل الصراع الذي خاضته ضد حزب "العمال الكردستاني" في توظيف السكان المحليين الأكراد كمعينين لها في الحرب ضده، أو أقله خطب ود معادي هذا الحزب، كما في غضّ النظر عن أنشطة حزب الله التركي الذي خاض معارك نفوذ جنوب شرق الأناضول فترة التسعينيات.

إلاّ أن العمل الجدي الذي قامت به تركيا تمثّل في توظيف شبكات عشائرية كردية أو ما بات يعرف بحرس القرى أو "قورجي" باللغتين الكردية والتركية. ولعل المكانة التي حظيت بها قبيلتا بوجاق في سيويرك وتاتار في شرناخ، وبعض القبائل الأخرى في يوسكسوفا، تدلان على مدى أهمية دعم الدولة لهذه الفصائل في معركة ضد تمدّد العمال الكردستاني والإضرار بنفوذه، إن لم نقل توجيه ضربات عسكرية له. ذلك أن حراس القرى الذين وصل تعدادهم إلى قرابة السبعين ألف عنصر شكّلوا الحديقة الخلفية لشبكتي المخابرات والدرك التركيتين خلال اشتداد الصراع الكردي – التركي أواخر التسعينيات.

حظيت القوى العشائرية الكردية بالدعم المادي والمعنوي من قبل الدولة، حيث ساهم التشبيك بينها وبين دوائر الحرب التركية إلى بروز ظاهرة الزعيم القبلي المسيّس، كما في حالة سدات بوجاق الذي تحوّل إلى أفصح أمثلة للدعم الحكومي عبر الثنائية غضّ البصر عن النشاطات المشبوهة مقابل تقديم الخدمات للدولة، ليلمع اسمه من خلال براعته في القيام بدور الوسيط بين الدولة وحرس القرى الذين باتوا يتقاضون رواتبهم الشهرية من خلاله، والتي بلغت ضعفي ما كان يتقاضاه الموظفون العموميون في تركيا حينها. إلاّ أن فضيحة سوسورلوك في 1996 كشفت طبيعة

التحالفات السرية التي تقود البلاد وسوسورلوك كانت عبارة عن حادث سير في الموقعة التي حملت اسم الفضيحة بالقرب من ولاية بالكسير، والتي أماطت اللثام عن شبكة تحتية مريبة تحكم البلاد. فالحادثة كشفت عن أسماء ووظائف من كانوا في السيارة التي تعرضت للحادثة، وهم نائب مدير عام شرطة إسطنبول، وزعيم إحدى شبكات ألمانيا التركية (الذئاب الرمادية) والبرلماني سدات بوجاق، أي ثلاثية الأمر الذي قوّض هذا التحالف السري الذي كان أحد أعمدته أبرز زعماء حرس القرى الأكراد.

مناسبة هذا الاستذكار لطبيعة العلاقة بين الدولة التركية وشبكات المتعاونين معها من السكان الأكراد هي إمكانية تعويم النموذج الآنف الذكر في عفرين المحتلة. ذلك أن تاريخ تركيا في توظيف السكان المحليين يعود إلى تقاليد سابقة على بروز ظاهرة حارس القرى، كما في حالة الخيالة الحميدية الذين كانوا ذراع الدولة الطامحة إلى المركزة وملء الفراغ الناجم عن انكفاء الدولة وتبديد حركات الحكم الذاتي الكردية. لكن وكأي قياس لا بد من فوارق بين حالة حرس القرى وبين ما قد تشكله تركيا في عفرين. فالبنية الاجتماعية في عفرين ليست بالعشائرية المتماسكة كما في حالة جنوب شرق تركيا (كردستان التركية). أضف أن مستوى التنظيم الكردي في عفرين كان مقتصراً على حزب "الاتحاد الديمقراطي" ووحدات حماية الشعب والمرأة، بمعنى عدم قدرة المجتمع على إفراز زعاماته المحلية القادرة على ملء الفراغ الناجم عن اندثار حضور وحدات الحماية. لكن ومهما يكن من أمر فإن ما تقوم به تركيا من خلال الاعتماد على الجيش الحر لا يمكن التعويل عليه في المنظور البعيد. فهذه القوات تتعامل بكل ما أوتيت من ثأرية مع السكان، أضف أنها منفرة من خلال اعتمادها على السرقة وترويع السكان، حيث إنها أشبه ما تكون بعصابات السلب والنهب التي تلهو وتعبث في ظلّ غياب منهجية حكم أو تصوّر مستقبلي للعلاقة بينها وبين السكان الأصليين، وبالتالي يصبح الطموح التركي في الاعتماد على فئة منهم تتولى مهمة منع وحدات الحماية من الانبعاث داخل الريف العفريني حاجة تركية ملحة.

لا شك أن مهمة تشكيل جيش من حراس مصالح تركيا في عفرين مهمة بالغة الصعوبة في سوريا، لا سيما وأن أكراد سوريا يفتقرون إلى تراث في هذا المضمار، كما في حالة حرس القرى من الأكراد في تركيا، أو الأكراد الذين دخلوا في خدمة نظام صدام حسين في العراق وأطلق عليهم اسم "فرسان صلاح الدين" أو "الجموش" كما كان يطلق عليهم في أدبيات الثورة الكردية، تحقيراً وازدراء لدورهم في دعم الحكومة المركزية. إلاّ أن التجربة تفيدنا بأن لكل شيء مرة أولى، وبالتالي

هناك إمكانية أن يتحول العديد من أبناء عفرين إلى حرس قرى مدفوعين بالحاجة المادية والرغبة في العودة والاستقرار في قراهم ولعلها مهمة أصعب من تجميع بعض العناصر الأكراد في صورة مضللة واحدة، كما حصل مع كتيبة "صقور الأكراد" التي أعلنت تركيا اعتبارها من ضمن قواتها التي تشكلت منها قوات غصن الزيتون.

قد تبذل تركيا ما في وسعها حتى تستقر في المنطقة المحتلة، فالعنف العاري لن ينجب إلاّ حركات تمرّد متجددة، كما أن إمكانية تجدّد القتال بين وحدات حماية الشعب وبين الجيش التركي والجيش الحر واردة، في ظلّ انتهاج وحدات حماية الشعب استراتيجية حرب العصابات القائمة على الاستنزاف وتكبيد "العدو" الخسائر على المدى البعيد، الأمر الذي سيجعل فكرة حرس القرى أقرب للتحقق، في ظلّ تلويح العديد من السياسيين الأكراد المناوئين لحزب "الاتحاد الديمقراطي" بالقيام بمثل هذا الدور والمهمة المشينة، أي التحول إلى حراس في خدمة مصالح تركيا في عفرين.

أردوغان وبوتين وروحاني:
قمة لا تحرِّك ساكناً في سوريا

بعد نحو من أربعة أشهر على انعقاد قمة سوتشي، انعقدت أخيراً القمة المغلقة التي جمعت الأطراف نفسها، رؤساء روسيا وتركيا وإيران، في أنقرة وانتهت بالاتفاق على دعم مرحلة إعادة الإعمار والاستقرار في سوريا، وإجراء محادثات في شأن دستور جديد، وزيادة إجراءات الأمن في مناطق خفض التصعيد في مختلف أرجاء هذا البلد المنكوب. وفي هذا السياق أسست تركيا نقطة مراقبة جديدة في محافظة إدلب، ضمن مناطق خفض التوتر.

وناقشت قمة أنقرة تطورات الوضع في إدلب، والغوطة الشرقية، وسعت إلى إيجاد أرضية مشتركة بين الدول الثلاث لتحسين الوضع في سوريا. وعلى رغم مساحة التوافق الكبيرة بين الدول الثلاث إلا أن ثمة نقاط خلاف قد تجعل مقرراتها لا تحرِّك ساكناً في سوريا، أهمها التدخّل العسكري التركي في شمال البلد، ومصير الرئيس بشار الأسد الذي تصرّ طهران على بقائه في السلطة، في حين تبدو موسكو أقل التزاماً في هذا الصدد، بينما ترفض أنقرة استمراره. وكذلك ملف المساعدات الإنسانية للسوريين والذي تراه موسكو وطهران إحدى أدوات أنقرة لتعزيز نفوذها في سوريا، ولذلك أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عقب قمة "أنقرة" ضرورة ألاّ يتم "تسييس المساعدات الإنسانية في سوريا".

في مقابل الملف السوري طغت ملفات أخرى تبدو أكثر تعقيداً، أولها موقع واشنطن من طموحات الدول الثلاث، فثمة فتور في العلاقة مع أنقرة، وتوتر لا تخطئه عين مع طهران على خلفية التهديد بإلغاء اتفاق البرنامج النووي الإيراني، إضافة إلى مراوحة التفاهم بين موسكو وواشنطن في عدد معتبر من الملفات خصوصاً الملف السوري. وتصبح توجهات الإدارة الأميركية

في ملفات الإقليم محل اهتمام وقلق الدول الثلاث، بعد إعلان الإدارة الأميركية إعادة النظر في مسألة بقاء قواتها في سوريا، حيث وعد ترامب باتخاذ قرار بخصوص سحب قوات بلاده من سوريا وتزامن ذلك مع تقدّم قوات الأسد في الغوطة الشرقية ومع نيات أميركية بإلغاء التفاهم النووي مع إيران وربما توجيه ضربة عسكرية لها، وهو ما يتطلب ضرورة انسحاب القوات الأميركية أولاً من سوريا والعراق حتى لا تستهدفها طهران رداً على الضربة المحتملة. والأرجح هو أنه على رغم إرجاء إدارة ترامب قرار انسحاب سريع للقوات الأميركية من سوريا فترة غير محددة إلا أن الإعلان الأميركي ستكون له تداعيات على الأطراف المعنية بالقضية السورية خصوصاً تركيا، لا سيما بعد الحديث عن اتفاق محتمل بين واشنطن وباريس تقوم بموجبه الأخيرة بالمهمة الأميركية في سوريا. ويبدو أن ثمة اتفاقاً بين الرئيس الفرنسي وترامب في الملف السوري وكان بارزاً هنا كشف النقاب عن دعم فرنسي للأكراد من خلال تبنِّي باريس وساطة بين تركيا وعناصر "قسد" وهو ما رفضته أنقرة بشدة. كما تؤكد أنقرة أن هناك قواعد عسكرية فرنسية في مناطق الأكراد، وربما كان ترامب يقصد فرنسا بـ "الآخرين" الذين سيقومون بالمهمة.

ومضت فرنسا أخيراً نحو تعزيز قواتها في منبج متحدِّية المطالبات التركية بوقف الدعم لقوات "قسد" وتتّجه إلى تدشين قاعدة عسكرية في منبج قرب القاعدة العسكرية الأميركية الواقعة على خطوط التماس بين منبج والمناطق التي تسيطر عليها تركيا وحلفاؤها.

أما الملف الثاني فيرتبط بالصعود الكردي في المنطقة، والتوغل التركي في الشمال السوري والسيطرة على عفرين، وتل رفعت. صحيح أن ثمة تنسيقاً تركياً – إيرانياً لمحاصرة حلفاء واشنطن في سوريا، خصوصاً قوات "قسد" إلا أن التمدد التركي في سوريا يُعقّد المشهد المأزوم، ويعرقل جهود الحل السياسي.

وتتمدّد أنقرة في الأراضي السورية تحت غطاء منع قيام دولة كردية أو فيديرالية في شمال سوريا، وإعادة ترتيب المناطق الحدودية، وإحكام السيطرة على الحدود السورية – التركية التي تصل إلى نحو 921 كلم إضافة إلى قصّ جذور خصمها التقليدي حزب "العمال الكردستاني" بجناحه السوري.

غير أن التحركات التركية باتت تثير قلق طهران وبرز ذلك في دعوة الأخير عشية عملية "غصن الزيتون" التي أطلقت في 20 كانون الثاني/يناير 2017 إلى إنهاء العملية والامتناع عن

التصعيد محذّرة من أن استمرار التوغل التركي قد يؤدِّي إلى تقوية الجماعات الإرهابية، بينما أكدت روسيا دعم موقف النظام السوري على الصعيد الدبلوماسي في الأمم المتحدة من عملية "غصن الزيتون". والأرجح أن التمدد التركي في سوريا فرض تعقيداته في العلاقة بين أنقرة وموسكو إذ تسعى الأخيرة إلى التوصل إلى اتفاق، عن طريق المفاوضات بين الأكراد ونظام الأسد وفق ما ورد في الاقتراح الروسي لعقد مؤتمر للحوار الوطني السوري في سوتشي ناهيك عن رغبة موسكو في الحفاظ على الورقة الكردية حتى تبقى شوكة في خاصرة الطموحات التركية في سوريا.

أما إيران فعلى رغم مشاركتها أنقرة المخاوف من الطموحات الكردية إلا أنها قلقة من الوجود التركي في سوريا في ظل رفض أنقرة بقاء الأسد في المشهد، إضافة إلى خشية طهران من نجاح تركيا في فتح جبهة أخرى في منبج، أو حتى على الضفة الشرقية من نهر الفرات، وهو ما يمكن أن يشكِّل تهديداً للمعاقل الساحلية الشمالية للنظام السوري، وربما يعيق الطموح الإيراني في التقدم نحو البحر المتوسط لربط مناطق النفوذ الإيراني في سوريا والعراق ولبنان.

وهنا يمكن فهم مغزى تصريحات روحاني في قمة أنقرة، حيث شدّد على ضرورة أن تقوم تركيا وحلفاؤها بتسليم عفرين إلى جيش النظام السوري، وأضاف "التطورات الجارية في عفرين لن تكون مفيدة إذا أخلّت بوحدة الأراضي السورية".

في هذا السياق العام، ثمة مخاوف روسية – إيرانية من الحضور التركي في سوريا، وهي قابلة لأن تتعمّق إذا قرّرت واشنطن الانسحاب من سوريا، وتمكّنت أنقرة من دخول منبج، الأمر الذي يعني تنامي نفوذ تركي أكبر في إعادة هندسة الأزمة السورية على حساب مصالح روسيا وإيران.

سيناريوهات المستقبل السوري

بعد سيطرة النظام السوري على الغوطة تبدو سيناريوهات المستقبل السوري مختلفة تماماً عن تلك التي رسمت في العامين 2012 و2013 خصوصاً بعد التدخّل العسكري الروسي المباشر في أيلول/سبتمبر 2015، الذي لعب دوراً حاسماً في قلب الموازين لصالح النظام السوري، حيث تمكّن بعدها من السيطرة على ثلاث مناطق استراتيجية كانت تحت سيطرة المعارضة، في حمص وحلب ثم الغوطة الشرقية. نجاح قوات الأسد المدعومة من قبل الميليشيات الإيرانية والقوات الروسية سمح لنظام الأسد بتغيير الخريطة على الأرض تغييراً كبيراً بعد هزيمة تنظيم "داعش" في الشمال وفي الشمال الشرقي في سوريا، تلك المناطق التي تخضع الآن لسيطرة القوات المتحالفة مع الولايات المتحدة متمثّلة في قوات وحدات الحماية الكردية، وعلى ذلك يمكن رسم عدة سيناريوهات للمستقبل السوري أو توقّع كيف ستؤول الأمور إليه في سوريا في المستقبل القريب.

فإذا تمكّن النظام من استعادة السيطرة على كل المناطق عسكرياً، بما فيها التي ما زالت الآن خارج سيطرته من مثل إدلب وريف حلب وريف حماة الواقعة تحت سيطرة المعارضة السورية المسلحة المدعومة في شكل جزئي من قبل تركيا، ومناطق أخرى ما زالت تحت سيطرة قوات الحماية الكردية من مثل الرقة وعين العرب (كوباني) والقامشلي المدعومة في شكل جزئي من قبل الولايات المتحدة، وبالتالي نجاح هذا السيناريو يعني تقريباً اصطدام نظام الأسد ومن خلفه القوات الروسية والإيرانية مع تركيا، في حال قرّر نظام الأسد السيطرة على تل رفعت ومنبج وغيرها من المناطق التي تقع تحت سيطرة المعارضة السورية المسلحة ممثلة في الجيش السوري الحر بدعم مباشر من قبل الجيش التركي، كما تعني اصطداماً عسكرياً مع الولايات المتحدة في حال قرّر نظام الأسد السيطرة على الرقة والمناطق المحيطة بها في الشرق السوري والتي تخضع لسيطرة قوات الحماية الكردية، لكن هذا السيناريو مستبعد في الوقت القريب إذ لا تجد روسيا لها مصلحة في

التصعيد العسكري المباشر مع تركيا أو الولايات المتحدة على الأرض السورية، حتى لو كان نظام الأسد يردِّد باستمرار رغبته في السيطرة الكاملة على الأراضي السورية، وبالتالي لن نتوقّع أن يتمكّن الأسد من هذه السيطرة على كافة الأراضي السورية، بل ستبقى جيوب وأحياناً جيوب بحجم مدن ومحافظات كاملة خارج سيطرته كما هي حال الرقة وإدلب وريف حلب وريف حماة، وبالتالي يمكن وصف هذا السيناريو بأنه يمثِّل الحلم بالنسبة للنظام السوري، لكنه الأكثر لاواقعية بالنظر إلى طبيعة الخرائط الإقليمية والدولية المحيطة بسوريا اليوم.

ويمكن توقُّع تقسيم سوريا بالاعتماد على مناطق النفوذ المذكورة في السيناريو الأول يقوم على أساس المركز أو الداخل بيد النظام السوري متقاسماً النفوذ مع روسيا في الساحل، مع ضمان استمرار القواعد العسكرية الروسية في حميميم وطرطوس وغيرها من مناطق الانتشار كما في حلب والآن الغوطة الشرقية.

بينما يبقى الجنوب السوري في يد المعارضة السورية المسلحة بالاعتماد على التفاهم الأردني – الروسي – الأميركي بعدم التصعيد في الجنوب السوري وبقاء خطوط التماس كما في عام 2014 ومعابر الحدود السورية – الأردنية مغلقة أو معلّقة.

أما الشمال السوري ممتداً من القامشلي إلى إدلب، فإنه يتحوّل من اللون الأصفر وهي مناطق سيطرة قوات الحماية الكردية إلى اللون الأخضر تدريجياً، وهي تعني سيطرة المعارضة السورية المسلحة بدعم من القوات التركية والتي تمكّنت من طرد قوات الحماية الكردية من عفرين وفي طريقها للقيام بنفس الأمر في منبج. ووفق تصريحات الرئيس التركي أردوغان فإن القوات التركية تتّجه نحو طرد قوات الحماية الكردية في كل مناطق الشمال السوري.

أما الشرق السوري فتحتفظ فيه الولايات المتحدة بنفوذ قوي خصوصاً في الرقة والمناطق المحيطة بها، وقد أعلنت الولايات المتحدة على لسان وزير الدفاع جيمس ماتيس ووزير الخارجية الأسبق ريكس تيلرسون، أن الولايات المتحدة ستحتفظ بقواتها العسكرية في سوريا لفترة بعد الأسد، وضمان عدم ظهور تنظيمات متطرفة تستفيد من الفوضى السورية اليوم، وبالتالي سيبقى الشرق السوري فترة تحت النفوذ الأميركي وقوات الحماية الكردية التي يتقلّص نفوذها في الشمال السوري بسبب التمدد التركي.

وفق هذه السيناريو فإن القوى الدولية والإقليمية ستتقاسم النفوذ في سوريا وستتغير خرائط النفوذ هذه وفق تغيُّر علاقاتها مع القوى الأخرى، ووفق تغيُّر مصالحها أو خريطتها السياسية الداخلية، طبعاً لن يكون هناك تغيُّر في الخارطة الداخلية في إيران أو روسيا خصوصاً بعد الانتخابات الأخيرة، لكن مع المشكلات الداخلية التي تعترض إدارة ترامب في الولايات المتحدة، ربما تغيّر موقفها في سوريا، إذ أشار تقرير في صحيفة "الواشنطن بوست" أن الولايات المتحدة تفاوض خروجها من سوريا مع السعودية العربية مقابل بعض الامتيازات المالية، وإذا صحَّ هذا التقرير يعني أن إدارة ترامب ربما تسحب قواتها كلياً من سوريا لحساب روسيا والنظام السوري.

فهذا السيناريو إذ يبدو الأقرب لمستقبل سوريا اليوم مع تغييرات طفيفة في خرائط النفوذ وفق تغيير موازين القوى على الأرض وعلاقاتها مع القوى الأخرى، لكن في الوقت نفسه هذا السيناريو يبدو عرضة لتغيّرات جوهرية في حال قرّرت الولايات المتحدة الانسحاب كلياً من سوريا، أو في حال قرّرت تركيا السيطرة الكلية على الأراضي التي تخضع لقوات الحماية الكردية في الشرق السوري.

مأزق الأكراد السوريين مع "حزبهم القائد"

انهارت كل مقومات سلطة الإدارة الذاتية الكردية السورية في إقليم عفرين، مع احتلال الجيش التركي والميلشيات السورية الرديفة له تلك المنطقة. تفكّكت الأجهزة الأمنية والوحدات العسكرية والمؤسسات الخدمية والتعليمية وتحطّمت دورة الحياة الاقتصادية. تشرّد مئات الآلاف من السكان ودُمِّرت بيوتهم، وصارت مناطقهم مهدّدة بتغيير ديموغرافي شبه حتمي. لكن مع كل ذلك، فإن الإدارة الذاتية الكردية بنخبها وحزبها القائد "الاتحاد الديمقراطي الكردي" بقيت محافظة على ترسانة الخطابات والشعارات الأيديولوجية الرعناء المتمركزة حول إنكار الواقع واختلاق وقائع بديلة متخيلة. بعد أقل من أسبوع على تلك الهزيمة في عفرين، بدأت الأجهزة الأمنية الرديفة لهذه المنظومة باعتقال المزيد من الشخصيات السياسية والمدنية الكردية في منطقة نفوذها الأخرى، شرق نهر الفرات، والحملة طالت حتى قياديين في الحركة السياسية الكردية، ثم أردفت نهجها الأمني بحملة تخوين وتهديد لكامل طيف الفاعلين السياسيين والناشطين المدنيين الكرد السوريين من الذين لا يوافقون هذا الحزب سياساته وخياراته المتهورة، وهي وصلت إلى درجة التهديد بالتصفية المباشرة من قبل التنظيمات الرديفة لهذا الحزب الشبيهة بعصابات "القمصان السود" التابعة لـ "حزب الله" اللبناني.

قبل ذلك بأيام قليلة كانت هذه الإدارة قد سلّمت العشرات من السجناء السياسيين الذين كانت تعتقلهم في منطقة عفرين إلى أجهزة النظام السوري. وقد يستغرب كيف لهذه المنظومة التي انهارت بين ليلة وضحاها، وانسحبت من منطقة عفرين التي وعدت بالدفاع عنها "حتى آخر قطرة دم" أن تترك وتتخلّى عن كل شيء بما في ذلك آلاف المدنيين ومخازن الأسلحة؟ لكن أن تصر على أخذ

السجناء السياسيين من الكرد وغير الكرد، وأن تسلّمهم إلى أجهزة النظام السوري الوحشية، وهو النظام الذي لم يفِ بأي من وعوده بالدفاع عن ذلك الحزب وسلطة حكمه.

دائرة شقاء الكرد السوريين لم ولا تكتمل إلا بما فعله وسيفعله "المحتلون الجدد" في منطقتهم، فالعشرات من عصابات النهب العام المنظمة، الشريكة لفصائل المعارضة السورية الرديفة للجيش التركي، اجتاحت قراهم ومدنهم وشرعت في "تعفيش" كل ما تمكّنت منه من ممتلكات المدنيين ومارست عمليات ثأر واسعة النطاق بحق النشطاء والفاعلين السياسيين الكرد. فوق ذلك لم تسمح لمئات الآلاف من المهجرين الكرد بالعودة إلى مدنهم وقراهم واستقدمت بدلاً عنهم مهجرين سوريين (عرب) من مختلف المناطق وفق ما ذكرت تقارير موثقة للمنظمات الدولية. كذلك حظر المحتلون الجدد ممارسة اللغة الكردية في العملية التعليمية والحياة العامة، حتى أنهم أزالوا كافة اللوحات والإشارات التي كانت باللغتين الكردية والعربية واستبدلوها بأخرى تركية وعربية فحسب! ولم يسمحوا للأحزاب الكردية (الحليفة للائتلاف الوطني السوري المعارض) بأن تؤدِّي دورها "الطبيعي" في إدارة الحياة المدنية والخدمية في منطقة يعتبرون فيها القوى السياسية الأكثر تعبيراً عن تطلعات السكان المحليين، فشكّلت قوة الاحتلال الجديد مجلساً مدنياً يأتمر بما يُطلب منه من سلطة الأمر الواقع.

مئات الآلاف من الكرد السوريين سواء من الباقين في البلاد أو المهجرين والنازحين في دول الجوار، يقفون عاجزين أمام هذا المأزق التراجيدي. فهم مخيَّرون بين شكلين من "المحق":

– بين تيار سياسي تسلّطي للغاية، متخم بشعارات وتطلعات هوائية ومغرورة بذاتها وأوهامها حول انتمائها إلى الحداثة الإنسانية، ويدّعي عنوة تمثيله للكرد السوريين وقضيتهم الديمقراطية، فارضاً عليهم تبعية رعناء لكرد تركيا وتبعات مسألتهم القومية في مواجهة الفاشية القومية التركية، علماً بأنه ليس في وسع كرد سوريا بحجمهم الديموغرافي المتواضع ومناطقهم الجغرافية المركبة من خليط سكان معقّد، أن يدفعوا أثمان قضية كرد تركيا، على رغم عدالتها المطلقة وأن يكونوا وقوداً لها.

– وبين الخضوع للاحتلال التركي وهيمنة فصائل المعارضة المشرّبة بكل تبعات الهزيمة والثأرية التي تسرّبت إلى دواخلها طوال السنوات الماضية والتي تراكبت مع الاستراتيجية التركية المعادية للتطلعات القومية الكردية في أية منطقة كانت.

كان للأكراد السوريين مسألة قومية واضحة المعالم من قبل، تحرز قبولاً من القوى السياسية والثقافية والمجتمعية السورية وتسعى إلى إحراز أشكال من الحكم المحلي والمساواة في الدستور والقوانين والمؤسسات التابعة للدولة وباقي منصات المتن العام بين الجماعتين العربية والكردية في سوريا، وكان ذلك بروح توافقية وتكاملية مع باقي القوى الديمقراطية السورية. انقلب كل ذلك وغدت المسألة الكردية في سوريا، ومعها كامل الوجود الكردي، وبسبب طبيعة وسياسات هذا الحزب الكردي، عاملاً مشاركاً في الصراعات الإقليمية والدولية العسكرية، بشكل يتجاوز كل مصلحة أو قدرة للكرد السوريين.

كانت مطالب وخيارات الحركة القومية الكردية قبل تسلُّط هذا "الحزب القائد" على الكرد خجولة ومتواضعة، على رغم عمق المأساة الكردية، ولكنها كانت مطالب وخيارات متوائمة مع حجم وقدرات الكرد السورية، وحريصة على الحفاظ على الكرد السوريين، مجتمعاً وجغرافية، من دون أي شعارات جوفاء وتطلعات هوائية، قد تؤدِّي في المحصلة إلى اقتلاعهم ومحقهم، وتردّد القصائد القومية على أطلال بيوتهم ومدنهم وحيواتهم فيما بعد، مثلما يفعلون الآن في عفرين.

الحلف الثلاثي

تكرِّر تركيا أردوغان في فترة 2016–2018 ما كانت مصر عبد الناصر في فترة 1954–1955: الانزياح من الغرب إلى الشرق يقود مجمل اللوحة الإقليمية إلى التبدل حيث أدّى رفض عبد الناصر في اتفاقية الجلاء البريطاني عن منطقة السويس في خريف 1954 تضمين الاتفاقية انخراط القاهرة في حلف دولي – إقليمي بالشرق الأوسط مربوط بحلف الأطلسي ويشكّل استمراراً لمشروع "دفاع الشرق الأوسط" المطروح عام 1951 إلى دفع بريطانيا إلى إنشاء (حلف بغداد) مع العراق وتركيا في ربيع 1955 وهو ما دفع عبد الناصر بالمقابل للانزياح شرقاً نحو موسكو في أيلول/ سبتمبر 1955، الأمر الذي قاد إلى حربي 1956 و1967 وإلى تغيّرات داخلية (الوحدة السورية – المصرية عام 1958) وإلى انقلابات عسكرية (بغداد 14 تموز/يوليو 1958 – صنعاء 26 أيلول/ سبتمبر 1962) جاءت كلها على وقع المحاور الدولية – الإقليمية المتجابهة نتيجة الانزياح المصري.

هنا يمكن تسجيل نتائج الانزياح الأردوغاني في العامين الماضيين والبادئ قبل ثلاثة أسابيع من محاولة الانقلاب العسكرية التركية في 15 تموز/يوليو 2016 ثم المتسارع بعدها: قاد التعاون الروسي – التركي في الساحة السورية إلى إنشاء شريط حدودي تركي بين جرابلس والباب – سقوط شرق حلب من أيدي المعارضة المسلحة – مسار آستانة الذي سحب الملف الأمني من مسار جنيف – مؤتمر سوتشي السوري الذي أخذ السلة الدستورية عملياً من مسار جنيف، أو حدّد حركية الأخير من حيث إسقاط سلة الانتقال السياسي لجعل الانتقال السياسي يتم من خلال ممري الدستور والانتخابات وليس من خلال هيئة حكم انتقالية – سقوط عفرين بيد أنقرة، وبالتالي وصل شريط جرابلس الباب مع إدلب بواسطة ممر عفرين – التسهيل التركي لسقوط الغوطة الشرقية من خلال تنظيمي "فيلق الرحمن" و"أحرار الشام".

عملياً كان ثمن التقارب التركي – الروسي هو تخلي أنقرة عن دعم المعارضة السورية، بشقيها المدني والعسكري، وانحصار الاهتمام التركي بالملف الكردي السوري وهو ما مهّد الطريق إلى حلف ثلاثي روسي – تركي – إيراني كانت تلاقياته وأساساته الأولى في الساحة السورية، وهو ما عبّرت عنه قمة سوتشي الثلاثية في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، وإن كانت تقاربات أنقرة – طهران قد ظهرت في العراق عندما جرت العملية العسكرية في كركوك ضد مسعود البارزاني وأعطت نتائج ومفاعيل استفتاء 25 أيلول/سبتمبر 2017، عبّرت (كركوك) عن تلاقي موسكو مع الثنائي الإيراني – التركي تجاه الملف الكردي في عموم المنطقة. وعندما جرت العملية التركية في عفرين بعد ثلاثة أشهر من عملية كركوك كان الحلف الثلاثي حاضراً رغم بعض اللفظيات الإيرانية المعاكسة.

كان من نتائج هذا الحلف الثلاثي ابتعاد موسكو عن أكراد سوريا بعد أن كانت هناك منافسة أميركية – روسية على كسبهم في فترة 2015–2017 هنا يمكن تسجيل أن نشوء التعاون الروسي – التركي في الساحة السورية جعل موسكو في وضع متفوّق سورياً وهو ما ترافق في عام 2017 مع انفراط التعاون الأميركي – الروسي الذي كان منذ عام 2013 في عهد أوباما وأنتج "جنيف 2" و"الدخول العسكري الروسي إلى سوريا" و"بياني فيينا" و"القرار 2254" و"جنيف 3" و"اتفاقية كيري – لافروف للتنسيق العسكري – الأمني في 9 أيلول 2016". هذا الانفراط على الأرجح هو الذي جعل واشنطن تزيد تعاونها مع الأكراد السوريين حتى تمكينهم من الاستحواذ على شرق الفرات الذي تشكِّل القوات الكردية فيه واجهة سورية لأميركا. وعملياً وإذا أردنا الدقة، فإن الوجود الأميركي في شرق الفرات هو موجّه ضد موسكو أولاً، للقول إن هناك ثنائية أميركية – روسية في الملف السوري وليس استفراداً روسياً كان مقبولاً لدى باراك أوباما وموجّه ضد تركيا من خلال تنظيم كردي سوري هو امتداد لحزب عبد الله أوجلان وموجّه ضد طهران في محاولة القطع الأميركي لخط طهران – بغداد – دمشق – بيروت.

يلاحظ هنا أن مفاعيل الحلف الثلاثي تتجاوز العراق وسوريا لتصل إلى اليمن حيث يتخوّل مراقبون من ابتعاد موسكو من السياسة التسهيلية التي تمّ التعبير عنها من خلال الموافقة الروسية على القرار 2216 الذي يشرعن عملية التحالف العربي في 26 مارس 2015 ضد الحوثيين ويعترف بشرعية سلطة الرئيس عبد ربه منصور هادي.

يلاحظ بأن الحلف الثلاثي لم يكن ممكناً أن يبنى على الثنائي الروسي – الإيراني ولا أن يأخذ الزخم والفعالية في الساحات الملتهية بالشرق الأوسط ولا في عموم الإقليم، بل هو أخذ القوام والزخم والفعالية من خلال وجود أنقرة بجانب موسكو وطهران. الأتراك هم الذين يعطون الدينامية لهذا الحلف، الذي انبنى عملياً على افتراق أميركي – روسي في عهد ترامب وتباعد تركي – أميركي منذ عام 2013 وعلى تجابهية أميركية – إيرانية تنخرط فيها إدارة ترامب المتجهة نحو نقض الاتفاق النووي مع طهران وباتجاه نزع أو تحجيم النفوذ الإقليمي الإيراني. لهذا كله يمكن القول إن هذا الحلف متين ويمكن أن يكون غير قصير المدى، ومن المحتمل أن يتجه نحو استقطابات باتجاه باكستان والسودان وهو سيتلاقى حتماً مع الصين.

وبالتزامن مع هذا الحلف الثلاثي في عملية تشكّله، بدأ تشكل تقارب خاص أميركي – خليجي منذ زيارة الرئيس ترامب إلى الرياض في أيار (مايو) 2017. كانت أولى مفاعيله استيعاب مصر بعيداً من موسكو وحسم تردّداتها تجاه طهران، ويبدو أن التقارب التركي – الإيراني قد أقنع القاهرة المهجوسة بالمجابهة مع "الإخوان المسلمين" بذلك. هناك انخراط مصري ضد الحوثيين لم يكن فعّالاً في عهد أوباما وابتعاد مصري مستجد عن طهران.

كتركيز للمشهد، يلفت النظر تزعُّم واشنطن وموسكو لفريقين متجابهين في منطقة الشرق الأوسط.

ليس صدفة حديث ترامب عن أجواء تدهورية تذكر بالحرب الباردة، وهو ما أكده السفير الروسي في الأمم المتحدة. حاولت القاهرة أن تكون على مسافة متساوية بين واشنطن وموسكو ولم تستطع. الوحيد الآن، وهذه مفارقة يجب دراستها، الذي هو على مسافة متساوية من دونالد ترامب وفلاديمير بوتين هو بنيامين نتنياهو. المجابهة الأولى بين الفريقين بدأت الآن وتجري حالياً من خلال التصعيد الأميركي في الملف السوري بذريعة "كيماوي دوما" هذه المجابهة، أو التصعيد ليست موجّهة أساساً ضد السلطة السورية بل مرمى النيران الأميركية فيها هو الكرملين.

سوريا: القوى الإقليمية والدولية
تتقاسم الأرض والنفوذ

نجح النظام السوري وبدعم من حلفائه الروسي والإيرانيين في تحقيق انتصار عسكري على فصائل المعارضة في الغوطة الشرقية. ولكن لا يبدو أنه سيكون بمقدور النظام وحلفائه الاحتفال بهذا النصر وتوظيفه سياسياً في ظل التحرك الديبلوماسي والعسكري الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة، وبمشاركة كل من فرنسا وبريطانيا، من أجل معاقبته على استعمال السلاح الكيماوي في مدينة دوما ضد المدنيين، والذي أدّى إلى قتل العشرات وتسميم المئات منهم. ويبدو أنه توافرت للدول الثلاث المعلومات التي تؤكد حصول هذا الهجوم الكيماوي، ولم تعد هناك حاجة لانتظار نتائج عمل لجان تحقيق دولية بعد كشف ميداني تجريه في دوما. لقد أحصت المؤسسات الدولية المتخصصة في حماية المدنيين وحقوق الإنسان حصول 33 هجوماً كيماوياً خلال سنوات الحرب في سوريا، منها كانت من قبل النظام. وبالفعل فقد شنّت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا هجوماً جوياً وصاروخياً لمعاقبة النظام على فعلته.

سعى النظام ومعه روسيا وإيران من خلال استعادة السيطرة على الغوطة الشرقية لتحرير العاصمة من الحصار المفروض عليها منذ عام 2012 ولتأكيد مشروعية نظام بشار الأسد على كامل مناطق "سوريا المفيدة" متناسية أن استرجاع سيادة الدولة السورية لن يتم إلا إذا استرجعت السيطرة على كامل حدودها القانونية وهو الأمر الذي يبدو مستحيلاً في المدى المنظور.

من الواضح أن السلطة السورية لا تسيطر في الوقت الراهن، إلا على الممرات الحدودية مع لبنان، بينما تخضع جميع الحدود الأخرى لقوى مناوئة للنظام. تسيطر على الحدود مع تركيا قوى عديدة، إذ تسيطر القوات التركية و"الجيش السوري الحر" على قسم يمتد من جرابلس إلى عفرين

وقسم من محافظة إدلب، وتسيطر الفصائل المعارضة على قسم من الحدود في محافظة إدلب، أما إلى الشرق من جرابلس ووصولاً إلى مثلث الحدود السوري العراقي – التركي في الحسكة فتسيطر عليه وحدات حماية الشعب الكردي بالإضافة إلى قوات "قسد" مع وجود قواعد أميركية موزّعة ما بين الحدود والرقة وشرق الفرات في محافظة دير الزور. وتسيطر الولايات المتحدة على التنف بينما تسيطر مجموعات معارضة بما فيها بعض المجموعات من "داعش" على بقية المناطق المحاذية للعراق. أما الحدود مع الأردن فإنها ما زالت تحت سيطرة فصائل المعارضة وتمتد سلطة هذه الفصائل باتجاه خط الجولان في المنطقة الجنوبية الغربية.

يدرك النظام ومعه كل من الروس والإيرانيين أنه لا تمكن استعادة السيطرة على هذه المناطق الحدودية، إذ ستؤدِّي أي محاولة إلى الاصطدام مع تركيا أو الولايات المتحدة أو إسرائيل. يضاف إلى فقدان النظام القدرة على استعادة السيطرة على معظم حدود سوريا مع الدول المجاورة، أنه وعلى رغم العمليات العسكرية التي خاضها مع حلفائه الروس والإيرانيين و"حزب الله" واستعادته السيطرة على عدة مناطق حيوية كحلب الشرقية وقسم كبير من ريفها الجنوبي والشرقي وبعض مناطق ريف حماة وحمص ومنطقة القلمون والغوطة الشرقية والغربية فإن 45 في المئة من الأراضي السورية ما زالت خارج سيادة النظام وهي موزّعة بين ما تحتله تركيا في ريف حلب الشمالي ومحافظة إدلب وريف حماة الشمالي الذي تسيطر عليه قوات المعارضة، ومناطق الرقة ودير الزور والحسكة التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب الكردي وقوات "قسد" والمدعومة أميركياً. يضاف إليها مناطق البادية المحاذية للحدود العراقية والمناطق المحاذية للحدود الأردنية وقسم من خط الفصل في الجولان.

أدت انتفاضة الربيع العربي في سوريا إلى تغييرات أساسية، خسر من خلالها النظام السيطرة على معظم حدوده البرية، ومنذ سنوات يحاول النظام بكل قدراته العسكرية والأمنية ودعم مباشر من حلفائه استعادة السيادة وشرعية الدولة دون جدوى. ويبدو بوضوح أنه لم يعد بإمكانه تحقيق ذلك في ظل التعقيدات العسكرية الراهنة، بعد تدخل قوى إقليمية كتركيا وإسرائيل في الصراع على النفوذ في سوريا، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأميركية التي تدخلت بقواتها الجوية والبرية لمؤازرة القوات الكردية. ويرجّح الآن دخول كل من فرنسا وبريطانيا إلى حلبة الصراع بعد العملية العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة للاقتصاص من النظام. إن حدود الدولة

التي يسيطر عليها نظام بشار الأسد وحلفاؤه لم تعد تتطابق مع الحدود القانونية للدولة السورية التي رسمها الانتداب الفرنسي، انطلاقاً من مناطق النفوذ التي حدّها اتفاق سايكس – بيكو.

ترافق فقدان الدولة السورية السيطرة على معظم حدودها مع الدول المجاورة، مع خسارة مساحات شاسعة في الشمال والشرق والجنوب والجنوب الغربي، إذ تدير هذه الحدود والمناطق قوة الثورة والقوات الكردية والقوات التركية والأميركية، بالإضافة إلى مجالس محلية وقوى الأمر الواقع. إن ما يزيد في خسارة النظام لشرعيته يتمثّل في تراجع قدرته على تقديم الخدمات الأساسية لشعبه حتى في بعض المناطق التي استعادها من فصائل المعارضة المسلحة.

لقد حلّت المجموعات المسلحة مكان النظام السوري في العديد من المناطق حيث شكّلت إدارات محلية لتقديم الخدمات الضرورية من كهرباء وماء وخدمات صحية ومراكز تعليمية للسكان المتواجدين في مناطق نفوذها. صحيح أن المجموعات المسلحة تبذل جهدها لتقديم هذه الخدمات من أجل كسب الشرعية الشعبية لوجودها، لكن تبقى هذه الخدمات جزئية ومتقطعة، وهي تفتقد التنسيق الأفقي بين المناطق والتكامل العمودي.

منذ عام 2012 تحوّلت المساحة السورية إلى بساط من الفسيفساء تختلف كل قطعة منه عن الأخرى سواء بسبب طبيعة وأهداف وأيديولوجية القوى التي تسيطر عليها ومدى الدمار التي لحق بها، وتوافر الموارد الطبيعية التي تملكها وقدرتها على التواصل مع جيرانها، بالإضافة إلى حالة الأمن والاستقرار السائدة. لا بد من الإشارة إلى أنه لا تتوافر خطوط ثابتة وواضحة بين أجزاء هذه الفسيفساء، وأن المخاطر لا تقتصر على حدود الاجتزاء، بل قد تهدّدها بالكامل جراء القصف المدفعي أو الجوي على غرار ما حصل أخيراً في الغوطة الشرقية وقبلها في حلب وريفها وعلى غرار ما تتعرّض له إدلب الآن، حيث لا تتوافر الظروف الملائمة للسكان للعيش والعمل بصورة طبيعية.

تشكِّل عملية السيطرة على الحدود مع الدول المجاورة قيمة عسكرية عالية بالإضافة إلى أهميتها إلى القوى المسيطرة عليها من أجل إظهار عدم شرعية النظام القائم في دمشق. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن للحدود قيمة استراتيجية للمعارضة، حيث تسمح بالعبور من الدول المجاورة وإليها وتفتح بالتالي المجال لاستقدام السلاح والسلع وخروج اللاجئين وإخلاء المرضى والجرحى لتلقِّي العلاج خارج الأرضي السورية. لقد سمحت السيطرة على الحدود السورية الشمالية باستغلال

الثروة النفطية والغازية وشحنها وبيعها عبر الحدود التركية. يضاف إلى ذلك أن السيطرة على هذه الحدود جعلت من الأراضي التركية عمقاً استراتيجياً لمعظم فصائل المعارضة.

في الاستنتاج العام تسبّبت الأزمة في سوريا بتغييرات شبه دائمة في حدود سوريا مع الدول المجاورة، وقد تركت هذه التغييرات آثارها السياسية والاقتصادية والأمنية بين النظام السوري وحكومات الدول المجاورة. نجحت قوى المعارضة أو القوى الإقليمية المتدخلة في الأزمة في التعامل بواقعية في ما بينها إذ يجري تبادل الخدمات والمصالح عبر الحدود.

لقد طوّرت فصائل المعارضة آليات التعامل مع السلطات عبر الحدود من أجل تأمين العمق الاستراتيجي والتمويني التي هي بأمسّ الحاجة إليه، سواء لتأمين حركة النازحين أم استيراد الأسلحة والذخائر والأموال اللازمة لمواجهة النظام وحلفائه.

ولكن يبدو الآن أن قوى المعارضة فشلت في توحيد صفوفها حول مشروع وطني جامع وباتت الآن مرهونة لخدمة مصالح القوى الإقليمية والدولية التي تتقاسم الأرض والنفوذ خدمة لمصالحها وعلى حساب وحدة سوريا وعلى حساب مستقبل شعبها.

سوريا وطن مرغوب
وشعب مغلوب على أمره

هل ستبقى سوريا بحدودها وشعبها كما كانت؟ سؤال مشروع طرح ويطرح باستمرار من قبل السوريين وغيرهم، وذلك في ضوء المتغيرات والتعقيدات التي تجري وتتراكم تباعاً في الساحة السورية، هذه الساحة التي باتت ميداناً لتحرك القوى الإقليمية والدولية بصور مكشوفة بعد إزاحة الفصائل العسكرية بتوجهاتها ومشاريعها المختلفة عن المشهد لتصبح كتلة رديفة تعمل تحت إمرة القوى المشار إليها وذلك بحسب الولاءات التي لم تعد خافية على أحد.

وهذا فحواه أننا بدأنا نقترب من مرحلة تثبيت أحجار حدود مناطق النفوذ التي ستكون على الأغلب مشاريع لتقسيم غير رسمي لسوريا بين كيانات، أو أقاليم عدة، باتت ملامحها شبه واضحة سواء في الجنوب أم في القسم الغربي، أم الشمالي الغربي وأخيراً في الشمال الشرقي.

ويبدو أن التوقعات قد تمّت على الإطار العام لخطة ما زالت في حكم المجهول بالنسبة إلى السوريين. غير أن متابعة التطورات والتصريحات والتموضعات، توحي بوجود صيغة من صيغ التفاهم والتكامل بين مختلف الأطراف. فما جرى في الغوطة الشرقية، وما يجري راهناً في القلمون وجنوب دمشق، ليس بعيداً كما جرى في منطقة عفرين، وربما عما سيجري في إدلب وريف كل من حماة وحلب. كما أن الترتيبات التي تجري في منطقة شرق الفرات، والتصريحات الأميركية المتلاحقة المتباينة بخصوص الانسحاب والتريث والحديث عن إدخال قوات عربية إلى المنطقة الشرقية، والصمت المتفق عليه حول المنطقة الجنوبية التي لا يمكن ترتيب أمورها بمعزل عن تفاهم أميركي – روسي – إسرائيلي – أردني. هذا إلى جانب بعض التصريحات الروسية ذات العلاقة

باحتمالية تقسيم سوريا التي تطفو على السطح من حين إلى آخر، وربما أهمها التصريح الأخير لنائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف.

وتجدر الإشارة أيضاً في هذا السياق إلى بعض التصريحات التي صدرت عن دي ميستورا في مناسبات عدة، وهي تصريحات أعطت انطباعاً بأن خيار التقسيم ليس مستبعداً لا سيما في ظل أجواء عدم وجود إرادة دولية حقيقية لمعالجة الموضوع السوري بصورة واقعية ممكنة، بل ما نراه هو ما يتمثّل في تعددية المسارات التي من الواضح أنها تنسجم أكثر مع احتمالية التقسيم بين كيانات نفوذ تعمل كل جهة على تحسين مواقعها ضمن الكيان الذي ستشرف عليه.

وعلى الأكثر لن تكون هناك مشكلات كبرى في منطقتي الشمال الغربي والجنوب وذلك على عكس المنطقة الأوسع في القسم الغربي من سوريا التي سيتقاسمها النظام مع كل من روسيا وإيران. فالنظام الذي يعرف تماماً أنه استمر بفعل الدعم المستمر من جانب حليفيه اللدودين، يدرك جيداً أن القرار السيادي لم يعد في متناوله وأنه قد بات الواجهة التي تغطي الحسابات الروسية والإيرانية. ولن يكون من السهل بالنسبة إلى هذا النظام أن يوفِّق بين المتطلبات الروسية والإيرانية، لذلك فمن المتوقع أن تكون هناك تصدّعات بين أجنحته المختلفة بمجرد انتهاء العمليات العسكرية القيصرية، وذلك تبعاً للولاءات والأولويات.

أما بالنسبة إلى كل من روسيا وإيران، فلكل طرف أهدافه، التي قد تتقاطع حيناً بصورة مرحلية، ولكنها على المدى البعيد متفارقة. فروسيا تريد عبر سوريا حضوراً قوياً في الشرق الأوسط، وهي تدرك جيداً أن حضوراً كهذا لا يمكن أن يستند إلى العلاقة الوطيدة مع إيران وحدها، بل لا بد من بناء العلاقات مع القوى الإقليمية الأخرى، مثل تركيا وإسرائيل والسعودية ومصر، الأمر الذي سيتعارض عاجلاً أم آجلاً مع المشروع الإيراني. أما عن آفاق هذا التعارض، ومآلاته المرتقبة وإمكانية احتوائه، فكل ذلك يتوقف على نتائج طبيعة وحدود الدور الأميركي، الغربي، في سوريا والإقليم عموماً.

أما المنطقة الشرقية أو الشمالية الشرقية، الخاضعة للنفوذ الأميركي بالتنسيق مع قوات سوريا الديمقراطية، التي تشكِّل قوات حماية الشعب لحزب "الاتحاد الديمقراطي" الفرع السوري لحزب "العمال الكردستاني"، فهي الأخرى لم تتبلور ملامحها النهائية بعد. ولكن الذي يستشفّ من السياسات والتصريحات الأميركية هو أنها لن تكون منطقة لمشروع "دولة كردية" كما يروّج لكسب

نقاط سياسية من جانب هذه القوة أو تلك، أو حتى الحصول على المزيد من التأييد على صعيد السياسة الداخلية. فالمنطقة في الأساس مختلطة، وقد تراجع فيها الوجود الكردي نتيجة الهجرة الواسعة، وهذا معناه أن أي مشروع أميركي في المنطقة سيعتمد على صيغة من العلاقة الإدارية بين المناطق الكردية في شمال الجزيرة السورية وصولاً إلى كوباني/عين العرب، والعربية السنية جنوباً الأمر الذي ربما يطمئن تركيا، ويبعد منها هاجس الانفصال الكردي. وربما هذا ما يفسر المطالبة الأميركية بقدوم قوات عربية إلى المنطقة لتتولى، مسؤولية الإشراف عليها والدفاع عنها. وقد تعتمد صيغة مشابهة في العراق أيضاً على صعيد العلاقة بين الكرد والعرب السنّة، وذلك في إطار عملية إعادة هيكلة شاملة للمنطقة على صعيد الكيانات والعلاقات في ما بينها والمعادلات التوازنية وضبط عملية ترسيم الحدود الجديدة وقواعد العمل.

ولا يُذاع سراً إذا قيل بأن محنة السنوات السبع التي عاشها السوريون في مختلف المناطق قد أضعفت النزعة الوطنية لدى أوساط واسعة منهم، لا سيما أولئك الذين تعرّضوا لبطش النظام ومجازره، وقصفه إياهم بكل أنواع الأسلحة وارتكابه كل الجرائم بحقهم. فهؤلاء إذا ما خُيّروا بين البقاء في ظل حكم بشار الأسد بعد كل الذي حصل وبين التبعية لهذه الجبهة الأجنبية أو تلك مقابل ضمان الحد الأدنى من الاستقرار الأمني، فالغالبية الغالبة ستفضّل ومن دون أي تردد، الخروج من دائرة نفوذ آل الأسد.

وما يرجّح كفة هكذا خيارات صعبة هو عدم وجود قوة وطنية منظمة متماسكة تطرح برنامجاً مطمئناً لجميع السوريين، وتمتلك شعبية واضحة مؤثرة في مختلف المناطق السورية، ومن جانب سائر المكونات المجتمعية السورية.

وعلى رغم جهود كثيرة بُذلت وتبذل هنا وهناك لإيجاد هكذا قوة فإنه لم يتم التوصل بعد إلى المطلوب حتى الآن لاعتبارات عدة، منها نخبوية تلك الجهود، أو اقتصارها على وسط معيّن، أو عدم قدرة أصحابها على القطع مع المنظومة المفهومية التي رسختها في أذهانهم سلطة الاستبداد على مدى عقود. فما زال الكثير ممّن يعلنون انحيازهم للمشروع الوطني السوري ودعوتهم إليه، يصرّون على المفاهيم الماضوية من قومية أو دينية، ويكتفون بالمجاملات الخاوية في سياق تعاملهم مع قضايا جادة تستوجب رؤية واضحة وممارسات ملموسة تعزّز الثقة.

إن غياب البديل الوطني المقنع، يزيد في حظوظ بقاء بشار الأسد كواجهة للتغطية على كل ما يخطّط لسوريا. وإذا ما استمرّت الأمور على هذا المنوال من دون أي اختراق فاعل، فليس من المستبعد أن نكون بعد حين أمام "أجنّة" تكون مستقبلاً مشاريع سوريات عدة بنكهات الدول المعنية.

انقلاب آستانة والحل السوري المؤجل

بعض المصطلحات التي يستخدمها ديبلوماسيو دول الصراع على سوريا، ومنهم محور روسيا وإيران وتركيا، ضبابية ومضلّلة واستفزازية، في آن معاً، ذلك أن سوريا التي ترزح اليوم تحت احتلالات متعددة ومتنوعة ومتباينة الأهداف هي، بنظر شركاء آستانة "دولة ذات سيادة" على رغم أن جيوشهم (مع غيرهم) تصول وتجول فيها، وعلى رغم أن التصعيد في "مناطق الاقتتال" التي شهدناها خلال عام كامل بأعنف مظاهرها، وبمستويات أشد من تلك التي شهدناها خلال سنوات خلت، يتناقض تماماً مع ادعاءاتها عما تعتبره مناطق "خفض تصعيد" متفق عليها ويجدر الالتزام بها.

وفي حين لا تنقص وصاية هذه الدول على مناطق نفوذها داخل الأراضي السورية، وحتى على التحكم بالقرار السياسي للنظام، من سيادة الدولة، فإن الدول المذكورة، لا سيما روسيا وإيران، لا تنكر أيضاً أن هذه المناطق مجرد محطة على طريق التسوية، حيث ستعود في نهاية المطاف لنفوذ النظام السوري، بعد انتهاء مفاعيل هذا "الإجراء الموقت" أي أن لا شيء يمكن الاعتماد عليه في ظل اتفاقات آستانة على أنه الشكل النهائي لخارطة سوريا، كما أنه لا يمكن الارتكاز في شرح مفردات، ومصطلحات هذه الاتفاقات، إلى المفاهيم العامة المتداولة بين علماء "فقه السياسة" فهي في بيانات اجتماعات آستانة "علم قائم بذاته ولذاته" لا يصلح استخدام مفرداتها أو تعميم مفاهيمها خارج التفسير الروسي أو الفهم الإيراني أو الإدراك التركي.

هكذا، فإن اجتماعات آستانة تقدّم نموذجاً جديداً من الاستهتار، في طرق تعاطي هذه الدول الراعية لما سُمِّي اتفاقات "خفض التصعيد" مع المأساة السورية، حين هم الضالعون بأسبابها ومآلاتها ونتائجها، وحتى في استعصائها. ففي الوقت الذي يؤكد فيه شركاء مسار آستانة التزامهم –

وفق بيانهم الصادر يوم الثلاثاء 15 أيار/مايو – سيادة سوريا واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها، فإنهم يعرفون أنه لم يعد يتوافر لسوريا كل مقومات الحديث عن ذلك الاستقلال، بفعل وجودهم العسكري داخل أراضيها، سواء كان هذا الوجود بطلب من النظام/الحكومة، التي يسمِّيها أنصار النظام (روسيا وإيران) بالشرعية، أو يطلب من المعارضة التي تراها (تركيا) الممثلة الشرعية للشعب السوري وتحتضن أحد كياناتها "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة"، وتدعم فصائلها المسلحة التي تتشارك معها عملياتها العسكرية داخل الأراضي السورية، وفق الأجندة الأميركية، التي ترى أن حماية حدودها من المشروع الكردي "الانفصالي" تبدأ من داخل الحدود السورية، وعلى عمق يتجاوز في بعض نقاطه 80 كيلومتراً، ما يبرِّر السؤال عن أي سوريا مستقلة يتحدث هؤلاء.

تستخدم روسيا وشركاؤها أدواتهم العنفية في فرض واقع ميداني جديد يسمح بتمرير مخططات تقاسم النفوذ الدولي على سوريا، بما يترك الفرص متاحة لتسويات طائفية في دمشق وريفها وصولاً إلى حمص وحماة وطرطوس واللاذقية، ترضى من خلالها إيران، مع توافقات وتسويات قومية تبدِّد فيها مخاوف تركيا، سيما من وجود شريط كردي على حدودها، ونفوذ روسي يتحكّم بمعابر سوريا الجوية والبحرية ويترك الباب مفتوحاً أمام تسويات من جهة مع الولايات المتحدة الأميركية، من باب الواقع السوري، ومن جهة ثانية مع الدول الأوروبية لإنهاء الملفات العالقة معها مقابل دور أوروبي على حساب الدورين الإيراني والتركي، وهو ما يجعل اتفاقات آستانة متحركة وقابلة للتغيير وفق مقتضيات المصلحة الروسية داخل سوريا وخارجها.

إن التغييرات الميدانية التي أنجزتها اتفاقات آستانة وكان آخرها تسليم المناطق للنظام، في الغوطة والقلمون وريف حمص الشمالي، وعمليات التهجير القسري والتغيير الديموغرافي جميعها تبدو بمثابة إنجازات حقيقية لمحور روسيا، بالتعاون مع الطرفين المحليين المشاركين في التنفيذ، أي النظام المستفيد "والفصائل المسلحة" المحسوبة على المعارضة، المستسلمة، ولعل أهم وأخطر ما أنجزه مسار آستانة هذا لموسكو هو مؤتمر سوتشي، الذي فرض معادلة تسوية سياسية جديدة، أصبحت المعارضة السياسية أيضاً رهينتها، في مسارها التفاوضي الأممي في جنيف، وبهذا تكون موسكو قد حقّقت أمرين لازمين لتفريغ القرارات الأممية الصادرة عن مجلس الأمن حول الصراع السوري من مضامينها، خصوصاً في ما يتعلق بالانتقال السياسي وإنهاء الحرب الدائرة في سوريا على أساس بيان جنيف 1 والقرارات ذات الصلة.

لقد عملت روسيا بداية على تمرير القرار 2254 ليكون بمثابة مرجعية أمنية بديلة عن بيان جنيف 1، وأجبرت المعارضة على تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالقرار، من خلال بناء منظومة معارضة جديدة تستوعب أطيافاً قريبة منها كمنصة موسكو (هيئة التفاوض)، وفي حين تساهل المجتمع الدولي، في التعاطي مع بنود القرار كاملة والتي تتعلق بتنفيذ النظام لإجراءات بناء الثقة، ومنها موضوع إطلاق سراح المعتقلين والالتزام بإيصال المساعدات لمستخدميها أو فك حصار المدن، ما ترك الفرصة لروسيا بالتلاعب بالعملية السياسية برمتها، وقلب الطاولة على المعارضة من خلال الانقلاب على مفاوضات جنيف السياسية، بمفاوضات آستانة العسكرية، حيث تمّ من خلالها نزع أسنان المعارضة السياسية، وإنهاء سلاح المعارضة العسكرية، لتتحول الفصائل إلى شرطة تنفيذية لاتفاقات دولية تعيد إنتاج النظام في مناطق خفض التصعيد تحت مسميات التسويات المحلية.

واليوم تتابع الفصائل المسلحة دور المساند لمحور (موسكو، طهران، أنقرة) من خلال مؤتمر آستانة وما يفرضه الواقع الميداني الذي صنعته تلك الفصائل بامتداداته غير المدروسة على المدن وإعلانها للمدن والمناطق "المحررة" كمناطق نفوذ تحت هيمنتها، من دون توفير البنية الخدمية اللازمة والضرورية لأهالي المناطق ثم محاصرتها من قبلهم داخلياً، ومن النظام خارجياً، ما جعلها أي "المناطق المحررة" عبئاً على أهاليها، وسلاحاً بيد النظام يشدّ من خلال محاصرتها الحبل على رقاب السكان، ويخفّف من أعباء التزاماته تجاه هذه المناطق، ليتمكّن من التفرغ للقتال في مناطق أكثر أهمية له، مستفرداً بكل واحدة منها على حدة، نتيجة معرفته بواقع الخلافات الفصائلية في المعارضة وقدرته على الاستفادة منها في تأزيم العلاقة البينية بين المدنيين والمسلحين.

على ذلك فإن تأكيد بيان آستانة "الاسترشاد" بأحكام قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2254) لتعزيز عملية التسوية، من خلال تنفيذ توصيات مؤتمر سوتشي (عقد أوائل العام 2018)، من أجل تهيئة الظروف لتسهيل بدء عمل اللجنة الدستورية في جنيف، تلك اللجنة التي تمّ تشكيلها على حساب غياب المعارضة السورية، ووسط هيمنة الدول الراعية لآستانة، والشريكة في الانقلاب على مسار جنيف، لتصنع دستوراً لسوريا "الدولة ذات السيادة" وهي حقاً السيادة المختطفة، بينما يحين موعد الحل السوري المؤجل أميركياً والمتفق عليه أوروبياً، وغير المستعجل طرحه أممياً، في انتظار ما ستسفر عنه تفاهمات محور روسيا، لتقابلها تفاهمات محور الولايات المتحدة الأميركية،

التي لن تكون لمصلحة أي طرف من أطراف الصراع المحلية بل على حسابها جميعاً نظاماً ومعارضات.



الفصل الثالث

الأكراد في تركيا

لقد تحوّلت كردستان إلى ميدان للحرب كنتيجة لدخول تركيا الحرب العالمية الأولى ضد الحلفاء وعلى رأسهم روسيا وبريطانيا ثم غزو الجيش القوقازي الروسي شرق تركيا وتوغله في كردستان. فقد دخل الأكراد هذه الحرب تلبية لنداء الجهاد الذي أعلنته الدولة العثمانية مما أدّى إلى توجيه الأكراد وجهة ضارة بمصالحهم الوطنية[302]. ولم تكن المذابح التي ارتكبتها الروس والأرمن والآثوريون بالأكراد بالإضافة إلى انتشار المجاعات والأوبئة بينهم إلا الثمن الذي دفعه الأكراد لدخولهم الحرب إلى جانب عظمة السلطان[303].

وحينما وقعت الهدنة في 30 أكتوبر عام 1918 بين تركيا وبريطانية على ظهر الباخرة إجاممنون في البحر الإيجبي كانت بريطانيا قد احتلت كل ما يعرف الآن باسم كردستان العراق. وبعد الهدنة ظلّ الأكراد في تركيا على ولائهم إلى السلطة العثمانية حيث جاهد الأتراك في تلك الفترة بالعمل على اكتساب ثقة الأكراد فقد استمروا يردّدون نغمة الإخوة التركية الكردية، وأن تركيا هي الوطن الأم للأكراد ثم وعدوهم بتحقيق أهدافهم القومية[304].

بادر الباب العالي بتشكيل هيئة وزارية تدرس القضية الكردية وتبحث عن طريقة إدارية تنفّذ في كردستان بحيث لا تجعله يخرج من الإدارة العثمانية. وقد بادر بتوجيه الدعوة إلى أبناء بدرخان والزعماء الأكراد الآخرين للاشتراك في الهيئة الوزارية التي ستعقد جلساتها لدراسة هذا الموضوع[305]. وقد تألفت الهيئة – المشكّلة لهذا الغرض من شيخ الإسلام إبراهيم أفندي الحيدري الكردي ونائب الصدر الأعظم حينذاك عبوق باشا ناظر الأشغال وعوني باشا ناظر البحرية، ومن أعضاء جمعية تعال كردستان الأمير أمين عالي بدرخان ومراد بدرخان والسيد عبد القادر أفندي

الكيلاني – من أعضاء مجلس الأعيان لبحث المسألة الكردية واجتمعت هذه الهيئة الوزارية في الباب العالي. وعقدت عدة جلسات قررت في نهايتها الاتفاق الذي توصلت إليه ونقض له[306].

أ– منح كردستان الاستقلال الذاتي بشرط قبول الأكراد البقاء في الجامعة العثمانية.

ب– اتخاذ التدابير الفعالة لإعلان هذا الاستقلال والشروع في تنفيذ مقتضاه حالاً، ولكن حكومة فريد باشا "1919/3/4 إلى 1919/5/16"[307] التي كانت تستند إلى الإنكليز كانت قد ماطلت في تنفيذ هذه المقررات وبظهور مصطفى كمال أتاتورك تغيّر الوضع بالنسبة للأكراد.

أرسل فريد باشا الصدر الأعظم، مصطفى كمال رئيساً لإحدى الفرق إلى الأناضول مع مجموع مختارة من اثنين وأربعين ضابطاً. وكان مصطفى كمال قد اشترك في مفاوضات السلام لعقد الهدنة بين تركيا والحلفاء الفترة من الوقت وقد ازداد استياؤه بعدما كان يدعوه "باستسلام الزعماء الأتراك في القسطنطينية للحلفاء في مدروس"[308].

دعا مصطفى كمال الوطنيين إلى الاشتراك في مؤتمر عام أصبح بمثابة جمعية وطنية[309] في منتصف سنة 1919 وقد وضع الأتراك أسس هذه الجمعية الوطنية في مجلس الوزراء مع صلاحية القيام بنقل كل الأشخاص الذين كانوا زعماء وآغوات وشيوخاً للقبائل فضلاً عن الأشخاص الذين يشك في كونهم جواسيس بالقرب من الحدود[310] والأشخاص الذين كانوا يتمتعون بمكانة بارزة في شرق الأناضول أن نية تشتيت وتدمير الأكراد كشعب تدل عليها بكل وضوح العبارة التي وردت في القانون التركي والتي تنص على أن الأشخاص الذين يتكلمون لغة وطنية خاصة غير اللغة التركية يمنعون من تأسيس أي قرى جديدة أو أحياء أو تجمعات سكنية يحظر عليهم الانتفاع من احتكار أي مهنة أو فرع من فروع الأعمال. وكل هذه السياسة مخالفة لالتزامات تركيا الدولية وخاصة لمعاهدة لوزان[311]. وهكذا فإن الأتراك الذين لم يمضِ وقت قصير على كفاحهم من أجل حريتهم عمدوا إلى سحق الأكراد الذين سعوا بدورهم إلى نيل حريتهم. ومن الغريب أن تنقلب الأمة المدافعة إلى قومية معتدية وينقلب الكفاح من أجل الحرية إلى كفاح من أجل التحكم بالآخرين[312]. هذا هو بالضبط ما فعلته الحركة الكمالية بالشعب الكردي بعد نجاحها هذا النجاح الذي يدين بالكثير للأكراد الذين ساهموا في تحقيقه بقسط كبير.

لذلك ألقى الأكراد بثقلهم إلى جانب مصطفى كمال في المعركة الدائرة بينه من جهة وبين الأرمن واليونانيين من الناحية الأخرى. فقد قرّر مؤتمر قادة الحركة الكردية سنة 1920 العطف على الحركة الكمالية والتعاون الوثيق مع الحركة القومية التحررية للشعب التركي وإيفاء لتعهدات المؤتمر فقد شكّلت القطاعات الكردية المسلحة القسم الأساسي من الجيش التركي أثناء محاربته للإنكليز والفرنسيين واليونانيين وقد أشاد قادة الأتراك بدور الأكراد في تحرير تركيا ومنهم مصطفى كمال باشا نفسه وعصمت إينونو وفتحي بك وحسين بك عوني، الذي أشار في خطاب له في المجلس الوطني التركي الكبير[313] "إن حق التكلم من فوق هذه المنصة هو للأمتين التركية والكردية" كما قال وزير الدفاع التركي عند إلقاء خطاب على قبر الجندي المجهول "أغلب الظن أن هذا الجندي كردي" في نفس الوقت الذي كان يعقد فيه مؤتمر الكماليين المسمى بمؤتمر الدفاع عن الحق "جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول وروميليا"[314].

وقد بادر القائد التركي كاظم قوه بكر إلى مقاتلة الأرمن بجيش مؤلف معظمه من الأكراد، كانت القوات الفرنسية تعضد الأرمن في ذلك القتال[315].

لم تقتصر مساعدة الأكراد لمصطفى كمال على الساحات الشرقية والجنوبية وحسب ما تعدّاه إلى معارك التحرير ضد الجيش اليوناني في 26 أغسطس 1922 حينما بدأ الجيش التركي يتحرك للأمام ضد اليونانيين فيما أصبح يعرف عند الأتراك بالهجوم العظيم امتدت جبهات الهجوم من أذنيك إلى أفيون قره حصار[316] وقاتل الأكراد إلى جانب الأتراك في معارك سفاريا وأفيون قره حصار واين أونى "إينونو" وهي المعارك الكبرى التي نتج عنها الانتصار النهائي للكماليين وانتصار اليونانيين[317] حين أعلن مصطفى كمال في 18 سبتمبر سنة 1922 أن الجيش اليوناني قد دُمِّر كلياً[318] ولا يجهل أحد دخول فرق الخيالة الكردية مدينة إزمير في مقدمة الجيش التركي الكمالي ورميها الجيش اليوناني في البحر[319].

ولكن رغم مساعدات الأكراد سرعان ما تنكّر الأتراك لهذه المساعدات مما دفع الأكراد للثورة.

ثورة 1925

عاد زعماء تركيا وتنكروا لوعودهم للأكراد بمجرد نجاحهم في التخلص من الاحتلال اليوناني وعقد معاهدة لوزان في 24 يوليو عام 1923 بل وبدأوا باتخاذ إجراءات معادية للأكراد فقد حرموا استخدام اللغة الكردية ونقلوا زعماء الأكراد من بلادهم إلى جهات أخرى[320]. وقد تمادى الأتراك حيث أطلقوا على الأكراد اسم "أتراك الجبال" وأصدروا القوانين التي تطبع ذلك بطابع دستوري حيث نصت المادة 88 من الدستور التركي صراحة على أن "جميع سكان تركيا بغضّ النظر عن ديانتهم وقومياتهم – أتراك". وفسرت الصحافة التركية هذه المادة فقالت بصريح العبارة: "إنه يجب على غير الأتراك إما أن يندمجوا في المجتمع التركي أو أن يرحلوا"[321]. لذلك لم يكن عجيباً أن يعمل الأتراك على القضاء على كل المحاولات الأكراد للتعبير عن رغباتهم القومية في إقليمهم رغم تناقض هذه السياسة مع نصوص معاهدة لوزان نفسها[322]. لذلك اضطر الأكراد إلى خوض النضال المسلح للدفاع عن وجودهم ولمقاومة عملية التهجير الجماعية وتتريك كردستان وعلى أساس أن هذه الأرض التي يعيشون عليها هي أرضهم وهم يعيشون عليها قبل مجيء العثمانيين للاستيطان فيها[323]. واتخاذها دولة لهم حيث وفد الأتراك إليها في القرن السابع إلى الحادي عشر الميلادي[324] ليجدوا الأكراد فيها منذ آلاف السنين.

ترجع أسباب الثورة الكردية ضد الكماليين عام 1925 إلى عدّة عوامل أهمها:

أ– ردّ الفعل الكردي بسبب موقف الكماليين من الإسلام فقد ألغت الجمعية الوطنية نظام الخلافة الإسلامية في 27 فبراير عام 1924[325]. واتخذت عدّة إجراءات اعتبرها الأكراد معادية للدين واتهموا الكماليين بالإلحاد. وقد طالب الشيخ سعيد بيران زعيم الثورة مصطفى كمال بالعمل على عودة نظام الخلافة ودعا المسلمين الأكراد إلى الثورة حتى يجاب هذا المطلب[326].

ب- كانت كثير من المنظمات والجماعات الوطنية الكردية تقف وراء الثورة وتشارك فيها وكانت تهدف بذلك إلى انتزاع الحرية من أيدي الأتراك وإنشاء كردستان مستقل[327] يؤيد ذلك أن المحاكمات التي جرت بعد فشل الثورة ومع قادتها قد أثبت أن القائمين بها قد وضعوا نصب أعينهم تأسيس كردستان المستقل[328]. وقد اتخذوا الدين وسيلة لإثارة الشعور المعادي للأتراك وهذا ما جعل المجلس الوطني التركي يسنّ قانوناً يلحق الخيانة العظمى بكل من يستخدم الدين كوسيلة لإثارة الشعور الشعبي سواء بالكلام أو بالنشر[329]، كما استخدموا سوء الإدارة العثمانية سبباً لإثارة هذا الشعور.

بدأ الأكراد ينظّمون صفوفهم بعد أن شعروا أن مصطفى كمال قد صمّم على القضاء على الحركة الوطنية الكردية. فقد تأسست في الولايات الشرقية جمعية سرية تعمل على الحصول على استقلال كردستان. وقد انتشرت فروع الجمعية حيث عملت عدّة فروع في حلب وأرضروم على الإعداد للثورة وكانت لجنة حلب التي تضمّ الشيخ سعيد أكثر اللجان نشاطاً. أما لجنة أرضروم فكانت أكثرها ثباتاً. كما كانت تبليس تحتوي على تشكيلات خاصة بالجمعية[330]. فقد استطاعت الجمعية السرية بقيادة ضيابك المشنوق أن تضمّ إليها عائلة الشيخ سعيد بيران وهو الذي أصبح فيما بعد زعيماً للثورة كما عهد إلى خالد الجبرائيلي بتنظيم العمل العسكري حيث بدأ بإرسال مندوبين من رفاقه إلى جميع أنحاء كردستان لإنشاء فروع تشكيلات عامة لتوزيع أسلحة وذخائر حربية على المناطق الهامة[331]. وقد التفّ حول خالد بك المثقفون والضباط الأكراد[332] حيث أصبح في أرضروم ثلاثة ضباط: خالد بك وتوفيق السليماني وصالح إسماعيل حقي[333].

وقد حدّد القيام بالثورة يوم الحادي والعشرين من مارس 1925[334].

كان الأتراك يعلمون أن الشيخ سعيد بيران هو من الذين يعملون في المنطقة ضد الأتراك فأمروا بإحضاره لاستجوابه حيث كان يسكن في قرية "ختس" القريبة من أرضروم فاعتذر الشيخ عن إطاعة أمر الإحضار ثم ترك القرية حاجاً إلى أضرحة أسلافه في "يالو". وأخذ عدد كبير من الأكراد يتجمع حوله أثناء سيره كما جرت به التقاليد في مثل هذه الظروف من الزيارات ولكن التجمع كان أعظم بكثير من المعتاد. وما لبث الشيخ سعيد أن وجد نفسه محاطاً بجيش من الأنصار والموالين. ولما بلغ هذا الجمع الحاشد بلدة بيران اعتقلت السلطات التركية المحلية عدداً منهم فقابل أنصار الشيخ ذلك بقتل عدد من رجال الدرك. وهكذا اندلعت نيران الثورة في السابع من مارس عام

1925[335] قبل الميعاد المقرّر لها بمدة خمسة عشر يوماً، إذ تردّد صوت الرصاص الذي أطلق في بيران في الأنحاء الأخرى من كردستان تركيا وبادر خالد بك ومن معه من الضباط الأكراد الذين كانوا بعيداً عن بيران إليها للإشراف على الثورة[336]. وقد اشترك أبناء بدرخان جلادت وثريا وكاموران بدرخان في هذه الثورة حيث غادروا ألمانيا إلى تركيا خلسة وظلوا مدة في القرى ينظمون مع زملائهم الحركات العسكرية[337]. كما شارك في هذه الثورة الأكراد اليساريون والمحافظون الذين كانوا يعبّرون عن سخطهم على سياسة الكماليين الدينية[338]، والفرسان الأكراد من كل أرجاء كردستان تركيا[339].

كما تعاطف معها عدد كبير من الجماعات المحافظة في إسطنبول وغيرها[340]. وقد شملت الثورة معظم إقليم خربوط وديار بكر وإيلاذبح وانتشرت في معظم الولايات الجنوبية والشرقية من تركيا[341].

وقد نشرت الصحافة التركية أنباء عن حركات كردية في المنطقة الواقعة بين تبليس وديار بكر شمال خط بروكسل قبل قيام الثورة[342]. لذلك واجه مصطفى كمال هذه الحركات بعنف بالغ حتى لا يتسع أمرها وينتهزها المعارضون لنظامه فرصة لإعلان الثورة أيضاً في إسطنبول[343]. ففي الثالث من مارس 1925 حلّ عصمت باشا إينونو محل علي فيض كرئيس للوزراء، وقد استصدر قراراً من الجمعية الوطنية بإعلان الأحكام العرفية في الرابع من مارس وبمقتضاها أعطيت للحكومة سلطات استثنائية لمدة سنتين[344].

وحينما بدأ القتال بدأت القوات التركية تتدفق على كردستان وقد تشعبت الحشود التي تحيط بالقوات الكردية إلى ثلاثة أرتال تحرك أولها إلى أرضروم وثانيها إلى العزيز والثالث زحف نحو ديار بكر"[345]. كما أرسلوا جيشاً كبيراً بالسكك الحديدية عن طريق حلب ليهاجم الأكراد من الجنوب، وقد وجد الأكراد أنفسهم بين نارين فانسحبوا تاركين مواقعهم مما أدّى إلى فشل ثورتهم.

فشلت ثورة الأكراد سنة 1925 لعدة أسباب أهمها:

1- إن الأتراك قد عرفوا بأمر الثورة واستعدوا لها منذ أول لحظة بإعلان الأحكام العرفية وإرسال القوات التركية إلى كردستان[346].

2– اندلاع الثورة في السابع من مارس وقبل الوقت المحدد لها لقيامها في 21 مارس سنة 1925.

3– البون الشاسع بين القوات التركية والكردية من حيث العدد وفنون القتال التي اتبعها الأتراك ضد الأكراد.

4– تأخر كردستان وصعوبة المواصلات والاتصالات السلكية أو اللاسلكية أو انعدامها. لذلك لم يستطع قادة الثورة إخطار المحاربين بتغيير خطط الثورة عند اندلاعها في السابع من مارس 1925. ومع ذلك فقد حارب الأكراد ودخلوا مدن أورفا وديار بكر كما استولوا على العزيز وخربوط[347].

5– لم يقدّر الأكراد تقديراً كافياً قوة أعدائهم الأتراك عند بدء الثورة.

6– خيانة أحد اتباع الشيخ سعيد بيران المقرّبين إليه مما أدّى إلى القبض على الشيخ سعيد وأعوانه وإنهاء الأتراك للثورة[348].

7– نفاذ العتاد مع الأكراد[349].

أسرت القوات التركية الشيخ سعيد ومعاونيه في 15 أبريل 1925 حيث قدّموا إلى محاكم خاصة تسمى محاكم الاستقلال وقد أنشأها مصطفى كمال في المناطق الشرقية وفي أنقرة[350]. وقد قامت الحكومة بإرهاب شامل في جميع الولايات الجنوبية الشرقية من الحكارى إلى ديار بكر وماردين وأورفا حيث اضطر عدد كبير من الأكراد أن يتركوا بلادهم ويهاجرون إلى شمال سوريا وإلى إيران والعراق كما اضطر الكثير منهم إلى الاعتصام برؤوس الجبال والأدغال[351]، والبعض هاجروا إلى الاتحاد السوفياتي حيث أقفل مصطفى كمال الحدود في وجوههم بحزم[352].

وقد أوقف قادة جمعية "تعنال كردستان" في 12 أبريل سنة 1925 ومنهم رئيس الجمعية الشيخ عبد القادر والدكتور فؤاد والمحامي محمد توفيق والمحامي حاجي أختى وغيرهم. وبعد القبض على الشيخ سعيد قدموا جميعاً إلى المحاكم التي اتهمت الشيخ سعيد بالتآمر مع الأمير سليم بن عبد الحميد والمطالب بالعرش العثماني والذي كان يقيم في حلب، والأوساط الميالة للخلافة بالعمل ضد الجمهورية التركية[353]. وبعد محاكمات صورية أصدرت المحاكم حكمها على الدفعة

الأولى من المتهمين وعددهم 91 عضواً إحكاماً بالإعدام في 27 مايو عام 1925 حيث نفّذ الحكم في الحال في الساحة الواقعة أمام المسجد الكبير بديار بكر[354]. كما حكمت الحكومة على الدفعة الثانية في 27 يونيو 1925 والبالغ عددها 47 وطنياً بالإعدام وكان بينهم الشيخ سعيد نيران قائد الثورة وحاجي خال والجنرال إسماعيل واليوزباشي فخري[355]. وفي ليلة 25 يونيو علّق الشيخ سعيد ورفاقه الستة والأربعين على أعواد المشانق[356].

وفي 28 يونيو أصدرت المحاكم حكمها على الدفعة الثالثة وعددها 93 وطنياً بالإعدام حيث نفّذ الحكم أيضاً في نفس ساحة المسجد الكبير بديار بكر[357].

وكان من بين الذين صدرت ضدهم أحكام بالإعدام الإخوة الثلاثة الأمراء جلادت وثريا وكاموران بدرخان ولكنهم استطاعوا الهرب إلى خارج تركيا[358].

أصدرت الحكومة التركية أمراً بنقل زعماء الأكراد من مواطنهم في بوتان وساسون وبايزيد إلى جهات نائية على شاطئ الأناضول حول إزمير[359]. وقد هجّروا بالفعل حوالي نصف مليون كردي إلى هذه المنطقة الواقعة غرب الأناضول حتى لا يعودوا للثورة ضد الأتراك بالإضافة إلى قتل أكثر من خمسة عشر ألف كردي وهدم أكثر من مئتي قرية[360] حيث كان هناك أكثر من 80.000 جندي تركي يمشطون المنطقة بعد القضاء على الثورة[361].

وقد حرّم الأتراك على الأكراد استعمال اللغة الكردية وسحبوا المطبوعات الكردية[362]، وكي يقضي مصطفى كمال على الكيان الكردي أو التفكير في إحيائه طبّق مخططه القائم على:

أ– فك الروابط بين زعماء العشائر الكردية، تلك الروابط التي مهّدت الطريق للثورة الكردية والمطالبة بالاستقلال.

ب– ألغى الألقاب والزعامة العشائرية.

ج– جعل تعليم اللغة التركية إجبارياً في جميع أجزاء المنطقة الكردية[363].

د– صادر ممتلكات الشيوخ والآغوات والزعماء.

وفي مايو سنة 1932 عاد الأتراك لإصدار مرسوم نفي وتشتيت الأكراد حتى طبّق على 5% من كل قرية. وكان الهدف من القانون تقويض صرح البناء القبلي التقليدي للأكراد حيث إنه لم يعترف بالشخصية المعنوية للقبائل والقضاء على كل الحقوق والسلطات المكتسبة في هذه الأرجاء وخوّل وزير الداخلية بناء على قرار من مجلس الوزراء صلاحية القيام بنقل كل الأشخاص الذين كانوا زعماء وشيوخاً للقبائل فضلاً عن الأشخاص الذين يشك في كونهم جواسيس بالقرب من الحدود[364]، والأشخاص الذين كانوا يتمتعون بمكانة بارزة في شرق الأناضول. إن نسبة تشتيت وتدمير الأكراد كشعب تدل عليها بوضوح العبارة التي وردت في القانون التركي والتي تنص على أن الأشخاص الذين يتكلمون لغة وطنية خاصة غير اللغة التركية يمنعون من تأسيس قرى جديدة أو أحياء أو تجمعات سكنية ويحظّر عليهم الانتفاع من أي مهنة أو فرع من فروع الأعمال. وكل هذه السياسة مخالفة لالتزامات تركيا الدولية وخاصة لمعاهدة لوزان[365]. وهكذا فالأتراك الذين لم يمض وقت قصير على كفاحهم من أجل حريتهم عمدوا إلى سحق الأكراد الذين سعوا بدورهم إلى نيل حريتهم، ومن الغريب أن تنقلب الأمة المدافعة إلى قومية معتدية وينقلب الكفاح من أجل الحرية إلى كفاح من أجل التحكّم بالآخرين[366]. هذا هو بالضبط ما فعلته الحركة الكمالية بالشعب الكردي بعد نجاحها هذا النجاح الذي يدين بالكثير للأكراد الذين ساهموا في تحقيقه بقسط كبير.

ثورة أجرى داج "آرارات1930 "
"إحسان نوري "1930–1927

استمرت ثورات الأكراد حتى بعد القضاء على ثورة الشيخ سعيد بيران سنة 1925؛ يؤيد ذلك ما ذكره عصمت باشا إينونو رئيس الوزراء التركي في خطبة ألقاها في حفل افتتاح سكة حديد سيواس/أنقرة في 5 أغسطس عام 1930 والتي ذكر فيها: "إن الفتنة التي تدور رحاها منذ خمس سنوات في الولايات الشرقية بإغراء وإفساد المقيمين بالخارج قد فقدت ابتداء من اليوم نصف قوتها"[367].

ففي ربيع سنة 1927 عقد مؤتمر كردي انبثقت عنه فكرة تأسيس اللجنة الوطنية الكردية المعروفة باسم خوئيبون والتي أقسم أعضاؤها على استمرار الكفاح في سبيل تحرير كردستان[368]. ولقد عهد بتنظيم حملة المطالبة بالاستقلال إلى ضابط قديم يدعى إحسان نوري باشا حيث بدأ باختيار آرارات كنقطة ارتكاز يبدأ منها أعماله العسكرية، وقد اندلعت الأعمال العسكرية في الفترة من 13 يونيو حتى 13 يوليو عام 1930 حيث شملت ثورة الأكراد ايغدير وتندركة وأرجيش وديار بكر وبوتان ووان وتبليس[369].

أخذ الأتراك في الاستعداد حول جبل آرارات للقضاء على الثورة ابتداء من أواخر أبريل عام 1930. وكانت القوات التركية الزاحفة من ولاية حكارى إلى بيت الشباب ومنها إلى شمزيان تحرق كل قرية للثوار. وكذلك فعلت القوات التركية بقيادة كمال الدين سامي باشا التي زحفت من ولاية وان إلى منطقة جالديران[370]. وبعد معارك دامية قضى الأتراك على هذه الثورة، وفرّ إحسان نوري إلى إيران لاجئاً سياسياً.

ويمكن إيجاز سبب فشل الثورة إلى:

1– استخدام الأتراك لسلاح الطيران.

2– مساعدة إيران للأتراك، فقد سمحت لهم باستخدام الأراضي الإيرانية بهدف شن الهجوم على مؤخرة المقاتلين الأكراد[371]، بل وسمحت إيران للجيش التركي بدخول أراضيها بحثاً عن الثائرين[372].

3– نفاذ المؤن لدى الثوار الأكراد مما عجّل بنهاية الثورة[373].

4– كان للنواقص الذاتية الداخلية في الحركة الوطنية الكردية وعدم وجود حزب طليعي ثوري يقودها وحرمان الثورة من المساعدات الخارجية بل بالعكس تدخل الدول الأجنبية ضد الثورة وتفوق تركيا عسكرياً واقتصادياً كل ذلك كان من العوامل الأساسية لفشل هذه الثورة.

استمرار الاضطرابات السياسية الكردية

1930–1937

ما إن قضت تركيا على حركة إحسان نوري عام 1930 حتى بدأت القلاقل ضد السلطة التركية من جديد. وقد غذّاها الأزمة الاقتصادية العالمية 1932/1929 حيث جاءت بنتائج وخيمة على الأوضاع الاقتصادية للكادحين في تركيا بوجه عام وكردستان في شرقها على وجه الخصوص. فعمّ الفقر وسادت البطالة وتردّى المستوى المنخفض لمعيشة الفلاحين. كل ذلك فضلاً عن سياسة الاضطهاد والعنف التي كانت السلطات التركية تنتهجها[374]، والتي كان من أهم مظاهرها استئناف حركة التهجير إلى خارج كردستان مما دفع الأكراد للثورة على السياسة التركية إزاءهم ولم تكن العمليات العسكرية التي يطلق عليها اسم "الثورة" خلال هذه الفترة في الواقع وفي أغلب الأحيان إلا مقاومة ضد تهجير مناطق قرى وقبائل برمّتها[375]. ففي أواخر سنة 1930 وبداية سنة 1931 انبثقت حركة مناوئة للأتراك قام بها أعوان الشيخ سعيد النقشبندية وفي سنة 1932 حاكمت المحكمة العسكرية في أرضروم ابن الشيخ سعيد بيران والذي قدم إلى تركيا من العراق ولكن عفى عنه واشترك فيما بعد في ثورة "درسيم". وفي سنة 1933 سجلت حملة قام بها الشيخ فخري في ضواحي ديار بكر[376]. وفي سنة 1934 أصدرت المحاكم العسكرية التركية سلسلة من أحكام الإعدام والأشغال الشاقة المؤيدة. وفي مايو/أيار سنة 1935 وقعت مؤامرة "إسبارتا" التي اشترك فيها الشيخ بديع الزمان الكردي[377]، والتي كانت تحض على العصيان وعدم دفع الضرائب في منطقة موش الكردية[378]. استمر الأتراك في اتباع سياسة إخضاع الأكراد بالقوة وقابل الأكراد تلك السياسة بالتصميم أن يكون لهم إدارتهم وحكمهم الذاتي[379]. وتطبيقاً للسياسة التركية أسسوا عدداً كبيراً من مراكز الشرطة في قلب كردستان التركية وقد سبّب ذلك تمرداً كردياً آخر يقوده هذه المرة سيد رضا في إقليم درسيم.

ومن جديد قتل الآلاف في المعارك بين الأكراد والأتراك ودمرت قرى ومناطق برمّتها واستمرت أعمال العنف لأكثر من أربعة أشهر حيث قضت تركيا في النهاية على الثورة ونزعت سلاح الأكراد. وكالعادة بدأت حرباً للقضاء على مظاهر القومية الكردية "اللغة الملابس... إلخ" وأعلنت أنه لا يوجد في تركيا مسألة كردية. وقد اشترك أكراد سوريون إلى جانب أكراد تركيا في هذه الثورة[380]. وقد سرّعت الحكومة التركية بنشر معلومات عن قيام الاتحاد السوفياتي بتزويد قواد درسيم بالمال والسلاح، لإيهام الناس أن الثورة قد نشبت نتيجة للتحريض الخارجي ومن ثم إلى إقناع الرأي العام التركي والعالمي بأن الإجراءات القاسية التي اتخذتها السلطات التركية لها ما يبررها. وكذلك بثّ الرعب في قلوب الحكومتين العراقية والإيرانية بغية ضمان تعاونهما لفتح الطريق أمام عمليات مشتركة ضد الأكراد. ثم أرادت الحكومة التركية من وراء ذلك خلق جو معاد للاتحاد السوفياتي كانوا بحاجة إلى بغية التقرّب من ألمانيا النازية[381]. وبعد القضاء على الثورة أعدم الأتراك سيد رضا مع عشرة من رفاقه بتهمة السرقة والقتل[382].

شجعت ظروف الحرب العالمية الثانية وثورة الأكراد في شمال العراق بزعامة الملا مصطفى أكراد تركيا على الثورة ضد السلطات التركية وقد اشتعلت الثورة هذه المرة في يوليو عام 1943 بقيادة الشيخ سعيد بيروكي في المنطقة الحدودية التركية العراقية حيث أقام الاتصالات مع الملا مصطفى وأعوانه. وقد انضم للشيخ سعيد عدد من القبائل حيث هاجموا مراكز الشرطة ومراكز الحدود مطالبين بالاستقلال الذاتي لأكراد تركيا. ولكن سرعان ما تحركت القوات التركية واستطاعت في خلال أسبوعين أن تأسر الشيخ سعيد بيروكي وتقضي على الثورة وتتخلص من قادتها أتباع الشيخ سعيد[383].

الأكراد في تركيا

بعد الحرب العالمية الثانية 1958–1991

تبلغ مساحة كردستان تركيا نحو ثلث المساحة الإجمالية لتركيا ويتراوح عدد الأكراد ما بين تسعة إلى اثني عشر مليوناً من سكان تركيا البالغ عددهم حوالي 46 مليون نسمة ومعظم الأكراد يسكنون ثلاث عشرة ولاية في جنوب شرق الأناضول كما يتواجد حوالي المليونين من الأكراد في غرب الأناضول، إما هُجِّروا قسراً أو هاجروا طلباً للعمل والرزق[384]. ويخضع الاقتصاد التركي لجميع عوامل الأزمة الرأسمالية العالمية وظواهرها من تضخم وبطالة وغلاء وكساد وقد ترك ذلك أثره على الحركة الوطنية الكردية في تركيا خاصة وقد ساهمت مجمل سياسات الدولة في تشجيع الهجرة إلى المدن إلى درجة لم تستطع استيعابها فتكونت مدن الأكواخ في أطراف المدن الأخرى والتي أصبحت قواعد للظلم الاجتماعي. وقد انتشر التعليم الذي يتطلبه التطور الاقتصادي وقد أدّى ذلك إلى انتشار الوعي السياسي في صفوف البرجوازية الصغيرة من طلاب ومعلمين وموظفين صغار مما جعلهم قوة تطالب بالعدالة الاجتماعية والاستقلال الوطني. لقد توسّع التعليم نسبياً بين الأكراد وتعمّق الوعي الوطني والاجتماعي في المدن والقصبات الكردية حيث رفعهم ذلك إلى تشديد المطالبة بحقوقهم القومية والاجتماعية "المغتصبة"[385].

تعاني كردستان تركيا من التخلّف الشديد مقارنة بباقي أجزاء تركيا في حقول الصناعة والزراعة والإنتاج الحيواني والطرق والمواصلات والخدمات الاجتماعية. وفي نفس الوقت فإنها تمثّل مصدراً مهماً للمواد الخام للاستعمال المحلي وللتصدير مثل الخامات المعدنية والنفط والنحاس والكروم وغيرها والطاقة الكهربائية والمنتجات الحيوانية والنباتية والأيدي العاملة. وبالرغم من الأهمية الكبرى للمنطقة الكردية في حقل الزراعة والإنتاج الحيواني فإن كردستان تركيا تعاني من

التخلف الشديد ومن اعتمادها الكلي على العوامل المناخية المتقلبة ومن سوء توزيع الأراضي الزراعية. وفي حقل الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والتأمين الاجتماعي والماء والكهرباء ومجاري المياه فإن المنطقة الكردية متخلفة كثيراً عن باقي الولايات التركية.

فحوالي 83% من أكراد تركيا هم من ذوي المدخول المحدودة أو من صغار أصحاب الأملاك أو من الفلاحين المعدمين وهناك عدد متزايد من المهاجرين الأكراد الذين يعملون في مهن لا تتطلب المهارة في المناطق الصناعية غرب تركيا وفي أوروبا، هؤلاء المهاجرون يسعون إلى تحسين مستواهم الاقتصادي وحتى عندما تتحسن الأحوال الاقتصادية بفضل تحسين أسعار المنتجات الزراعية بهذا التحسن تذهب إلى ملاّك الأراضي الذين يملكون وسائل الإنتاج وليس إلى جيوب المزارعين الكرد وكما يعم الانتعاش صغار المرابين والبنوك.

كما أن هناك فروق كبيرة في الدخل، الثروة متمركزة بأيدي عدد محدود من العائلات علماً بأن 10% من السكان يحصلون على 45% من الدخل القومي. ويبلغ قطاع الخدمات 53% من الدخل معظمه مكدّس للقطاعات العسكرية والبوليسية. وثمّة فروق كبيرة في التطور الاقتصادي خاصة الصناعي بين غرب تركيا وشرقها "كردستان" وتبعية الاقتصاد التركي التامة للسوق الرأسمالية والناجمة عن الارتباط غير المتكافئ تورد جميع أمراض الأزمة الرأسمالية إلى البلاد دون الاستفادة من عناصر قوة هذا السوق. إزاء حالة الاستغلال المرهقة لكاهل الجماهير هذه ازداد الوضع الاجتماعي توتراً إلى درجة التمزّق وتعددت الأحزاب والتنظيمات السياسية والنقابية وتنامى نفوذها كاتحاد نقابات العمال "دسك" ورابطة المعلمين التقدميين "توب دير" وحزب العمال الاشتراكي والحزب الشيوعي التركي والعديد من التنظيمات اليسارية الأخرى المتباينة في ميولها فضلاً عن الأحزاب والتنظيمات الكردية الأخرى. وقد رفض نظام الحكم الإقدام على أي حلّ جذري لمعضلات البلاد السياسية أو الاجتماعية فانتشر العنف السياسي واستخدم نظام الحكم حزب "العمل القومي" الذي يقوده العقيد متقاعد تركيش وميليشياته لمجابهة القوى اليسارية وقمعها وقد تسنّى لهذا الحزب التغلغل في أوساط قوات الأمن وبعض الضباط الصغار في الجيش[386].

عندما ألغي نظام الخلافة في عام 1924 ألغى معها مصطفى كمال أتاتورك المدارس الكردية والمطبوعات والجمعيات الكردية. وهذه الإجراءات اقترنت باستفزازات وتحرش القوات الكمالية في المناطق الكردية مما نتج عنه اندلاع سلسلة من الثورات والحركات المسلحة ابتداء من

سنة 1925 وقد صحب حصار المناطق الكردية ضربها بالمدافع والطائرات التركية وهكذا انتهى دور الأكراد على المسرح العسكري لكن إلى حين[387].

ترى الحكومة التركية أنه لا يوجد للشعب الكردي أي وجود ويشار إليهم فقط بأنهم مجموعة من سكان الجبال "اللصوص" دون ثقافة أو وعي وطني وليست لهم لغة قومية وهم يتكلمون بدلاً عنها مجموعة من ألفاظ أجنبية متنافرة لا يزيد عن ثلاثة آلاف كلمة. كما استمرت تركيا في أن تهمل عمداً التنمية الاقتصادية في كردستان تركيا[388].

وأعلن الأتراك المناطق الكردية مناطق مغلقة لا يدخلها الأجانب وظلّ الأمر على هذا النحو حتى سنة 1965 وتعرضت هذه المناطق طوال هذه الفترة لنظام "احتلال عسكري" وعلى نمطه[389]. وقد أدّت هذه السياسة إلى مزيد من التشكيلات السياسية والأعمال العسكرية الكردية المناهضة للسلطة وإلى زيادة مشاعر الكره للأتراك. وكذلك أدّى استخدام الأتراك للحروف اللاتينية إلى نشأة في الثقافة والآداب الكردي القومي والذي كان يمجّد الكرامة الكردية القومية. ومن هذه المدرسة باشر كمال وكاهيني صدقي وطرناش وأحمد عارف، وكان نشاطهم الأدبي يمثّل مزيجاً من القومية والأفكار الاشتراكية. وكذلك نجد مثالاً لهذه النظريات في شعر الشاعر الكردي الإيراني "هرمين"[390].

وفي أوائل الستينيات بدأ التململ في صفوف الأكراد، وكانت ثورة كردستان العراق عاملاً محفّزاً مباشراً لذلك. وبدون شك إن النهوض القومي للحركة التحررية العربية وغيرها من الأحداث في المنطقة كان ذا تأثير أيضاً يضاف إلى ذلك ما يعانيه الأكراد من ظروف اجتماعية واقتصادية[391].

كما ساعدت الحركات الثقافية الكردية في العراق والاتحاد السوفياتي من سنة 1958 إلى سنة 1961 على القيام بدور في إحياء دراسات الشعب الكردي. ومع أن الثقافة الكردية يمكن فقط أن تزدهر إذا أمكن للأكراد أن يشكلوا ويكيّفوا مستقبلهم. إن العامل الذي ساعد على عدم الاعتراف بجنسية وسلالة الأكراد هو الظروف الجيوسياسية التي أقيمت بعد الغزو العثماني للمشرق سنة 1514 وتقسيم هذه الدولة بعد الحرب العالمية الأولى[392].

وقد شهدت الحركة القومية التحررية الكردية فترة نهوضها الثانية في أعقاب إنهاء الحكم العسكري المباشر وعودة الحكم البرلماني الذي يوفّر عادة حدّ أدنى من الحريات وخاصة حرية التجمع والدعاية وبمناسبة إجراء الانتخابات والحاجة إلى جمع الأصوات بما فيها أصوات الأكراد والتي تتنافس عليها الأحزاب الحاكمة، وكانت فترة النهوض هذه تتميّز بتغلب الطابع اليساري على مجموع الحركة التحررية الكردية وأحزابها ومنظماتها ودمج النضال القومي بالنضال الطبقي. ومما لا شك فيها أن نضال القوى اليسارية التركية المتصاعد انعكس على قوى حركة التحرر القومي الكردية. وانطلاقاً من هذه المواقع الفكرية رفضت الأحزاب والقوى الكردية الانصياع لقيادة طبقة الإقطاعيين والشيوخ والآغوات الكردية سياسياً واجتماعياً وأصبحت الأفكار اليسارية في كردستان وخاصة في أوساط المتعلمين قوة لها وزنها. وقد جاءت النكسة التي حلّت بثورة أيلول عام 1961، وفي سنة 1975 في كردستان العراق دليلاً تاريخياً على ذلك وفي هذه الأجواء نما وترعرع عدد من الأحزاب والقوى اليسارية الكردية نذكر منها[393]:

الحزب الديمقراطي الكردستاني "كوك"

تأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني في تركيا عام 1965 من مجموعة من ملاّك الأراضي والليبراليين والبرجوازية الصغيرة والملاّك. وكان ذلك انعكاساً للوضع على حدود تركيا وفي كردستان العراق وكانت أهداف الحزب بسيطة كما كانت سياسته عموماً ليبرالية وأحياناً يمينية. ولم يكن نضاله علمياً ولم تفكر قيادته في التعاون مع القوى اليسارية، لأنها كانت تعتبر الأفكار اليسارية خطراً على الحزب وعليها. لكن سرعان ما نما إلى جانب الاتجاه القومي اليميني اتجاه يساري داخل الحزب ونشب الصراع بين الجناحين التقليدي واليساري ولم يحسم إلاّ في سنة 1971 حيث الجناح المحافظ من ملاّك الأراضي الكبار وقد قدمت القيادة المحافظة تنازلات للسلطة التركية مقابل حماية مصالحها الخاصة في الوقت الذي تعرضت العناصر اليسارية لضغوط شديدة من هذه القيادة. ولكن استمرت التفاعلات داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني باتجاه خسارة العناصر المحافظة والمساومة لمواقعها على عقد الحزب مؤتمراً له في صيف 1977 في جبال محافظة حكارى وقد فازت فيه بقيادة الحزب مجموعة من العناصر اليسارية الثورية وطردت على أثر ذلك جميع العناصر والفئات المحافظة والخاملة من صفوف الحزب نهائياً وركّزت على تعميق ثقافتها وتوعية كوادرها وأخذ هذا الجناح يعمل تحت واجهة شبه علنية باسم "كوك" أي محرري كردستان الوطنية. وكان لـ "كوك" اتجاهاً بارزاً في قيادة عدد من الإضرابات العمالية والأعمال

الجماهيرية الأخرى. وهو حزب جماهيري جيد التنظيم له قواعد في المدن والأرياف على حدّ سواء. وهو من أقوى الأحزاب في كردستان تركيا وتتكون قيادة الحزب من العناصر التي تؤمن بالقيادة الجماعية، لكن مع بداية التصعيد اليساري في الأيام الأخيرة للحكم المدني في تركيا ومن قبل أن يقوم الجنرال كنعان أفريل بالانقلاب العسكري سنة 1980 ويتولى الجيش السلطة في تركيا من جديد مع ازدياد حركات القمع العسكرية ضد الأحزاب اليسارية عموماً. وقد عمل "كوك" لفترة مع حزب العمال التركي الذي كان مرخصاً له قانوناً قبل الانقلاب. وقد بدأ الحزب الشيوعي التركي حملة إعلامية وإذاعية من ألمانيا الشرقية يتهم فيها السلطات العسكرية التركية بارتكاب مذابح ضد الأكراد في المناطق الكردية من تركيا، ولكن ذلك بالطبع لم يخفف من قبضة العسكريين على الحركة الوطنية الكردية[394].

حزب عمال كردستان تركيا

بعد أحداث عام 1971 التي شهدت صراعاً بين أجنحة الحزب الديمقراطي الكردستاني في تركيا خرج أحد التيارات اليسارية من الحزب المذكور وأخذ يعمل باسم مؤيدي الدكتور شقان وبالفعل فقد كانوا متأثرين بأفكاره، وفيما بعد أخذ هذا التيار يعمل تحت اسم "د. د. ق. د" أي "نوادي الثقافة الثورية والديمقراطية" وقد افتتح عدداً من فروعه في مراكز المحافظات والأقضية. وكان لها نشاط سياسي وتثقيفي ثوري ملموس في أواسط السبعينيات ولكن هذا التنظيم الحزبي الجديد تعرّض إلى انشقاقات عديدة وتمّ طرد بعض العناصر وتغيّر اسم الحزب أكثر من مرة ثم استقر على اسم حزب "عمال كردستان تركيا" إلاّ أن "د. د. ق. د" هو الاسم المعروف له في مختلف الأوساط ويعتبر هذا الحزب من القوى الثورية الرئيسية في كردستان تركيا"[395].

الحزب الاشتراكي الكردستاني

عرف هذا الحزب بجماعة "طريق الحرية" نسبة إلى اسم المجلة التي كان يصدرها. له نفوذ بوجه خاص بين المثقفين والطلبة. ويصدر الحزب إضافة إلى "طريق الحرية" جريدة "روزا ولات" أي "شمس البلاد". وقام الحزب بدور كبير في نشر الأفكار اليسارية باللغتين التركية والكردية في كردستان مستثمراً بوجه خاص النشر العلني أو شبه العلني الذي كان منتشراً في الفترات التي كانت تضعف فيها الرقابة الحكومية في كردستان ويقود الحزب سكرتيره العام "كمال برقاي" ورفاقه ويتمتع الحزب بمستوى نظري متميّز وباستقرار فكره وقيادته.

حزب "العمال الكردستاني – آبوجى"

حزب يساري جماهيري واسع سمّي بـ "آبوجى" نسبة إلى اسم أمينه العام. لجأ الحزب إلى العنف السياسي في أواخر السبعينيات خاصة وقد وسّع ذلك من جماهيريته من جهة. ولكن الأحزاب الكردية الأخرى تتهمه باللجوء إلى العنف ضدها خاصة اليمينية منها مما خلق هوّة واسعة بينه وبين العديد من الأحزاب الكردية الأخرى.

ينتسب الفنان الوطني والشعبي الشهير "شقان" إلى هذا الحزب وهو من أكبر أرصدته وقد ساهم بغنائه الشعبي والثوري في استنهاض الجماهير الشعبية للنضال الوطني الكردي ضد الرجعية الكردية والسيطرة التركية، وقد أحيا تراثاً في كردستان تركيا.

حزب رزكاري وآلاي رزكاري

حزب رزكاري هو حزب وطني يساري كان له نفوذ في بعض المناطق من كردستان تركيا إلاّ أنه انقسم على نفسه بعد عام 1978. وقد انشقت عنه جماعة أنشأت حزباً جديداً سمّي "آلاي رزكاري" "راية الإخلاص" وقد عمل معه غالبية منتسبي الحزب القديم.

حزب التحرير الإسلامي

وهو حزب كردي إسلامي ينادي بإزالة الخلاف المغالى فيه بين الكرد والترك وأن تحل محله الأخوة الإسلامية. ومع ذلك فإن الحزب ليست له فعالية في تقليل التمييز ضد الأكراد رغم تحالفه مع الحزب الجمهوري برئاسة "بولنت أسقرت" ولكي يكون للجماعات الإسلامية دور فعال في التقدّم السياسي للمسألة الكردية عمل حزب التحرير على إيجاد تعاون بينه وبين الأحزاب الأخرى[396].

حزب كاوه وصوت كاوه

وقد ظهر حزب كاوه كجماعة ماوية، ولكن بعد الفشل الذريع الذي أصيبت به الماوية انقسم على نفسه وخرجت منه جماعة تسمي نفسها "صوت كاوه" وهي تتبع وجهة نظر ألبانيا بعد الانشقاق بين الصين وألبانيا وكلتا المجموعتين تسير نحو الضعف والانعزال عن القوى الكردية اليسارية الأخرى وعن الجماهير على حدّ سواء[397].

محاولات وحدة الصف الكردي: جرت أكثر من محاولة للتقريب بين فصائل الحركة التحررية الكردية في كردستان تركيا خاصة أن معظمها متقاربة في الأهداف وقد أقيمت صيغة للتعاون بين "كوك" و"الحزب الديمقراطي الكردستاني" و"الحزب الاشتراكي الكردستاني" و"د. د. ق" عام 1980. لكنّها تعثرت، وقد استؤنفت المساعي لإقامة جبهة وطنية فيما بين الأحزاب والقوى الكردية الرئيسية. وقد جرت لقاءات ثنائية وثلاثية متعددة بين أحزاب وقوى الحركة التحررية الكردية في تركيا من أجل توحيد وتوطيد الحركة التحررية الكردية.

ويلاحظ المراقبون نهوضاً ثورياً كبيراً في الحركة الوطنية الكردية خاصة بعد عام 1979 والذي بدأت في أوائل الستينيات وانحسرت لفترة وجيزة خلال الانقلاب العسكري في أوائل السبعينيات ثم عادت ونهضت واستمرت في التوسّع حتى استلم العسكريون الحكم مرة أخرى في سبتمبر 1980. وخلال هذه الفترة لم تحدث ثورة مسلحة في كردستان تركيا ولا حتى انتفاضة مسلحة وإنما أقيمت تنظيمات حزبية جماهيرية ونشر الأدب الثوري، ونهضت الصحافة الثورية وجرت أعمال جماهيرية متنوعة وقد جرت هذه الأعمال السلمية بقيادة أحزاب وتنظيمات ذات أيديولوجية وطنية تقدمية فأدّى ذلك إلى تبلور الحركة التحررية الكردية في تيار ثوري بحسب حسابه ولكن الانقلاب العسكري الذي وقع في تركيا قد وضع عقبات جديدة أمام التنظيمات الحزبية الكردية.

الانقلاب العسكري والأكراد "13 سبتمبر 1980"

كان وصول العسكريين للحكم في تركيا وقلب حكومة سليمان ديميريل سبتمبر 1980 قد دفع بالعسكريين إلى تشديد قبضتهم على النشاط العسكري للجمعيات الكردية السرية بوجه خاص[398]. فعلى أثر الانقلاب شنّت السلطات العسكرية هجوماً شاملاً على القوى الشعبية التركية والقوى الوطنية الكردية فاعتقلت عشرات الآلاف من الوطنيين وتحوّلت السجون والمعتقلات ومراكز الأمن والشرطة إلى مسارح التعذيب وقد قتل المئات أثناء عمليات إلقاء القبض على آخرين بطرق مختلفة كما تمّ تحديد إقامة (120000) كردي كمتهمين وسيق (20) ألف منهم إلى السجون. ولأنه لم يكن في السجون مكان كافٍ كان على عدّة آلاف منهم أن يتركوا السجن بشكل مؤقت. لكن من مجموع 14 ألف سجين اتهم (220) منهم بالقتل العمد والباقون وجهت إليهم تهمّ الانفصال والنشاط الهدام

وحكم على المئات بالموت في السجن العسكري في ديار بكر[399]. كما وجهت إليهم تهم تقسيم الأمة التركية إلى سلالتين وإدخال لغة تميّز اللغة التركية في البلاد[400].

موقف الأكراد من الانقلاب العسكري

وقف الأكراد بالطبع موقفاً معادياً للانقلاب العسكري لأن الانقلابات العسكرية غالباً ما تؤدي إلى الديكتاتورية والقضاء على الحريات باسم المحافظة على الأمن والوطن. ولذلك أصدر 12 حزباً وتنظيماً سياسياً في تركيا بياناً عقب الانقلاب وبمناسبة الذكرى الثالثة له دعوا فيه إلى تصعيد النضال ضد الحكم العسكري وحتى يتم القضاء على هذا الحكم والأحزاب التي تصدت للانقلاب هي راية التحرير "الأوزكاري" الحزب الثوري "دومجى ساوائش" الطريق الثوري "دور مجى بول" اتحاد العمل "أصيين برليني" الحزب الطليعي للعمال الكردستاني "P.P.K.K" حزب "العمال الكردستاني" وحركة تحرير كردستان "K.U.K" طريق النصار "مارتيزان يولو" النضال "تيكوشين" الحزب والجبهة الشعبية لتحرير تركيا "أحاجيلار" حزب العمل الشيوعي في تركيا "T.K.E.P" الحزب الشيوعي التركي الوحدة T.K.P.B الحزب الاشتراكي لكردستان تركيا T.K.S.P. لذلك ففي أواخر 1983 بدأ الحكم العسكري بملاحقة الجمعيات السياسية الكردية سياسياً وعسكرياً. فقد عمل بالتنسيق بينه وبين إيران والعراق منتهزاً المعاهدة التركية العراقية التي كانت قد وقعت 1978 والتي نصّت في مادتها الأولى على أنه في حالة تسلّل أفراد أية دولة إلى داخل حدود الدولة الأخرى يلقى القبض عليهم ويسلمون إلى دولتهم. والمادة الرابعة التي نصّت على أن يتخذ الطرفان التدابير الكفيلة بإيقاف أعمال التخريب التي تجري في المناطق الحدودية للبلدين[401]. ومنتهزاً أيضاً ظروف الحرب العراقية الإيرانية، لذلك قام الحكم العسكري بحملة تمشيط عسكرية في شرق تركيا للقضاء على الزعامات الكردية ولمساعدة الحملة الجديدة التي يشنها الحكم العسكري التركي سمح العراق للقوات التركية بدخول أراضيه للبحث على مخابئ الثائرين الأكراد. لذلك اجتازت القوات التركية في 25 أيار/مايو 1983 الحدود الدولية للعراق لمسافة 30 كيلومتراً في عمق الأراضي العراقية في حملة عسكرية ضد الحركة العسكرية المسلحة. وقد صرّح وزير خارجية تركيا بخصوص هذا الهجوم بقوله: "ما قمنا به كان عملية بوليسية بموافقة الحكومة العراقية. فبالاتفاق مع مجموعة من الإرهابيين الذين كانوا يعتمدون على القرى التركية في تلك المنطقة". بيد أن السياسي التركي "حيدر كوتلو" يقول في شأن هذا الهجوم ما يلي "في أواخر مايو

اجتازت القوات التركية الحدود العراقية وهاجمت الوطنيين الأكراد في شمال البلاد وألقت القبض على 2000 شخص نتيجة لهذه العملية[402].

لم يكن دخول القوات التركية خفيفاً فقد أرسل الأتراك إلى الأراضي العراقية فرقتين محملتين من المظليين والكوماندوس مع الطائرات المروحية ومدفعية الميدان لمطاردة الأكراد الثائرين عبر الحدود الثلاثية المشتركة التركية العراقية الإيرانية. فالعملية التركية التي بدأت في الأسبوع الأخير من مايو 1983 لم تكن موجهة كلها ضد الأكراد فقط بل وضد الأرمن ومنظمة الجيش السري الأرمني وضد جيش تحرير العمال والفلاحين التركي الكردي الماركسي الميول والمتهم بمساعدة الثائرين الأكراد والأرمن. وعلى الرغم من أن كلاً من الأكراد والأرمن يدّعون ملكية مشتركة في أراضي الحدود الشرقية لتركيا إلاّ أنهما يعملان سوياً ضد السلطة التركية في هذه المرحلة وأن التحالف الكردي الأرمني ضد تركيا لا بدّ أن يستثمر ما لدى الأرمن من علاقات في العالم الغربي وما لدى الأكراد من خبرة عسكرية وجبهة تحرير قوية تتقن من القتال وحرب العصابات[403]. وكانت المجموعات الكردية العاملة في تركيا والمستهدفة أساساً بالهجوم هي:

المجموعة الأولى: تتضمن عناصر من بعض القبائل من بينها قبيلتا "قريشه" و"يوسفاف" المتهمتان بالقيام بعملية تهريب واسعة للسلاح بالسطو على عربات النقل التي تحمل البضائع من تركيا إلى كل من إيران والعراق.

المجموعة الثانية: وهي حركة سياسية يعتقد أن لها علاقة بالاتحاد السوفياتي من ناحية وبالإيرانيين من ناحية أخرى وتحارب تحت اسم الشيخ سعيد بيران بطل ثورة 1925 وهي المجموعة التي كانت تلجأ إلى التخفي بجبال العراق لإخفاء السلاح ولإصدار المنشورات السرية حيث توزع سرّاً في تركيا.

أما المجموعة الثالثة: فهي مجموعة حرب العصابات اليسارية التي تستوطن القرى الجبلية والتي تنتمي للمنطقة الكردية المتطرفة أو ما تعرف باسم "كومالا آزادى" أي "حزب الحرية". وتعتقد أجهزة الأمن الغربية أن للتنظيمين الآخرين علاقات بحزب العمال التركي الذي حلّه العسكريون الأتراك رغم أن الحزب صراحة يطالب بوحدة الأراضي التركية ويرفض دعاوى حركات الانفصال الكردية[404].

لقد استمرت العلاقات بين الأكراد والسلطة في تركيا يغلب عليها طابع العداء حتى اندلاع الحرب بين العراق ودول التحالف في يناير 1991 حيث بدأت تتغير نظرة السلطات التركية نحو المسألة الكردية بعض الشيء. ففي أبريل 1991 اتخذ البرلمان التركي مؤخراً أخطر قرارين بالنسبة لتركيا وهما إطلاق حرية تشكيل الأحزاب ورفع كل القيود السابقة التي كانت تمنع إقامة أي حزب سياسي على أساس ديني أو ماركسي. أما القرار الثاني فهو يسمح للأكراد بالتحدث بلغتهم القومية وهو ما كان يعتبر جريمة يعاقب عليها الأكراد سابقاً. وقد اتبع تورغوت أوزال هذين القرارين بإطلاق سراح الآلاف من المعتقلين الأكراد آملاً أن يزيد هذا العمل شعبيته بين الأكراد الذين يبلغ عددهم 15 مليون كردي من بين أبناء الشعب التركي حيث سيعتبر أول مسؤول تركي يعطيهم هذا الحق حين كان القانون التركي يقضي بالسجن على من يتحدث الكردية. وإذا كان أوزال سيستفيد داخلياً من هذا القرار فإنه بدون شك سيجني ثماره دولياً خصوصاً وأن سوء معاملة تركيا لأكرادها كانت عقبة أمامها لدخول المجموعة الأوروبية بالإضافة إلى امتصاص أنقرة لأي نقد دولي لتركيا بالنسبة لمعاملة الأكراد خصوصاً في الوقت الحالي حيث تقف معظم دول العالم مع الشعب الكردي في محنته الحالية مع السلطة العراقية، فاستقبال تركيا للنازحين الأكراد من العراق وإصدار قرارها الخاص بحق أكرادها في التحدث باللغة الكردية سيضمنان في الوقت الحالي على الأقل عدم إثارة قضية الأكراد في تركيا وحقوقهم الإنسانية[405]. وهذا القرار سيشجع بدون شك الجماهير الكردية للانخراط في العمل السياسي وإثراء الحياة الحزبية مما سيدعم موقف الإسلاميين في الحياة السياسية التركية ويعطيهم الفرصة للمشاركة في صنع القرار في تركيا بدلاً من الانزواء في التكايا والزوايا خشية الملاحقات الأمنية والتي كان القانون التركي العلماني يعطيها غطاء قانونياً. كما سيعطي هذا القرار فرصة ذهبية لجماعة النورجانيين أتباع الشيخ سعيد النورسي لإعادة التفكير بالانخراط في العمل السياسي حيث تحبّذ هذه الجماعة التي تضم ملايين الأتراك بين صفوفها عدم الخوض في السياسة بناء على نصيحة سابقة للشيخ سعيد النورسي الذي كان يردد أنه أطلق السياسة واللهم يكفيهم شرّ السياسة.

وكان هذا الموقف للشيخ النورسي بسبب ترسانة القوانين الأتاتوركية التي كانت موجهة للإسلاميين مما دعاه إلى ترك السياسة للتمسك بالإسلام وتعليم الأتراك مبادئه حتى لا تشوههم العلمانية وبذلك نجح إلى حدّ بعيد في إبقاء الإسلام في نفوس الأتراك وتفويت الفرصة على الأتاتوركيين في القضاء على القيادات الإسلامية.

وتتدارس حالياً قيادات النورجانيين قرار البرلمان التركي وإمكانية تشكيل حزب سياسي إسلامي لكل الأتراك سواء اتباع النورجانيين أو غيرهم من الإسلاميين. وفي حالة نجاحهم في التوصل إلى قرار بذلك سيكون للإسلاميين حزب قومي بالإضافة إلى حزب الرفاه الذي قد يعيد في برنامجه القديم واسمه ليتلاءم مع القرار الجديد للبرلمان التركي كما سيستفيد حزب وريليش ذو التوجه الإسلامي من القرار وبذلك يمكن للإسلاميين تشكيل جبهة إسلامية متماسكة لخوض غمار المعركة الانتخابية البرلمانية المقبلة. ولا شك في أن هذا القرار سيدعم موقف الرئيس التركي تورغوت أوزال على الساحة الشعبية في تركيا خصوصاً وأنه ينوي إجراء تعديل دستوري آخر يقضي بتحويل نظام الحكم إلى نظام رئاسي وسيتم من خلاله انتخاب الرئيس من قبل الشعب لا البرلمان كما هو في النظام الحالي فأوزال سوف يستفيد من هذا القرار ويجني عاره مستقبلاً بضمان أصوات الجماهير.

لكن رغم التغيير الذي طرأ على نظرة السلطات التركية للأكراد في تركيا تبقى الحقيقة وكما صرّح بها جعفر البترراتشي رئيس المجلس التنفيذي لكردستان في مؤتمر للصحفيين الأجانب في 1991/4/14 وأن الأكراد العراقيين يعاملون معاملة أفضل بكثير من تلك التي يلقاها الأكراد في تركيا حيث يعتقل الآلاف من الأكراد لا لشيء إلاّ لأنهم يتكلمون بلغتهم الكردية وأن تركيا لم تلغ الخطر المفروض على اللغة الكردية إلاّ لأسبوع فقط. وأضاف: كان الأكراد العراقيون يحصلون دائماً على حقوقهم المدنية كاملة. ومن ناحية أخرى، صرّح عبد الله أوجلان رئيس حزب "العمال الكردستاني" أكبر تنظيم كردي وعادي في تركيا. وهو يشرف على تدريب وتسليح آلاف الأكراد في معسكر الحلوة بلبنان أن قمع الأكراد في تركيا يجاوز ما يلقاه الأكراد في أي مكان بما في ذلك العراق. وأكّد على أن العراق يعترف بحق الأكراد في الحكم الذاتي بغضّ النظر عن الطريقة التي يطبق بها وهو ما لم تعترف به تركيا واعتبر أوجلان أن التمرد الذي تقوده جبهة كردستان العراقية محكوم عليه بالفشل لأن قيادته قبلية ولأنها تدافع عن مصالح الخاصة بما يجعلها بأي حال من الأحوال عاجزة عن تحقيق طموحات شعبها[406].

تركيا تسعى إلى دور مركزي

مع اقتراب حسم المعركة معركة الرقة لمصلحة التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية وبدء معركة السيطرة على دير الزور بتفاهم روسي أميركي يبرز التساؤل عن معركة إدلب وما المصير الذي ينتظر المدنية وريفها؟ هل ستلقى المصير المدمّر ذاته والخراب الذي تعرضت له الرقة وقبلها حلب وسواها من المدن السورية، أم أنها ستدرج ضمن مناطق "خفض التصعيد" ما يعني تجنيبها كارثة إنسانية مهولة في حال اللجوء إلى السيناريو العسكري، بحجة طرد عناصر "جبهة فتح الشام" (النصرة)؟

يبدو أن لا شيء محسوم حتى اللحظة لكن ما يرجح ضمّها إلى مناطق خفض التصعيد هو إعلان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أن الاجتماعات المقررة اليوم وغداً لبحث الأزمة السورية في العاصمة الكازاخية آستانة، تعتبر بمثابة مرحلة نهائية للمحادثات الرامية لحل الأزمة، وقبل أيام قليلة صرّح وزير الخارجية الروسي لافروف بأن الدول الراعية لمسار آستانة أحرزت تقدّماً في التوافق على معايير إنشاء منطقة خفض التصعيد في إدلب وإن حصل ذلك فستصبح إدلب المنطقة الرابعة من مناطق خفض التصعيد التي تشمل جنوب وجنوب غربي سوريا، وغوطة دمشق والقلمون الشرقي وريف حمص مع الإشارة إلى أن وحدات من الجيش الروسي باتت تشكّل ما يشبه القوة الوسيطة ما بين ميليشيا "وحدات حماية الشعب" (YPG) الذراع العسكرية لحزب "الاتحاد الديمقراطي" الكردي (PYD) وهي المكوّن الرئيسي لميليشيات "قوات سوريا الديمقراطية" وبين فصائل من الجيش السوري الحر، المنضوية ضمن قوات "درع الفرات" في شمال حلب والهدف من ذلك هو منع أي احتكاك عسكري بينهما وتجنب تدخّل أوسع للجيش التركي ويأتي ذلك تماشياً مع الخطة الروسية الهادفة إلى تجميد أو تبريد الجبهات ما بين قوات النظام والميليشيات الإيرانية

وبين فصائل المعارضة السورية وتركيز الجهود العسكرية لمواجهة التنظيمات المتطرفة وبخاصة "داعش".

وإن كانت الخطة الروسية في سوريا تلقى تفهماً من قبل الإدارة الأميركية وربما أتت ضمن تفاهمات مشتركة أوسع في سوريا ما بين ساسة موسكو وواشنطن إلاّ أن الأمر ليس مكتملاً أو نهائياً. وكلام الوزير لافروف يحمل في طياته ما يشبه الشروط اللازم تحقيقها كي تنضم إدلب إلى مناطق خفض التصعيد، كونه تحدّث عن "تقدّم في المعايير" ولم يقل ماهي المعايير اللازمة لكن منطق التحليل يذهب إلى وجود عقدة عناصر "هيئة تحرير الشام" التي باتت تضمّ كلاً من جبهة فتح الشام ولواء الحق ولواء أنصار الدين وجيش السنّة وسواها، بعد أن انسحبت منها حركة نور الدين الزنكي.

في محافظة إدلب عدد كبير من الفصائل والتنظيمات العسكرية المعارضة فبالإضافة إلى "هيئة تحرير الشام" توجد حركة "أحرار الشام الإسلامية" ومعظم مقاتليها من السوريين وتعرضت مؤخراً إلى هجمات عنيفة من قبل "جبهة فتح الشام". وقد نشأت هذه الحركة بوصفها إحدى الفصائل المعارضة المعتدلة، وذلك باتحاد أربعة فصائل إسلامية سورية وهي "كتائب أحرار الشام" و"حركة الفجر الإسلامية" و"جماعة الطليعة الإسلامية" و"كتائب الإيمان المقاتلة". وهناك فصيل "فيلق الشام الذي يضمّ جماعات إسلامية معارضة توحدت من أجل تعزيز قوة الإسلاميين المعتدلين في الصراع المسلح وتمّ تشكيله من (19) مجموعة مختلفة كان بعضها ينتسب سابقاً إلى جماعة "الإخوان المسلمون" السورية وذراعها العسكرية "هيئة دروع الثورة". وهناك "جيش المجاهدين" الذي يحمل راية "الجيش الحر" إلى جانب رايته وتشكل من ائتلاف ضمّ مجموعات إسلامية لمحاربة تنظيم "داعش" ولواء "فرسان الحق" وهو فصيل من "الجيش السوري الحر" ولواء "صقور الجبل" وهو أيضاً فصيل من "الجيش السوري الحر" وفصيل "تجمع فاستقم كما أمرت" الذي يرفع بدوره راية "الجيش الحر" بالإضافة لرايته ولواء "صقور الشام" الذي يقاتل إلى جانب "الجيش السوري الحر" كما يوجد أيضاً فصيل "جند الأقصى" الذي انضم مؤخراً إلى "جبهة فتح الشام" وهو مقرّب من "داعش" وهناك تقارير تقدّر عدد هؤلاء جميعاً بحوالي أربعين ألف مقاتل.

غير أن الأهم هو وجود أكثر من مليوني إنسان يعيشون في إدلب ومناطقها وقراها. وهم في غالبيتهم يشكلون جزءاً من الحاضنة الاجتماعية للثورة السورية ويرفضون تحكّم أمراء الحرب بهم

وأصحاب الدويلات والهيئات الشرعية وبخاصة تحكّم جبهة فتح الشام وأخواتها وقد قاموا بتظاهرات عديدة ضد وجودها بينهم وتمكن سكان بعض هذه المناطق من انتخاب مجالسهم المحلية لإدارة شؤونهم الحياتية، وفي حال تنفيذ أي سيناريو عسكري ستحدث كارثة إنسانية كبرى تضاف إلى الكوارث التي ألمت بالشعب السوري منذ أن خرج مطالباً باسترجاع كرامته ونيل حريته.

وتتعدد السيناريوهات بخصوص الوضع في إدلب ومصيرها حيث يتلهف قادة حزب "الاتحاد الديمقراطي" الكردي في سوريا الذين يتلقون أوامرهم وتوجيهاتهم من قادة جبل قنديل في حزب "العمال الكردستاني" التركي (PPK) لكي يخوضوا معركة السيطرة عليها، استناداً إلى دعم التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية وأملاً بتوسيع مناطق سيطرتهم في الشمال السوري ووصل الكانتونات التي يسيطرون عليها بقوة السلاح في شرق نهر الفرات بتلك التي تقع في غربه وتحقيق حلم دويلة لهم تبدأ من القامشلي في الشمال الشرقي من سوريا وتنتهي على الساحل السوري.

وهذا السيناريو يحظى بدعم بعض أركان الإدارة الأميركية خصوصاً جنرالات البنتاغون بحجة محاربة الإرهاب والقضاء على تنظيم "القاعدة" الذي تبايعه جبهة فتح الشام، لكنه يتطلب تنسيقاً مع روسيا صاحبة اليد الطولى في سوريا حول كيفية تنفيذه وتدعمه كذلك كل من بريطانيا وفرنسا وسواهما فيما تعارضه تركيا بشدة كونه يشكل ما تعتبره تهديداً مباشراً لأمنها القومي، حيث تتخوف من حدوث مأساة إنسانية جديدة على حدودها الجنوبية قد تدفع بمئات آلاف السوريين إلى اللجوء إلى أراضيها إضافة إلى تخوفها من وصل وتمدد كانتونات حزب "الاتحاد الديمقراطي" الكردي إلى مناطق جديدة في شمال سوريا على غرار ما حدث في معركة السيطرة على محافظة الرقة حيث سلمت الولايات المتحدة الأميركية قيادة المعركة إلى ميليشيات "سوريا الديمقراطية" التي تشكل ميليشيات "وحدات حماية الشعب" الكردية عمادها الأساسي واستبعدت أي دور تركي في المعركة، لذلك تبذل أنقرة مساعيها الدبلوماسية والسياسية بغية التوصل إلى حل يتم فيه استبعاد السيناريو الأميركي حيث كثف المسؤولون الأتراك لقاءاتهم مع المسؤولين الروس والإيرانيين كي يفوّتوا الفرصة على محاولات تنفيذه، وباتوا مضطرين لإبرام تفاهمات مع ساسة نظام الملالي تتطلب منهم تخفيف لهجتهم الرافضة لبقاء نظام الأسد مقابل التفاهم على الوقوف في وجه محاولات توسع الكانتونات الكردية وتقديم سيناريو عسكري بديل، جرت مناقشته ما بين عسكريين أتراك وروس وإيرانيين يقضي بأن تدخل فصائل الجيش السوري الحر المنضوية تحت قوات "درع

الفرات" من الشمال باتجاه إدلب فيما تتقدم الميليشيات الإيرانية من جنوبها بغطاء جوي روسي وتحسباً لذلك قام الجيش التركي في الآونة الأخيرة بحشد العديد من وحداته العسكرية على الحدود التركية المتاخمة لمحافظة إدلب. لكن هذا السيناريو يحتاج إلى تفاهم وموافقة الإدارة الأميركية، كما أن موافقة الروس أيضاً غير مضمونة كونهم ينظرون دوماً إلى الأميركيين في كل ما يفعلونه في سوريا، ويفضلون التنسيق العسكري معهم، مثلما فعلوا في اتفاق وقف إطلاق النار في المنطقة الجنوبية ومثلما يفعلون اليوم في معركة دير الزور حيث جرى بينهم تنسيق غير مسبوق بغية تقاسم تركة "داعش".

وفي سياق محاولات الساسة الأتراك تفويت الفرصة على السيناريو الأميركي قاموا بإجراء اتصالات مكثفة مع ممثلي فصائل المعارضة السورية والتنظيمات في محافظة إدلب بهدف التوصل إلى حلّ يجنّبها أي عمل عسكري بقيادة الولايات المتحدة الأميركية حيث طرحوا حلاً سياسياً بديلاً ينهض على تشكيل هيئة إدارة محلية مدنية للمدينة وريفها تتولى مهمات إدارة شؤونها اليومية، والإنسانية وإبعاد الفصائل والتنظيمات المسلحة التدخّل في إدارتها، ودمج أفراد هذه المجموعات المسلحة في جهاز شرطة يتكفل بحفظ الأمن فيها. ولعل الخوف على مصير إدلب من سيناريو عسكري محتمل دفع "المجلس الإسلامي" في سوريا إلى إطلاق مبادرة لتشكيل "جيش وطني" كي يلاقي ما يطرحه الأتراك وقد حظيت الدعوة بموافقة عدد من الفصائل الإسلامية وتردد من طرف فصائل الجيش الحر لكنها تبقى مبادرة تحتاج إلى جهود متعددة داخلية وإقليمية ودولية لبلوغ مرادها، لذلك يبذل الساسة الأتراك جهوداً حثيثة من خلال مشاوراتهم مع الساسة الروس وساسة نظام الملالي الإيراني من أجل التسريع في ضمّ إدلب إلى مناطق خفض التصعيد في اجتماع آستانة المقبل في منتصف شهر أيلول 2017، ومع ذلك تبقى كل الاحتمالات مفتوحة في ظل الصراع الدولي والإقليمي الدائر على تقاسم النفوذ في سوريا. لذلك يبرز السؤال عن المصير الذي ينتظر المدينة ومناطقها وبلدانها وناسها.

هل تناور تركيا في معارضتها
"الدولة الكردية"

التهديد بالتجويع الذي وجّهه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى أكراد العراق بعد الاستفتاء على الاستقلال، ومعارضته الشديدة لاحتمال إعلان الدولة الكردية المستقلة يعكسان الارتباك والازدواجية اللذين تتعامل بهما تركيا مع المسألة، خصوصاً أن إقليم كردستان العراق شكّل خلال العقد الماضي ما يشبه "جنة" تركية على الصعيد الاقتصادي على الأقل.

بالطبع ليس مفهوماً كيف أن أردوغان نفسه الذي انبرى لإسرائيل في حصارها لقطاع غزة و"تجويعه" وقاطعها عندما اعترضت سفينة أرسلها لكسر الحصار يهدد باستخدام الأسلوب نفسه مع الأكراد الذين استغل إلى أقصى الحدود علاقته بهم منذ الغزو الأميركي للعراق في 2003 وكأنّ قضية غزة كانت مجرد عمل دعائي تجاوز حدوده المرسومة، فخرجت نتائجه عن السيطرة وكان القصد منه فقد التأكيد على "زعامة" تركيا للعالم الإسلامي و"انفرادها" في الدفاع عن قضاياه.

وعلى سبيل التذكير، فإن تركيا تدعم منذ نحو 15 عاماً الحكم الذاتي الكردي في شمال العراق وتتعاون مع سلطات الإقليم في مواجهة حزب "العمال الكردستاني" الذي يخوض مواجهات مع جيشها داخل أراضيها وتتبادل معها المعلومات الأمنية التي مكنتها من احتواء نفوذه والحدّ من عملياته العسكرية، حتى أنها دعمت في وقت من الأوقات "الاستقلال" الكردي عندما أرسلت وزير خارجيتها إلى أربيل في 2013 من دون المرور ببغداد وافتعلت أزمة مع حكومة نوري المالكي آنذاك.

كذلك نسجت أنقرة علاقات اقتصادية متقدمة مع الإقليم وسمحت له بأن يصدر عبر أراضيها معظم إنتاجه النفطي البالغ حالياً (600) ألف برميل يومياً والمرشح للوصول إلى مليون برميل وأمدته بحاجاته من الأغذية وسائر المواد الاستهلالية فتحولت من شريك وثيق إلى شريك ضروري.

أي أن أنقرة كانت المستفيدة الأولى من القطيعة بين أربيل وبغداد، ومن تنصّل الأخيرة من التزاماتها تجاه الأكراد، وكذلك من العلاقات المتوترة بين الإقليم وإيران. وساهمت علاقتها بالأكراد في كسر احتكار طهران للنفوذ السياسي والعسكري في العراق. لكن عندما حاول الأكراد العراقيون تقرير مصيرهم انقلبت عليهم وكأن العلاقات بين طرفين يفترض أن تذهب في اتجاه دون الآخر.

ولعل ما أزعج أنقرة هو التوقيت الذي جرى فيه الاستفتاء، ذلك أنه تزامن مع سعي أكراد سوريا إلى تثبيت نوع من الحكم الذاتي الموسع. فالوضع في شمال سوريا يقلق الأتراك أكثر، لأن "حزب العمال" أوسع انتشاراً ونفوذاً فيه من شمال العراق. غير أن العلاقة الجيدة مع أكراد العراق يمكنها بالتأكيد مساعدة تركيا في شكل غير مباشر في "ضبط" أكراد سوريا.

وقد تكون تركيا قد استاءت أيضاً من سعي الأكراد في الفترة الأخيرة إلى محاولة الخروج عن "الاحتكار" التركي وتنويع علاقاتهم الاقتصادية، خصوصاً مع موسكو بعدما أقرضت شركة النفط الروسية العملاقة "روسنفت" حكومة الإقليم ما يزيد على بليون دولار بضمان مبيعات النفط، والتزمت توفير أربعة بلايين أخرى لمشاريع مختلفة فيه فيما اقترضت كردستان نحو بليوني دولار من مؤسسات تجارية دولية متنوعة، علماً أن هذه المساعي لا تغيّر كثيراً في واقع اعتماد كردستان الكبير على تركيا. هل يكون الموقف التركي مجرد مناورة هدفها تثبيت مصالحها داخل كردستان في مرحلة "الاستقلال" أو منح أنقرة قدرة أفضل على التفاوض مع الأطراف الآخرين على الخريطة الجديدة للنفوذ الإقليمي لا سيما الأميركيين؟

الأيام المقبلة ستحكم على المدى الذي سيصل إليه الأتراك في تصديهم غير المشروع لحق الأكراد في تقرير مصيرهم، لكن الطريق تبقى مفتوحة أمام تراجعهم، فشعار "الواقعية" الذي يطغى على ديبلوماسية أنقرة خصوصاً في سوريا، جاهز دوماً للاستخدام متى دعت الحاجة.

واشنطن مضطرة لإقامة توازن
بين أنقرة والأكراد

مع الهجوم العسكري الذي شنّته تركيا في سوريا على تنظيم "داعش" والهادف أيضاً إلى وقف تقدُّم الأكراد السوريين إلى حدودها تجد واشنطن نفسها مضطرّة إلى إقامة توازن بين حليفها التركي وشركائها الأكراد برأي خبراء.

وبعد خمسة أسابيع على محاولة الانقلاب ومطالبة أنقرة المتكررة الولايات المتحدة بتسليم الداعية فتح الله غولن، يحذِّر عدد من الخبراء من احتمال أن يؤدِّي التدخّل المسلح التركي شمال سوريا إلى تفاقم توتر العلاقات الأميركية – التركية المتشنّجة أصلاً.

وفي ساحة الحرب السورية التي ازدادت تعقيداً وأخذت بعداً دولياً تدعم واشنطن الميليشيا الكردية الرئيسية حزب "الاتحاد الديمقراطي" وجناحه المسلح المعروف بـ "وحدات حماية الشعب" لكن تركيا تقاتل الأكراد على أراضيها ولا تريد رؤية الأكراد السوريين يتوسعون على طول حدودها.

وتعتبر أنقرة حزب "الاتحاد الديمقراطي" و"وحدات حماية الشعب" الكردية مجموعات "إرهابية" مثل حزب "العمال الكردستاني" حركة التمرد المسلحة الناشطة منذ 1984 في تركيا وتصنّف واشنطن أيضاً حزب "العمال الكردستاني" تنظيماً "إرهابياً" لكنها لا تضع حزب "الاتحاد الديمقراطي" و"وحدات حماية الشعب" في هذه الخانة.

وأطلقت تركيا المصمّمة على وقف تقدمهم في سوريا، قذائف على المقاتلين الأكراد غداة سيطرة مقاتلي الفصائل، فصائل المعارضة السورية المدعومة من أنقرة على مدينة جرابلس التي

انسحب منها تنظيم الدولة الإسلامية.

وكانت أنقرة أرسلت دباباتها تزامناً مع زيارة المصالحة التي قام بها نائب الرئيس الأميركي جو بايدن لتركيا. وعلى رغم فتور العلاقات في الأشهر الأخيرة لم تكف واشنطن عن الإشادة بـ "التحالف" و"الصداقة" بين البلدين العضوين في حلف شمال الأطلسي (ناتو) والمشاركين مبدئياً في التحالف الدولي لمحاربة المتطرفين.

واختصر بريت ماكفورك "مبعوث" الرئيس أوباما لهذا التحالف القول إنها لعبة توازن بالنسبة إلى واشنطن حيال أنقرة. وكتب الديبلوماسي الأميركي "إننا ندعم حليفنا التركي داخل الحلف الأطلسي لحماية حدوده من إرهابيي تنظيم "داعش" مضيفاً أن الولايات المتحدة "تدعم أيضاً قوات سوريا الديمقراطية (تحالف أكراد وعرب) التي أثبتت أنه يمكن الاعتماد عليها في محاربة تنظيم "داعش"".

ومنذ أشهر تنجح الديبلوماسية الأميركية في إقامة هذا التوازن بين تحالفها مع أنقرة ودعمها العسكري للأكراد السوريين في مواجهة "داعش" وأوضحت ميرفيه طاهر أوغلو الباحثة في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات وهي مركز دراسات لوكالة "فرانس برس" "أن هذا التعاون بين الولايات المتحدة والأكراد السوريين هو موضع خلاّق منذ مدة طويلة مع تركيا، حتى وإن تساهلت حياله" لكن عندما "اجتاز الأكراد (السوريون) الفرات شكّل ذلك خطأً أحمر بالنسبة إلى تركيا" على قول الأخصائية.

ودعا بايدن القوات الكردية السورية إلى عدم اجتياز غرب الفرات والانسحاب إلى شرق هذا النهر، الأمر الذي تلحُّ عليه أنقرة. وقالت طاهر أوغلو إن نظام الرئيس رجب طيب أردوغان "قرّر أن يظهر للولايات المتحدة أن في إمكانه القيام أيضاً بعملياته" العسكرية بنفسه بمعزل عن التحالف، لكنها استطردت أن تركيا "غير مستعدة للتخلي عن شراكتها مع الولايات المتحدة والحلف الأطلسي".

يبقى أن محاولة الانقلاب في 15 تموز/يوليو تركت ذيولها، فأنقرة تأخذ على واشنطن عدم تعاطفها وتطالب بتسليم الإمام السابق غولن المقيم في المنفى في الولايات المتحدة والذي تتّهمه بتدبير الانقلاب. واضطر بايدن لتقديم "اعتذاراته" لعدم مجيئه في وقت مبكر بعد الانقلاب الفاشل

وأكد مجدداً أن إدارته "لم تكن مطلقاً على علم مسبق" بالانقلاب "أو بأي تواطؤ" كما لمّح مسؤولون أتراك من قبل.

ولفت النائب التركي السابق إيكان أرديمير المحلل لدى مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات إلى أنها إشارة إلى موجة "مناهضة للولايات المتحدة والغرب" برزت في وسائل الإعلام الحكومية التركية. وقال "إن تركيا تتطوّر نحو ما أسميه نمط عمل شرق أوسطي".

لكن هل زيارة نائب الرئيس الأميركي لأنقرة ستسمح بمصالحة الحلفاء؟ ردَّ الخبير كمال كيريسجي بقوله "على تركيا الاعتراف بفوائد تحالفها مع الغرب والكف عن الجري وراء أشباح نظريات المؤامرة". وأضاف كيريسجي "وعلى الولايات المتحدة أن تتذكّر بأن تركيا حليف ولو صعباً للغرب منذ زمن طويل".

كوابيس أردوغان

منذ الانقلاب الفاشل في تركيا منتصف شهر تموز/يوليو 2016، تتصاعد جهود الرئيس رجب طيب أردوغان لدرء الكوابيس التي تؤرق منامه وتزيده انغماساً في همِّه الداخلي. أول تلك الكوابيس يتمثّل في ضرورة قضم جذور جماعة "خدمة" ليس ممن يمثّلونها في كيانات الدولة ومؤسساتها وإنما من المجتمع كله. وتجسد ذلك في حملة الاعتقالات التي شملت من تثور حولهم شكوك الانتماء إلى الداعية فتح الله غولن، المتهم بتدبير الانقلاب، حتى أن منظمة "هيومن رايتس ووتش" أعلنت أخيراً أن تركيا منحت أجهزتها الأمنية "شيكاً على بياض" لملاحقة أنصار "خدمة" وآخرين ممن يعارضون توجهات النظام في البلاد. ورغم أن تركيا قطعت شوطاً معتبراً على طريق تصفية "خدمة" وروافدها المؤسسية، فإنها تواجه صعوبة في إقناع واشنطن بتسليم غولن المقيم في ولاية بنسلفانيا منذ العام 1996. وبينما ترى أنقرة شقاً حنائياً في إدانة حركة "خدمة" في ما يتعلق بتدبير محاولة الانقلاب، فإن واشنطن تعتقد أن غولن هو "متهم سياسي" ولا يجوز تسليمه وفقاً لنص المادة الثالثة من اتفاقية بين البلدين تشترط ألاّ تعتبر جريمة، التي يفترض أن المطلوب ارتكبها، ذات طابع سياسي. ورغم حديث وزير العدل التركي أثناء زيارته واشنطن شهر كانون الثاني 2016 عن أن تمكين غولن وجماعته من ممارسة أنشطتهم قد يضيف نقطة توتر جديدة إلى ما تشهده العلاقات بين البلدين، إلا أنه من غير الوارد أن تستجيب أميركا للمطلب التركي في المستقبل القريب، فهيلاري كلينتون تربطها علاقات وثيقة بكثير من المؤسسات التي يدعمها غولن، كما أن هذه المؤسسات هي من بين الجماعات المموّلة لحملة كلينتون التي أشادت غير مرة بما تقدّمه "خدمة" من أنشطة "ثقافية وتنويرية" على جانب آخر، يظل الأكراد رقماً صعباً في الحياة السياسية التركية، فعلى رغم التوجه الأردوغاني نحو التصفية السياسية والعسكرية للأكراد في جنوب شرق

تركيا فضلاً عن محاولات استهداف مواقع أكراد سوريا عبر عملية "درع الفرات" التي انطلقت في شهر آب/أغسطس 2016 فإن نجاحات أردوغان في تحجيم الأكراد ما زالت عند الحد الأدنى.

الصراع العنيف بين الأكراد والحكومة منذ العام 1984 راح ضحيته ما يقرب من 40 ألف قتيل فضلاً عن إفراز أزمة سياسية داخلية تتصاعد في ظلها التوترات وأعمال العنف وتسود حال من عدم الاستقرار في البلاد تطورت دراماتيكياً في ضوء التطورات السياسية الأخيرة المتمثلة في دخول حزب "الشعوب الديمقراطي" الكردي، البرلمان بعد تجاوزه حاجز العتبة الانتخابية المقدَّر بـ 10 في المئة وما تلا ذلك من تصعيد على أكثر من مستوى، ما أدّى إلى تجميد عملية السلام التي بدأت في العام 2013.

تعقيد تسوية كابوس الأزمة الكردية أنهى فرص صمت البنادق بين الأكراد والأتراك، وبدّد فرصة نقلة نوعية في العام 2012 عندما دخلت الحكومة في عملية تفاوضية مع الأكراد، والأرجح أن كابوس الأكراد بات يقضّ مضاجع أردوغان، خصوصاً في ظل تبدّل المواقف الإقليمية والدولية تجاههم. فإضافة إلى التفاهمات الروسية – الكردية التي وصلت إلى مستوى معتبر عشية الخلاف التركي – الروسي بعد إسقاط الطائرة "سوخوي" في كانون الأول/ديسمبر 2015، وعدت كلينتون الشهر الماضي تشرين الأول 2016 بتزويد المقاتلين الأكراد في سوريا بالسلاح في حال وصولها إلى البيت الأبيض وهو الأمر الذي أثار امتعاض أنقرة التي ترى في الكيانات الكردية السياسية المسلحة امتداداً لحزب "العمال الكردستاني" الذي تصنّفه إرهابياً. غير أن قلق أردوغان من الورقة الكردية تصاعد مجدداً مع إعلان ستيفن تاونسند، الجنرال الأميركي مسؤول المهام المشتركة ضد "داعش" في العراق وسوريا. إن الهجوم لاستعادة مدينة الرقة ستشارك فيه "قوات سوريا الديمقراطية". وأضاف أن الأكراد "هم العمود الفقري لهجوم الرقة". التوجه الأميركي نحو الأكراد دفع أردوغان إلى القول "نقول لأصدقائنا الأميركيين: هل تتعلق المسألة بمقاتلة داعش" تعالوا سنفعل ذلك معاً. لسنا في حاجة إلى حزب "الاتحاد الديمقراطي" ولا وحدات حماية الشعب".

إن أردوغان يسعى إلى القفز على مخاوفه من فشل التحول إلى النظام الرئاسي الذي يحلم به منذ أكثر من عقد، فبعد شهر من توليه رئاسة الحكومة التركية في آذار/مارس 2003 قال خلال مقابلة صحافية إنه يرغب في إقامة نظام رئاسي في تركيا شبيه بما هو قائم في الولايات المتحدة.

وتصاعد الحديث عن النظام الرئاسي في العام 2013 عشية كشف قضايا فساد ورشوة وعقب انتخابه رئيساً للجمهورية في آب/أغسطس 2014 عاد أردوغان إلى طرح موضوع النظام الرئاسي.

ورغم جهود أردوغان لتمرير المشروع الرئاسي فإن ثمة معوقات ربما تحول دون إنجازه، أولها غياب تأمين قاعدة برلمانية كافية من حزب "العدالة والتنمية" لتمرير مشروع النظام الرئاسي من دون الحاجة إلى استفتاء شعبي. فبينما يملك الحزب الحاكم 316 مقعداً يحتاج أردوغان إلى 376 صوتاً من إجمالي 550 نائباً في الجمعية الوطنية لتمرير المشروع من دون استفتاء أو على الأقل 330 صوتاً لطرح التعديلات على استفتاء عام.

صحيح أن أردوغان يراهن على تأييد حزب "الحركة القومية" إلا أن هذا التأييد يظل مبدئياً فضلاً عن الخلافات الواسعة داخل الحزب الأخير الممثَّل بـ 40 نائباً قد تؤدِّي إلى تغيير موقفه هذا بخلاف شكوك قطاع واسع من الجمهور التركي بسبب غموض معالم النظام الرئاسي الذي يتضمّنه طرح أردوغان: إلى أي مدرسة سينتمي؟ هل سيكون على غرار النموذج الأميركي كما تحدّث أردوغان في وقت سابق أم أشبه بالنموذج الفرنسي، أم سيعتمد نظاماً شبيهاً بالأنظمة الرئاسية في الشرق الأوسط؟ وترتبط معضلة أخرى بمواقف حزب "الشعب الجمهوري" وحزب "الشعوب الديمقراطي" الموالي للأكراد، ويمثّلان رقماً صعباً في الحياة السياسية التركية، خصوصاً أن صورتهما الذهنية في الوعي التركي أضحت أكثر نقاء بفعل مواقفهما ضد الانقلاب وتأييدهما حكومة "العدالة والتنمية" وهما يبديان معارضة صارمة لتغيير نظام الحكم.

تفكك أوصال الدولة التركية
وأفول الديمقراطية

ما وراء حرب الأخوة بين حكومة حزب "العدالة والتنمية" التركية وجماعة غولن، يبرز طابع ارتجال الهواة في انقلاب الخامس عشر من تموز/يوليو 2016 الأخير في تركيا: فالانقلابيون شنّوا عمليتهم في المساء ولم ينتظروا أن يلفّهم الليل ويعود ضعف الانقلابيين إلى افتقارهم إلى دعم القيادة العسكرية لهم، ويبدو أنهم أغفلوا التفكير في السيطرة على مراكز البلد "العصيبة" (الأساسية والحيوية) وفي قطع شبكة التواصل للحؤول دون التصدّي لهم. ومقابل الارتجال العسكري هذا شلل النظام في التصدّي لهم على رغم أن معلومات بلغته عن انقلاب يعدّ له قبل ست أو سبع ساعات من ساعة الحسم. ولم يبادر النظام إلى رد استباقي أو خطوة استباقية. وتنسب نظريات المؤامرة السارية في تركيا وأوروبا وأميركا ما جرى إلى حيلة أردوغانية. لكن الطابع الارتجالي المزدوج هذا، شلل الحكومة وضعف خطة الانقلابيين، كان مرآة لخسارة الدولة التركية طابعها المؤسساتي ولتفكّك المؤسسات هذه منذ ما قبل 15 تموز 2016.

والحق يقال إن 2010 كان منعطفاً في (تعاظم وتيرة التفكك هذه) ومذاك يدعو أردوغان إلى لحمة عضوية من غير قيد أو وسيط بين الأمة ورئيسها: فتسمو هذه العلاقة على مؤسسات الدولة وعلى العلاقات الحزبية. وصار حزب "العدالة والتنمية" في مثابة قوقعة فارغة ومجوّفة. وأطاح تحوّل "الرئيس" إلى مصدر المشروعية الوحيد وأفقها اليتيم، آليات الضغط والتوازن في قلب الدولة. وتعاظمت وتيرة تذرر أو تفكك أجسام أو أدوات القوة والإلزام (الجيوش وقوى الأمن الداخلي وأجهزة الاستخبارات) التركية. وكان بدء التذرر هذا وراء فصول من تاريخ تركيا المعاصرة مثل الانقلابات الناجحة أو تلك الفاشلة في 1960 و1963 و1971 و1978 أو حرب

المخدرات – الأمنية في التسعينيات. والغموض اليوم بعد شهرين على الانقلاب، يحول دون جلاء صورة واضحة عن المسؤولين عما جرى وتراتبيتهم. وحدها لجنة التحقيق المستقلة يسعها تبديد الغموض وتفسير ما جرى داخل "الدولة – الكارتيل" التركية. لكن حظوظ تشكيل مثل هذه اللجنة ضعيفة في وقت أن مجلس النواب لا يحرِّك ساكناً وهو مصاب بالشلل، وعقد السلطة القضائية ينفرط على وقع عزل آلاف من أعضائها أو القبض عليهم. لكن في الإمكان افتراض أن الضباط (الغولنيين) (نسبة إلى الداعية فتح الله غولن) ليسوا سوى حلقة من حلقات النظام المعقّد للنزاعات والتحالفات والاتفاقات المبرمة أو المنقوضة والمبطلة، بالعنف وكثر من الانقلابيين منهم الجنرال أكين أوزتورك، استنكروا اتهامهم بالانتماء إلى حركة غولن.

وقبل هذا الانقلاب وجّهت سهام الاتهام بالانقلاب إلى رجب طيب أردوغان نفسه. والانقلاب الأردوغاني لم يعد له بعيداً عن الأضواء مثل انقلاب تموز 2016 بل على الملأ. فهو يندرج في سياق زمني أطول وهو انقلاب فعلي (من تعليق عمل المؤسسات وإهانة القضاة والمحكمة العليا إلى انتهاك الدستور دورياً) ورمزي (الخطاب العدواني الذي يعتبر كل معارضة أو مناوءة ثقافية بمثابة خيانة. ودعوة مخاتير الأحياء والتجار والحرفيين إلى لعب دور قوة الأمن والقضاء) وغالباً ما يوصف نموذج السلطة الأردوغاني بالبونابرتي أو "الديمقراطوري" (نظام على رأسه مستبد ينفخ في المشاعر القومية والعقيدة الدينية) وهو نموذج يتوسل بمنطق الإجماع والولاء (على خلاف الاختيار والانتخاب) لتقويض نتائج عملية الانتخابات واللعبة الديمقراطية وإحاطتها وتفريغها من محتواها أو مغزاها والغاية منها.

ويستند أردوغان إلى دعم "كتلة مهيمنة" مؤلفة من بورجوازية تتحدّر من أصول ريفية – وتصرف الدولة على الكتلة هذه مبالغ ضخمة – ومن شرائح مدقعة أقنعها الرئيس بأن الفقر ليس مسألة اجتماعية ولا سياسية، بل مسألة وثيقة فحسب بالإحسان والعطاء وطبقات وسطى تركية – سنية محافظة من الأناضول بلغت أوج الازدهار في عهده.

ونموذج أردوغان الذي يجمع الهيمنة إلى الاحتكام إلى الولاء والإجماع يجرِّم السياسة – وهي دائرة نزاع يقتضي التوافق والخلاف – ويصف المنتخبين الأكراد والوجهاء العلويين والمثقفين الليبراليين أو اليساريين بـ "أعداء الأمة" ولا ينفك الرئيس التركي يعيد ويكرّر أن مشروعه يرمي إلى تحويل تركيا "قوة عالمية" (وإنجاز المشروع هذا يربطه أردوغان بثلاثة تواريخ: مئوية

الجمهورية التركية في 2023 والذكرى الستمئة لفتح إسطنبول في 2053 وذكرى ألف عام على بلوغ الأتراك آسيا الوسطى في 2071) ويقتضي هذا المشروع التفاف الأمة حول القائد. ويحيل تقويض كل معيار مؤسساتي وقضائي وتشريعي وتنفيذي على نحو ما حصل حين عزل رئيس وزرائه أحمد داود أوغلو في أيار/مايو 2016 الرئيس إلى الفيصل الوحيد في تركيا.

وتفاقم استراتيجية أردوغان الأمنية عملية تذرر الدولة وتفككها وهي حلقة من حلقات انقلابه على الدولة. والاستراتيجية هذه تستند إلى عنصرين، أولهما مؤسساتي و"كمالي" (نسبة إلى مصطفى كمال أتاتورك)، وثانيهما "أردوغاني" وشبه عسكري (غير مؤسساتي) واليوم يستميل أردوغان الكماليين هؤلاء وهم اجتثوا من الجيش في 2008 وبين 2011 و2012 إثر ادعاء مدّعين عامين وقضاة مقرّبين من غولن عليهم، وشطر راجح منهم يرفع لواء قومية تركية وعلمانية قوية ولواء مناوءة حلف الأطلسي. ويدعو الرئيس هؤلاء إلى العودة إلى مناصبهم، وهو يزعم أنه شأنهم "ضحية" الشيطان غولن الذي استغل سذاجته لينجز "مؤامراته ضد القوى المسلحة التركية" وعلى رغم أن الكماليين يعارضون الحل السياسي للقضية الكردية – وهذه حال أردوغان منذ عامين – ويرغبون في تقارب روسيا وموقف أكثر هجومية إزاء الغرب، ليسوا حلفاء صدوقين أو مأموني الجانب.

وثاني عنصر تستند إليه الأردوغانية هو "الاستخبارات الخاصة" المسؤولة عن إنزال الدمار بعدد المدن الكردية في عام 2015 وعام 2016 ومنها شركة الأمن "سادات" الإسلامية الخاصة أو تنظيمات مثل "المؤل" العثمانية – وهذه التنظيمات "إسلاموية – قومية" لكنها مستقلة (عن الدولة) ولا تتّبع سلسلة قيادة هرمية. وبعض وزراء أردوغان يرغب في تشكيل ميليشيات شعبية للحؤول دون محاولات انقلاب جديدة. وهذه الرغبة تفاقم خطورة الوضع السياسي في تركيا وهو على شفا الانفجار، وتشير هذه العوامل إلى أن هزيمة العسكريين الانقلابيين لم تؤدِّ إلى غلبة الديمقراطية، على نحو ما يزعم الرئيس التركي وإمبراطوريته الإعلامية وخطاب أردوغان ونظامه قبل الانقلاب يتوسل برموز قومية. فعلى سبيل المثال، يقول الرئيس إن "الأرض ليست الوطن – ما لم تضرج بدماء الشهداء". وهو يقترح قراءة جديدة للحرب العالمية الأولى: هذه الحرب لم تكن نزاعاً أوروبياً بل حرباً ترمي إلى تفتيت السلطنة العثمانية واليوم بعد مئة عام على الحرب الأولى يزعم الرئيس التركي أن سبحة فصولها تكرّ وتتواصل وترمي إلى تدمير تركيا.

والرأي العام التركي لا يحرِّكه التدمير الممنهج للنسيج المديني الكردي ولا السجل القضائي الذي نزل بالجامعيين الذين وقّعوا عريضة تؤيِّد السلام في 2015 فثمار العنف الكلامي والخطابي انعقدت. وحمل الانقلاب الفاشل مؤشرات مقلقة: طيارون يطلقون النار خبط عشواء على البرلمان والقصر الرئاسي ومدنيون يسحلون في الثكنات جنوداً يافعين مجندين في سياق الخدمة الإلزامية ويصفونهم بالخونة. ولم توجّه حملة القمع، إثر محاولة الانقلاب، إلى أنصار غولن فحسب، بل لاحقت المثقفين الديمقراطيين الذين درجوا طوال أعوام على التنديد بنشاطات غولن. واليوم وصل القمع إلى الجيل الأول والثاني من حزب "العدالة والتنمية". والصحافة لم تسلِّط الضوء على خبر الإفراج عن 40 ألف سجين لتُفتح السجون أمام نزلاء جدد. ويترافق خطاب التخوين مع خطاب الحرب المزمنة على "أعداء الداخل والخارج" ويرسّخ الخطاب هذا شيئاً فشيئاً، في المؤسسات وتنزلق تركيا إلى جو أورويلي (نسبة إلى جورج أورويل صاحب "الأخ الأكبر") من غير أن تعرف مَن هو العدو على وجه التحديد. وصارت إسرائيل وروسيا حليفتين بعد أن كانتا في الأمس القريب عدوتين. في وقت انقلبت أوروبا وأميركا وهما متهمتان بدعم الانقلابيين، قوتين معاديتين. وهذه الحروب المتتالية – وهي دليل على إخفاق السياسة الخارجية التركية التي ترمي إلى سيادة تركيا على الدوائر العثمانية السابقة – كلامية. لكن التلويح بإغراق أوروبا باللاجئين في صيف 2015 وتدمير مقاتلة عسكرية روسية في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 خلّفا آثاراً فعلية والمجتمع التركي لم يعد يعرف العدو من الصديق ويسلِّم أمره إلى أردوغان الذي يوجِّه دفّة تركيا. وهي اليوم تتخبّط مثل مركب مخمور. وهذه السياسة تقوِّض صدقية تركيا في الساحة الدولية، لكنها تجرّها إلى سياسة ابتزاز مع الولايات المتحدة وأوروبا، وهو ابتزاز أقل فاعلية مع روسيا التي تطالب أنقرة برمي السلاح والاستسلام في النزاع السوري.

وفي العقد الماضي سعى نظام أردوغان إلى إرساء "تركيا جديدة" وثمة سابقة لمشروع مشابه "يني حياة" (الحياة الجديدة) بادر إليه بين 1913 و1918 ضياء غول ألب (1876–1924) منظّر حزب "جمعية الاتحاد والترقي" المعادي لليبرالية السياسية. وأرسي هذا المشروع لكن الثمن كان باهظاً: انهيار السلطنة العثمانية وإبادة الأرمن وغيرهم من الجماعات المسيحية وتبادل السكان الإلزامي مع اليونان. ويخشى أن يلقى مشروع "تركيا الجديدة" مصير المشروع السالف وينتهي إلى كارثة مماثلة لتلك التي وقعت قبل قرن.

التقاء وخلاف بين تركيا وترامب

تواجه تركيا أوقاتاً عصيبة في علاقاتها مع الشرق الأوسط في وقت تحارب ثلاثة تنظيمات إرهابية شرسة. وبرز توتر جديد بينها وبين الاتحاد الأوروبي على خلفية حرية الصحافة والتعبير عن الرأي. وعلى رغم هذه المشاكل، عمّت الفرحة أنقرة، إثر انتخاب الرئيس دونالد ترامب والسبب هو كلام عن ميل ترامب إلى التعاون مع تركيا ضد جماعة فتح الله غولن. وسارع الرئيس أردوغان في تهنئة ترامب بفوزه، وكان من أول المهنئين، ودعاه إلى زيارة تركيا. وأعلن الرئيس التركي أن أفكار ترامب قريبة من فكرة إنشاء المنطقة الآمنة في شمال سوريا، التي تسعى إليها تركيا، وانتقد التظاهرات في أميركا ضد الرئيس المنتخب قائلاً "هؤلاء لم يستوعبوا الديمقراطية ولا فوز ترامب" وتوقّع أن يصطف هؤلاء المتظاهرون لإلقاء التحية على ترامب ولقائه بعد أن يدركوا خطأهم! فأنقرة تريد أن ترى في واشنطن صديقاً لتحسين العلاقات بينهما وهذا ما نأمل به لكن لا يبدو أن المسألة يسيرة.

وأبرز مستشاري ترامب هو الجنرال مايك فلين الذي وصف غولن بالملاك الأسود، وعارض بقاءه في الولايات المتحدة. لكن في أميركا يتعذّر طرد شخص بسبب الإرادة السياسية فحسب على رغم أن إعلان هذا الموقف من غولن سيخفِّف التوتر بين أنقرة وواشنطن. لكن هذا الملف ليس الوحيد الذي سيؤثر في علاقات أنقرة بواشنطن إذ إن مستشاراً آخر لترامب، وهو وليد فارس قال إن ترامب يرى أن تنظيم "الإخوان المسلمين" هو تنظيم "جهادي" إرهابي وهو ينوي حظره وتجريمه و"الإخوان" يقصد بهم أولئك الذين كانوا في الحكم في مصر في عهد الرئيس السابق محمد مرسي الذي دعمته تركيا، ومشروع هذا القانون جاهز في لجنة العدل بالكونغرس الأميركي، ويرجّح أن تقرّه الغالبية الجمهورية. لكن ما ردّ الحكومة التركية والرئيس أردوغان على

هذا القانون إذا أُقرَّ؟ جلَّ ما يعرف هو أنهما يدعمان "الإخوان" وعمّا حال دون تذليل مشكلة تركيا مع مصر.

وفي سوريا يحمل تأييد ترامب منطقة آمنة إشارات إيجابية، لكنه يريد كذلك إطلاق يد روسيا في سوريا وبقاء الرئيس السوري! وفي تصريحاته الأخيرة قال ترامب إنه ينوي قطع الدعم العسكري والمالي المقدّم من أميركا إلى المعارضة السورية، لكن ما موقف ترامب من "الجيش السوري الحر" الذي يقاتل مع الجيش التركي في معركة "درع الفرات" يبدو أن ثمة عوامل كثيرة في الملف السوري تخالف ما تريده أنقرة. والحريّ أن لا ننسى أن علاقة تركيا تتوتّر مع الاتحاد الأوروبي بعد أن هدّد رئيس البرلمان الأوروبي بفرض عقوبات اقتصادية على تركيا. والخلاف اليوم على الحريات الصحافية وحرية التعبير عن الرأي، فهل ثمة خلاف بين تركيا وبين الاتحاد الأوروبي على تعريف الحرية؟ وهل تفهم تركيا بأن حرية الرأي على وجه مختلف عن أوروبا؟

لا، الحريات أقرّتها محكمة حقوق الإنسان الأوروبية والدستور التركي يلزم قرارات هذه المحكمة التي تسمو على المحاكم التركية ولو خالفت القرارات المحلية. حل المسألة بيد تركيا وهو بالغ الأهمية، فوزير الاقتصاد محمد شيمشك قال: "عندما ذهبت إلى اليابان سألوني باهتمام وقلق: هل صحيح أن الاتحاد الأوروبي سيقطع علاقاته بكم؟ إذا كان هذا واقع الأمور، فانسوا أمر التعامل التجاري مع اليابان!" وهذا كلام خطير وهو تنبيه صادر من وزير الاقتصاد إلى حكومته في شأن علاقات أنقرة مع الاتحاد الأوروبي وأثرها المحتمل في الاقتصاد، وخلاصة القول إن تركيا تمر بمرحلة بالغة الصعوبة وتحتاج إلى كل صديق.

تركيا أمام مسائل الأكراد
والإرهاب والديمقراطية

عندما اغتال مولود التينتاش السفير الروسي في أنقرة أندريه كارلوف، نهاية عام 2012 نفّذ الطيران التركي غارات مكثّفة على مواقع حزب "العمال الكردستاني"، وعندما اقتحم عبد القادر ماشاروف ملهى رينا في إسطنبول في رأس السنة وفتح النار على مرتاديه وقتل العشرات، أسرعت السلطات التركية إلى اعتقال أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للأكراد، بمن فيهم رئيسه صلاح الدين دميرتاش. والآن تبدي الحكومة التركية استعدادها لإرسال قواتها (والقوات المتحالفة معها من المعارضة المسلحة السورية) إلى الرقة لمحاربة "داعش" في مقابل تخلِّي الولايات المتحدة عن دعم الأكراد (قوات حماية الشعب التابعة للاتحاد الديمقراطي الكردي السوري).

هذا أشبه بالدعابة التي تقول إن رجلين كانا على عتبة الإعدام فسألوهما عن أمنيتهما الأخيرة قبل الموت، قال الأول إنه يريد أن يرى أمه، قال الثاني إنه يريد ألاّ يرى الأول أمه.

هذا هو في الواقع وفي شكل يكاد يكون حرفياً، سلوك تركيا مع الأكراد، عند وقوع أي حادث أو معضلة أو مشكلة تترك الحكومة كل شيء وتتوجّه إلى الأكراد فتضربهم، لا ترى في هذه الدنيا شيئاً يغيظها أكثر منهم، ليس فقط أكرادها بل الأكراد أينما كانوا.

هي لا ترحم الأكراد ولا تدع أحداً يرحمهم، لا تمنحهم أبسط حق من حقوقهم، ليس بوصفهم شعباً يتجاوز عدده في تركيا وحدها عشرين مليون نسمة، بل لا تمنحهم أي حق بوصفهم مجموعة أفراد تحرمهم من لغتهم وثقافتهم وتاريخهم وتراثهم وأدبهم وفنهم ومسرحهم، دع عنك حقهم في تقرير المصير، فإذا بادرت جهة إلى إرسال دعم لهم فإنها تترك كل شيء وتسارع إلى تلك الجهة

كي تقنعها بسحب ذلك الدعم. وهي مستعدة لأن تتنازل عن كل شيء بما في ذلك سيادتها وكل خطوطها الحمر كي تمنع الكردي "من رؤية أمه".

منذ أعلن "داعش" الحرب على الحكومة التركية (أو هكذا زعمت) عمدت أنقرة إلى اعتقال سبعة من أفراد "داعش" باعتراف وزير العدل التركي. في ما بعد جرى إطلاق سراحهم. هناك الآن في المعتقل جزّار ملهى رينا. وفي مقابل ذلك تمَّ اعتقال ألف وخمسمئة وثلاثة وستين من أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي الكردي منهم ثمانية وسبعون من رؤساء البلديات في الولايات والنواحي والمدن الكردية الكبيرة منها والصغيرة. هذه الأرقام أوردتها منظمة مانيتى أنترناسيونال، وجرى اعتقال مئة وواحد وخمسين صحافياً بمن فيهم الكاتبة أصلي أردوغان، واعتقل صحافيون من ألمانيا وهولندا والدانمارك لأنهم كتبوا تقاريراً عنها وليس "لمصلحة" الأكراد. كتبوا عن الوضع في المناطق الكردية جنوب شرق تركيا ووصفوه بأنه "حرب إبادة صامتة ضد الأكراد" جريمة كل هؤلاء تعبيرهم عن آرائهم التي تنطوي ويا للهول على دعوة إلى إيجاد حل سلمي للقضية الكردية، وأغلقت صحف وإذاعات ومحطات تلفزيونية بالجريمة نفسها، والآن هناك العشرات من الصحف والإذاعات ومحطات التلفزيون التي تكشف عن تعاطفها في شكل مباشر أو غير مباشر مع "داعش" أو على الأقل نهجها.

دخلت الحكومة التركية صف محاربي "داعش" كراهية وليس طوعاً ومع هذا فإنها "تحاربها"، لفظاً وعينها على الأكراد. والحال أن الدافع الأكبر خلف إعلانها الدخول في حلف المناهضين لـ "داعش" إنما كان في إزاحة الأكراد عن المشهد وهي لا تريد أن يكون للأكراد أي دور على الإطلاق.

أكبر انتصار تحقّقه الديبلوماسية التركية من وجهة نظر الساسة الأتراك ليس دعم الجهد الدولي لمحاربة "داعش" ولا تقديم المساندة للشعب السوري، على ما وعدت ولا محاربة الرئيس السوري بشار الأسد (وكانت وضعت الكثير من الخطوط الحمر التي تحذِّره من تجاوزها، وتمّ التراجع عنها كما سقطت الدعوة (لإسقاطه) ولا الدفع في اتجاه دخول النادي الأوروبي، أكبر الانتصارات إقناع حكومات العالم، الغرب والولايات المتحدة وروسيا، بالتوقف عن التنسيق مع الأكراد في محاربة "داعش".

سيقول أحدهم إن الحكومة التركية الحالية تختلف عن سابقاتها، وأنها قطعت مع ذلك الإرث الشوفيني الفظيع الذي كرّسته الكمالية حيال الأكراد غير أن الوقائع تكاد تفقأ الأعين في ما يخص المعاملة التركية العنصرية والرهيبة للأكراد. الوقائع تبيِّن أن لا شيء تغيّر في السياسة التركية، ما زال شعارها هو: "ما أسعد من يقول أنا تركي". وما زالت كلمات وزير العدل الكمالي عام 1933 تتردّد بالملموس: الأتراك وحدهم سادة هذا البلد أما الآخرون (وكان يقصد الأكراد بعد القضاء على تمرّدهم) فعبيد لدينا.

لو سألت مسؤولاً تركياً عن السبب وراء هذا السلوك الغريب لأسرع مجيباً أن الأمر يتعلق بالإرهاب. إنهم لا يعادون الأكراد بل حزب "الاتحاد الديمقراطي" لأنه إرهابي وهذا غير صحيح.

كل نشاط يقوم به الأكراد هو في عين الحكومة التركية إرهاب: دخول البرلمان، الكتابة في الصحف، الغناء، الرقص، التمثيل على المسرح، وربما تناول الفطور، كل هذا إرهاب إذا مارسه الأكراد. ما عدا ذلك أشياء عادية يمكن التعامل معها بهدوء من قتل السفير الروسي إلى مجزرة ملهى رينا إلى إحراق "داعش" الجنود الأتراك وهم أحياء. حين سُئل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان رأيه في "جبهة النصرة" قال إنهم ليسوا إرهابيين بل حركة تحرير و"النصرة" هي التي أحرقت الأخضر واليابس في سوريا وأعدمت مراهقين لأنهم في رأيها مارسوا الكفر.

بالنسبة إلى الحكومة التركية، لا ينهض تعريف الإرهاب من الفعل بل من الفاعل. فالحزب الاتحادي الكردي إرهابي على رغم أنه لم يطلق رصاصة واحدة في اتجاه تركيا، بالعكس هو ضحّى بالمئات من مقاتليه في محاربة "داعش". إنه حزب إرهابي ليس لأنه يمارس الإرهاب بل لأنه حزب كردي، فيما النصرة غير إرهابية لأنها غير كردية.

وسبق أن رأى العالم هذا الانحياز في كوباني، كان "داعش" يرتكب الفظائع في المدينة ويفتك بالبشر والحجر على مرأى ومسمع الجنود الأتراك (كوباني على الحدود). لم تفعل الحكومة التركية أي شيء للحيلولة دون قيام التنظيم الإرهابي بذبح الناس، بل منعت الآخرين من مساعدة الأهالي، الذين حين تمكّن بعضهم من الهرب أغلقت الحدود في وجههم، وعندما تمكن مقاتلو الحزب الكردي ومقاتلاته وفي شكل بطولي من دحر التنظيم وإخراجه من المدينة، استشاطت تركيا غضباً وهي استنكرت توفير الغرب الدعم للمقاتلين الأكراد واعتبرت ذلك تدخلاً خارجياً ومؤامرة لتقسيم سوريا (هكذا وليس تركيا).

الآن لا تتردّد أنقرة في الطلب من الغرب قبول مشاركتها في تحرير الرقة شرط إبعاد الأكراد. فالتدخّل الغربي لم يعد مؤامرة لتقسيم سوريا.

لقد كان تحرير كوباني عملاً مُداناً ومؤامرة لأن سكان كوباني أكراد. أما تحرير منبج والباب والرقة فيُعدّ عملاً إنسانياً ونبيلاً لأن سكانها عرب.

وفد كردي في واشنطن
لـ "فتح" مكتب للإدارة الذاتية

صعّدت أنقرة من ضغوطها على فصائل مسلحة وسياسية لقبول أسس المشاركة في مفاوضات آستانة في موعدها في 23 الشهر الجاري كانون الثاني 2017 ردّاً على سلة شروط خطية تقدّمت بها المعارضة إلى تركيا لنقلها إلى الجانب الروسي في وقت برزت أزمة بين أنقرة وواشنطن على خلفية قيام وفد كردي ضمن "مجلس سوريا الديمقراطي" بقيادة إلهام أحمد بزيارة العاصمة الأميركية لبحث فتح مكتب للإدارة الذاتية.

وعقد في أنقرة سلسلة من الاجتماعات بين مسؤولين روس وأتراك وقادة فصائل مقاتلة وأخرى سياسية واجتماع موسّع لحوالي مئة شخصية معارضة تمهيداً لمفاوضات آستانة في 1/23/ 2017 وفوجئ الجانبان الروسي والتركي بتقديم قادة معارضين ورقة تتضمن "شروطاً" للمشاركة في آستانة، شملت وقف انتهاكات وقف النار في وادي بردى والغوطة الشرقية لدمشق، ووقف المصالحات التي تفرضها الحكومة السورية في ريف دمشق وجدولاً زمنياً وبرنامجاً للمفاوضات إضافة إلى مشاركة "الهيئة التفاوضية العليا" المعارضة التي تجتمع في الرياض وتلقّت نصائح من دول حليفة في "مجموعة أصدقاء سوريا" بضرورة المشاركة وسط وجود نية لدى المنسق العام رياض حجاب بإرسال وفد قد يكون من خبراء داعمين للفصائل المقاتلة تمهيداً لمفاوضات جنيف المنوي عقدها في 2017/2/8 المقبل.

كما أن اجتماع الفصائل كشف عن وجود كتلتين: الأولى مستعدّة للرهان على الاتفاق الروسي – التركي والذهاب إلى آستانة الثانية تضع شروطاً للمشاركة في هذه المفاوضات. لكن اللافت أن أنقرة مارست ضغوطاً شديدة على الرافضين وطلبت منهم الذهاب إلى آستانة "وفق

الترتيبات" المقترحة ومناقشة خروقات وقف النار ومطالب الفصائل هناك إذ إنها "تعتبر الهدنة صامدة رغم الخروقات" واستدعت هذه التطورات محادثات إضافية بين موسكو وأنقرة لتذليل بعض العقبات "ما يعني أن المفاوضات ستعقد في آستانة وإن كانت قد تأخرت بضعة أيام باعتبار أن هناك تمسكاً روسياً – تركياً بإنجاح التفاهمات المشتركة".

وقد برز تطور عزّز اتفاقات موسكو وأنقرة تمثّل بقيام وفد كردي ضمن "مجلس سوريا الديمقراطي" بزيارة واشنطن. وقال مسؤول كردي إن الوفد يضم رئيسة المجلس إلهام أحمد وبسام إسحاق وأنهما سيلتقيان المبعوث الأميركي للتحالف الدولي ضد "داعش" بريت ماكفورك ومسؤول الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي روبرت مالي، لافتاً إلى أن الإدارة الأميركية "تدرس في شكل إيجابي" طلب الإدارة الذاتية فتح مكتب لها في واشنطن وأن المحادثات ستتناول البعد السياسي في العلاقة الثنائية وتطورات معركة الرقة وطرد "داعش" منها بمشاركة "قوات سوريا الديمقراطية" (تضم "وحدات حماية الشعب" الكردية وقوات عربية) التي من المقرّر أن تنتهي مرحلتها الثانية في منتصف الشهر المقبل شهر شباط 2017 و"إحكام عزل الرقة عن محيطها" تمهيداً للمرحلة اللاحقة التي تتضمّن بحث تحرير الرقة والأطراف المشاركة في المعارك والمشاركة في حكم الرقة في "اليوم التالي" لما بعد تحريرها.

وأثارت زيارة الوفد الكردي غضب أنقرة، إذ قال الرئيس التركي إنه لا يحق لأحد أن يزعم أن "وحدات حماية الشعب" الكردية الذراع العسكرية لـ "الاتحاد الديمقراطي" ليست لها صلات بالمسلحين الأكراد في تركيا، أي حزب "العمال الكردستاني" بعدما أعاد الجيش الأميركي نشر بيان على موقع "تويتر" لتحالف "قوات سورية" نفى وجود صلة بحزب "العمال الكردستاني" الذي تعتبره أنقرة "تنظيماً إرهابياً".

وتزامن هذا مع اقتراب موعد قيام وفد الإدارة الذاتية الكردية السورية بزيارة إلى القاعدة الروسية في حميميم غرب سوريا لإجراء حوار مع ممثلي الحكومة السورية إزاء قضايا سياسية تتعلق بالدستور والعمليات العسكرية واللامركزية في سوريا على أساس وحدات إدارية وليس عرقية أو دينية أو طائفية.

دور أميركي جديد في التوفيق
بين الكرد وتركيا

جميع الأطراف المعنيين بالحرب في الرقة أمام خيارات صعبة، الإدارة الأميركية الجديدة تحاول عبثاً حتى الآن التوفيق بين الكرد وتركيا خصوصاً في سوريا، ترغب في التعاون بين الطرفين. لكن المسألة معقّدة، وهذا ما دفعها إلى دخول منبج لقطع الطريق على أي مواجهة بين الطرفين. وأرسلت وحدة مدفعية من مشاة المارينز لمساندة "قوات سوريا الديمقراطية" وجلّها من وحدات الحزب "الديمقراطي الكردستاني" الذي تراه أنقرة ذراعاً لـ "حزب العمال" المصنّف إرهابياً أميركياً وأوروبياً وتركياً بالطبع. هذه الوحدة على قلّة عديدها تشي صراحة بأن واشنطن تريد توكيد قدرتها على تحرير "عاصمة الخلافة" من دون الحاجة إلى سند تركي، أو أن هذا السند يجب أن يظل في إطار قيادتها. وتريد أيضاً أن تأخذ زمام المبادرة لحسم المعركة ميدانياً، تماماً مثلما أشرفت روسيا على إنهاء معركة حلب، بالطبع لا ترغب في مشاهدة الرئيس رجب طيب أردوغان يذهب بعيداً في "شراكته" مع الرئيس فلاديمير بوتين.

الرئيس التركي هو الآخر يخوض امتحان خيارات صعبة. يعوِّل على تصحيح العلاقات مع واشنطن بعدما شابها فتور كبير أيام إدارة الرئيس السابق باراك أوباما. وقدّم جملة من التصورات والخطط للتعاون في تحرير الرقة. لكنه سرعان ما فوجئ بالعلم الأميركي يرفرف في منبج، وأدرك أن للرئيس ترامب تصوراً خاصاً. بل بدأت دوائر في حكومته ترتاب في أن الولايات المتحدة ربما تعمل على إقامة منطقة آمنة للكرد السوريين شرق الفرات تسهّل لها حضوراً قوياً في بلاد الشام. والأخطر أنها تعي تماماً أن قيام كردستان جديدة شمال شرقي سوريا تخضع لنفوذ عبد الله أوجلان يفاقم مشكلتها مع الأكراد في الداخل وعلى الحدود. هي تتعايش مع كردستان العراق حتى الآن لأنها

تعوّل على تنسيق واسع مع رئيس الإقليم مسعود البارزاني. فالأخير يحتاج بدوره إلى توسيع دائرة تحالفاته لمواجهة صعوبات مصيرية. إنه على خلاف مع بغداد، ومع شركاء لدودين في الإقليم من حزب "الاتحاد الوطني" و"حركة التغيير" وأخيراً مع "حزب العمال" الذي بات يقتطع مساحات واسعة في سنجار ومحيطها إلى داخل سوريا في مناطق سيطرة "وحدات حماية الشعب" وينسق مع "الجيش الشعبي" العراقي، لذلك لا يجد أردوغان بديلاً من مواصلة نهج التوجه نحو روسيا التي قدّمت له دعماً في حسم معركة الباب بعد أشهر صعبة لم تحرِّك فيها قوات التحالف الدولي ساكناً لمدّه بالعون اللازم. لكن مشكلته أنه لا يمكن أن يجمع بيد واحدة بين القطبين الأميركي والروسي، علماً أن الطرفين قد يقبلان على مواجهة حول الدور الإيراني في المشرق العربي كله، إذا لم يتوصلا إلى تسوية أو صفقة تبدو بعيدة المنال حتى اليوم، وهو إنما يخوض صراعاً لتقليص نفوذ طهران ولا يمكنه المغامرة في الخروج من حلف شمال الأطلسي مهما بالغ في التقرّب من موسكو وفي توتير علاقاته مع أوروبا وألمانيا بالتحديد. علماً أن الكرملين اقترح صيغة دستور جديد لسوريا يمنح الكرد ما يشبه الحكم الذاتي. ومعروف أنه اقترح في مناسبات سابقة صيغة فيدرالية وهو ما لا يروق لأنقرة.

وتضيق الخيارات أمام بوتين. هناك تشكيك بأن تدخل قواته العسكرية وما حقّق للنظام السوري من أرجحية ميدانية لم يترجم حتى الآن قدرته على تسويق تسوية سياسية ترغم شريكيه السوري والإيراني على القبول والانصياع لمشروع أو خططه. وهو يدرك أن أي تفاهم محتمل مع واشنطن سيدفعه إلى مواجهة مع هذين الشريكين. فالإدارة الأميركية الجديدة لن تقبل ببقاء الرئيس الأسد وتنادي من اليوم بوجوب خروج القوات الإيرانية وميليشياتها من سوريا. وهي دعوة حملها إليه أخيراً رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي أعلن أنه لا يمكن القبول بأن "يحل الإرهاب الإيراني مكان إرهاب داعش والنصرة" وطالب موسكو بضمانات لمرحلة ما بعد التسوية في سوريا وأولها منع الجمهورية الإسلامية من تعزيز وجودها في بلاد الشام. وهو ما لا يقدر عليه الكرملين من دون المجازفة بعلاقاته مع طهران. أي أن التفاهمات التي كانت قائمة بين الرئيس بوتين ونتنياهو حتى الآن تواجه وضعاً جديداً الآن. ولا يمكن للزعيم الروسي في التحولات الجديدة التوفيق بين مطالب إسرائيل وطموحات إيران. أبعد من ذلك كان لافتاً أن موسكو أدّت دوراً وسيطاً في اجتماع أنطاليا الثلاثي لقادة الأركان الأميركي والروسي والتركي. نأت بنفسها عما يجري في

منبج لأنها لا ترغب في صدام أميركي – كردي – تركي قبل اتضاح مستقبل علاقاتها مع الإدارة الجديدة علماً أنها لم تعد تعلّق آمالاً واسعة على تنسيق أو تفاهم مع واشنطن أقلّه في المدى المنظور.

أما إيران فقد تكون الأكثر ارتباكاً على أبواب تحولات استراتيجية مصيرية بالنسبة إلى مستقبل دورها في الإقليم. لا ترتاح بالتأكيد إلى سماع مندوبة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة نيكي هايلي بعد تصريحات نتنياهو، تساوي بين إخراجها ووكلائها من سوريا وإخراج الإرهابيين منها أو "تأمين حدود آمنة لإسرائيل".

دائرة المواجهة مع الخصوم تتّسع، من الخليج إلى تركيا، وتتوجّس من تفاهمات بوتين مع كل من أردوغان ونتنياهو، واحتمال تصحيح العلاقات بينه وبين نظيره الأميركي. وهي تراقب بخطر توجهات حكومة بغداد نحو واشنطن والحضور العسكري المتنامي في كل من العراق وسوريا. لم يكن كافياً رؤيتها دور القوات الأميركية في الموصل حتى جاء العلم الأميركي يرفرف في منبج على بعد مئات الأمتار من انتشار قواتها وميليشياتها. وهي باختيارها التسليم على مضض للشريك الروسي لخشيتها من خسارة آخر حليف على أبواب المواجهة المقبلة، تجازف بفقدان قدرتها على إرساء دعائم مشروعها في سوريا مقابل ما ترسم موسكو من تسوية سياسية لهذا البلد وما قد يحمله الانخراط الأميركي الجديد. أما الأطراف السورية المتناحرة فخياراتها تكاد تكون معدومة، ولا تحتاج إلى توصيف، النظام حائر بين حليفين لا يرحمان لا يملك القدرة على المواجهة من دونهما، وما بقي له من قوات أصابها الإنهاك بعد ست سنوات. والمعارضة على حالها من الانقسام وفقدت المبادرة أمام لعبة الكبار وارتضت فصائل كثيرة أن تنحني أمام الضغوط الإقليمية والدولية.

أمام هذه التعقيدات والتحالفات الدقيقة والهشّة في آن والخيارات شبه المستحيلة للقوى المتصارعة في الساحة السورية تبقى التسوية بعيدة. صحيح أن إدارة الرئيس ترامب أبدت تأييدها لمساعي المبعوث الدولي ستيفان دي ميستورا، لكن الصحيح أيضاً، أنها لم تكن متحمّسة في استعجال مفاوضات جنيف الأخيرة. ولن يطرأ ما يدفعها إلى تبديل موقفها، انطلقت من فشل الصيغة السابقة من التعاون بين وزيري الخارجية السابق جون كيري ونظيره الروسي سيرغي لافروف. وتريد استعادة دور أميركا في المنطقة كلها والعودة إلى الساحة السورية في مقابل تعثُّر أو تباطؤ الدور الروسي. لذلك لم يأتِ دخول قوات أميركية منبج للحؤول دون اندفاع تركيا جنوباً وتفادي الصدام مع الوحدات الكردية فحسب. بل إن هذا الدخول معطوفاً على تعزيز وجودها بوحدة مدفعية

يضيف عنصراً جديداً إلى المشهد الاستراتيجي: لا بد من حضور أكبر على الأرض قبل البحث في أي تعاون كانت موسكو ولا تزال تعرضه على واشنطن. وربما يبدأ اختبار هذا العرض مع تصعيد الحملة على الرقة، ستكون مناسبة لاختبار قدرة الكرملين على التأثير أو الضغط على إيران ونظام الرئيس بشار الأسد. فهي لا ترغب في رؤية قوات النظام وحلفائها من الإيرانيين يملأون الفراغ بعد دحر "داعش" ولا ترغب حتى في رؤية قوات تركية أيضاً.

ومعروف أن ما يعوق تعاون واشنطن مع موسكو حتى الآن هو المستجدات التي تطرأ يومياً على قضية الاتصالات بين عاملين في إدارة ترامب أو قريبين منه ومسؤولين روس أثناء الحملة الانتخابية. في أي حال إن غياب هذا التعاون مع رفع وتيرة التدخّل العسكري يفاقم مسار التسوية. فكثيرون في موسكو باتوا يشعرون بخيبة أمل، ويستبعدون قيام تعاون واسع بين بلادهم والولايات المتحدة، وينعكس هذا بدوره على غياب التعاون بين القوتين الكبيرتين والأطراف الإقليميين.

من هنا يبدو الانخراط الأميركي قد يتصاعد في ساحة تزداد ازدحاماً وتشابكاً، خصوصاً أن إدارة ترامب لم تقدِّم شرحاً وافياً عن أهداف هذه الخطوة. فهل هي بداية استراتيجية واضحة لما تريده في سوريا أم أن الأمر لا يعدو كونه خطوة عسكرية لمنع "داعش" من التمدد والحؤول دون صدامات في الميدان تعوق معركة تحرير الرقة. إن استئناف جولة المفاوضات في جنيف سيشكِّل امتحاناً لتوجّه واشنطن التي لا تشك في أنها ترغب في دور قيادي للتسوية بعد فشل الجولات الثلاث السابقات. فهل تقدم؟ وهل ترضى موسكو بمزيد من التقاسم والشراكات في سوريا على حساب دورها الأساس؟ أم أن الجولة الرابعة المقبلة ستكون الأخيرة.

الأكراد والاستفتاء الرئاسي التركي

جاءت نتيجة التصويت على التعديلات الدستورية لمصلحة جبهة "نعم" (EVET) كي تعلن دخول تركيا مرحلة النظام الرئاسة في لحظة دقيقة، وبما يفضي إلى تحوّل كبير في تاريخها السياسي، وإحداث قطيعة مع دستور انقلابي 1980، وهي تشبه إلى حدٍّ كبير المرحلة التي خرجت فيها من حرب الاستقلال عام 1923 وشهدت الانتقال من السلطنة العثمانية إلى دولة ذات نظام جمهوري علماني بقيادة مصطفى كمال أتاتورك.

وإن كان الرئيس رجب طيب أردوغان وحزبه نجحا في الفوز بالنظام الرئاسي، إلا أن نسبة التصويت لم تكن بمستوى ما طمحا إليه وتوقّعاه، فجاء الفوز منغِّصاً بعض الشيء حيث لم تتجاوز نسبة الأتراك المصوّتين لمصلحة التعديلات الدستورية 51,5 في المئة وعلى رغم أنها كافية تماماً لحسم دخول مرحلة جديدة، إلا أن النظر في نسبة الرافضين وتركيبتهم من جهة "لا" (HAYIR) للتعديلات الدستورية، يبعث برسائل عدة إلى الرئيس وفريقه الحاكم لكونه يعكس انقساماً عمودياً ما بين مكونات الشعب التركي ويحمل بصمات أقوامية ما بين الأتراك والأكراد، وأخرى مذهبية ما بين السنّة والعلويين وذلك على حساب الانتماء السياسي الذي يبدو أن أثره على مكونات الشعب التركي لا يزال ضعيفاً وغير حاسم، على رغم حدّة التجاذبات السياسية ومن سنوات طويلة من العلمانية التركية.

وإن كانت حدة الانقسامات في المجتمع التركي ليست جديدة، وناتجة من الاستقطاب السياسي الحاصل في تركيا منذ سنوات عدة فإن دخولها مرحلة النظام الرئاسي عبر تغيير مواد دستورها بصورة مؤسسية، أثار غباراً كثيفاً في البيت التركي المفعم بإرهاصات ودوائر صراع هوياتي وتجاذبات تاريخية ما بين الشرق والغرب، لم تتمكّن علمانية الجمهورية التركية من حسمها

أو تجفيف منابعها الثقافية والاجتماعية، على رغم عمليات العزل للهويات الاجتماعية عن الدساتير التي عرفتها الجمهورية التركية، خصوصاً في المراحل التي كانت فيها المؤسسة العسكرية تهيمن على مقاليد الحكم، وتكتم أنفاس الديمقراطية بانقلابات دموية حفرت عميقاً في ذاكرة المواطن التركي.

وساهم الانقسام والاستقطاب في اختصار التعديلات الدستورية بمسألة الانتقال إلى النظام الرئاسي مع أنها أوسع من ذلك، الأمر الذي ترك ظلالاً على طبيعة التحالفات السياسية التركية المعتادة وتركيبتها. وإن كان حزب "العدالة والتنمية" الحاكم استند في تقديمه مشروع التعديلات الدستورية إلى التربة الاجتماعي والبيئة الثقافية التركية، ذات البعد القومي الممزوج بظلال عميقة من التديّن، خصوصاً في الأرياف وأطراف المدن، إلا أن تحالفه مع حزب الحركة القومية أفضى إلى خسارة أصوات قسم كبير من الأقليات القومية في تركيا، خصوصاً الأكراد الذين ارتابوا من التحالف مع حزب الحركة القومية الناكر حقوقهم.

وقبيل الاستفتاء الدستوري، راهن الرئيس أردوغان وقادة حزب "العدالة والتنمية" الحاكم على أصوات القوميين، خصوصاً مناصري حزب الحركة القومية، إلا أن الانقسام الحاصل داخل حزب الحركة القومية، نتيجة اعتراض قسم كبير من الحزب على هيمنة رئيس الحزب دولت بهشلي، الذي لا يزال في كرسي رئاسة الحزب منذ عام 1997، أفضى إلى غلبة الذين انحازوا إلى جبهة الرافضين للتعديلات من بين أنصار ومنتسبي هذا الحزب، كما أن المعارضة التركية وتحديداً بعض المسؤولين في حزب الحركة القومية وحزب الشعب الجمهوري ضخّموا من تصريح لأحد مستشاري الرئيس أردوغان، شكري كقرة تبه، أشار فيه إلى أن "تركيا ستتحوّل إلى نظام الولايات في حال الموافقة على التعديلات الدستورية" وذهب الأمر إلى حد تصوير المعارضة التركية بأن هناك "مشروعاً سياسياً سرياً لتحويل تركيا فيديرالية تحت ستار النظام الرئاسي". وأثار ذلك صخباً إعلامياً وتساؤلات حول توقيت وسبب إثارة مستشار أردوغان موضوع توسيع حكم الأقاليم، وفهم منه محاولة لكسب أصوات الأكراد، لكنه أفضى في المقابل إلى خسارة نسبة كبيرة من أصوات القوميين، سواء داخل حزب "العدالة والتنمية" (نحو 15 في المئة من ناخبيه) أم في داخل حزب الحركة القومية أم خارجهما.

واللافت هو أن أربع ولايات في الجنوب الشرقي من تركيا، ذات غالبية كردية، صوّتت لمصلحة التعديلات الدستورية، إضافة إلى أن الولايات الأخرى ذات الغالبية الكردية صوّتت لمصلحة رفض التعديلات كانت نسبة المؤيدين فيها معتبرة، وأعلى في بعض الولايات من الولايات التركية الأخرى التي كانت فيها نسبة الرافضين أكبر من المؤيدين، ومردّ ذلك هو أن عناصر الحركة السياسية الكردية، بما فيها حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) وحزب المناطق الحرّة وحركة المرأة الحرّة، ومجلس المجتمع الديمقراطي وتمثّل جميعها أحزاباً ومنظمات قريبة من حزب "العمال الكردستاني" (PKK) لم تتمكّن من حشد غالبية الشارع الكردي وراء شعاراتها الرافضة التعديلات الدستورية، إذ لم يقتنع المواطن الكردي بحججها واعتراضاتها، المتمثلة بأن التعديلات لا تشير إلى الحقوق القومية الكردية، وأن دخول تركيا مرحلة النظام الرئاسي سيفضي إلى تنصيب أردوغان ديكتاتوراً، ما يعني أنه سيلجأ إلى زيادة العنف والتصعيد العسكري ضد المناطق الكردية. يضاف إلى ذلك أن أحداث العنف والعمليات العسكرية في المناطق ذات الغالبية الكردية أنتجت شعوراً ناقماً ضد حزب "العمال الكردستاني" وتصرفات مقاتليه ومناصريه، وتحميله مسؤولية ما حصل لمنطقتهم من خراب، كما أن ما قاله الرئيس أردوغان في مقابلة تلفزيونية أجراها قبيل الاستفتاء، وعمد فيها إلى تشبيه حزب "العمال الكردستاني" بمنظمة "إيتا" الباسكية، وأشاد فيها بتجربة هذه المنظمة في التخلي عن السلاح، وأشار إلى إمكان الجلوس والتحاور مع هذا الحزب، شريطة أن يقوم بما قامت به المنظمة في إسبانيا وهو أمر لاقى صدى إيجابياً بين الأوساط الكردية الشعبية والحزبية.

ويشير الواقع التركي، إلى أن أكراد تركيا يمثلون كتلة انتخابية معتبرة، يمكنها أن تكون فاعلة ومؤثرة في أي استحقاق انتخابي تركي، خصوصاً في ظل الانقسام والاستقطاب في تركيا، إذ تشير التقديرات إلى أن الكتلة الانتخابية الكردية تقترب من 20 في المئة من مجمل الناخبين.

غير أن من الخطأ الجسيم اعتبار أكراد تركيا كتلة متجانسة، سياسياً واجتماعياً، حيث إنهم مثل سواهم من الناس يختلفون سياسياً واجتماعياً بخصوص مجمل القضايا التي تخص تركيا، ولا يمكن القول إن حزب "العمال الكردستاني" أو حزب الشعوب الديمقراطي يمثِّل أي منهما الأكراد أو حتى غالبيتهم، وهناك اختلاف كبير بينهم حتى بخصوص تسوية القضية الكردية. كما أن هناك جمهوراً بينهم يصوِّت لمصلحة حزب "العدالة والتنمية" الحاكم، وهناك العشائر الكردية والمحافظون الأكراد الذين يرون في الرئيس أردوغان بأنه الوحيد القادر على السير في "مسيرة

السلام" والتوصل إلى اتفاق ينهي المواجهات العسكرية ويستندون في ذلك إلى التقدم الملحوظ في موقع الأكراد في الساحة السياسية التركية، وإلى تحسن أوضاعهم الاجتماعية والثقافية بعد أن أجرى أردوغان تعديلات دستورية وقانونية عام 2013، عزّزت حقوق الأكراد، ومكّنتهم من استخدام لغتهم في المؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية إلى جانب التقدم في تطوير وتنمية مناطقهم.

ويبدو أن الرئيس أردوغان التقط الإشارات الإيجابية من الجمهور الكردي، واعتبرها في أول خطاب له بعد ظهور نتائج الاستفتاء "إشارة جيدة بالنسبة للاستحقاقات الانتخابية المقبلة عام 2019". فيما ذهب سياسيون وناشطون أكراد ومسؤولون من حزب "العدالة والتنمية" الحاكم إلى اعتبارها بمثابة تطورات ستؤثر إيجاباً في مستقبل القضية الكردية.

ويدرك أردوغان ومعه حزب "العدالة والتنمية" أهمية استحالة جمهور الأكراد، لذلك زار مدينة ديار بكر، التي تعتبر مركزاً لأكراد تركيا، وخاطب أهلها واعداً بالعودة مجدّداً إلى مسيرة السلام ومتعهّداً بالحربة والتنمية والإخوة، لكن تحقيق ذلك، مرتبط بإزالة المناخ الذي أوصل إلى مرحلة قصوى من الشحن بين الأكراد والقيادة التركية، وتحديداً بين القيادة التركية وحزب الشعوب الديمقراطي وتخفيف سلسلة الإجراءات الاستثنائية والقمعية مثل فرض حظر التجول وإنزال الجيش إلى المدن فضلاً عن وجود معوقات تحول دون إنجاز تسوية تاريخية للقضية الكردية، المتمثلة بضرورة وقف العمليات العسكرية لحزب "العمال الكردستاني"، وتغيير موقف القوميين الأتراك من الأكراد وعودة الثقة بين مختلفة الأطراف.

وفي مطلق الأحوال فإن إنهاء مرحلة الشحن في الشارع يساهم في عودة الاستقرار في مرحلة النظام الرئاسي التي يتوجّب على مناصريها إثبات أنها الأفضل بالنسبة إلى تركيا وخصوصاً بالنسبة إلى تحسين الظروف عيش المواطن التركي بمختلف تكويناته وانتماءاته والأمر مرهون بما ستقدّم القيادة في هذا المجال الواسع.

تركيا والأكراد ومعركة الطبقة

الصراع التركي – الكردي على المشاركة في العملية العسكرية في مدينة الطبقة التابعة لمحافظة الرقة السورية، يؤجج الحالة المشتعلة في تلك المنطقة، حيث تستعد تركيا على الأرجح للقيام بعملية "درع الفرات" جديدة تستهدف فيها محافظة الرقة، إضافة إلى "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) التي تعتبرها تركيا الجناح السوري لحزب "العمال الكردستاني" الانفصالي في جنوب تركيا، كما تعتبرها منظمة إرهابية، في الوقت الذي يطلب التحالف الدولي من جميع المقاتلين والعناصر الأجانب الذين يقاتلون في صفوف ميليشيات الوحدات الكردية الانسحاب من الوحدات الكردية في سوريا، وقد أعلن عن دعم قوات "قسد".

لقد استتبعت القوات الأميركية دعمها قوات "قسد" بالدخول المباشر إلى بلدات سورية عدّة كبيرة، كبلدة الدرباسية وبلدة المالكية في أقصى الحدود السورية الشمالية الشرقية مع تركيا، كما انتشرت مدرعات عسكرية أميركية مع عدد من مقاتلي وحدات "حماية الشعب" الكردية على طول الحدود بين شمال سوريا وتركيا، إثر القصف التركي الأخير مواقع "وحدات الحماية". ويبدو في هذا المجال أن زيارة وزير الدفاع التركي الأخيرة إلى واشنطن لم تأت بنتيجة مباشرة، حيث وصلت قوات "قسد" إلى ضواحي مدينة الطبقة في محافظة الرقة السورية الواقعة تحت سيطرة "داعش"، الحملة التي أطلقتها قوات "قسد" شمال محافظة الرقة انطلاقاً من بلدة عين عيسى لم تتمكن إلى الآن من تحقيق أي تقدّم ملحوظ وعملي على حساب تنظيم "داعش" كما تشير المصادر المختلفة الموثوقة، حيث تشهد المنطقة معارك كرّ وفرّ بين الطرفين، إذ يعتمد "داعش" في شكل خاص على المفخخات، وبينما تعتمد قوات "قسد" على طيران التحالف الدولي بخاصة الطيران الأميركي.

من هنا، إن التحرك الأميركي في مسار التداخل التركي – الكردي في تلك المنطقة، يأتي كأنه محاولة لمنع قيام الأتراك بأعمال عسكرية ضد قوات "قسد" الكردية حيث التصعيد التركي الأخير ضد هذه القوات تحديداً في المناطق الملاصقة لحدود محافظتي الرقة والحسكة قرب الحدود التركية.

وفي جوهر الأمر، لا تريد واشنطن أن تعتمد على تركيا في العمل المباشر في شأن محافظة الرقة وإخراج "داعش" منها، فتركيا لها حساباتها الخاصة من وجهة نظر واشنطن، لذلك ترى من الأفضل لها الاعتماد على ميليشيات يمكن التحكم بها أو توجيهها أو توسيع دائرة الاستفادة منها، وبالتالي لا تريد أن يكون لها نفوذ بالواسطة عبر الدول الإقليمية، وإنما تريده مباشراً، وذلك لا يكون إلا من خلال الاستثمار في هذه الميليشيات، بالتالي هي توجيه الاعتماد على قوات "قسد" مع توفير الدعم اللوجستي الأرض لها بالعتاد، وتوفير الدعم الناري لها بالقصف الجوي.

إن الحوادث الأخيرة على الجبهات المشتعلة في الأرياف الشمالية لمحافظات حلب والرقة والحسكة والملاصقة للحدود التركية – السورية، فاقمت الخلافات والتباينات الموجودة أصلاً بين تركيا والمجموعات الكردية السورية، بخاصة منها مجموعة "قسد" إن لم تكن قد أحدثت صدعاً كبيراً بات من الصعب جبره حتى بوساطة أميركية.

لقد تعمقت الهوّة التركية مع الأحزاب الكردية – السورية، عندما تفاهمت هذه الأحزاب أو غالبيتها على تشكيل مجلس وطني كردي في سوريا، بعد أقل من 15 يوماً من الإعلان عن تشكيل المجلس الوطني السوري في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2011. وكان الهدف من ذلك تمييز القضية الكردية القومية عن مسارات الأزمة السورية وهي ما يعاكس الرؤية والرغبة التركية التي ترى الأمور في الأزمة السورية، في شكل مغاير، كما تخشى وضع الحالة الكردية في سوريا على طاولة المفاوضات بما يفضي إلى الاعتراف بحق الأكراد السوريين في إقامة حكم ذاتي يتحول في ما بعد إلى إقليم مستقل أو شبه مستقل كما حصل في كردستان العراق.

بالنتيجة، تسعى أنقرة في المقام الأول من مشاركتها في معركة الرقة وعموم معارك خطوط الحدود شمال محافظات الرقة وحلب والحسكة إلى تقويض أهداف الأكراد في توسيع فيديراليتهم التي يسعون إليها من جهة، وقطع الطريق عليهم في وصل الكانتون من خلال السيطرة على تل أبيض، وعدم تمكينهم من إحداث أي تغيير في المنطقة قد يغيّر من ملامحها لمصلحة كيان كردي.

الأكراد الأخيار.. والأكراد الأشرار

في الإعلام التركي والدراما التركية التي تتناول أوضاع الكرد في تركيا، ثمّة تقسيم وفرز سياسي قيمي وأخلاقي للكرد. فمن يقفون مع الدولة ويدعمون الحكومة الإسلامية وسلطانها رجب طيب أردوغان، هم الأكراد الأخيار الطيبون الوطنيون وهم "الغالبية المطلقة بينما الأكراد الذين يطالبون الدولة بإقرار دستوري بوجود شعب يزيد تعداده على 20 مليوناً في تركيا والاعتراف بحقوقه السياسية والثقافية والإدارية.. دستورياً، فهم الأبالسة الإرهابيون والانفصاليون وهم قلة قليلة وشرذمة حاقدة تريد النيل من هيبة وكرامة الدولة، وعلى الأكراد الأخيار مواجهة الأكراد الأشرار كي يؤكدوا على وطنيتهم.

هذا النسق في تقسيم الأكراد في تركيا من قبل الحكومات المتعاقبة، له جذوره التي تعود إلى بدايات انسلاخ تركيا عن السلطة ودخولها نفق دولة العلمنة، إبان انقسام السلطة بين حكومة أنقرة بزعامة مصطفى كمال (أتاتورك) وحكومة إسطنبول بزعامة السلطان العثماني والصدر الأعظم إذ حاول كل فريق استمالة الأكراد عبر تقديم الوعود المعسولة وقطع العهود بمنحهم حقوقهم فور خروجه من أزمته فظهر أكراد أتاتورك (أكراد اتفاقية لوزان) بالضد من أكراد السلطان (أكراد اتفاقية سيفر). وكانت حكومة أنقرة تنظر إلى أكرادها على أنهم أخيار وأبطال وطنيون، وإلى أكراد الطرف الآخر على أنهم خونة وجواسيس يستحقون استئصال أولئك الأكراد لهم والعكس صحيح بالنسبة لحكومة إسطنبول. وبعدما أطاح أتاتورك بحكومة إسطنبول وثبّت أركان حكمه، التفت إلى الأكراد بأخيارهم وأشرارهم وسحقهم ونكّل بهم ولم يتنكر لوعوده وعهوده لهم وحسب بل أنكر وجود هذا الشعب الذي عاونه في تأسيس دولته وحكمه.

واليوم وامتداداً لذلك التقليد فإن حزب "العمال الكردستاني" أصابته "عدوى" مرض فرز الأكراد وفق مقاييسه وصار له أكراده الأخيار والأشاوس، الذين من حقهم وواجبهم مواجهة الأكراد الأشرار ومحقهم. وحين يتحدث الحزب اليوم عن قضية الشعب الكردي لا ينسى أن يشير إلى أنه يمثل شعباً تعداده يزيد على 40 مليوناً، لكن "الكردستاني" يعتبر المنشقين عنه (منذ انطلاقته في 1978) خونة وعملاء وهم بعشرات الآلاف. ويعتبر الأكراد المؤيدين لحزب "العدالة والتنمية" والأحزاب التركية الأخرى، خونة وعملاء وهم بالملايين ويعتبر المؤيدين للحزب "الديمقراطي الكردستاني" بزعامة مسعود البارزاني من كرد العراق وسوريا خونة وعملاء لأردوغان وهم أيضاً بالملايين، ويعتبر المؤيدين لـ "المجلس الوطني الكردي في سوريا" خونة وعملاء أردوغان ولـ "داعش" والتنظيمات الإرهابية لمجرد أن "المجلس الوطني" جزء من "الائتلاف" السوري المعارض لنظام الأسد وهؤلاء أيضاً عشرات الآلاف وكذلك يعتبر كل كاتب يتوجه بالنقد له ولفرعه السوري (الاتحاد الديمقراطي) خائناً يبيع نفسه ومقالاته إلى آخر هذه الأسطوانة. وطبقاً لحسابات "الكردستاني" في إحصاء أعداد الخونة والعملاء سيظهر أن (70) في المئة من الكرد خونة وعملاء وأردوغانيون وأن الـ (30) في المئة المؤيدين للنهج الأوجلاني هم الكرد الوطنيون النبلاء! لا يستطيع "الكردستاني" وأنصاره إدراك أن توجيه النقد لنظام أردوغان أو للمعارضة السورية، لا يعني مطلقاً التودد والتزلّف له والسكوت على سياساته وانتهاكاته بحق الكرد المعارضين له، وأن النقد الموجّه له ولفرعه السوري لا يعني جنوحاً نحو أردوغان وتأييداً لجرائمه بحق كرد تركيا، ولا يستطيعون إدراك أن القضية الكردية في تركيا أكبر من "العمال الكردستاني" وزعيمه.

الحال أن النظام السوري أيضاً يتعامل مع الكرد بنفس المقاييس والمعايير التركية في فرز الأكراد. فأكراده هم خيرة الأكراد الوطنيين، ويقصد بهم تلميحاً أو تصريحاً حزب "الاتحاد الديمقراطي" وعمر أوسي وعمار بكداش وقدري جميل... إلخ. بينما أكراد "الائتلاف" أو الذين شاركوا في الثورة فهم الخونة المارقون. كذلك "الائتلاف" المعارض ينظر إلى أكراده على أنهم خيرة الوطنيين الثوريين الأبطال، بينما الأكراد الآخرون ويقصد "الاتحاد الديمقراطي" عم الخونة والعملاء... إلخ. وهذا في حين أن النظام والمعارضة يمكن أن يصلا إلى تفاهمات مشتركة ضد الكرد، بينما هؤلاء مستمرون في صراعهم العبثي الأعمى.

يبقى القول إن هنالك صنفاً من الأكراد ينتقدون النظام التركي و"الكردستاني" على حدّ سواء وينتقدون المعارضة السورية والنظام السوري وهؤلاء هم الأكثر ضرراً والأشد خطراً على

استمرار انقسام الأكراد وبقائهم في خنادق الآخرين.

تركيا تدفع ثمن الأوهام
واللعب على التناقضات

تبدو لوحة العلاقات الإقليمية والدولية الموضوعية لتركيا راهناً مثيرة للاستغراب، فجميع الأنظمة والدول والمحاور التي تعتبرها تركيا نظراءها اللدودين تقليدياً، ترى تركيا نفسها في علاقة طلب لودها وتفاهمها تجاهها، وفي حالة غير قليلة طالبة لتوافق وتحالف غير معلنين معها. على النقيض من ذلك تماماً، فإن الجهات التي كانت ومن المفترض أن تكون حليفة لتركيا بشكل تقليدي، فإن تركيا ما أن تخرج من أزمة مع إحداها حتى تدخل في صراع ومناوشة مع أخرى.

موقع تركيا الراهن من القطبين العالميين يرسم أكبر دلالة على التناقض، فتركيا التي كانت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حليفة دائمة للولايات المتحدة وعضواً حيوياً في حلف شمال الأطلسي (ناتو) تعيش أسوأ أوقات علاقتها تلك فهي تتهم الولايات المتحدة بعدم أخذ الأمن القومي التركي في الحسبان في علاقتها الحميمة مع "قوات سوريا الديمقراطية" وتنمية دور الأكراد في المسألة السورية. فيما تتهم الولايات المتحدة تركيا بالتهمة ذاتها، خصوصاً بعد نشر وكالة أنباء شبه رسمية تركية لمواقع مطارات، وتمركز للقوات الأميركية في الجزيرة السورية الأمر الذي قالت عنه وزارة الدفاع الأميركية أنه يشكل خطراً على القوات الأميركية.

على العكس من ذلك تماماً، تبقى الأجهزة الأمنية والاستخباراتية وحتى العسكرية والسياسية التركية في تواصل دائم وحميم مع نظيرتها الروسية. وهو أمر ينسب إلى التوافق السياسي بين الطرفين. إذ تعتبر أنقرة أن موسكو أكثر التزاماً ومباشرة في سلوكياتها واستراتيجيتها السياسية في المنطقة، على عكس واشنطن. ويرى أصحاب القرار التركي أن منطقة النفوذ الوحيدة التي حققها

الجانب التركي في المسألة السورية إنما جاءت بالتعاون والتفاهم مع روسيا، فيما كانت تركيا في أكثر لحظاتها السياسية حرجاً بعد تدهور علاقتها مع موسكو، إثر إسقاط الطائرة الحربية الروسية.

ينسحب الأمر على العلاقة التركية – الأوروبية راهناً. فالنظام السياسي التركي الذي كان يعتبر نفسه جزءاً تاريخياً من المنظومة القيمية والرمزية الأوروبية، يشهد أكثر أوقاته تصادماً معها. والتوتر الراهن بين تركيا والنظام السياسي الأوروبي ليس مجرد أزمة سياسية أو سوء فهم سيتم تجاوزه في الوقت المنظور، ذلك أن الدول الأوروبية تستشعر خطراً داهماً من الاستراتيجية السياسية التركية التي تمزج تلاعبها بالمشاعر الدينية لملايين المسلمين الأوروبيين عبر خطابات الهوية، بالتهديد الدائم باستعمال استراتيجية شعبوية ابتزازية تجاه أوروبا في موضوع المهاجرين والعلاقة مع روسيا وحركات الإسلام السياسي الأصولية.

إقليمياً ليس لتركيا وضع سياسي أفضل مما هي عليه علاقاتها الدولية، فبعد الأزمة القطرية الأخيرة تظهر كأنها باتت ذات استراتيجية معادية لكل الدول العربية الاستراتيجية، دول الخليج ومصر والأردن، على حساب خيط ود رفيع مع قطر، أشبه ما يكون بشراكة مالية مبتسرة بين الأخيرة والطبقة التركية الحاكمة. في مقابل ذلك تسعى تركيا إلى توافق وقبول من إيران وإسرائيل، اللذين تتهمهما بامتلاك استراتيجيات مضمرة تمسّ الأمن القومي التركي خصوصاً في الملفين الكردي والعلوي والمسألة السورية.

في العراق أيضاً ترى التحالفات التركية نفسها في مرحلة تحوّل عظمى فالتوجس المطلق من الدولة الكردية المتوقعة يدفع تركيا لأن تفكك علاقاتها المتينة مع إقليم كردستان العراق، وبالذات مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، وأن تعيد حساباتها مع الحكومة العراقية المركزية. فقد تستخدم هذه الأخيرة في فترة قريبة متوقعة، لإطاحة شرعية الدولة الكردية المستقبلية.

حتى في المسألة السورية ترى تركيا نفسها مجبرة على أن تبدأ سلسلة مساومات مع القوى التي حاولت سحق وجودها السياسي كالنظام السوري والميليشيات الرديفة له. فتركيا صارت تفضل هذه المجموعات والنظام السوري على أي هيمنة لـ "قوات سوريا الديمقراطية" على مناطق شاسعة من الشمال السوري شرعية. وليس غريباً أن تتخلى أنقرة عن حلفائها السوريين في سبيل موجة تحولاتها هذه حتى إذا استلزم الأمر أن تعترف بالنظام السوري وتفاوضه.

لم تنتج هذه التحولات الكبرى في التحالفات التركية عن ليونة وحيوية سياسية في طبقتها السياسية الحاكمة، بل على العكس تماماً، فتركيا اعتمدت على مدى عقد ونصف العقد في تحالفاتها السياسية الاستراتيجية على مزيج من تناقضات في المنطقة أرادت أن تستغلها وتستعملها بأقصى درجة ممكنة.

فحزب "العدالة والتنمية" تيار سياسي إسلامي محافظ أراد بناء علاقات غير معلنة مع كل التيارات الإسلامية في المنطقة، لكن من دون أن يتخلى عن علاقته المباشرة مع الأنظمة. هكذا سعت تركيا لأن تجمع بين علاقة متينة مع النظام السوري وأخرى أكثر متانة مع "حركة الإخوان المسلمين" المعارضة للنظام وحاولت القيام بالأمر ذاته في علاقتها مع مصر ودول الخليج، لكن في النهاية خسرت ثقة الأطراف المتباينة جميعاً.

الأمر الآخر كان في سعي تركيا إلى أن تخرج من كل تحولات المنطقة من دون أن تخضع لها أو أن تتأثر بها داخلياً. ودفعتها هذه الرغبة لأن تستخدم جميع الحلفاء في سبيل ذلك وأن تقدّم تنازلات سياسية للدول المناوئة، وبهذا خسرت ثقة حلفائها المباشرين وقدّمت تنازلات للدول التي ابتزتها في ملفاتها الداخلية.

أخيراً تدفع تركيا أثمان طموح زعامتها السياسية إلى أن تتحول إلى قوة إقليمية ودولية رائدة ومتحكمة، من غير أن تملك الأدوات والطاقة المناسبة لذلك، وطبعاً من دون حسابات دقيقة حول حساسية أن تحتل دولة ما مكانة استراتيجية تقليدية لدولة أخرى. فبشيء من الصراحة تدفع تركيا أثمان محاولتها شغل نفوذ إيران في سوريا، ومكانة السعودية في منطقة الخليج والعالم الإسلامي ودور مصر في المنطقة العربية.

تركيا ضحية هزيمة النزعة الشعبوية التي أرادت أن تستعملها في وجه دول المنطقة وأوروبا والولايات المتحدة. فقد كان ثمّة وهم تركي متنام منذ بداية انهيار الربيع العربي بأن الدول الأوروبية والولايات المتحدة يمكن أن تخضع لابتزازها الشعبوي وأن تمنحها مكانة استثنائية شبيهة بما كانت عليه بعد الحرب العالمية الثانية وأن تغدو سيدة المنطقة بتفويض من القوى العظمى لكن ذلك ظهر وكأنه مجرد وهم.

أميركا تعاقب و.. روسيا
تتمدد في المنطقة

العقوبات الأميركية الجديدة على روسيا تعقّد العلاقات بين البلدين، لكنها لن تثني الرئيس بوتين عن مواصلة استراتيجيته، حتى وإن حذّر مستشاره أليكسي كودرين من أنها تشكل عبئاً على عهده، وتحدّ من النمو الاقتصادي لبلاده وتحول دون استعادتها مكانتها كقوة اقتصادية رائدة. والدليل أن العقوبات السابقة التي أقرّها الغرب عموماً على موسكو بعد تدخلها في أزمة أوكرانيا و"استعادتها" شبه جزيرة القرم لم تدفعها إلى تليين موقفها، بقدر ما أثارت مخاوف دول البلطيق وبولندا وغيرها من دول "المعسكر الشرقي" السابق، بل شكلت حافزاً لها على مزيد من التدخّل في أماكن أخرى خصوصاً في المنطقة العربية عموماً. ومع أن هذه السياسة لاستعادة روسيا مكانتها على غرار ما كانت عليه أيام الاتحاد السوفياتي إلاّ أنها تبقى بعيدة عن إعادة بعث الحرب الباردة. فميزان القوى بين الدولتين الكبريين راجح عسكرياً واقتصادياً لمصلحة الولايات المتحدة ولا يتيح لغريمتها تصحيحه بسهولة. فضلاً عن أن ثمّة قوى صاعدة في العالم، أولها الصين التي لن تكرّر تجربة الوقوف على الحياد في "الصراع" بين أميركا وروسيا، وثانيها أوروبا التي تسعى إلى نهج سياسة مستقلة عن المقلب الثاني من الأطلسي رداً على نهج الرئيس دونالد ترامب الذي خرج من معاهدة باريس للمناخ ويسعى إلى سياسة أكثر حمائية ويمارس ضغوطاً على القارة العجوز، ولا يراعي مصالحها وما تلحقه العقوبات الأخيرة باقتصادها وعمل شركاتها. علماً أنها لا ترغب في الصدام مع جارها الشرقي بقدر ما تسعى إلى التعاون والتفاهم معه حول كثير من المعضلات السياسية والأمنية الناشئة بسبب ما يشهده الشرق الأوسط من حروب وأحداث. وهناك ثالثاً قوى إقليمية كبرى لا تبدأ بالهند ولا تنتهي بالبرازيل.

هذا الميل الأوروبي إلى التعاون مع روسيا يعزّز مكانة الطرفين، وحتى موسكو ذاتها لا ترغب في مقاطعة جيرانها غرباً ولا واشنطن على رغم هذا التخبّط في سياسة إدارتها. بل يهمها مواصلة التعاون من أجل حماية مصالحها في الخارج. لذلك حرص وزير خارجيتها سيرغي لافروف على التواصل مع نظيره الأميركي ريكس تيلرسون لتبرير قرار طلب تقليص عدد موظفي البعثة الأميركية في بلاده. وذهب أبعد بالتعبير عن الاستعداد لتطبيع العلاقات الثنائية والتعاون في ملفات عالمية كبرى، ولا شك في أن روسيا حريصة على مواصلة هذا التعاون في سوريا خصوصاً لأنه يسهّل لها تحقيق استراتيجيتها في هذا البلد، ويمكّنها من ترسيخ أقدامها وتعزيز حضورها على شاطئ المتوسط فيما تسعى إلى تمتين علاقاتها مع القاهرة ومع عواصم دول الخليج كافة التي يهمها أن يكون هذا التوسّع على حساب تقليص مساحة النفوذ الإيراني. كما تسعى إلى توسيع دورها في الأزمة الليبية حيث تقيم علاقات متينة مع المشير خليفة حفتر المناوئ لحكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج والتي تلقى دعماً أميركياً وأوروبياً. علماً بأنّ قائد الجيش الوطني والقوى السياسية في شرق ليبيا يستفيدون من دعم واضح من دول خليجية ومصر. ولا تضير هذه الدول مثل هذه العلاقة بين المشير وموسكو لأن ذلك يعزّز قوته وقدرته على مواجهة القوى السياسية في غرب البلاد، والتي تتلقى دعم إسلاميين يستفيدون من دعم تركيا وقطر. وهذا ما أخّر ويؤخر حلّ الأزمة الليبية، ولا يخرج اليمن عن التوجه التوسعي لروسيا التي ترغب في استعادة ما كان للسوفيات في "اليمن الديمقراطي" وهي ترتبط بعلاقات جيدة مع الانقلابيين ولم تقفل الباب مع الشرعية، بل رحبت أخيراً بالسفير الذي انتدبه الرئيس عبد ربه منصور هادي لتمثيل هذه الشرعية في موسكو، هذه المروحة الواسعة من العلاقات التي لا تستثني التفاهم العميق مع حكومة نتنياهو ومع السلطة الفلسطينية أتاحت وتتيح لروسيا مزيداً من التمدّد في الإقليم.

في حين أن سياسة ترامب في كل من العراق وسوريا، وغضّ الطرف عن دور "الحشد الشعبي" في الحرب على الإرهاب ودور "حزب الله" في بلاد الشام ومعركة عرسال والقلمون عززت دور إيران وسهّلت لروسيا مواصلة عملها لإقامة "مناطق خفض التوتر" التي تخدم في المحصلة رؤيتها لمستقبل سوريا، ويكفيها أن قواتها هي التي تتولى حراسة الهدنات في هذه المناطق. وقد تجيء خطة البنتاغون لتعزيز حضور قواته في سوريا وحتى العراق متأخرة. إذ لا شيء يمكن أن يحد من نفوذ طهران في "سوريا المفيّدة" التي يسطر عليها النظام من دمشق إلى حلب مروراً بحمص وحماة وهو المدين لها ببقائه حتى الآن. أما في بلاد الرافدين فقد نسبت وكالة

"سبوتنك" إلى نوري المالكي غداة وصوله إلى موسكو "رغبة بلاده في رؤية وجود روسي لديها بثقل عسكري وسياسي" بهدف "موازنة النفوذ الأميركي"، وبات معروفاً أن الجمهورية الإسلامية يقلقها الدعم الأميركي الواسع الذي يتلقاه رئيس الوزراء حيدر العبادي ويمكن أن يوفر له ولاية ثانية بمواجهة خصومه، وما يزيد قلقها التشظي الذي يصيب تحالف القوى الشيعية مع اقتراب موعد الانتخابات العامة، وكان أبرزها بعد سياسات مقتدى الصدر خروج عمار الحكيم من "المجلس الإسلامي الأعلى" لإطلاق تياره "الحكمة الوطني" وهدفه توزيع شبكة علاقاته مع جيران العراق، فلا يقتصر الأمر على طهران وحدها. لكن استجابة موسكو طلب زعيم "دولة القانون" ستثير حفيظة واشنطن وغضبها. وستدفع العلاقات بين العاصمتين، إلى موقع يصعب بعده إصلاح الأمور. فهي تدرك أن إدارة ترامب تضع في أولويات استراتيجيتها الجديدة مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة، خصوصاً في العراق. ويعني تحقيق هذا الهدف تقطيع أوصال خطوطها مع كل من سوريا ولبنان حيث تستعد لفرض عقوبات جديدة مالية ومصرفية تطاول "حزب الله". ولا شك في أن تشديد الكونغرس والرئيس ترامب العقوبات على إيران بسبب برنامجها الصاروخي وتجاربها في هذا المجال تتيح للكرملين استغلال غضبها وحاجتها إلى نصرته إياها دولياً. كما كان يفعل في السنوات السابقة في عزّ التوتر الذي رافق بناء برنامجها النووي. إذ كان يبني مواقفه من هذا البرنامج استناداً إلى علاقاته مع البيت الأبيض ومطالبه منه.

ولا شك في أن "اتفاق الغوطة الشرقية" لدمشق على غرار ما حصل في "جبهة الجنوب" يعزّز دور روسيا وحلفائها في بلاد الشام. كما أن الحملة العسكرية لإنهاء وجود "هيئة تحرير الشام (النصرة) و"داعش" في القلمون ومناطق الحدود اللبنانية – السورية يخدم هذا الدور ومعه الدور الإيراني أيضاً. وتبقى منطقة حمص وريفها، والأكثر صعوبة منطقة إدلب حيث باتت اليد العليا لـ "النصرة" وتشكل هذه المنطقة امتحاناً لقدرة تركيا على فرض الأمن فيها، ولا شيء يحول دون مقايضة روسيا لها بمساعدتها على دخول عفرين أو منع ربط هذه المنطقة الكردية بمنطقتي كوباني والجزيرة. عندها تكون موسكو حققت لأنقرة ما تريد حيث عجزت واشنطن أن تستجيب مخاوفها من قيام منطقة حكم ذاتي واسعة للكرد. وإذا تحقق قيام "مناطق خفض التوتر" الأربع تكون صورة مستقبل سوريا قد رسمت. إنها الفيديرالية التي عمل لها الكرملين منذ بدء التدخّل العسكري الروسي في بلاد الشام. عندها لا شيء يضمن إلاّ أن تخرج الولايات المتحدة خاسرة من هذه الصورة، خصوصاً إذا تعذّر عليها قطع خطوط الإمداد الإيرانية من طهران إلى بيروت. وحتى الفصائل التي

درّبتها وتعتمد عليها في التنف لمواجهة "داعش" اليوم ومواجهة ميليشيات "الحرس الثوري" بدأت تتمرد عليها وتخلي هذه القاعدة وغيرها بسبب معارضتها أوامر تمنعها من التعرّض لقوات النظام السوري ومطالبتها إياها بحصر القتال بالتنظيم الإرهابي.

كذلك إن احتفاء الرئيس رجب طيب أردوغان بقرب الحصول على صفقة صواريخ "إس 400" من روسيا ستفاقم علاقاته مع أوروبا والولايات المتحدة أيضاً. فهو يشعر بمزيد من الحصار، ذلك أن توتر علاقاته مع ألمانيا ودول أوروبية أخرى يبعده أكثر وأكثر من فضاء القارة. كما أن موقفه من الأزمة بين قطر وشقيقاتها في الخليج ومصر يهدّد بإقفال أبواب المنطقة بوجهه سياسياً واقتصادياً. وهو أمر قد يجرّه إلى تعميق تعاونه مع موسكو على حساب علاقاته مع الغرب عموماً. كما أن أوروبا التي أربكتها المواقف السياسية المتتالية لترامب، أثارت العقوبات الجديدة غضبها. ويرى الألمان الذين تولّى بعض شركاتهم العمل في خطوط إمداد الغاز الروسي إلى القارة، إن الإجراء ضد روسيا يطاولهم كطرف ثالث ويفاقم توتر العلاقات بين برلين وواشنطن، ودعت "اللجنة الألمانية للعلاقات الاقتصادية في أوروبا الشرقية" أوروبا إلى الاستعداد للردّ على الكونغرس بالمثل. وعزت موقفه إلى رغبة أميركا في تعزيز صادراتها من الطاقة إلى القارة العجوز، لخلق فرص عمل في السوق الداخلية وتعزيز سياستها الخارجية. ومعروف أن قطاع الطاقة في روسيا يُعد إحدى ركائز قوة سياستها الخارجية حيال الاتحاد الأوروبي. وهو سلاح لوّحت باللجوء إليه واستخدمته في أكثر من مناسبة في الماضي القريب والبعيد. بل هو أحد أسباب اندفاعها إلى سوريا التي كانت إيران وقطر ترغبان في استخدام أراضيها لخطوط تمد أوروبا بالغاز ومنافسة الغاز الروسي، وحتى الصين أقلقتها العقوبات التي أقرّها الكونغرس على روسيا وإيران وكوريا الشمالية. وانتقدت ما سمته "العقوبات الأحادية" وحذّرت من أنها ستتصدى بحزم لأي إجراء مماثل قد يسيء إلى مصالحها الاقتصادية. فهي تخشى تطور السياسة الحمائية التي ينادي بها الرئيس ترامب منذ وصوله إلى البيت الأبيض على رغم تكرار إعجابه بالرئيس الصيني تشي جين بينغ! العقوبات الأميركية تتوسع وروسيا تتمدد من الإقليم وأوروبا حتى كوريا الشمالية.

عين تركيا على عفرين

على وقع العملية العسكرية التركية في إدلب لا تتوقف التهديدات التركية بعملية عسكرية ضد عفرين بحجة انتزاعها من سيطرة وحدات حماية الشعب الكردية، ومع أن عفرين خارج منطقة خفض التصعيد التي جرى الاتفاق عليها في آستانة إلاّ أن الإصرار التركي على القيام بهذه العملية لا يتوقف وهو يطرح السؤال التالي: لماذا عفرين؟

في الواقع على رغم أن عفرين معزولة جغرافياً عن بقية الكانتونات الكردية في سوريا إلاّ أنها تمثّل أهمية استراتيجية كبيرة في المشروعين الكردي والتركي معاً، فكرياً تشكل عفرين الجسر الجغرافي الذي يصل المناطق الكردية بعضها ببعض على شكل إقليم متواصل جغرافياً فضلاً عن وصل حدود هذا الإقليم بالبحر إذا أتيحت ظروف التقدم للمشروع الكردي، وفي الوقت نفسه فإن جوهر المشروع التركي يهدف إلى منع تحقيق هذا المشروع وتشكيل مقومات الكيان الكردي وربما تصبح الفيديرالية على طاولة تسوية الأزمة السورية، وعليه فإن مصير عفرين يقع في صلب الصراع الجاري في الشمال السوري.

تركيا التي خرجت من حلب خالية الوفاض لمصلحة النظام وحلفائه الروس والإيرانيين و"حزب الله" ترى في مسار التقارب مع روسيا وإيران مجالاً للتفاهم على عملية في عفرين، على غرار تكرار لعملية درع الفرات، بل ترى أن عملية درع الفرات لم تستكمل أهدافها طالما أن منبج ومعها مثلث الشيخ عيسى وتل رفعت واقعة تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية، إذ إن هذا الوضع الجغرافي قد يتيح في ظروف مرحلة ما بعد تحرير الرقة من "داعش" تحرك هذه القوات باتجاه عفرين لوصلها بالكانتونات الكردية. وتركيا التي أبعدت عن معركة تحرير الرقة بقرار أميركي، تشعر بقلق شديد من عدم وقف واشنطن دعمها العسكري إلى الأكراد بخاصة أن الوعود

الأميركية بهذا الخصوص تأخذ طابع الغموض ومحاولة خلق توازن في علاقاتها بين الحليفين الكردي والتركي في وقت لا يتوقف أردوغان عن مطالبة الإدارة الأميركية بالاختيار بينهما. وعليه ربما ترى أنقرة أن كلفة الانتظار باتت أكبر من كلفة عملية عسكرية استباقية تقطع الطريق أمام المشروع الكردي نهائياً. وعليه، فإن الحديث في تركيا ليس عن العملية بل عن عمقها ومداها ومراحلها، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما الذي يؤخر قيام تركيا بعملية عسكرية في عفرين؟

في الواقع ثمّة موافقة أو تفاهمات مع روسيا وإيران غير متوافرة إلى الآن، وإذا كانت تركيا على مسار إيران انقلبت على حليفها الكردي مسعود البارزاني وتراجعت من سياستها السابقة في العراق لمصلحة القوى الموالية لإيران فإنها على مسار موسكو تبدي حماسة للتفاهم معها على خطواتها في شأن الأزمة السورية، بل وتغامر بعلاقاتها مع الغرب في عقد صفقات أسلحة ضخمة مع موسكو من نوع المنظومة الصاروخية الدفاعية إس 400، كل ذلك على أمل دور مؤثر في شمال سوريا وهي تنطلق من هذه القناعة بأن عملية إدلب قد تكون مدخلاً لها للوصول إلى عفرين.

في الواقع ملامح العملية التركية في إدلب تشير إلى أن عفرين هي الهدف الأهم لتركيا، فعملية إدلب لم تسجل حتى الآن أي اشتباكات بين القوات التركية والجماعات المسلحة المنضوية في تحرير الشام. وفي كثير من الأحيان تجري خطوات هذه العملية بالتنسيق بين القوات التركية و"جبهة النصرة" كما أن عمليات التصفية داخل قيادات الجبهة توحي بتأثير استخباراتي تركي قوي في قرارات قادة التنظيم والتحرك وفقاً للمساعي التركية. وعليه، من الواضح أن التحرك التركي تجاه إدلب في إطار تفاهمات آستانة يتجاوز هذه التفاهمات وحدود إدلب، إذ إن الهدف هو عفرين لكن القيام بأي عملية ضد الأخيرة يخضع لحسابات دقيقة ومتداخلة لها علاقة بالموقف الروسي بالدرجة الأولى، يبقى القول إن تركيا في مقاربتها لعفرين لا تترك أمام الأكراد إلاّ تكرار تجربة عين العرب (كوباني) حتى لو تعرضت لدمار كبير.

الخلاص من عقدة كوباني في عفرين

متلبساً بالهاجس الكردي، راح رجب طيب أردوغان يحذّر من تكرار تجربة كوباني في عفرين فبقدر ما شكلت مدينة كوباني (عين العرب) الكردية في شمال سوريا، رمزاً للحرب الكردية والأميركية على "داعش"، وكلّف تحريرها تدمير أجزاء كبيرة منها من طائرات "التحالف الدولي" شكلت بالقدر ذاته عقدة شخصية للرئيس التركي أردوغان، الذي ما انفك مذ ذاك يلقّب مقاتلي وحدات الحماية الكردية بـ "إرهابيي كوباني" وبات يكرّر هذه الأيام مقولة إنه لن يسمح بتكرار ما جرى في كوباني في عفرين أيضاً.

وكي لا نخطئ الظن بأردوغان فهو لا يقصد أنه لن يسمح بدمار عفرين ككوباني بل يعني أنه لن يسمح بدمار عفرين ككوباني، بل يعني أنه لن يسمح ببقاء عفرين تحت إدارة سكانها الذاتية، ومع ذلك يعود المرء ليتساءل كيف تكون مدينة مدمّرة بالكامل مثل كوباني مضرب حسد وغيرة.

وأمام الحكومة التركية جبهتان تريد أن تحارب فيهما الإدارة الذاتية في مناطق شمال سوريا بيد أن لكل واحدة منهما موانعها ومتاعبها: الأولى في شرق مناطق درع الفرات أي في الجزيرة وكوباني وتل أبيض ومنبج، وهي ضمن النفوذ الأميركي في شكل خاص، وهناك تواجد للنظام في بعض المواقع هناك، ولأن القيادة التركية قطعت الأمل بإمكان السماح للجيش التركي باقتحام تلك المناطق على رغم الرغبة الملحة والدفينة بانتزاع بعضها مثل كوباني لرمزيتها كما سبق التنويه، أو منبج لقربها من جرابلس والباب لتوسّع رقعة منطقة درع الفرات فإن التفكير بهذه الجبهة ليس من أولويات السياسة التركية راهناً، وربما تأمل أنقرة وتعمل سرّاً لأن يقوم النظام والإيرانيون بفتح هذه الجبهة قريباً في الحسكة في شكل خاص وتكتفي هي بالدعم السياسي هذا إن وافقت روسيا على فتحها ولم تعارض الولايات المتحدة، وهو احتمال مستبعد.

الجبهة المرتقبة والجاهزة لشنّ الهجوم التركي هي عفرين المنطقة الكردية الجبلية المعزولة شمال قرب حلب والواقعة في مجال النفوذ الروسي، سيما أنها محاطة من ثلاث جهات (ما عدا المنفذ إلى مدينة حلب) بالوجود العسكري التركي المباشر بعد احتلال الجيش التركي لمحافظة إدلب وبالجماعات المدعومة من تركيا وبتنظيم القاعدة (فتح الشام) الذي أفسح المجال للجيش التركي للانتشار في إدلب وبلا أي صدام، ويبدو أن الاستعدادات العسكرية جاهزة تماماً، والهجوم التركي تنقصه فقط الموافقة الروسية، والتوافق الروسي الأميركي من خلفها، وهذا المسار محور تحركات القيادة التركية في المفاوضات مع روسيا وإيران منذ المصالحة التركية الروسية، حيث تستغل لقاءات آستانة وسوتشي لتعزيز نفوذها وخلق فرصة للجيش التركي لاجتياح عفرين بعد احتلاله محافظة إدلب المتاخمة بموجب تفاهمات روسية – تركية – إيرانية.

الخطة البديلة (ب) هي في تقديم الدعم للجماعات السورية المسلحة لتهاجم عفرين، من غير أن يدخل الجيش التركي المدينة كأن لم تحصل تركيا على الضوء الأخضر الروسي. لكن هذه الخطة تبدو فاشلة بالنظر إلى جهوزية الاستعدادات العسكرية والأمنية من قبل الوحدات الكردية/قوات سوريا الديمقراطية والتحصينات العسكرية القوية في محيط المنطقة. وفي حال شنّ هجوم بري فقط من دون سلاح الجو التركي، فالحملة على عفرين لن يكتب لها النجاح. وهناك سوابق أخرى لهذه الجماعات في مهاجمة عفرين، مُنيت بفشل ذريع، كان آخرها بتاريخ 2016/4/27 عندما هاجمت المجموعات الجهادية الدائرة في فلك تنظيم القاعدة (بينها "جيش السنّة") المكوّن من المسلحين الذين تركوا مناطقهم في حمص بعد إبرام هدنة ومصالحات مع النظام بوساطات قطرية – تركية – إيرانية، وتمّ تجنيدهم في تركيا من جديد لمواجهة عدو جديد هو الوحدات الكردية وحلفائها في قوات سوريا الديمقراطية في محيط عفرين. فشل الهجوم ووقع ضحايا كثيرون في صفوف المهاجمين ثم ارتكبت وحدات الحماية الكردية عملاً مشيناً عندما تجولت بجثث الضحايا في شوارع عفرين الوادعة في مشهد احتفالي مقزّز.

الحل البديل الآخر، الذي تقترحه القيادة التركية منذ فترة على الروس والإيرانيين والنظام السوري كبديل لاجتياح تركي لعفرين، هو تسليم المنطقة لسلطة النظام السوري. ووفق معلومات راجحة، على رغم الضغط الروسي، لم توافق سلطات الإدارة الذاتية الكردية حتى الآن على هذا الطلب الذي يروق للنظام (والإيرانيين أيضاً) لا سيما وهو يعيش نشوة "النصر" هذه الأيام وتغريه مهاجمة الإدارة الذاتية في عفرين وغيرهما، أو وضع المنطقة رسمياً تحت نفوذ الجيش الروسي

والشرطة العسكرية الروسية كصيغة وسط قد يوافق عليها الأكراد مكرهين في النهاية. وربما نوقش هذا المقترح في محادثات الآستانة وسوتشي الأخيرة بين رؤساء روسيا وتركيا وإيران.

إن السلطان في ضائقة ولا يهدأ له بال فرياح كثيرة عصفت بسوريا ضد رغبته، أشدّها إيلاماً أن الأكراد مهمشين ومقموعين، ربعهم تقريباً كانوا بلا وثائق تثبت وجودهم في بلدهم، انطلقوا من عدم وباتوا سلطة محلية (مع ملابساتها وإشكالاتها) وأنهم يديرون أنفسهم ويفتتحون مدارس كردية ويكتبون بلغتهم إلى جانب العربية والسريانية أسماء قراهم وبلداتهم في لوحة واحدة على مداخلها ويرفعون أعلاماً وصوراً تغيظ السلطان وهو مكبل اليدين غير قادر إلا على التفرّج عليهم على بعد بضعة أمتار.

وفي حلّه وترحاله أينما كان يحمل معه الرئيس التركي الهمّ الوحيد الذي يؤرقه وشغله الشاغل من أروقة المؤسسات الدولية إلى اتصالاته وخطبه لجمهوره ورفاقه وأنصاره في تواصله مع من يسميهم أحياناً بـ "الصليبيين" و"أعداء الإسلام" إلى لقائه مع ممثلي الجمعيات اليهودية (نعم اليهودية) في نيويورك على هامش زيارته الأخيرة لحضور اجتماعات الأمم المتحدة، محرضاً إياهم على كرد العراق وسوريا، وهو ينسق مع المكوّن الشيعي (الذي يعادي تركيا وفق تعبيره) لمعاقبة أكراد العراق على استفتاء الاستقلال وضرب تجربة كرد سوريا، متوسلاً موافقة (قاتل التركمان والمسلمين – بوتين كما وصفه قبل المصالحة) للهجوم على عفرين ولا يستبعد التواصل مع (الرئيس العلوي المتزوج من امرأة سنية كما وصف الرئيس السوري بشار الأسد ذات يوم).

فماذا تبقّى من سياسة أردوغان و"أسد السنّة" في نصرة الثورة السورية ووعوده للشعب السوري وخطوطه الحمراء التي وضعها للنظام بعد توريط نخب المعارضة والثورة وتدمير سوريا غير محاربة التطلعات الكردية؟

تركيا والمفاوضات السورية
الأكثر مرارة من الحرب

كانت ردّة الفعل التركية على المؤتمر الذي تعتزم روسيا تنظيمه بين السلطة وقوى المعارضة السورية مقتضبة للغاية، فمستشار الرئيس التركي كاد يختصر الموقف التركي برفض حضور حزب "الاتحاد الديمقراطي" وقوات سوريا الديمقراطية (الكردية) هذا المؤتمر، حيث تظهر تركيا وكأنها تخلت عن كل القضايا السياسية والعسكرية والأمنية الاستراتيجية التي كانت تنسج علاقاتها المتداخلة مع جارتها السورية، وصارت ترى في المسألة الكردية كنقطة "اشتباك" وحيدة لها مع القضية السورية.

فمنذ أن تحوّل السوريون بالتقادم إلى قوة سياسية واقتصادية مناوئة لتركيا في المعادلة الداخلية السورية، وشكلوا أداة لخلق التوازن النسبي بين القوى الموالية لتركيا ونظيرتها الموالية لإيران، تغيرت أولويات تركيا تماماً. يحدث ذلك على رغم أن تركيا سعت دوماً للإطاحة بهذا المشروع، فهي ما تزال كما دائماً، تعتبر المسألة الكردية خطها الأحمر. ما لا تستطيع تركيا فعله، هو الاعتراف بالأكراد كقوة سياسية ودستورية شرعية، لأنها بذلك تكسر المحرمات السياسية القومية التركية التقليدية تجاه الجماعة الكردية في الداخل التركي، أي تجاوز لها يدخل في حيّز المسّ بالأمن القومي التركي، خصوصاً في ما يتعلق بالوحدة الجغرافية والسكانية.

لا تتطابق حساسية تركيا مع نظيرتها الإيرانية، فتركيا لا تعتبر النفوذ الكردي مجرد إخلال بأدوارها وتوازناتها الإقليمية مع الدول الأخرى فحسب، بل فوق ذلك هو أداة لتفتيت الهوية الثقافية والقومية واللغوية للدولة التركية الحديثة من الداخل. على عكس إيران التي ترى في النفوذ الكردي السوري مجرد أداة مناطقية لإعاقة إعادة هيمنة النظام السوري على المناطق السورية كافة.

كانت المسألة الكردية في البلدان الأربعة، تركيا والعراق وإيران وسوريا، تعتبر على الدوام شأناً داخلياً يمس الأمن القومي لكل بلد من هذه البلدان، كانت البلدان الأربعة تحرص على الدوام لعزل أكرادها عن التأثيرات والعلاقات الإقليمية، التي أياً كانت درجة تفاقمها بين هذه الدولة، وتلك، كانت تبقى محافظة على توافقها الوحيد، القاضي بأن لا يستفيد الأكراد من أي من تلك التناقضات البيئية.

سيشكل الاعتراف بالشخصية الكردية في سوريا كسراً لذلك الثابت الإقليمي يضاف إلى الكسر التأسيسي الذي تمّ بالاعتراف بإقليم كردستان العراق. سيكون للحالة الكردية في سوريا دور في تطوير التطلعات الكردية في هذه الدول وذلك لثلاثة أسباب موضوعية مناهضة لتركيا:

تغيير خرائط المنطقة: منذ نهاية الحرب العالمية الأولى لم تتغير الحدود الراهنة بين دول المنطقة، فخلا بعض التغيرات الطفيفة التي جرت أثناء حروب المنطقة، بقيت الحدود ثابتة وأساساً للعلاقات المركبة بين الدول والجماعات الأهلية الكبرى في المنطقة ومحدداً لطبيعة تعامل القوى الدولية مع الدول الإقليمية وعلاقتها بها.

سيشكل الاعتراف الجديد بالحالة الكردية في سوريا أداة لتحطيم هذا الثابت في المنطقة، وقد يؤثر على العديد من الجماعات والتنظيمات السياسية ويحرضها على رفع سوريا خروجها عما اعتبر ثابتاً في التوازنات الإقليمية في منطقتنا وعلاقتها مع العالم.

تحريض بقية الجماعات الأهلية للتحوّل إلى جماعات سياسية: لن تتوقف المسألة عن حدود تحوّل الأكراد السوريين جماعة، وربما جغرافيا سياسية خاصة، بل سيظهر لتحوّلهم تأثير استثنائي على بقية الجماعات السورية، خصوصاً الأقليات، فالعلويون والدروز السوريون قد يميلون إلى الاعتقاد بأن النموذج الكردي، من خلال احتلال مساحة سياسية وجغرافية مسلحة، وحده القادر على ضمان حقوق هذه الجماعات ضمن الدولة السورية. ويؤثر الظهور السياسي لهذه الجماعات السورية على تركيا، لأن ثمّة بالداخل التركي ما يطابقها مجتمعياً وسياسياً خصوصاً الأكراد والعلويين.

اعتراف القوى الدولية بخيارات الجماعات الداخلية: كانت القوى الدولية هي المؤسسة لحدود الدول الراهنة، وهي على رغم مناوشتها السلطة المركزية في واحدة أو أخرى من

هذه الدول، فإنها بقيت تعتبرها السلطة الشرعية الوحيدة التي تتعامل معها وتعترف بها في المحافل الدولية، وحالياً في الحرب الأهلية السورية، كان المجتمع الدولي يعتبر دائماً أن الدولة المركزية لا الجماعات الأهلية والأحزاب السياسية هي الطرف الشرعي المعترف به.

على أن العلاقات السياسية والعسكرية والأمنية الوثيقة التي تنسجها الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية مع القوى الكردية السورية بشكل استثنائي لا يشبه تفاعلها مع بقية الجماعات السورية، يهدد طريقة تفاعل القوى الدولية مع الجماعات الداخلية في هذه البلدان.

لكن ما يفاقم صعوبة الموقف التركي كون تركيا صارت الطرف الأضعف في المعادلة السورية لأنها لم تعد تمتلك إلا الضغط العسكري تمارسه ضد المناطق الكردية، بينما جميع القوى الحليفة لها، القوى الإسلامية المسلحة والتركمان في أضعف حالاتهم وبقية الأدوات كالتفاوض والقبول بشرعية نظام الأسد، تضع تركيا ضمن الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة.

ترى تركيا نفسها مجبرة على التنسيق مع إيران والنظام السوري حتى تمارس ضغوطاً على المناطق الكردية. فوق ذلك فإن تركيا تخشى أن تؤدي إجراءاتها القاسية إلى انعكاسات ضمن الداخل التركي. وأغلب الظن، فإن تركيا، ستواظب على الضغط على المناطق الكردية. لكنها ستبقي مساحة تمايز عن الخطوات الإيرانية، حتى لا تدفع الطرف الكردي لأن يصبح تابعاً للطرف الإيراني، وتبقي مجالاً للأكراد لأن يعودوا وينسقوا مع قوى المعارضة السورية القريبة من تركيا، وبالتالي العودة إلى ما قبل تحول الثورة السورية إلى نزاع مسلح وحصر المشروع الكردي ضمن ما هو مقبول تركيا.

لكن الخطوات التركية الأخيرة في محافظة إدلب وحصار مناطق عفرين بشكل تام قد تنبئ بأن الطرف التركي يستعد للقيام بجهد عسكري واسع ضد المشروع الكردي. عندها ستعاني تركيا من ضغوط دولية واسعة، حتى لا تندفع للقضاء على منطقة النفوذ الوحيدة للولايات المتحدة والدول الأوروبية في الداخل السوري. كما أنها قد تكون تجربة مريرة بالنسبة إلى تركيا، لأن دعم النظام السوري للطرف الكردي، بل انخراطه المباشر في مواجهة تركيا، سيعني كسر الإرادة السياسية لتركيا، وبذلك ستكون ضربة موجعة للتطلعات التركية ومستقبلها في المنطقة.

تعرف تركيا جيداً أن أصعب الخيارات بالنسبة إليها هو القبول بالأمر الواقع، عبر الاعتراف بوجود مجتمع كردي سوري على كامل حدودها الجنوبية، يرتبط بعلاقات وأواصر تاريخية مع المجتمع الكردي في الداخل التركي، لأن ذلك سيفرض عليها ترتيبات سياسية وأمنية في الداخل ومواجهة هذا الواقع الموضوعي هو مصدر مرارة تركيا بما يجري راهناً في سوريا.

القضية الكردية و"الإخوان"
قبل أردوغان وبعده

القول إن جماعة "الإخوان المسلمين" إنما هي حزب سياسي غارق في البراغماتية النفعية وأن الإسلام ليس أكثر من شعار يتم رفعه في الطريق نحو تحقيق الأهداف المرسومة سلفاً، قد لا يلاقي صداه لدى غالبية الأوساط الشعبية المسلمة حول العالم حتى وهم يشهدون المسلمات تنتهك بصورة أو أخرى من الجماعة بذرائع مختلفة ليست من الدين في شيء.

إن غسل الأدمغة الذي مارسه "الإخوان" وهم يمتطون الإسلام منذ نشأتهم قبل أكثر من 80 عاماً صعّب على البعض قبول فكرة أنه قد تمّ "الضحك" عليه بهذه السهولة. لهذا فإن تبرير ممارسات "الجماعة" المشينة بحق الإسلام والمسلمين ينحرف عن سياقه في الغالب ليتخذ شكلاً من أشكال الدفاع عن النفس لدى أولئك المخدوعين.

هذه التوطئة ضرورية قبل الولوج إلى الحديث عن طريقة التنظيم "المتأسلم" في تناول القضية الكردية، نظراً إلى ما تمثّل مواقفه الأخيرة تجاهلها من انتكاسة حادت عن مبادئه، لتغلب المصلحة السياسية كما جرت العادة في العرق الإخواني، على ما سواها، وتعلن لـ "ذوي النهي" أن الورع الديني "الشكلي" ما هو إلا انغماس تام في دهاليز السياسة، يتم تفصيله على مقاس الغاية. لقد شكّل تولي الرئيس التركي الحالي رجب طيب أردوغان مقاليد السلطة في بلاده نهاية لتاريخ ممتد من الدفع الإخواني في اتجاه تحصيل الحقوق التاريخية للأكراد.

في زمن سابق كانت الجماعة تركّز على الموقف التركي المناهض للشعب الكردي باعتبارها متماهياً مع "الصليبيين" ذلك أن ورثة "العلماني" أتاتورك كانوا – وفق ادعاءاتها –

ينفّذون أجندة غربية وليست وطنية ترمي إلى الانتقام من الأكراد ثأراً من صلاح الدين، يقول مصطفى مشهور المرشد العام الخامس للإخوان المسلمين "تعرّض الشعب الكردي إلى كثير من الظلم والقهر في تركيا، مُنِعوا من التكلّم والتعلّم بلغتهم الأم"، فيما قال يوسف القرضاوي "كبيرهم الذي علمهم سحر التلوّن": "إنهم يتعرضون للتشريد والتجويع وهدم قراهم ومساجدهم".

أما اليوم فإن ملهم دروبي، عضو مجلس قيادة جماعة الإخوان المسلمين في شقها السوري، عبّر عن موقفها المتخاذل ناحية الأكراد في معرض استنكاره على مدير مركز الشرق العربي، زهير سالم الذي دعا الله في تدوينه كتبها بحسابه في "فايسبوك" أن يحفظ الشعب الكردي. يقول دروبي "هذا البوست من الأستاذ زهير سالم في هذه الأيام غير مناسب ولا يمثّلني". مضيفاً: "إن البوست خذلان لتركيا". غاب عن الجماعة أو لعلها تجاهلته عن قصد بما أنه لا يخدم أجندتها أن الموقف الأرداغوني ما هو إلاّ امتداد لنهج أتاتورك الذي تنصّل من القضية الكردية مثال حي للعب الإخوان المسلمين على جمال العواطف في سبيل السياسة كما فعلوا في مسألة التطبيع التركي – الإسرائيلي إذ جيّروه في حساب أهل غزة ولمصلحتهم. فكما يحتج فرعهم العراقي بعدم جدوى إخلاء الساحة السياسية من المكوّن السنّي لتبرير مشاركتهم حكومات بغداد المتعاقبة منذ سقوط بغداد 2003 في حملات التطهير الطائفي بحق السنة ومثلما يجري في لعبة التخادم السياسي بينهم وبين الإيرانيين في سبيل الانقضاض على مقدرات الدول العربية معلقين أحلام شعوبها على مشانق الثورات المسلحة بلا هوادة.

وكما هي الحال في حملة دعمهم "المؤزر" للجيش التركي الذي يخوض معركته هذه الأيام في عفرين السورية منتهكاً قواعد الإنسانية في حق "الكردي" الذي اقترف خطيئة رفع رأسه محاولاً استنشاق نسائم الحرية.

"لست أدري هؤلاء الظالمون للشعب الكردي كيف يعيشون؟ وكيف يأكلون ويشربون؟ كيف ينظرون إلى أبنائهم في الوقت الذي هناك من يئن من جورهم وظلمهم؟" قالتها "أختهم" زينب الغزالي قبل 30 سنة مما تعدون.

المراجع

المراجع باللغة العربية

مكتبة الباحثة

1- أمين زكي: تاريخ الكرد وكردستان، ص 349.

2- إيجلتن: جمهورية مهاباد، ص 23 و66.

3- أمين سامي، مرجع سابق، ص 345.

4- الحيدري: الأثوريون، ص 24. وجيا وورك: مأساة بارزان، ص 83 و84.

5- الدرة، ص 105. والفهد، ص 217.

6- الشرطة العامة: موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي، ج1، 1949، ص 53.

7- أمين سامي: قضية الأكراد في شمال العراق، ص 55 و233.

8- أحمد فوزي: خناجر وجبال، ص 99 و114.

9- الشرطة العامة: التحقيقات الجنائية موسوعة سرية، ج2، بغداد 1949، ص 326.

10- إسماعيل ياغي: تطور الحركة الوطنية، ص 276.

11- محمود الدرة، ص 189 و190.

12- الحسني: تاريخ العراق السياسي، ج3، ص 147 و280.

13- الموسوعة العربية الميسرة، دار العلم للملايين، لبنان، ص 145.

14- إدمونس، مرجع سابق، ص 196.

15- الثورة العربية، مجلة عراقية، المجلد الثاني، السنة الثانية، 1969.

16- أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص 3 و29.

17- أحمد فوزي: قاسم والأكراد، ص 83.

18- إدمونس: كرد وترك وعرب، ص 109.

19- الخشاب (دكتور): في مقدمة لكتاب شرفنا مه، ج10، ص 37.

20- البديل الثوري، ص 117، 121، 134.

21- المستقبل، 1984/2/14.

22- مجلة الاتحاد، أبريل " 1983الاتحاد الوطني الكردستاني".

23- الهماوندي، ص 173 و182.

24- الأهرام، القاهرة، 5، 1983/6/20.

25- الشعب، 1991/4/13.

26- الأمالي، مصر، 1991/4/17.

27- بله ج. شيركوه: القضية الكردية، ص 51، 67، 82، 90.

28- بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ج4، ص 14.

29- جلال طالباني، مرجع سابق، ص 68 و106.

30- جلال طالباني: كردستان والحركة القومية الكردية، ص 121، 122، 133، 135.

31– جورج لنشوفسكي: الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ج2، ص 6. وياغي: حركة رشيد غالي، ص 33.

32– جلال يحيى: العالم العربي بين الحربين العالميتين: المشرق العربي، ص 141، 149، 162.

33– جواهر لآل نهرو: لمحات من تاريخ العالم، ص 260 و529.

34– جابري الراوي (دكتور): الحدود الدولية، ص 328.

35– جريدة الأهرام: مصر 9 سبتمبر سنة 1930.

36– حزب الديمقراطي الكردستاني، دور الطبقة العاملة الكردستانية في حركة التحرر الوطني في كردستان، 1974/9/8.

37– حسين فوزي النجار: السياسة والاستراتيجية في الشرق الأوسط، ص 423. وجلال يحيى، مرجع سابق، ص 176.

38– دانا آدامز شمدت، مرجع سابق، ص 88 و175.

39– دانا آدامز شمدت: رحلة إلى رجال شجعان، ص 175.

40– دبليوهي: سنتان في كردستان، ص 198.

41– سيتون وليمز: بريطانيا والدول العربية، ص 23.

42– شرفنا مه، ص 46.

43– طريق الحركة التحررية الكردية، ص 32 من وثائق الحزب الديمقراطي الكردستاني.

44– طريق الشعب، 1946/7/25.

45– عبد الرزاق مطلك الفهد: الأحزاب السياسية في العراق، ص 17، 217، 218.

46– عبد الجبار حسن الجبوري، مرجع سابق، ص 84.

47– عبد الجبار حسن الجبوري: الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي 1908–1958، دار الحرية للطباعة بغداد 1977، ص 228.

48– عبد الرحمن قاسملو: القضية الكردية، ص 69.

49– عبد الجبار حسن: الجمعيات والأحزاب الكردية، ص 121 و125.

50– عبد العزيز سليمان (دكتور): تاريخ العراق الحديث، ص 61، 124، 129.

51– عبد الرزاق الحسني: موجز تاريخ البلدان العراقية، طبعة أولى، بغداد 1993، ص 146.

52– عبد الرزاق السحني: تاريخ العراق الحديث، ج3، ص 46.

53– عباس العزاوي: العراق بين احتلالين، ص 198.

54– علاء موسى كاظم ونوس: الصراع العثماني الفارسي وأثره على العراق في القرن الثامن عشر، (رسالة دكتوراه)، ص 256.

55– عبد الرحمن البارزاني: العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ص 169.

56– عبد الرحيم ذو النون، مرجع سابق، ص 263.

57– عبد الأمير هادي العكام: الحركة الوطنية في العراق، 1933، ص 21.

58– عبد الحميد العلوجي: خضير غلاب، مرجع سابق، ص 15.

59– أحمد رفيق البرقاوي: تطوّر العراق السياسي 1941–1932، ص 26.

60– فاروق صالح العمر: المعاهدات العراقية – البريطانية، ص 1.

61– فاضل حسين: مشكلة الموصل، ص 14.

62- فاروق حجي مصطفى: الكرد السوريون، ص 83.

63- فاضل حسين: مشكلة الموصل، ص 13.

64- كاظم حيدر، ص 21، 31، 34.

65- لوقا زودو، ص 96.

66- جورج لتشوفسكي: الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ج1، ص 107.

67- لوقا زودو: المسألة الكردية والقوميات العنصرية في العراق، ص 91.

68- معاهدة فرانكيلين – بويللون.

69- مذكرات رفيق حلمي، ج1، ص 58 و63.

70- محمد شيرزاد: نضال الأكراد، مطبعة التقدم، القاهرة 1946، ص 25 و29.

71- ملفاظ البلاط الملكي 3، ج. و: إضبارة رقم 30/30 "قضية كاور باغي" في 2/7/1946.

72- محمد أمين زكي: تاريخ الكرد وكردستان، ص 17 و311.

73- محمود الدرة: القضية الكردية، ص 133.

74- منصور شليطا: ذكرى الأمير جلادت بدرخان، ص 12 و13.

75- نيكتين: الأكراد، ص 202 و221.

76- نعمان ماهر الكنعاني: الحكومة الوطنية ومشكلة الشمال، ص 7.

77- نى، مرجع سابق، ص 124.

78- وثائق الاتحاد الوطني الكردستاني: طريق الحركة التحررية الكردية، ص 12 و13.

79- بله ج. شيركوه: القضية الكردية، ص 90.

80– رياض رشيد الحيدري: الحركة الوطنية، ص 37.

References

Ibid., p. 7, 18, 19.1- Adamson, David,

1921, p. 24 & The Arab Institute for/2- Atiyyah, Ghassan: Iraq 1908 Research and Publishing, Beirut, 1973.

Ibid., p. 127, 153, 157.3- Atiyyah, Ghassan,

4- Admason, David: The Kurdish War, p. 19.

Ibid., p. 13.5- Al Marayaty,

6- Arabia, Ibid.

7- Arabic of the monde, 28 May, 1983.

8- Edmonds, J.C: Kurds, Turks, and Arabs, London, p. 2 & Kenin, Derk, Kurds and Kurdistan, p. 1.

Ibid., p. 14 and Mackenzie DN Kurdish Dialet9- Edmonds, J.C, Studies, p.

Ibid., p. 117.10- Edmonds, JC,

Ibid., p. 6, 35, 39, 49, 50.11- Eagleton,

12- Inter Indepartemental Committee.

Ibid., p. 2, 25, 43, 49.13- Kenin, Derk,

14- Hurewitz, Ibid., p. 18 & Al Maryodi, Ibid., p. 13, 31, 48.

15- Hurewitz, Ibid., p. 61 & Mawat, B.B, A history of European Diplomacy 1914, 1925, p. 158 & Al Marayaty, Ibid., p. 14.

Ibid., p. 6 et 60.16- Laurin, Edgar,

17- Laurin, MC, The Political Role of the Minority Groups in the Middle East, p. 61, 68.

18- Laurin, MC, The Political Role of the Minority Group of the Middle East, p. 51, 53.

1950, p. 8./19- Longrigg: Iraq, 1900

Ibid., p. 2.20- Longrigg, SH,

21- League of Nations Document A. II, 1932, vol. VII.

Ibid., p. 9, 10, 13.22- Longrigg, SH,

23- Mackenzi, DN: Kurdish Dialect Studies of Oxford University Press, 1961, p. 3.

Ibid., p. 289.24- Mawat,

25- News hetter, 1-1-1981.

Ibid., p. 42, 45, 46, 47.26- O'Ballance, Edgar,

27- O'Ballance, Edgar: Kurds Revolt, 1961, pp. 32, 75.

The Middle East Today, p. 114.28- Peretz, Don,

29- Peretz, Don, p. 369.

The Middle East Today, p. 18.30- Peretz, Don,

Ibid., p. 82; Kenin, Ibid., p. 27.31- Savatian, Arsak,

Ibid., p. 325, 362-363.32- Shaw, Standord,

33- Wilson: Aclash of Loyalties, p. 112.

34- Wilson: Aclash of Loyalties, Mesopotamia, vol. II, p. 1

إصدارات المؤلفة

1. "جزر حنيش وأمن البحر الأحمر"، إصدار خاص، 1996.
2. "اليمن بعد الوحدة"، دار الرحاب، 1996.
3. "الحقد الصهيوني في عناقيد الغضب"، دار الهادي، 1996.
4. "العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل"، دار الآفاق الجديدة، 1997.
5. "دول المثلث بين فكي الكماشة التركية – الإسرائيلية"، دار الفكر العربي، 1997.
6. "السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي"، دار الآفاق الجديدة، 1998.
7. "الحرب الباردة في الخليج الساخن"، شركة بيسان، 1999.
8. "المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية"، دار الآفاق الجديدة، 1999.
9. "الثلاثاء الأميركي الأسود – تداعياته على العرب والمسلمين"، دار الهادي، 2002.
10. "الحرب الأميركية على أفغانستان والعالم الإسلامي"، دار الهادي، 2002.
11. "التصحّر ومشاكل المياه في دول شبه الجزيرة العربية – آفاق وحلول"، دار الهادي، 2006.
12. "علي عبد الله صالح سيرة وطن ومسيرة قائد"، إصدار خاص، 2009.

13. "الحوثيون في اليمن بين الواقع والسياسة"، دار بيسان، 2011.

14. "الأحواز – عربستان إمارة في دائرة النسيان"، دار بيسان، 2015.

15. "تنظيم الدولة الإسلامية جذورها ومستقبلها"، دار الفارابي، 2016.

16. "البوابة السورية والعودة الروسية"، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016.

17. "الصراع على البحر الأحمر من البوابة اليمنية"، الدار العربية للعلوم ناشرون، إصدار 2017.

18. "الدور التركي في رسم خارطة الشرق الأوسط الجديد"، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2018.

19. "الأكراد في العالم تاريخهم ومستقبلهم" (الجزء الأول)، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2018.

20. "الأكراد في العالم تاريخهم ومستقبلهم" (الجزء الثاني)، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2018.

Notes

[1←]

عبد الرزاق مطلك الفهد: الأحزاب السياسية في العراق، ص 17.

[2←]

الفهد، مرجع سابق، ص 306.

Kenin, Derk, Ibid., p. 25.

[3←]

مذكرات رفيق حلمي، ج1، ص 63.

نعمان ماهر الكنعاني: الحكومة الوطنية ومشكلة الشمال، ص 7.

[4←]

جلال طالباني: كردستان والحركة القومية الكردية، ص 68.

[5←]

Laurin, MC, Ibid., p. 6.

[6←]

O'Ballance, Edgar, Ibid., p. 46.

[7←]

أمين زكي: تاريخ الكرد وكردستان، ص 349.

[8←]

Laurin, MC, Ibid., p. 60.

[9←]

إيجلتن: جمهورية مهاباد، ص 23.

[10←]

بله ج. شيركوه: القضية الكردية، ص 82.

[11←]

بله ج. شيركوه، مرجع سابق، ص 51.

[12←]
رفيق حلمي: مذكراته، ص 58.

[13←]
رفيق حلمي، ص 59.

[14←]
بله ج. شيركوه: القضية الكردية، ص 82.

[15←]
أمين سامي، مرجع سابق، ص 345.

[16←]

Adamson, David, Ibid., pp. 7–18.

[17←]
طالباني، مرجع سابق، ص 106.

[18←]
عبد الجبار الجبوري، مرجع سابق، ص 84.

[19←]
طالباني، مرجع سابق.

[20←]
الحيدري: الأثوريون، ص 24. وجيا وورك: مأساة بارزان، ص 83 و84.

[21←]
عبد الجبار حسن الجبوري: الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي 1908–1958، دار الحرية للطباعة بغداد 1977، ص 228.

[22←]
الفهد: الأحزاب، ص 217.

[23←]
جلال طالباني: كردستان والحركة القومية الكردية، ص 117.

[24←]
الفهد هو من أصدر عدد واحد، ص 217.

[25←]
طالباني، مرجع سابق، ص 117.

[26←]
بله ج. شيركوه: القضية الكردية، ص 90.

[27←]
Laurin, MC, Ibid., p. 60.

[28←]
عبد الرحمن قاسملو: القضية الكردية، ص 69.

[29←]
الدرة، ص 105. والفهد، ص 217.

[30←]
يله ج. شيركوه: القضية الكردية، ص 90.

[31←]
دانا آدمز شمدت، مرجع سابق، ص 88.

[32←]
Eagleton, Ibid., p. 6.

[33←]
Kenin, Derk, Ibid., p. 43.

[34←]
كاظم حيدر، ص 34.

[35←]
يله ج. شيركوه: القضية الكردية، ص 51.

[36←]
عبد الرزاق مطلك الفهد: الأحزاب السياسية، ص 218.

[37←]
عبد الجبار حسن: الجمعيات والأحزاب الكردية، ص 121.

[38←]

O'Ballance, Edgar, Ibid., p. 42.

[39←]

O'Balance, Edgar, Ibid., p. 47.

[40←]
جلال طالباني، مرجع سابق، ص 122.

[41←]
عبد الرزاق مطلك الفهد: الأحزاب السياسية في العراق.

[42←]
طالباني، مرجع سابق، ص 121.

[43←]
الفهد، مرجع سابق، ص 219.

[44←]
الفهد: الأحزاب السياسية في العراق، ص 219 و22.

[45←]

O'Ballance Edgar, Ibid., p. 42.

[46←]
الشرطة العامة: موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي، ج1، 1949، ص 53.

[47←]
جلال طالباني، مرجع سابق، ص 135.

[48←]
دانا آدمز شمدت، مرجع سابق، ص 175.

[49←]
جلال طالباني، مرجع سابق، ص 133.

[50←]
عبد الرزاق مطلك الفهد: الأحزاب السياسية، ص 221.

[51←]
عبد الرزاق مطلك الفهد، مرجع سابق، ص 221.

[52←]
جلال طالباني، مرجع سابق، ص 147.

[53←]
محمد شيرزاد: نضال الأكراد، مطبعة التقدم، القاهرة 1946، ص 25.

[54←]
O'Ballance, Edgar, Ibid., p. 46.

[55←]
أمين سامي: قضية الأكراد في شمال العراق، ص 233.

[56←]
Eagleton, William, Ibid., p. 50.

[57←]
عبد الرزاق مطلك الفهد: الأحزاب السياسية، ص 222.

[58←]
جلال طالباني، مرجع سابق، ص 139.

[59←]
محمد شيرزاد: نضال الأكراد، ص 29.

[60←]
أحمد فوزي: خناجر وجبال، ص 99.

[61←]
أحمد فوزي، مرجع سابق، ص 114.

[62←]
الشرطة العامة: التحقيقات الجنائية موسوعة سرية، ج2، بغداد 1949، ص 326.

[63←]

محمد شيرزاد: نضال الأكراد، ص 32.

[64←]

أحمد فوزي: خناجر وجبال، ص 114.

[65←]

جلال طالباني، مرجع سابق، ص 254.

[66←]

Eagleton, Wiliam, Ibid., p. 33.

[67←]

إيجلتن: جمهورية مهاباد، ص 66.

[68←]

دانا آدمز شمدت، مرجع سابق، ص 171.

[69←]

طالباني، مرجع سابق، ص 123.

[70←]

عبد الرزاق مطلك الفهد: الأحزاب السياسية، ص 216.

[71←]

إيجلتن، مرجع سابق، ص 67.

[72←]

نى، مرجع سابق، ص 124.

[73←]

عبد الجبار حسن، مرجع سابق، ص 125.

[74←]

إيجلتن، مرجع سابق، ص 7 و71.

[75←]

O’Ballance, Ibid., p. 45.

[76←]
إيجلتن، مرجع سابق، ص 74.

[77←]
طالباني، مرجع سابق، ص 256.

[78←]
دانا آدمز، مرجع سابق، ص 173.

[79←]
إيجلتن، مرجع سابق، ص 173.

[80←]

Eagleton, Ibid., p. 39.

[81←]
قاسملو، مرجع سابق، ص 105.

[82←]

Eagleton, Ibid., p. 49.

[83←]
دانا آدمز، مرجع سابق، ص 173.

[84←]

Kenin, Derk, Ibid., p. 49.

[85←]

Eagleton, Wiliam, Ibid., p. 35.

[86←]
دانا آدمز، مرجع سابق، ص 174.

[87←]
طالباني، مرجع سابق، ص 257.

[88←]
لأن الكومه لى كانت لا تزال منظمة سرية وليس لها مكان محدد تجتمع فيه.

[89←]

Eagleton, Ibid., pp. 56–57.

[90←]

لوقا زودو: المسألة الكردية والقوميات العنصرية في العراق، ص 91.

[91←]

جلال طالباني: كردستان والحركة القومية الكردية، ص 269.

[92←]

إسماعيل ياغي: تطور الحركة الوطنية، ص 276.

[93←]

عبد الجبار حسن الجبوري، مرجع سابق، ص 185.

[94←]

إيجلتن: جمهورية مهاباد، ص 78.

[95←]

إسماعيل ياغي، مرجع سابق، ص 276.

[96←]

دانا آدامز شمدت: رحلة إلى رجال شجعان، ص 175.

[97←]

إيجلتن، مرجع سابق، ص 78.

[98←]

أحمد فوزي: خناجر وجبال.

[99←]

Laurin, MC: The Political Role of Minority Groups in the Middle East, p. 61.

[100←]

Laurin, MC: The Political Role of…, p. 68.

[101←]

طريق الحركة التحررية الكردية، ص 32 من وثائق الحزب الديمقراطي الكردستاني.

[102←]
طالباني، مرجع سابق، ص 167.

[103←]
رياض رشيد الحيدري: الحركة الوطنية، ص 37.

[104←]
عبد الرزاق مطلك الفهد: الأحزاب السياسية، ص 28.

[105←]
الفهد، مرجع سابق، ص 28.

[106←]
الشرطة العامة: موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي، ج2، بغداد 1949، ص 292.

[107←]
دانا آدمز شمدت: رحلة إلى رجال شجعان، ص 18.

[108←]
عبد الرازق مطلك الفهد: الأحزاب السياسية، ص 229.

[109←]
عبد الرزاق مطلك الفهد: الحركة العمالية، ص 104.

[110←]
من نشرات الحزب الديمقراطي الكردستاني: دور الطبقة العاملة الكردستانية في حركة التحرر الوطني في كردستان 1974/9/8، ص 7.

[111←]
الفهد: الحركة العمالية في العراق، ص 447.

[112←]
م. ح. و: ملفاط البلاط الملكي: إضبارة رقم 30/30 "قضية كاوور باغي" كتاب في 1946/7/2.

[113←]
طالباني، مرجع سابق، ص 164.

[114←]
الفهد: الحركة العمالية، ص 45.

[115←]
طريق الشعب، 1946/7/25.

[116←]
د. عبد العزيز سليمان نوار: تاريخ العراق الحديث، ص 124.

[117←]
عبد الرزاق الحسني: موجز تاريخ البلدان العراقية، طبعة أولى، بغداد 1993، ص 146.

[118←]
محمد أمين زكي: تاريخ الكرد وكردستان، ص 311.

[119←]
نيكيتين: الأكراد، ص 221.

[120←]
شرفنا مه، ص 26.

[121←]

Longrigg, SH, Ibid., p. 9.

[122←]
محمد أمين زكي: تاريخ الكرد وكردستان، ص 30.

[123←]
عبد الرزاق السحني: تاريخ العراق السياسي الحديث، ج3، ص 46.

[124←]
كاظم حيدر، مرجع سابق، ص 21.

[125←]
أمين سامي: قصة الأكراد في شمال العراق، ص 55.

[126←]
د. عبد العزيز سليمان نوار، مرجع سابق، ص 129.

[127←]
عبد الرزاق الحسني، مرجع سابق، ص 61.

[128←]
الدرة، ص 189.

[129←]
الحسن: تاريخ العراق السياسي، ج3، ص 147.

[130←]
Peretz, Don, p. 369.

[131←]
الدرة، ص 190.

[132←]
محمد أمين زكي، مرجع سابق، ص 17.

[133←]
Longrigg, SH, Ibid., p. 10.

[134←]
Longrigg, SH, Ibid., p. 13.

[135←]
قاسملو، مرجع سابق، ص 356.

[136←]
Kenin, Derk, Ibid., p. 2.

[137←]
محمد أمين زكي، ص 17.

[138←]
أمين زكي، ص 17.

[139←]
أمين زكي، ص 16.

[140←]
عباس العزاوي: العراق بين احتلالين، ص 198.

[141←]

Edmonds, JC: Kurds, Turks and Arabs, London, p. 2 & Kenin Derk: Kurds and Kurdistan, p. 1.

[142←]

الموسوعة العربية الميسرة، دار العلم للملايين، لبنان، ص 145.

[143←]

Laurin, MC: The Political Role of the Minority Groups of the Middle East, pp. 51–53.

[144←]

عبد الرحمن قاسملو: الأكراد، ص 11.

Longrigg: Iraq 1900–1950, p. 8.

[145←]

Longrigg, SH, Ibid., p. 2.

[146←]

محمود الدرة: القضية الكردية، ص 25.

[147←]

وثائق الاتحاد الوطني الكردستاني: طريق الحركة التحررية الكردية، ص 12 و13.

[148←]

علاء موسى كاظم ونوس: الصراع العثماني الفارسي وأثره على العراق في القرن الثامن عشر، (رسالة دكتوراه)، ص 256.

[149←]

Peretz, Don: The Middle East Today, p. 8.

[150←]

الحسن: تاريخ العراق السياسي الحديث، ج3، ص 279.

[151←]

Mackenzic, DN: Kurdish Dialect Studies, Oxford, University Press, 1909, p. 3.

[152←]

جلال طالباني: كردستان والحركة القومية الكردية، ص 47.

[153←]
Edmonds, Ibid., pp. 11, 17.

[154←]
O'Ballance, Edgar: Kurds Revolt, 1961, pp. 32, 75.

[155←]
.Edmonds, JC, Ibid., p. 14; Mackenzic, DN: Kurdish Dialect Studies, p.

[156←]
Adamson, David, Ibid., p. 19.

[157←]
فاروق صالح العمر: المعاهدات العراقية – البريطانية، ص 1.

[158←]
1921, p. 124 & The Arab Institute for Research and/Atiyyah, Ghassan: Iraq 1908 Publishing, Beirut, 1973.

[159←]
جلال طالباني، مرجع سابق، ص 205.

[160←]
Atiyyah, Ghassan, Ibid., p. 127.

[161←]
Atiyyah, Ghassan, Ibid., p. 153.

[162←]
Atiyyah, Ghassan, Ibid., p. 157.

[163←]
مذكرات رفيق حلمي، ص 54.

[164←]
Edmonds, Ibid., p. 34.

[165←]
مذكرات رفيق حلمي، ص 54.

[166←]
عبد الرزاق مطلك الفهد: الأحزاب السياسية في العراق، ص 213.

[167←]
عبد الرحيم ذو النون، مرجع سابق، ص 263.

[168←]
Wilson: Aclash of Loyalties, Mesopotamia, vol. II, p. 1.

[169←]
O’Ballance, Ibid., p. 19.

[170←]
مذكرات رفيق حلمي، ص 567، ص 61.

[171←]
فاضل حسين: مشكلة الموصل، ص 14.

[172←]
محمود الدرة: القضية الكردية، ص 133.

[173←]
عبد الرزاق الحسني: تاريخ العراق السياسي الحديث، ج3، ص 281.

[174←]
الحسني، مرجع سابق، ص 282.

[175←]
Edmonds, Ibid., p. 29.

[176←]
فاضل حسين: مشكلة الموصل، ص 14.

[177←]
سيتون وليمز: بريطانيا والدول العربية، ص 23.

[178←]
Inter Indepartemental Committee.

[179←]

Atiyyah, Ghassan, Ibid., pp. 179–180.

[180←]

Peretz, Don: The Middle East Today, p. 114.

[181←]

Atiyyah, Ghassan, Ibid., p. 171.

[182←]

طالباني، مرجع سابق، ص 207 "كردستان الجنوبية هي كردستان العراق أما كردستان المركزية فهي كردستان تركيا".

[183←]

Atiyyah, Ghassan, Ibid., p. 18.

[184←]

جلال طالباني: كردستان والحركة القومية الكردية، ص 208.

[185←]

عبد الرزاق الحسني: تاريخ العراق السياسي الحديث، ج3، ص 387.

[186←]

Wilson, Aclash of Loyalties, p. 112.

[187←]

الحسني: تاريخ العراق السياسي، ج3، ص 282.

[188←]

Wilson, Ibid., p. 112.

[189←]

عبد الرزاق الحسني، مرجع سابق، ص 285.

[190←]

جلال طالباني، مرجع سابق، ص 198.

[191←]

رفيق حلمي، ص 62.

[192←]

Edmonds, Ibid., pp. 23–24.

[193←]

مذكرات رفيق حلمي، ص 100.

[194←]

دبليو هي: سنتان في كردستان، ص 198.

[195←]

الدرة، ص 135–133.

[196←]

إدمونس، مرجع سابق، ص 196.

[197←]

مذكرات رفيق حلمي، ص 74.

[198←]

مس بيل، مرجع سابق، ص 95.

[199←]

مس بيل، مرجع سابق.

[200←]

Edmond, Ibid., p. 58.

[201←]

Atiyyah, Ghassan, Ibid., p. 220.

[202←]

Atiyyah, Ghassan, Ibid., p. 200.

[203←]

Atiyyah, Ghassan, Ibid., p. 200.

[204←]

Atiyyah, Ghassan, Ibid., p. 205.

[205←]
جلال طالباني: كردستان والحركة القومية الكردية، ص 205.

[206←]

Atiyyah, Ghassan, Ibid., p. 195.

[207←]

Hurewitz, Ibid., p. 61 & Mawat, BB: A History of European Diplomacy 1914–1925, p. 158 & Al Marayaty, Ibid., p. 14.

[208←]

Edmonds, GC, Ibid., p. 117.

[209←]
عبد الرحمن البارزاني: العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ص 169.

[210←]

Al Marayati, Ibid., p. 19.

محمود الدرة، مرجع سابق، ص 144.

[211←]
جلال طالباني، مرجع سابق، ص 205.

[212←]
أحد الزعماء الأكراد الذي كان يطالب بالحقوق القومية الكردية استناداً إلى دعم الإنكليز في تلك الفترة.

[213←]
جلال طالباني، مرجع سابق، ص 205–214.

[214←]
جورج لنشوفسكي: الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ج2، ص 6. ياغي: حركة رشيد عالي، ص 33.

[215←]
الثورة العربية، مجلة عراقية، المجلد الثاني، السنة الثانية، 1969.

[216←]
جلال يحيى: العالم العربي بين الحربين العالميتين المشرق العربي، ص 141.

[217←]

أحمد عبد الرحيم المصطفى، مرجع سابق، ص 2.

[218←]

عبد الرحيم ذو النون، مرجع سابق، ص 263.

[219←]

جورج لتشوفسكي: الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ج2، ص 6.

[220←]

جلال يحيى: العالم العربي بين الحربين: المشرق العربي، ص 149–162.

[221←]

جلال يحيى، مرجع سابق، ص 166–149.

[222←]

عبد الرحمن قاسملو، مرجع سابق، ص 95.

[223←]

Adamson, David: The Kurdish War, p. 19.

[224←]

Atiyyah, Ghassan, Ibid., p. 172 & Kedourie, Elie, Ibid., p. 79.

[225←]

Atiyyah, Ibid., p. 174.

[226←]

أحمد فوزي: قاسم والأكراد، ص 83.

[227←]

جلال طالباني، مرجع سابق، ص 212.

[228←]

Hurewitz, Ibid., p. 18 & Al Marayati, Ibid., p. 48 & Peretz, Don, Ibid., p. 106.

[229←]

عبد الرحمن قاسملو، مرجع سابق، ص 53.

[230←]

Hurewityz, Ibid., p. 13.

[231←]

Al Marayati, Ibid., p. 13.

[232←]

Hurewitz, Ibid., p. 31.

[233←]

معاهدة فرانكيلين – بويللون.

[234←]

مذكرات رفيق حلمي، ص 195.

[235←]

أحمد عبد الرحمن مصطفى، مرجع سابق، ص 29.

[236←]

دانا أدامز شمدت: رحلة إلى رجال شجعان، ص 82.

[237←]

رفيق حلمي: مذكراته، ج1، ص 71–70.

[238←]

بله ج. شيركوه: القضية الكردية، ص 67.

[239←]

الحسني: تاريخ العراق السياسي، ج3، ص 280.

[240←]

Hurewitz, Ibid., p. 87.

[241←]

Hurewitz, Ibid., p. 64 & Edmonds, Ibid., p. 116.

[242←]

محمد أمين زكي: تاريخ الكرد وكردستان، ص 282.

[243←]

Laurin, MC, Ibid.

[244←]

عبد الرحمن قاسملو: كردستان والأكراد، ص 61.

[245←]

كاظم حيدر: الأكراد من هم وإلى أين، ص 31.

[246←]

قاسملو، ص 62.

[247←]

فاضل حسين: مشكلة الموصل، ص 13.

[248←]

إدمونس: كرد وترك وعرب، ص 109.

[249←]

Shaw, Stanford, Ibid., p. 325.

[250←]

تيكتين: الأكراد، ص 202.

[251←]

Shaw, Stanford, Ibid., p. 365 & Mawat, Ibid., p. 298 & Edmonds, Ibid., p. 312.

[252←]

Admson, David, Ibid., p. 10.

[253←]

عبد الرحمن قاسملو، مرجع سابق، ص 63.

[254←]

Hurewitz, Ibid., p. 120 & Peter, Avery: Modern Iran, p. 348.

[255←]

Hurewitz, Ibid., p. 123 & Mawat, Ibid., p. 304.

[256←]

د. الخشاب: في مقدمة لكتاب شرفنا مه، ج10، ص 37.

[257←]

فاضل حسين: محاضرات عن مؤتمر لوزان سنة 1923، ص 39، مشكلة الموصل.

[258←]

فاضل حسين: مشكلة الموصل، ص 33؛

Edmonds, Ibid., p. 9.

[259←]

جلال يحيى: العالم العربي: بين الحربين العالميتين، المشرق العربي، ص 176.

[260←]

حسين فوزي النجار: السياسة والاستراتيجية في الشرق الأوسط، ص 423. وجلال يحيى، مرجع سابق، ص 176.

[261←]

لنشكومتكي: الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ج1، ص 107.

[262←]

Edmonds, JC, Ibid., p. 386 & Peretz, Don, Ibid., p. 12.

[263←]

Bullard: Britain and the Middle East, p. 110.

[264←]

إدمونس، مرجع سابق، ص 347.

[265←]

عبد الأمير هادي العكام: الحركة الوطنية في العراق، 1933، ص 21.

[266←]

عبد الحميد العلوجي: خضير غلاب، مرجع سابق، ص 15.

[267←]

فاضل حسين: مشكلة الموصل، ص 5.

[268←]

فاضل حسين: مشكلة الموصل، ص 229.

[269←]
العكام، مرجع سابق، ص 159.

[270←]
إدمونس، مرجع سابق، ص 373.

[271←]
إدمونس، مرجع سابق، ص 373.

[272←]
جواهر لال نهرو: لمحات من تاريخ العالم، ص 259.

[273←]
عبد الرحمن قاسملو: كردستان والأكراد، ص 80.

[274←]
Edmonds, Ibid., p. 434.

[275←]
إدمونس، مرجع سابق، ص 386.

[276←]
إدمونس، مرجع سابق، ص 369.

[277←]
إدمونس، مرجع سابق، ص 376.

[278←]
Edmonds, Ibid., p. 420.

[279←]
فاضل حسين: مشكلة الموصل، ص 18.

[280←]
د. جابري الراوي: الحدود الدولية، ص 328؛

Edmonds, Ibid., p. 431.

[281←]

Shaw, Stanford, Ibid., p. 376 & Hurewitz, Ibid., p. 143.

[282←]

عبد الرزاق الحسني: تاريخ العراقي السياسي الحديث، ج3، ص 311.

[283←]

O'Ballance, Edgar, Ibid., p. 22.

[284←]

Hurewitz, Ibid., p. 145.

[285←]

أحمد رفيق البرقاوي: تطور العراق السياسي، 1932–1941، ص 26.

[286←]

عبد الرزاق الحسني: تاريخ العراق السياسي الحديث، ج3، ص 28.

[287←]

League of Nations Document A. II, 1932, vol. VII.

[288←]

المادة 18 من القانون الأساسي.

[289←]

المادة 18 من القانون الأساسي العراقي.

[290←]

المواد 6، 16، 112 من الأساس.

[291←]

المادة 5 من قانون اللغات المحلية.

[292←]

المادة 5 من قانون اللغات المحلية.

[293←]

عبد الرزاق الحسني: تاريخ العراق السياسي الحديث، ج3، ص 35.

[294←]
أمين سامي الغمراوي: قصة الأكراد في شمال العراق، ص 367.

[295←]
بله ج. شيركوه: القصة الكردية، ص 97.

[296←]
عبد الرحمن قاسملو، مرجع سابق، ص 73.

[297←]
عبد الرحمن قاسملو، مرجع سابق، ص 74.

[298←]
بله ج. شيركوه: القضية الكردية، ص 72.

[299←]
جريدة الأهرام: مصر 9 سبتمبر سنة 1930.

[300←]
شيركوه، مرجع سابق، ص 97.

[301←]
فاروق حجي مصطفى: الكرد السوريون، ص 83.

[302←]
نيكتين: الأكراد، ص 199؛ الفهد: الأحزاب، ص 211.

[303←]

Kenin, Derk, Ibid., p. 26.

[304←]

Savastian, Arsak, Ibid., p. 82 et Kenin, Ibid., p. 27.

[305←]
بله ج. شيركوه: القضية الكردية، ص 66.

[306←]
مذكرات وفيق حلمي، ص 63؛ شيركوه، ص 66؛ طالباني، ص 240.

[307←]

Mawat, Ibid., p. 289.

[308←]

مصطفى كمال "1938–1881".

[309←]

Hurewitz, Ibid., p. 74.

[310←]

دانا آدمز شمدت، ص 88.

[311←]

دانا آدمز، ص 89.

[312←]

جواهر لال نهرو: لمحات من تاريخ العالم، ص 260.

[313←]

طالباني، ص 240.

[314←]

Hurewitz, Ibid., p. 74.

[315←]

محمود الدرة: القضية الكردية، ص 102؛ محمد أمين زكي: تاريخ الكرد وكردستان، ص 286.

[316←]

Shaw, Stanford, Ibid., p. 362.

[317←]

محمد أمين زكي: تاريخ الكرد وكردستان، ص 286.

[318←]

وفيق حلمي: مذكراته، ص 42.

[319←]

Shaw, Stanford, Ibid., p. 363.

[320←]

الفهد: الأحزاب السياسية في العراق، 46/58، ص 212.

[321←]

طالباني، ص 101؛ الدرّة، ص 103؛

Arshak, Ibid., p. 74. ,Savrastian

[322←]

O’Ballance, Edgar, Ibid., p. 26.

[323←]

د. أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، طبعة أولى، 1982، ص 17.

[324←]

Peretz, Don, Ibid., p. 12.

[325←]

Mawat, Ibid., p. 297.

[326←]

Laurin, MC, Ibid., p. 57.

[327←]

دانا آدمز شمدت: رحلة إلى رجال شجعان، ص 86.

[328←]

بله ج. شيركوه: القضية الكردية، ص 83.

[329←]

الفهد: الأحزاب السياسية، ص 213.

[330←]

عبد الرحمن قاسملو، ص 65؛ طالباني، ص 246.

[331←]

بله ج. شيركوه: القضية الكردية، ص 77.

[332←]

محمود الدرة: القضية الكردية، ص 104.

[333←]
أمين سامي: قصة الأكراد في شمال العراق.

[334←]
الفهد: الأحزاب، ص 212.

[335←]
دانا آدمز شمدت: رحلة إلى رجال شجعان، ص 86.

[336←]
جلال طالباني، ص 246.

[337←]
منصور شليكا: ذكرى الأمير جلادت بدرخان، ص 13.

[338←]

Shaw, Stanford, Ibid., p. 381.

[339←]

Kenin, Derk, Ibid., p. 30.

[340←]

Shaw, Stanford, Ibid., p. 381.

[341←]

Edmonds, Ibid., p. 426 et Kenin, Derk, Ibid., p. 30.

[342←]
فاضل حسين: مشكلة الموصل، ص 132.

[343←]
بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ج4، ص 14.

[344←]

Shaw, Stanford, Ibid., p. 261.

[345←]

Savrastian, Arshok, Ibid., p. 83.

[346←]

Shaw, Stanford, Ibid., p. 61.

[347←]

كاظم حيدر، ص 32.

[348←]

Laurin, MC, Ibid., p. 57.

[349←]

منصور شليكا: ذكرى الأمير جلادت، ص 12.

[350←]

Shaw, Stanford, Ibid., p. 261.

[351←]

لوقا زودو، ص 96.

[352←]

O'Ballance, Edgar, Ibid., p. 27.

[353←]

فاضل حسين: مشكلة الموصل، ص 132.

[354←]

كاظم حيدر، ص 32.

[355←]

Shaw, Stanford, Ibid., p. 261.

[356←]

كاظم حيدر، ص 32.

[357←]

طالباني، ص 249؛ قاسملو: كردستان والأكراد، ص 66، حيث يقول إن عددهم 53.

[358←]

منصور شليكا: ذكرى الأمير جلادت بدرخان، ص 15.

[359←]

محمود الدرة: القضية الكردية، ص 104.

[360←]

Laurin, Ibid., p. 57.

[361←]

O’Ballance, Ibid., p. 26.

[362←]

Adamson, David, Ibid., p. 34.

[363←]

Eagleton, William, Ibid., p. 12.

[364←]

دانا آدمز شمدت، ص 88.

[365←]

جواهر لال نهرو: لمحات من تاريخ العالم، ص 260.

[366←]

جلال طالباني، ص 239.

[367←]

بله ج. شيركوه: القضية الكردية ص 80 عن جريدة ميليت التركية، العدد 1636، 1930/8/5.

[368←]

بله ج. شيركوه، مرجع سابق، ص 96–99.

[369←]

بله ج. شيركوه: القضية الكردية، ص 93–96.

[370←]

O’Ballance, Edgar, Ibid., p. 28.

[371←]

عبد الرحمن قاسملو، ص 68.

[372←]

O'Ballance, Ibid., p. 28.

[373←]

طالباني، ص 250.

[374←]

عبد الرحمن قاسملو، ص 79.

[375←]

دانا آدمز شمدت، ص 88.

[376←]

أمين سامي: قصة الأكراد في شمال العراق، ص 161.

[377←]

كاظم حيدر: الأكراد من هم وإلى أين؟ ص 35.

[378←]

نيكيتين، ص 205.

[379←]

Kenin, Derk, Ibid., p. 30.

[380←]

O'Ballance, Ibid., p. 23.

[381←]

عبد الرحمن قاسملو: كردستان والأكراد، ص 82.

[382←]

عبد الرحمن قاسملو: كردستان والأكراد، ص 78–79.

[383←]

O'Ballance, Ibid., p. 44.

[384←]

البديل الثوري، ص 134.

[385←]
البديل الثوري، ص 121.

[386←]
البديل الثوري، ص 117.

[387←]
Arabia, Ibid.

[388←]
News helter, 1–1–1981.

[389←]
Arabic et the Monde, 28 May, 1983.

[390←]
Arabia, Ibid.

[391←]
البديل الثوري، ص 136.

[392←]
New Letta, 1981.

[393←]
البديل الثوري، ص 138.

[394←]
المستقبل، 1984/2/14.

[395←]
البديل الثوري، ص 137.

[396←]
البديل الثوري، ص 140.

[397←]

البديل الثوري، ص 140.

[398←]
البديل الثوري، ص 140.

[399←]
مجلة الاتحاد، أبريل 1983 "الاتحاد الوطني الكردستاني".

[400←]
الاتحاد الوطني الكردستاني.

[401←]
الهماوندي، ص 173.

[402←]
الهماوندي، ص 182.

[403←]
مجلة المستقبل، مرجع سابق.

[404←]
الأهرام، القاهرة، 1983/6/20.

[405←]
الشعب، 1991/4/13.

[406←]
الأهالي، مصر، 1991/4/17.